

مَنْ لَكَ الشَّرَفُ الرَّحْمَنُ ٩١



الملخص في أصول الدين

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، عالم الهدى

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

المجلد الثاني

تحقيق

عبد الله بن المحققين

لنقله الشيخ العلامة الشافعي



المُلَخَّصُ فِي أَصُولِ الدِّينِ

الشَّريفُ المرتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ المَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الثاني

تحقيق

عَدْلَامُ الْمُحَقِّقِينَ



مؤلفات الشَّريف المرتَضَى / ٩



سرداشه:	سید مرتضیٰ علی بن حسین ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
عنوان و نام پدیدآور:	الملخص فی أصول الدین / علی بن الحسین الموسوی علم الهدی: تحقیق عدة من المحققین؛ إعداد: مرکز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحزبة التابع لمؤسسة دارالحديث؛ إشراف محمدحسین الدرایتی.
مشخصات نشر:	مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ ق. - ۱۳۹۸ .
مشخصات ظاهری:	ج ۲.
فروست:	المؤتمر الدولي لذكری ألفتة الشریف المرتضی. مؤلفات الشریف المرتضی: ۹.
شابک:	دوره: ۰۰۳۹۶-۰۰۶۰۰-۹۷۸؛ ج ۲: ۰۰۳۹۸-۰۰۶۰۰-۹۷۸.
وضعیت فهرست نویسی:	فیبیا.
یادداشت:	عربی.
موضوع:	توحید.
موضوع:	خدا -- صفات.
موضوع:	شیعه امامیه -- عقاید.
موضوع:	عدل (اصول دین).
شناسه افزوده:	درایتی، محمدحسین. ۱۳۴۳ -
شناسه افزوده:	بنیاد پژوهشهای اسلامی.
رده بندی دیویی:	۲۹۷/۴۲.
رده بندی کنگره:	BP ۲۱۷ / ۴.
شماره کتاب شناسی ملی:	۵۵۵۹۷۲۲.



المؤتمر الدولي لذكری ألفتة الشریف المرتضی - مؤلفات الشریف المرتضی / ۹ الملخص فی أصول الدین المجلد الثاني

الشریف المرتضی علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی
الإشراف والتنسيق: محمدحسین الدرایتی
تحقیق: حیدر البیاتی (الحسن)، جواد فاضل البخشایشی،
محمدحسین الدرایتی، حب الله النجفی
الإخراج الفتی: محمدکریم الصالحی
تصمیم الغلاف: نیما نقوی

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ ق / ۱۳۹۸ ش / ۴۰۰ نسخة، وزیری / الثمن: ۶۴۰۰۰۰ ریال ایرانی
الطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضویة المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب: ۳۶۶-۹۱۷۳۵
هاتف و فاکس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳
مؤسسة العلمیة-الثقافیة في دارالحديث، قم: ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵
هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمیة-الثقافیة في دارالحديث: ۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۴۵

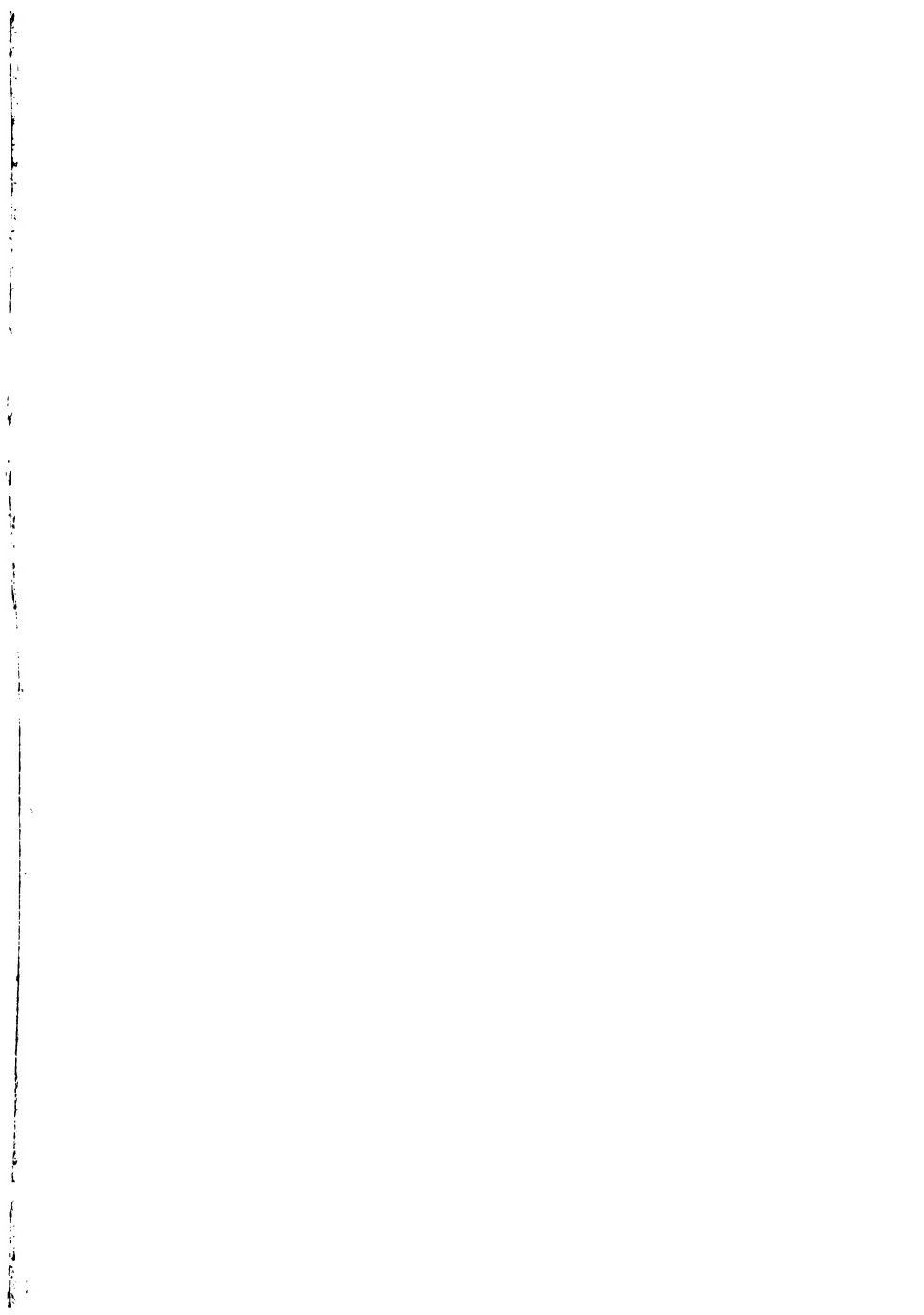
www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

تتمّة القسم الثاني: الصفات السلبيةّ

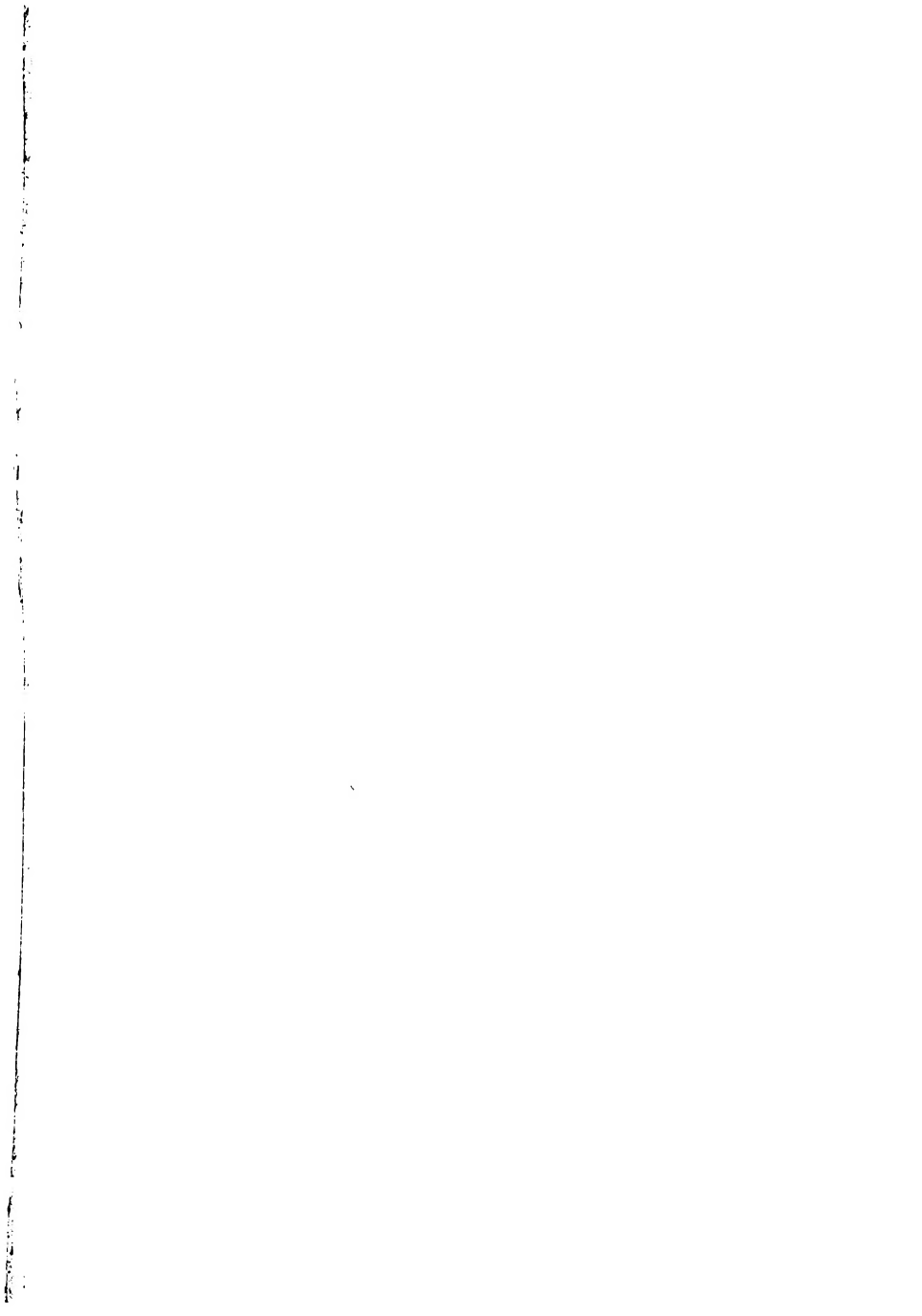
٧	الفصل الرابع: في الدلالة على أنه تعالى واحد لا ثاني له في القدم
٣٧	الفصل الخامس: في الردّ على الأديان المخالفة في صفاته تعالى
٦٧	الباب الثالث: الكلام في العدل
٧١	الفصل الأوّل: في بيان ضروب الأفعال وأقسامها
١٠٣	الفصل الثاني: في أنه تعالى قادر على القبيح، لكن لا يختاره
١٣٣	الفصل الثالث: الكلام في الإرادة
٢١٧	الفصل الرابع: الكلام في الكلام وأحواله وأحكامه
٣١٣	الفصل الخامس: الكلام في المخلوق
٣٦٧	الفهارس العامّة



[تَمَّةُ الْبَابِ الثَّانِي]

الْكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ

[الْقِسْمُ الثَّانِي: الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ]



[١١] فصل [الرابع]

في الدلالة على أنه تعالى واحد لا ثاني له في القدم

[الدليل الأول: دليل التمانع]

الذي يدلُّ على ذلك: أنه لو شاركه مُشارك في القدم، لوجب أن يكون مثلاً له، و
مستحقاً لجميع ما يستحقُّه من الصفات النفسية، و ذلك يقتضي كونه قادراً لذاته،
والاشتراك في كونهما قادرين لذاتيهما ينقض حكم كون القادر قادراً؛ لأنَّ حكم
كُلِّ قادرٍ صحتهُ التمانع بينه وبين غيره من القادرين، وإذا كانا قادرين للنفس^١ لم
يجز أن يتمائعا؛ لأنَّ أحدهما إذا أراد أن يفعل ضدَّ ما يفعله الآخر، لم يخل من أن
يوجد المرادان، أو أن يرتفعا، أو يوجد أحدهما.

وفي الأول وجود الضدين. (١٤٤)

وفي الثاني وجود ضعفهما وتناهي مقدورهما، وإخراجهما من أن يكونا
قادرين لأنفسهما.

وفي الثالث وجوب ضعف الذي^٢ لم يوجد مراده وتناهي مقدوره، و ذلك
يقتضي كونه قادراً بقُدرة، وأنه جسمٌ محدثٌ.

١. في الأصل: «النفس».

٢. في الأصل: «الرأي».

فوجب نفي ثانٍ في القدم؛ لفساد ما يؤدي إليه.

[بيان مقدمات الدليل]

وهذه الجملة التي ذكرناها في الاستدلال، لا تثبت^١ إلا بعد بيان أشياء:
[١.] منها: أن القديم قديم لنفسه، وأن ما شاركه في كونه قديماً يجب أن يكون مثله ومشاركاً له في جميع صفاته النفسية.
وهذا مما قد مضى الكلام عليه في باب الصفات مستقصى^٢.

[٢.] ومنها: أن التمتع يصح بين كل قادرين، وأنه من حكم كون القادر قادراً. ويدخل في [ذلك] أن مقدور كل واحد منهما يجب أن يكون غير مقدور صاحبه، وأن القادر على الشيء لا بد من أن يكون قادراً على جنس ضده، إذا كان له ضد.
[٣.] ومنها: أن القادر لنفسه يجب أن لا يتناهى مقدوره من الجنس الواحد في الوقت الواحد^٤.

[٤.] ومنها: أن الممنوع لا بد أن يكون متناهي المقدور.
[٥.] ومنها: أن المتناهي المقدور لا يكون إلا قادراً بقدرة.
[٦.] ومنها: أن القادر بقدرة لا يكون إلا جسماً، والجسم لا يكون إلا محدثاً.

[إثبات المقدمة الثانية]

فأمّا الكلام في أن التمتع يصح بين كل قادرين فواضح؛ لأن مفارقة حال القادر

١. في الأصل: «لا يثبت».

٢. تقدّم في ج ١، ص ٣٠٢.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وفي الأصل بدله بياض.

٤. ما بين المعقوفين استغدناه من تصريح المصنف في الصفحة ٣٠٣ من هذا الكتاب.

الواحد في ذلك لإحالة القادرين من المعلوم ضرورة، وكل من عليم القادر قادراً، عليم صحة ممانعته لقادر آخر قبل تصفح أحواله. وصحة التمانع تنفي^١ أن يكون مقدورهما واحداً^٢، وتقتضي^٣ أن كل واحد منهما قادرٌ على ضد ما يقدر عليه صاحبه.

على أن صحة التمانع بين القادرين تفتقر^٥ إلى أصلين، ما فيهما إلا ثابت بالدليل الواضح:

أحدهما: أن القادرين لا يجوز أن يكون مقدورهما واحداً، وأنه لا بد من تغاير مقدورهما.

والثاني: أن القادر على الشيء قادر على جنس ضده.

وهذان الأصلان من حَقَّهما أن يُذكرَا عند الكلام في أبواب العدل، إلا أننا نتكلم الآن على أن المقدور الواحد لا يكون مقدوراً - على سبيل الإحداث - لقادرين، ونؤخر إبطال كونهما «مقدورين على وجهين مختلفين لقادر واحد» إلى الكلام في العدل؛ فإنه^٦ أخص به^٧. ونشير إلى جملة في أن القادر على الشيء قادر على جنس ضده، ونؤخر استقصاء ذلك إلى موضعه^٨.

١. في الأصل: «ينفي».

٢. في الأصل: «واحد».

٣. في الأصل: «يقتضي».

٤. في الأصل: «قادراً».

٥. في الأصل: «يفتقر».

٦. في الأصل: «وأنه».

٧. يأتي في ج ٢، ص ٣٢٢.

٨. يبدو أنه سوف لن يقوم بذلك في هذا الكتاب، ولعله بسبب انقطاع إملائه.

[الأصل الأول: بطلان أن يكون مقدور واحد متعلقاً بقادريين]

و الذي يدُلُّ على فسادِ كَوْنِ المقدورِ الواحدِ لقادريين: أنه يؤدِّي إلى إضافة الفعل^١ إلى مَنْ يَجِبُ نَفْيُهُ عنه، أو نَفْيُهُ عَمَّنْ يَجِبُ إضافته إليه؛ و في هذا إبطالُ الطريقِ إلى العلمِ بِكَوْنِ الفاعلِ فاعلاً^٢ أو أنه^٣ لَيْسَ بفاعلٍ.

و إنما قلنا ذلك؛ من حيثِ عَلِمْنَا أنَّ مقدورَهما إذا كَانَ واحداً، فَيَجِبُ متى وَجَدَ، أن يَكُونَ فِعْلاً لهما جميعاً؛ لأنَّ^٣ ما له يَصِيرُ الفِعْلُ فِعْلاً لفاعله لَيْسَ بِأَكْثَرِ من وجودِهِ بَعْدَ أن كَانَ قادراً عليه، و هذا الحُكْمُ حاصلٌ معهما له، فَيَجِبُ أن يَكُونَ فِعْلاً لهما.

و إذا ثَبَتَ ذلكَ، و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ يَصِحُّ مِنْ أَحَدِهِما أن تَدْعُوهُ الدواعي إلى فِعْلِ ذلك المقدورِ فَيُرِيدَ إيجاده، مع كَوْنِ الآخرِ كارهاً لإيجاده مصروفاً مِنْ فِعْلِهِ؛ لأنَّ كَوْنَهُما قادريين يَقْتَضِي صَحَّةَ ذلكَ، و إنما يَسْتَحِيلُ عَلَى الذاتِ الواحدةِ في الحالةِ الواحدةِ الاختلافُ في الدواعي و الإرادة و الكراهةِ.

و إذا ثَبَتَتْ هذه الجُمْلَةُ، لَمْ تَخُلْ حَالُ ذلكَ المقدورِ مِنْ وَجْهَيْنِ: إمَّا أن يَوْجَدَ، أو لا يَوْجَدَ. و في وجودِهِ إثباتُ الفِعْلِ لِمَنْ يَجِبُ نَفْيُهُ عنه؛ لأنَّ غَايَةَ ما يَقْتَضِي (١٤٥) انتفاءُ^٤ الفِعْلِ مع التخليّة هي الكراهةُ و ثُبُوتُ الصَّوَارِفِ. و في ارتفاعِ الفِعْلِ نَفْيُهُ عَمَّنْ يَجِبُ إثباته له؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ كَوْنُ المُرِيدِ مُرِيداً، و حُصُولُ

٢٧١

١. في الأصل: «العدل»، و ما بين المعقوفين استفدناه من كتاب التعليق، ص ٦٧.

٢. في الأصل: «و أنه» بالواو.

٣. في الأصل: «أن».

٤. في الأصل: «أن» بدل «انتفاء»، و الصحيح ما أثبتناه، و سياق العبارة يدل عليه.

الدواعي، مع التخلية^١ و زوالِ الموانع، غاية ما يقتضي ثبوت الفعل.
و يجبُ على هذا الوجه أيضاً تعذرُ الفعلِ على القادرِ من غيرِ منع.
فيجبُ على هذا فسادُ كونِ المقدورِ الواحدِ مقدوراً لقادرين؛ لاستحالة^٢ ما
يؤدّي إليه.

و ليس لأحدٍ أن يعترضَ كلامنا بما^٣ يقتضي اتّفاقَ القادرين في الدواعي
و الإرادة و الكراهة؛ لأننا لم نبنِ الدليلَ إلّا على صحّة اختلافهما في ذلك،
و جوازه دون وجوبه.

و لا له أن يعترضه بمن^٤ يكونُ مضطراً إلى الإرادة، و هو غيرُ فاعلٍ لمُرادها. أو
بمُضطرٍّ إلى الكراهة و هو مع كراهته فاعلٌ لما تناوَلته^٥، إذا عِلِمَ أنَّ له فيه نفعاً
و دفعَ ضررٍ.

و ذلك أنا إنّما شَرَطْنَا التخليةَ احترازاً من هذه الاعتراضاتِ، فقلنا: من حقّ
المُريدِ مع التخلية أن يفعلَ ما أَرَادَهُ، [و] من حقّ الكارهِ، مع^٦ التخلية [أن]
لا يوجد^٧ ما كَرِهَهُ.

و ممّا يَدُلُّ أيضاً على أنَّ مقدورهما إذا كان واحداً ثم وُجِدَ وجبَ أن يكونَ

١. في الأصل: «التخلية» بالحاء المهملة، و قوله: «انتفاء الفعل مع التخلية» و «و زوال الموانع»
قرينة على صحّة ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «لاستحالته».

٣. في الأصل: «مما»، هكذا تقرأ الكلمة.

٤. في الأصل: «لمن».

٥. في الأصل: «تناوله»، و الضمير الفاعل راجع إلى لفظة «كراهته».

٦. في الأصل: «و مع» مع الواو، و هي زائدة.

٧. في الأصل: «لا توجد»، و ضمير الفاعل راجع إلى «الكاره».

فِعْلاً لهما معاً: أُنَا^١ نَعْلَمُ أَنَّهُمَا لَوْ أَحَدُثَاهُ جَمِيعاً، لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ إِلَّا مَا حَصَلَ لَهُ عِنْدَ حُدُوثِهِ مِنْ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الْحُدُوثَ لَا يَتَزَايَدُ، فَيَجِبُ مَتَى حَدَثَ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً لهما.

[في بيان أَنَّ الْحَدَثَ لَا يَتَزَايَدُ]

فإن قيل: ذُلُّوا عَلَى أَنَّ الْحَدَثَ لَا يَتَزَايَدُ، وَأَنَّ الذَّاتَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مُخْتَرَعَةً مِنْ وَجْهَيْنِ.

قُلْنَا: لَوْ سَأَغُ أَنْ تَكُونَ^٢ لِلذَّاتِ فِي الْوُجُودِ صِفَتَانِ، لَجَازَ أَنْ يَجْعَلَ الذَّاتُ^٣ بَعْدَ إِيجَادِ أَحَدِ الْقَادِرَيْنِ لَهَا، الْقَادِرُ الْآخَرُ عَلَى الصِّفَةِ الْآخَرَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ تَحْصُلَ هَاتَانِ الصِّفَتَانِ لِلذَّاتِ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ، جَازَ أَنْ تَحْصُلَ فِي حَالَيْنِ، وَهَذَا يَقْتَضِي صَحَّةَ إِيجَادِ الْمَوْجُودِ مَعَ عِلْمِنَا بِاسْتِحَالَتِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ وُجُودَ الشَّيْءِ فِي أَنَّهُ مُحِيلٌ لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ جَارٍ مَجْرَى عَدَمِهِ فِي إِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْإِدْرَاكِ بِهِ؟ وَلهَذَا يَتَعَذَّرُ عَلَى أَحَدِنَا إِيجَادُ مَا أَوْجَدَهُ، كَمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إِيجَادُ مَقْدُورٍ غَيْرِهِ.

٢٧٢

وَلَوْ سَأَغُ إِيجَادُ الْمَوْجُودِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَحْمِلَ أَحَدُنَا الْجِسْمَ الثَّقِيلَ وَيَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ، ثُمَّ يَوْجِدَ مِنْ حَمَلِهِ ثَانِياً مَا أَوْجَدَهُ أَوَّلًا، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَجِدَ مِنْ نَفْسِهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا وَجَدَهَا أَوَّلًا. وَكَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يُفَرِّقَ الْقَادِرُ مِثْلَ أَنْ يَفْعَلَ فِي الْجِسْمِ الثَّقِيلِ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَبَيَّنَّ أَنْ يَفْعَلَ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ؛ وَ يَجِدَ مِنْ نَفْسِهِ

١. في الأصل: «لنا»، والصحيح ما أثبتناه، وهو فاعل «يدلّ»، وعلى ما في المتن يبقى الفعل بلا فاعل.

٢. في الأصل: «يكون».

٣. في الأصل: «للذات».

ذلك. و كَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَصِحَّ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْفَاعِلِ، أَنْ يُبْطِلَ فِعْلُهُ فِي الثَّانِي مِنْ حَيْثُ هُوَ بَاقٍ، وَأَنْ لَا يَصِحَّ إِبْطَالُهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ حَادِثًا. وَ فُسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ.

و مِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْحَدَثَ لَا يَتَرَايِدُ، وَأَنَّ الذَّاتَ لَا تَحْصُلُ لَهَا صِفَتَانِ بِالْحُدُوثِ: أَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَحْدُثَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ دُونَ الْآخَرِ، وَ يَجْرِي وَجْهَا الْحُدُوثِ فِيهَا مَجْرَى فِعْلَيْنِ. [و] أَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ تَعَلُّقًا بِالْآخَرِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَحْصُلَ إِلَّا مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى حَاجَتِهِ فِي كَوْنِهِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ إِلَى كَوْنِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ. [و] إِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ عَلِمْنَا أَنَّ مِنْ شَأْنِ «مَا يَصِحُّ أَنْ يَحْدُثَ» مَتَى لَمْ يَحْدُثْ، أَنْ يَبْقَى مَعْدُومًا، فَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الذَّاتُ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ مَوْجُودَةً مَعْدُومَةً.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ بَقَاءَهُ مَعْدُومًا، مَوْقُوفًا عَلَى (١٤٦) أَنْ لَا يَحْدُثَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَنْ جَعَلَ وَجُودَهُ مَوْقُوفًا عَلَى حُدُوثِهِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا.

و هَذِهِ الطَّرِيقَةُ يُمَكِّنُ أَنْ تُسَلَّكَ فِي ابْتِدَاءِ الاسْتِدْلَالِ عَلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ لِقَادَرَيْنِ؛ بَأَنَّ^٢ يُقَالَ: لَوْ سَاعَ ذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَفْعَلَهُ أَحَدُنَا فِي وَقْتٍ آخَرَ، فَيَكُونُ مَوْجُودًا مَعْدُومًا. وَ هَذَا الْوَجْهُ أَبْيَنُ وَ أَكْدَى؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ كَوْنُهُ مَعْدُومًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي وُجِدَ عَلَيْهِ.

[الأصل الثاني: القادر على الشيء قادرٌ على جنس ضده]

و أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَادَرَ عَلَى الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى جَنْسِ

١. فِي الْأَصْلِ: «وَهَذَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَإِنْ».

ضدّه: [فهو أن]^١ من حقّ القادر أن يتصرّف في الفعل بحسب دواعيه؛ ليفارق بذلك حال الممنوع والمُضطرّ، ومتى لم يكن قادراً على جنس ضدّ مقدوره، لم تكن^٢ أفعاله واقعة بحسب دواعيه، وارتفعت المفارقة بينه وبين المُضطرّ. واستقصاء هذا الباب يأتي من بعد بمشيئة الله^٣.

٢٧٣

[إثبات المقدمة الثالثة]

و أما الذي يدُلّ على أن القادر لنفسه يجب أن لا يتناهى مقدوره من الجنس الواحد في الوقت الواحد: [فهو] أنا قد بينّا فيما تقدّم عند الكلام في الصفات، أن تعلّقه بالمقدورات تعلّق القادرين لا تعلّق القدر، والقادر من حيث كان قادراً لا ينحصر ما يصحّ أن يتعلّق به؛ ألا ترى أن أحدنا يقدر من الجنس الواحد والمحلّ الواحد على أفعال كثيرة لا تنحصر إلا بانحصار قدره؟ فالانحصار راجع إلى القدر دون تعلّق القادر. وإذا كان تعالى قادراً لنفسه، وجب أن يكون قادراً - ممّا ذكرناه - على ما لا يتناهى؛ إذ لا مقتضى للحصر فيه.

[إثبات المقدمة الرابعة]

و أما الذي يدُلّ على أن الممنوع يجب أن يكون متناهي المقدور: فهو أنه إنمّا يُمنع بأن يفعل أكثر ممّا في مقدوره، وما وجد ما يزيد عليه لا بُدّ أن يكون متناهيًا.

١. في الأصل: «لأن».

٢. في الأصل: «لم يكن».

٣. يبدو أنه سوف لن يتعرض لهذا البحث في هذا الكتاب، كما ذكرنا قبل بضع صفحات.

٤. تقدّم في ج ١، ص ٢٧٥.

[إثبات المقدمة الخامسة]

و أما الذي يدُلُّ على أن مَنْ يتناهى مقدوره لا يكون إلا قادراً بقدرة: فهو أن المُقتَضَى لِحَصْرِ المقدوراتِ إنما هو القُدْرُ؛ لأنَّ القُدْرَةَ لو تَعَلَّقَتْ في الوقتِ الواحدِ و المَحَلِّ الواحدِ مِنَ الجنسِ الواحدِ بما لا يَنْحَصِرُ، لَمْ يَتَعَذَّرْ علينا حَمْلُ الجبالِ العظيمة؛ بأنْ نَفْعَلَ^١ في كُلِّ جُزْءٍ منها بَعْدَ أجزاءِ جميعها، و لا تَفَاضَلَ القادرونَ فيما يَصِحُّ أنْ يَحْمِلُوهُ، و لا افْتَقَرَ بَعْضُهُمْ - في الاستقلالِ بما يَحْمِلُهُ - إلى مُعَاوَنَةِ غَيْرِهِ.

و أيضاً: فإذا كُنَّا قد دَلَّلْنَا على أنَّ القادرَ لِنَفْسِهِ لا يَتَّهَى مقدوره، فواجبٌ فيمَنْ تَنَاهَى مقدوره أن لا يكون قادراً إلا بقدرة؛ لأنَّ كَوْنَ القادرِ قادراً^٢ لا يَسْتَحَقُّ [إلا] مِنْ هَذَيْنِ الِوَجْهَيْنِ.

[إثبات المقدمة السادسة]

و أما الكلامُ في أنَّ القادرَ بقدرة لا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ إلا جسمًا: فَقَدْ تَقَدَّمَ؛ حَيْثُ دَلَّلْنَا على أَنَّهَا يَجِبُ^٣ أنْ تَحُلَّ بَعْضُ القادرِ حَتَّى يَصِحَّ أنْ يَفْعَلَ بها، و أنَّ الفِعْلَ لا يَصِحُّ أنْ يَفْعَ بها ابتداءً إلا في مَحَلِّهَا.

و القولُ في حُدُوثِ الأجسامِ أيضاً قد تَقَدَّمَ^٤.

فَلَمْ يَبْقَ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الدَّلِيلِ^٥ شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

١. في الأصل: «يفعل».

٢. في الأصل: + «إلا بقدرة؛ لأنَّ كونَ القادرِ قادراً»، و هو زائد مكرَّر.

٣. في الأصل: «يجب».

٤. تقدَّم في صدر الكتاب.

٥. أي الدليل الأول على نفي الثاني، المذكور في بداية الفصل.

[ابتناء الدليل الأول على صحة التمانع، لا على وقوعه]

٢٧٤

فإن قيل: ما ذكرتموه من التمانع مبني على اختلافهما في الدواعي، وليس يصح ذلك؛ لأن كل واحد منهما عالم بحسن ما يرومه الآخر، فلا يجوز - وهذه حاله - أن تدعوه^١ الدواعي إلى ضده.

قلنا: أ لم تبين^٢ الدلائل إلا على صحة التمانع دون وقوعه؟ و يكفي في ذلك صحة اختلافهما في الدواعي، والذي^٣ تضمنه السؤال إنما يمنع من ثبوت اختلاف دواعيهما، ولا يمنع من صحة ذلك و جوازه.

على أن العالم^٤ بحسن الفعل لا يقتضي أن يفعل، بل يجوز مع العلم بحسنه أن لا يختاره؛ (١٤٧) لأن دواعي الحسن ليس بموجب، وعلى هذا لا يمتنع أن يعلم كل واحد منهما حسن تحريك الجسم و تسكينه، و يدعو أحدهما علمه بحسن تحريكه إلى ذلك، و يدعو الآخر علمه بحسن تحريكه إلى تسكينه.

[عدم التنافي بين حكمة القادرين، و صحة وقوع التمانع بينهما]

و بمثل هذا نجيب من اعتراض بأن التمانع لا ينفع؛ من حيث كان كل واحد منهما يعلم أن الذي [يريد الآخر]^٥ حكمة و صواب، فلا يريد خلافه.

لأننا لم نبين الكلام على وقوع التمانع، بل على صحته؛ و كيف يبنى الدليل

١. في الأصل: «يدعوه».

٢. كذا في الأصل، و الأولى أن تكون العبارة هكذا: «إننا لم نبين الدلائل» بقرينة قوله: «لأننا لم نبين الكلام على وقوع التمانع، بل على صحته».

٣. في الأصل: «ليس» بدل «الذي»، و لا محصل له.

٤. في الأصل: «العلم».

٥. المصدر: «يريد بالآخر».

على وقوع التمانع؛ وهو لا يصح إلا بعد إثبات الثاني الذي يقصد إلى نفيه؟

[إمكان إثبات ضعف الممنوع، بناءً على صحة التمانع دون وقوعه]

و ليس يَجِبُ إذا بَنَيْنَا الكلامَ عَلَى الصَّحَّةِ أَنْ نَتَوَقَّفَ عَنِ الْقَضَاءِ بِأَنَّ
الممنوعَ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ التَّمانعُ؛ لَأَنَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمَا لَوْ تَمانَعَا
لَوَقَعَ فِعْلٌ أَحَدُهُمَا، وَجَبَ أَنْ نَقْضِيَ بِضَعْفِ مَنْ لَمْ يَقَعْ مُرَادُهُ، وَأَنَّ الَّذِي
مَنَعَهُ أَقْدَرُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَمانعٌ؛ لِأَنَّ التَّمانعَ يَكْشِفُ عَلَى سَبِيلِ الدَّلَالَةِ
عَنْ قُوَّةِ الْقَوِيِّ وَضَعْفِ الضَّعِيفِ، وَلَيْسَ بِمَوْجِبٍ لذلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا مَتَى عَلِمْنَا
مِنْ حَالِ زَيْدٍ أَنَّهُ مَتَى مَانَعَ الْأَسَدَ وَدَافَعَهُ غَلَبَهُ الْأَسَدُ وَقَهَرَهُ، فَضَيْنَا بِضَعْفِ
زَيْدٍ عَنِ الْأَسَدِ وَقُوَّةِ الْأَسَدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَمانعٌ؟ وَكَذلِكَ مَتَى عَلِمْنَا مِنْ
حَالِ زَيْدٍ أَنَّهُ لَوْ رَامَ الْفِعْلَ لَوَقَعَ مِنْهُ، نَحْكُمُ بِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ، كَمَا يَجِبُ ذلِكَ لَوْ وَقَعَ
الْفِعْلُ مِنْهُ.

[بيان أن الأقدر يكون أقدر في جميع الأحوال]

وَإِنَّمَا يُعْلَمُ بِتَقْدِيرِ التَّمانعِ أَنَّ الْأَقْدَرَ مِنْهُمَا كذلِكَ فِي كُلِّ حَالٍ، مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ أَقْدَرُ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ، فَاسْتِمْرَارُهُ^١ فِي الْأَحْوَالِ
[كُلُّهَا]^٢ وَاجِبٌ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا حَالَ يُشَارُ إِلَيْهِمَا إِلَّا وَقدَرْنَا التَّمانعَ بَيْنَهُمَا لِمَنْعِ
صَاحِبِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَقْدَرُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

١. فِي الْأَصْل: «بِاسْتِمْرَارِهِ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ أَضْفَانَهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَقَوْلُهُ: «فِي كُلِّ حَالٍ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

[صحة تقدير صدور الفعل القبيح من الحكيم]

و بما ذكرناه - من أن الدليل مبني على صحة التمانع و تقديره، دون ثبوته -
يسقطُ اعتراضُ منِ اعترضَ بأن يقول: كيف يصحُّ أن يمنعَ الحكيمُ من الحسنِ
و يقصدَ إلى ذلك، و المنعُ من الحسنِ لا يكونُ إلا قبيحاً؟
لأن ذلك لو كان قبيحاً - على ما ادعى - لم يمنع من التقدير؛ لأن القديم تعالى
يصحُّ منه فعلُ القبيح، وإن كان لا يفعله.

[عدم التنافي بين الاتفاق في الإرادة، و صحة وقوع التمانع]

فإن قيل: كيف يصحُّ ما ذكرتموه، و القديم إنما يريدُ بإرادةٍ توجدُ لا في محلٍّ،
و إذا كان له ثانٍ في القدم^١، وجب أن تكون^٢ تلك الإرادة متعلقةً بهما جميعاً؛
لفقد الاختصاصِ بهما، و هذا يقتضي أن كل واحدٍ منهما يريد^٣ لما يريد صاحبه؟
قلنا: ليس يجوزُ [أن يكون] اتفاقهما في الإرادة مانعاً مما زبنا عليه الدليل؛ لأن
الإرادة إنما تدعو المریدَ بها إلى الفعل متى كانت من فعله^٤، و إذا كانت من فعل
غيره فيه لم تؤثر^٥ في مقدوره، و لم تكن داعية^٦ إليه.

ألا ترى أن الله تعالى لو خلق في قلب المُشْرِفِ على الجَنَّةِ و النارِ، العالم بما

١. في الأصل: «القديم».

٢. في الأصل: «يكون».

٣. في الأصل: «يريداً».

٤. في الأصل: «+ و إذا كانت من فعله»، و هو زائد مكرر.

٥. في الأصل: «يؤثر»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «الإرادة». و هكذا

الكلام في قوله: «و لم تكن»، و هو في الأصل: «و لم يكن».

٦. في الأصل: «و لم يكن داعية».

فِيهِمَا مِنَ النِّفَعِ وَ الضَّرَرِ، إِرَادَةً دُخُولِ النَّارِ وَ كَرَاهَةً دُخُولِ الْجَنَّةِ، لَمْ يَقَعْ مِنْهُ إِلَّا دُخُولُ الْجَنَّةِ، وَ لَمْ يَكُنْ لِإِرَادَتِهِ لِدُخُولِ النَّارِ تَأْثِيرٌ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مِنْ فِعْلِهِ وَ لَا تَابِعَةً لِدَوَاعِيهِ؟

فَالْقَدِيمَانِ عَلَى هَذَا، وَ إِنِ اتَّفَقَا فِي الْإِرَادَةِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^١ الدَّوَاعِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى فِعْلِهِ هِيَ الْإِرَادَةُ الَّتِي فَعَلَهَا هُوَ دُونَ صَاحِبِهِ، وَ إِنِ كَانَ مُرِيداً بِالْأُخْرَى، فَيَصِحُّ التَّمَانُعُ بِالْفِعْلَيْنِ الضَّادَيْنِ عَلَى هَذَا، وَ لَا يَمْنَعُ مِنْ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْإِرَادَةِ.

عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا وَ إِنِ أَرَادَ مَا أَرَادَهُ صَاحِبُهُ، فَهُوَ يُرِيدُ بِهَذِهِ الْإِرَادَةِ مَقْدُورَهُ، وَ صَاحِبُهُ يُرِيدُ بِهَا (١٤٨) مَقْدُورَ غَيْرِهِ، وَ مَنْ أَرَادَ مَقْدُورَ غَيْرِهِ لَا حَظَّ لِإِرَادَتِهِ فِي إِيجَادِ ذَلِكَ الْمَقْدُورِ؛ لِاسْتِحَالَةِ وَجُودِهِ مِنْ جِهَتِهِ، وَ إِنَّمَا يُرِيدُ إِِرَادَتَهُ فِي مَقْدُورِهِ^٢، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ^٣ إِِرَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَا^٤ أَرَادَهُ مِنْ مَقْدُورِهِ دُونَ مَا سِوَاهُ.

عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي السُّؤَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْحاً فِي التَّمَثِيلِ بِذِكْرِ إِِرَادَةِ الْحَرَكَةِ وَ إِِرَادَةِ السُّكُونِ، وَ الْقَدْحُ فِي الْمِثَالِ لَا يَكُونُ قَدْحاً فِي الْمُسْتَدَلِّ عَلَيْهِ. وَ لَوْ عُذِلَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُقَالَ: لَوْ دَعَا أَحَدَهُمَا الدَّاعِي^٥ إِلَى ضِدِّ مَا دَعَا الْآخَرَ الدَّاعِي إِلَيْهِ، كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ^٦ الْحَالُ؟ لَصَحَّ الْكَلَامُ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَكُون».

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «وَ إِنَّمَا تَوْثُرُ إِِرَادَتِهِ فِي مَقْدُورِهِ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَكُون».

٤. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «مَقْتَضِيَةً لِمَا».

٥. فِي الْأَصْلِ: «إِلَى ضِدِّ مَا دَعَا أَحَدَهُمَا الدَّاعِي»، وَ هُوَ زَائِدٌ مَكْرُورٌ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَكُون»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «كَانَتْ».

وكذلك^١ لو نقلنا التمانع إلى نفس الإرادة والكراهة، فقلنا: لو رام أحدهما أن يفعل إرادة الشيء، ورام الآخر فعل كراهته، لصح أيضاً الكلام؛ لأن التمانع يصح في كل فعلين ضدين، ولا اعتبار بالقصد إليهما، ولا باختلاف أجناسهما.

[ضرورة القول بأن المانع أقدر]

فإن قيل: ما أنكرتم على من جاوز التمانع بينهما، وأن يمنعه أحدهما صاحبه، وامتنع [من] القول بأن المانع أقدر، والقول بأنه ليس بأقدر؟ كما امتنعتم من القول بأن الظلم لو وقع من القديم تعالى لكان دالاً على جهله وحاجته، ومن القول بأنه كان لا يدل على ذلك!

قلنا: إنه ليس^٢ يجوز إثبات الموجب والمنع من الموجب، كما لا يجوز إثبات الموجب والمنع من موجب. والمنع إنما يصح من القادر؛ لكونه أقدر، فهو حكم هذه الصفة؛ كما أن الفعل إنما يصح منه؛ لكونه قادراً. وإثباته مانعاً والامتناع من كونه أقدر، كإثباته فاعلاً والامتناع من كونه قادراً، في أنه نقض ونفي لما ثبت.

وليس هذه حال الظلم^٣ المقدور وقوعه؛ لأنه ليس بموجب عن الجهل والحاجة، ولا من حكمهما، ولم يصح الظلم لأجلهما، وإنما صح من الفاعل لكونه قادراً؛ سواء كان غنياً أو محتاجاً، عالماً أو جاهلاً. فافترق الأمران.

١. في الأصل: «وذلك»، والتأمل في المقام يؤيد صحة ما أثبتناه.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وقوله: «كما امتنعتم من القول» قرينة عليه.

٣. في الأصل: «أليس» بدل «إنه ليس».

٤. في الأصل: «للظلم».

على أن الامتناع في الظلم من القول بأنه يدُلُّ أو لا^١ يدُلُّ، إنما ساغَ من حيث تقدّم العلم بأنه سبحانه عالم غيبي، وأن الظلم دليل الحاجة أو الجهل، فمنعنا^٢ من إطلاق عبارة تقتضي^٣ نقض ما علمناه بالأدلة. وليس كذلك القول في التمانع؛ لأنه لم يتقدّم أن معه تعالى ثانياً على صفاته، حتّى يَمْنَعَ من إطلاق ما يقتضي نفيه. وهذا لو صحَّ الاعتراض به في دليل التمانع، لصحَّ لقائل أن يقول في الجسم: «إنه لم يسبق الحوادث، غير أنني لا أقول مع ذلك: إنه محدث، ولا أقول: إنه قديم، كما لم تقولوا أنتم في الظلم كذا وكذا». وساغَ أيضاً للمُشَبَّه أن تُثَبِّتَه تعالى جسماً، وتَمْنَعَ من القول بأنه مُنْفَكٌّ من الحوادث أو لا مُنْفَكٌّ منها. وهذا لو صحَّ لفسد أكثر الأدلة.

[بيان لزوم ضعف التمانعين عند عدم تحقق مُرادهما]

فإن قيل: نراكم قد بَيَّيْتُمْ استدلالكم^٥ على أنهما إذا تَمَانَعَا فَلَمْ يوجَد مُرادهما جميعاً وجبَ ضَعْفُهُما، وهذا غير صحيح، بل الواجب أن مُرادهما جميعاً لا يوجَد؛ من حيث كانَ مقدورهما لا يتناهى. وعلى هذا لا يكون مقدور أحدهما بالوجود أولى من مقدور صاحبه؛ فأَيُّ ضَعْفٍ يَلْحَقُهُمَا متى لم يوجَد مُرادهما؟ وهل المرجع بالضَّعْفِ عند التحقيق إلا إلى تناهي المقدور الذي لم يحصل هاهنا،

١. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «ولا»، وذلك بعد ملاحظة ما تقدّم في الإشكال.

٢. في الأصل: «فمنعنا».

٣. في الأصل: «تقتضي»، هكذا تقرأ الكلمة، والصحيح ما أثبتناه كما لا يخفى، وقوله: «يقتضي نفيه» قرينة عليه.

٤. في الأصل بدل «ثانياً» كلمة لا تقرأ، وما أثبتناه هو غاية ما يمكن أن يدرج في المقام.

٥. المتقدّم في بداية الفصل.

بل الحاصل خلافه؟ لأن سبب ارتفاع مرادهما - على ما ذكرنا - هو أن مقدورهما لا يتناهي، وإنما لحق الضعف التمانعين منّا إذا لم يوجد مرادهما، من حيث اقتضى ذلك تناهي مقدورهما، وأن كل واحد منهما لا يقدر على أكثر من القدر الذي أوجده، وهذا منتف في القادرين لأنفسهما.

قلنا: من شأن القادر أن يصحّ منه (١٤٩) الفعل إلا لِمَنع^١ أو ما جرى مجراه^٢ من الوجوه المعقولة التي يتعذر معها الفعل. وإذا كان مراد القادرين لأنفسهما لم يقع، فلا بُدّ من أن يكون كل واحد قد منع صاحبه، وهذا مستحيل؛ على ما بين في السؤال. فلم يبق إلا أنه امتنع الفعل على كل واحد منهما من غير وجه معقول يقتضي امتناع الفعل؛ لأنه لا وجه يمكن ذكره^٣ مما يقتضي تعذر الفعل عليهما. وما أدى إلى امتناع الفعل من غير منع أو ما جرى مجراه، يقتضي نقض حقيقة القادرين، وما أدى إلى ذلك فمعلوم فساد، والمؤدي إليه إثبات قادرين لأنفسهما^٥.

[بيان كيفية الجمع بين كون القديمين قادرين لأنفسهما وبين دليل التمانع]

فإن قيل: دليلكم هذا الملقّب بـ«دليل التمانع» مبني على أن مقدور كل واحد من القديمين غير مقدور صاحبه، ومن مذهبكم أن المشتركين في صفة

١. في الأصل: «المدح»، ولا محصل له في المقام.

٢. في الأصل: «أو»، وليس للعطف محل.

٣. في الأصل: «ذكر».

٤. أي ما يؤدي إلى نقض حقيقة القادرين.

٥. فيلزم بطلان أن يكونا قادرين لأنفسهما، وبالتالي يلزم ضعفهما، وهو الذي أريد نفيه في الإشكال.

مِنْ صفاتِ النفسِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَا مُتَمَاثِلَيْنِ، وَ يَسْتَحِقُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الصفاتِ النفسِيَّةِ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْآخَرُ. وَ يَجِبُ عَلَى هَذَا إِذَا كَانَ [كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ] الْقَدِيمَيْنِ قَادِرًا عَلَى مَقْدُورَاتِهِ لِنَفْسِهِ، أَنْ يُشَارِكَهُ نَظِيرُهُ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ قَادِرًا عَلَى هَذِهِ الْمَقْدُورَاتِ بَعَيْنِهَا. وَ قَدْ جَعَلَ أَكْثَرُ الشُّيُوخِ هَذَا الْمَعْنَى دَلِيلًا مُفْرَدًا فِي نَفْيِ الثَّانِي^١. وَ هَذَا مُتَنَاقِضٌ كَمَا تَرَوْنَ؛ لِأَنْكُمْ تَارَةً تَوْجِبُونَ تَعَايُرَ مَقْدُورِهِمَا، وَ تَارَةً تَوْجِبُونَ أَنَّ مَقْدُورَهُمَا وَاحِدٌ، وَ ظُهُورُ تَنَافِي الطَّرِيقَيْنِ يُغْنِي عَنِ الْإِكْثَارِ.

قُلْنَا: قَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، بِأَنَّ تَنَافِي مَا يُبْنَى عَلَيْهِ هَذَانِ الدَّلِيلَانِ فِي نَفْيِ الثَّانِي، لَا يَقْتَضِي فَسَادَ الْاسْتِدْلَالِ بِهِمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَتَى سَبَقَ النَّاظِرُ إِلَى أَصْلِهِ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ، صَحَّ اسْتِدْلَالُهُ بِهِ، وَ إِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ الْأَصْلُ الْآخَرُ؛ لِأَنَّ النَّاظِرَ مَتَى عَلِمَ أَنَّ كُلَّ قَادِرَيْنِ يَجِبُ صَحَّةُ التَّمَانُعِ بَيْنَهُمَا، وَ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُهُمَا مُتَغَايِرًا، صَحَّ اسْتِدْلَالُهُ بِدَلِيلِ التَّمَانُعِ، وَ إِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ أَنَّهُمَا مَتَى كَانَا قَادِرَيْنِ لِنَفْسِهِ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُهُمَا وَاحِدًا. وَ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْقَادِرَيْنِ لِنَفْسِهِمَا أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُهُمَا وَاحِدًا، صَحَّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِالدَّلِيلِ الْآخَرِ، وَ يَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى نَفْيِ الثَّانِي. وَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّقْدِيرِ لِأَمْرِ مُحَالٍ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْكَلَامُ فِيهِ بِالنَفْيِ وَ الْإِثْبَاتِ مَعًا.

وَ أَجُودُ مَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ: أَنَّا نَقْسِمُ فِي الْأَصْلِ الْكَلَامَ، فَتَقُولُ: لَوْ كَانَ مَعَهُ تَعَالَى ثَانٍ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَجْزِ^٢ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُهُمَا وَاحِدًا؛ لِمَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى

١. راجع: المغني، ج ٤ (روية الباري)، ص ٢٦٧.

٢. في الأصل: «لم يخل».

استحالة ذلك^١، ولا يجوز أن يكون متغائراً؛ لما بيناه^٢ في دليل التمايع^٣.
و يمكن أن يقال أيضاً: إثبات قادرين للنفس يؤدّي إلى أن يكون مقدورهما
واحداً ومتغائراً معاً؛ لأن من حيث كانا قادرين يجب صحة التمايع بينهما، وأن
يكون مقدورهما متغائراً، [و] من حيث استحقا هذه الصفة للنفس يجب أن يكون
مقدورهما واحداً.

و مما يقال في هذا الباب أيضاً: إن صحة التمايع بين القادرين في^٤ حكم كونهما
قادرين على الشيء وعلى جنس ضده، و يجري مجرى صحة الفعل من القادر. و
ليس يجوز أن يكون المؤثر في كونهما قادرين يُحيل هذا الحكم؛ لأن المؤثر في
الصفة لا يجوز أن يكون مُحِيلاً لحكمها^٥. و قد علمنا أن كونهما قادرين للنفس
يُحيل التمايع بينهما؛ لأن استناد (١٥٠) هذه الصفة فيهما إلى النفس تقتضي أن
يكون مقدورهما واحداً، و ذلك مُحِيلٌ لصحة التمايع^٦. و قد بينا أن صحة التمايع
في^٧ حكم كونهما قادرين على الشيء و جنس ضده، و هذا^٨ يقتضي أن المؤثر في
الصفة هو المُحِيلُ لحكمها^٩.

١. تقدّم في ج ٢، ص ١٠ - ١١.

٢. في الأصل: «بينه».

٣. تقدّم في ج ٢، ص ٩.

٤. في الأصل: «من».

٥. في الأصل: «لحكمهما»، الضمير راجع إلى لفظة «الصفة».

٦. في الأصل: «محال».

٧. في الأصل: «من».

٨. في الأصل: «قد» بدل «هذا».

٩. في الأصل: «لحكمهما».

و لك أيضاً أن تقول: إذا ثبت أن من حقَّ كُلِّ قادرين على الشيء و جنسِ ضِدِّه، صحَّة وقوع التمانع بينهما، و كُلُّ ما يقتضي رفع هذا الحكم يجب القضاء بقساده. و إثبات قادرين للنفس يقتضي ذلك؛ لأن التمانع [بينهما مُحال]؛^١ بدلالة أنه لا يجوز أن يتماعاً بقدرٍ من الفعل، و في مقدورهما زيادةً عليه؛ لأن الممانع^٢ لغيره إذا علم أن غرضه لا يتمُّ بإيجاد بعض من المقدور، فلا بُدَّ من أن يفعل ما يزيد على ذلك متى كان قادراً عليه. و هذا يقتضي أن يكون كُلُّ واحدٍ منهما ممانعاً لصاحبه بكُلِّ ما في مقدوره، و ذلك يستحيل فيما لا يتناهى. و كُلُّ هذا واضح.

٢٧٩

[الدليل الثاني]

دليل آخر: و مما استدلل به على ذلك: أن في إثبات ثانٍ مماثلٍ له تعالى ما يقتضي تعذر الفعل على القادر، من غير وجه معقول يقتضي تعذره، و ذلك فاسدٌ، فيجب فساد ما يؤدي إليه.

وإنما قلنا: إنه يؤدي إلى ما ذكرناه؛ من حيث إنهما إذا كانا قادرين لأنفسهما، فلا بُدَّ من أن يكون كُلُّ واحدٍ منهما قادراً على الشيء و جنسِ ضِدِّه إذا كان له ضِدٌّ. فلو فرضنا أن أحدهما يُريد تحريك جسم، و يُريد الآخر تسكينه في حالٍ واحدٍ، لوجب أن يتعذر^٣ على كُلِّ واحدٍ منهما الفعل؛ لغير منع و لا ما جرى مجراه؛ لأنه

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و قوله: «و ذلك يستحيل فيما لا يتناهى» قرينة عليه.

٢. في الأصل: «التمانع».

٣. قد تقرأ هذه الكلمة في الأصل بصورة: «يقدر»، لكن الذي أثبتناه استفدناه من المعنى، حيث

لا يُمكنُ أن يُقالَ: «إِنْ أَحَدَهُمَا يَمْنَعُ الْآخَرَ» مع كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَادِرًا عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ. وَإِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَمْنَعَ أَحَدُنَا غَيْرَهُ مِنَ الْفِعْلِ، بَأَن يُوْجَدَ أَكْثَرُ مِمَّا فِي مَقْدُورِ الْمَمْنُوعِ. وَمَا لَا يَتَنَاهَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ أَكْثَرَ مِنْهُ.

وَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَانِعٍ لِلْآخَرِ، عَلَى حَسَبِ مَا نَقُولُ^١ فِي الْمُتَجَادِبِينَ مِمَّا لِيَجْسَمِ وَقَفَ فَلَمْ يَتَحَرَّكَ إِلَى جِهَةٍ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا صَحَّ أَيْضًا مَعَ تَنَاهِيِ الْمَقْدُورِ، وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَدِيمِينَ يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ كُلِّ قَدَرٍ يَخْرُجُ إِلَى الْوُجُودِ، وَلَا يَنْتَهِي فِي ذَلِكَ إِلَى حَدٍّ^٢ إِلَّا وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ مُمَكِّنَةٌ، بَطَّلَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مَانِعًا لِصَاحِبِهِ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَعَذُّرِ الْفِعْلِ لِغَيْرِ وَجْهِ مَعْقُولٍ يَقْتَضِي^٣ تَعَذُّرَهُ، وَهَذَا يَنْقُضُ حَقِيقَةَ الْقَادِرِ.

[إبطال الوجوه المدعاة لتعذر الفعل من القادرين]

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا كَانَ كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَادِرًا عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ هُوَ وَجْهُ التَّعَذُّرِ، أَوْ لِأَنَّ وُجُودَ مَقْدُورٍ أَحَدِهِمَا لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ مِنْ وُجُودِ مَقْدُورٍ الْآخَرِ، أَوْ لِسَاوِيهِمَا فِي كَوْنِهِمَا قَادِرِينَ؟

قُلْنَا: لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ [كَوْنُ] كُلِّ وَاحِدٍ قَادِرًا عَلَى^٤ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ هُوَ

«جاء فيه: «إِنْ أَحَدَهُمَا لَوْ أَرَادَ إِيجَادَ سَوَادٍ فِي مَحَلٍّ، وَ أَرَادَ الْآخَرُ إِيجَادَ الْبَيَاضِ فِيهِ، فَالْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمَا - إِذَا كَانَا قَادِرِينَ لِأَنْفُسِهِمَا - أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَجُودَ مَقْدُورِيهِمَا» المغني، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ٣٠٢.

١. في الأصل: «يقول».

٢. في الأصل: «إلى أحد»، ولا محصل له في المقام. وراجع: المغني، ج ١٤، ص ٦٦.

٣. في الأصل: «ينتهي».

٤. في الأصل: «+ الفعل، ألا ترى أنَّ أحدنا لا يمنع غيره من التصرف بكونه أقدر منه»، وهو زائد مكرّر.

المُقْتَضَى لِتَعَذُّرِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْقَادِرِ قَادِرًا أَوْ أَقْدَرَ لَا حَظَّ لَهُ فِي بَابِ الْمَنْعِ مِنَ الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا لَا يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ بِكَوْنِهِ أَقْدَرَ مِنْهُ؟ وَإِنَّمَا يَمْنَعُهُ بَأَن يَفْعَلَ أَكْثَرَ مِمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَمْنُوعُ، وَلِهَذَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَفْعَلَ الْأَقْدَرُ فِي يَدِ الضَّعِيفِ بَعْضَ مَقْدُورِهِ مِنَ الْحَرَكَةِ، فَلَا يَكُونُ بِذَلِكَ مَانِعًا لَهُ مِنْ تَسْكِينِ يَدِهِ، وَلَوْ فَعَلَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ مَقْدُورِهِ مِنَ الْحَرَكَةِ لَمَنْعَهُ. فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَنْعَ يَتَّبِعُ الْفِعْلَ دُونَ كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا أَوْ أَقْدَرَ.

وَمِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْفِعْلِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَنَافٍ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مَنَعًا. (١٥١) وَكَوْنُ الْأَقْدَرِ أَقْدَرَ أَوْ قَادِرًا عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، لَا يُتَنَافَى وَقَوْعُ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مَنَعًا مِنْهُ؟

عَلَى أَنَّ مَنْ عَلَّقَ الْمَنْعَ بِكَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَقَدْ جَعَلَ الْمُؤَثِّرَ فِي صَحَّةِ الْفِعْلِ هُوَ الْمُؤَثَّرُ فِي تَعَذُّرِهِ وَامْتِنَاعِهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَبِمِثْلِ هَذَا الطَّرِيقِ يُعْلَمُ أَنَّ تَسَاوِي الْقَادِرَيْنِ فِي الْمَقْدُورِ لَا يَوْجِبُ تَعَذُّرَ الْفِعْلِ. فَأَمَّا أَنَّ مَقْدُورَ أَحَدِهِمَا لَيْسَ بِالْوُجُودِ أَوْلَى مِنْ مَقْدُورِ الْآخَرِ، فَالَّذِي ^١ يُبْطِلُ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا فِي تَعَذُّرِ الْفِعْلِ: أَنَّ أَحَدَ مَقْدُورَي ^٢ السَّاهِي لَيْسَ بِالْوُجُودِ [أَوْلَى] ^٣ مِنَ الْآخَرِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُوجِبًا لِتَعَذُّرِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: [إِنَّ] الْقَادِرَيْنِ مِمَّا لَوْ قَدَّرْنَا أَنْ يَفْعَلَا^٤ اخْتِرَاعًا فِيمَا نَأَى عَنْهُمَا مِنَ الْأَجْسَامِ، وَكَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ^٥ الْمَقْدُورِ، وَحَاوَلَ أَحَدُهُمَا تَحْرِيكَ جِسْمٍ فِي حَالٍ مَا

١. في الأصل: «والذي».

٢. في الأصل: «مقدور».

٣. ما بين المعقوفين أصفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى. راجع: تقريب المعارف، ص ٩٠.

٤. في الأصل: «يفعل».

٥. في الأصل: «متساوي».

يُحَاوِلُ الْآخِرُ تَسْكِينَهُ، لَكَانَ الْفِعْلُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمَا جَمِيعاً مِنْ حَيْثُ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ الْمَقْدُورِ، وَأَنْ مَقْدُورَ أَحَدِهِمَا لَا يَكُونُ بِالْوُجُودِ أَوْلَى مِنْ مَقْدُورِ الْآخَرِ، فَقُولُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْقَدِيمَيْنِ.

قُلْنَا: هَذَا تَقْدِيرٌ لِأَمْرٍ قَدْ عَلِمْتَ اسْتِحَالَتَهُ؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْتَدِئَ بِالْفِعْلِ فِيمَا نَأَى عَنْهُ. وَتَجْوِيزُ ذَلِكَ يَقْتَضِي قَلْبَ جَنْسِ الْقُدْرَةِ، عَلَى مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ.

وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ وَلَمْ يَفْسُدْ - مِنْ حَيْثُ يُؤَدِّي إِلَى مَا ذَكَّرْنَاهُ مِنْ بُطْلَانِ حُكْمِ الْقُدْرَةِ - لَكَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ نَجْعَلَ الْوَجْهَ فِي فُسَادِهِ مَا رَاعَيْنَاهُ فِي الْقَادِرَيْنِ لِأَنْفُسِهِمَا، فَتَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مُؤَدِّياً إِلَى «تَعَذُّرِ الْفِعْلِ عَلَى الْقَادِرَيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنَعٍ وَلَا مَا جَرَى مَجْرَاهُ» فَيَجِبُ إِحَالَتُهُ وَالْمَنَعُ مِنْ صَحَّةِ أَنْ يَفْعَلَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

٢٨١

[بيان وجه استحالة وجود الأشياء في الأزل]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ:

أَلَيْسَ الْفِعْلُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ لَغَيْرِ مَنَعٍ وَلَا مَا جَرَى مَجْرَاهُ؟ فَقُولُوا بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا اسْتَحَالَ وَجُودُهُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ لَوْجْهِهِ مَعْقُولٍ؛ وَهُوَ أَنَّ وَجُودَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ يَقْتَضِي كَوْنَ الْمُحَدَّثِ قَدِيماً، وَيُؤَدِّي إِلَى قَلْبِ جَنْسِهِ. وَإِيجَادُ الذَّاتِ فَرْعٌ عَلَى صَحَّةِ وَجُودِهَا فِي نَفْسِهَا، وَلَيْسَ [مِثْلُ] هَذَا الْمَعْنَى^١ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَّرْنَاهُ.

١. أي مثل هذا الوجه المعقول.

و بهذا الجوابِ يَسْقُطُ اعتراضُ مَنْ اعتَرَضَ بِتَعَذُّرِ إِيْجَادِ الْمُقْدُورِ الْمُخْتَصِّ بالعَاشِرِ في الوَقْتِ الثَّانِي.

لأنَّنا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ هَاهُنَا وَجْهًا مَعْقُولًا؛ وَهُوَ أَنَّ الْوَقْتَ الثَّانِي لَيْسَ بِوَقْتٍ لِلْمُخْتَصِّ بالعَاشِرِ، فَلَا يَصِحُّ وَجُودُهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ. وَ مِثْلُ هَذَا^١ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الضَّدِّينِ إِذَا أَرَادَهُمَا الْقَادِرَانِ لِأَنْفُسِهِمَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ يَدْخُلُ «دَلِيلَ التَّمَانُعِ» الَّذِي قَدَّمْنَاهُ وَ يُشَابِهُهُ، وَ لَنَا فِي «تَمْيِيزِ أَحَدِهِمَا وَ تَخْلِيصِهِ مِنْ صَاحِبِهِ مِنْهُ، عَلَى وَجْهِ يَسْلَمُ مَعَهُ أَنْ يَكُونَا دَلِيلَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ» نَظْرًا. وَ لَعَلَّنَا أَنْ نَكْشِفَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، بِمَشْيَةِ اللَّهِ.

[الدليل الثالث]

دَلِيلٌ آخَرٌ: وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ فِي تَجْوِيزِ ثَانٍ قَدِيمٍ أَوْ إِبْثَاتِهِ، إِبْثَاتًا لِدَاتَيْنِ لَا تَنْفَصِلُ حَالُهُمَا مِنْ حَالِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ، وَ لَا بُدَّ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الذَّاتِ وَ الدَّاتَيْنِ بِصِفَةٍ أَوْ حُكْمٍ، وَ إِلَّا أَذَى ذَلِكَ إِلَى كُلِّ جِهَالَةٍ. وَ مَا الْقَوْلُ بِإِبْثَاتِ ذَاتَيْنِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِمَا وَ أَحْكَامِهِمَا حَتَّى يَكُونَا كَالذَّاتِ الْوَاحِدَةِ، إِلَّا كَالْقَوْلِ بِإِبْثَاتِ ذَاتٍ وَاحِدَةٍ تَخْتَلِفُ صِفَاتُهَا وَ تَتَغَايَرُ أَحْكَامُهَا، حَتَّى تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الذَّاتَيْنِ. وَ فَسَادُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كَفْسَادِ الْآخَرِ.

بَيَانٌ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ اشْتِرَاكَهُمَا فِي الْقِدَمِ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُمَا فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، وَ فِيمَا يَسْتَحَقُّانِهِ أَيْضًا مِنْ (١٥٢) صِفَاتِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ إِنَّمَا تَخْتَصُّ أَحَدَهُمَا بِأَنْ تَوْجَدَ^٢ لَا فِي مَحَلٍّ، وَ كَذَلِكَ الْكَرَاهَةُ. وَ حَالُهُمَا مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ

١. أي مثل هذا الوجه المعقول.

٢. في الأصل: «يوجد».

منهما في باب الاختصاص كحاليهما مع الآخر، فيجب أن يُريدا جميعاً بالإرادة و يكرها بالكراهة.

و ما يرجع من الصفات إلى النفس بتوسط غيرها^١، ككونيهما^٢ مُدرَكين للمُدركات، يجب أيضاً أن يشتركا فيه. و الأحكام الراجعة إلى هذه الصفات يجب تساويهما فيها؛ لتساويهما في الصفات التي تقتضيها.

٢٨٢

[ج -] و يجب أيضاً أن يكون مقدورهما واحداً؛ لتمامتهما، و أن أحدهما إذا قَدَرَ على مقدوراته لنفسه، وجب فيمن كان مثله و مشاركاً له في صفاته النفسية أن يكون قادراً على مقدوراته، و إلا أدى ذلك إلى كونيهما مُتماثلين مُختلفين. فلا يصح مع هذه الجملة أن يختص أحدهما بصفة أو حكم بسبب الآخر. و في هذا ما تقدم؛ من أنا لو أثبتناهما ذاتاً واحدة، لم نزد^٣ على ذلك.

[الوجه المدعاة للفصل بين الذاتين القديمتين و مناقشتها]

[أولاً: اختلاف الدواعي]

و ليس لأحد أن يقول: إنهما يختلفان في الدواعي؛ بأن يكون علم أحدهما بحسن بعض الأفعال يدعوهُ إلى فعله و إيجاده، و إن لم يدع علم الآخر بذلك إلى فعله، فين فصل حالهما على هذا من حال الذات الواحدة. و ذلك أن مقدورهما إذا كان^٤ واحداً، فأحدهما متى فعل ما تدعوه الدواعي إلى

١. في الأصل: «غيره»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «النفس».

٢. في الأصل: «ككونها»، و الصحيح ما أثبتناه، و لفظة «مدركين» تدل عليه.

٣. في الأصل: «يزد».

٤. في الأصل: «كانا».

فِعْلِهِ، فالْآخَرُ فاعِلٌ له، فَقَدْ آلَ الأمرُ إلى أَنَّهُ لا تَأْثِيرَ لِإِخْتِلَافِ الدَّوَاعِي؛ لِأَنَّ
إِخْتِلَافَهُمَا إِنَّمَا يَوْثُرُ لَوْ صَحَّ أَنْ يَفْعَلَ أَحَدُهُمَا مَا لَا يَكُونُ الْآخَرُ له فاعِلاً، فَأَمَّا إِذَا
كَانَ مَا يَفْعَلُهُ الْوَاحِدُ هُوَ فِعْلٌ لِلْآخَرِ، فَلَا تَأْثِيرَ لِإِخْتِلَافِ الدَّوَاعِي؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ اتَّفَقَا
فِي الدَّوَاعِي لَمْ يَزِدِ الْحَالُ عَلَى هَذَا.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ فُسَاداً آخَرَ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ فِعْلاً لِمَنْ لَا دَاعِيَ لَهُ
إِلَيْهِ مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِهِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ.

[ثانياً: العلم الضروري]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ طَرِيقَةَ الْفَصْلِ بَيْنَ كَوْنِهِمَا ذَاتاً وَاحِدةً وَذَاتَيْنِ، أَنْ يُفْعَلَ
الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ فِينَا بَتَغَايِرِهِمَا، وَأَنَّهُمَا اثْنَانِ وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الصِّفَاتِ كُلِّهَا.
وَذَلِكَ أَنَّ طَرِيقَ إِثْبَاتِ الْقَدِيمِ إِذَا كَانَ هُوَ الدَّلِيلُ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ وَ
أَحْكَامُهُ مَعْلُومَةً مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ أَيْضاً، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَدْلَةِ مَا يَقْتَضِي الْفَصْلَ
بَيْنَ كَوْنِهِ وَاحِداً أَوْ اثْنَيْنِ.

وَمَتَى كَانَا اثْنَيْنِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا فِي أَنْفُسِهِمَا عَلَى مَا يَقْتَضِي تَمْيِيزَهُمَا
مِنْ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْجَعَ فِي التَّمْيِيزِ إِلَى نَفْسِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ
إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ^١ يَجْعَلُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَيَبْقَى
أَنْ يَتَمَيَّزَا فِي نَفْسِهِمَا بِمَا هُمَا عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْأَحْكَامِ؛ حَتَّى يَتَعَلَّقَ الْعِلْمُ
بَكَوْنِهِمَا كَذَلِكَ.

وَمَتَى سَأَغَ التَّعَلُّقُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالْعِلْمِ فِي بَابِ الْأَمْرِ الْمُتَمَيِّزِ^٢، سَأَغَ لِمُدَّعٍ أَنْ

١. في الأصل: «لأنه».

٢. قد تقرأ هذه الكلمة في الأصل بهذه الصورة، كما قد تقرأ بصورة: «التمييز».

يَدْعِي^١ أَنْ مَعَ كُلِّ عِلَّةٍ مُؤَثَّرَةٌ - كَالْعِلْمِ وَ الْحَرَكَةِ وَ مَا أَشْبَهَهُمَا - عِلَّةٌ أُخْرَى تَوَثَّرُ تَأْثِيرُهُمَا بَعَيْنِهِ.

فإذا قيل له: لا حُكْمَ لِمَا تَدَّعِيهِ مِنَ الْعِلَّةِ، وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَجُودِهَا وَ انْتِفَائِهَا، وَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَزِيدَ الْحَالُ لَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ وَاحِدَةً عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ، فَزَعَّ^٢ إِلَى مَا سَأَلْنَا عَنْهُ، وَ قَالَ: يُمَكِّنُ الْفَصْلُ بَيْنَ وَجُودِهَا وَ انْتِفَائِهَا، وَ بَيَّنَّ أَنْ تَكُونَ^٣ عِلَّةٌ وَ عِلَّتَيْنِ؛ بِأَنْ يُفَعَّلَ فِينَا^٤ الْعِلْمُ الْضَرُورِيُّ بِذَلِكَ. وَ هَذَا طَرِيقُ الْجَهَالَاتِ.

[ثالثاً: صحّة الفعل من أحدهما، مع توهم خروج الآخر من كونه قادراً]

فإن قيل: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْفَصْلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ وَاحِداً، وَ بَيَّنَّ أَنْ يَكُونَ اثْنَيْنِ، هُوَ أَتَاهُمَا إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ، وَ تَوَهَّمْ خُرُوجُ أَحَدِهِمَا مِنْ كَوْنِهِ قَادِراً، يَصِحُّ مِنَ الْآخَرِ الْفِعْلُ، وَ إِذَا كَانَ وَاحِداً لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ؟ وَ هَذَا حُكْمٌ مَعْقُولٌ، وَ فَرْقٌ بَيِّنٌ فِي بَابِ تَمْيِيزِ الْوَاحِدِ مِنَ الْإِثْنَيْنِ.

قلنا: هَذَا تَقْدِيرٌ لِأَمْرِ مُسْتَحِيلٍ؛ فَكَيْفَ يُعْلَقُ بِهِ الْفَصْلُ (١٥٣) بَيْنَ الْوَاحِدِ وَ الْإِثْنَيْنِ؟ وَ هَذَا الْفَصْلُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهِ وَ حُصُولِهِ فِي كُلِّ حَالٍ؛ وَ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَتَعْلَقَ مَا لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهِ بِمَا يَسْتَحِيلُ ثُبُوتُهُ؟

وَ بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ يُمَكِّنُ فِي جَمِيعِ الْعِلَلِ؛ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَعَ كُلِّ عِلَّةٍ تَوْجِبُ حَالاً، عِلَّةٌ أُخْرَى تَوَثَّرُ تَأْثِيرُهَا.

١. في الأصل: «أَنْ يَدَّعِ»، وَ هُوَ خَطَأٌ.

٢. في الأصل: «فَزَعَّ».

٣. في الأصل: «يَكُونُ».

٤. في الأصل: «لَنَا»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ قَبْلَ قَلِيلٍ.

فإذا قيل: لو كان كذلك لظَهَرَ للتأثير أثر^١، و لكان هاهنا فرقٌ بين وجودها وانتفائها.

أمكن أن يقال: الفرق بين ثبوت الثانية وانتفائها، هو أن مع العِلَّتَيْنِ إذا تَوَهَّمَا خروجَ واحدةٍ عن الإيجاب، لم يَنْتَفِ الحكمُ ولا أُخِلَّ ذلك به، وفي الواحدة لا يَتِمُّ مثل هذا، بل متى قَدَرْنَا انتفاءها فلا بُدَّ من انتفاء الحكم.

[الدليل الرابع]

دليل آخر: ومما يَدُلُّ على نفي ثانٍ قديمٍ أن في إثباته إثباتاً لِحَيِّينِ، يَسْتَحِيلُ أن يُريدَ أحدهما ما يكرهه الآخرُ أو لا يُريده، بل يوجب استحالة كون أحدهما مُريداً على وجهٍ من الوجوه، من غير أن يكون الآخر مُريداً.

وقد^٢ عَلِمَ في كُلِّ حَيِّينِ صَحَّةُ كَوْنِ أَحَدِهِمَا مُريداً والآخرِ كارهاً، أو غيرَ مُريدٍ، [و] كُلُّ ما^٣ أَدَّى إلى خِلَافِ المعلومِ من ذلك يَجِبُ إبطاله. والمؤدِّي إليه إثبات قديمين؛ من حيث كانت الإرادة التي يُريدُ بها أحدهما لا تَخْتَصُّه^٤ دونَ صاحبه؛ وكيف تَخْتَصُّه دونَ الآخر، وهي إنما توجبُ له حالَ المُريدِ، بأن توجدَ لافي محلٍّ؟ فتعلُّقُها بأحدهما كتعلُّقُها بالآخر.

١. في الأصل: «التأثير تأثير».

٢. في الأصل: «فقد».

٣. في الأصل: «كما».

٤. في الأصل: «لا يختصه»، و ضمير الفاعل يرجع إلى لفظة «الإرادة». وهكذا الكلام في قوله: «وكيف تختصه»، و هو في الأصل: «وكيف يختصه». وهكذا الكلام أيضاً في قوله: «بأن توجد»، و هو في الأصل: «بأن يوجد».

[بطلان دعوى تخصيص القاعدة المذكورة في الدليل]

فإن قيل: ما أنكرتم أن تكون القضية التي أطلقتموها غير واجبة، وأن الحيين إنما يصح أن يكون أحدهما مُريداً والآخر كارهاً إذا كان ما يريده أحدهما يختصه دون الآخر، فلا يجب ذلك فيمن [هو] ^١ يُريد بإرادة، اختصاصها به كاختصاصها بغيره؟ قلنا: ما ذكرناه من صحة كون أحد الحيين مُريداً دون الآخر ^٢، أصل مُقرّر في العقول مُطلق فيها، فلا يجوز الاعتراض عليه بالتقييد والتخصيص.

كما أنه من المُقرّر فيها صحة كون أحد الحيين عالماً والآخر غير عالم، وكون أحد الموصوفين على صفة وإن لم يكن الآخر عليها؛ ألا ترى أنه سبق ما ذكرناه من العلوم في العقول، العلم بكيفية اختصاص المُريد بإرادته، والموصوف بما يوجب ^٣ له الصفة؟ ولو كان مُقيّداً بكيفية اختصاص المُريد بإرادته لم يكن مُطلقاً، وتوقف العلم بما ذكرناه من القضية على هذا التفصيل والتمييز ^٤، وقد علم خلافه. وما مثال من قسّم هذا العلم وفصله، إلّا كمن قسّم العلم المُتقرّر في العقول: بأنّ المعلوم لا يخلو من أن يكون موجوداً أو معدوماً، والموجود لا يخلو من أن يكون قديماً أو مُحدثاً؛ كما نقلت الكلائية ^٥ ومن وافقها. ولا طريق إلى إفساد قول

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض.

٢. في الأصل: «دون الأصل».

٣. في الأصل: «توجب».

٤. كذا في الأصل، والأصح: «والتمييز».

٥. مذهب كلامي قريب إلى مذهب الأشعرية، منسوب إلى أبي عبد الله بن كلاب. ومن أبرز آرائه الكلامية المثيرة للجدل اعتقاده بأن الصفات الإلهية صفات قديمة بذاتها، ممّا يعني أن هناك قدماء في مقابل من كان يرى أن لا قديم إلا ذاته تعالى وأن صفاته عين ذاته. وأيضاً

الجميع إلا بالرجوع إلى ما ذكرناه، من اعتبار ما تقرر إطلاقه في العقول، والمنع من نقضه و تخصيصه.

على أنه لا يخلو الحَيَانِ من أن تكون القضية التي ذكرناها إنما وجبتَ منهما لكونهما حَيَيْنِ - على ما ذكرناه - أو لأنَّ إرادة كُلِّ واحدٍ منهما تختصُّ^١. ولا يجوز أن يكون ذلك الوجه الثاني؛ لأنَّ صحَّةَ كونِ أحدهما مُريداً لما يكرهه الآخرُ أو لا يُريده، حُكْمٌ يرجعُ إليهما، و يجبُ أن يكون المؤثرُ فيه صفةً تعودُ أيضاً إليهما. و وجودُ الإرادة في بعض أحدهما دون الآخر ليس ممَّا يرجعُ إلى الجملة؛ فكيف يؤثر في حُكْمٍ يعودُ إليها؟ وإن كان ذلك إنما وجبَ لكونهما حَيَيْنِ، فهو الذي قَصَدناه.

٢٨٥

وليس لأحدٍ أن يجعلَ المُصَحَّحَ لما اعتبرناه من القضية كونهما حَيَيْنِ، لكن بشرطٍ [أن] لا تكون إرادتهما موجودةً على وجهٍ لا تختصُّ^٢ معه بأحدهما دون الآخر. (١٥٤)

وذلك أنَّ هذا عند التحقيق يقتضي اشتراط الشيء بنفسه؛ لأنَّ معنى ما ذكرناه من أنَّ إرادتهما لا تكونُ بحيث لا تختصُّ، ليس بأكثرَ من أنَّ أحدهما يصحُّ أن يُريدَ ما لا يُريده الآخرُ. وكأنه يُشترطُ الشيء بنفسه^٣.

«كان يعتقد بأنَّ الله تعالى قدرة قديمة و علماً قديماً و حياة قديمة، وأنَّ كلامه تعالى معنى أزلي قائم بذاته. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ١٨٣، ٥٢٧؛ و المعتمد في أصول الدين، ج ٩، ص ٥٠٤، ٢٩٧، ٢٤٠.

١. في الأصل: «يختصه».

٢. في الأصل: «لا يختص». و هكذا الكلام في قوله: «بحيث لا تختص»، و هو في الأصل: «بحيث لا يختص».

٣. في الأصل: «في نفسه».

[الدليل الخامس: دليل السمع]

و يُمكنُ أن يُستَدَلَّ بالسمعِ على نفيِ ثانٍ قديمٍ؛ لأنَّ تجويزَ ذلك و الشكَّ فيه لا يَمْنَعُ مِنَ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ عَالِمٌ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ، و بَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ، و هذا الأصلُ هو الذي لا يَصِحُّ معرفتُهُ بالسمعِ.

[الفصل الخامس]

[في الردّ على الأديان المخالفة في صفاته تعالى]^١

[١]

فصل

في الكلام على الثنوية

الخلافاً مع هؤلاء في موضعين:

أحدهما: القول بالاثنتين.

والآخر: القول في الآلام؛ لأنهم يزعمون أنها لا تكون إلا قبيحة.

وهذا الفصل الأخير بُنِيَ [ما] فيه في باب «التعديل والتجوير»^٢ بعون الله^٣.

١. يتعرض المصنّف في هذا الفصل إلى الردّ على الأديان المخالفة في بعض صفاته تعالى، مثل نفي الثاني ونفي الجسميّة. وهذه الأديان هي: الثنوية والمجوس والنصارى والصابئة وعبدة الأصنام. ولم يتعرض هنا إلى الردّ على اليهود؛ لأنّ الخلاف معهم ليس في التوحيد والصفات، بل في النبوة ونسخ الشرائع، ولذلك سوف يقوم بالردّ عليهم هناك، ولكن ليس في هذا الكتاب؛ بسبب انقطاع إملائه، بل في كتاب الذخيرة، ص ٣٥٦.

٢. في الأصل: «التجوير».

٣. راجع: الذخيرة، ص ٢١٥.

[إبطال القول بالاثنتين]

فأما القول بالاثنتين فقد دَخَلَ فَسَادُهُ فيما مَضَى مِنْ كِتَابِنَا؛ لِأَنَّهُمْ يُشَبِّتُونَ قَدَمَ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ^١، وَهُمَا جِسْمَانِ، وَقد دَلَّلْنَا فيما تَقَدَّمَ عَلَى حُدُوثِ جَمِيعِ الْأَجْسَامِ^٢.

عَلَى أَنَّ إِبْثَابَهُمُ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ قَدِيمَيْنِ، يَمْنَعُ مِنْ اخْتِلَافِهِمَا؛ لِأَنَّا قد بَيَّنَّا^٣ فيما مَضَى أَنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ^٤، وَأَنَّ الْمُشَارِكَ لَهُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لَهُ. وَمِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ مُخْتَلِفَانِ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ^٥.

وَبَعْدُ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ النُّورَ يَفْعَلُ الْخَيْرَ بِطَبْعِهِ^٦، وَالظُّلْمَةَ تَفْعَلُ الشَّرَّ بِطَبْعِهَا، وَهَذَا مِمَّا قد عَلِمَ فَسَادُهُ؛ مِنْ حَيْثُ دَلَّ^٨ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ بِالطَّبْعِ، وَأَنَّ مَا اقْتَضَى بَابَ الْفِعْلِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُخْتَارًا، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ نَفَاهُ وَبَيْنَ مَنْ أَثْبَتَهُ عَلَى خِلَافِ الْوَجْهِ الَّذِي يَقْتَضِي الدَّلِيلُ إِبْثَابَهُ عَلَيْهِ.

عَلَى أَنَّهُمْ يُشَبِّتُونَ الْفِعْلَ مِنْ كُلِّ فَاعِلٍ بِطَبْعِهِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ صَرُورَةً فَسَادُهُ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ دَفْعَ الْإِخْتِيَارِ الَّذِي نَعْلَمُهُ مِنْ أَنْفُسِنَا صَرُورَةً.

٢٨٦

١. المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٠ (نقله من كتاب: الآراء والديانات للحسن بن موسى النوبختي).

٢. تقدّم في صدر الكتاب.

٣. في الأصل: «بَيَّنَّاهُ»، والصحيح ما أثبتناه؛ لأن مفعول الفعل يأتي بعد قليل.

٤. تقدّم في ج ١، ص ٥٣.

٥. كذا في الأصل، والأنسب أن يقال: «فمن قولهم: إن النور والظلمة مختلفان، يلزم التناقض».

٦. المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١١ (حكى أبو عيسى الوراق ذلك).

٧. في الأصل: «يفعل»، والصحيح ما أثبتناه؛ وقوله: «بطبعها» قرينة عليه.

٨. في الأصل: «أَنَّ» بدل «دَلَّ»، وهو خطأ.

و على قولهم بالمِزاجِ بَيْنَ النُّورِ وَ الظُّلْمَةِ^١، وَ أَنَّ الْعَالَمَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا^٢، يَجِبُ
 أَيْضاً أَنْ يَكُونَ كُلُّ جِسْمٍ حَيًّا^٣، وَ لَا شُبْهَةً^٤ فِي أَنْ بَعْضَ الْأَجْسَامِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ دُونَ
 بَعْضٍ. وَ قَدْ اسْتَقْصَى مَنْ تَقَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَيْهِمْ فِي الْمِزَاجِ وَ كَيْفِيَّتِهِ وَ سَبَبِهِ.
 وَ أَقْوَى مَا قِيلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ^٥: أَنَّ الْأَصْلِينَ الْقَائِمِينَ...^٦ [فِي] مَا لَمْ يَزَلْ عِنْدَكُمْ،
 لَيْسَ يَخْلُو إِثْبَاتُهُمَا مِنْ أَنْ يَكُونَ لَطَبُهُمَا، أَوْ لَوْجُودِ مَعْنَى، أَوْ لاختيارٍ مُخْتَارٍ.
 وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَعْنَى، وَ لَا لِاختيارٍ مُخْتَارٍ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ إِثْبَاتَ أَصْلِ
 ثَالِثٍ^٧، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلطَّبْعِ^٨، وَ مَا يَقْتَضِيهِ الطَّبْعُ لَا يَتَغَيَّرُ؛ فَكَيْفَ حَصَلَ
 الْمِزَاجُ بَيْنَهُمَا، وَ طَبْعُهُمَا يَقْتَضِي التَّبَايُنَ وَ التَّنَافُرَ؟ وَ هَذَا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالْمِزَاجِ؛
 سِوَاءَ أَضَافُوهُ إِلَى اخْتِيَارِ الظُّلْمَةِ أَوْ النُّورِ، أَوْ إِلَى الْإِتْفَاقِ. وَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْجَنَسِ
 يَطُولُ، وَ طَرِيقَةُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ فِيهِ مَعْرُوفَةٌ.
 وَ بَعْدُ، فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ يُوَدِّي إِلَى قُبْحِ الْأَمْرِ وَ النَّهْيِ، وَ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ، وَ مَعْلُومٌ
 حُسْنُ ذَلِكَ فِي الْعُقُولِ.
 وَ إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْحَسَنِ لَا يَخْلُو عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ
 يَكُونَ مُتَوَجِّهاً إِلَى النُّورِ، أَوْ الظُّلْمَةِ.

١. المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٠ (نقله من كتاب النوبختي).

٢. في الأصل: «مُشْتَرِكِينَ فِيهِمَا»، وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ مَمْتَزَجٌ مِنْهُمَا. رَاجِعْ:
 شرح الأصول الخمسة، ص ١٩٠.

٣. في الأصل: «حَيٌّ».

٤. في الأصل: «يَشْبَهُهُ»، وَ هُوَ خَطَأٌ.

٥. المغني، ج ٥، ص ٢٧.

٦. في الأصل كلمة غير مقروءة، وَ لَعَلَّهَا تُقْرَأُ: «الْقَائِمِينَ»، أَوْ «الْمُتَبَايِنِينَ».

٧. إضافة إلى أصلي النور والظلمة.

٨. في الأصل: «الطبع».

فإن كَانَ مُتَوَجِّهًا إِلَى النُّورِ، فَهُوَ مَطْبُوعٌ^١ عَلَى الْخَيْرِ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِنْفِكَاحِ عَنْهُ، وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يَحْسُنُ أَمْرُهُ، كَمَا لَا يَحْسُنُ أَمْرُ مَنْ هَوَى مِنْ شَاهِقٍ^٢ بِالنُّزُولِ وَالْهُوِيِّ.

وإن كَانَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الظُّلْمَةِ، فَهِيَ مَطْبُوعَةٌ^٣ عَلَى الشَّرِّ، لَا تَقْدِرُ عَلَى الْخَيْرِ؛ فَكَيْفَ تَوْمَرُ بِمَا لَا تَقْدِرُ^٤ عَلَيْهِ، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ^٥ عَلَى خِلَافِهِ؟ وَأَمْرُ الْعَاجِزِ وَمَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ قَبِيحٌ فِي الْعُقُولِ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي النَّهْيِ^٦ عَنِ الْقَبِيحِ إِذَا قَسَمْنَاهُ هَذِهِ الْقِسْمَةَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَوَجَّهَ إِلَى النُّورِ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقَبِيحِ، وَلَا يَتَأَتَّى مِنْهُ؛ فَكَيْفَ يُنْهَى عَنْهُ؟ وَإِنْ تَوَجَّهَ إِلَى الظُّلْمَةِ، فَهِيَ مَطْبُوعَةٌ^٧ عَلَى الْقَبِيحِ، فَكَيْفَ تُنْهَى^٨ عَنْهُ، وَ[هِيَ] لَا تَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِنْفِكَاحِ مِنْهُ؟

وَإِذَا بَطَلَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، بَطَلَ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ؛ لِأَنَّ مَا لَهُ يَقْبُحُ الْجَمِيعُ وَاحِدٌ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

وَهَذَا الْكَلَامُ يَلْزَمُ الدِّيصَانِيَّةَ^٩ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُمْ يُنْبِتُونَ (١٥٥) الظُّلْمَةَ مَوَاتًا غَيْرَ

١. فِي الْأَصْلِ: «مَدْفُوعٌ»، رَاجِعٌ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ١٩٠ وَ ١٩٢.

٢. فِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ غَيْرُ مَقْرُوءَةٍ، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ اسْتِفْدَانَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٥، ص ٣٥.

٣. فِي الْأَصْلِ: «مَتْبُوعَةٌ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَوْمُ مَا لَا يَقْدِرُ» بَدَلَ «تَوْمَرُ بِمَا لَا تَقْدِرُ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «مَتْبُوعَةٌ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «فَهِيَ نَهْيٌ».

٧. فِي الْأَصْلِ: «مَتْبُوعَةٌ».

٨. فِي الْأَصْلِ: «يُنْهَى».

٩. «الدِّيصَانِيَّةُ» مِنْ فَرْقِ الْمَلَا حِدَةِ وَ الثَّنَوِيَّةِ، قَالَ الشَّهْرَسْتَانِي: «إِنَّهُمْ أَصْحَابُ دِيصَانٍ، أَنْبَتُوا

حَتَّى^١، فَقَدْ زَادُوا الْإِلْزَامَ قُوَّةً، وَ يَجِبُ أَنْ لَا يَحْسُنَ أَمْرُ الظُّلْمَةِ وَلَا نَهْيُهَا؛ لِأَنَّهَا مَوَاتٌ لَا تَعْمَلُ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَلِأَنَّهَا مَطْبُوعَةٌ.

[إبطال دليل الثبوتية القائم على تضاد الخير والشر]

وَالَّذِي دَعَا هَؤُلَاءِ إِلَى اثْبَاتِ أَصْلَيْنِ، اعْتِقَادُهُمْ تَضَادَّ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَ اخْتِلَافَ أَجْنَاسِهِمَا، وَ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقْعَا مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ^٢.
وَ أَنَّ مَا فِي هَذَا: أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ لَا يَتَضَادَّانِ وَلَا يَخْتَلِفَانِ مِنْ حَيْثُ كَانَا خَيْرًا وَ شَرًّا، وَ كَذَلِكَ النِّفْعُ وَ الضَّرَرُّ، بَلْ رُبَّمَا كَانَا مِنْ جَنَسٍ وَاحِدٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّذَّةَ مِنْ جَنَسِ الْأَلَمِ؟ وَ لِهَذَا يَأْتِي زَيْدٌ بِمَا يَلْتَذُّ^٣ بِهِ عَمَرُو، إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُشْتَهِيًا وَ الْآخَرُ نَافِرًا. وَ كَذَلِكَ الصَّدْقُ مِنْ جَنَسِ الْكَذِبِ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ لِهَمَا لَا يُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا، وَ يَشْتَبِهَانِ^٥ عَلَيْهِ عِنْدَ إِدْرَاكِهِمَا. بَلْ نَفْسُ مَا يَكُونُ صِدْقًا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ كَذِبًا بِاخْتِلَافِ قَصْدِ فَاعِلِهِ وَ الْمُخِيرِ بِهِ. وَ الْقَبِيحُ أَيْضًا مِنْ جَنَسِ الْحَسَنِ^٦؛ لِأَنَّ لَطْمَةَ الْيَتِيمِ عَلَى سَبِيلِ التَّأْدِيبِ مِنْ جَنَسِ لَطْمَتِهِ عَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ، وَ قَدْ اسْتَقْصَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوَاضِعٍ، فَبَطَلَ مَا ظَنُّوهُ مِنْ تَضَادِّ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

«أصلين؛ نوراً وظلاماً، فالنور يفعل الخير قصداً واختياراً، والظلام يفعل الشر طبعاً و اضطراراً». راجع: الملل والنحل، ج ١، ص ٢٩٦.

١. المغني، ج ٥، ص ١٦ (الظاهر أنه حكاه عن أبي عيسى الوراق).

٢. المغني، ج ٥، ص ٢٤.

٣. في الأصل: «لم يلتذ». راجع: المغني، ج ٥، ص ٣١.

٤. في الأصل: «وإذا» بالواو.

٥. في الأصل: «يستهان»، وهو لا محصل له.

٦. في الأصل: «الجنس». و راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٨٨.

و لو سُئِلَ أَنْ ذَلِكَ مُضَادٌّ مُخْتَلِفٌ، لَمْ يَكُنْ تَضَادُّهُ بِأَقْوَى مِنْ تَضَادِّ الْأَكْوَانِ فِي الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ، وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، وَقَدْ عَلِمَ وَقُوعُ كُلِّ ذَلِكَ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ، [فَوْقَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ] ^١ أُولَى.

عَلَى أَنَّ نَفْسَ الْخَيْرِ قَدْ يَتَضَادُّ وَتَخْتَلِفُ أَجْنَاسُهُ، وَكَذَلِكَ الشَّرُّ، وَلَمْ يَجِبْ عَنْدَهُمْ أَنْ يُثْبِتُوا لِكُلِّ جِنْسٍ مِنَ الْخَيْرِ فَاعِلًا، بَلْ أَضَافُوا كُلَّ الْخَيْرِ إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ. وَهَذَا يَبْطُلُ أَنَّ تَضَادَّ الْأَجْنَاسِ وَاختِلَافَهُمَا يَوْجِبُ اخْتِلَافَ الْفَاعِلَيْنِ.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَوْ وَقَعَ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ، لَوَجِبَ أَنْ يَسْتَحَقَّ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ مَعًا.

و ذَلِكَ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُثْبِتِ الْإِحْبَاطَ وَالتَّكْفِيرَ ^٢. وَمَنْ يُثْبِتُهُمَا ^٣ يَقُولُ: إِنْ اسْتَوَى مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ فِي مِقْدَارِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ، لَمْ يَسْتَحَقَّ ذَمًّا وَلَا مَدْحًا؛ وَإِنْ زَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، ثَبَّتَ لَهُ الزَّائِدُ وَبَطَلَ الْآخَرُ، فَلَا يَكُونُ مُسْتَحَقًّا لِلْأَمْرَيْنِ مَعًا.

و مِمَّا يُنْبِئُ عَنْ فَسَادِ مَذَاهِبِهِمْ: أَنَا وَجَدْنَا حَوَادِثَ كَثِيرَةً تَعْمُ قَوْمًا وَتَسُرُّ آخَرِينَ، وَتَنْفَعُ قَوْمًا وَتَضُرُّ سِوَاهُمْ، وَتَكُونُ ^٤ مِنْ وَجْهِ نَفْعٍ وَمِنْ الْآخَرِ ضَرَرًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ بَعْضَ الْأَطْعِمَةِ تَنْفَعُ الصَّحِيحَ وَتَضُرُّ الْعَلِيلَ، وَأَخْذُ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْعَصَبِ يَضُرُّ بِالْمَأْخُوذِ مِنْهُ وَيَنْفَعُ الْآخِذَ؟ وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى وَيُحْصَرَ. وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وبه يستقيم المعنى. و راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٢٢.

٢. وهو مذهب المصنف. راجع: الذخيرة، ص ٣٠٢.

٣. وهم المعتزلة. راجع: المغني، ج ٥، ص ٤٧.

٤. في الأصل: «يكون».

أَعْتَقَنِي سَوْءٌ مَا صَنَعْتُ مِنَ الرَّءِ قُ فَيَا بَرْدَهَا عَلَى كَيْدِي
فَصِرْتُ عَبْدًا لِلْسَّوِّ فِيكَ وَمَا أَحْسَنَ سَوْءَ قَبْلِي إِلَى أَحَدٍ^١
فَبَيِّنَ كَمَا تَرَى أَنَّهُ انْتَفَعَ بِالسَّوِّ مِنْ وَجْهِهِ مِنْ^٢ الْوَجْهِ.

فَأَمَّا وَقَوْعُ الضَّرْرِ بِالْأَجْسَامِ النَّيِّرَةِ، وَالتَّغْيِثُ بِالْأَجْسَامِ الْمُظْلِمَةِ، فَهُوَ الْأَظْهَرُ مِنْ أَنْ
يَخْفَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ سَوَادَ اللَّيْلِ يُخْفِي الْمَطْلُوبَ ظُلْمًا عَنْ طَالِبِهِ، وَبَيَاضُ النَّهَارِ قَدْ
يَكُونُ سَبَبًا لِلظُّفْرِ بِهِ. وَالرَّمْدُ^٣ يَنْتَفِعُ بِالظُّلْمَةِ وَيَسْتَصِرُّ بِالسَّوِّ، وَبَسَوَادِ النَّقْشِ تَيَمُّ
الْكِتَابَةِ وَتَضَبُّطُ الْأُمُورِ وَتُكْتَبُ الْعُهُودُ؛ وَقد قَالَ الشَّاعِرُ:

وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخْبِرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ^٤ تَكْذِبُ
وَقَالَ أَيْضًا:

أَزَوْرُهُمْ وَسَوَادُ اللَّيْلِ يَشْفَعُ لِي وَانْتَنِي وَبَيَاضُ الصُّبْحِ يُغْرِي بِي^٥

[أَسْئَلَةُ الْإِزَامِيَةِ لِلثَّنَوِيَّةِ]

وَمِمَّا سَأَلُوا عَنْهُ أَنْ قِيلَ لَهُمْ: خَبَرُونَا عَنْ «الْمُعْتَذِرِ مِنْ جُرْمِهِ»؛ مَنْ هُوَ؟

فَإِنْ قَالُوا: النَّوْرُ، أَضَافُوا [إِلَيْهِ] الْقَبِيحَ!

وَإِنْ قَالُوا: الظُّلْمَةُ، أَضَافُوا إِلَيْهَا التَّوْبَةَ وَهِيَ حَسَنَةٌ!

١. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٩، ص ٣٢. و البيت الثاني في الأصل: «فصرتُ عبدًا للِسَّوِّ فِي...». و ما أثبتناه من المصدر.

٢. في الأصل: «و من» بالواو.

٣. الرَّمْد: وجع العين و انتفاخها. لسان العرب، ج ٣، ص ١٨٥ (رمد).

٤. المانوية هي الفرقة المنسوبة إلى ماني. الفرق بين الفرق، ص ٢٧١؛ الملل و النحل، ج ١، ص ٢٤٤.

٥. البيتان كلاهما لأبي الطيب المتنبّي. راجع: الديوان (شرح المعكري)، ج ١، ص ١٨٨، ص ١٧١ على التوالي.

وإن قالوا: المَسِيءُ جُزءٌ مِنَ الظُّلْمَةِ وَالمُعْتَذِرُ جُزءٌ مِنَ النُّورِ.
قُلْنَا: هذا باطل؛ لِمَا فَرَضْنَاهُ^١ مِنْ اعْتِذَارِ الْمُعْتَذِرِ مِنْ جُرْمِهِ وَمِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ جَنَاهُ،
وَهَذَا مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ.

٢٨٩

عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ جُمْلَةُ الْإِنْسَانِ دُونَ أَجْزَائِهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ إِضَافَةُ الْأَفْعَالِ
(١٥٦) إِلَى أَجْزَائِهِ؟!

عَلَى أَنَّ اعْتِذَارَ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحَ قَبِيحٌ، وَالنُّورُ لَا يَقَعُ عِنْدَهُمْ مِنْهُ الْقَبِيحُ،
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُعْتَذِرُ هُوَ الْمُذْنِبُ، حَتَّى يَكُونَ الْاعْتِذَارُ حَسَنًا.

وَكذلك^٢ يُسْأَلُونَ عَنِ «الْعَالِمِ بِأَنَّهُ مَسِيءٌ»؛ مَنْ هُوَ؟

فَإِنْ قَالُوا: النُّورُ، فَذَلِكَ يَقْتَضِي إِضَافَةَ الْإِسَاءَةِ^٣ إِلَيْهِ!

وإن قالوا: الظُّلْمَةُ، فَالْعِلْمُ صِفَةٌ مَدْحٌ لَا تَلِيْقُ بِالظُّلْمَةِ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ!

وَكذلك يُسْأَلُونَ عَنِ الْقَائِلِ «بَأَنَّهُ ظَالِمٌ شَرِيرٌ»:

فَإِنْ كَانَ النُّورُ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا!

وَإِنْ كَانَتِ الظُّلْمَةُ، فَهِيَ صَادِقَةٌ فِي هَذَا الْخَبَرِ، فَيَجِبُ أَنْ يُضَافَ الصِّدْقُ - وَ

هُوَ خَيْرٌ^٥ - إِلَيْهَا!

وَمَا يُنَاقِضُونَ بِهِ كَثِيرٌ، وَفِيمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ كِفَايَةٌ.

١. فِي الْأَصْلِ: «مِمَّا فَرَضْنَاهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لِذَلِكَ»، وَلَا مَوْقِعَ لِلتَّعْلِيلِ هُنَا.

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْإِسَاءَةُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنَ السِّيَاقِ. وَرَاجِع: شَرْحُ الْأَصُولِ
الْخَمْسَةِ، ص ١٩٤.

٤. فِي الْأَصْلِ: «فَإِنْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «خَبَرٌ».

[٢]

[فصل]

[في] ^١الكلام على المجوس

اعلم أن هؤلاء يختلفون:

فمنهم: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَالشَّيْطَانَ مَعاً جِسْمَانِ قَدِيمَانِ.
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ، وَالشَّيْطَانُ لَيْسَ بِجِسْمٍ.
 وَالْآخَرُونَ قَالُوا: الشَّيْطَانُ جِسْمٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى غَيْرُ جِسْمٍ.
 وَأَكْثَرُهُمْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدِيمٌ وَالشَّيْطَانُ مُحَدَّثٌ، وَأَنَّهُ حَدَثٌ عَنْ فِكْرَةٍ.^٢
 وَقَوْلُهُمْ فِي أَنَّ الْأَلَمَ لَا يَكُونُ إِلَّا قَبِيحاً، وَاللَّذَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا حَسَنَةً، وَأَنَّهُمَا
 لَا يَقَعَانِ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ^٣، يُضَاهِي قَوْلَ الثَّنَوِيَّةِ. وَهَذَا [هُوَ] الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى إِثْبَاتِ
 فَاعِلَيْنِ؛ يَخْتَصُّ أَحَدُهُمَا بِالْخَيْرِ وَالْآخَرُ بِالشَّرِّ.
 وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى مَنْ أَثْبَتَهُ جِسْماً فِي بَابِ نَفْيِ الشَّيْءِ^٤.
 وَمَضَى أَيْضاً الْكَلَامُ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ^٥، وَأَنَّ الْجِسْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 قَدِيماً، فَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ أَثْبَتَ الشَّيْطَانَ قَدِيماً مَعَ أَنَّهُ جِسْمٌ.

٢٩٠

١. ما بين المعقوفين أضفناه بقرينة نظائره.

٢. المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ٧١ (نقل القاضي تلك الأقوال من النوبختي). و
 «الفكرة» المشار إليها في المتن مفادها ما قالوه: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ فَكَّرَ، وَقَالَ: «أَخَافُ أَنْ
 يَحْدُثَ فِي مُلْكِي مَنْ يَضَادُّنِي»، فَحَدَّثَ مِنْ ذَلِكَ الْفِكْرِ الرَّدِيءِ الشَّيْطَانُ. (المصدر السابق).

٣. المغني، ج ٥، ص ٧٣.

٥. تقدّم في صدر الكتاب.

٤. تقدّم في ج ١، ص ٣٦١.

و مَضَى الكلام - في الرَّدِّ عَلَى الثَّنَوِيَّةِ - عَلَى مَنْ أَثَبَّتَ فَاعِلَيْنِ لِلخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَ بَيَّنَّا^١ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ لَا يَخْتَلِفَانِ وَلَا يَتَضَادَّانِ مِنْ حَيْثُ كَانَا خَيْرًا وَ شَرًّا، وَأَنَّهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا وَ تَضَادَّا لَصَحَّ مِنْ فَاعِلٍ وَاحِدٍ؛ كَصَحِّ الْأَفْعَالِ مُتَضَادَّةً فِي الشَّاهِدِ مِنَ الْفَاعِلِ الْوَاحِدِ.

و الكلام في أَنَّ الْأَلَامَ تَحْسُنُ وَ تَقْبُحُ، وَ اللَّذَّةُ مِمَّا يَقْبُحُ وَ يَحْسُنُ، يَجِيءُ فِيمَا يَأْتِي مِنَ الْكِتَابِ^٢.

و أَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ أَثَبَّتَ مِنْهُمْ حُدُوثَ الشَّيْطَانِ، فَهُوَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: لَا يَخْلُو عِنْدَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَدَثًا لَا مُحَدِّثَ لَهُ، أَوْ يَكُونَ مُحَدِّثُهُ الْقَدِيمُ تَعَالَى، وَ حَدَّثَ عَنْ فِكْرِهِ وَ شَكَّهِ؛ عَلَى مَا تَهَوَّسُوا بِهِ.

و لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَا مُحَدِّثَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى تَجْوِيزِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْحَوَادِثِ مِنَ الْأَجْسَامِ وَ الْأَعْرَاضِ، وَ هَذَا يُبْطِلُ إِثْبَاتَ الْقَدِيمِ تَعَالَى وَ الشَّيْطَانِ^٣ جَمِيعًا.

عَلَى أَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا سَلَفَ مِنَ الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ الْمُحَدَّثَ يَحْتَاجُ إِلَى الْمُحَدِّثِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُحَدَّثًا، وَ لَا يَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ إِثْبَاتُ مُحَدَّثٍ لَا مُحَدِّثَ لَهُ.

و لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ^٥ تَعَالَى عَلَى مَذْهَبِهِمْ هُوَ الْمُحَدَّثُ لِلشَّيْطَانِ؛

١. تقدّم في ج ٢، ص ٤٣.

٢. راجع بحث انقسام الألم إلى حسن و قبيح في كتاب الذخيرة، ص ٢١٥.

٣. في الأصل: «أو الشيطان».

٤. تقدّم في ج ١، ص ٩٩ و ١١١.

٥. في الأصل: «و لا يجوز أن يكون لا مُحَدِّثَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى تَجْوِيزِ مِثْلِ ذَلِكَ الْقَدِيمِ...» وَ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا مُحَدِّثَ لَهُ، لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى تَجْوِيزِ مِثْلِ ذَلِكَ» تَكَرَّرَ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي الشُّقِّ الْأَوَّلِ، وَ مَعَهُ تَخْتَلُ الْعِبَارَةُ، وَ لِذَلِكَ قَمْنَا بِحَذْفِهِ.

لأنه أصل المَضَارُّ عِنْدَهُمْ، وإذا جازَ أَنْ يُحْدِثَهُ مع كَوْنِهِ ضَرراً، جازَ أَنْ يُحْدِثَ سائرَ المَضَارِّ، وَ يَسْتَغْنِي عن إثباتِ شَيْطَانٍ يَخْتَصُّ بِفِعْلِ ذَلِكَ^١.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: فَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْطَانُ وَ كُلُّ فَاعِلٍ لِلْقَبِيحِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَفْعَلْ نَفْسَ الْقَبِيحِ؛ فَكَيْفَ الزَّمَمُونَا مَا يَلْزَمُكُمْ؟

و ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْطَانَ عِنْدَهُمْ مَطْبُوعٌ عَلَى الشَّرِّ، وَ الْخَيْرُ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ، فَهُوَ كَالسَّبَبِ فِي الْمَضَارِّ وَ الشُّرُورِ، فَخَلَقَهُ يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ سَبَبٌ فِيهِ. وَ عِنْدَنَا أَنَّ الشَّيْطَانَ وَ غَيْرَهُ مِنْ فَاعِلِي الْقَبِيحِ مُخْتَارُونَ لِلْقَبِيحِ، قَادِرُونَ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْهُ، فَخَلَقَهُمْ وَ تَمَكَّنَهُمْ - مع تَكْلِيفِهِمُ الْامْتِنَاعَ مِنَ الْقَبِيحِ الَّذِي يَقْدِرُونَ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْهُ - حَسَنٌ غَيْرُ قَبِيحٍ.

و لِهَذَا^٢ الْمَعْنَى قَالَتِ الْمَجُوسُ^٣: إِنَّ الْحَيَاتِ وَ الْعَقَارِبَ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنْ فِعْلِ الشَّيْطَانِ، وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرراً فِي نَفْسِهَا، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ كَالسَّبَبِ فِي الضَّرَرِ وَ الْآلَةِ فِيهِ. وَ الشَّيْطَانُ يَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَاهَا؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ فِعْلِ الْحَكِيمِ (١٥٧) تَعَالَى؟

فَأَمَّا مَنْ أَثَبَّتَ الشَّيْطَانَ مُتَوَلِّداً^٤ عَنِ الْفِكْرَةِ: فَالَّذِي يُبْطِلُ^٥ قَوْلَهُ، مَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمُحَدَّثَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ قَادِرٍ مُخْتَارٍ^٦.

و بَعْدُ، فَإِذَا كَانَ تَعَالَى هُوَ الْمُحَدِّثُ لَذَلِكَ الْفِكْرِ أَوِ الشَّكِّ الَّذِي حَدَّثَ الشَّيْطَانُ

١. للمزيد راجع: المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ٧٦ و ٧٧.

٢. في الأصل: «و هذا».

٣. المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ٧٥.

٤. في الأصل: «متولد».

٥. في الأصل: «بطل»، و هو لازم، فتبقى لفظة «قوله» بلا عامل، فالصحيح ما أثبتناه.

٦. تقدم في ج ١، ص ١١٧.

عنه؛ لأنهم^١ إن أثبتوه قديماً، لم يَجْزِ على مذهب مَنْ أفرده تعالى بالقدم، فيجب على هذا أن يكون الشيطان من فعله، وإن كان^٢ بواسطة؛ لأن فاعل السب هو فاعل المسبب. وإذا جاز أن يحدث ما يتولد عنه الشيطان، جاز أن يحدث الشيطان و سائر المضار ابتداءً.

وبعد، فإن من شأن ما يوجب الضرر، أن يكون في حكمه عند العقلاء، والفكر على هذا إذا كان موجباً للضرر، يجب أن يكون في نفسه له حكم الضرر، ولا فرق بينه وبين سائر المضار.

وما ناقضنا به الثبوتية، و بيننا به صحة وقوع القبيح^٣ والحسن من فاعل واحد، من المسائل التي ذكرناها - كمن قتل ثم ندم و غير ذلك^٤ - يصلح أن يناقض به أيضاً هؤلاء، فلا معنى لإعادته.

[٣]

فصل

في الكلام على النصارى

[البحث الأول: إبطال التثليث]

اعلم أن إبطال المذهب فرغ على كونه معقولاً ممكناً اعتقاده، و الظاهر من قول

١. كذا في الأصل، و الظاهر أن فيه سقطاً.

٢. في الأصل: «كانوا»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «فعله».

٣. في الأصل: «القبح»، و الفعل يوصف بالقبيح لا بالقبح إلامبالغة، و هو ليس بمقصود هاهنا.

٤. تقدم في ج ٢، ص ٤٣ - ٤٤.

النَّصَارَى فِي التَّثْلِيثِ تَنَاقُضٌ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ عَاقِلٌ. وَلَوْ كَانُوا صَرَّحُوا بِالتَّثْلِيثِ - كَمَا صَرَّحَ غَيْرُهُمْ بِالتَّشْنِيَةِ - لَكَانَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَدَلَّةِ التَّوْحِيدِ كَافِيَةً لِلْإِحْتِجَاجِ عَلَيْهِمْ.

وَنَحْنُ نَقْسِمُ^٢ مَا يَحْتَمِلُهُ قَوْلُهُمْ قِسْمَةً لَا زِيَادَةَ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ:

لَا يَخْلُو مُرَادُهُمْ بِقَوْلِهِمْ: «إِنَّهُ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ ثَلَاثَةُ أَقَانِيمَ»:

أَنَّ الْوَاحِدَ عَلَى الْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ذَاتُ أَجْزَاءٍ كَثِيرَةٍ، كَمَا نَقُولُ فِي الْإِنْسَانِ: إِنَّهُ وَاحِدٌ، وَإِنْ كَانَ ذَا أَجْزَاءٍ كَثِيرَةٍ.

أَوْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ وَاحِدٌ، وَأَنْ لَهُ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَحَيَاةً^٣، كَمَا قَالَتِ الْكَلْبَانِيَّةُ.

أَوْ يُرِيدُونَ بِهِ [أَنَّهُ] ذَاتٌ وَاحِدَةٌ يَخْتَصُّ بِصِفَاتٍ؛ مِثْلُ كَوْنِهِ قَادِرًا وَعَالِمًا وَحَيًّا.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: مُتَنَافٍ مُتَنَاقِضٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقِدَهُ عَاقِلٌ؛ لِأَنَّ فِي إِثْبَاتِ

الْوَاحِدِ نَفْيًا لِلزِّيَادَةِ عَلَيْهِ؛ مِنَ الثَّانِي وَالثَّالِثِ وَكُلِّ الْأَعْدَادِ، فَإِذَا قُلْنَا: «ثَلَاثَةٌ» أَثْبَتْنَا مَا نَفَيْنَاهُ بَعَيْنِهِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَاتٌ وَاحِدَةٌ، وَ الْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا ذَوَاتٍ كَثِيرَةً.

وَمَا أَبْطَلْنَا بِهِ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا مُؤَلَّفًا، يُبْطَلُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً ذَاتَ أَجْزَاءٍ.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يُشْبِهُ مَا نَقُولُهُ فِي الْإِنْسَانِ: «إِنَّهُ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ [مَرْكَبًا] مِنْ

أَجْزَاءٍ كَثِيرَةٍ»، وَالْعَشْرَةُ «أَنَّهَا عَشْرَةٌ وَاحِدَةٌ»؛ لِأَنَّا نَثْبِتُ أِبْعَاضَ الْإِنْسَانِ مُتَغَايِرَةً عَلَى

١. فِي الْأَصْل: «الاحتجاج».

٢. فِي الْأَصْل: «نقسمه».

٣. وَكُلُّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ.

الحقيقة، وكذلك آحادُ العشرة، و نقول: «إنَّه إنسانٌ»؛ لِيُبَيِّنَ^١ هذه الجملة من سائر الجمل، ثم نقول: «واحدٌ»؛ لِيُعَيِّدَ أَنَّهُ واحدٌ من هذه الجملة^٢؛ لأنه واحدٌ على الحقيقة. وكذلك القول في العشرة: إنه وصِفَ يُبَيِّنُ هذه الجملة من سائر جمل الأعداد، ثم نقول: «واحدٌ» تنبيهاً على أَنَّهُ مرَّةً واحدةً^٣.

فَيَجِبُ أَنْ يَقُولُوا - إذا أرادوا مُساوَاةَنَا -: إِنَّ الْأَقَانِيمَ مُتَغَايِرَةٌ، وَ يَصِفُونَهَا بالواحدة على سبيلِ المَجَازِ، أَوْ أَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّهَا جُمْلَةٌ واحدةٌ. وَ يَلْزَمُ أَيْضاً، أَنْ يَصِفُوا بِذَلِكَ^٥ كُلَّ معدودٍ بَلَغَ ثَلَاثَةً، كَمَا نَصِفُ نَحْنُ بِالْعَشْرَةِ كُلَّ معدودٍ بَلَغَ هَذَا الْمَبْلَغَ.

[و القول الثالث]

فَأَمَّا مَا يَفْسُدُ بِهِ قَوْلُهُمْ إِذَا قَصَدُوا إِلَى مَعْنَى الْكَلَابِيَّةِ، وَ وَصَفُوا الْمَعَانِي الَّتِي بِهَا كَانَ عَلَى الصِّفَاتِ بِأَنَّهَا (١٥٨) أَقَانِيمٌ، فَهُوَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثَبَّتَ هَذِهِ الْمَعَانِي^٦.

عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَتَجَاوَزُوا الثَّلَاثَةَ^٧ إِلَى أَنْ يُثَبِّتُوا مِنَ الْمَعَانِي مِثْلَ مَا أَثَبَّتَهُ

١. في الأصل: «ليس»، و هو خطأ واضح، و قوله: «من سائر الجمل» قرينة على صحَّة ما أثبتناه. و قوله: «يبين هذه الجملة من سائر جمل الأعداد» قرينة أخرى على ذلك.

٢. كذا في الأصل، و لعلَّ الصحيح: «الجمل».

٣. جاء في المغني: «و نقول واحدة؛ لتبين أَنَّهُ من هذه الجملة مرَّةً واحدة». المغني، ج ٥، ص ٨٩-٩٠.

٤. في الأصل: «أنَّهما»، و الضمير يرجع إلى لفظة «الأقانيم».

٥. أي بالواحدة.

٦. راجع: ص ٢٥٤ و ما بعدها.

٧. أثبت النصارى لله تعالى صفتين: الحياة، و هي الروح التي يسمونها: «روح القدس». والعلم،

الْكَلَابِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ وَسَمِيعٌ وَبَصِيرٌ، فَيَجِبُ أَنْ يُثَبِّتُوا لَهُ قُدْرَةً وَسَمْعًا وَبَصَرًا، وَيَصِفُوا^٢ الْجَمِيعَ بِأَنَّهُ أَقَانِيمٌ، وَلَا يَقْتَصِرُوا عَلَى ثَلَاثَةٍ.
فَإِنْ قَالُوا: هُوَ قَادِرٌ لِذَاتِهِ^٣؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا حَيًّا لِذَاتِهِ، وَعَالِمًا لِذَاتِهِ، وَنَسْتَغْنِي عَنْ إِثْبَاتِ الرُّوحِ وَالْعِلْمِ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُمُ الْكَلِمَةُ^٤.
وَإِنْ قَالُوا: قُدْرَتُهُ هِيَ حَيَاتُهُ وَعِلْمُهُ^٥.

٢٩٣

قُلْنَا: فَاجْعَلُوا عِلْمَهُ هُوَ حَيَاتُهُ^٦، وَاسْتَغْنُوا بِذَلِكَ عَنْ أَحَدِ الْأَقَانِيمِ. وَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ أَنْ يَنْفَعُوا كَوْنَهُ قَادِرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى نَفْيِ كَوْنِهِ حَيًّا عَالِمًا، وَفِي هَذَا إِطْلَالُ الْأَقَانِيمِ.

عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ - إِذَا كَانَتْ الْأَقَانِيمُ عِنْدَهُمْ قَدِيمَةً -، أَنْ لَا يَخْتَصَّهَا بَعْضُهَا مِنَ الصِّفَاتِ بِمَا لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْكُلُّ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى أَنَّ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ، وَأَنْ مَا شَارَكَهُ فِي الْقَدَمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُمَازِلًا لَهُ، أَوْ مُشَارِكًا فِي جَمِيعِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ لِذَاتِهِ، وَهَذَا يُوْجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِبْنَ أَبَ وَالْأَبَ ابْنَ، وَالْأَبَ رُوحٌ وَالرُّوحَ أَبٌ، وَيَلْزَمُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِلْإِبْنِ ابْنٌ وَلِلرُّوحِ^٧ رُوحٌ، وَيَلْزَمُ لِلْإِبْنِ رُوحٌ وَلِلرُّوحِ ابْنٌ، عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي قَلَّمْنَاهَا فِي اعْتِبَارِ التَّمَازُلِ وَالْمُشَارَكَةِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ.

«وَهُوَ الْإِبْنُ وَالْكَلِمَةُ. فَصَارَتْ هَاتَانِ الصِّفَتَانِ مَعَ الذَّاتِ ثَلَاثَةً أَقَانِيمِ. انْظُرْ: الْمَعْنَى، ج ٥ (الْفَرْقُ غَيْرِ الْإِسْلَامِيَّةِ). ص ٨٠، ٩١.

١. زائدة على الذات.

٢. في الأصل: «وَيَصِفُ».

٣. أي لا لقدرة. فلا حاجة إلى إثبات القدرة وغيرها كأقانيم جديدة.

٤. تقدّم أَنَّ المراد بالروح الحياة، وَأَنَّ الْعِلْمَ يَسْمَى الْكَلِمَةَ.

٥. في الأصل: «أَوْ عِلْمُهُ».

٦. في الأصل: «هِيَ حَيَاةٌ».

٧. في الأصل: «وَالرُّوحُ».

فَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ: ^١ و هو أن يُريدوا بقولهم: «جَوْهَرٌ وَاحِدٌ» أنه موصوفٌ، و بـ «الأقانيم الثلاثة» أنه يَخْتَصُّ بِكَوْنِهِ حَيًّا قَدِيمًا مُتَكَلِّمًا.

فَأَوَّلُ مَا فِيهِ: أنه يُخَالِفُ مَا يُصَرِّحُ بِهِ النَّصَارَى مِنْ مَذْهَبِهِمْ ^٢ فِي الْجَوْهَرِ وِ الْأَقَانِيمِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الْإِبْنَ يَتَّحِدُ بَعِيسَى ^٣، فَيَخْصُصُونَ الْإِبْنَ بِالْإِتِّحَادِ؟^٤ وَلَوْ كَانَ الْقَدِيمُ عِنْدَهُمْ شَيْئًا وَاحِدًا، لَمْ يَكُنْ هَذَا الْقَوْلُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْتَضِي أَنَّ الَّذِي اتَّحَدَ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَّحِدْ!

و إِنَّمَا فَرَعَ ^٥ مَنْ تَأَخَّرَ مِنْهُمْ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ، لَمَّا رَأَى فَسَادَ غَيْرِهِ وَقُوَّةَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ. وَ مَنْ صَارَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ فَإِنَّمَا يُخَالِفُ فِي الْعِبَارَةِ دُونَ الْمَعْنَى، وَ هُوَ مُخْطِئٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِالْأَعْدَادِ الْكَثِيرَةِ، إِذَا اخْتَصَّ بِالصِّفَاتِ الْكَثِيرَةِ؛ يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ السَّوَادَ لَا يَصِحُّ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ مِنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَوْجُودًا وَ سَوَادًا وَ مُحَدَّثًا، وَ كَذَلِكَ الْجَوْهَرُ مِنْ حَيْثُ كَانَ جَوْهَرًا وَ مُتَحَيِّزًا وَ مَوْجُودًا.

وَ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ لَا يَقْتَصِرُوا فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى عَلَى ثَلَاثَةٍ فَقَطْ، بَلْ يُثَبِّتُوا لَهُ مِنْ الْأَقَانِيمِ بَعْدَ أَحْوَالِهِ وَ صِفَاتِهِ كُلَّهَا.

وَ يَلْزَمُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ مِنَّا عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ ذَا أَقَانِيمٍ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ

١. أي القول الرابع.

٢. في الأصل: «مذهبها»، و الضمير يرجع إلى لفظة «النصارى»، و قوله الآتي: «من مذهبهم» قرينة عليه.

٣. المغني، ج ٥، ص ٨١.

٤. في الأصل: «بالإيجاد».

٥. في الأصل: «فرع».

٦. في الأصل: «يثبت».

مُخْتَصَّاً بصفاتٍ؛ نَحْوُ كَوْنِهِ حَيّاً وَ قَادِرّاً وَ عَالِماً.

[البحث الثاني: إبطال بُنْوَةِ الْمَسِيحِ ﷺ]

فَأَمَّا مَا يَذْهَبُونَ مِنْ إِبْتَاهِمِ الْمَسِيحِ «ابناً» لَهُ - تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلوّاً كَبِيراً - فَظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَ لَا مَجَازَهَا.

٢٩٤

أَمَّا حَقِيقَتُهَا: فَهِيَ لِمَنْ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ^١، أَوْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ. وَ مَجَازُهَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ^٢ [يجوز أن يُنسب] لِمَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى الْإِنْسَانِ عَلَى طَرِيقِ التَّنْبِيْهِ بِهِ بَعْضُ الْبَهَائِمِ؛ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنْ جَنْسِهَا، وَ لَا هِيَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَلِداً؟ وَ كَذَلِكَ لَا يُقَالُ: «تَبَنَّى الشَّابُّ شَيْخاً كَبِيراً»؛ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَكُونَ وَلِداً لَهُ. وَ مَعْلُومٌ أَيْضاً أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْمَجَازِ لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مُخَالَفَتَهُ لِلْأَجْسَامِ أَشَدُّ مِنْ مُخَالَفَةِ الْإِنْسَانِ لِلْبَهَائِمِ، وَ لِأَنَّ تَعَذُّرَ كَوْنِ الْوَلَدِ (١٥٩) لَهُ أَشَدُّ مِنْ تَعَذُّرِ كَوْنِ الشَّيْخِ وَلَدَ الشَّابِّ. هَذَا لَوْ جَاَزَ الْقِيَاسُ عَلَى الْمَجَازِ؛ فَكَيْفَ وَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؟^٣

وَ هَذَا يُبْطَلُ تَفْسِيرُهُمْ لِهَذَا اللَّفْظِ بِمَعْنَى الْكَرَامَةِ^٤؛ بَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ أَيْضاً بِمَعْنَى الْكَرَامَةِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى.
عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ أَباً فِي حَالِ خَلْقِ عِيسَى، وَ يُبْطَلُ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ أَبٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ.

١. راجع: المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٠٩؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٨١.

٢. في الأصل: «ولداً».

٣. راجع: الذريعة، ج ١، ص ١٤، فقد جَوَزَ الْمُصَنِّفُ هُنَاكَ اسْتِعْمَالَ الْمَجَازِ فِيمَا اسْتَعْمَلَهُ فِيهِ أَهْلُ اللُّغَةِ، أَوْ فِي نَوْعِهِ وَ قِبَلِهِ، وَ نَفَى أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ الْمَطْرُوحُ فِي اللُّغَةِ.

٤. في الأصل: «الكراهة» في الموضوعين، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. راجع: المغني، ج ٥، ص ١٠٥.

على أنه لو كان معنى التَّبَنَّى التعظيمَ و الكرامةَ، لَصَحَّ في كُلِّ مَنْ يُعْظَّمُهُ و يُكْرَمُهُ أن يُتَبَنَّى، و ذلك فاسِدٌ.

و بعدُ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أن لا يُخَصَّ عيسى في هذا البابِ بما ليسَ لغيره من سائر الأنبياء؛ لأنَّ الكرامةَ و التعظيمَ شامِلانِ للكلِّ^١.

و بعدُ، فإنَّ أَحَدَنَا كما يَتَبَنَّى غيره^٢ على جهةِ الإكرام، كذلك قد يواخيه على هذا الوجه، و على معنى التشبيه^٣ بالأخوةِ عَلَى الحقيقةِ، فلا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَثَبَّتَ لِلَّهِ تَعَالَى على هذا المعنى ابنًا^٤ و بَيْنَ مَنْ أَثَبَّتَ له أَخًا.

[مناقشة استدلالات النصارى على نبوة المسيح ﷺ]

فأما ادِّعَاؤُهُمْ أنَّ في الإنجيلِ حِكَايَةً عن عيسى: «إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى أَبِي»^٥، و أنه أَمَرَ الحَوَارِيَّينَ أن يقولوا في صَلَاتِهِمْ: «يا أَبانا». فكلُّ^٦ ذلك مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا فَيَصَحَّ الاحتجاجُ به؛ لأنَّ نَقْلَ كُتُبِهِمْ لَمْ يَرِدْ مَوْرِدَ الْحُجَّةِ و إيجابِ الْعَمَلِ. و لو كَانَ ثابتًا لَجَازَ أن يَكُونَ له وَجْهٌ مِنَ الْمَجَازِ صَحِيحٌ تَحْتَمِلُهُ^٧ تِلْكَ اللُّغَةُ، و يَكُونُ الْمُرَادُ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ فيها ما يَلِيقُ به تَعَالَى؛ لأنَّ اللُّغَاتِ إِذَا اخْتَلَفَتْ لَمْ يُنْكَرْ أن يُتَجَوَّزَ بَعْضُ الْأَلْفَاظِ في بَعْضِهَا عَلَى وَجْهِ لا يُسْتَعْمَلُ في بَابِ اللُّغَاتِ.

١. في الأصل: «للاكل».

٢. في الأصل: «لغيره».

٣. في الأصل: «الشبيه»، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٥، ص ١٠٦.

٤. في الأصل: «إبنا»، و لا محصل له في المقام.

٥. إنجيل يوحنا من العهد الجديد، الإصحاح السادس عشر، الآية ١٠.

٦. في الأصل: «وكل» بالواو.

٧. في الأصل: «يحتمل».

و الذي يَلْزَمُنَا أَنْ تُعْلَمَ استحالةُ إيجادِ الولدِ عليه بحسبِ قيامِ الدلالةِ، و إن كانت لفظةً ^١ كَانَ ظاهرُها يُخالِفُ ذلكَ، فهي ^٢ إذا صَحَّتْ، محمولةٌ على ما يُطابِقُ مدلولَ الدلالةِ.

فأما قياسُهم قولَهم في البُتُوَّةِ على قولِه: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُهُ»: فَبَعِيدٌ مِنَ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ الخُلَّةَ مأخوذةٌ مِنَ الاختصاصِ و الاصطفاءِ، فَمَنْ اخْتَصَّ مِنَّا غَيْرَهُ و اصْطَفَاهُ و أَطْلَعَهُ عَلَى أَمْرِهِ، وَصِفَ بِأَنَّهُ «خَلِيلُهُ» عَلَى هَذَا الْمَعْنَى. و يَقْوَى ذَلِكَ أَنَّهُ مُقْتَبَسٌ ^٣ مُسْتَقٌّ مِنَ خَلَّةِ الْأُمُورِ، فَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ أُطْلِعَ عَلَيْهِ و أُفْشِيَتِ الْأَسْرَارُ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ جُعِلَ فِي خُلَلِهَا.

و هَذَا الْمَعْنَى ثَابِتٌ فِي إِبْرَاهِيمَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى خَصَّهُ مِنْ كَرَامَتِهِ و رِسَالَتِهِ بِمَا لَمْ يَخُصَّ بِهِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ. و هَذَا الْمَعْنَى و إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَصِيرَ كَاللَّقَبِ لِإِبْرَاهِيمَ؛ مِنْ حَيْثُ غُلِبَ عَلَيْهِ و اخْتُصَّ بِهِ، كَمَا خُصَّ مُوسَى بِأَنَّهُ «كَلِيمُ اللَّهِ»، و إِنْ كَانَ تَعَالَى قَدْ كَلَّمَ الْمَلَائِكَةَ، و الْبَيْتَ الْحَرَامَ بِأَنَّهُ «بَيْتُ اللَّهِ»، و نَاقَةَ صَالِحٍ بِأَنَّهُ «نَاقَةُ اللَّهِ»، و [مِثْلُ] هَذَا كَثِيرٌ.

و قَدْ قِيلَ: إِنْ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ «خَلِيلُ اللَّهِ» مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَحَبَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى مُحِبٌّ لَهُ. و قِيلَ: إِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْخُلَّةِ - بَفَتْحِ الْخَاءِ - الَّتِي هِيَ الْاِفْتِقَارُ و الْحَاجَةُ، و مِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^٤:

١. في الأصل: «كَانَ لَفْظُهُ»، و عَلَيْهِ تَكُونُ الْعِبَارَةُ مُضْطَرِبَةً مَبْهَمَةً.

٢. في الأصل: «و هِيَ».

٣. في الأصل: «مَخْتَصٌّ»، و لَا يَتَصَوَّرُ لَهُ مَعْنَى مُحْصَلٍ فِي الْمَقَامِ.

٤. هُوَ زَهْرِبْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، صَاحِبُ مَعْلَقَةٍ: «أَمِينَ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ». وَ هُوَ يَمْدَحُ فِي الْقَصِيدَةِ - الَّتِي اسْتَشْهَدَ الْمَصْنُفُ بِأَحَدِ أَبْيَاتِهَا - هَرَمَ بَنِ سَنَانَ الْعَرَبِيِّ.

فإن أتاه خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ^١ يَقُولُ: لا غائب مالي ولا حَرَمٌ^٢
و كأنه عليه السلام لما ظَهَرَ مِنْ حاجته و انقطاعه إلى الله ما لم يَظْهَرُ مِنْ غَيْرِهِ،
و لما اِخْتَلَّ فيه اِخْتِلَالاً لَمْ يَنْلِ أَحَدًا قَبْلَهُ؛ مِثْلَ قَذْفِهِ فِي النَّارِ، و امتحانِهِ بِذَبْحِ ابْنِهِ، و
البراءَةِ مِنْ أَبِيهِ^٣، وَصِفَ بِذَلِكَ و صَارَ كَاللَّقَبِ لَهُ.

[معنى وصف المسيح ﷺ بأنه روح الله وكلمته]

فإن قيل: فما معنى وَصَفِكُمْ أَنْتُمْ له عليه السلام بأنه «رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ»؟
قُلْنَا: معنى وَصَفِهِ بأنه «رُوحٌ»: أَنَّ النَّاسَ لَمْحِيوْنَ به فِي أديَانِهِمْ، كَمَا يُحْيَوْنَ فِي
أَجْسَادِهِمْ بِأَرْوَاحِهِمْ، وَ هَذَا أَحْسَنُ تَشْبِيهِ و أَبْلَغُهُ.
و قيل أَيْضاً: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ تُخْلَقَ الْأَرْوَاحُ فِي نُطْفَةِ الرِّجَالِ،
(١٦٠) إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي أَمَاكِنِهَا مِنَ النِّسَاءِ، وَ خَلَقَ فِي مَرِيَمَ رُوحاً وَ جَسَداً عَلَى
خِلَافِ مَجْرَى الْعَادَةِ وَ بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ، جَازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ «رُوحُ اللَّهِ».
و قد سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ رُوحاً، وَ جِبْرِيلَ رُوحاً، وَ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ
عَلَى جَوَازِ التَّسْمِيَةِ بِالْبُتُوَّةِ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّوَصُّلُ^٥ بِتَسْمِيَةِ عَيْسَى بِأَنَّهُ «رُوحُ اللَّهِ»

١. في المصدر: «مسألة».

٢. ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ١١٥. و قوله: «لا غائب مالي ولا حَرَمٌ» أي لا يعتذر بغيبة مال، و لا يَحْرُمُ سائله. و الحَرَمُ: الممنوع. شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلام الشُّتْمَرِي، ص ١٠٥.

٣. في الأصل: «أبويه». و ليس المراد بأبيه هنا أباه الحقيقي، فإن الإمامية متفقون على إيمان آباء رسول الله صلى الله عليه و آله جميعاً (أوائل المقالات، ص ٤٥)، و إنما المراد هو جدّه لأُمّه. و قد نصّ المصنّف على ذلك في إحدى رسائله، حيث قال: «إنّ عند الشيعة الإمامية أنّ الأب الكافر الذي وعده إبراهيم عليه السلام بالاستغفار لما وعده ذلك بالإيمان، إنّما كان جدّه لأُمّه، و لم يكن والده على الحقيقة، و إنّ والده كان مؤمناً». رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨٦.

٤. في الأصل: «تخ»، و كأنه اختصار.

٥. في الأصل: «الموصل».

إلى جَوَازٍ وَصَفِهِ بِأَنَّهُ «ابْنُ اللَّهِ»؟ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُبْطِلُونَ عُلوًّا كَبِيرًا.
وَأَمَّا مَعْنَى وَصَفِهِ بِأَنَّهُ «كَلِمَةُ اللَّهِ»: فَهُوَ مِنْ حَيْثُ كَانَ النَّاسُ يَهْتَدُونَ بِهِ كَمَا
يَهْتَدُونَ بِكَلَامِهِ تَعَالَى، وَهَذَا كَمَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى كَلَامَهُ - مِنْ حَيْثُ الْاهْتِدَاءُ بِهِ وَ
النَّجَاةِ فِي الدِّينِ - نُورًا وَ شِفَاءً.

وَقِيلَ: إِنْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ صَارَ حَمَلًا مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: «كُنْ» فَكَانَ؛ مِنْ
غَيْرِ تَوَسُّطِ جَمَاعٍ، وَ لَا خَلْقٍ مِنْ نُطْفَةٍ.
وَكُلُّ هَذَا لَا يُشْبِهُ قَوْلَهُمْ فِي الْبُنُوَّةِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا^١ أَنَّ تِلْكَ اللَّفْظَةَ لَا تَجُوزُ عَلَى اللَّهِ
تَعَالَى حَقِيقَتُهَا وَ لَا مَجَازُهَا.

[البحث الثالث: إبطال الاتحاد بكل معانيه]

وَأَمَّا مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فِي الْإِتِّحَادِ: فَمِنْهُ مَا يُعْقَلُ وَ إِنْ كَانَ بَاطِلًا، وَ مِنْهُ مَا لَا يُعْقَلُ.
وَ الْمَعْقُولُ: هُوَ تَفْسِيرُهُمْ لِذَلِكَ بِالْحُلُولِ، أَوِ الْمُجَاوِرَةِ، أَوِ الْإِتِّفَاقِ فِي الْمَشِيَّةِ؛
حَتَّى صَارَ كُلُّ مَا يَشَاءُ أَحَدَهُمَا يَشَاوُهُ الْآخَرُ.
وَ الَّذِي لَا يُعْقَلُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ الذَّاتَيْنِ صَارَتْ وَاحِدَةً، وَ صَارَ مَا لَيْسَ بِهِ إِلَهًا وَ مَا
كَانَ مُحَدَّثًا قَدِيمًا.

وَ قَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي [أَنَّ] الْقَدِيمَ تَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْحُلُولُ وَ لَا الْمُجَاوِرَةُ،
مُسْتَقْصًى^٢.

فَأَمَّا الْإِتِّفَاقُ فِي الْمَشِيَّةِ: فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّ مِنْ حَقِّ كُلِّ حَيِّينَ صَحَّةَ كَوْنِ أَحَدِهِمَا
مُرِيدًا لِمَا يَكْرَهُهُ الْآخَرُ أَوْ لَا يُرِيدُهُ، كَمَا أَنَّ مِنْ حَقِّهِمَا صَحَّةَ الْاِخْتِلَافِ فِي

١. تقدّم في ج ٢، ص ٥٥.

٢. تقدّم في ج ١، ص ٣٨٦.

الدواعي والأفعال، ولولا ذلك لما تَمَيَّزَ الْحَيُّ الواحدُ مِنَ الْحَيِّينَ. وهذا يُبْطِلُ ما ادَّعَوْهُ مِنْ وجوبِ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَشِيَّةِ.

على أَنَّ مِنْ حَقِّ الْمُرِيدِ لِلشيءِ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِهِ، أَوْ فِي حُكْمِ الْعَالِمِ. وَالْقَدِيمُ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ كَانَ عَالِماً لِنَفْسِهِ، يَعْلَمُ كُلُّ مَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْمَصَالِحِ، وَيُرِيدُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَعْلَمُهُ، وَالْمَسِيحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْلَمُ بِعِلْمٍ، وَكَمَا لَا يَجِبُ^١ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمَهُ الْقَدِيمُ^٢ تَعَالَى، فَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ^٣ أَنْ يُرِيدَ كُلُّ مَا يُرِيدُهُ^٤.

على أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقْتَضِي أَنَّهُ مُتَّحِدٌ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ عَيْسَى إِنَّمَا تَجِبُ لَهُ الْمُوَافَقَةُ فِي الْمَشِيَّةِ مِنْ [حَيْثُ] كَانَ نَبِيًّا، فَلَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ.

على أَنَّ عَيْسَى قَدْ أَرَادَ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ وَمَا شَاكَلَهُمَا مِنَ الْمُبَاحَاتِ، وَأَرَادَ الصَّغَائِرَ مِنَ الذُّنُوبِ عَلَى رَأْيٍ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ^٥. وَالْقَدِيمُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ لَا يَخْلُو مَنْ أَوْجَبَ اتِّفَاقَهُمْ فِي الْإِرَادَةِ: أَنْ يَجْعَلَ إِرَادَتَهُمَا وَاحِدَةً، أَوْ أَنْ يُنَبِّتَ لَهُمَا إِرَادَتَيْنِ مُتَغَايِرَتَيْنِ. وَمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْكَلَامِ يُفَسِّدُ الْجَمِيعَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَعْلَمُ يَجِبُ»، وَلَفْظَةُ «يَعْلَمُ» زَائِدَةٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «عِلْمُهَا لِلْقَدِيمِ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَخْتَلَفُ».

٤. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٥ (الْفَرْقُ غَيْرُ الْإِسْلَامِيَّةِ)، ص ١١٧.

٥. مِنْ أَبْرَزِهِمُ الْمُعْتَزِلَةَ، فَقَدْ جَوَّزُوا الصَّغَائِرَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٦

(التَّعْدِيلُ وَالتَّجْوِيرُ)، ص ٦٧؛ وَج ١٢ (النَّظَرُ وَالْمَعَارِفُ)، ص ٣١٣.

٦. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ» بَدَلَ «ثُمَّ»، وَلَا مَوْقِعَ لِلسُّؤَالِ هُنَا، وَذِيلُ الْعِبَارَةِ قَرِينَةٌ عَلَى صَحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

وَمِمَّا يُبْطَلُ كَوْنُ إِرَادَتِهِمَا وَاحِدَةً خَاصَّةً: أَنَّ أَحَدَنَا إِنَّمَا يُرِيدُ بِإِرَادَةٍ تَوْجَدُ فِي قَلْبِهِ،
وَالْقَدِيمُ تَعَالَى إِنَّمَا يُرِيدُ بِإِرَادَةٍ تَوْجَدُ لَا فِي مَحَلٍّ - عَلَى مَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ مِنْ
بَعْدُ^١ -؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ إِرَادَتُهُمَا وَاحِدَةً؟

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ - بِإِرَادَتِهِ تَعَالَى الْمَوْجُودَةِ لَا فِي مَحَلٍّ - عِيسَى^٢، لَمْ يَكُنْ بَأَنْ
تَتَعَلَّقَ بِهِ أَوَّلَى مِنْ أَنْ تَتَعَلَّقَ^٣ بغيره مِنَ الْأَحْيَاءِ؛ لِفَقْدِ الْاِخْتِصَاصِ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ
جَمِيعَ الْأَحْيَاءِ (١٦١) يُرِيدُونَ بِإِرَادَتِهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ يُوْدِّي إِلَى امْتِنَاعِ إِرَادَةِ الْقَبِيحِ
عَلَى أَحَدِنَا؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى كَانَ [كَارِهًا] لَذَلِكَ الْقَبِيحِ بِكَرَاهَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْحَيِّ،
فَيُوْدِّي إِلَى كَوْنِهِ مُرِيدًا لِلشَّيْءِ كَارِهًا لَهُ فِي^٤ الْحَالِ الْوَاحِدَةِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُتَّحِدًا بِجَمِيعِ الْأَحْيَاءِ، وَيَبْطُلُ اخْتِصَاصُهُمْ عِيسَى
بَذَلِكَ^٥.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ [يُرِيدَ] الْقَدِيمُ تَعَالَى بِإِرَادَةِ عِيسَى الْمَوْجُودَةِ فِي قَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا
اِخْتِصَاصَ لَهَا بِهِ تَعَالَى، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ بِمَا فِي قَلْبِهِ، لَجَازَ أَنْ يَعْلَمَ بِمَا فِي قَلْبِهِ
مِنَ الْعُلُومِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْجَهْلِ وَالسُّهْوِ وَسَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ لِأَنَّ مَا يَقْتَضِي
تَعَلُّقَ الْكُلِّ أَوْ يَمْنَعُ مِنْهُ^٦ وَاحِدٌ.

وَيُوجِبُ أَيْضًا أَنْ يُرِيدَ بِإِرَادَةٍ غَيْرِ عِيسَى مِنَ الْأَحْيَاءِ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مَا يَوْجَدُ فِي
قُلُوبِهِمْ. وَهَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُرِيدًا لِلْقَبِيحِ إِذَا أَرَادَهُ بَعْضُ الْأَحْيَاءِ، وَيَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ

١. يَأْتِي فِي ج ٢، ص ١٧٧.

٢. لَفْظُ «عِيسَى» فَاعِلٌ «يُرِيدُ»، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَجِيءَ مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ؛ لَطَوِيلِ الْفَصْلِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَتَعَلَّقُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «+ جَمِيعَ»، وَهُوَ لَفْظُ بَقْرِيْنَةِ لَفْظَةِ «الْوَحْدَةِ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «لِذَلِكَ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «مِثْلًا» بَدَلَ «مِنْهُ».

أَحَدَنَا مُرِيداً لِمَا غَيْرُهُ كَارَهُ^١ لَهُ، وَ عَالِماً بِمَا غَيْرُهُ جَاهِلٌ بِهِ؛ لِأَنَّ فِي تَجْوِيزِ ذَلِكَ - مَعَ تَعَلُّقِ مَا فِي قُلُوبِنَا بِهِ تَعَالَى - مَا يَوْجِبُ كَوْنَهُ تَعَالَى مُرِيداً كَارِهاً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْعِلْمِ وَ الْجَهْلِ.

وَ يَوْجِبُ أَيْضاً مَا قَدَّمَنا مِنْ أَنَّ الْإِتِّحَادَ^٢ الَّذِي ادَّعَوْهُ عَامٌّ لَجَمِيعِ الْأَحْيَاءِ، غَيْرُ مُخْتَصِّ بِعَيْسَى.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الذَّاتَيْنِ صَارَتَا وَاحِدَةً»، مِمَّا لَا يُعْقَلُ وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْتَقَدَهُ عَاقِلٌ؛ لِأَنَّ الشَّيْئَيْنِ^٣ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَصِيرَا شَيْئاً وَاحِداً - عَلَى قَوْلِهِمْ - بِالْحَقِيقَةِ^٤، كَمَا يَسْتَحِيلُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَنْ يَصِيرَ شَيْئَيْنِ.

وَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ [وَ] أَشَدُّ اسْتِحَالَةً أَنْ يَصِيرَ الْمُحَدَّثُ قَدِيماً؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّ مَا وَجَدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِيرَ مَوْجُوداً لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى إِثْبَاتِهِ مَوْجُوداً مَعْدُوماً فِي حَالٍ وَاحِدٍ.

٢٩٩

[البحث الرابع: إبطال عبادة المسيح ﷺ]

وَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِبْطَالِ مَذَاهِبِهِمْ فِي الْإِتِّحَادِ^٥، يُبْطِلُ مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فِي عِبَادَةِ الْمَسِيحِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالْإِتِّحَادِ، وَ قَدْ أَفْسَدْنَاهُ.

عَلَى أَنَّ الْعِبَادَةَ إِنَّمَا اسْتَحَقَّهَا الْقَدِيرُ^٦ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ نِعْمَتُهُ أَصُولاً لِشُكْرِ النِّعَمِ؛ إِذْ

١. فِي الْأَصْلِ: «كَارَهُ»، وَ لَا وَجْهَ لِلنَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَ هُوَ «غَيْرُهُ». وَ قَوْلُهُ: «وَ عَالِماً بِمَا غَيْرُهُ جَاهِلٌ بِهِ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.
٢. فِي الْأَصْلِ: «الْإِبْجَاد».
٣. فِي الْأَصْلِ: «السَّيْن».
٤. فِي الْأَصْلِ: «الْحَقِيقَةُ».
٥. فِي الْأَصْلِ: «الْإِبْجَاد»، وَ هَكَذَا فِي نَظِيرِهِ الْقَادِم.
٦. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «الْقَدِيم».

لَوْلَا نِعْمَةُ اللَّهِ لَمْ تَصِحَّ نِعْمَةٌ مُنْعِمٌ سِوَاهُ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ الْمُنْعِمِينَ وَمَلَكَهُمْ لِمَا^١ يُنْعِمُونَ بِهِ، وَخَلَقَ الشَّهْوَةَ الَّتِي لَوْلَاهَا لَمْ تَكُنِ النُّعْمَةُ نِعْمَةً، وَجَعَلَ مَا بِهِ تَكُونُ النُّعْمَةُ عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي يَقَعُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا، فَصَارَتْ جَمِيعُ النُّعَمِ كَأَنَّهَا نِعَمٌ مِنْهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَأَيْضًا: فَإِنَّ نِعْمَهُ بَلَغَتْ قَدْرًا عَظِيمًا لَا يَجُوزُ أَنْ تُوَازِيَهُ^٢ نِعَمٌ غَيْرِهِ مِنَ الْمُنْعِمِينَ، فَلِهَذَا اسْتَحَقَّ الْعِبَادَةَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ سَائِرِ الْمُنْعِمِينَ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَأْتِي مِنْ غَيْرِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْفَاعِلِينَ لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا قَادِرًا بِقُدْرَةٍ، وَبِالْقُدْرَةِ لَا تَصِحُّ الْحَيَاةُ^٣ وَالشَّهَوَاتُ وَالطُّعُومُ وَغَيْرُ ذَلِكَ؛ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْعِبَادَةَ تُسْتَحَقُّ لَهُ. وَبَعْدُ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ عَيْسَى كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، وَيَدْعُو إِلَى عِبَادَتِهِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ هُوَ الْمَعْبُودَ عَلَى الْحَقِيقَةِ؟ وَكَيْفَ يَصِحُّ فِي الْمَعْبُودِ أَنْ يَعْبُدَ نَفْسَهُ؟ وَكُلُّ هَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ عَلَى عَاقِلٍ فِيهِ.

[٤]

فَصْلُ

فِي الْكَلَامِ عَلَى الصَّابِئِينَ

حُكِيَ عَنْ بَعْضِ هَؤُلَاءِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَالَمَ مَخْلُوقٌ مِنْ هَيُولَى قَدِيمَةٍ. وَ أَكْثَرُهُمْ: يُثْبِتُ الْعَالَمَ مُحَدَّثًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ يُثْبِتُ لَهُ صَانِعًا حَكِيمًا عَلَى

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا» بَدَلُ «لِمَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يُوَازِيهِ».

٣. أَيْ لَا يَصِحُّ خَلْقُ الْحَيَاةِ فِي الْآخَرِينَ، فَإِنَّ الْقَادِرَ بِقُدْرَةٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ مَخْتَصَّاتِ الْقَادِرِ لِنَفْسِهِ تَعَالَى.

٤. فِي الْأَصْلِ: «مَنْ لَا».

ما يَقُولُهُ الْمُؤَحِّدُونَ، (١٦٢) إِلَّا أَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى عِبَادَةِ الْكَوَائِبِ، وَتَعْظِيمِ أَقْدَارِهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاها آلهةً، وَأَكْثَرُهُمْ يُسَمِّيها مَلَائِكَةً^١.
وَالرَّدُّ^٢ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ الْعَالَمَ قَدِيمًا، أَوْ أَثْبَتَهُ مَفْعُولًا مِنْ هَيُولَى قَدِيمَةٍ؛ قَدْ سَلَفَ فِيما مَضَى مِنَ الْكِتَابِ^٣.

[إبطال عبادة الكواكب]

فَأَمَّا إِبْطَالُ قَوْلِهِمْ فِي عِبَادَةِ الْكَوَائِبِ: فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا كَانَتْ إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ بِنِعْمٍ مَخْصُوصَةٍ - عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الرَّدِّ عَلَى النَّصَارَى^٤ -، فَمَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ وَلا قَادِرٍ كَيْفَ تَصِحُّ عِبَادَتُهُ؟
وَلَوْ كَانَتْ النُّجُومُ أَيْضًا حَيَّةً قَادِرَةً، لَمْ يَجُزْ أَنْ تُنْعَمَ^٥ بِمَا يُسْتَحَقُّ مِنْ أَجْلِهِ الْعِبَادَةُ؛ لِأَنَّ الْجِسْمَ لَا يَقْدِرُ إِلَّا بِقُدْرَةٍ، وَالْقَادِرُ بِقُدْرَةٍ لَا يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ الْأَجْسَامِ وَالْحَيَاةِ وَالشَّهَوَاتِ وَسَائِرِ مَا عَدَدْنَاهُ؛ مِمَّا يَفْعَلُهُ مُسْتَحَقُّ الْعِبَادَةِ.

[بيان أن الكواكب غير حيّة]

وَآكَدَ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَوَائِبَ غَيْرُ حَيَّةٍ وَلا قَادِرَةٍ السَّمْعُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِيهِ^٦، وَفِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ

١. المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٥٢ (نقل القاضي ذلك من كتاب النوبختي).

٢. في الأصل: «و ردوا»، وما أثبتناه في المتن هو ما استظهره الناسخ في هامش الأصل.

٣. تقدّم البحث عن إبطال قَدَمِ الْعَالَمِ فِي صدر الكتاب عند البحث عن حدوث الأجسام. راجع:

ج ١، ص ٩٣ - ٩٧ من هذا الكتاب.

٤. تقدّم آنفاً في ص ٦٢ - ٦٣.

٥. في الأصل: «ينعم»، والضمير يرجع إلى «النجوم».

٦. في هامش الأصل: «فيه نقل الإجماع على أَنَّ الكواكب غير حيّة ولا قادرة، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ

الذي يصرفها ويحركها، وَأَنَّهُ لَا تَصْرِيفَ لَهَا فِي نَفْسِهَا».

الذي يُصَرِّفُهَا و يُحَرِّكُهَا، وأنّه لا تصرِّفَ لها في نُفُوسِهَا.

و قد استدل^١ أيضاً على أنّها غيرُ حيّة بأنّ^٢ فرط الحرارة لا يجوز أن يثبت مع الحياة، وأن ما كان في الحرارة كالنار لا يجوز أن يكون حيّاً؛ لأنّ حرارة النار تُفَرِّقُ البنية، و بتفريقها تبطل الحياة. و قد علمنا أنّ حرارة الشمس أعظم كثيراً من حرارة النار؛ بدلالة أنّها تؤثر مع البعد، ولا^٣ تؤثر النار من القرب. وإذا لم تثبت الحياة مع حرارة النار، فأولئ أن لا تثبت مع ما هو أشد حرارة منها.

[بيان أن الكواكب غير قادرة]

و إذا لم تكن حيّة، فليست قادرة؛ وكيف تكون النجوم قادرة، مع أنّ تصرّفها يجري على طريقة واحدة من غير اختلاف؟ ومن شأن القادر أن يختلف^٤ دواعيه، و لا يجب اتّفاقها و وقوع أفعاله على نمط واحد، و لولا ما ذكرناه لما انفصل المُسَخَّرُ مِنَ الْمُخْتَارِ.

و لو سلّم أنّها قادرة، لم تجز عبادتها؛ لما ذكرناه^٥ من استحالة وقوع ما به يُستَحَقُّ العبادَة من جهتها.

على أنّها أجسام، و الجسم لا يصح أن يفعل في غير محلّ قدرته إلا بالمُماسّة، و قد علم أنّ الكواكب غير مُماسّة لنا؛ فكيف تفعل^٦ فينا؟

١. في هامش الأصل: «في هذا الاستدلال ما لا يخفى».

٢. في الأصل: «أن».

٣. كذا في الأصل، و لعل «لا» زائدة.

٤. كذا في الأصل، و الأولى تأنيث الفعل.

٥. تقدّم آنفاً.

٦. في الأصل: «يفعل»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «الكواكب»، و قوله: «غير مماسّة» قرينة عليه.

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مُمَاسَّتُهَا لِلْهَوَاءِ الَّذِي يُمَاسُّنَا وَاتِّصَالُ^١ شُعَاعِهَا بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الْمُمَاسَّةِ لَنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشُّعَاعَ وَكَذَلِكَ الْهَوَاءَ جِسْمَانِ لَطِيفَانِ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا آلَةً فِي فِعْلِ الْجِسْمِ فِي غَيْرِهِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْلَا أَنَّهَا مُدَبَّرَةٌ لِلْعَالَمِ، لَمْ يَجْزِ حَدُوثُ كَثِيرٍ مِنَ الْحَادِثَاتِ فِيهِ بِحَسَبِ قُرْبِهَا وَبُعْدِهَا وَحَرَكَاتِهَا.

٣٠١

و ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا لَوْ صَحَّ - عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الدَّعْوَى -، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ الْحَكِيمُ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِأَنْ يَحْدُثَ^٢ الْحَوَادِثُ عِنْدَ حَرَكَاتِ الْكَوَاكِبِ الْمَخْصُوصَةِ؛ لِمَا يَعْلَمُهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، كَمَا أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ أَجْرَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَحْدُثَ الْوَلَدُ عِنْدَ الْوُطْءِ، وَ لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْوَاطِئِ.

* * *

[٥]

فَصْلٌ

فِي الْكَلَامِ عَلَى مَنْ عَبَدَ الْأَصْنَامَ مِنْ جَاهِلِيَّةِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ

اعْلَمْ أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا كَانَتْ لَا تُسْتَحَقُّ إِلَّا بِالنَّعْمِ الْمَخْصُوصَةِ؛ لِأَنَّهَا ضَرَبٌ مِنَ الشُّكْرِ وَكَيْفِيَّةٌ لَهُ، وَ الشُّكْرُ (١٦٣) لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى النَّعْمِ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَا لَا تَصِحُّ مِنْهُ النَّعْمَةُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ، كَمَا لَا يَسْتَحِقُّ الشُّكْرَ.

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُعْبَدَ لِيُقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى مَا حُكِيَ عَنْهُمْ^٣؛ لِأَنَّ عِبَادَةَ

١. فِي الْأَصْلِ: «و أَيْضاً أَنْ» بَدَلَ «و اتِّصَالِ».

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأُولَى: «تَحْدُثُ».

٣. إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةَ عَنْهُمْ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: ٣٩): ٣.

مَنْ لَيْسَ بِمُنْعِمٍ تَقْبَحُ، كَمَا يَقْبَحُ شُكْرُهُ، وَالْقَبِيحُ لَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ هُوَ أَقْوَى مَا يُبْعَدُ عَنْهُ. وَ لَوْ^١ جَازَ أَنْ يُعْبَدَ^٢ تَقَرُّبًا إِلَيْهِ.^٣

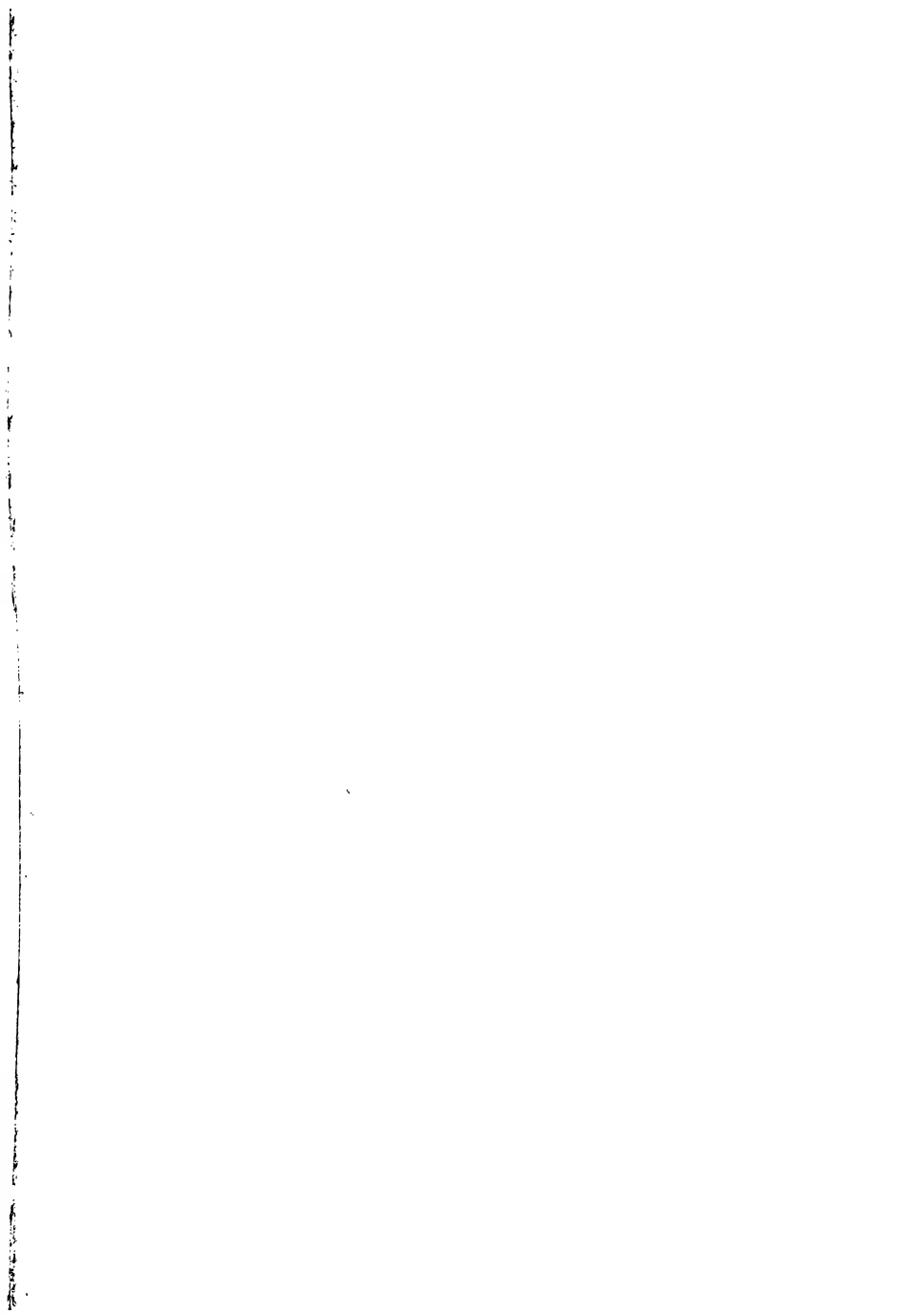
و لَيْسَ جَعَلَ الْجِسْمَ قِبْلَةً وَالسُّجُودُ [إِلَيْهِ] مِنَ الْعِبَادَةِ فِي شَيْءٍ، فَلذَلِكَ جَوَزْنَا أَنْ يُتَّخَذَ بَعْضُ الْجَمَادِ قِبْلَةً وَيُصَلَّى إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ جَازَ عَقْلًا، فَالْعِبَادَةُ بِهِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى السَّمْعِ، كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ إِلَى جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ طَرِيقُ^٤ الشَّرْعِ.

١. في هامش الأصل: «وصلية».

٢. في هامش الأصل: «أي الله تعالى حال القرب مما لا تصح منه النعمة ولا تستحق العبادة».

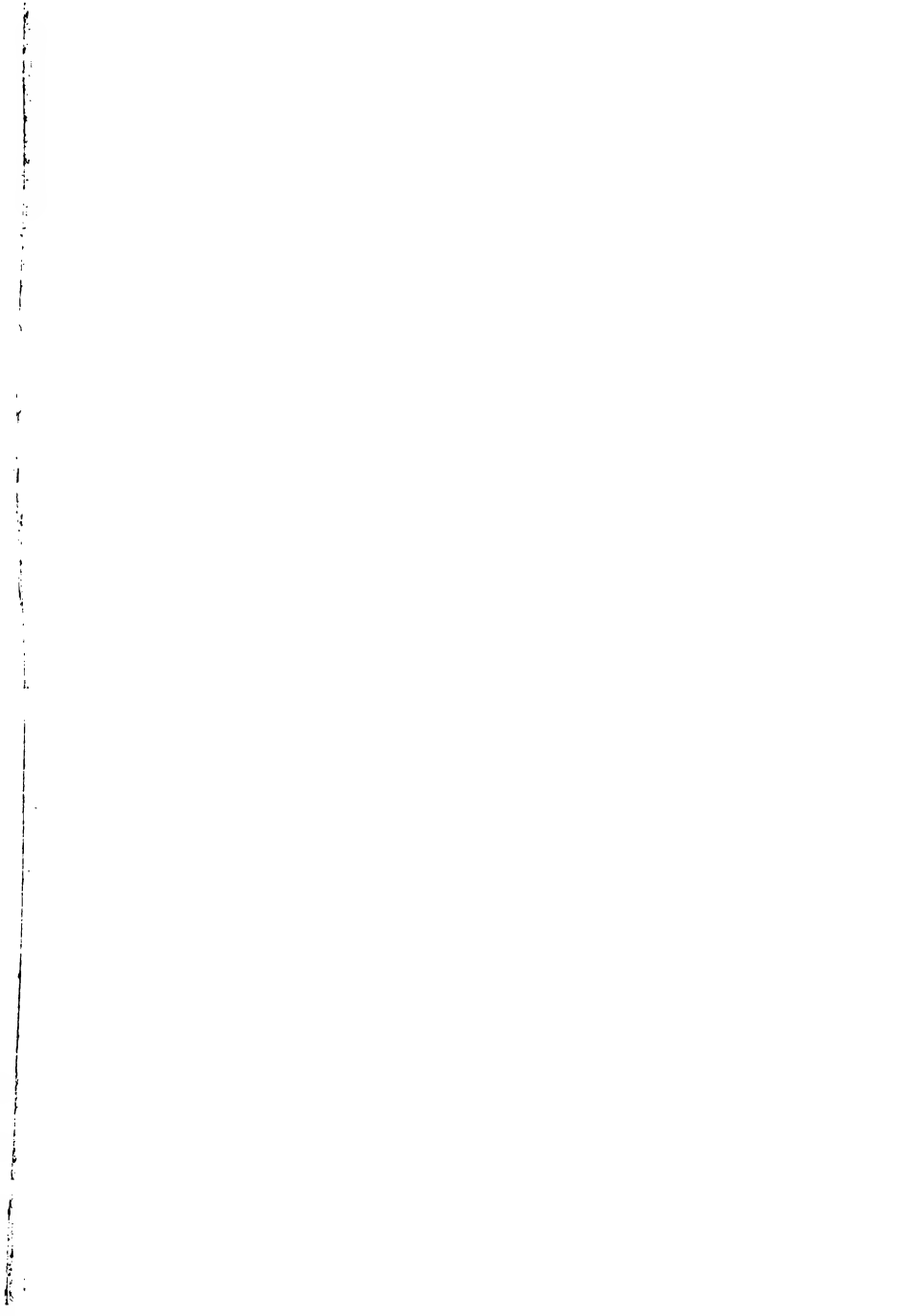
٣. في هامش الأصل: «أي إلى ما لا تصح منه النعمة». و للمزيد راجع: المغني، ج ٥، ص ١٥٨ و ١٥٩.

٤. كذا في الأصل، و الأنسب: «طريقها».



[الباب الثالث]

الكلام في العدل



اعْلَمْ أَنَّ غَرَضَنَا فِي هَذَا الْبَابِ، أَنْ نُثَبِّتَ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، وَلَا مَا يَجْرِي
 مَجْرَى الْقَبِيحِ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ؛ لِيَصِحَّ أَنَّ أَفْعَالَهُ كُلَّهَا حَسَنَةٌ.
 وَالكَلَامُ فِي الْعَدْلِ عَلَى هَذَا مَتَى تُؤْمَلُ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْأَفْعَالِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا^١ وَ
 يَرْجِعُ إِلَيْهَا، وَلِهَذَا وَجِبَ أَنْ يُبَيَّنَ ضُرُوبُ الْأَفْعَالِ وَأَقْسَامُهَا وَأَحْكَامُهَا؛ مِنْ^٢
 حُسْنٍ وَقُبْحٍ وَوُجُوبٍ، وَيَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ.
 وَلَمَّا كَانَ تَنْزِيهُهُ تَعَالَى عَنِ الْقَبِيحِ، إِنَّمَا يَتِمُّ بِأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى مَا إِذَا فَعَلَهُ كَانَ
 قَبِيحًا، وَجِبَ أَنْ يُدَلَّ عَلَى ذَلِكَ، وَ يُبَيَّنَ الْوَجْهَ الَّذِي لِأَجْلِهِ لَمْ يَخْتَرْ فَعَلَ الْقَبِيحَ.
 وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَصِحُّ تَنْزِيهُهُ عَنِ إِرَادَةِ الْقَبِيحِ، وَالْإِخْبَارِ بِالْكَذِبِ، بَعْدَ أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّ
 إِرَادَتَهُ وَكَلَامَهُ مِنْ فِعْلِهِ، وَأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْمُخَالِفُ.
 وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَنَّ تَصَرُّفَنَا مُحَدَّثٌ مِنْ جِهَتِنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَتَى لَمْ يَثْبُتْ لَمْ يَجِبْ
 إِضَافَةُ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ فِيمَا تَصَرَّفُ^٣ فِيهِ إِلَيْنَا دُونَهُ تَعَالَى. وَلَوْ أَنَّهُ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ
 عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَكُنْ إِلَّا حَسَنًا، وَلَآ تَنْفَى عَنْهُ الْقَبِيحُ.

١. فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: «مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ؛ فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ فِعْلٍ وَاجِبٍ فَعَلَهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فِي».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَنْصَرَفُ».

و يَلْحَقُ بِذَلِكَ الْكَلَامُ فِيمَا عَدَهُ الْمُخَالِفُونَ وَاجِبًا وَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ كَالْأَصْلَحِ وَ مَا أَشْبَهَهُ.

وَ الْكَلَامُ فِيمَا نَفَوْا وَجُوبَهُ وَ هُوَ وَاجِبٌ؛ كَاللُّطْفِ وَ الْعِوَضِ، وَ بَعَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ لِتَعْرِيفِ الْمَصَالِحِ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.

وَ الْكَلَامُ فِي حُسْنِ التَّكْلِيفِ وَ شَرَائِطِهِ وَ صِفَاتِ الْمُكَلَّفِ، يَلْحَقُ أَيْضًا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مَا يَحْسُنُ فِيهِ مَا يَجِبُ. وَ قَدْ ادَّعَى قَوْمٌ قُبْحَ التَّكْلِيفِ فِي الْأَصْلِ، وَ ادَّعَى آخَرُونَ وَجُوبَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَمْيِيزِ الصَّحِيحِ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْبَاطِلِ. وَ نَحْنُ نَفْصَلُ ذَلِكَ وَ تُرْتَبُهُ فِي أَبْوَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^١.

١. سوف لن يقوم المصنّف ببحث كلّ هذه المسائل في هذا الكتاب، وذلك لأنّ إملاء الكتاب سوف ينقطع في أثناء بحث الاختيار و بيان أن تصرفنا محدث من جهتنا. و أمّا باقي الأبحاث - مثل الأصلح، و اللطف، و العوض، و بعثة الأنبياء، و التكليف - فسوف يتمّ إيكالها إلى كتاب الذخيرة.

[الفصلُ الأولُ]

[في بيانِ ضروبِ الأفعالِ وأقسامِها]

فصلٌ

في أقسامِ الأفعالِ

اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ «مَا وُجِدَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَقْدُورًا». وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ: هُوَ «مَا حَدَّثَ عَنْ قَادِرٍ»، وَلِهَذَا لَا يَعْلَمُهُ فِعْلًا^١ إِلَّا مَنْ عَلِمَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا مَنْ عَلِمَهُ فِعْلًا.

وَإِنَّمَا لَمْ يُقْتَصَرْ فِي حُدِّهِ عَلَى أَنَّهُ «الْمُحَدَّثُ»، أَوْ أَنَّهُ «كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنبِئُ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِالْفَاعِلِ. وَقَدْ يَعْلَمُهُ مُحَدَّثًا مَنْ لَا يَعْلَمُهُ فِعْلًا؛ كَأَصْحَابِ الطَّبَائِعِ وَغَيْرِهِمْ.

وَالْفِعْلُ يَنْقَسِمُ فِي الْأَصْلِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا صِفَةَ لَهُ زَائِدَةٌ عَلَى حُدُوثِهِ؛ كَالْكَلَامِ الَّذِي يَقَعُ مِنَ السَّاهِي وَالنَّائِمِ. وَهَذَا الْقِسْمُ لَا يَوْصَفُ بِقُبْحٍ وَلَا حُسْنٍ.

١. فِي الْأَصْلِ: «فَعَلَ».

وَالْقِسْمُ الْآخَرُ: يَكُونُ لَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حُدُوثِهِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مُلْجَأً إِلَيْهِ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَابٍ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْمَدْحُ
أَوْ الذَّمُّ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُخْلِئاً بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ.

وَمَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: قَبِيحٌ، وَحَسَنٌ.

فَمَا مِنْ حَقِّهِ (١٦٤) أَنْ يَسْتَحِقَّ فَاعِلُهُ بِهِ الذَّمَّ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، هُوَ الْقَبِيحُ.

وَمَا مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا يَسْتَحِقَّ مَنْ فَعَلَهُ الذَّمَّ، هُوَ الْحَسَنُ.

فَأَمَّا الْقَبِيحُ^١ فَلَيْسَ يَنْقَسِمُ فِي هَذَا الْبَابِ انْقِسَامَ الْحَسَنِ^٢، وَإِنْ كَانَ يَنْقَسِمُ عَلَى
وَجْهِ آخَرَ إِلَى كُفْرٍ وَفِسْقٍ، وَصَغِيرٍ وَكَبِيرٍ؛ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ^٣.

٣٠٧

وَأَمَّا الْحَسَنُ فَلَهُ أَقْسَامٌ خَمْسَةٌ:

فَأَوَّلُهَا: أَنْ لَا تَكُونَ^٤ لَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حُسْنِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ ذَّمٌّ وَلَا مَدْحٌ، وَ
هَذَا هُوَ «الْمُبَاحُ» فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ لَا يُسَمَّى بِذَلِكَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ فَاعِلُهُ أَنْ لَا يَتَعَلَّقُ
بِفِعْلِهِ ذَّمٌّ وَلَا مَدْحٌ، أَوْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ^٥.

١. فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: «الْقَبِيحُ يَنْقَسِمُ - عَلَى وَجْهِ غَيْرِ وَجْهِ انْقِسَامِ الْحَسَنِ - إِلَى كُفْرٍ وَفِسْقٍ، وَ
صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ».

٢. وَ عَلَى هَذَا فَالْقَبِيحُ - فِي مَحَلِّ بَحْثِنَا - ضَرْبٌ وَاحِدٌ لَا يَدْخُلُهُ انْقِسَامُ. التَّعْلِيلُ، ص ٧٥.

٣. وَ هُمُ الْمُعْتَزِلَةُ الَّذِي يَجْعَلُونَ الْإِيمَانَ وَالْكَفْرَ وَالْفِسْقَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ وَالْعَمَلِ، وَ يَقْسِمُونَ
الْمَعْصِيَةَ إِلَى صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ، بَيْنَمَا الْمُصَنِّفُ يَجْعَلُ الْإِيمَانَ وَالْكَفْرَ مِنْ صِفَاتِ الْإِعْتِقَادِ، وَلَا
يَقْسِمُ الْمَعْصِيَةَ إِلَى صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ. رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ، ص ٥٣٣ - ٥٣٤، ٥٣٦ - ٥٣٧.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٥. وَ مَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ الْعَاقِلَ يَعْلَمُ ضَرُورَةَ مِثَالٍ أَنَّ لَهُ التَّصَرُّفَ فِي مَلِكِهِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْهَبَةِ، وَ
هَذَا الْعِلْمُ مَقْهُودٌ فِي الْأَطْفَالِ وَبِالْبَهَائِمِ، فَلِهَذَا لَا يُطْلَقُ عَلَى أَفْعَالِهِمَا اسْمُ «الْمُبَاحِ». التَّعْلِيلُ،

و ثانيها: أن يَحْصُلَ لِلْحَسَنِ صِفَةٌ زَائِدَةٌ؛ يَسْتَحِقُّ^١ لكونه عليها مَنْ فَعَلَهُ
الْمَدْحَ، وَ لَا يَسْتَحِقُّ مَنْ^٢ لَا يَفْعَلُهُ الذَّمُّ. وَ هَذَا هُوَ الَّذِي قَدْ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «نَدَبٌ» وَ
مُرَغَّبٌ فِيهِ.

وَ ثَالِثُهَا: مَا هُوَ بِالصِفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَ يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ نَفْعاً مُوَصَّلاً إِلَى غَيْرِ
فَاعِلِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، فَيَوْصَفُ بِأَنَّهُ «إِحْسَانٌ وَ تَفَضُّلٌ»^٣

[وَ رَابِعُهَا: مَا يَسْتَحِقُّ الذَّمُّ عَلَيْهِ مَتَى لَمْ يَفْعَلْهُ بَعِينُهُ، وَ هُوَ الَّذِي يَوْصَفُ بِأَنَّهُ
«وَاجِبٌ مُضَيِّقٌ»؛ وَ ذَلِكَ نَحْوُ رَدِّ الْوَدِيعَةِ بِعَيْنِهَا، وَ رَدِّ عَيْنٍ مَا تَنَاوَلَهُ الْغَضَبُ.
وَ خَامِسُهَا: مَا يَسْتَحِقُّ^٤ الذَّمُّ مَتَى لَمْ يَفْعَلْهُ وَ لَمْ يَفْعَلْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ. وَ هَذَا [هُوَ
«الوَاجِبُ»^٥ الْمُخَيَّرُ فِيهِ؛ وَ ذَلِكَ نَحْوُ قَضَاءِ الدَّيْنِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِدَرَاهِمَ
مَخْصُوصَةٍ، وَ مِثَالُهُ فِي الشَّرْعِ: الْكُفَّارَاتُ الثَّلَاثُ^٦ فِي الْإِيمَانِ.

ثُمَّ الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً أُخْرَى:

فَمَا كَانَ يَخْتَصُّ كُلَّ شَخْصٍ فِي نَفْسِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُومَ فِعْلُ غَيْرِهِ فِيهِ مَقَامَهُ،
فَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ مِنْ «فُرُوضِ الْأَعْيَانِ».

وَ مَا يَقُومُ فِعْلُ غَيْرِهِ فِيهِ مَقَامَ فِعْلِهِ، حَتَّى يَكُونَ أَدَاءُ ذَلِكَ الْغَيْرِ لَهُ مُسْقِطاً عَنْ هَذَا

١. فِي الْأَصْلِ: «لِاسْتَحَقَّ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «مَا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «مَنْ فَعَلَهُ».

٣. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنْ كِتَابِ تَهْيِيدِ الْأُصُولِ، ص ٩٩.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَسْتَحَقُّهُ»، وَ هُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ مَذْكُورَ فِي الْعِبَارَةِ، وَ هُوَ «الذَّمُّ»، فَضْمِيرُ
الْمَفْعُولِ زَائِدٌ.

٥. فِي الْأَصْلِ بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ: «الْوَجْهَ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «الثَّلَاثَةُ».

الفَرَض، فهو^١ الموصوف بأنه من «فروض الكيفيات».

ومثال الأول: أَكْثَرُ [ما] في العبادات؛ من الصلاة والصيام وغيرهما.

ومثال الثاني: الصلاة على الموتى، وموارثهم، والجهاد، وما أشبه ذلك.

[أ]

فصل

في الدلالة على أن في الأفعال ما ليس بحسن ولا قبيح

٣٠٨

اعلم أن في الناس من استبعد ذلك، وادعى أن خلو الفعل من القبح^٢ والحسن كخلو الشيء من العدم أو الوجود. أو الموجود من القدم والحدوث. والأمرفيه واضح؛ لأن ما تجرد حدوثه^٣ لو كان قبيحاً، لكان المقتضي [لقبحه] مجرّد حدوثه، وهذا يوجب قبح كل محدث. وكذلك إن كان حسناً لمجرّد حدوثه يوجب حسن كل محدث. ولم يكن القبيح بأن يكون كذلك أولى من الحسن، ولا الحسن بأن يكون كذلك أولى من القبيح؛ للاشتراك في الحدوث الذي يجعله كالعلة.

١. في الأصل: «هو».

٢. في الأصل: «القبيح».

٣. أي ما لا صفة له زائدة على وجوده وحدوثه.

٤. في الأصل: «+ حسناً أو»، وهو زائد بقرينة قوله: «وكذلك إن كان حسناً لمجرّد حدوثه، يجب

حسن كل محدث».

وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا ظَنُّوه فِي الوجودِ وَالْعَدَمِ، وَالْحُدُوثِ وَالْقَدَمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِبْثَابٌ
وَنَفْيٌ يَتَقَابِلَانِ، وَلَا وَاسِطَةً بَيْنَ نَفْيِ الصِّفَةِ وَإِبْثَابِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّقَابُلِ. وَكَوْنُ
الشَّيْءِ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا يُفِيدُ كَوْنَهُ عَلَى حُكْمَيْنِ، وَقد تَخَلَوِ الذَّاتُ الْوَاحِدَةُ مِنْ
الْحُكْمَيْنِ، إِذَا خَلَّتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ واقِعَةً عَلَى مَا يُوْثِّرُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُكْمَيْنِ
مِنْ الْوُجُوهِ، وَإِنْ اسْتَحَالَ خُلُوقُهَا مِنْ نَفْيِ الصِّفَةِ وَإِبْثَابِهَا.
وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَلَا حَكَمْتُمْ فِيمَا لَا صِفَةَ لَهُ زَائِدَةٌ عَلَى وجودِهِ بِأَنَّهُ عَبَثٌ؛
مِنْ حَيْثُ لَا غَرَضَ فِيهِ؟

وَذَلِكَ: أَنَّ الْعَبَثَ هُوَ «مَا صُرِفَ مِنَ الْأَفْعَالِ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَوْقَعَ
عَلَيْهِ»، وَهَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا مَعَ الْقَصْدِ وَمِمَّنْ هُوَ قَاصِدٌ، وَالسَّاهِي وَالنَّائِمُ يَخْرُجُ
فِعْلُهُمَا عَنِ هَذَا الْوَجْهِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ عَبَثًا؟

وَأَمَّا مِثَالُ مَا يَخْلُو مِنَ الْقَبِيحِ^١ وَالْحُسْنِ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَهُوَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^٢؛ مِنْ
كَلَامِ السَّاهِي وَالنَّائِمِ، وَحَرَكَةِ أَعْضَائِهِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا
يَكُونُ لَهُ حُكْمٌ بِالْقَصْدِ، فَلِهَذَا لَا يَقَعُ مِنَ النَّائِمِ (١٦٥) الْخَبَرُ وَلَا الْأَمْرُ وَلَا سَائِرُ
أَقْسَامِ الْكَلَامِ، وَكَذَلِكَ الْحَرَكَةُ إِنَّمَا تَكُونُ حَسَنَةً^٣ بَأَن يَجْرَّ بِهَا نَفْعٌ أَوْ يُدْفَعَ بِهَا
ضَرَرٌ، مَعَ ضَرْبٍ مِنَ الْقَصْدِ.

فَأَمَّا مَا لَا يَتَفَقَرُ إِلَى الْقَصْدِ أَوِ الْإِعْتِقَادِ فِي قُبْحِهِ أَوْ حُسْنِهِ، فَقَدْ يَقَعُ قَبِيحًا أَوْ
حَسَنًا مِنَ السَّاهِي وَالنَّائِمِ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ: لَطَمَتِهِ لِغَيْرِهِ، وَانْقِلَابِهِ عَلَى مَا أَفْسَدَهُ مِنْ
مَتَاعِهِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الظُّلْمِ ثَابِتَةٌ فِي ذَلِكَ. وَلَوْ أَنَّهُ حَرَكٌ يَدَهُ عَلَى مَوْضِعِ الْجَرَبِ فَالْتَدُّ

١. فِي الْأَصْلِ: «الْقَبِيح».

٢. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٧٣.

٣. فِي الْأَصْلِ: «كَسْبًا».

بذلك صاحب الجَرْبِ لَكَانَ فَعَلُهُ حَسَنًا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ نَفْعًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْعِمًا بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النِّعْمَةَ تَفْتَقِرُ إِلَى الْقَصْدِ. إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْقَبِيحِ ذَمًّا وَلَا عَلَى الْحَسَنِ مَدْحًا؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ التَّحَرُّزِ وَبِالْقَصْدِ، وَهُمَا مَفْقُودَانِ فِي النَّائِمِ.

[ب]

فَصْلٌ

فِي ذِكْرِ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقَبَائِحِ، وَبَيَانِ مَا لَهُ يَقْبُحُ

[البحث الأول: تعريف القبيح]

قَدْ بَيَّنَّا^١ فِي حَدِّ الْقَبِيحِ أَنَّهُ: «مَا اسْتَحَقَّ بِهِ فَاعِلُهُ الذَّمَّ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ»
وَأِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُولَ إِذَا أُرِدْتَ الشَّرْحَ وَالْبَيَانَ: «مَا مِنْ حَقٍّ إِذَا وَقَعَ مِنَ الْعَالِمِ بِهِ،
الْمُخْلِى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، أَنْ يُسْتَحَقَّ^٢ عَلَيْهِ الذَّمُّ».
وَقَدْ يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ: «إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَانِعٌ»، احْتِرَازًا مِنَ الصَّغِيرَةِ عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ
إِلَى التَّحَايُطِ^٣.

وَالْقَبِيحُ وَإِنْ وَقَعَ مِنَ الطِّفْلِ وَبِهِيمَةِ وَلَمْ يَسْتَحِقَّ بِهِ الذَّمُّ، فَإِنَّهُ مِمَّا لَوْ وَقَعَ مِنَ
الْعَالِمِ بِهِ بِصِفَتِهِ لَا سْتَحِقُّ بِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

١. تقدّم في ج ٢، ص ٧٤.

٢. في الأصل: «استحق»، بدل «أن يستحق».

٣. من المعتزلة. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٢٢.

[أقسام العلم بالقيح]

و العلمُ بِقُبْحِ القَبَائِحِ^١: قد يَكُونُ ضَرُورِيًّا، و قد يَكُونُ مُكْتَسَبًا.

و ما يُعَلَّمُ باكتسابٍ على ضَرِيحَيْنِ:

أَحَدُهُما: مُكْتَسَبٌ غَيْرُ مُسْتَدَلٍّ عليه،

و الآخرُ: مُسْتَدَلٌّ عليه.

فأما ما يُعَلَّمُ ضَرُورَةً، فهو العلمُ بِالْجُمْلَةِ^٢ الْمَتَنَاوِلُ لِمَا اخْتَصَّ بِصِفَةٍ؛ مِثْلُ الْعِلْمِ بِأَنَّ الظُّلْمَ قَبِيحٌ، و الأمرُ بِالْقَبِيحِ و كُفْرُ النِّعْمَةِ قَبِيحَانِ.

و الْمُكْتَسَبُ الَّذِي لَا يُدَلُّ عليه، هو العلمُ بِأَنَّ الضَّرَرَ الْمَخْصُوصَ الْمُعَيَّنَ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّمَا عَلِمْنَا فِي فِعْلِ زَيْدٍ لَعَمْرٍو أَنَّهُ ظَلَمَ، فَلَا بُدَّ أَنْ نَفْعَلَ^٣ اعْتِقَادًا لِقُبْحِهِ؛ لِيَدْخُلَ فِي الْجُمْلَةِ الْمُتَقَرَّرَةِ فِي الْعَقْلِ، و يَكُونَ ذَلِكَ الاعتقادُ عِلْمًا؛ لِدُخُولِهِ فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْلُومَةِ و مُطَابَقَتِهِ لَهَا.

و قد يَصِحُّ أَنْ يُعَلَّمَ^٤ فِي الْفِعْلِ بَعِيْنُهُ، أَنَّهُ على الصِّفَةِ الَّتِي تَقَرَّرَ فِي الْعَقْلِ الْعِلْمُ بِقُبْحِهَا، اخْتَصَّ بِهَا: تَارَةً ضَرُورَةً، و تَارَةً بِاعْتِبَارٍ و اِكْتِسَابٍ.

فَمِثَالُ الضَّرُورَةِ: أَنْ يَسْمَعَ رَجُلًا يَقُولُ لْغَيْرِهِ: «اظْلِمِ فَلَانًا» و يَضْطَرُّهُ^٥ إِلَى قَصْدِهِ، فَتَحْنُ [نَعْلَمُ] ضَرُورَةً أَنْ قَوْلَهُ أَمْرٌ بِالْقَبِيحِ. و كذلك قد يَعْلَمُ أَحَدُنَا فِي قَتْلِهِ

١. بعد أن اشترط في تعريف القبيح العلم به، أخذ ببيان أقسام هذا العلم.

٢. أي أنه علم إجمالي كلي، مثل العلم بأن كل ما له صفة الظلم فهو قبيح، و قد يُسَمَّى بـ «علم الجُمْلِ». راجع: التعليق، ص ٧٨.

٣. في الأصل: «يفعل».

٤. في الأصل: + «أَنْ»، و هو زائد.

٥. في الأصل: «يضطر» بدل «يضطره».

لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ مُسْتَحَقًّا لِلْقَتْلِ أَنَّهُ بِصِفَةِ الْقُبْحِ^١.

وَأَمَّا الْعِلْمُ بِاعْتِبَارٍ فَهُوَ أَنْ يُشَاهِدَ زَيْدًا يُولِمُ عَمْرًا، فَإِذَا اعْتَبَرْنَا وَعَلِمْنَا قُبْحَهُ، كَانَ^٢ الْعِلْمُ بِالْقُبْحِ الْمُعَيَّنِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُكْتَسَبًا، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِالْجُمْلَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا ضَرُورِيًّا.

فَأَمَّا مَا يَعْلَمُ قُبْحَهُ بِاسْتِدْلَالٍ، فَمِثَالُهُ الْكَذِبُ الَّذِي يُجَرُّ بِهِ النِّفْعُ، أَوْ يُدْفَعُ بِهِ الضَّرَرُ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ بِاضْطِرَارٍ مَا هُوَ قُبْحُ الْكَذِبِ الَّذِي لَا يَقَعُ فِيهِ جَلْبُ^٣ نَفْعٍ وَلَا دَفْعُ ضَرَرٍ، فَإِذَا اعْتَبَرْنَا مَا لَهُ قُبْحٌ ذَلِكَ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ إِنَّمَا قُبْحٌ لَكُونِهِ كَذِبًا، لَا لِتَعَرُّيهِ مِنَ النِّفْعِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَوْ قُبْحٌ لَتَعَرَّيَ لَجَرَى مَجْرَى الصِّدْقِ فِي أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقْبَحَ مَتَى كَانَ كَذَلِكُ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَسْتَوِيَ فِيمَا لَهُ تُخْتَارُ الْأَفْعَالُ، وَ لَجَازَ أَنْ يَخْتَارَ الْعَاقِلُ الْعَالِمُ بِحَالِهِمَا^٤ الْكَذِبَ عَلَى الصِّدْقِ، مَتَى تَوَصَّلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ النِّفْعِ إِلَى مِثْلِ مَا يَتَوَصَّلُ الْآخَرُ إِلَيْهِ، كَمَا جَازَ أَنْ يَخْتَارَ الصِّدْقَ عَلَى الْكَذِبِ. فَلَمَّا لَمْ يَخْتَرْ ذَلِكَ، عَلِمَ أَنَّ كَوْنَهُ كَذِبًا هُوَ وَجْهٌ قُبْحِهِ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ كُلُّ كَذِبٍ، وَ يُحْكَمُ بِقُبْحِ الْجَمِيعِ.

[البحث الثاني: ما له يقبح القبيح]

فَأَمَّا (١٦٦) الْكَلَامُ فِيمَا لَهُ يَقْبَحُ الْقُبْحُ، فَلأَصْلُ فِيهِ أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ الْقُبْحَ إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِكَوْنِهِ كَذَلِكَ لِصِفَةِ فَارَقٍ^٥ بِهَا مَا لَيْسَ بِقُبْحٍ، ثُمَّ نُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ

١. في الأصل: «المثل».

٢. في الأصل: «وكان» بالواو، وهي زائدة.

٣. في الأصل: «خلاف».

٤. في الأصل: «لحالهما».

٥. في الأصل: «فارتقت»، وهو خطأ؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظ «القبيح».

يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، [و] تُبَيِّنُ مَا تِلْكَ الْوُجُوهُ.

الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِ: أَنَّ الْقَبِيحَ إِذَا كَانَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ بِهِ فَاعِلُهُ الدَّمَّ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَ فَارَقَ بِذَلِكَ الْحَسَنَ الَّذِي لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الدَّمُّ وَ لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ صِفَةٍ اخْتَصَّ بِهَا لِأَجْلِهَا وَقَعَتِ الْمُفَارَقَةُ، كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ لَمَّا فَارَقَ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ^١.

يُوضِحُ ذَلِكَ أَنَّ الْجِنْسَ الْوَاحِدَ قَدْ يَفْتَرِقُ فِي كَوْنِهِ قَبِيحاً وَ حَسَناً، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ لِلْقَبِيحِ^٢ صِفَةٌ فَارَقَ بِهَا مَا هُوَ مِنْ جِنْسِهِ، لَمْ يَكُنْ بِالْقَبِيحِ أَوْلَى مِنْهُ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ: فَهُوَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ اخْتِصَاصُهُ بِصِفَةٍ فِي كَوْنِهِ قَبِيحاً، فَلَا بُدَّ مِنْ مُقْتَضٍ لِتِلْكَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّهُ [لَوْ] لَمْ يَقْتَضِهَا مُقْتَضٍ لَمْ تَكُنْ^٣ بِالثَّبُوتِ أَوْلَى مِنَ الْإِنْتِفَاءِ، وَ لَا بَأْنَ يَخْتَصَّ بِهَا أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا، وَ لِهَذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ يَجْرِي مَجْرَى الْعِلَّةِ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً عَلَى التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّ «الْعِلَّةَ» هِيَ الْمَعْنَى الْمُحْدِثُ الْمَوْجِبُ لِلصِّفَةِ لَغَيْرِهِ، وَ «الْوَجْهَ» مَا يَجِبُ الْحُكْمُ لِأَجْلِهِ وَ لَيْسَ بِمَعْنَى.

فَأَمَّا «الشَّرْطُ»: فَهُوَ مَا يَقِفُ الصِّفَةُ أَوْ الْحُكْمُ عَلَيْهِ، مِمَّا لَا يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مُقْتَضِياً لَهُ. وَ لِهَذَا كَانَ وَجُودُ الْجَوْهَرِ شَرْطاً فِي تَحْيِيزِهِ لَمَّا وَقَفَ التَّحْيِيزُ عَلَيْهِ، وَ كَانَ وَجُودُ الْمُدْرَكِ وَ ارْتِفَاعُ الْمَوَانِعِ شَرْطاً فِي الْإِدْرَاكِ لَمَّا وَقَفَ الْإِدْرَاكُ عَلَيْهِ، وَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَ الْمُدْرَكِ مُدْرَكاً؛ لِانْفِصَالِهِ عَنْهُ.

١. تَقَدَّمَ فِي بَحْثِ الْقُدْرَةِ، ج ١، ص ١١٧.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْقَبِيحُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَكُنْ»، وَ ضَمِيرُ الْأِسْمِ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «الصِّفَةِ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «عَنَّا».

[بيان الوجوه التي تقتضي القبائح]

وَلَمْ يَبْقَ الْآنَ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ الْوُجُوهَ الَّتِي تُقْبَحُ^١ الْقَبَائِحُ.

وَالْقَبَائِحُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: عَقْلِيٍّ، وَسَمْعِيٍّ.

فَالْعَقْلِيُّ: يَقْبَحُ لَوْجُوهِ مَعْلُومَةٍ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ؛ نَحْوُ كَوْنِ الظُّلْمِ ظُلْمًا، وَ
الكَذِبِ كَذِبًا، وَ نَحْوُ كَوْنِ الْفِعْلِ إِرَادَةً لِلْقَبِيحِ^٢، وَ أَمْرًا بِالْقَبِيحِ، وَ جَهْلًا وَ كُفْرًا
بِالنِّعْمَةِ، وَ تَكْلِيفًا لِمَا لَا يُطَاقُ، إِلَى مَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

وَالسَّمْعِيُّ: وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ وَجْهٌ قُبِحَ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْبَحُ لِكَوْنِهِ
مُفْسَدَةً، وَ يَكُونُ كَذَلِكَ بَأَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى الْإِقْدَامِ عَلَى الْقَبِيحِ، أَوْ إِلَى الْإِسْتِهْوَاءِ عَنِ
الْوَاجِبِ؛ بَأَنْ^٣ يَدْعُوَ إِلَى الْقَبِيحِ، أَوْ يَصْرِفَ عَنِ فِعْلِ الْوَاجِبِ. إِلَّا الْوَجْهَ الَّذِي
يَخْتَصُّ بِهِ فِي نَفْسِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَعْلَمُهُ قَبِيحًا، إِلَّا مَنْ عَلِمَ [وَجْهَ]^٤ قُبْحِهِ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ أَوْ
عَلَى تَفْصِيلٍ.

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا قَدْ نَعْلَمُ الْفِعْلَ وَ لَا نَعْلَمُهُ قَبِيحًا، فَمَتَى عَلِمْنَا أَنَّهُ ظُلْمٌ أَوْ كُفْرٌ
لِنِعْمَةٍ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ الْقَبَائِحِ، عَلِمْنَا قُبْحَهُ لَا مُحَالَةً، فَتَبَيَّنَ أَنَّ وَجْهَ الْقُبْحِ
لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْلَمَهُ مَنْ عَلِمَ قُبْحَهُ.

وَ الْقَوْلُ فِي الْقَبَائِحِ الشَّرْعِيَّةِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَكِيمَ إِذَا نَهَى عَنْهَا، دَلَّ نَهْيُهُ عَلَى أَنَّ
لَهَا وَجْهَ قُبْحٍ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَمَنْ عَرَفَ قُبْحَهَا بِالنَّهْيِ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِأَنَّ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا تَقْبَحُ»، وَ النَّافِيَةُ زَائِدَةٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْقَبِيحُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «فَأَنَّ».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ اسْتَفْدَنَاهُ مِمَّا سَيَأْتِي فِي الْعِبَارَةِ الْقَادِمَةِ.

لها على الجملة وجه قبح.

و ليس يجري القبيح و وجه قبحه فيما ذكرناه مجرى المتحرك، في أنه قد يعلمه متحركاً من لا يعلم^١ حركته؛ لا جملةً ولا تفصيلاً.

و ذلك أن العلم بالحكم إذا لم يسبق العلم بالوجه المؤثر فيه، فإنما يحتاج إلى الاستدلال على أن ذلك الوجه هو العلة فيه، لا إلى إثباته [في الجملة]. وإذا تقدم العلم بالصفة أو الحكم، جاز أن تطلب^٢ علته بالاستدلال؛ فمثال الأول القباح، و مثال الثاني المتحرك و ما جرى مجراه.

و لو كان العلم بالحركة مطابقاً^٣ للعلم بأنه متحرك، لجرى مجرى القبيح في الحاجة إلى إثباته علةً و مؤثراً، لا إلى إثباته (١٦٧) في الجملة.

[البحث الثالث: إثبات أن ما تقدم من الوجوه هي المقترضية للقباح]

فأما الذي يدل على أن المقترضي لقبح القباح هو ما ذكرناه من الوجوه، دون ما يدعيه المخالف، فطريقان:

أحدهما: أن يُبتدأ فيدل [على] أن الوجوه هي التي ذكرناها.

و الطريق الآخر: أن يُقسّم ما يمكن أن يدعى في ذلك من الوجوه، ثم يُبين^٤ فساد ما عدا الذي نذكره منها.

و نحن نبين الأمرين:

١. في الأصل: «يعلمه»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لأن مفعول الفعل قوله: «حركته»، و ضمير المفعول زائد.

٢. في الأصل: «يطلب».

٣. في الأصل: «مطلقاً»، و لا محصل له.

٤. في الأصل: «يتبين».

[الطريقة الأولى: إثبات الوجوه المقتضية للقبايح]

فأما^١ الطريقة الأولى: فالذي يدُلُّ عليها أننا قد عَلِمْنَا أَنَّ العَاقِلَ مَتَى عَلِمَ الْفِعْلَ ظُلْمًا، عَلِمَ قُبْحَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا آخَرَ. وَمَتَى عَلِمَهُ ضَرَرًا مُسْتَحَقًّا أَوْ مُؤْذِيًّا إِلَى نَفْعٍ أَوْ دَفَعَ ضَرَرًا، أَوْ اعْتَقَدَ بَعْضَ ذَلِكَ فِيهِ، لَمْ يَعْلَمْهُ قَبِيحًا. فَلَوْ [لَا] أَنَّهُ قَبِيحٌ لِكُونِهِ^٢ ظُلْمًا، مَا عَلِمَ قُبْحَهُ عِنْدَ تَجَرُّدِ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَقْبَحْ لِحُدُوثِهِ وَلا وَجُودِهِ وَلا لِتَعَلُّقِهِ بِالْفَاعِلِ، [و] لَمْ يَعْلَمْهُ قَبِيحًا مِّنْ عِلْمِهِ كَذَلِكَ.

وَالْقَوْلُ فِي بَابِ الْقَبَائِحِ كَالْقَوْلِ فِي الظُّلْمِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَرَفَ كَوْنَ الْفِعْلِ كُفْرًا لِلنِّعْمَةِ وَجَهًا^٣ وَتَكْلِيفًا لِّمَا لَا يُطَاقُ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْلَمْ قُبْحَهُ إِذَا ارْتَفَعَ اللَّبْسُ.

[نفي أن يكون قبح الظلم لأجل «معنى»]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الظُّلْمَ إِنَّمَا قَبِيحٌ لِـ «مَعْنَى» يُصَاحِبُ كَوْنَهُ ظُلْمًا وَلا يَنْفَكُ مِنْهُ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى كُلِّ جَهَالَةٍ، أَوْ إِلَى أَنْ يُجَوِّزَ فِي سَائِرِ الْعِلَالِ مِثْلَهُ، حَتَّى يَسُوِّغَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْحَرَكَةَ لَيْسَتْ هِيَ الْمَوْجِبَةُ لِكَوْنِ الْجِسْمِ مُتَحَرِّكًا، لَكِنَّ الْمَوْجِبَ لَذَلِكَ مَعْنَى يُصَاحِبُهَا وَلا يَنْفَكُ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي جَمِيعِ الْمَوْجِبَاتِ.

عَلَى أَنَّ «الْمَعْنَى» الْمُدَّعَى لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الظُّلْمُ هُوَ الْمُحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَيْهِ، أَوْ هُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ.

١. في الأصل: «وأما».

٢. في الأصل: «بكونه».

٣. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «وجهداً».

٤. في الأصل: «منه».

و الأول يُؤدِّي إلى جواز وجود ذلك «المعنى» عارياً من الظلم، وكان لا يمتنع وجوده مع العدل مؤثراً في قبجه.

و إن كان الثاني، فلا بُدَّ من تجويز وجود الظلم عارياً منه، وهذا يؤدِّي إلى أن يكون الظلم على بعض الوجوه حسناً، وقد عَلِمنا خلاف ذلك.

[يُطال قول القائلين بحسن بعض مصاديق الظلم]

فإن قال قائل: كيف يصح ما ادَّعَيْتموه؛ من أن يكون كُلُّ عاقلٍ عِلْمَ الفعلِ ظلماً عَلِمَهُ قبيحاً، وأنَّ العِلْمَ بقبح ما له صفةُ الظلمِ ضروريٌّ. والمُجِبَّةُ تُخَالِفُ ذلكَ وَتُثَبِّتُ مِنْ أفعالِ اللَّهِ تعالى ما هو عندكم بصفةِ الظلمِ، وَتَنفِي كونه قبيحاً، وكذلك عَبَادُ بَنِي سَلْمَانَ^٢؛ فَإِنَّهُ يَنْفِي الْأَعْوَاضَ^٣ عَمَّا يَفْعَلُهُ الْقَدِيمُ تعالى مِنَ الْأَمْرَاضِ^٤، وَإِنْ اعْتَقَدَ حُسْنَهُ^٥؟

و لَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَدَّعُوا عَلَيْنَا الْقَوْلَ بِأَنَّهُ تعالى إِنَّمَا يُعَذِّبُ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ

١. في الأصل: «و يبقى».

٢. أبو سهل عَبَادُ بْنُ سَلْمَانَ الْبَصْرِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ (الضمير، الضمير، العمري) عَدَّ فِي الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ مِنْ رِجَالِ الْإِعْتَزَالِ وَ مِنْ أَصْحَابِ هِشَامِ الْفَوْطِيِّ، لَكِنْ خَالَفَهُمْ فِي بَعْضِ الْأُمُور. وَصَفَهُ ابْنُ الْمَرْتَضَى بِقَوْلِهِ: «لَهُ كُتُبٌ مَعْرُوفَةٌ، وَبَلَغَ مَبْلَغاً عَظِيماً، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ هِشَامِ الْفَوْطِيِّ، وَتَثْبِيتُ دَلَالَةِ الْأَعْرَاضِ، وَإِبْثَاتُ الْجَزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ. يَظُنُّ أَنَّهُ تَوَفَّى حُدُودَ سَنَةِ ٢٥٠ هـ. سِيرَ أَعْلَامُ الْبُلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٥١: المَلَلُ وَ النَحْلُ، ج ١، ص ٣١؛ طَبَقَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ، ص ٧٧؛ الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢١٥. ٣. فِي الْأَصْلِ: «الْأَعْرَاضُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ الْآتِي: «لَأَنَّهُ اعْتَلَّ فِي نَفْيِ الْعَوَاضِ»، وَ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: «لَوْ عَوَّضَ عَنْ فِعْلِهِ لَجَازَ».

٤. فَإِنْ فَعَلَ الْأَمْرَاضَ مِنْ دُونِ عَوَاضٍ قَبِيحٍ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.

٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى «مَا»، وَ «مِنَ الْأَمْرَاضِ» بَيِّنَةٌ، وَ يَجُوزُ أَنْ تَقْرَأَهُ: «حَسْنَهَا»، وَ يَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى «الْأَمْرَاضِ».

بذنوب آبائهم، أو من حيث علم أنهم يكفرون، فيؤول الأمر إلى أن فعله لم تثبت له صفة الظلم.

لأننا لا نقول ذلك ولا نعتقده، وعندنا أنه لا تأثير لذنوب آبائهم في عقابهم، وأن تعذيبهم يحسن ابتداءً. على أننا نصرح بجواز تعذيبه لأطفال المؤمنين، بل للمؤمنين أنفسهم، وأن اعتقادنا حسنه، وكل ذلك عندكم بصفة الظلم القبيح.

قيل له: أما الجواب السديد عن هذا السؤال، فهو أن العلم بقبح ما له صفة الظلم على سبيل الجملة التي ذكرناها، [و] وجوب حصوله لجميع العقلاء، مرتب على صفة الظلم المعقولة من الشاهد؛ لأنه متى لم تميز^١ تلك الصفة على سبيل الجملة، لم يعلم قبح ما اختص بها. والظلم المعقول في الشاهد هو ما وقع منا، و تعلق بنا، وانتقت عنه الوجوه المذكورة؛ من النفع ودفع الضرر والاستحقاق. وكل عاقل يعلم قبح ما له هذه الصفات بالضرورة^٢، (١٦٨) إلا أن بعضهم ظن أن إحال الفاعل تأثيراً فيما له يقبح القبيح، فأثبتته قبيحاً ممن ليس بمالك، وغير قبيح من المالك. وهذا غير ممتنع؛ فإن العلم^٣ بعلة الحكم وأنها علة، لم يفارق العلم بالحكم.

والعلم بوجه القبح وإن كان عندنا ضرورياً على سبيل الجملة، فلا بُد في العلم بأنه المؤثر في القبح من ضرب من الاعتبار والاستدلال. فخلافاً للمجبرة - على هذا - غير قادح فيما ادعينا من العلم الضروري، وإنما يتناول ما يعلم بالاستدلال.

١. في الأصل: «لم يميز».

٢. في الأصل: «من الضرر» بدل «بالضرورة»، وهو خطأ.

٣. في الأصل: «العالم».

٤. في الأصل: «لم تفارق»، و ضمير الفاعل يرجع إلى «العلم».

و إذا بَيَّنَّا بما ذَكَرْنَاهُ وَ نَذْكُرُهُ، أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِحَالِ الْفَاعِلِ فِي قُبْحِ الْقَبِيحِ، سَقَطَتْ شُبُهَتُهُمْ.

و قولُ عِبَادٍ يُضَاهِي قولَ الْمُجْبِرَةِ، وَ إِن خَالَفَهُمْ فِي ضَرْبٍ مِنَ الْإِعْتِلَالِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَلَّ فِي نَفْيِ الْعَوَظِ عَمَّا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَلَامِ، بِأَنَّهُ لَوْ عَوَّضَ عَنْ فِعْلِهِ لَجَازَ أَنْ يُثِيبَ^١ عَلَى خِلَافِهِ، وَ خِلَافُهُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ يَرْجِعُ إِلَى «تَعْلِيلٍ مَا لَهُ قُبْحُ الظُّلْمِ بِخِلَافِهِ»^٢ وَ مَا بِهِ^٣ يَفْسُدُ قولُ الْكُلِّ وَاحِدٌ.

و مِمَّا يُجَابُ [بِهِ] عَنْ هَذَا السُّؤَالِ: هُوَ أَنَّ الْمُظْهَرَ لَدَفْعِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعُلُومِ بِالْقَبَائِحِ، إِذَا اخْتَصَّتْ بِالصِّفَاتِ الْمُعَيَّنَةِ، لَا يَبْلُغُ فِي الْكَثْرَةِ إِلَى حَدٍّ «مَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَمَاعَاتِ دَفْعُ مَا يَعْلَمُهُ بِاضْطِرَارٍّ، وَ إِظْهَارُ خِلَافٍ مَا يُبْطِنُ» وَ مَنْ تَحَقَّقَ هَذَا الْخِلَافُ مِنْهُمْ وَ تَفْصِيلُهُ، مَتَى حَصَلُوا كَانُوا أَحَادًا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْإِخْبَارُ بِمَا يَعْلَمُونَ خِلَافَهُ. وَ مَا اسْتَقَرَّ فِي الْعُقُولِ كُلِّهَا لَا يَقْدَحُ فِيهِ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّا لَا نُصَدِّقُ مَنْ أَخْبَرَنَا عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ قُبْحَ الْإِحْسَانِ الْخَالِصِ، أَوْ لَا يَعْلَمُ مَا يُشَاهِدُهُ مَعَ التَّفْصِيلِ [و] ارْتِفَاعِ اللَّبْسِ؛ مِنْ حَيْثُ اسْتَقَرَّ فِي الْعُقُولِ خِلَافُ قَوْلِهِ؟ وَ كَذَلِكَ مَا يَقُولُهُ الْمُجْبِرَةُ، إِذَا بَلَغَ مِنْهُمْ بِالْغِ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ.

و مِمَّا يُجَابُ بِهِ أَيْضًا عَنْ ذَلِكَ، هُوَ أَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَدْفَعُوا مِنْ فِعْلِ كُلِّ فَاعِلٍ مُفَارَقَةَ الظُّلْمِ لِلْعَدْلِ، وَ الْإِحْسَانِ لِلْإِسَاءَةِ، لَكِنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْمَرْجِعَ بِهَذَا الْفَرْقِ إِلَى الشَّهْوَةِ وَ النِّفَارِ، فَاتَّبَعُوا الْحُكْمَ الْمَعْلُومَ ثُبُوتُهُ ضَرُورَةً، وَ خَالَفُوا فِيهِمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ هَذَا الْحُكْمُ، وَ هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّفْصِيلِ، يَجُوزُ دُخُولُ الشُّبْهَةِ - عَلَى بُعْدِهَا - فِيهِ.

١. في الأصل بدل «يثيب» كلمة لا تقرأ، و ما أثبتناه هو غاية ما يمكن أن يدرج في المقام.

٢. في الأصل: «بخلافهم».

٣. في الأصل: «له».

فإن قيل: وأي شيء يُفسدُ رذم ذلك إلى الشهوة والنَّفَارِ؟
قُلنا: بأشياء:

مِنْهَا: أَنْ إِطْعَامَ الْعَسَلِ الْمَحْرُورَ ظَلَمَ لَهُ وَإِسَاءَةٌ إِلَيْهِ، وَإِطْعَامُهُ الْمَرْطُوبَ إِحْسَانٌ إِلَيْهِ، مَعَ تَعَلُّقِ شَهْوَتَيْهِمَا^١ جَمِيعاً بِهِ؛ فَلَوْ كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ يَرْجِعُ إِلَى الشَّهْوَةِ وَالنَّفَارِ، لَأَسْتَوَى هَذَانِ الْفِعْلَانِ، وَقد عَلِمْنَا اخْتِلَافَهُمَا فِي الْعُقُولِ.
وأيضاً: لِكُلِّ فاعِلٍ [أَنْ] يُفْضَلُ بَيْنَ تَصَرُّفِهِ فِي مِلْكِهِ، وَتَصَرُّفِهِ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ، وَ إِنْ كَانَ مُتَتَفِعاً بِالْجَمِيعِ وَمُسْتَهْتِماً لَهُ عَلَى^٢ حَدٍّ وَاحِدٍ.

٣١٥

وأيضاً: فَإِنْ مَا يَرْجِعُ إِلَى الشَّهْوَةِ وَالنَّفَارِ قَدْ تَخْتَلَفَ أَحْوَالُ الْعُقَلَاءِ فِيهِ، وَ لَا تَخْتَلِفُ^٣ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الظُّلْمِ وَالْعَدْلِ، وَالْإِحْسَانِ وَالْإِسَاءَةِ.
وأيضاً: فَإِنَّ الشَّهْوَةَ وَالنَّفَارَ يَخْتَصَّانِ الْمُدْرَكَاتِ، وَالاستقباحُ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْمُدْرَكَاتِ.

وَمِمَّا أُجِيبَ بِهِ^٤ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ: أَنَّ الظُّلْمَ الْمَعْلُومَ قُبْحُهُ فِي الْعُقُولِ، هُوَ الْمَعْلُومُ وَقُوعُهُ، وَ الْمُجْبِرَةُ لَمْ تَعْلَمْ وَقُوعَ مَا لَهُ صِفَةُ الظُّلْمِ مِنْهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا اعْتَقَدُوا ذَلِكَ، فَلِهَذَا جَازَ أَنْ يَجْهَلُوا قُبْحَهُ وَ يَعْتَقِدُوا حُسْنَهُ.
وَ هَذَا الْجَوَابُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُسْتَقَرُّ فِي الْجُمْلَةِ قُبْحَ مَا لَهُ صِفَةُ

١. في الأصل: «شهوتهما». و ضمير التثنية يرجع إلى «المحرور» و «المرطوب».

٢. في الأصل: «علم» بدل «على».

٣. في الأصل: «يختلف».

٤. في الأصل: «أجيبته» بدل «أجيب به»، و الصحيح ما أثبتناه، و هو المطابق لما سيعبر به في ابتداء الجوابين الآخرين اللذين يذكرهما بعد هذا الجواب، مضافاً إلى أَنَّهُ يَقْبَحُ أَنْ يَذْكَرَ جَوَاباً مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَشَدَّ الرَّدِّ.

الظلم، فلا بُدَّ لِمَنْ^١ اعتقدَ في فعلٍ مِنَ الأفعالِ أَنَّهُ^٢ بصفةِ الظلمِ - وإن لم يكن كذلك على الحقيقة - مِنْ أَنْ يَعْتَقِدَ قُبْحَهُ. وليس يفتقرُ في هذا إلى أَنْ يكونَ عالمًا بوقوع (١٦٩) ذلك و صِفَتِهِ، بل الاعتقادُ يكفي في وجوبِ حصولِ الاعتقادِ بقُبْحِهِ؛ ألا ترى أَنَّ الكَذِبَ العاريَّ مِنَ النفعِ و دَفْعِ الضررِ لَمَّا كَانَ معلوماً قُبْحَهُ، وجبَ فيمن اعتقدَ في بعضِ الأخبارِ الصِّدْقَ أَنَّهُ بهذه الصفةِ، أَنْ يكونَ مُعْتَقِداً بقُبْحِهِ؟ وكذلك لو اعتقدَ فيمن لم يُوقِعْ خبراً أصلاً أَنَّهُ قد أوقعه كَذِباً، لَوَجِبَ أَنْ يَتَبَعَ ذلكَ اعتقادهُ وقوعَ القبيحِ مِنْ جِهَتِهِ، ولا يُراعى في شيءٍ مِنْ ذلكَ أَنْ يكونَ عالمًا [بوقوعه]. وهكذا القولُ فيمن اعتقدَ في بعضِ الأفعالِ أَنَّهُ إحسانٌ و إن لم يكنَ كذلكَ،^٣ و في بعضِ الفاعلينَ أَنَّهُ فاعلٌ لِمَا لَهُ صِفَةُ^٤ الإحسانِ و إن لم يكنَ فاعلاً له.

و مما يوضح ما ذكرناه: أَنَّ العِلْمَ بأنَّ ما لم يسبقِ المُحدثِ يَجِبُ أَنْ يكونَ مُحَدَّثاً، لَمَّا كَانَ مُسْتَقَرّاً في العقولِ - كاستقرارِ العلمِ بقبحِ ما له صِفَةُ الظلمِ على الجملةِ - وجبَ فيمن اعتقدَ في ذاتِ أَنَّهُا مُحَدَّثَةٌ، و أَنَّ ذاتاً أُخْرَى لَمْ تَسْبِقْهَا^٥ في الوجودِ - و إن لم يكنَ لاعتقادهِ^٦ أصلٌ - أَنْ يكونَ مُعْتَقِداً حَدُوثِ الجميعِ^٧، و لَمْ يُوَثِّرْ في وجوبِ هذا الاعتقادِ الثاني أَنَّ المُعْتَقِدَ لا أصلَ له.

١. في الأصل: «مَنْ».

٢. في الأصل: «له».

٣. من قوله: «على الحقيقة من أَنَّهُ يعتقد قبحه» إلى هنا قد تكرر في الأصل.

٤. في الأصل: «صفته».

٥. في الأصل: «لم يسبقها»، و ضمير الفاعل يرجع إلى قوله: «ذاتاً أُخْرَى».

٦. في الأصل: «اعتقاده»، و على ما في الأصل لا بدَّ من أَنْ يكونَ «أصلاً».

٧. يعني حدوثِ الذاتين.

وَمِمَّا أُجِيبَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُجْبِرَةَ لَمْ تَنْفِ فِيهَا يَفْعَلُ الْقَدِيمُ تَعَالَى - عَلَى مَذَاهِبِهِمْ - مِنَ الظُّلْمِ فِي الْعِبَادِ كَوْنَهُ قَبِيحًا، وَ [لَكِنَّهَا تَنْسَبُ] ^١ اسْتِحْقَاقَ الذَّمِّ بِهِ إِلَى الْمُكَتَسِبِ دُونَ الْخَالِقِ، وَ هَذَا مِمَّا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ ^٢ الشُّبْهَةُ فِي مِثْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْضَرُورِيَّ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ قُبْحَ مَا لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَأَنَّ الذَّمَّ مُسْتَحَقٌّ بِذَلِكَ، وَ لَا يَتَنَاوَلُ أَنَّهُ يَقْبَحُ مِنْ كُلِّ فَاعِلٍ، بَلْ ذَلِكَ مُسْتَدَلٌّ عَلَيْهِ.

وَ هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَبِيحَ إِنَّمَا يَقْبَحُ فِي الْعُقُولِ مِنْ فَاعِلٍ يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ بِهِ. وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ حَالُ الْفَاعِلِ مَعْقُولَةً عَلَى الْجُمْلَةِ؛ وَ هُوَ مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ [الْفِعْلُ] وَ وَجَبَ وَقُوعُهُ بِحَسَبِ قَصْدِهِ وَ دَوَاعِيهِ. وَ هَذَا التَّعَلُّقُ بَعِيْنُهُ قَدْ اعْتَقَدُوهُ فِي الْقَدِيمِ تَعَالَى عَلَى أَبْلَغِ الْوُجُوهِ كُلِّهَا وَ أَكْثَرِهَا؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَعْتَقِدُوا حُسْنَهُ مِنْ جِهَتِهِ؟

عَلَى أَنَّ هَذَا ^٣ لَا يَتَأْتِي فِيهَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ تَعَالَى انْفَرَدَ بِهِ مِمَّا لَهُ صِفَةُ الْقَبِيحِ؛ كَتَعَذِيبِ الْأَطْفَالِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ، وَ يَكْفِي الْإِعْتِرَاضُ بِذَلِكَ إِنْ صَحَّ الْجَوَابُ عَنْ غَيْرِهِ.

وَمِمَّا أُجِيبَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ فِي الْعِلْمِ الْضَرُورِيِّ، أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى يُحْدِثُهُ فِي الْعَقْلَاءِ مَتَى خَلَوْا مِنَ الشُّبْهَةِ، فَمَتَى أَدْخَلُوهَا عَلَى نُفُوسِهِمْ لَمْ يَجْزِ إِحْدَاثُهُ فِيهِمْ. وَ عَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُجْبِرَةُ صَادِقَةً فِيهَا تُخْبِرُ بِهَا عَنْ نُفُوسِهَا، وَأَنَّ الْعِلْمَ الْضَرُورِيَّ يَقْبَحُ الْقَبَائِحَ حَاصِلًا لَغَيْرِهَا مِمَّنْ خَلَا مِنَ الشُّبْهَةِ.

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى. راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ١٨٨.

٢. في الأصل: «يدخل».

٣. أي الجواب بأنَّ الذَّمَّ يُنسَبُ إِلَى الْمُكَتَسِبِ دُونَ الْخَالِقِ.

و هذا ظاهرُ الفساد؛ لأنَّ من كمالِ العقلِ عندنا العِلْمُ بِقُبْحِ القَبَائِحِ، و حُسْنِ الخُلُقِ، و وجوبِ الواجبِ على الجُملةِ؛ فمَنْ كانَ عاقلًا مِنَ المُجْبِرَةِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عالِمًا بذلك، و العِلْمُ الضروريُّ لا يُنْفَى بالشُّبْهَةِ، بل هُوَ مانعٌ منها؛ فكيفَ يَسْتَقِيمُ هذا الجَوَابُ؟

[وجه استحسان الخوارج لأفعالهم]

فإن قيل: فكيف قولكم في الخوارج قد استحسنوا (١٧٠) قتل^١ مَنْ خالفهم، وله على الحقيقة صفة الظلم، وكذلك كثيرٌ مِنَ العَرَبِ في استحسانِ العادات^٢ و غصبِ الأموال؟

قلنا: أمَّا الخَوَارِجُ فإنَّهم اعتقدوا أنَّ مُخَالَفَهُمْ يَكْفُرُ بِخِلَافِهِمْ، و يَسْتَحِقُّ القَتْلَ، فلهذا استحسنوا قتلَه، و لو اعتقدوا أنه بصفة الظلم لم يَجُزْ أَنْ يَسْتَحْسِنُوهُ، و قد بيَّنا أنَّ الاعتقاداتِ في هذا البابِ يَتَّبِعُ بَعْضُهَا بَعْضًا. و كذلك أيضاً مَنْ استحسنَ العادة و الغَلَبَةَ على الأموالِ مِنَ العَرَبِ، لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعتَقِدُوا^٣ استحقاقَ ذلكَ ببعضِ الأمورِ؛ إمَّا بالخِلافِ، أو النَّفْيِ، أو الابتداءِ بالمُعَادَةِ و الحَرْبِ، أو غَيْرِ ما ذَكَرْنَاهُ. و كُلُّ هذا لا يَقْدَحُ فيما قَرَّرْنَاهُ مِنَ الأصولِ.

٣١٧

[الطريقة الثانية: إبطال الوجه المدعاة لقبح القبيح]

و أمَّا الطريقةُ الثانيةُ في أنَّ القَبِيحَ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا قَبِيحٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الوجوه، و هي المَبْتَنِيَّةُ على القِسْمَةِ، فالذي يُبَيِّنُ صَحَّتَهَا أَنَّ القَبِيحَ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا قَبِيحٌ لجنسِهِ، أو لحدوثِهِ على وَجْهِ سِوَى ما نَذَكَّرُهُ مِنَ الوجوه،

١. في الأصل: «قيل»، و هو تصحيف.

٢. هكذا في الأصل، و هو الصحيح. راجع: المغني، ج ٦، ص ٢٤.

٣. كذا في الأصل، و الأنسب: «يعتقد».

أو لانتفائه، أو لوجود معني، أو لانتفاء معني، أو لأحوال فاعله؛ نحو كونه محدثاً مملوكاً مربوباً، أو لأنه نهي عنه و تجاوز بفعله ما حد له، أو لما قدمناه من وجوه القبح؛ نحو كونه ظلماً وكفراً لنعمة وما أشبه ذلك^١.
و نحن نبطل ما عدا ما ذهبنا إليه.

[١. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لجنسه]

و الذي يُفسد أن يكون قبيحاً لجنسه: أن ذلك يقتضي قبح كل ألم و ضرر، و قد علمنا حسن كثير من ذلك.

و ليس لأحد أن يدفع تجانس الحسن و القبيح من الضرر، و يدعي أنه لا يكون إلا مختلفاً؛ لأن الدليل قد دلّ على أن التماثل بين الذوات لا يقع بالقبح و لا الحسن، و لا بكل ما يتجدد في حال الحدوث، و إنما تتماثل صفات^٢ النفس التي تحصل^٣ في العدم و الوجود.

و كيف يدفع مُماثلة الحسن القبيح^٤، و قد علمنا أن المدرك الكذب لا يفصل بينه و بين الصدق، و يشتبهان عليه كما يشتبه عليه الجوهران و السوادان؟

على أن نفس الضرر الذي يقع ظلماً، فإن يصحّ حدوده عدلاً - بأن يقارنه بعض ما يخرج الفعل من كونه ظلماً - فكيف يكون قبيحاً لعينه أو جنسه؟

١. فهذه ثمانية شقوق، و الأخير هو المطلوب.

٢. في الأصل: يتماثل «الصفات».

٣. في الأصل: «يحصل».

٤. كذا في الأصل، و الأولى: «للقيح».

[٢. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لوجوده و حدوثه]

و بمثل ذلك يبطل القول بأنه قبيح لوجوده^١ و حدوثه؛ لأنه يؤدي إلى قبح كل محدث موجود. و لو قبح لحدوثه على [وجه] سوى ما نذكره من الوجوه، لم يمتنع أن يقع على بعض الوجوه التي نذكرها - نحو كونه ظلماً و كُفراً للنعمة إلى ما شاكل ذلك - و إن لم يحدث على ذلك الوجه^٢ الذي أشاروا إليه، فلا يكون قبيحاً. و قد علمنا خلاف ذلك.

[٣. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لانتفائه و عدمه]

و لا يجوز أن يقبح لانتفائه؛ لأن قبحه يختص حال الوجود، و يمتنع مع العدم.

[٤. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لوجود معنى]

و لا يجوز أن يقبح لوجود معنى؛ لأنه كان يجب أن يكون العلم بقبحه يتبع العلم بتلك العلة؛ إما على جملة أو تفصيل. و نحن نعلم أنه متى [علمناه] علمنا قبحه، و إن لم نعلم معنى من المعاني و لا علة من العلل. و لأنه أيضاً كان لا يمتنع أن ينتفي ذلك المعنى عما يقع ظلماً أو كُفراً للنعمة، فلا يكون قبيحاً. أو يوجد ذلك المعنى في شكر النعمة و الإحسان و معرفة الله تعالى، فيكون الجميع قبيحاً.

و أيضاً فإن الطريق إلى بيان العلل في الأحكام لا يتأتى في القبيح؛ لأننا إنما ثبت العلة بأن يكون الحكم المعلل يثبت و ينتفي، و الأحوال واحدة في ثبوته و انتفائه، فيمتنع تعلقه ببعض تلك الأحوال، فيفتقر إلى تعليقه بأمر منفصل هو العلة.

١. في الأصل: «لوجودها».

٢. في الأصل: «الوجوه».

و هذا يتعدَّر في القبيح؛ لأنَّ الحُكْم الذي هو القُبْح لا يُمكنُ اثْبُوتُه (١٧١) و انتفاؤه و الأحوال واحدَةٌ [فيهما] ٢.

[٥. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لعدم معنى]

و إذا لم يَجْز أن يَقْبَحَ القَبِيحُ لمعنى موجودٍ، فأحرى أن لا يَكُونَ كذلك لمعنى معدوم.

و لأنَّ كُلَّ معنى معقولٍ قد يوجدُ و لا يخرجُ الظُّلم من أن يَكُونَ قَبِيحاً. و لأنَّ المعدوم لا يَخْتَصُّ في حالِ العدم، و لا يتعلَّقُ بغيره، فلو قُبِحَ له الفعلُ مع عدم الاختصاص، لم يَكُنْ بذلك أحقَّ من غيره، و كانَ يَجِبُ قُبْحُ جميعِ الأفعالِ.

[٦. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لأحوال فاعله]

فأمَّا ما يُبطلُ أن تَكُونَ ٣ أحوالُ الفاعلِ مؤثِّرةً في قُبْحِ القَبِيح؛ نَحْوُ كونه مُحدثاً مملوكاً مربوباً، فهو أن الأمر لو كان كذلك، لوجب أن تكون أفعالنا كلها قبيحةً، و لا يَكُونَ بعضها بالقُبْحِ أولى من بعضٍ؛ لأنَّ المؤثِّر في القُبْحِ حاصلٌ، و اختصاصه بالكلِّ اختصاصٌ واحدٌ.

و ممَّا يُبطلُ أيضاً ذلك: أنه كانَ يَجِبُ أن لا يَعْلَمَ قُبْحُ الفعلِ مِن زَيْدٍ إلَّا مِن عِلْمِ كونه مُحدثاً مربوباً؛ لأنَّ القَبِيح لا يَعْلَمُ قبيحاً إلَّا بعدَ العِلْمِ بما له صَحَّ جُمْلَةً و تفصيلاً على ما تقدَّم ٤، و هذا يقتضي أن لا تَعْرِفَ ٥ الدهريَّةُ ٦

١. في الأصل: «لا يكون».

٢. ما بين المعقوفين أضفناه بقريته قوله: «و الأحوال واحدة في ثبوته و انتفاؤه».

٣. في الأصل: «يكون».

٤. تقدَّم في ج ٢، ص ٨٢.

٥. في الأصل: «يعرف».

٦. في الأصل: «الدهر به»، و الظاهر أنه تصحيف لما أثبتناه في المتن. راجع: المغني، ج ٦، ص ٨٩.

وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهَا قُبِحَ الْقَبَائِحُ.

وأيضاً: فَإِنْ كَوَّنَ الْفَاعِلُ مُحَدَّثاً مَرْبُوباً لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْفِعْلِ، و ما يُوَثِّرُ فِي قُبْحِ الْفِعْلِ وَحُسْنِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعْلَقَ بِهِ ضَرْباً مِنَ التَّعْلُقِ؛ فكَيْفَ^١ يَوْجِبُ ذَلِكَ قُبْحَ الْفِعْلِ وَ يُوَثِّرُ فِيهِ، وَ قَدْ يَحْصُلُ قَبْلَ وَجُودِ الْفِعْلِ^٢ وَ بَعْدَهُ، وَ يُسَاوِي فِيهِ الْجَمَادَ وَ الْمَوَاتَ، وَ مِنْ شَأْنِ^٣ وَجْهِ الْقُبْحِ أَنْ يَتَّبَعَهُ الْقَبِيحُ وَ لَا يُفَارِقَهُ؟ وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ جَعَلَ كَوَّنَ الْفَاعِلِ مُحَدَّثاً وَجْهاً لِقُبْحِ الْفِعْلِ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ جَسَماً أَوْ مَحَلّاً.

[٧]. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً للنهي عنه]

فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَبِيحَ لَمْ يَقْبَحْ لِلنَّهْيِ: فَهُوَ أَنَّ النَّهْيَ لَوْ كَانَ عِلَّةً فِي قُبْحِ الْفِعْلِ، لَمْ يُخَالَفْ فِيهِ نَهْيُنَا لِنَهْيِهِ تَعَالَى، وَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَهْيُنَا مُوجِباً لِقُبْحِ مَا يَتَنَاوَلُهُ، وَ هَذَا يَقْتَضِي قُبْحَ مَا يَنْهَى عَنْهُ الْعِبَادُ. وَ يُوجِبُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَسَنًا قَبِيحًا؛ بَأَن يَأْمُرَ بِهِ أَمْرٌ وَ يَنْهَى عَنْهُ نَاهٍ. وَ وَجِبَ أَنْ يَقْبَحَ الْإِيمَانُ وَ شُكْرُ النُّعْمَةِ وَ الْإِحْسَانُ؛ [إِذَا] نَهَى عَنْهُ [الْعِبَادُ]^٤، وَ كُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ. وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ نَهْيِهِ تَعَالَى وَ نَهْيِنَا فِي اقْتِضَاءِ قُبْحِ الْفِعْلِ، كَمَا فَرَّقْنَا نَحْنُ بَيْنَهُمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى قُبْحِهِ.

وذلك: أَنَّ الْعِلَّةَ لَجَنَسِهَا تَوَثَّرَ، وَ نَهْيُنَا مِنْ جَنَسِ نَهْيِهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ أَنْ يُوَثِّرَ. أَلَا

١. في الأصل: «وكيف».

٢. في الأصل: + «و يُوَثِّرُ فِيهِ، وَ قَدْ يَحْصُلُ قَبْلَ وَجُودِ الْفِعْلِ»، وَ هُوَ زَائِدٌ مُكَرَّرٌ.

٣. في الأصل: «مثال»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ.

٤. في الأصل: «و نهى عنه تعالى» بدل «إذا نهى عنه العباد»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مُقْتَضَى السِّبَاقِ كَمَا لَا يَخْفَى.

تَرى أَنَّ الكَوْنَ المخصوصَ مِنْ فعلِهِ، لَمَّا كَانَ عِلَّةً فِي كَوْنِ الكائِنِ فِي جِهَةٍ مخصوصَةٍ، أَثَّرَ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ ذَلِكَ الجِنْسِ تَأْثِيرًا مَا يَفْعَلُهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَخْتَلِفَا فِي بَابِ التَّأْثِيرِ؟ وَالدَّلَالَةُ لَا تَدُلُّ لجنسِهَا، وَإِنَّمَا تَدُلُّ^١ لوقوعِهَا عَلَى بَعْضِ الوجوهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ نَهْيُهُ تَعَالَى دَالًّا عَلَى الْقُبْحِ دُونَ نَهْيِنَا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ النِّهْيُ دَلَالَةً الْكَرَاهَةِ، وَالحَكِيمُ لَا يَكْرَهُ إِلَّا الْقَبِيحَ، فَلِهَذَا فَارَقَ نَهْيُهُ فِي الدَّلَالَةِ لِنَهْيٍ مَنْ لَيْسَ بِحَكِيمٍ مِنَّا.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَشْتَرِطُوا فِي إِجَابِ النِّهْيِ^٢ لِقُبْحِ الْفِعْلِ صُدُورَهُ مِنْ رَبِّ مَالِكٍ. وَذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ رَبًّا مَالِكًا، وَلَا يَنْهَى عَنِ الْفِعْلِ، فَلَا يَكُونُ قَبِيحًا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ النِّهْيُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ.

عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْحُكْمِ مَا جَاوَزَتْهُ، دُونَ مَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ، وَالنِّهْيُ أَقْرَبُ إِلَى الْقُبْحِ مِنْ كَوْنِهِ رَبًّا مَالِكًا، وَلِهَذَا كَانَ وجودُ الحركةِ هُوَ الْمَوْجِبُ لكَوْنِ الْمُتَحَرِّكِ مُتَحَرِّكًا دُونَ وجودِهِ^٣. وَلَوْ جَازَ أَنْ يُشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي إِجَابِ النِّهْيِ مِنْهُ، لَجَازَ اشْتِرَاؤُهُ فِي سَائِرِ الْعِلَالِ؛ نَحْوِ الحركةِ وَالعِلْمِ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا.

وَأَمَّا مَا يُسْأَلُ عَنْهُ: مِنْ أَنَّ نَهْيَ مَالِكٍ الدَّارِ عَنْ دُخُولِهَا يُؤَثِّرُ فِي قُبْحِ الدُّخُولِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَالِكًا، دُونَ نَهْيٍ مَنْ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِلدَّارِ.

فَالْجَوَابُ^٤ عَنْهُ: (١٧٢) أَنَّ نَهْيَ مَالِكٍ الدَّارِ إِنَّمَا أَثَّرَ مِنْ حَيْثُ دَلَّ مِنْ حَالِهِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِالدُّخُولِ، وَأَنَّهُ يَضُرُّ بِهِ، وَنَهْيٌ غَيْرُهُ لَيْسَ لَهُ هَذَا الْحَظُّ. وَنَهْيُ الْقَدِيمِ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَدُلُّ لجنسِهَا إِنَّمَا يَدُلُّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «نَهْيِهِ».

٣. أَيِ دُونَ وجودِ ذاتِ الْمُتَحَرِّكِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «وَالْجَوَابُ» بِالْوَاوِ، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِلزُّومِ الْغَاءِ فِي جَوَابِ «أَمَّا».

٣٢٠

تَعَالَى عِنْدَ مُخَالَفَتِنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُوَثِّرُ عَنْدهُمْ فِي الْقُبْحِ وَ يُوجِبُهُ،
و لَيْسَ بِدَالٍ عَلَى أَمْرٍ يَوْجِبُ ذَلِكَ الْأَمْرُ قُبْحَ الْفِعْلِ، فَفَارَقَ إِذْ ذَاكَ الْمَالِكِ الدَّارِ.
و مَا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ لَمْ يَقْبَحْ^١ لِلنَّهْيِ^٢: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا^٣ أَنَّ الْعِلْمَ يَقْبَحُ الْقُبْحَ
لَا يُفَارِقُهُ الْعِلْمُ بَوَجهِ الْقُبْحِ؛ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ أَوْ تَفْصِيلٍ، فَلَوْ قُبِحَتِ الْأَفْعَالُ لِلنَّهْيِ
لَكَانَ مَنْ لَا يَعْرِفُ النَّهْيَ وَلَا النَّاهِيَّ، مِنَ الْمُلْحِدِينَ وَ الْبَرَاهِمَةِ، لَا يَعْرِفُ قُبْحَ شَيْءٍ
مِنَ الْقَبَائِحِ، وَ لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْقُبْحِ وَ الْحَسَنِ. وَ الْمَعْلُومُ خِلَافُ ذَلِكَ.
وَ لَوْ جَازَ أَنْ يُدْعَى أَنَّ مَنْ ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ عَالِمٍ فِي الْحَقِيقَةِ يَقْبَحُ الْقَبَائِحَ وَ إِنَّمَا يَعْتَقِدُ
ذَلِكَ^٤، لَجَازَ أَنْ يُدْعَى مِثْلُهُ فِي الْعِلْمِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَ الْأَبْيَضِ وَ جَمِيعِ
الْمُدْرَكَاتِ؛ لِأَنَّ سُكُونَ نَفْسِ الْعَقْلَاءِ^٥ إِلَى الْكُلِّ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ، وَ لَجَازَ أَيْضاً أَنْ
يُدْعَى فِيمَنْ يَعْرِفُ السَّمْعَ وَ النَّهْيَ مِثْلُ ذَلِكَ.
وَ بَعْدُ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْإِعْتِقَادُ عِلْماً، لَمْ يَكُنْ لِعُمُومِهِ سَائِرُ الْعَقْلَاءِ وَجْهٌ؛ لِأَنَّ
مِنْ شَأْنِ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي لَيْسَ بِعِلْمٍ - وَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنْ شُبْهَةٍ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا - أَنْ لَا
يَعْمَ^٦ الْعَقْلَاءُ بِأَسْرِهِمْ. وَ لَا وَجْهَ يَقْتَضِي عُمُومَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِعْتِقَادِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ
جُمْلَةِ كِمَالِ الْعَقْلِ^٧.

١. فِي الْأَصْل: «أَنَّ الْقُبْحَ يَقْبَحُ النَّهْيَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ: «فَأَمَّا مَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ الْقُبْحَ لَمْ يَقْبَحْ لِلنَّهْيِ»، وَ سِيَاقُ الْكَلَامِ أَيْضاً يَدُلُّ عَلَيْهِ.
٢. يَعْنِي بِهِ السَّمْعُ.
٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٨٢.
٤. الْإِعْتِقَادُ أَعْمُ مِنَ الْعِلْمِ، فَهُوَ يَشْمَلُ أُمُوراً كَالْعِلْمِ وَ التَّقْلِيدِ وَ الْجَهْلِ. وَ الْعِلْمُ هُوَ الْإِعْتِقَادُ الَّذِي
يَقْتَضِي سُكُونَ النَّفْسِ. الذَّخِيرَةُ، ص ١٥٤. الْحُدُودُ، ص ٨٨، ٩٠.
٥. أَيَّ عِلْمِهِمْ.
٦. فِي الْأَصْل: «أَنْ لَا تَعْمَ».
٧. وَ بِمَا أَنَّ الْعَقْلَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعَةِ عُلُومٍ. (رَاجِعِ: الذَّخِيرَةُ، ص ١٢١)، فَلَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ هَذَا الْإِعْتِقَادُ الَّذِي يَعْمُ الْعَقْلَاءُ وَ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ كِمَالِ الْعَقْلِ عِلْماً.

و ليس لهم أن يقولوا: إنهم لا اختلاطهم بأهل السمع اعتقدوا ذلك؛ لأن جميع ما ذكرناه يسقطه، ولأنه كان يجب أن يعتقدوا بالاختلاط بأهل السمع تحريم الزنى، والخمر، وجميع ما يحرمه أهل السمع.

ولا شيء أدل^١ على ما ذكرناه من أننا نجد من يعتقد تحريم القبايح العقلية و الشرعية، متى شك في النبوة، خرج على طريقة واحدة من اعتقاد قبح الشرعيات، و لم يخرج من الاعتقاد بقبح العقليات، بل [بقي على] ما كان عليه. فلو كان الشرع موجباً للأمرين أو طريقاً إليهما، لشكك فيهما لمكان الشك فيه^٣.

و بين ما ذكرناه أنه يجب على هذا القول أن يكون العلم بقبح الظلم و قبح شرب الخمر واقعاً من طريق واحد، وهذا يقتضي أن لا يكون أحدهما أجلى من الآخر. كما أن الشخصين متى علما بالإدراك على وجه واحد، لا يكون العلم بأحدهما أجلى من الآخر. و قد علم كل عاقل أن العلم بقبح الظلم أجلى من العلم بقبح شرب الخمر.

و مما يدل على ذلك: أننا قد علمنا أن من دعانا إلى نبوته و النظر إلى علمه، و خوفنا من الإعراض عن ذلك، نعلم «وجوب النظر فيما ادعاه علينا، و قبح الإعراض» قبل أن نعلم النبوة^٤. و على هذا الوجه يجب النظر في معرفة الله تعالى عند تخويف الخاطر^٥ و ما جرى مجراه؛ فكيف يقال: إن العلم بقبح القبايح يقف على السمع؟

٣٢١

١. في الأصل: «دل».

٢. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «هي»، و بما أثبتناه يستقيم المعنى.

٣. في الأصل: «لمكان الشك فيه لشكك فيهما».

٤. في الأصل: «يعلم».

٥. الخاطر: هو الكلام الخفي الذي ورد على المرء من غيره، و لابد أن يكون متضمناً للتخويف.

الحدود، ص ٥٥.

وأيضاً: لو كان النهي موجباً لفتح القَبَائِحِ، لوجب أن يكون الأمر مؤثراً في حُسن الحَسَنِ، وهذا يقتضي أن لا يحسن منه تعالى شيء من الأفعال، كما لا يفتح منه شيء. ولا إشكال في كُفْرِ مَنْ التَزَمَ ذلك.

وليس له أن يقول: إن حُسْنَ الفعل يكون للأمر وغيره. (١٧٣)

لأنه يلزم على ذلك أن يكون القبيح أيضاً للنهي وغيره، ولا يعصمهم في نفي القبيح عن أفعاله تعالى قولهم: إنه غير منهي.

ولا له أن يقول: إن الفعل يحسن منه تعالى لانتفاء النهي، وذلك وجه في حُسنه كالأمر.

لأنه لا فرق بين هذا القائل، وبين من قال: إن الفعل يفتح لانتفاء الأمر كما يفتح للنهي^١، وهذا يقتضي فتح جميع أفعاله تعالى.

ويجب أيضاً حُسْنُ فعلِ الطفلِ والنائمِ والبهيمة لانتفاء النهي، ولو حسنت أفعالهم لم يكن لنا منعهم عن كثير منها.

على أن انتفاء النهي لو أوجب حُسْنَ الفعل، لم يكن بالحسن من الندب؛ لأن تأثيره لا يقتضي هذه القسمة.

وأيضاً: فيجب على هذا القول أن لا يفتح منه تعالى التفردُ بشيء من القَبَائِحِ؛ إذ كان غير منهي، وهذا يقتضي تجويز الكذب عليه، وتصديق الكذابين، والأمر بالمفاسد، والنهي عن المصالح. ولا دين يبقى مع تجويز ذلك.

وأيضاً: ففتح القبيح يرجع إلى الفعل، والنهي لا يرجع إليه؛ فكيف يقتضي فُبحه؟ وأيضاً: فإن النهي [له] أجزاء كثيرة، ويستحيل في الجملة أن يوجب أمراً واحداً

لا [اختلاف فيه؛ لأنه^١] يرجع إلى الأحادِ دونَ الجُمْلِ.

وأيضاً: فإنَّ النهيَ عن الفعلِ يَخْتَصُّ حالَ عدمِهِ؛ فكيف يؤثرُ في قُبْحٍ لا يحصلُ إلا في حالِ وجودِهِ؟ وهذا يقتضي قُبْحَ المعدومِ!
وأيضاً: فإنَّ النهيَ حُرُوفٌ مُخْتَلِفَةٌ، والمُخْتَلَفُ مِنَ المعاني لا يوجبُ حكماً واحداً.

وأيضاً: فإنَّ النهيَ قد يحلُّ الضدَّ أو غيرَ محلِّ الفعلِ؛ فكيف [يؤثر] فيه القُبْحُ، و لا تعلقُ بينهما؟ ٣٢٢

وأيضاً: فلو قُبِحَ الفعلُ المنهَى، لوجبَ أن يكونَ المؤثِّرُ هو الحرفَ الآخر؛ لأنَّ ما تقضى^٢ مِنَ الحُرُوفِ لا يجوزُ أن يكونَ مؤثِّراً. ولو قُبِحَ للأخيرِ مِنَ الحُرُوفِ، لَقُبِحَ لذلكَ وإن لم يتقدَّمْه باقي الحُرُوفِ.

و ليس لهم أن يقولوا: إنَّ النهيَ المؤثِّرُ هو القديمُ الذي ليس بحُرُوفٍ.
لأنَّا بُيِّنَ^٣ فيما يأتي مِنَ الكتابِ بعَوْنِ اللَّهِ، أنَّ الكلامَ لا يجوزُ أن يكونَ إلا حُرُوفاً، وبُطْلانَ ما يدَّعونَ مِنَ إثباتِ كلامٍ قديمٍ ليس بحُرُوفٍ^٤.

على أنَّ هذا يقتضي أن لا يكونَ لِقُبْحِ الفعلِ ابتداءً^٥، كما أنَّ عليه [يكونُ النهيُ عنه] لا ابتداءً له^٦.

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «الإنحاف»، ولا محصل له، وبما أثبتناه يستقيم المعنى.

٢. في الأصل: «يقتضي».

٣. في الأصل: «لأنك تبين».

٤. يأتي في ج ٢، ص ٢١٩ وما بعدها.

٥. يأتي في ج ٢، ص ٣٦٥.

٦. في الأصل: «ليبدأ».

٧. في الأصل: «لها».

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَتَّقِحُ لِلنَّهْيِ^١: أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَقَعَ الْقَبِيحُ
مِمَّنْ لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ كَالصَّبِيِّ وَالبَهِيمَةِ، وَيَجِبُ لَوْ حَاوَلَ الصَّبِيُّ أَنْ يَقْتُلَ إِمَاماً وَ نَبِيّاً
[أَنْ] لَا يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَ [أَنْ] لَا يُلْزَمَنَا أَنْ نُدْفَعَهُ عَنْهُ.

وَإِذَا بَطَلَ كُلُّ قِسْمٍ عَلَّقُوا بِهِ قُبْحَ الْقَبَائِحِ، أَوْ أَمَكَّنَ تَعَلُّقَهُ بِهِ، صَحَّ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي
وَجْهِ الثُّبُوحِ، وَأَنَّ التَّأْثِيرَ هُوَ لَهُ^٢ دُونَ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ، وَبَطَلَ كُلُّ مَا
تَقْتَضِيهِ الْقِسْمَةُ إِلَّا أَمراً واحداً^٣، فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِهِ.

[ج]

فصل

فِي ذِكْرِ أَقْسَامِ^٤ الْأَفْعَالِ الْحَسَنَةِ وَأَحْكَامِهَا وَمَرَاتِبِهَا

قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِنَا لِمَا يَنْقَسِمُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ الْحَسَنُ مَا يُغْنِي عَنْ^٥ تَكَرَّارِهِ^٦.
وَ الطَّرِيقُ إِلَى أَنَّ «مَا يَحْسُنُ مِنَ الْأَفْعَالِ، أَوْ تَكُونُ لَهُ صِفَةُ النَّدْبِ أَوْ
الْوَاجِبِ، لَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِصِفَةٍ» هُوَ مَا^٧ سَلَكْنَاهُ^٨ فِي أَنَّ الْقَبِيحَ يَخْتَصُّ^٩

١. فِي الْأَصْلِ: «النَّهْيِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَهَا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَمْرٌ وَاحِدٌ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَقْسَامُهَا»، وَ هُوَ خَطَأٌ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «بِمَا يُغْنِي عَلَى».

٦. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٧٤.

٧. فِي الْأَصْلِ: «هُوَ وَ» بَدَلُ «هُوَ مَا».

٨. فِي الْأَصْلِ: «أَسْلَكْنَاهُ».

٩. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٨٠.

فلا^١ معنى (١٧٤) لإعادته.

[الأقوال المطروحة حول ما له يحسن الحسن]

و قد اختلف فيما له يحسن الحسن:

فذهب بعض الشيوخ إلى أنه يحسن لوجه يقع عليه، كما نقول ذلك في القبيح، غير أنه يقول: متى اجتمع وجه الحسن و وجه القبح في الفعل الواحد، كان الحكم لوجه القبح^٢.

وقال من تأخر عن هؤلاء: إن الحسن لا يجوز أن يحسن لوقوعه على وجه؛ لأنه كان يجب متى اجتمع فيه وجه القبح^٣ و وجه الحسن، أن يكون حسناً قبيحاً؛ لأن علة الحكم لا يجوز ثبوتها مع انتفاء الحكم، و لا يجوز تغليب حكم إحدى العليتين على الأخرى؛ لأن ذلك ينقض كونها علة.

و يجعل من ذهب إلى ما ذكرناه ما له يحسن الفعل ثبوت غرض فيه، و انتفاء وجوه القبح عنه.

والأولى أن يقال: إن الحسن يحسن لوقوعه على وجه هو المؤثر في حسنه، لكنه إنما يؤثر بشرط انتفاء وجوه القبح؛ لأن دخول الشروط بالنفي و الإثبات مع ما في أحكام الأفعال غير منكّر. و إنما جعلنا الوجه الذي يقع عليه الفعل هو المؤثر في حسنه؛ لأنه هو الذي يخصه. و جعلنا النفي شرطاً؛ لأنه لا يخص الفعل، و

١. في الأصل: «فلما»، و هو خطأ.

٢. القائل هو أبو علي الجبائي، و ابنه أبو هاشم. المغني، ج ٦ (التعديل و التجوير)، ص ٧٠.

٣. في الأصل: «القبيح»، و لا معنى لاجتماع وجه القبيح و الحسن في الشيء، بل يجتمع فيه وجه القبح و الحسن.

جَرى ذَلِكَ مَجْرَى مَا نَقُولُهُ^١ فِي كَوْنِ الْحَيِّ حَيًّا، وَاقْتِضَائِهِ كَوْنَ الْمُدْرِكِ مُدْرِكًا بِشَرْطِ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ.

[أقسام العلم بالحسن]

وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ حَسَنًا وَنَدْبًا وَاجِبًا، قَدْ يَكُونُ ضَرُورِيًّا عَلَى الْجُمْلَةِ، وَ يُعْلَمُ فِيهَا اخْتِصَّ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي كَوْنِهِ نَدْبًا أَوْ واجِبًا، أَنَّهُ كَذَلِكَ بِاِكْتِسَابٍ. وَ هَذَا كَعِلْمِنَا بِاضْطِرَارٍ عَلَى الْجُمْلَةِ، بِأَنَّ^٢ الْإِحْسَانَ الْخَالِصَ لَهُ صِفَةُ النَّدْبِ، وَأَنَّ رَدَّ الْوَدِيعَةِ واجِبٌ، وَكَذَلِكَ شُكْرُ النُّعْمَةِ وَقَضَاءُ الدَّيْنِ. فَمَتَى عَلِمْنَا فِي الْفِعْلِ الْمُعَيَّنِ أَنَّهُ بِصِفَةِ الْإِحْسَانِ، عَلِمْنَا حُسْنَهُ وَأَنَّ لَهُ صِفَةَ النَّدْبِ بِاعْتِقَادِ نَفْعِهِ^٣ يُطَابِقُ الْجُمْلَةَ الْمُتَقَرَّرَةَ فِي الْعَقْلِ. وَكَذَلِكَ مَتَى عَلِمْنَا فِي الْفِعْلِ أَنَّهُ^٤ شُكْرُ النُّعْمَةِ وَرَدُّ الْوَدِيعَةِ، فَعَلْنَا اعْتِقَادًا لَوْجُوبِهِ، وَ يَكُونُ ذَلِكَ الْاعْتِقَادُ عِلْمًا؛ لِأَجْلِ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَرَّرَةِ فِي الْعَقْلِ. وَ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ عِنْدَ بَيَانِنَا^٥ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقَبَائِحِ^٦.

وَ مَا يُعْلَمُ بِالسَّمْعِ وَجُوبُهُ أَوْ كَوْنُهُ نَدْبًا يَدْخُلُ فِيهِمَا ذِكْرُنَا، وَ يَجْرِي مَجْرَى مَا يُعْلَمُ بِالسَّمْعِ قُبْحُهُ؛ لِأَنَّ الْحَكِيمَ إِذَا أَوْجَبَ شَيْئًا، عَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ وَجُوبٍ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مِمَّا إِنْ كَانَ واجِبًا فَلِوَجْهِهِ مَعَيَّنٌ^٧ يَجِبُ، عَلِمَ ثُبُوتُ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَقُولُهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَإِنْ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَفْعَلُهُ»، وَ قَوْلُهُ: «عَلِمْنَا» قَرِينَةٌ عَلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَهُ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «بَيَانًا»، وَ الْمَعْنَى أَنَّهُ تَصْحِيفٌ لِمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٦. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٧٨.

٧. فِي الْأَصْلِ: «تَعَيَّنَهُ».

ذَلِكَ الْوَجْهِ فِيهِ بِإِيجَابِ الْحُكْمِ^١، وَعُلِمَ بِوُجُوبِهِ^٢ مُطَابَقَةً مَا فِي الْعَقْلِ. وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَجِبُ لَوْجُوهُ شَتَّى^٣، عُلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ بَعْضِهَا فِيهِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنْ فِي الْوَاجِبِ مَا يُحْمَلُ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى غَيْرِهِ؛ كَنَحْوِ حَمَلِ «التَّوْبَةِ» فِي الْوُجُوبِ عَلَى «الْإِعْتِزَالِ» فِيمَا جَرَى مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْكَذِبِ الْمُخْتَصِّ بِنَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ، إِذَا حُمِلَ فِي بَابِ الْقُبْحِ عَلَى الْكَذِبِ الْعَارِي مِنْ ذَلِكَ.

وَالطَّرِيقُ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ وَجُوبُ الْأَفْعَالِ الْحَسَنَةِ، لَمْ تَكُنْ^٤ كَذَلِكَ لِجَنْسِهَا، أَوْ وَجُودِهَا، أَوْ وَجُودِ مَعْنَى، أَوْ عَدَمِ مَعْنَى، أَوْ لِلأَمْرِ، أَوْ لِأَحْوَالِ فَاعِلِهَا، وَأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِلْوُجُوهِ^٥ الَّتِي تُعَلَّقُ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ؛ نَحْوِ كَوْنِهَا إِحْسَانًا [خَالصاً وَأَنَّهَا]^٦ شُكْرُ النِّعْمَةِ إِلَى مَا شَاكَلَ ذَلِكَ، هُوَ مَا بَيَّنَّاهُ فِي بَابِ الْكَلَامِ فِي الْقَبَائِحِ^٧، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي أَنَّ مَنْ عُلِمَ وَجُوبُ الْفِعْلِ، وَكَوْنُهُ نَدْبًا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا لَهُ كَانَ كَذَلِكَ؛ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ أَوْ تَفْصِيلٍ.

١. فِي الْأَصْلِ: «الْحُكْم».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وُجُوبِهِ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «شَيْءٌ»، وَالْمُظَنُّونَ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ لِمَا أَثْبَتْنَاهُ فِي الْمَتْنِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَكُنْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «و» بَدَلُ «أَوْ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «الْوُجُوه».

٧. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ: «وَأَيْضًا فَإِنَّ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٨. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٩١ - ١٠١.

[الفصل الثاني]

[في أنه تعالى قادر على القبيح، لكن لا يختاره]

[١]

فصل

في بيان أنه تعالى قادر على ما لو وقع لكان قبيحاً

الذي يدل على ذلك: أن كَوْن القادرِ قادراً، إنما (١٧٥) يتعلّق بإحداث^١ الأجناس، و كونه قبيحاً لا مدخل له فيما تتعلّق به القدرة؛ ألا ترى أنه قد يكون قبيحاً لانتفاء أمور؛ إما من جهته أو جهة غيره؛ نحو الظلم الذي يقبُح لانتفاء [النفع]^٢، و دفع الضرر والاستحقاق؟ فمن قدر على الجنس، قدر أن يوجده وإن خلا ممّا ذكرناه؛ لأنّ خلوه لا يُغيّر حال القادر؛ وكيف يُغيّره و كونه ظلماً لا تعلّق له بأحوال القادر زائداً^٣ على كونه قادراً، حتّى يصحّ أن يُقال: إنّه تعالى ليس على تلك الأحوال، و إنما المرجع به إلى انتفاء أمور لا تتعلّق القدرة بها؟ و أيضاً: قد ثبت أن القادر على الشيء يجب أن يكون قادراً على جنس ضده إذا

١. في الأصل: «لإحداث».

٢. في الأصل: «المنع».

٣. في الأصل: «زائدة»، و الصحيح ما أثبتناه: لكونه حالاً عن «كونه ظلماً».

كَانَ لَهُ ضِدٌّ. وَهُوَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِينَا الْعِلْمَ بِهِ تَعَالَى وَبَصَفَاتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ وَهُوَ الْجَهْلُ الْقَبِيحُ. وَكَذَلِكَ هُوَ قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ الشَّهَوَاتِ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ لِمَا يُدْرِكُونَهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ النَّفَارِ بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَلَمٌ قَبِيحٌ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ؛ لِيُخْرِجَ مِنْ حُكْمِ الْمُضْطَرِّ وَمَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ. وَهُوَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِثَابَةِ الْمُطِيعِ وَإِعَادَتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ. وَتَرَكَ فِعْلَ الْوَاجِبِ كَالْقَبِيحِ، مِمَّا هَرَبَ مِنْهُ الْمُخَالَفُ.

٣٢٥

وَأَيْضًا: فَقَدْ ثَبَتَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى تَعْذِيبِ مُسْتَحِقِّ الْعَذَابِ، كَالْكَافِرِ وَغَيْرِهِ، مَا لَمْ يَتَّبِعْ، فَإِذَا تَابَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ؛ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى عِقَابِهِ. وَمَا يَقَعُ بَعْدَ التَّوْبَةِ هُوَ الظُّلْمُ الْقَبِيحُ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ التَّوْبَةَ لَا تُخْرِجُهُ^١ مِنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا؛ لِأَنَّهَا^٢ لَوْ أَخْرَجَتْهُ مِنَ الْمَقْدُورِ وَأَحَالَتْ وَجُودَهُ، لَاشْتَرَكَ كُلُّ الْقَادِرِينَ فِي ذَلِكَ، وَلَجَرَّتِ التَّوْبَةُ مَجْرَى وَجُودِ الْمَقْدُورِ، أَوْ تَقْضَى وَقْتُهُ، أَوْ وَجُودِ سَبَبِهِ، أَوْ تَقْضَى^٣ وَقْتِ سَبَبِهِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْقَادِرَ لِنَفْسِهِ أَوْ كَدَّ حَالًا^٤ فِيمَا يَتَعَلَّقُ^٥ بِهِ مِنَ الْقَادِرِ بِقُدْرَةٍ، وَلِهَذَا قَدَّرَ [عَلَى] أَجْنَاسٍ [لَا] يَقْدِرُ عَلَيْهَا^٦، وَلَمْ يَتَنَاهَ مَقْدُورُهُ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ

١. في الأصل: «لا يخرجها».

٢. في الأصل: «لها».

٣. في الأصل: «يقضي».

٤. في الأصل: «حا» بدل «حالاً»، وفيه ما لا يخفى.

٥. في الأصل: «لا يتعلق»، ومعلوم أَنَّ النفي لا معنى له في المقام.

٦. أي: ولهذا قدر القادر لنفسه على أجناس لا يقدر عليها القادر بقدرته.

و بِالْوَقْتِ وَ الْمَحَلِّ [الواحد، فوجب كونه قادراً على جميع المقدورات التي كان القادرُ بِقُدْرَةٍ^١ قادراً عليها؛ لأنَّ حاله [إن] لَمْ يَزِدْ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَنْقُصْ؛ سِوَاءَ رَجَعِ كَوْنُهُ قُوِيّاً^٢ قادراً إلى جنسٍ أو ضَرْبٍ أو وَجِهٍ. وَ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ قادراً على ما لَوْ وَقَعَ لَكَانَ قَبِيحاً؛ لأنَّ القادرَ بِقُدْرَةٍ يَقْدِرُ على ذلك.

وَ أَيْضاً: فَلَيْسَ يَخْلُو الْقَبِيحُ^٣ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَنْساً مُخَالِفاً لِلْحَسَنِ، أَوْ يَكُونَ الْجِنْسُ واحداً، وَ يَرْجِعُ الْقَبِيحُ إِلَى ضَرْبٍ الْجِنْسِ.

وَ الْأَوَّلُ: يَقْتَضِي كَوْنَهُ تَعَالَى قادراً عليه؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ قادراً لِنَفْسِهِ، يَجِبُ أَنْ يَقْدِرَ على جميعِ الأجناسِ.

وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي: فَمِنْ شَأْنِ الْقَادِرِ عَلَى الْجِنْسِ أَنْ يَقْدِرَ على كُلِّ ضَرْبِهِ وَ الْوَجْهِ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا، وَ أَنْ لَا يَقَعَ فِي ذَلِكَ اخْتِصَاصٌ بَيْنَ الْقَادِرِينَ، وَ إِنْ كَانَ فِي الْقُدْرِ عَلَى الْأَجْنَاسِ اخْتِصَاصٌ.

وَ كُلُّ ذَلِكَ يُصَحِّحُ كَوْنَهُ تَعَالَى قادراً على ما لَوْ وَقَعَ لَكَانَ قَبِيحاً.

[بيان شُبّه النافين لقدرته تعالى على القبيح، و مناقشتها]

وَ أَقْوَى مَا تَعَلَّقَ بِهِ النُّظَامُ وَ مَنْ وَافَقَهُ فِي نَفْيِ كَوْنِهِ تَعَالَى قادراً على الْقَبِيحِ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ إِبْثَابَهُ قادراً على ذَلِكَ، يَقْتَضِي جَوَازَ وَقُوعِهِ مِنْهُ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ تَعَالَى

١. ما بين المعقوفين منّا، وَ هُوَ مِمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ فِي الْمَقَامِ، وَ بَدُونَهُ تَكُونُ الْعِبَارَةُ مُضْطَرِبَةً. رَاجِعْ:

الْمَغْنِي، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ٢٧٨ وَ ٢٧٩.

٢. فِي الْأَصْلِ: «قَبِيحاً».

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْقَبِيحُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: لِأَنَّ الْبَحْثَ فِي الْمَقْدُورِ، وَ هُوَ الْقَبِيحُ لَا الْقَبِيحَ. وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «وَ يَرْجِعُ الْقَبِيحُ»، وَ هُوَ فِي الْأَصْلِ: «وَ يَرْجِعُ الْقَبِيحَ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَوْ»، وَ هُوَ خَطَأً.

لا يفعله، كان ذلك دلالة على أنه ليس بقادر عليه. كما أن الجمع بين الضدين لما لم يكن مقدوراً، لم يجز وقوعه.

وقولهم أيضاً: لو كان الظلم في مقدوره، لكُنّا متى قدرنا وقوعه، لا يخلو من أحد أمرين:

إما أن يكون دالاً على كونه جاهلاً أو محتاجاً، أو لا يكون دالاً على ذلك.

فإن دلّ على ما ذكرناه، (١٧٦) وجب كونه تعالى على إحدى هاتين الصفتين؛ ألا ترى أن أحدنا متى وصفناه بالقدرة على أن يدّل على أن زيداً في الدار، وجب أن يكون زيداً في الدار؟

وإن كان لا يدّل الظلم منه على ما ذكرناه، وجب أن لا يدّل وقوع الظلم الواقع من أحدنا على أنه جاهل أو محتاج.

وليس لأحد أن يمتنع من الجواب عن ذلك بأنه يدّل أو لا يدّل؛ لأنه نفى واثبات بلا واسطة بينهما.

ولا له أن يقول: إن النفي والاثبات هنا لم يتقابلا، ويرجع إلى أمر واحد. لأن الظلم المقدّر وقوعه لا يخلو لو وقع ونظرناظر فيه، من أن يفضي نظره إلى العلم بأن فاعله محتاج أو جاهل، أو لا يفضي إلى ذلك. فبان [أن] النفي والاثبات هاهنا متقابلان وراجعان إلى ذات واحدة.

و الجواب عن الشبهة الأولى:

[١] أنا لا نقول: إن القبيح منه تعالى جائز، وإن كان قادراً عليه؛ لأن لفظة

١. في الأصل: «إذا» بدل «هنا».

٢. في الأصل: «بأن»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة «لا يخلو».

«الجَوَازِ» حَقِيقَةً فِي الشَّكِّ وَإِنْ اسْتَعْمِلْتَ فِي غَيْرِهِ. وَإِذَا عَلِمْنَا بِالِدَلِيلِ الْقَاطِعِ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، لَمْ نُطْلِقْ^١ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي ذَلِكَ؛ - فَإِنَّمَا اسْتَعْمِلْتَ لَفْظَةً «الجَوَازِ» [فِي] الصَّحَّةِ الَّتِي مَعْنَاهَا نَفْيُ الْإِسْتِحَالَةِ - لِأَنَّهُ كَانَ يُوَدِّي إِلَى صَحَّةِ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ. وَلِإِذَا ذَكَرْنَاهُ أَخِيرًا يَفْسُدُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى «الجَوَازِ» مَعْنَى الْقُدْرَةِ.

فَأَمَّا إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَبِيحَ «صَحَّ مِنْهُ»، فَإِنَّا تُجِيبُ السَّائِلَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ بِالصَّحَّةِ الْقُدْرَةَ، فَهُوَ يَصِحُّ مِنْهُ. وَإِنْ أَرَدْتَ الْجَوَازَ، فَإِنَّا نَمْنَعُ مِنْهُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ. [٢.] وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا عَلِمْنَا بِالِدَلِيلِ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَامْتَنَعْنَا مِنْ جَوَازِ وَقُوعِهِ وَ الشَّكِّ فِي ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ، أَنْ نَقْضِيَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ؛ لِأَنَّ^٢ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ تَكُونَ الْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَعَاصِي؛ مِنْ حَيْثُ عُلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَهَا، وَأَنْ يَكُونَ الْمُملِجًا^٣ إِلَى الْفِعْلِ لَا يَقْدِرُ عَلَى خِلَافِهِ.

[٣.] عَلَى أَنْ كَوْنَ بَعْضِ الْفَاعِلِينَ مِمَّنْ لَا يَفْعَلُ أَبَدًا الْقَبِيحَ وَلَا يَخْتَارُ إِيجَادَهُ، لَوْ أَوْجَبَ كَوْنَهُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَيْهِ، لَوْ جَبَّ مَتَى عَلِمْنَا أَنْ أَحَدَنَا لَا يَخْتَارُ الْقَبِيحَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ^٤ أَوْقَاتٍ قَصِيرَةٍ، أَنْ لَا يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ^٥ مَا اقْتَضَى خُرُوجَ الْقَادِرِ مِنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يُطْلَقْ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَلِأَنَّ»، وَالْوَاوُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْمُلْجِي».

٤. فِي الْأَصْلِ: «وَأَوْقَاتٍ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَعْنَى، ج ٦، ص ١٣٦.

٥. فِي الْأَصْلِ: «لِأَنَّهُ».

كَوْنِهِ قَادِرًا لَا يَخْتَلِفُ؛ طَالَ وَقْتُهُ أَوْ قَصُرَ، كَسَائِرِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ وَجُودِ الْمَقْدُورِ وَتَقْضِي وَقْتِهِ. وَ عَلَى هَذَا، صَحَّ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَى الضَّدِّينِ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَفْعَلَهُمَا مَعًا.

[٤.] فَأَمَّا مَا اعْتَرَضُوا بِهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينِ، فَإِنَّا لَمْ نَنْفِ كَوْنَ ذَلِكَ مَقْدُورًا مِنْ حَيْثُ لَمْ نُجْزِ وَقُوعَهُ، [بل] مِنْ حَيْثُ عُلِمَتْ اسْتِحَالَتُهُ فِي نَفْسِهِ.

و الجواب عن الشبهة الثانية:

[الجواب الأول: العبرة بما دلّت عليه الأدلة، لا العبارات]

إِنَّ الْعِبَارَاتِ قَدْ تَدْخُلُهَا الصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ، وَ مَا عُلِمَ بِالْأَدْلَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْفَسَادُ، فَيَجِبُ فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ أَنْ نَتَجَنَّبَ مِنَ الْعِبَارَاتِ مَا يَقْتَضِي فُسَادَهُ. فَلَوْ قُلْنَا: «إِنَّ وَقُوعَ الظُّلْمِ مِنْهُ تَعَالَى يَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِ أَوْ حَاجَتِهِ»، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِحْدَى هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الظُّلْمَ. وَ مَا عِلْمَانِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا غَنِيًّا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

وَإِنْ قُلْنَا: «إِنَّهُ لَا يَدُلُّ» نَقُضَ هَذَا الْقَوْلَ دَلَالَةُ الظُّلْمِ فِي الشَّاهِدِ عَلَى جَهْلِ فَاعِلِهِ أَوْ حَاجَتِهِ.

وَإِنْ قُلْنَا فِرَارًا مِنْ ذَلِكَ: «إِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ (١٧٧) عَلَى الظُّلْمِ» نَقُضَ مَا عِلْمَانِهِ بِالْأَدْلَةِ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ.

فَاقْتَصَرْنَا عَلَى الْقَوْلِ بـ «أَنَّ الظُّلْمَ لَوْ وَقَعَ مِنْهُ لَكَانَ ظَالِمًا، وَ لَا سَتَحَقُّ الذَّمُّ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْمَوْجِبِ عَنِ الظُّلْمِ، وَ لَا يُؤْذِي إِطْلَاقَهُ إِلَى نَقْضِ الْأَدْلَةِ. وَ لَا بُدَّ لِمَنْ سُئِلَ^١ عَنْ ذَلِكَ مِنَ التَّعْوِيلِ عَلَى مِثْلِ جَوَابِنَا.

١. فِي الْأَصْلِ: «سَأَلَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ.

[و سبيل هذا السؤال سبيل من^١] إذا سُئِلَ عن المَلَكِ إذا فَعَلَ ما يَقْدِرُ عليه مِن المعصية؛ هل يَكُونُ خبرُهُ تَعَالَى عن أَنَّهُ لا يَفْعَلُها، صِدْقاً و دَلالةً، أو لا يَكُونُ؟
فإن قِيلَ: إِنَّهُ دَلالةٌ على أَنَّهُ لا يَفْعَلُ، فَقَدْ فَعَلَ.
و إن قُلْنَا: إِنَّهُ لا^٢ يَكُونُ دَلالةً، كان^٣ أيضاً فاسداً.

و كذلك إذا سُئِلَ عن القَدِيمِ تَعَالَى: لَوْ عِلِمَ خِلَافَ ما عِلِمَ أَنَّهُ يَفْعَلُ، لَكَانَ يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ عالِماً، أو يَكُونُ على ما كَانَ عليه مِنَ العِلْمِ؟
أو سَأَلَ^٤ عَنِ الرِّسُولِ عليه السلام: لَوْ خَبَرَ أَنَّ بَعْضَ الدُّوَرِ لا تَدْخُلُها امْرَأَةٌ، فَقَالَ^٥: و لَوْ دَخَلَتْها امْرَأَةٌ؛ لَكَانَ دُخُولُها مُكَذِّباً لَخَبْرِهِ و مُبْطِلاً لِعِلْمِهِ، أو مُوجِباً لَكَوْنِ المَرْأَةِ رَجُلًا؟

و لهذه المسائل [نَظائِرُ] كَثِيرَةٌ، و لا بُدَّ فِيها^٦ مِنْ جَوَابِنَا، و الامتناعِ عَنِ الجَوَابِ بما يَنْقُضُ المَعْلُومَ. و هذا هو جَوَابُ أَبِي عَلِيٍّ^٧.

[توضيح وشرح المصنف للجواب الأول]

و ممَّا يَوْضِئُهُ و يَكْشِفُهُ عَنْ مَعْنَاهُ، أَنَّ الأَمْرَ المُقَدَّرَ يَنْقَسِمُ عَلَى وَجْهَيْنِ:
فَمِنْهُ ما يَكُونُ الإِخْبَارُ عَنْهُ بِالتَّقْدِيرِ مُفِيداً فِيهِ، [و مِنْهُ ما يَكُونُ] فِي غَيْرِهِ، فَمَا

١. ما بين المعقوفين استفدناه من المغني، ج ٦، ص ١٥٠.

٢. في الأصل: «و قد».

٣. في الأصل: «ألا».

٤. في الأصل: «فإن».

٥. في المغني: «لو فَعَلَ».

٦. في الأصل: «سئل»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «فقال».

٧. أي السائل.

٨. في الأصل: «فيه».

٩. المغني، ج ٦، ص ١٥٠ - ١٥١.

أفاد في نفسه صَحَّ الجواب عنه بالنفي أو الإثبات، و ما يُفِيدُ في غَيْرِهِ يَجِبُ أَنْ يَتَأَمَّلَ حاله، و يُجِيبَ بما يُطابِقُ حاله، و يَمْتَنِعَ ممَّا لَا يُطَابِقُ.

فمثال الأول - و هو المُفِيدُ في نفسه - أن يُقال: أ تُجِيزُونَ وَصَفَ زَيْدٍ بِالْقُدْرَةِ «على أن يَفْعَلَ اعتقاداً لأنَّ السَّمَاءَ تَحْتَهُ»، أو لا تُجِيزُونَ ذلك؟

فمِنْ جَوَابِنَا جَوَازُهُ؛ لأنَّ الاعتقادَ لَا يُفِيدُ في الغَيْرِ أَنَّ مُعْتَقَدَهُ على ما هو به. و لو قال بدلاً مِنْ ذلك: أ فَتَصِفُونَهُ بِالْقُدْرَةِ «على أن يَفْعَلَ علماً بأنَّ السَّمَاءَ تَحْتَهُ»؟ لَا مَمْتَنَعًا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْعِلْمُ يُفِيدُ في المعلومِ [أَنْ يَقْتَضِيَ تَعَلُّقَهُ بِالشَّيْءِ على ما هو به.

فأمَّا الْقِسْمَةُ بالنفي و الإثبات، فَإِنَّمَا^١ تَصِحُّ^٢ في الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ الثَّابِتَةِ. [و] أَمَا^٣ مَا لَيْسَ بِثَابِتٍ مِمَّا يُقَدَّرُ، فَقَدْ يُقَدَّرُ على وَجْهِ يَجْرِي فِيهِ مَجْرَى الثَّابِتِ المعلومِ.

و رُبَّمَا قُدِّرَ على وَجْهِ لَا يَلْحَقُ بِالْمَعْلُومِ فِي صَحَّةِ الْقِسْمَةِ بالنفي و الإثبات؛ لأنَّ مَا يُقَدَّرُ يَخْتَلِفُ حاله بِحَسَبِ مَا يَلْحَقُ بِهِ و يُضْمُّ إِلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ:

فالتقديرُ الْمُجَرَّدُ^٤ [الذي] يَجْرِي مَجْرَى الثَّابِتِ المعلومِ؛ كَقَوْلِنَا لِلْكَلاِبِيِّ: لَوْ كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى عِلْمٌ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ موجوداً أو معدوماً، و إن كان موجوداً و وجبَ أَنْ يَكُونَ قَدِيماً أو مُحدثاً.

و إِنَّمَا لِحَقِّ هَذَا الْمُقَدَّرُ بِالثَّابِتِ؛ مِنْ حَيْثُ تَجَرَّدَ عَنْ أَمْرٍ تَغَيَّرَ عَنْ حاله.

١. في الأصل: «وإنما».

٢. في الأصل: «يصح».

٣. في الأصل: «فأما».

٤. أي التقدير الخالي ممَّا يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ النفي و الإثبات.

فأما إذا لم يتجرّد التقدير، لم يمتنع أن يكون النفي أو الإثبات فيه مُتَعَدِّراً؛ لِمَا ضَمَّنَاهُ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ؛ أَلَا تَرَى أَنَا نَقُولُ فِي الْجَوْهَرِ الْمَوْجُودِ: إِنَّهُ فِي كُلِّ حَالٍ لَا يَخْلُو مِنْ: جَوَازِ كَوْنِهِ فِي جِهَةٍ بَدَلًا مِنْ غَيْرِهَا، أَوْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ غَيْرَ جَائِزٍ عَلَيْهِ، فَنُوجِبُ إِمَّا النِّفْيَ أَوْ الْإِثْبَاتَ؛ لِتَقَابُلِهِمَا؟ وَكَذَلِكَ لَوْ قَدَرْنَا فِي الْجَوْهَرِ الْمَعْدُومِ الْوُجُودَ، لَكَانَتْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ صَحِيحَةً فِيهِ؛ لِأَنَّا قَدَرْنَا تَقْدِيرًا مُجَرَّدًا خَالِيًا مِمَّا يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ النِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

فَلَوْ قِيلَ لَنَا: فَلَوْ كَانَ الْجَوْهَرُ الْمَوْجُودُ قَدِيمًا، لَكَانَتْ الْقِسْمَةُ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا تَصِحُّ فِيهِ، لَأَمْتَنَعْنَا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّا مَتْنَى قُلْنَا: يَجُوزُ كَوْنُهُ فِي كُلِّ حَالٍ فِي جِهَةٍ بَدَلًا مِنْ الْأُخْرَى، نَقُصُّ ذَلِكَ كَوْنَهُ قَدِيمًا؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَدَّدَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ بَيْنَ صِفَتَيْنِ ضِدِّيْنِ، وَإِنْ قُلْنَا: (١٧٨) لَا يَجُوزُ، نَقُصُّ مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّحْيِيزَ يُصَحِّحُ كَوْنَ الْجَوْهَرِ فِي الْجِهَةِ بَدَلًا مِنَ الْأُخْرَى. وَإِنَّمَا فَارَقَ هَذَا التَّقْدِيرُ لِمَا تَقَدَّمَ؛ مِنْ حَيْثُ تَجَرَّدَ الْأَوَّلُ، وَانْضَمَّ إِلَى الثَّانِي مَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَوَابِ فِيهِ بِالنِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. وَ عَلَى هَذَا يَصِحُّ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْجَوَابِ فِي دَلَالَةِ الظُّلْمِ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيرٌ بُنِيَ عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ النِّفْيَ وَلَا الْإِثْبَاتَ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ كَشْفُهُ.^١

[الجواب الثاني: عدم جواز تعليق المحال بالجائز]

وَقَدْ كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يَخْتَصُّ بِجَوَابِ آخَرَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، فَيَقُولُ: لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الظُّلْمَ لَوْ وَقَعَ مِنْهُ تَعَالَى لَدَلَّ عَلَى جَهْلِهِ وَحَاجَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَعْلِيْقٌ لِلْمَحَالِ - الَّذِي هُوَ الْجَهْلُ وَالْحَاجَةُ - بِالْجَائِزِ^٢ وَهُوَ وَقُوعُ الظُّلْمِ. وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ

١. تقدّم في ج ٢، ص ١٠٨.

٢. في الأصل: «و الجائز»، والصحيح ما أثبتناه. راجع: الحدود، ص ١٠٨.

بأنه كان لا يدُلُّ؛ لأنه تعلُّق للمُحال - وهو رفعُ دلالةِ الظلمِ متى كان الأولُ مُستَحِيلًا - بالجائزِ^١ هو وقوعُ الظلمِ.

و من شأن ما تعلَّقَ بغيره إذا كان القصدُ به الإخبارُ لا الاعتبارَ و النفي، أن يكونَ له ثانٍ متى كان الأولُ، وإذا كان الثاني مُستَحِيلًا كونه على كُلِّ حالٍ - وَقَعَ الأولُ أم لم يَقع - لم يَجُزْ تعلُّقه به على جهةِ الإخبارِ؛ لأنَّ فائدةَ التضمُّنِ و التعليقِ تَبْطُلُ^٢، و لهذا لا يَصِحُّ قولُ القائلِ: «لَوْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ لَصَارَ السَّوَادُ بَيَاضًا». و تعلُّقُ الشيءِ بغيره على جهةِ الإخبارِ يُخَالِفُ ذلكَ؛ لأنَّه يَصِحُّ القولُ للمُجِبِّةِ بأنَّ القديمَ تعالى لَوْ فَعَلَ القَبِيحَ لَكَانَ جَاهِلًا أو مُحتَاجًا؛ لأنَّ الغَرَضَ بذلكِ نفيُ فعلِ القَبِيحِ عنه كما انتَفَتِ الحاجةُ و الجَهْلُ، فَقَدْ^٣ تَعَلَّقَ على هذا الوجهِ الفِعْلُ^٤ المُحَالُ بِالْمُحَالِ^٥.

فَنَقُولُ: لَوْ جَازَ وجودُ ما لا يَتَنَاهَى في الماضي لَجَازَ في المُستَقْبَلِ، و أن يَبْتَدِئَ أَحَدُنَا فَيَفْعَلَ فِعْلًا بَعْدَ أن يَفْعَلَ ما لا يَتَنَاهَى. و الغَرَضُ بذلكِ نفيُ الأمرينِ.

٣٣٠

و كذلك يجوزُ على جهةِ النفيِ و التبعيدِ تضمينُ الجائزِ بِالْمُحَالِ، كقوله تعالى: «وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُلَاحَظَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ»^٦ و كُلُّ ذلكِ مُفَارِقٌ لتعلُّقِ الشيءِ بغيره^٧ على جهةِ الإخبارِ.

١. في الأصل: «فالجائز» بدل «بالجائز و».

٢. في الأصل: «يبطل».

٣. في الأصل: «وقد».

٤. في الأصل: «الضد».

٥. في الأصل: «للمحال»، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: الحدود، ص ١٠٧ - ١٠٩.

٦. الأعراف (٧): ٤٠.

٧. في الأصل: «لغيره».

[الجواب الثالث: نفي دلالة وقوع الظلم منه تعالى على الجهل و الحاجة]^١

و مما يُجابُ به عن السؤالِ أن نقولَ: لو وَقَعَ الظُّلْمُ مِنْهُ تَعَالَى، لَمَا كَانَ يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ وَلَا حَاجَةٍ فِيهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَتَى عَلِمْنَا أَنَّ الْغَنِيِّ الْعَالِمَ لَا يَخْتَارُهُ، فَإِذَا قَدَرْنَا وَقُوعَهُ مِنْ عَالِمٍ غَنِيٍّ، فَقَدْ أَخْرَجْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ دَالًّا. وَ جَرَى هَذَا الْقَوْلُ مَجْرَى مَنْ قَالَ لَنَا: «لَوْ ظَهَرَتِ الْمُعْجَزَاتُ عَلَى يَدِ الْكَذَّابِينَ؛ أَكَانَتْ تَكُونُ دَلَالَةً عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ؟»

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا حِينَئِذٍ لَا تَدُلُّ عَلَى الصُّدْقِ؛ لِأَنَّهَا^٢ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَتَى عَلِمْنَا مِنْ حَالِهَا أَنَّهَا لَا تَظْهَرُ عَلَى الْكَذَّابِ، فَإِذَا قَدَرْنَا مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَوَابِ بِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ إِنَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ السَّوَالِ.

فكَذَلِكَ إِنَّمَا نَقُولُ فِي الْمُحَكَّمِ مِنَ الْأَفْعَالِ: «إِنَّهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهُ عَالِمٌ» مَتَى عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ مِنْ [غَيْرِ]^٣ الْعَالِمِ، فَلَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: فَلَوْ ظَهَرَ الْمُحَكَّمُ مِمَّنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ، لَكَانَ يَكُونُ دَلَالَةً عَلَى عِلْمِ فَاعِلِهِ؟ لَكَانَ الْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ دَلَالَةً بِهَذَا التَّقْدِيرِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ تَنْتَقِضَ^٤ دَلَالَةُ الظُّلْمِ عَلَى الْجَهْلِ وَ الْحَاجَةِ!

١. هذا الجواب هو اختيار المصنّف كما صرّح بذلك المقري النيسابوري. راجع: التعليق، ص ٨٣.

٢. في الأصل: «و لأنّها»، والواو زائدة.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وبدونه يحصل تناقض في العبارة. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ١٠١ و ١٠٢؛ المغني، ج ٥، ص ٢١٩ و ٢٢٠؛ وج ٦، ص ٩٢؛ وج ٨، ص ١٨٧؛ وج ١٦، ص ١٥٠ و ١٩١.

٤. في الأصل: «ينتقض».

لأنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ؛ مِنْ حَيْثُ أَجَبْنَا بِأَنَّهُ «لَا يَدُلُّ» بِتَقْدِيرٍ لَيْسَ يَقْتَضِي إِخْرَاجَهُ عَنْ كَوْنِهِ دَلَالَةً.

وإذا سألنا عنه سؤالاً مطلقاً غير مُقَدَّرٍ بما يَنْقُضُ دَلَالَتَهُ، قُلْنَا: إِنَّهُ دَالٌّ، كَمَا أَنَّ مَنْ سُئِلَ عَنِ الْمُعْجِزِ: هَلْ يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَنْ اخْتَصَّ بِهِ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَوَابِ بِأَنَّهُ دَالٌّ. وَإِنْ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ، فَقِيلَ: فَلَوْ ظَهَرَ عَلَى الْكَذَّابِ؟ لَكَانَ (١٧٩) قَدْ أَجَابَ^١ بِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ، وَلَمْ يَنْقُضْ ذَلِكَ دَلَالَةَ الْمُعْجِزِ عَلَى الصُّدْقِ. وَهَذَا جَوَابٌ أَيْضاً وَاضِحٌ.

وإذا كُنَّا قَدْ ادَّعَيْنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ أَجْنَاسِ الْمَقْدُورَاتِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ.

[٢]

فَصْلٌ

فِي أَنَّهُ تَعَالَى يَقْدِرُ عَلَى كُلِّ جَنَسٍ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ

٣٣١

لَنَا فِي هَذَا الْبَابِ طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُبْدَى^٢ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْأَجْنَاسِ فِي الْجُمْلَةِ. وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ: أَنْ نُبَيِّنَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ وَالتَّعْيِينِ، أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ جَنَسٍ مِنْهَا.

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «أُجِيبَ».

٢. لَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ مَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْرَأَ بِهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ.

[الدليل الأول: الدليل الإجمالي]

و الذي يُبَيِّنُ الطريقةَ الأولى: أنه قادرٌ، و ما اقْتَضَى تخصيصَ القادرِ بَعْضِ المقدوراتِ دونَ بعضٍ غَيْرُ ثابتٍ فيه؛ لأنَّ الذي يَقْتَضِي تخصيصَ الأجناسِ هو القُدْرَةُ، كما أنَّ الذي يَقْتَضِي اختصاصَها في التعلُّقِ بجزءٍ واحدٍ و الوقتُ^١ و المَحَلُّ و الجنسُ واحدٌ، هو كونُها قُدْرَةٌ، و إلاَّ فالقادرُ من حيثُ كان قادراً لا يَقْتَضِي الاختصاصَ بجنسٍ دونَ جنسٍ، كما لا يَقْتَضِي الاختصاصَ بقُدْرٍ دونَ قُدْرٍ، و لهذا قَدَرَ القادرُ مِنَّا في الوقتِ و المَحَلِّ الواحدِ مِنَ الجنسِ الواحدِ على الأجزاءِ الكثيرةِ بِحَسَبِ عَدَدِ قُدْرِهِ، و فارقَ في ذلك القُدْرَةَ التي تَخْتَصُّ - على الشُّروطِ التي ذَكَرناها - بالجزءِ الواحدِ.

و إذا ثَبَتَ أنه لا مُقْتَضِي لذلك في الأقدارِ و الأعدادِ، و جبَّ أن يَقْدَرَ على كُلِّ جنسٍ، كما و جبَّ كَوْنُهُ قادراً على ما لا نِهائيةَ له مِنَ الأعدادِ.

و الذي يُبَيِّنُ صَحَّةَ هذه الطريقةِ: أنَّ حالَ القادرِ لِنَفْسِهِ أقوى مِنْ حالِ القادرِ بقُدْرَةٍ، و لهذا قَدَرَ على ما لا يَتَنَاهَى مِنَ الجنسِ الواحدِ و الوقتِ^٢ و المَحَلِّ واحدٌ، و قَدَرَ على أجناسٍ لا يَقْدِرُ عليها القادرُ مِنَّا، و إذا كانتَ له المَزِيَّةُ علينا، و جبَّ أن يَكُونَ قادراً على أجناسٍ مقدوراتِنا.

يوضحُ ذلك: أنَّ القُدْرَ كُلَّها مُشْتَرِكَةٌ في التعلُّقِ بأجناسٍ مخصوصةٍ، و لا يَصِحُّ اختلافُ حالِها في ذلك، و قد ثَبَتَ أنه تعالى قادرٌ على بعضِ الأجناسِ التي تَتعلَّقُ^٣ بها القُدْرُ، فيجبُ أن يَكُونَ قادراً على سائرِ الأجناسِ التي تَتعلَّقُ بها القُدْرُ؛

١. الواو في قوله: «و الوقت» للحال. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٢٨٠؛ المغني، ج ١١،

ص ٤٥٥ و ٤٦٢؛ الذخيرة في علم الكلام، ص ٨٧.

٢. الواو في قوله: «و الوقت» للحال، و تقدّم نظيره.

٣. في الأصل: «يتعلّق».

لأنَّ حاله تعالى إن لم تزد على حالها لم تنقص.

[الدليل الثاني: الدليل التفصيلي]

و أما الطريقة الثانية: فالذي يبيئها أنا قد علمنا أن أجناس المقدورات على ضربين:

أحدهما: يختص هو تعالى بالقدره عليه، ولا يدخل تحت قدر العباد. وهذا ممَّا لا شبهة فيه؛ لأنَّه لو لم يكن مقدوراً له تعالى والعباد لا يقدرُونَ عليه، لخرَج من أن يكون مقدوراً في نفسه.

والضرب الآخر: هو ما يقدرُ العبادُ على جنسه. وفيه الشبهة، ونحن نبيِّن أنه تعالى قادرٌ عليه جنساً.

[أقسام ما يقدر الله تعالى والعباد على جنسه]

أما الأكوان^١: فلا بُدَّ من كونه تعالى قادراً عليها؛ لقدرته على الجواهر المضمَّنة وجودها.

[و ليس لأحد أن يقول: ^٢ألا^٣] يصحُّ أن يوجدَ الجوهر^٤ و يفعلَ بعضُ القادرين مِنَّا الكونَ فيه؟

و ذلك أن كلامنا في أولِ جسمٍ يخلقه الله تعالى، و هذا السؤال لا يتأتَّى فيه. على أنَّ القادرَ بقدرته لا يصحُّ أن يفعلَ الكونَ في غيره إلا متولداً عن

١. الكون: معنى إذا وُجد يوجب كونَ الجوهر كائناً في جهة. الحدود، ص ٣٤.

٢. ما بين المعقوفين استفدناه من المعني، ج ٦، ص ١٦٥.

٣. في الأصل: «والا».

٤. في الأصل: «إلا بأن يوجد الجوهر»، و لا محصل له في المقام.

الاعتماد^١، و الاعتمادُ إنما يُؤلَّدُ الكَوْنُ في غَيْرِ محلِّه، بشرطِ تقدُّمِ مُماسَّةِ محلِّه لِمَحَلِّ الكَوْنِ؛ بدلالةِ أنَّ المُماسَّةَ لا بُدَّ منها حتَّى يتولَّدَ الكَوْنُ عن الاعتمادِ؛ فإِما أن تَكُونُ^٢ شرطاً في وجودِ الكَوْنِ، أو توليدِ الاعتمادِ. و لو كانت شرطاً في وجودِ الكَوْنِ لَمَّا صَحَّ وجودُهُ في الجزءِ المُنفَرِدِ، (١٨٠) فيَجِبُ أن تَكُونُ شرطاً في كَوْنِ الاعتمادِ مُؤلَّداً، و قد عَلِمنا أن الاعتمادَ يَجوزُ عَدَمُهُ في الثاني مع حُصولِ مُسَبِّبِهِ. فبَطَلَ أن تَكُونُ^٣ مُماسَّةً محلِّ الاعتمادِ لغيرِهِ في حالِ التوليدِ هي الشرطُ، و ثَبَتَ أنَّ المُماسَّةَ يَجِبُ حُصولُها في الابتداءِ بَيْنَ محلِّ الاعتمادِ و محلِّ الكَوْنِ، و هذا يَقْتَضِي مُماسَّةَ الجَوْهَرِ الموجودِ للجَوْهَرِ المَعْدومِ.

على أن مَنْ جَعَلَ الشَّيْءَ على صِفَةٍ تَجِبُ عن عِلَّةٍ، فلا بُدَّ من كَوْنِهِ فاعلاً لتلك العِلَّةِ؛ لأنَّ معلولَ العِلَّةِ لا يَنْفَصِلُ منها. فَمَنْ أوجَدَ الجَوْهَرِ في جهةٍ، لا بُدَّ من أن يَكُونُ هو الفاعِلُ لِمَا به يَكُونُ في تلكِ الجهةِ، و هذا واضحٌ.

و إذا ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى قادِرٌ على الكَوْنِ، و كَانَتْ^٤ الأَكْوَانُ مُتَضَادَّةً و مُتَمَاثِلَةً، و قد صَحَّ أن القادرَ على الشَّيْءِ قادِرٌ على مثله و ضِدِّهِ في الجنسِ، فيَجِبُ أن يَكُونُ تَعَالَى قادراً على جَمِيعِ أَجْنَاسِ الأَكْوَانِ.

١. الاعتماد: معنى إذا وُجد أوجب كَوْنُ محلِّه في حكم المدافع لما يماسه مماسَّة مخصوصة.

الحدود، ص ٣٦.

٢. في الأصل: «يكون»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الاسم إلى لفظة «المماسَّة». و قوله: «و لو كانت شرطاً» قرينة عليه. و هكذا الكلام في قوله: «فيجب أن تكون شرطاً»، و هو في الأصل: «فيجب أن يكون شرطاً».

٣. في الأصل: «يكون».

٤. قد تُقرأ هذه الكلمة في الأصل كما أثبتناه، و قد تُقرأ بصورة: «لكانت»، و ما أثبتناه استفدناه من

المعني، ج ٦، ص ١٦٧.

فأما التأليف: فيَجِبُ كونه تعالى^١ قادراً على جنسه؛ مِن وَجْهَيْنِ:
أحدهما: أنْ أَوَّلَ حَيٍّ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ تَأْلِيْفُهُ مِنْ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا
قَادِرَ سِوَاهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْكَوْنِ وَالْكَوْنُ يُؤَلِّدُ التَّأْلِيْفَ، وَمِنْ شَأْنِ الْقَادِرِ
عَلَى السَّبَبِ أَنْ يَكُونَ قَادِراً عَلَى الْمُسَبَّبِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِراً عَلَى التَّأْلِيْفِ مِنْ
حَيْثُ قَدَّرَ عَلَى سَبَبِهِ.

وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى الْآلَمِ وَاللَّذَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَوْنَ يُؤَلِّدُهُمَا.
وَأَمَّا الْاعْتِمَادَاتُ: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى قَادِراً عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُا تُؤَلِّدُ الْأَكْوَانَ، وَمِنْ
حَقِّ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ عَلَى جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ التَّوْلِيدِ. وَكَمَا أَنَّ
مَنْ قَدَّرَ عَلَى السَّبَبِ [يَجِبُ] أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْمُسَبَّبِ، فَكَذَلِكَ^٢ يَجِبُ فِيمَنْ قَدَّرَ
عَلَى الْمُسَبَّبِ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى السَّبَبِ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ الرُّطُوبَةَ مُضْمَنًْ وَجُودُهَا بِوُجُودِ الْاعْتِمَادِ الْإِلَازِمِ سِفْلاً، فَلَا يَخْلُو
أَوَّلَ حَيٍّ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاعْتِمَادُ مُقَدَّراً لَهُ.
وَالْقَادِرُ عَلَى الْاعْتِمَادِ^٣ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِراً عَلَى الْأَصْوَاتِ وَالْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهُا تُتَوَلَّدُ^٤
عَنْهُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمَصَاكَّةِ^٥ وَإِذَا قَدَّرَ عَلَى الْحُرُوفِ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْكَلَامِ؛
لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِمَّا لَهُ نِظَامٌ مُخَصَّصٌ مِنَ الْحُرُوفِ. وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِراً

١. فِي الْأَصْلِ: «تَعَالَى كُونَهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَكَذَلِكَ».

٣. قَدْ تَقَرَّرَ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ بِصُورَةِ: «الشَّيْءِ» وَلَا مُحْصَلٌ لَهَا. وَمَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٦، ص ١٧٠.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَتَوَلَّدُ»، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَرْجِعُ إِلَى «الْأَصْوَاتِ وَالْحُرُوفِ». وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي
قَوْلِهِ: «إِذَا كَانَتْ»، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: «إِذَا كَانَ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «الْمِضَاكَّةُ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ أَيْضاً.

على جنس الكلام ونوعه؛ سواء قيل: إنه متضاد^١، أو لم يقل ذلك فيه.
 فأمّا الاعتقادات و العلوم: فيجب كونه تعالى قادراً عليها؛ لأنه المختص بخلق
 كمال العقل، و سائر العلوم الضرورية فينا، و لأنّ معارف أهل الآخرة - على ما
 سندل عليه بمشيئة الله^٢ - لا تكون إلا ضرورية من فعله تعالى.
 و إذا ثبت كونه قادراً على هذه العلوم، وجب أن يكون قادراً على جنس
 الاعتقاد؛ لأنّ كل من قدر على إيجاد الشيء على وجه زائد على الوجود، كان قادراً
 على مجرد إيجادِه.

و يجب أن يكون قادراً على الجهل؛ لأنّ القادر على الشيء قادر على ضده.
 و العلوم و إن كانت أجناساً مختلفة؛ من حيث كان الاعتبار في تماثلها التعلق
 المخصوص، فالكُل نوع واحد؛ لاشتراكه في قضية واحدة، و من حقّ القادر على
 الشيء أن يكون قادراً على نوعه، كما يجب ذلك في الجنس و الضدّ.

و إن كان السهو معنى، فيجب أن يكون - جلّ و عزّ - قادراً عليه؛ لأمرين:
 أحدهما: أنّ العباد لا يجوز أن يقدروا عليه.

و الآخر: لأنّه قادر (١٨١) على العلم الذي هو ضده.
 فأمّا الظنّ: إن كان من جنس الاعتقاد - كما ذهب إليه أبو هاشم - فيجب أن يكون
 مقدوراً له؛ من حيث كان قادراً على الاعتقادات.

و إن كان جنساً يخالف الاعتقاد، وجب أن يكون تعالى قادراً عليه؛ لأنّه على
 هذا المذهب ضدّ العلم، و القادر على الشيء قادر على ضده.

١. القائل هو أبو هاشم الجبائي. المغني، ج ٦، ص ١٧٠.

٢. سوف لن يثبت ذلك في هذا الكتاب؛ لانقطاع إملائه، و إنّما سوف يثبت في كتاب الذخيرة،

فَأَمَّا النَّظَرُ: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى قَادِرًا عَلَيْهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يُحَدِّثَ فِيْنَا الْعُلُومَ، وَفِي الْعُلُومِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَتَوَلَّدَ عَنِ النَّظَرِ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى إِيْجَادِ الشَّيْءِ مُبْتَدَأً، صَحَّ أَنْ يُوْجِدَهُ مُتَوَلَّدًا، إِذَا كَانَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ كَذَلِكَ.

فَأَمَّا الْإِرَادَةُ: فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورَةً لَهُ؛ لِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْعَالِمُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُرِيدَهُ، إِذَا لَمْ تَكُنْ إِرَادَةً^١، وَلِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، وَلِأَنَّ الثَّوَابَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يَقْصِدَ بِهِ وَجْهَ التَّعْظِيمِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى سَائِرِ أَجْنَاسِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى الشَّيْءِ قَدَّرَ عَلَى نَوْعِهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّهَا ضِدُّهَا.

وَأَمَّا التَّمَنِّي: فَإِنْ كَانَ قَوْلًا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْكَلَامِ. وَإِنْ كَانَ مَعْنَى مَخْصُوصًا فِي الْقَلْبِ، فَالطَّرِيقُ إِلَى كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَيْهِ السَّمْعُ.

وَالنَّدَمُ: أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ أَنَّهُ جَنْسٌ بِرَأْسِهِ سِوَى الْإِعْتِقَادِ، وَالطَّرِيقُ إِلَى كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَهُ تَعَالَى هُوَ السَّمْعُ، مَتَى سَلَكَنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ دُونَ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

وَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِالسَّمْعِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ السَّمْعِ مَعَ الشَّكِّ فِي أَنَّ النَّدَمَ مَقْدُورٌ لَهُ، وَكَذَلِكَ التَّمَنِّي، إِنْ كَانَ جَنْسًا غَيْرَ الْقَوْلِ^٢.

١. أَي إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا يَفْعَلُهُ إِرَادَةً. الْمَغْنَى، ج ٦، ص ١٧٣.
٢. جَاءَ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ هَذَا الْكَلَامِ مَا يَلِي: «يَتْلُوهُ فَصْلٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَخْتَارُ فِعْلَ الْقَبِيحِ، فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ. فَرَعَ مِنْ نَسْخِهِ فِي رَابِعِ شَهْرِ ذِي قَعْدَةِ الْحَرَامِ سَنَةِ ١٠٣٧ هِجْرِيَّةً، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَحُسْبُنَا اللَّهُ كَافِيًا وَمَعِينًا وَأَمِينًا وَهَادِيًا وَنَصِيرًا، حُسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ». وَقَدْ حَذَفْنَاهُ مِنَ الْمُتَمِّنِّ لِمَا تَقَدَّمَ فِي هَامِشِ ص ٣٠٣ مِنَ الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ مِنْ أَنَّ تَقْسِيمَ أَجْزَاءِ الْكِتَابِ غَيْرُ عِلْمِيٍّ.

[٣]

فصل^١ (١٨٤)

٣٣٧

[في الدلالة على أنه لا يختار فعل القبيح]

الذي يدلُّ على ذلك: أنه تعالى عالمٌ بقبحِ القبيحِ، وبأنه غنيٌّ عنه؛ لأنه عالمٌ بنفسه - على ما تقدَّم^٢ - فلا بُدَّ من كونه عالمًا بجميعِ المعلوماتِ، و من جُمليتها فعلُ القبيحِ وأنه تعالى غنيٌّ عنه، و من كانت هذه حاله لا يجوزُ أن يختارَ القبيحَ؛ لأنَّ علمه بما ذكرناه صارِفٌ له عن فعله.

يدلُّ على ذلك: أن أحدنا متى استغنى عن الكذبِ؛ بأن علمَ أن ما يصلُّ به إليه [يصلُّ إليه]^٣ بعينه بالصدقِ، وكان عالمًا بقبحِ الكذبِ، وبأنه غنيٌّ عنه، لا يجوزُ أن يختاره على الصدقِ.

[جواز الاستغناء عن الكذب مع وجود الحاجة]

فإن قيل: دلُّوا على أن أحدنا يصحُّ أن يستغني بالصدقِ عن الكذبِ، مع أنه لا ينفكُ من الحاجةِ.

قلنا: قد يستغني أحدنا عن الشيءِ على وجهين:

أحدهما: بأن يكونَ ممَّا لا يتنفعُ به و لا يدفعُ به ضرراً.

١. جاء في الأصل قبل هذا: «بسم الله الرحمن الرحيم، و به تقيي. فصل...». و ذلك للدلالة على بداية الجزء الثالث، و قد حذفناه من المتن لما تقدَّم من أن تجزئة الكتاب غيرُ علمية.

٢. تقدَّم في ج ١، ص ٢٧٢ - ٢٧٤.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى. راجع: تمهيد الأصول،

و الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ نَفْعٌ يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بِعَيْنِهِ بغيره، و لهذا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَسْتَغْنِي بِإِحْدَى يَدَيْهِ فِي حَمْلِ الْجَسْمِ الْخَفِيفِ عَنِ الْآخَرَى، و بإحدى عَيْنَيْهِ فِي النَّظَرِ إِلَى الْجَسْمِ الْعَظِيمِ عَنِ الْآخَرَى.

٣٣٨

و هذا ثابتٌ فيما قَدَرْنَاهُ مِنَ الْكَذِبِ وَ الصَّدَقِ إِذَا تَسَاوَا فِيمَا يَوْصِلَانِ إِلَيْهِ مِنَ النِّفْعِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا أَكَّدُ فِيمَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا إِذَا كَانَ - مَعَ أَنَّ الْغِنَى لَمْ يَنْبُتْ لَهُ بِإِطْلَاقٍ، [و] مَعَ أَنَّهُ لَا يَنْفُكُ مِنَ الْحَاجَةِ - لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ الْكَذِبَ عَلَى الصَّدَقِ، وَ هَذِهِ حَالُهُ^١، فَمَنْ يَكُونُ مُسْتَغْنِيًّا عَلَى^٢ الْحَقِيقَةِ، وَ لَا تَجُوزُ^٣ الْحَاجَةُ عَلَيْهِ، أَوْلَى بِذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: دُلُّوا عَلَيَّ أَنَّ مَنْ كَانَتْ حَالُهُ مَا ذَكَرْتُمْ لَا يَخْتَارُ الْقَبِيحَ.

قُلْنَا: الْعِلْمُ بِذَلِكَ ضَرْوِيٌّ لَا يَسْتَبِيهُ عَلَى عَاقِلٍ. وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَخْتَارَ الْعَاقِلُ الظُّلْمَ وَ الْكَذِبَ، وَ هُوَ مُسْتَغْنٍ عَنْهُمَا بِالصَّدَقِ وَ الْعَدْلِ، وَ عَالِمٌ بِقُبْحِهِمَا، وَ أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُمَا، وَ بَيْنَ مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَخْتَارَ مَا فِيهِ ضَرَرٌّ مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى مَا لَا ضَرَرَ فِيهِ، وَ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ وَ الْإِضْرَارِ بِهَا، مِنْ غَيْرِ تَصَوُّرِ شَيْءٍ مِنَ الْمَنَافِعِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ الْكَذِبَ مَا ذَكَرْتُمْ؟

قُلْنَا: لِأَنَّهُ مَتَى جَهَلَ قُبْحَ الْكَذِبِ جَازَ أَنْ يَخْتَارَهُ، وَ كَذَلِكَ لَوْ اعْتَقَدَ^٥ أَنَّ لَهُ فِيهِ

١. فِي الْأَصْلِ: «حَالُهُمَا»، وَ الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى «أَحَدِنَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «عَنْ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، أَيْ مُسْتَغْنِيًّا حَقِيقَةً.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَجُوزُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «مُسْتَغْنِي».

٥. فِي الْأَصْلِ: «اعْتَقَدُوا»، وَ الْأَفْعَالُ السَّابِقَةُ قَرِينَةٌ عَلَى صَحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

نَفْعاً زائداً جاز أن يؤثره على الصدق. ومتى عَلمَ قُبْحَهُ و غِنَاهُ عنه، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْتَارَهُ. وإذا كَانَتِ الحالُ هذه، لَمْ يُمْكِنْ تَعَلُّقُ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُهُ بِوَجْهِ آخَرَ هُنَاكَ. فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعِلَلِ ثَابِتٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

[بيان أن المعتبر في باب الدواعي إلى الأفعال، حال الفاعل لا الفعل]

و اعْلَمْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي بَابِ الدَّوَاعِي، بِمَا عَلَيْهِ الْفَاعِلُ دُونَ مَا الْفِعْلُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، وَلِهَذَا اعْتَبَرْنَا فِيمَا يَصْرِفُ عَنِ الْكَذِبِ عِلْمَهُ بِقُبْحِهِ، وَبِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ، وَلَمْ نَقْتَصِرْ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَغْنِياً.

و الَّذِي يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُسْتَغْنِياً عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَاعْتَقَدَ حَاجَتَهُ إِلَيْهِ، جَازَ أَنْ يَخْتَارَهُ. كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبِيحاً عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَاعْتَقَدَ حُسْنَهُ، جَازَ أَنْ يَخْتَارَهُ. وَكَمَا شُرِطَ فِي بَابِ الْقُبْحِ عِلْمُهُ بِقُبْحِهِ^١ كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُشْتَرَطَ فِي بَابِ (١٨٥) الْغِنَى.

[نفي أن يكون العالم بقبح الكذب والمستغني عنه، ملجأً إلى فعل الصدق]

فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَنْ ذَكَرْتُمْ حَالَهُ مُلْجِئاً إِلَى فِعْلِ الصَّدَقِ، أَوْ إِلَى أَنْ لَا يَخْتَارَ الْكَذِبَ؟

قُلْنَا: الْإِلْجَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ النِّفَعِ وَتَعَلَّقَ بِالدَّوَاعِي، فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ، وَبُلُوغُهَا^٢ أَيْضاً قَدَرًا مَخْصُوصاً. وَالحُسْنُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الْإِلْجَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ وَلَا إِلْجَاءَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «لِقُبْحِهِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «بُلُوغُهُمْ».

و إذا صَحَّ ذلك، [و] وَجَدْنَا^١ ما^٢ في الكَذِبِ و الصَّدَقِ مِنَ النِّفْعِ يَتَسَاوَيَانِ -
 عَلَى مَا فَرَضْنَاهُ -؛ فَلَوْ كَانَ مُلْجَأً إِلَى الصَّدَقِ لَكَانَ الكَذِبُ بِمَنْزِلَتِهِ؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي
 الدَّاعِي، وَ لَوْ كَانَ مُلْجَأً إِلَى أَنْ يَخْتَارَ^٣ الكَذِبُ لَكَانَ الصَّدَقُ بِمَنْزِلَتِهِ.
 عَلَى أَنْ مَنْ آثَرَ العَدْلَ عَلَى الظُّلْمِ، وَ الصَّدَقَ عَلَى الكَذِبِ مِنَّا، يَسْتَحِقُّ المَدْحَ
 عَلَى ذَلِكَ، وَ لَوْ كَانَ مُلْجَأً لَمْ يَسْتَحِقَّ مَدْحاً.

[إبطال ما ادَّعى من عدم تساوي الصدق والكذب]

فإن قيل: ما أنكرتم أن من ذكرتم حاله، إنما لا يؤثر الكذب على الصديق؛ لأنه
 يعلم أن العقلاء يذمونه على الكذب، و تسقط^٤ به منزلته بينهم، فلا يؤثر ما فيه
 مضرته، أو لاستحقاق الذم عليه، وهذا يمنع من تساويهما عنده؛ لأنهما لا يتساويان؛
 لما ذكرناه؟

قلنا: إنما بتينا كلامنا على أنهما إذا تساويا فيما تُفعل^٥ له الأفعال من المنافع و
 دفع المضار، و لم يكن في أحدهما من ذلك إلا ما في الآخر، لم يَخْتَرِ الكَذِبُ.
 فإن كان ممن يستضر بذم العقلاء، أمكن أن يتساويا عنده من وجهين:
 إما أن يكون في القبيح نفع زائد على ما في الصديق، يعدل ما فيه من المصرة،
 أو^٦ أن يكون في الحسن قصد مشقة بإزاء ما في القبيح من المصرة.

١. في الأصل: «وجدنا» بدون الواو، و هو يوهم أن يكون ما في الأصل جواباً للشرط، و ليس
 كذلك؛ بل الجواب قوله: «فلو كان ملجأ» إلى آخره.

٢. في الأصل: «متاً»، و لا محصل له في المقام.

٣. في الأصل: «أن لا يختار»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «فلو كان ملجأ إلى الصدق».

٤. في الأصل: «يسقط».

٥. في الأصل: «يفعل».

٦. في الأصل: «و» بدل «أو».

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْحَالَ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ، جَازَ أَنْ يَخْتَارَ الْكَذِبَ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ
ضَرُورَةَ أَنْ مَعَ التَّسَاوِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ الْقَبِيحَ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا مَا يُدْخِلُهُمَا^١ فِي
التَّسَاوِي، وَلَا يُوَجِبُ زِيَادَةَ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي النِّفَعِ.
عَلَى أَنْ مَنْ لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ دُمُّ الْعُقَلَاءِ، وَلَا يَكُونُ مِمَّنْ يَسْتَضِرُّ بِذَلِكَ، أَوْ تَسْقُطُ
بِهِ مَنَزَلَتُهُ، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَهُ بِعِلْمٍ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ. فَبَطَلَ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ
مَا ذَكَرُوهُ.

و كَيْفَ يَكُونُ اعْتِقَادُهُ بِأَنْ^٢ الْعُقَلَاءَ يَذْمُونَهُ صَارِفًا، وَهُوَ لَوْ اعْتَقَدَ حُسْنَ الْكَذِبِ
جَازَ أَنْ يَخْتَارَهُ عَلَى الصِّدْقِ، مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ الْعُقَلَاءَ يَذْمُونَهُ؟
فَأَمَّا التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنَ الْكَذِبِ لِاسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ، فَهُوَ الَّذِي أَرَدْنَاهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ
حُكْمُ الْقَبِيحِ^٣، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْلَلَ امْتِنَاعُهُ بِالْقَبِيحِ، أَوْ بِحُكْمِ الْقَبِيحِ الَّذِي هُوَ
اسْتِحْقَاقُ الذَّمِّ. وَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ.

[نفي أن تكون علته عدم اختيار الكذب، عدم الداعي إليه]

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا عَلَلْتُمْ كَوْنَهُ غَيْرَ مُخْتَارٍ لِلْكَذِبِ، بِأَنَّهُ لَا دَاعِيَ لَهُ إِلَى فِعْلِهِ، لَا بِمَا
قُلْتُمُوهُ؟

قُلْنَا: أَوَّلُ مَا فِي هَذَا السُّؤَالِ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ غَرَضِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَحَمْلِ
الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تَعَالَى لَا يَخْتَارُ الْقَبِيحَ لِرْتِفَاعِ الدَّاعِي

١. في الأصل: «يُدْخِلُهَا».

٢. في الأصل: «لأن».

٣. قد تُقْرَأُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ «لِقَبِيح».

٤. في الأصل: «يُحْكَم».

إليه؛ إذ^١ كان الداعي إلى القبيح لا يكون إلا الحاجة^٢ إليه، أو ما في معناها من اعتقاد الحاجة، أو الجهل بالقبح، وهذا مُتَنَفٍّ عنه تعالى.

إلا أن هذا وإن كان لا يمنع من الغرض، فالتعليل بما ذكرناه أولى؛ لأن النفع موجود في الكذب، والعلم بالنفع داع. وليس يُخْرِجُه من كونه داعياً، ثبوت مثله من النفع في الصدق، وإن كان الصارفُ الحاصل في الكذب قد غلب حكمه؛ لأن حكم الصارف أقوى.

ولو جاز أن يُعَلَّلَ كونه غير مختار للكذب هاهنا بنفي الداعي، جاز أن يُعَلَّلَ امتناع العاقل مما يضُرُّه ضرراً محضاً بفقد الداعي، وقد (١٨٦) عَلِمْنَا أن تعليل ذلك بالصارف أولى.

وأيضاً: فإن تجدد كونه غير مختار للكذب، حكم يتبع ما ذكرناه من كونه عالمياً غنياً، وعند تجدده له يتجدد، و«أن لا داعي له» غير متجدد. وتعليق الحكم بما يُجَاوِزُه إذا أمكن أولى من تعليقه بما تقدم عليه.

والذي يُبَيِّنُ ما ذكرناه: أن الساهي يجوز أن يختار القبيح، مع أنه لا داعي له إليه، فكيف يصح أن يُعَلَّلَ كونه غير مختار للقبيح بأنه لا داعي إليه؟

[بيان عموم دواعي ترك القبيح، وخصوص دواعي فعل الحسن]

فإن قيل: لم أوجبتم إذا لم يختَرِ تعالى بعض القبائح لقبحه، أن لا يختار جميع القبائح؟

ولم تقولوا: إنه إذا فعل بعض الحسن لحسنه، يجب أن يفعل كل حسن؟

١. في الأصل: «إذا».

٢. في الأصل: «لحاجة»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ما يعطف عليه.

قلنا: يَجِبُ الرُّجُوعُ فِي أَحْكَامِ الدَّوَاعِي إِلَى الشَّاهِدِ، وَإِلَى مَا تَدُلُّ^١ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ، وَلَا تَحْمِلُ^٢ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ^٣ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ قَبِيحًا لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَغِنَاهُ عَنْهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ شَيْئًا مِنَ الْقَبَائِحِ [و] هَذِهِ^٤ حَالُهُ، وَأَنْ هَذَا حُكْمٌ مُطَرِّدٌ فِي الْجَمِيعِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَسَنُ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يَفْعَلُ فِعْلًا حَسَنًا لِحُسْنِهِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ كُلُّ مَا يُشَارِكُهُ فِي الْحُسْنِ، وَلهَذَا قَدْ يَتَصَدَّقُ بِدِرْهَمٍ مِنْ جُمْلَةِ دَرَاهِمٍ؛ لِكَوْنِهِ حَسَنًا، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِكُلِّ دِرْهَمٍ، وَلهَذَا نَقُولُ^٥: إِنَّ الدَّوَاعِي قَدْ تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا؛ فَبَعْضُهَا يَدْعُو عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ، وَهَذَا مِمَّا سَنَسْتَقْصِيهِ فِيمَا يَجِيءُ مِنَ الْكِتَابِ، بِمَشِيَّةِ اللَّهِ.

٣٤١

[فِي بَيَانِ أَنَّ الْحَسَنَ قَدْ يَفْعَلُ لِحُسْنِهِ فَقَط]

فَإِنْ قِيلَ: كَمَا أَنَّ الْعَالِمَ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ وَغِنَاهُ عَنْهُ لَا يَخْتَارُهُ، فَكَذَلِكَ^٦ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ الْعَاقِلُ الْفِعْلَ الْحَسَنَ إِلَّا لِنَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ، وَهَذَا يُوْجِبُ أَنْ لَا يَفْعَلَ تَعَالَى الْحَسَنَ كَمَا لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ!

قلنا: أَوَّلُ مَا نَدْفَعُ [بِهِ] هَذَا السُّؤَالَ وَنُبْطِلُهُ، أَنَّا لَمَّا ادَّعَيْنَا^٧ أَنَّ الْعَالِمَ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ وَبَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ لَا يَخْتَارُهُ، رَجَعْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرُورَةِ الْعُقُولِ، وَحَمَلْنَا الْغَائِبَ عَلَى الشَّاهِدِ بِالْعِلَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْحُكْمِ، وَلَيْسَ هَكَذَا مَا سَأَلْنَا عَنْهُ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَدُلُّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَحْمِلُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «بَيْنَ»، وَهُوَ زَائِدٌ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «هَذِهِ» بِدُونِ الْوَاوِ، وَهِيَ لَازِمَةٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ حَالِيَّةً.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَقُولُ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَكَذَلِكَ» بِالْوَاوِ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ ادَّعِينَا»، وَهُوَ خَطَأٌ.

يَدْعِي أَنْ الْعِلْمُ^١ بَأَنْ «أَحَدَنَا لَا يَفْعَلُ الْحَسَنَ إِلَّا لِلنَّفْعِ أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ» ضَرُورِيٌّ.
وَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ الَّذِي ادَّعَوْهُ مَعْلُومًا فِي الشَّاهِدِ، لَمَا صَحَّ لَهُمْ رَدُّ الْغَائِبِ إِلَيْهِ
بِعِلَّةِ الْجَمْعِ^٢ [بَيِّن] الْأَمْرَيْنِ، كَمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ فِي عِلَّةِ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ، فَصَحَّ
بُطْلَانُ الْإِلْزَامِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَ أَنَّ الْحَسَنَ قَدْ يُفْعَلُ لِحُسْنِهِ: أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ
تَبَيَّنَ كَوْنُهُ مُحَدِّثًا لِلْعَالَمِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبِيحًا، أَوْ حَسَنًا، أَوْ لَيْسَ
بَقَبِيحٍ وَلَا حَسَنٍ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْرِىَ فِعْلُهُ تَعَالَى مِنَ الْقُبْحِ وَالْحُسْنِ، مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا غَيْرَ سَاهٍ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا^٣ أَنَّ الْغَنَى الْعَالِمِ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ، وَبِأَنَّهُ غَنِيٌّ
عَنْهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَهُ، وَ دَلَّلْنَا أَيْضًا فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى غَنِيٌّ عَالِمٌ^٤.
فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ مَا فَعَلَهُ حَسَنٌ، وَأَنَّهُ فَعَلَهُ لِحُسْنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ سِوَاهِ.
وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ كَانَتْ يَعْتَمِدُهَا أَبُو إِسْحَاقَ^٥ بْنُ عِيَّاشٍ^٦.

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ قَدْ اسْتَدَلَّ أَبُو هَاشِمٍ^٧ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنْ مَنْ خَيْرٌ بَيْنَ

١. فِي الْأَصْلِ: «الْعَالَم».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْجَمْع»، هُوَ خَطَأٌ.

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٢٣.

٤. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ١٣٢ وَ ٣٤٩.

٥. أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ عِيَّاشَ الْبَصْرِيِّ، مِنْ رُؤُوسِ الْمَعْتَزِلَةِ - الْجَنَاحِ الْبَصْرِيِّ مِنْهَا - تَتَلَمَّذَ عِنْدَ
أَبِي هَاشِمِ الْجَبَّارِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدَ بْنَ خَلَادٍ، وَ تَتَلَمَّذَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ كَبِيرَةٌ أَهْمُهُمُ الْقَاضِي عَبْدُ
الْجَبَّارِ. لَهُ كِتَابٌ فِي إِمَامَةِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ فَضْلُهُمَا. تَوَفَّى فِي النِّصْفِ الثَّانِي
فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ. طَبَقَاتُ الْمَعْتَزِلَةِ، ص ١٠٧.

٦. الْمَغْنِي، ج ٦ (التَّعْدِيلُ وَ التَّجْوِيرُ)، ص ٢١٠ - ٢١٤.

٧. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص ٢١٤.

صِدْقٍ وَكَذِبٍ مُسْتَوِيَيْنِ فيما له تُفَعَّلُ الْأَفْعَالُ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَكُلُّ حُكْمٍ، إِلَّا فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، لَا يَخْتَارُ الْكَذِبُ، بَلْ يَخْتَارُ الصَّدَقُ. فَعَلِمَ^١ أَنَّمَا اخْتَارَهُ لِحُسْنِهِ؛ لِأَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ قَدْ فَرَضْنَا أَنَّ الْكَذِبَ يُشَارِكُهُ فِيهِ.

[إثبات جواز اختيار الحَسَنَ لِحُسْنِهِ فقط، دون طلب النفع]

٣٤٢

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَنْ ذَكَرْتُمْ حَالَهُ، إِنَّمَا يَخْتَارُ الْحَسَنَ لِحُسْنِهِ وَ لِلنَّفْعِ الَّذِي فِيهِ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ لِحُسْنِهِ فَقَطْ؛ حَتَّى تَحْمِلُوا عَلَيْهِ الْقَدِيمَ تَعَالَى؟

وَذَلِكَ أَنَّهُ [وإن] فَعَلَ الصَّدَقَ لِلأَمْرَيْنِ، [لَا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا انفَرَدَ]؛^٢ لِأَنَّهُ^٣ يُقَدَّرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَأْثِيرٌ فِي كَوْنِهِ دَاعِيًا، حَتَّى يَصِحَّ -لَوْ انفَرَدَ- أَنْ يَخْتَارَ^٤ الْفِعْلَ لِأَجْلِهِ.

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَمَّا صَحَّ مِنْ أَحَدِنَا أَنْ يَخْتَارَ الْفِعْلَ لِلنَّفْعِ^٥ وَ دَفَعَ الْمَضَارَّ، صَحَّ

١. في الأصل: «يعلم».

٢. يوجد في النسخة سقط، فإنَّ جواب الإشكال الأخير ينقطع فجأة، و قد أكملناه من خلال الرجوع إلى المغني، ج ٦ (التعديل والتجوير)، ص ٢١٨ - ٢١٩.
و الجدير بالذكر أَنَّهُ قد جاء في النسخة بعد ذلك مطالب بمقدار صفحة لا تعلق لها بهذا الموضوع من الكتاب، و إِنَّمَا هي متعلِّقة بمبحث الإرادة، و لذلك نقلناها إلى موضعها، أي إلى ج ٢، ص ١٦١ - ١٦٢ من هذا الكتاب.

٣. من هنا إلى آخر الفصل كان في الأصل (ص ١٩٢ - ١٩٣، و تبعاً له في المطبوع سابقاً ص ٣٥٠ - ٣٥٢) مذكوراً في نهاية «[٣] فصل فيما يؤثر من الإيرادات و لا يؤثر...» بعد قوله: «و كونه مريداً بخلاف ذلك»، (ص ١٤٨ من هذا الكتاب)، و لكنّه من سهو النساخ كما هو واضح للقارئ اللبيب، فإنَّ هذا المطلب استمرَّ لمطالب هذا الفصل، و لذلك نقلناه إلى هذا الموضوع.

٤. في الأصل: «نختار»، و ضمير الفاعل يرجع إلى «كُلِّ واحد» في قوله: «لكلِّ واحد».

٥. في الأصل: «لِلنَّافِع».

أَنْ يَخْتَارَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ إِذَا انفَرَدَ، وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْفِعْلَ لَوْ انفَرَدَ بِالْحُسْنِ، لَصَحَّ أَنْ يُخْتَارَ لَهُ كَمَا أُخْتِيرَ لَهُ وَ لِلنَّفْعِ.

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَصَحُّ قَوْلُكُمْ: إِنَّ مَا فَعَلَ الْمَجْمُوعُ أَمْرَانِ^١ يُفَعَّلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ انفَرَدَ؟ وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الصَّدِّقَيْنِ^٢ لَوْ تَسَاوَا فِي النِّفْعِ الْمُتَوَصَّلِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَيْهِ، وَ فِي الْآخِرِ ضَرَرٌ لَيْسَ فِي الْآخِرِ، لَكَانَ مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمَا يَخْتَارُ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ؛ لِلنَّفْعِ وَ فَقَدْ الْمَضَرَّةُ، وَ مَعَ هَذَا فَلَوْ انفَرَدَ الْفِعْلُ بِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ، لَمَا كَانَ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى فِعْلِهِ.

و ذَلِكَ أَنَّ الضَّرَرَ الَّذِي فِي الصَّدِّقِ لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهَيْنِ:
إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَدًّا بِهِ، أَوْ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِمِثْلِهِ.

فَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ: أَدْخَلَ الْفِعْلُ فِي أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا؛ لِإِمْكَانِ التَّوَصُّلِ إِلَى النِّفْعِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَخْتَارُ الصَّدِّقَ الْآخَرَ لِحُسْنِهِ.
وَ إِنْ كَانَ الضَّرَرُ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِهِ، فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ.

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ قَدْ اسْتَدَلَّ أَبُو عَلِيٍّ^٣ [عَلَى] أَنَّ الْحَسَنَ قَدْ يُفَعَّلُ لِحُسْنِهِ بِمَنْ يُرْشِدُ الضَّالَّ عَنِ الطَّرِيقِ، مِنْ غَيْرِ تَصَوُّرِ شَيْءٍ مِنَ الْمَنَافِعِ الدِّينِيَّةِ وَ الدُّنْيَايَةِ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا أُرْشِدَهُ لِحُسْنِ الْإِرْشَادِ.

وَ لَيْسَ مَا قَدَّرْنَاهُ مِنْ فَقْدِ تَصَوُّرِ الْمَنَافِعِ مُسْتَبْعَدًّا، إِلَّا أَنَّ الْمُرْشِدَ قَدْ يَكُونُ دَهْرِيًّا

١. فِي الْأَصْلِ: «أَمْرَيْنِ»، وَ هُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ لـ «إِنَّ»، وَ هُوَ مَرْفُوعٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْمُصَدِّقَيْنِ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِشَهَادَةِ السِّيَاقِ. وَ رَاجَعَ: الْمَغْنِي، ج ٦ (التَّعْدِيلُ وَ التَّجْوِيرُ)، ص ٢١٩ وَ ٢٢٠.

٣. الْمَغْنِي، ج ٦ (التَّعْدِيلُ وَ التَّجْوِيرُ)، ص ٢٢٣.

فلا يَرجو [إلا] ^١ الثوابَ و المَنافعَ الدُّنيائيَّةَ التي هي شُكْرُ المُرشِدِ أو مُكَافَأَتُهُ. [و] قَدْ يَجوزُ أن لا يَخْطُرُ شَيْءٌ مِنْهَا بِإِلَهِ؛ (١٩٣) بَأَن يَكُونُ مَمَّنْ ^٢ لا يَعْرِفُ الذي يُرْشِدُهُ، و لا يَطْمَعُ في مُلاقَاةِ، و لا في مَعْرِفَةِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ بِمَا فَعَلَهُ فَيَشْكُرَهُ عَلَيْهِ، و يَكُونُ مَمَّنْ لا يَرِقُّ قَلْبُهُ عَلَيْهِ، فَيَدْفَعُ بِخَلَاصِهِ الضَّرَرَ عَن نَفْسِهِ. و كُلُّ هَذَا جَائِزٌ غَيْرُ مُتَعَذِّرٍ.

دليلٌ آخَرُ: و قد اسْتَدَلَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^٣ عَلَى ^٤ ذَلِكَ بِأَن أَحَدَنَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُحْسِنِ و المُسِيءِ بِقَلْبِهِ، و يَعِزُّمُ عَلَى شُكْرِهِ، و قد وَجَبَ فِي عَقْلِهِ هَذِهِ التَّفَرُّقَةُ، و لا يَجوزُ أن يَجِبَ عَلَيْهِ مَا لا يَصِحُّ أن يَفْعَلَهُ. و هَذَا الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ كَانَ بَاطِنًا فِي الْقَلْبِ، لا طَرِيقَ لِأَحَدٍ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ، فَلا يُمَكِّنُ أن يُقَالَ: إِنَّهُ فَعَلَهُ لِيُمدَحَ و يُعْظَمَ عَلَيْهِ، أو لِيَدْفَعَ بِهِ ضَرَرَ الدَّمِّ و الاستِحْقَاقِ المُسْتَحَقِّينَ عَلَى الإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ. ٣٥٢

و لا يُمَكِّنُ أن يُقَالَ: إِنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِلثَّوَابِ أو لِلخَلَاصِ مِنَ الْعَذَابِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لِدَلكَ قَدْ يَكُونُ ذَهْرِيًّا لا يَثْبُتُ ثَوَابًا و لا عِقَابًا.

و لا يُقَالَ: إِنَّهُ فَعَلَهُ ^٥ لَشِفَاءِ غَيْظِهِ بِمَنْ أَسَاءَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ؛ كَانَ مُغْتَظًا

١. ما بين المعقوفين منّا، و به يستقيم المعنى. راجع: المطالب العالية، ج ٣، ص ٧٠.

٢. في الأصل: «بمن».

٣. أبو عبد الله، الحسين بن عليّ البصريّ الملقَّب بالجُعَل، و المعروف بالكاغذي، فقيه على مذهب أبي حنيفة، متكلمٌ قدير من رؤوس المعتزلة، له تصانيف كثيرة في الدفاع عن معتقده الاعتزالي. مات في ذي الحِجَّة سنة ٣٦٩ عن عمر قارب الثمانين. الفهرست لابن النديم، ص ٢٤٨؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٧٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٢٢٤.

٤. المغني، ج ٦ (التعديل و التجوير)، ص ٢٢٦.

٥. في الأصل: «يفعل»، و قوله: «إِنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِلثَّوَابِ» قرينة على صحّة ما أثبتناه. و هكذا الكلام في قوله: «إِنَّمَا فَعَلَهُ»، و هو في الأصل: «إِنَّمَا يَفْعَلُ».

على مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ. فَبِأَنَّ أَتَمَّ ١ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِحُسْنِهِ وَوَجُوبِهِ.
 دَلِيلٌ آخَرُ: وَمِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ قُبْحَ الْفِعْلِ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّهُ يَدْعُو
 إِلَى أَنْ لَا يُفْعَلَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُسْنُهُ دَاعِيًا إِلَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَالٍ تَحْصُلُ لِلْفِعْلِ
 [و] تَدْعُو إِلَى أَنْ لَا يُفْعَلَ لَهَا، فَضِدُّهَا ٢ يَدْعُو إِلَى الْفِعْلِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ الضَّرَرَ لَمَّا دَعَا ٣
 إِلَى أَنْ لَا يُفْعَلَ ٤ الْفِعْلُ، دَعَا النِّفْعَ إِلَى الْفِعْلِ.

١. في الأصل: «له» بدل «أنه».

٢. في الأصل: «قصدتها»، وعليه يكون الذيل والصدر متناقضين.

٣. في الأصل: «دعى».

٤. في الأصل: + «لها قصدتها يدعو إلى الفعل بدلالة أَنَّ الضَّرَرَ لَمَّا دَعَا إِلَى أَنْ لَا يُفْعَلَ»، وهو زائد مكزّر.

[الفصل الثالث]

[الكلام في الإرادة]

[١]

فصل

٣٤٣

في [أن] الإرادة والكراهة إنما يتعلّقان بمتعلّقيهما على وجه الحدوث

[أولاً: في أن الإرادة إنما تتعلّق على وجه الحدوث]

[الدليل الأول]

الذي يدلُّ على ذلك: أنها لو تعدّت^١ في التعلّق طريقة الحدوث، لم تقف^٢ على حدٍّ في باب التعلّق؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ تعدّي طريقةً واحدةً في تعلّقه، لم يقف على حدٍّ، وتعلّق بكلِّ وجهٍ حتّى بالماضي والقديم، كالاتّقاد. وكلُّ ما اختصَّ تعلّقه، لم يتعدَّ^٣ الطريقة الواحدة، كالقدرة.

و قد علّمنا استحالة تعلّق الإرادة بالأشياء على سائر وجوهها، ومساواتها

١. في الأصل: «تعدّت»، والصحيح ما أثبتناه بقريته قوله: «تعدّي».

٢. في الأصل: «لم يقف»، والضمير يرجع إلى لفظة «الإرادة» و «الكراهة» على البدل.

٣. في الأصل: «لم يتعدّي»، وهو كما ترى.

في ذلك الاعتقاد، ولا شبهة في أن أحدنا يجد من نفسه تعدد إرادة الماضي أن يكون ماضياً، والقديم أن يكون قديماً.

[حقيقة التمني، وفرقه مع الإرادة]

ولا يلزم على هذا التمني، وأنه لا يختص في التعلق بطريقة الحدوث، ومع ذلك لم^١ يمتنع كامتناع^٢ تعلق الاعتقاد.

وذلك أن الأقوى في التمني أنه ليس بمعنى يحل القلب^٣، وإنما يوصف الإنسان بأنه متمن إذا لحقه غم وضرر، أو فاته^٤ سرور ولذة، فقال: «ليت^٥ كان كذا ولم يكن كذا»^٦.

ولا بد من أن يكون قاصداً بهذا القول إلى الإخبار؛ لأن التمني من جنس الخبر، ولهذا لم يوصف النائم بذلك وإن أطلق القول؛ من حيث لم يكن قاصداً. والذي يدل على ذلك^٧: أنه يوصف عند سماع هذا القول منه، [بأنه متمن] وإن لم يعلم على حال (١٨٨) أخرى، ولو كان معنى زائداً على ما ذكرناه، لوجدناه من نفوسنا، كما نجد كوننا معتقدين ومريدين إلى غير ذلك.

١. في الأصل: «ولم» بالواو، وهي زائدة.

٢. تقرأ هذه الكلمة في الأصل: «كشاع»، ولا محصل له.

٣. يرفض المصنف هنا ما ذهب إليه أبو هاشم الجبائي من اعتبار التمني معنى يحل في القلب.

راجع: المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٣٧.

٤. في الأصل: «ضرراً فاته».

٥. في الأصل: «ليس».

٦. فيكون التمني من جنس القول، وهو قول أبي علي الجبائي (راجع: المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٣٧).

و سوف تأتي الإشارة إلى ذلك في هذا الكتاب، ص ٣٦١.

٧. أي على كون التمني من جنس القول والخبر.

و إذا كَانَ التَّمَنِّي خَبْرًا، التَّزَمْنَا أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِسَائِرِ الْوُجُوهِ^١، كَتَعَلَّقِ
الاعتقادِ، وَ إِنْ كَانَ عَلَى بَعْضِهَا لَا يُسَمَّى مُرِيدًا؛ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوَاضِعِ.
وَ اخْتِلَافِ الْأَسْمَاءِ لَا يُؤَثِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ جَنْسٌ^٢ يَحُلُّ الْقَلْبَ، لِأَمَكْنِ^٣ أَنْ تَصِحَّ^٤ الدَّلَالَةُ^٥ بِأَنْ نَقُولَ:
لَوْ تَعَدَّتِ الْإِرَادَةُ فِي التَّعَلُّقِ طَرِيقَةَ الْحُدُوثِ، حَتَّى تَتَعَلَّقَ بِأَنْ لَا يَكُونَ الشَّيْءُ،
لَجَرَتْ مَجْرَى كُلِّ مَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ الشَّيْءُ، وَ كُلُّ شَيْءٍ هَذِهِ سَبِيلُهُ يَجُوزُ
تَعَلُّقُهُ بِالْمَاضِي؛ كَالْإِعْتِقَادِ وَ الظَّنِّ وَ التَّمَنِّي^٦.

[الدليل الثاني]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ مِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ أَنَّ الْإِرَادَةَ
لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُؤَثَّرَةً فِي الْفِعْلِ؛ إِمَّا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا. فَالتَّحْقِيقُ، نَحْوُ مَا تَعَلَّقَ
بِأَفْعَالِ الْمُرِيدِ. وَ الْمُقَدَّرُ، مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِنْ^٧ إِرَادَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ تَأْثِيرِهَا فِيهِ
إِنْتِفَاءُ التَّعَلُّقِ، وَ لَوْ تَعَلَّقَ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِقُدْرَةِ الْمُرِيدِ لَأَثَّرَتْ فِيهِ إِرَادَتُهُ. وَ الْإِرَادَةُ
تَتَمَيَّزُ^٨ بِتَأْثِيرِهَا، فَمُحَالٌ أَنْ يَتَّبَتْ شَيْءٌ مِنْ نَوْعِهَا مَعَ فَقْدِ هَذَا التَّأْثِيرِ، فَلَوْ تَعَلَّقَتْ

١. فِي الْأَصْلِ: «الْوُجُود».

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «مَعْنَى يَحُلُّ الْقَلْبَ».

٣. فِي الْأَصْلِ: + «عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ جَنْسٌ»، وَ هُوَ زَائِدٌ مَكْرُورٌ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَصَحُّ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «لَوْ تَعَدَّتِ الْإِرَادَةُ». وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي
قَوْلِهِ: «تَتَعَلَّقُ».

٥. أَيِ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي بَدَايَةِ الْفَصْلِ.

٦. وَ بِمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ يَسْتَحِيلُ تَعَلُّقُهَا بِالْمَاضِي، وَ جَبَّ اقْتِصَارُ تَعَلُّقِهَا عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ هِيَ
طَرِيقَةُ الْحُدُوثِ.

٧. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «عِنْدَ إِرَادَتِهِ».

٨. فِي الْأَصْلِ: «يَتَمَيَّزُ». وَ قَوْلُهُ: «بِتَأْثِيرِهَا» قَرِينَةٌ عَلَى صِحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

بأن لا يكون الشيء، لم تكن مؤثرة فيه على وجه من الوجوه؛ لأنها لم تؤثر في المراد إذا كان حادثاً؛ إما بأن يصير الفعل واقعاً بها على وجه دون وجه مما يتبع الحدوث، كالخبر وغيره، أو تؤثر^١ في نفس الحدوث؛ بأن يشترك^٢ مرادها و ضدّه في داع واحد، فيؤثر المريد بها أحدهما على الآخر.

[ثانياً: في أنّ الكراهة إنّما تتعلق على وجه الحدوث]

و إذا ثبت ما ذكرناه في الإرادة، صحّ مثله في الكراهة؛ لأنّ من شأن كلّ صديق أن يتعلّق كلّ واحدٍ منهما بما تعلّق به الآخر، على الوجه الذي تعلّق به بالعكس منه.

فإن قيل: أليس أحدنا قد يريد من زيد أن لا يدخل الدار، و يريد منه أن لا يكفر؟ قلنا: أمّا من أراد من غيره أن لا يكفر، فإنما أراد الإيمان منه؛ بدلالة أنّه يجد نفسه مريداً لذلك، و لو لم يكن الأمر على ما قلنا، لجاز أن يريد أحدنا من غيره أن لا يكفر، مع أنّه لا يريد وجود الإيمان منه. كما أنّه لا يمتنع أن يعلم أنّه لا يكفر، وإن لم يرد وجود الإيمان منه، و لا اعتبار بإطلاق اللفظ في هذا الباب؛ لأنّه كما يقال ذلك^٣ على سبيل المجاز، قد يقال أيضاً: «هو قادر على أن لا يفعل الشيء» و المراد قدرته على ضدّه.

و أمّا قول من يريد أن لا يدخل زيد الدار، فمعناه أنّه كان [كارهاً] لدخوله، و هذا لا بدّ ممّن هذه حاله أن يكون كارهاً.

١. في الأصل: «يؤثره».

٢. في الأصل بدل «يشترك» كلمة قد تقرأ بصورة: «ترك» أو ما شابه ذلك، و الصحيح ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «في ذلك»، و لا خفاء في زيادة لفظه «في».

٤. في الأصل: «فإنّما».

و لو قيلَ هذا الوجهُ أيضاً في الأولِ لجازَ.

[٢]

فصل

في ذكرِ ما يصحُّ أن يُرادَ، أو يجبَ، أو يحسنَ،
وما لا يجبُ ذلكَ فيه، أو لا يصحُّ، أو لا يحسنُ

٣٤٥

[أولاً: في بيان ما يصحُّ أن يُرادَ، وما لا يصحُّ]

اعلمَ أن المُرَاعَى فيما يصحُّ أن يُرادَ أمرانِ:

أحدهما: ما يَرَجِعُ إلى المُرَادِ نَفْسِهِ.

و الآخرُ: راجعٌ إلى المُرِيدِ.

فالراجعُ إلى المُرَادِ أن يَكُونَ ممَّا يَصِحُّ حَدُوثُهُ مُسْتَقْبَلاً، أو هو حَادِثٌ في الحالِ. وإن جَمَعَتِ الأمرينِ في قولِكَ: «أن يَكُونَ الحُدُوثُ غَيْرَ مُسْتَحِيلٍ عليه»، جازَ. و ما يَرَجِعُ إلى المُرِيدِ، هو أن لا يَكُونَ سَاهِياً عنه؛ إمَّا بأن يَكُونَ عالِماً به أو مُعْتَقِداً أو ظانّاً.

و الذي يَدُلُّ على الشرطِ الأولِ، أنا قد بيَّنَّا أن الإرادةَ إنَّما تَتَعَلَّقُ بالحُدُوثِ، فإذا امْتَنَعَ وَجْهٌ (١٨٩) تَعَلُّقُهَا، امْتَنَعَ تَعَلُّقُهَا.

و الذي يَدُلُّ على صحَّةِ الشرطِ الثاني ظاهرٌ؛ لأنَّ مِنَ المَعْلُومِ أنَّ السَاهِيَّ عن الشيءِ لا يَجُوزُ أن يُرِيدَهُ.

و ما يَسْتَحِيلُ أَنْ يَحْدُثَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَيْسَ بِمَعْلُومٍ فِي نَفْسِهِ؛ كِبْقَاءِ الْأَجْسَامِ.

و الثاني: أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، وَ الْحُدُوثُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ؛ إِمَّا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ إِمَّا عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، نَحْوُ مَا تَقَضَّى وَقْتُهُ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ، فَإِنْ حُدُوثُهُ مُحَالٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ نَحْوُ الْمَقْدُورِ الَّذِي لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُهُ، فَإِنْ حُدُوثُهُ يَجُوزُ عَلَى وَجْهِهِ، وَ مُمْتَنِعٌ عَلَى آخَرَ، وَ نَحْوُ الْجَوَاهِرِ وَ الْأَجْنَاسِ الْبَاقِيَةِ الَّتِي يَسْتَحِيلُ حُدُوثُهَا حَالًا بَعْدَ حَالٍ؛ مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطِ عَدَمٍ. وَ الْجَمِيعُ يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ بِهِ.

وَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُرَادَ مَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ وَ يَصِحُّ عَلَى آخَرَ، مَتَى تَعَلَّقَتِ الْإِرَادَةُ بِالْوَجْهِ الَّذِي يَصِحُّ حُدُوثُهُ عَلَيْهِ؛ كَتَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِحُدُوثِ الْمَقْدُورِ الَّذِي لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُهُ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَوْجَدَ فِيهِ.

وَ مَا أَحَلَّنَا تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ بِهِ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا إِذَا اعْتَقَدَ الْمُرِيدُ صَحَّةَ حُدُوثِهِ، إِلَّا أَنَّ الْإِرَادَةَ هَاهُنَا لَا مُرَادَ لَهَا، وَ يَجْرِي فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا ثَانِي لَهُ، فِي أَنَّهُ لَا مَعْلُومَ لَهُ.

٣٤٦

وَ كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يَفْصِلُ بَيْنَ مَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ فِي نَفْسِهِ كَالْبَقَاءِ، وَ بَيْنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا يَجُوزُ حُدُوثُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرَادُ، فَيَجْعَلُ الْإِرَادَةَ لِلأَوَّلِ غَيْرَ مُتَعَلِّقَةٍ وَ فِي الثَّانِي مُتَعَلِّقَةً.

وَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ لَتَسَاوِيهِمَا فِي اسْتِحَالَةِ الْوَجْهِ الَّذِي تَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ الْإِرَادَةُ.

وَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَ الْإِعْتِقَادِ فِي هَذَا الْبَابِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِقَادَ إِذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالْمُعْتَقَدِ عَلَى صِفَةٍ - وَ إِنْ اسْتَحَالَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ فِي الْإِعْتِقَادِ فِيمَا

تَقْضَىٰ وَفِيمَا^١ أَنَّهُ سَيَحْدُثُ - وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِقَادَ يَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقِهِ عَلَىٰ وَجْهِهِ، وَلَا يَخْتَصُّ وَجْهًا مُعَيَّنًا، وَالْإِرَادَةُ لَا تَتَعَدَّى الْحُدُوثَ.^٢

وَالأُولَىٰ فِيمَا يَسْتَحِيلُ حُدُوثُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا لَا يُرَادُ لاسْتِحَالَةِ الْإِرَادَةِ فِي نَفْسِهَا، لِالْفَقْدِ الدَّاعِي، بِخِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْمٌ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي لَا تَتَعَلَّقُ الْإِرَادَةُ إِلَّا عَلَيْهِ^٣ إِذَا اسْتَحَالَ اسْتَحَالَ تَعَلُّقُهَا. فَأَمَّا مَا سَهَا عَنْهُ أَحَدُنَا، أَوْ اعْتَقَدَ اسْتِحَالَةَ حُدُوثِهِ جَهْلًا، فَإِنَّمَا لَا يُرِيدُهُ لِأَجْلِ الدَّاعِي.

وَلِلْجُمْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا صَحَّ أَنْ تُرَادَ الْإِرَادَةُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيمَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ حَاصِلٌ فِيهَا؛ مِنْ صَحَّةِ الْحُدُوثِ، وَعِلْمِ الْمُرِيدِ أَوْ اعْتِقَادِهِ لذلِكَ، وَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ أَنْ تُرَادَ إِذَا عَمَضَتْ؛ لِأَنَّ عُمُوضَهَا يَجْرِي مَجْرَى سَهْوِ الْمُرِيدِ عَنْهَا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَغَيْرِهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَبَيْنَ مَنْ فَرَّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ^٥.

[ثَانِيًا: فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ أَنْ يُرَادَ، وَمَا لَا يَجِبُ]

فَأَمَّا مَا يَجِبُ أَنْ يُرَادَ، فَالْوَجْهُ فِيهِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُرِيدِ دُونَ الْمُرَادِ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ بِمَا يَفْعَلُهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ [لَهُ] غَرَضٌ فِيهِ حَتَّى يَفْعَلَهُ، وَإِذَا فَعَلَهُ لَغَرَضٍ يَخْصُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لَهُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا مِنْ فِعْلِ الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ مَا دَعَاهُ إِلَى الْفِعْلِ يَدْعُوهُ إِلَى إِرَادَتِهِ، وَمَا أَلْجَأَهُ إِلَيْهِ يُلْجِئُهُ إِلَى إِرَادَتِهِ، وَمَا صَرَفَهُ عَنْهُ يَصْرِفُهُ عَنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «وَفِيهِ».

٢. تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا الْبَحْثِ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ.

٣. وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الْحُدُوثُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يُرَادَ».

٥. لِتَوْضِيحِ ذَلِكَ، رَاجِعْ: الْمَغْنَى، ج ٦ (الْإِرَادَةُ)، ص ٨١.

(١٩٠) إرادته، ولهذا قيل: إن الإرادة والمراد كالشيء الواحد^١.

والأمر في أن من ذكرنا حاله لا بد من أن يكون مُريداً واضحاً، وإنما لا يكون مُريداً إما بأن لا يكون عالماً بالفعل، أو في حكم العالم، أو لا غرض [له] فيه، أو يكون ممنوعاً عن الإرادة. ولو لم يجب ما ذكرناه، لم يكن من امتنع عليه الفعل ممنوعاً؛ لأنه إنما يكون ممنوعاً بأن يُريده فلا يقع، ولهذا لم يجز أن يكون ما يفعله أو يريد ضده.

٣٤٧

وليس يلزم على ما ذكرناه وجوب إرادة الإرادة؛ لأنها لا تفعل لغرض يخصها، بل إنما تفعل لما يفعل له المراد، ولو وجبت إرادة الإرادة، لأدى ذلك إلى ما لا نهاية له من الإرادات.

وقد يجب أن يكون المريد مُريداً للإرادة على بعض الوجوه؛ مثل من أراد من نفسه أو غيره الفعل على وجه لا يحصل عليه إلا بإرادة؛ كالخبر والأمر والعبادة والذم والمدح.

[ثالثاً: في بيان ما يحسن أن يُراد، وما لا يحسن]

فأما الكلام فيما يحسن ويقبح من الإرادات، فكل إرادة تعلقت بمُرادٍ حسنٍ، وانتفت وجوه القبح عنها، فهي حسنة.

وإنما اشترطنا حسن المراد؛ لأن إرادة القبح لا تكون إلا قبيحة، وإرادة ما ليس بحسن ولا قبيح كذلك^٢. واشترطنا انتفاء وجوه القبح؛ لأن المراد قد يكون حسناً وتكون الإرادة قبيحة؛ نحو إرادة الفعل الحسن ممن لا يطيقه، وإرادة القديم تعالى

١. المغني، ج ٦، ص ٨٠.

٢. في الأصل: «وكل».

٣. في الأصل: «ذلك».

لَوْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْمُرَادِ، وَإِرَادَةٌ مَا لَا صِفَةَ لَهُ زَائِدَةٌ عَلَى حُسْنِهِ مِنْ غَيْرِنَا^١ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُرِيدِ فِي ذَلِكَ نَفْعٌ وَلَا مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

وَكُلُّ إِرَادَةٍ أَثَّرَتْ فِي كَوْنِ مُرَادِهَا حَسَنًا فَهِيَ حَسَنَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لِأَجْلِهَا كَانَ حَسَنًا وَهِيَ قَبِيحَةٌ.

فَأَمَّا إِرَادَةُ الْمُسْتَحَقِّ لِلْعِقَابِ إِنْزَالُ الْعُقُوبَةِ بِهِ^٢، فَالْأُولَى أَنْ تَكُونَ قَبِيحَةً، عَلَى مَا يَخْتَارُهُ أَبُو هَاشِمٍ^٣؛ لِأَنَّهَا مِنْ^٤ الْمَضَارِّ بِهِ. وَقَدْ أُلْحِقَ بِذَلِكَ إِرَادَةُ الْعَاصِي مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَلُومَهُ. وَلَيْسَ تَجْرِي إِرَادَةُ الْعِقَابِ مِنْهَا مَجْرَى إِرَادَةِ الْأَمْرَاضِ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَاضَ نَفْعٌ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَعْوَاضِ الْمُرْتَقِبَةِ. وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

[٣]

فَصْلُ

فِيمَا يُوَثِّرُ مِنَ الْإِرَادَاتِ وَلَا يُوَثِّرُ، وَبَيَانِ كَيْفِيَّةِ تَأْثِيرِ ذَلِكَ

[١]. بَيَانُ مَا تُوَثِّرُ فِيهِ الْإِرَادَةُ، وَشَرْطُ ذَلِكَ]

اعْلَمْ أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تُوَثِّرُ فِي حَدُوثِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ هِيَ الْمُؤَثِّرَةُ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا تُوَثِّرُ فِي الْوَجْهِ الزَّائِدِ عَلَى الْحُدُوثِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «غَيْرِ مَا»، هَكَذَا تَقْرَأُ الْكَلِمَةُ، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. أَيْ إِرَادَةُ الْمُسْتَحَقِّ لِلْعِقَابِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يُنْزَلَ بِهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعِقَابِ.

٣. الْمَغْنِي، ج ٦ (الْإِرَادَةُ)، ص ١٠٢.

٤. فِي الْأَصْلِ: «فِي».

و مِنْ شَرْطٍ مَا يُوَثِّرُ فِي صِفَةٍ لَهُ زَائِدَةٍ عَلَى الْحُدُوثِ، أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ وَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَقَعَ. وَإِنْ كَانَ قَدْ يُوَثِّرُ فِيهَا هَذِهِ حَالُهُ أَمْرٌ سِوَى الْإِرَادَةِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تُوَثِّرُ إِلَّا فِيهَا هَذِهِ حَالُهُ. وَلِهَذَا الْجُمْلَةُ قُلْنَا: إِنَّ الْإِرَادَةَ لَا تُوَثِّرُ فِي صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِذَلِكَ، وَلَا تُوَثِّرُ فِي كَوْنِ رَدِّ الْوَدِيعَةِ رَدًّا لَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجِبُ لَا مَحَالَةَ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَقَدُّمُ الْإِيدَاعِ يَقْتَضِي فِي هَذَا الرَّدِّ^١ وَجُوبَ كَوْنِهِ رَدًّا لِلْوَدِيعَةِ؛ أَرَادَ الْمُرِيدُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ أَوْ لَمْ يُرِدْ.

فَأَمَّا مَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ مِنَ الْوُجُوهِ وَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَحْصُلَ، فَقَدْ تُوَثِّرُ فِيهِ الْإِرَادَةُ؛ نَحْوُ قَضَاءِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ هَذَا الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَحْصُلَ^٢ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الدِّينِ لَا يَقْتَضِي فِي هَذَا الْفِعْلِ وَقُوعَهُ قَضَاءً لَهُ لَا مَحَالَةَ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي رَدِّ الْوَدِيعَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ مُخَصَّصٍ وَهُوَ الْإِرَادَةُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَ سَائِرَ مَا عَدَا الْإِرَادَةَ قَدْ (١٩١) يَحْصُلُ وَلَا^٣ يَكُونُ قَضَاءُ الدِّينِ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَعَلَى هَذَا صَحَّ الْقَوْلُ بِأَنْ أَحَدَنَا لَوْ مُنِعَ مِنَ الْإِرَادَةِ، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ أَنْ يُخْبَرَ وَأَنْ يَأْمَرَ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يَزِدَّ الْوَدِيعَةَ وَأَنْ يَظْلِمَ.

[٢. بَيَانُ مَا لَا تُوَثِّرُ فِيهِ الْإِرَادَةُ]

فَأَمَّا مَا لَا تُوَثِّرُ فِيهِ الْإِرَادَةُ وَإِنْ كَانَ وَجْهًا زَائِدًا عَلَى الْحُدُوثِ، يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ وَأَنْ لَا يَحْصُلَ عَلَى سِوَاءٍ، فَكَنَحْوِ كَوْنِ الْإِعْتِقَادِ عِلْمًا، وَكَوْنِ الشَّيْءِ مُلْتَزَدًا

١. فِي الْأَصْلِ: «فِي»، وَهُوَ زَائِدٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَحْصُلُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «فَلَا»، وَبِمَا أُثْبِتْنَاهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

٤. كَذَا فِي الْأَصْلِ: «لَا يُوَثِّرُ».

به؛ لأنَّ المؤثِّر في الأوَّل كَوْنُ الفاعِلِ عالِماً^١، و في الثَّاني الشَّهْوَةُ. و فَارَقَ هَذَا مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدِّينِ وَ مَا شَاكَلَهُ إِنَّمَا افْتَقَرَ فِي التَّأْثِيرِ إِلَى كَوْنِ الْفَاعِلِ مُرِيداً لَمَّا لَمْ يَجْزَ أَنْ يُوَثِّرَ فِيهِ كَوْنُهُ عَالِماً وَ لَا شَيْءٌ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَ لَمَّا جَازَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ آخِيراً أَنْ يُوَثِّرَ فِيهِ سِوَى كَوْنِهِ مُرِيداً، لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَيْهِ.

[بَيَانُ أَنَّ تَأْثِيرَ الْإِرَادَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ]

و الْإِرَادَةُ لَا تُوَثِّرُ فِي حُسْنِ الشَّيْءِ أَوْ قُبْحِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَ إِنَّمَا تُوَثِّرُ فِي وَقُوعِهِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ الْوَجْهَ؛ فَرُبَّمَا كَانَ وَجْهَ قُبْحٍ، وَ رُبَّمَا كَانَ وَجْهَ حُسْنٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَبَرَ قَدْ يَكُونُ خَبِراً بِالْإِرَادَةِ، ثُمَّ يُعْتَبَرُ حَالُ مُخْبِرِهِ، فَإِنْ كَانَ كَذِباً كَانَ قَبِيحاً، لَكُونِهِ كَذِباً، وَ إِنْ كَانَ صِدْقاً وَ انْتَفَتْ عَنْهُ وَجْهُ الْقُبْحِ كَانَ حَسَناً، لَكُونِهِ كَذَلِكَ؟ فَالْإِرَادَةُ لَمْ تُوَثِّرْ عَلَى الْحَقِيقَةِ فِي الْقُبْحِ وَ لَا الْحُسْنِ، وَ إِنَّمَا الْمَوْثِّرُ فِيهِمَا وَجْهُ الْأَفْعَالِ.

و الَّذِي يَبِينُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِرَادَةَ بَعَيْنُهَا قَدْ تَكُونُ حَاصِلَةً، وَ يَكُونُ الْخَبَرُ تَارَةً قَبِيحاً بَأَن لَّا يُطَابِقَ الْمُخْبِرَ، وَ تَارَةً حَسَناً بَأَن يُطَابِقَهُ وَ تَنْتَفِي^٢ وَجْهُ الْقُبْحِ. وَ إِنَّمَا قِيلَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ تُوَثِّرُ فِي الْحُسْنِ وَ الْقُبْحِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا تُوَثِّرُ فِيهِ [بِوَاسِطَةٍ]^٣.

و عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تَكُونَ الْإِرَادَةُ وَ الْمُرَادُ يَتَعَلَّقُ قُبْحُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ قُبْحَ الْإِرَادَةِ يَتَعَلَّقُ^٤ بِقُبْحِ الْمُرَادِ؛ لِأَنَّهَا تَقْبُحُ لِقُبْحِ مُرَادِهَا،

١. في الأصل: «علماً».

٢. في الأصل: «ينتفي»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «انتفت عنه وجوه القبح».

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و بدونه يكون الذيل تكراراً للصدر.

٤. في الأصل: «تتعلق».

و المراد لم يَقْبَحْ لِقُحْ إرادته، بل للوجه الذي يَقَعُ عليه.

و كُلُّ فِعْلٍ قَبِحٌ لَوْ قَوَّعَهُ عَلَى وَجْهِ تَوَثُّرِهِ الْإِرَادَةُ، كَالصَّدَقَةِ الْمَقْصُودِ بِهَا الرِّيَاءُ وَ السُّمْعَةُ، فَهُوَ وَ إِرَادَتُهُ قَبِيحَانِ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَتْ قَبِيحَةً وَ أَثَرَتْ فِي الْفِعْلِ وَجِبَ قُبْحُهُ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ قَبِيحَةً غَيْرَ مُؤَثِّرَةٍ؛ لِأَنَّ مَنْ قَصَدَ بَرْدَ الْوَدِيعَةِ الْاِخْتِرَاعِ^١، تَكُونُ إِرَادَتُهُ قَبِيحَةً وَ فِعْلُهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّهُمَا هَاهُنَا مُتَفَصِّلَةٌ مِنَ الْفِعْلِ وَ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ فِيهِ.

[نفي تأثير الإرادة في كون الكلام خبراً]

وَ اعْلَمْ أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَوَثِّرُ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ خَبَرًا، وَ لَا فِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى وَجْهِ دُونَ الْآخَرِ، وَ إِنَّمَا الْمَوْثُرُ عَلَى التَّحْقِيقِ فِي ذَلِكَ كَوْنُ الْمُرِيدِ مُرِيدًا، بِخِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْمٌ مِنْ أَنَّ الْإِرَادَةَ هِيَ الْمَوْثُرَةُ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهَا لَوْ أَثَرَتْ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ خَبَرًا، مَعَ تَأْثِيرِهَا فِي كَوْنِ الْمُرِيدِ مُرِيدًا، لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ عِلَّةً فِي مَعْلُولَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

وَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرِيدًا بِلا إِرَادَةٍ، لَصَحَّ أَنْ يُخْبَرَ وَ يَأْمُرَ، كَمَا لَوْ كَانَ عَالِمًا بِغَيْرِ عِلْمٍ، يَصِحُّ مِنْهُ الْمُحْكَمُ مِنَ الْفِعْلِ. وَ لَوْ جَازَ أَنْ يَسْتَنْدَ كَوْنُ الْكَلَامِ خَبَرًا إِلَى الْإِرَادَةِ دُونَ حَالِ الْمُرِيدِ، لَجَازَ اسْتِنَادُ كَوْنِ الْفِعْلِ مُحْكَمًا إِلَى الْعِلْمِ دُونَ حَالِ الْعَالِمِ.

وَ حَالُ الْمُرِيدِ وَ إِنْ أَثَرَتْ فِي الْخَبَرِ، فَلَيْسَتْ عِلَّةً عَلَى الْحَقِيقَةِ فِي كَوْنِهِ خَبَرًا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا ذَاتًا، وَ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ تَخْتَصَّ بِالْمَعْلُولِ. وَ كُلُّ هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي حَالِ الْمُرِيدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَوَثِّرُ فِي الْمَوْجُودِ وَ الْمَعْدُومِ مِنَ الْحُرُوفِ؟ غَيْرَ أَنَّهَا وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى الْحَقِيقَةِ عِلَّةً، فَهِيَ مُشَبَّهَةٌ بِالْعِلَّةِ.

١. الاختراع: الخيانة و الأخذ من المال، و كذلك الاختراع بالراي المعجمة. و يقال: اخترع الشيء، أي اقتطعه و اختزله. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٦٩ (خرع).

[نفي تأثير الإرادة في فعل الغير]

و اعلّم أنّه لا شبهة في الإرادة، إذا كانت متعلّقة بفعل غير المريد بها، فإنّها لا تؤثر فيه؛ ألا ترى أنّ القول الموجود من زيد، لا يكون خبراً لأنّ (١٩٢) عمراً أراد كونه خبراً؟ ولو جاز أن يؤثر بعض أحوال زيد في فعل عمرو، لم يكن بعض في ذلك أولى من بعض، [فجاز] أن يؤثر كونه عالماً وقادراً في فعل غيره!

و قد لوح أبو هاشم في بعض المواضع^٢ في [أنّ] المخبر لا يمتنع أن يكون مخبراً بأن يقصد إلى الخبر وإن كان الخبر من فعل غير.

و الصحيح ما ذكره في «البغداديات»^٣ و غيرها من أنّ الخبر لا بُدّ من أن يكون

من فعل المخبر^٤.

و يدلّ عليه ما ذكرنا من أنّ أحوال الحي لا تؤثر^٥ في فعل غير. و ما ذكرناه قديماً من أنّ [من] جعل الذات على صفة من الصفات من غير توسط علّة، فلا بُدّ من أن يكون [هو] المحدث لها.

[بيان تأثير الإرادة الضرورية في الخبر أو عدم تأثيرها]

و كان أبو هاشم يشترط في تأثير الإرادة في الخبر أن تكون^٦ من فعل المخبر،

١. في الأصل: «عمرواً».

٢. منها: «العسكريات» نقل القاضي عبد الجبار ذلك من دون أن يجزم بأنّ أبا هاشم قال ذلك في العسكريات و منها: جواب مسائل ابن الفضل. المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٩١.

٣. و هي مسائل تكلم فيها على نقض مذهب البغداديين من المعتزلة. راجع: الشامل في أصول الدين، ص ٢٥٨.

٤. المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٩١.

٥. في الأصل: «يؤثر».

٦. في الأصل: «أن يكون»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الاسم إلى لفظة «الإرادة». و الأفعال المؤنثة الآتية قرائن عليه.

و يَقُولُ: متى كانت ضَرُورِيَّةٌ لَمْ تَوَثَّرْ. وَ غَيْرُهُ يُجِيزُ أَنْ تَوَثَّرَ الْإِرَادَةُ أَوْ حَالُ الْمُرِيدِ،
وَ إِنْ كَانَتْ ضَرُورِيَّةٌ وَ غَيْرُ تَابِعَةٍ لِاخْتِيَارِهِ.

و الَّذِي يُنْصَرُّ بِهِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْخَبَرَ لَمَّا اعْتَبِرَ فِي كَوْنِهِ خَبَرًا نَبَأً^١، أَنْ تَكُونَ^٢
ذَاتُهُ مِنْ فِعْلِنَا وَ اخْتِيَارِنَا، وَ جَبَّ أَيْضًا أَنْ يُعْتَبَرَ فِيمَا بِهِ صَارَ خَبَرًا مِنْ كَوْنِنَا مُرِيدِينَ
أَنْ يَتَعَلَّقَ بِاخْتِيَارِنَا؛ لِيَجْرِيَ مَا كَانَ بِهِ خَبَرًا فِي التَّعَلُّقِ بِاخْتِيَارِنَا مَجْرَى ذَاتِ الْخَبَرِ،
وَ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ نَفْعَلَهُ^٣ خَبَرًا أَوْ لَا نَفْعَلَهُ كَذَلِكَ.

وَ مِمَّا يُنْصَرُّ بِهِ الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كَوْنِ الْكَلَامِ خَبَرًا، [أَنْ] يَكُونَ فَاعِلُهُ
مُرِيدًا، كَمَا أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كَوْنِ الْفِعْلِ مُحْكَمًا بِكَوْنِهِ^٤ عَالِمًا، وَ لَا اعْتِبَارَ بِكَيْفِيَّةِ كَوْنِهِ
عَالِمًا، فَكَمَا جَازَ أَنْ يَوَثَّرَ كَوْنُهُ عَالِمًا فِي^٥ الْمُحْكَمِ، وَ إِنْ كَانَ الْعِلْمُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ،
كَذَلِكَ يَوَثَّرَ كَوْنُهُ مُرِيدًا. وَ كَمَا جَازَ أَنْ يَوَثَّرَ كَوْنُهُ مُرِيدًا بِلَا إِرَادَةٍ أَصْلًا - لَوْ جَازَ
ذَلِكَ -؛ فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوَثَّرَ كَوْنُهُ مُرِيدًا، وَ إِنْ كَانَ عَنْ إِرَادَةٍ ضَرُورِيَّةٍ؟

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ كَوْنِهِ عَالِمًا، وَ كَوْنِهِ مُرِيدًا فِي هَذَا الْبَابِ^٦ بِأَنْ كَوْنُهُ عَالِمًا
عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، بَلْ عَلَى وَجْهِ التَّصْحِيحِ، وَ كَوْنُهُ مُرِيدًا بِخِلَافِ ذَلِكَ^٧.

١. في الأصل: «نباء».

٢. في الأصل: «أن يفعله» و هكذا في نظيره القادم.

٣. كذا في الأصل، و الأولى: «كونه».

٤. في الأصل: «و في»، و الواو زائدة.

٥. في الأصل: «الكتاب».

٦. جاء بعد هذا في الأصل مطالب قد وُضعت سهواً في هذا الموضع من قِبَلِ النَسَاحِ، وَ هِيَ فِي
الْحَقِيقَةِ مَرْتَبُطَةٌ بِمَطَالِبٍ مُتَقَدِّمَةٍ، فَقَمْنَا بِنَقْلِهَا إِلَى ج ٢، ص ١٣١ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ. وَ الْمَطَالِبُ
الْمَنْقُولَةُ تَبْلُغُ حَوَالِي صَفْحَةٍ مِنَ الْأَصْلِ (١٩٢ - ١٩٣) وَ صَفْحَتَيْنِ مِنَ الْمَطْبُوعِ سَابِقاً (ص ٣٥٠ -
٣٥٢)، وَ تَبْدَأُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ يَقْدَرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ، أَيْ إِلَى قَوْلِهِ: «دَعَا النَّفْعَ
إِلَى الْفِعْلِ».

[٤]

[فصل^١]

[في أن للمريد منا حالاً يختص بها، و يفارق بها من ليس بمريد]

[الدليل الأول]

الذي يدُلُّ على ذلك أن أحدنا يجد نفسه مُريداً و قاصداً ضرورةً، كما يعلم نفسه مُعتقداً و ظاناً و مفكراً^٢ و لا شيء أوضح مما يجدّه الإنسان من نفسه، و لا شبهة في مثله، و إنما تعرضُ الشبهة في تمييز هذه الحال من سائر أحواله.

و كما يعلم أحدنا ذلك من نفسه ضرورةً، كذلك يعلمه من غيره؛ نحو أن يعلمه مخاطباً له بالكلام و موجّهاً إياه نحوه دون غيره. و لولا كون ما ذكرناه معلوماً باضطرارٍ، لما عُلِمَ تعلقُ الفعلِ بالفاعلِ، و لا صحَّ أيضاً أن تُقرَّرَ^٣ المواضعةُ على اللغات؛ لأنَّ قصدَ المُشيرِ و المُواضعِ إذا لم يكن معلوماً، فلا سبيل إلى تقرُّرِ المواضعةِ.

و ليس لأحد أن يقول: ألا يرجع ما يجدونه من ذلك إلى الداعي و الاعتقاد؟

١. جاء في الأصل: «باب الكلام في الإرادة و ما يتعلق بها»، و ليس هذا موضعه، فإن بحث الإرادة قد بدأ قبل هذا الموضع.

٢. قد تُقرأ هذه الكلمة في الأصل: «منكراً».

٣. في الأصل: «أن تعرف»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لمكان «على»، و بقرينة قوله: «فلا سبيل إلى تقرُّرِ المواضعة».

لأنه لو رَجَعَ إلى ما ذَكَرَهُ، لَمْ تَكُنِ^١ الحال فيما يَجِدُهُ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى ما ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الدَّاعِيَ إِنَّمَا هُوَ «اعْتِقَادُ النِّفْعِ وَدَفْعُ الضَّرَرِ»، وَ قَدْ يَعْتَقِدُ أَحَدُنَا فِي الشَّيْءِ أَنَّهُ يَنْفَعُهُ، وَ تَارَةً يَجِدُ نَفْسَهُ مُرِيداً لَهُ، وَ أُخْرَى أَنْ لَا يَجِدُهَا كَذَلِكَ. فَلَوْ كَانَ الدَّاعِيَ هُوَ الْإِرَادَةُ لَمْ يَحْصُلْ هَذَا الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الدَّاعِيَ فِي الْحَالَيْنِ قَائِمٌ. وَلِأَنَّ^٢ الدَّاعِيَ قَدْ يَدْعُوهُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ يَحْضُرُهُ عَلَى وَجْهِ تَسَاوَى^٣ فِيهِ أِبْعَاضُ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ، وَ مَعَ هَذَا فَيُرِيدُ أَكْلَ بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ حَتَّى يَتَنَاوَلَ بَعْثَيْنِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا عَمَّ الْكُلَّ مِنَ الدَّاعِيَ غَيْرَ مَا خَصَّ^٤ [البعض] مِنَ الْبَعْضِ وَ اقْتَضَى تَنَاوُلَ الْفِعْلِ لَهُ.

٣٥٦

و لِأَنَّ عَلِمْنَا بِحَالِ الْمُخَاطَبِ لَنَا وَ قَصْدِهِ، يَسْبِقُ الْعِلْمَ بِأَنَّ لَهُ دَاعِياً إِلَى خِطَابِنَا، وَ مَا الْعِلْمُ بِهِ أَسْبَقُ مِنْ غَيْرِهِ، كَيْفَ يَكُونُ هُوَ ذَلِكَ الْغَيْرِ؟ وَ أَمَّا تَمْيِيزُ الْحَالِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَبِهاً فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ مَا يَضُرُّهُ عَاجِلاً وَ مَا لَا يُدْرِكُهُ أَصْلاً، وَ الشَّهْوَةُ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْمُدْرَكَاتِ وَ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ (١٩٤) الْمُدْرِكُ. وَ مُفَارَقَةُ هَذِهِ الْحَالِ لِسَائِرِ أَحْوَالِهِ؛ مِنْ كَوْنِهِ قَادِراً وَ مُدْرِكاً وَ نَظِيراً، أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُدَلَّ عَلَيْهِ.

وَ إِذَا تَبَيَّنَ الْحَالُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَالَّذِي يُدَلُّ^٥ عَلَى حُصُولِهَا عَنْ مَعْنَى، أَنَّ مَا يَحْصُلُ فِي حَالٍ، قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَحْصُلَ فِيهَا، وَ أَحْوَالُ الْمُرِيدِ كُلُّهَا وَاحِدَةٌ لَا تَخْتَلِفُ، فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ مَعْنَى، كَمَا قُلْنَاهُ فِي إِبْتَاتِ سَائِرِ الْأَعْرَاضِ.

١. في الأصل: «لم يكن».

٢. في الأصل: «ولا» بدل «ولأن»، و لا محل للنفي في المقام.

٣. في الأصل: «يتساوى».

٤. في الأصل: «غيره أخص» بدل «غير ما خص».

٥. في الأصل: «بدلوا» أو «يدلوا».

فإن قيل: كيف ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ يُرِيدُ ولا يُرِيدُ؛ والحال واحدة، مع أَنَّهُ يُرِيدُ عندَ الداعي، ولا يَجُوزُ مع ثُبُوتِ الداعي أَن لا يُرِيدَ، وكذلك لا يَجُوزُ مع انتفاءِ الداعي أَن يُرِيدَ؟

قُلْنَا: قد يَجُوزُ أَن يَكُونَ غَيْرَ مُرِيدٍ مع ثُبُوتِ الداعي على بعضِ الوجوه؛ نَحْوُ مَنْ دَعَاهُ الداعي إِلَى القيامِ، فَأَخَّرَهُ وَفَعَلَهُ بَعْدَ زَمَانٍ مُتَرَاخٍ. وقد يدَعُو أَحَدَنَا الداعي إِلَى أفعالٍ متساويةٍ فِي تَنَاولِ الداعي لَهَا، فَيُرِيدُ بَعْضُهَا وَيُؤْثِرُهُ عَلَى بَعْضٍ [آخَرَ، بل وَيُرِيدُ] أَحَدَهَا بَدَلًا مِنْ غَيْرِهِ. فَثَبَّتَ صَحَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ جَوَازِ كَوْنِهِ مُرِيدًا وَأَن لا يَكُونَ كَذَلِكَ؛ والحال واحدة.

على أَن هَذَا الْكَلَامَ لَوْ قَدَحَ فِي إثباتِ الإرادة، لَقَدَحَ^١ فِي إثباتِ كُلِّ الْأَعْرَاضِ؛ لَأَنَّهُ كَمَا يَجِبُ أَن تَكُونَ^٢ تُرِيدُ لِمَكَانِ الداعي، كَذَا يَجِبُ أَن تَتَحَرَّكَ مَعَ قُوَّةِ الداعي وَالسَّلَامَةِ. وَإِذَا صَحَّ مَعَ ذَلِكَ أَن يَكُونَ بِحَرَكَةٍ جَائِزًا كَجَوَازِ ضِدِّهِ، صَحَّ أَيْضًا جَوَازُ كَوْنِهِ مُرِيدًا عَلَى هَذَا الْحَدِّ.

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ مُرِيدٌ لِمَعْنَى، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ لِيُوجِبَ الْحَالَ لَهُ، وَ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ حَالًا فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُجَاوِرَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى الْأَعْرَاضِ.

فَأَمَّا الْعِلْمُ بِمَحَلِّ الْإِرَادَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، فَالطَّرِيقُ إِلَيْهِ السَّمْعُ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ يَجْدُ فِي نَاحِيَةِ قَلْبِهِ عِنْدَ الْإِرَادَةِ وَالْفِكْرِ ضَرْبًا مِنَ التَّعَبِ، يَعْلَمُ أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالنَّظَرَ يَحْلُلَانِ هَذِهِ النَاحِيَةَ. وَالْعِلْمُ بِأَنَّ الْمَحَلَّ هُوَ الْقَلْبُ عَلَى التَّفْصِيلِ، مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمْعِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «الْإِثْبَاتِ»، وَهُوَ زَائِدٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

[الدليل الثاني]

٣٥٧

دليل آخر على إثبات حال المرید: قد ثبت أن أحدنا مخبرٌ وأمرٌ. ولولا كونه مریداً، لما وقع منه الخبرُ خبراً، ولا الأمرُ أمراً، وكذلك سائر [أنواع] الخطاب. وإن كان الخبرُ يحتاجُ إلى أن يكونَ فاعلهُ مریداً لكونه خبراً، والأمرُ يحتاجُ إلى أن يكونَ [فاعله] مریداً للمأمور به. وهما وإن اختلفا من هذا الوجه، فقد اتفقا فيما قصدناه من الدلالة على حال المرید.

[بيان حاجة الخبر إلى حال المرید لكي يكون خبراً]

فإن قيل: ألا كان الخبرُ يُخالِفُ جنسه ما ليس بخبرٍ، وكذلك الأمرُ، فلا يحتاجُ إلى مؤثّرٍ فيه من أحوالٍ فاعله؟ وإن لم يكن مخالفاً، ألا كان ما يقع خبراً غير ما لا يقع كذلك، وإن كان مثله ومن جنسه، فلا يحتاجُ إلى كونِ فاعله مریداً، كما لا يحتاجُ العَرَضُ الْمُخْتَصُّ ببعضِ المَحَالِّ إلى قصدِ فاعله في حُلُولِهِ مَحَلَّهُ؟ وإذا سلّمَ كُلُّ هذا، وأن الخبرَ بعينه يجوزُ أن يكونَ غيرَ خبرٍ من أين أنه لا يكونُ كذلك إلا بكونِ فاعله على صفة؟ ثم ما الدليل على أن تلك الصفة هي كونه مریداً؟ وألا كان كذلك لبعض ما عدا ذلك من أحواله؟

قلنا: أما الذي يدُلُّ على أن الجنسَ واحدٌ، فهو التباسُهما على الإدراكِ كالتباسِ السوادين. وكما قضينا بتماثُلِ السوادين، كذلك يجبُ أن نقضي بتماثُلِ ما جرى مجراهما.

وإنما قلنا: إنهما يشتهان على الإدراك؛ لأن من سمع قول القائل: «زيد قائم» و هو يقصدُ به إلى الإخبارِ عن زيد بعينه، لا يفصلُ بينه وبين قوله: «زيد قائم» و هو غيرُ مخبرٍ؛ بأن يكونَ ساهياً أو حاكياً عن غيره. ولقوة التباسِهما، كان من يجوزُ

عَلَى الْكَلَامِ الْإِعَادَةُ، (١٩٥) مُجَوِّزاً أَنْ يَكُونَ مَا سَمِعَهُ ثَانِياً هُوَ الَّذِي سَمِعَهُ أَوَّلًا، وَ كَذَلِكَ مَنْ اعْتَقَدَ بَقَاءَ الْكَلَامِ.

[إثبات أن ما يقع خبراً يجوز أن يكون بنفسه غير خبر]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَفْسَ مَا يَقَعُ فَيَكُونُ خَبِراً، يَجُوزُ أَنْ يَوْجَدَ غَيْرَ خَبَرٍ، فَأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا: أَنَّ الْأَفْظَاظَ الْعَرَبِيَّةَ إِنَّمَا تُفِيدُهَا^١ الْمَوْضَاعَةُ، وَ التَّوَاضُّعُ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا حَصَلَ بِاخْتِيَارِ الْمُتَوَاضِعِينَ. وَ قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَتَوَاضَعُوا فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ الْمَخْصُوصَةِ أَنَّهَا لِلْخَبَرِ، وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَكَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بَعَيْنَهَا تَوْجَدُ فَلَا تَكُونُ خَبِراً.

و مِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْخَبَرُ عَنْ أَحَدِ الزَّيْدِينَ غَيْرِ الْآخَرِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَفْعَلَ أَحَدُنَا اللفظ الذي مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ خَبِراً عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَ يَقْصِدَ بِهِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، فَيَكُونُ مُخْبِراً عَنْ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي الَّذِي قَصَدَ بِهِ الْإِخْبَارَ عَنْهُ. وَ فِي فُسَادِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللفظَ وَاحِداً، وَ أَنَّهُ بِالْقَصْدِ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ.

و مِنْهَا: أَنَّ اللفظَ لَوْ كَانَ مُتَغَايِراً، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْقَادِرِ سَبِيلٌ إِلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يَوْجَدُ فَيَكُونُ خَبِراً عَنْ زَيْدٍ بَعَيْنِهِ، وَ يَبَيِّنُ مَا يَكُونُ خَبِراً عَنْ غَيْرِهِ. فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ، عَلِمَ أَنَّ اللفظَ وَاحِداً.

و مِنْهَا: أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي صَحَّةَ أَنْ يَعْلَمَ زَيْداً مُخْبِراً وَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ كَوْنَهُ مُرِيداً، إِذَا كَانَ الْقَصْدُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَ يَقْتَضِي أَنْ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ مَا هُوَ خَبَرٌ وَ بَيْنَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

ومنها: أن هذا القول يُبطل التوسُّع والتجوُّز في الكلام، ويُبطل أيضاً التورية؛ لأنَّ التجوُّز إنما يصحُّ بأن يُستعمل اللفظ الموضوع لشيء بعينه في غيره. وليس لأحد أن يقول: إنَّ التجوُّز هو أن يُستعمل مثل اللفظ الموضوع لشيء في غيره.

وذلك أنَّ اللفظين إذا كانا مثليين، فلا بُدَّ فيما يصحُّ على أحدهما من الأحكام أن يصحَّ على الآخر، وإذا جاز أن تُستعمل^١ مثل هذه اللفظة في غير الخبر والأمر، جاز أيضاً استعمالها بعينها في ذلك على سبيل التجوُّز.

ومنها: أن هذا القول يقتضي انحصار مَنْ يُقدَّر على أن يُخبر عنه في كُلِّ حال، وأنه يكون القويُّ في هذا الباب بخلاف الضعيف.

وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ القدرة لا تتعلَّق في الوقت الواحد، في المحلِّ الواحد، من الجنس الواحد بأكثر من جزء^٢ واحد، وحرُوف قول القائل: «زيد قائم» ممثلة لكلِّ ما هذه صورته من الكلام، فيجب^٣ أن يكون أحدنا قادراً من عدد هذه الحروف في كُلِّ وقتٍ على قدرٍ ما في لسانه من القدر. وفي هذا ما قدَّمناه من انحصار عدد مَنْ يصحُّ أن يُخبر عنه، حتَّى لو بدَّل مجهوده في أن يُخبر عن غيرهم لما تأتَّى منه. ونحن نعلم خلاف ذلك من كُلِّ قادرٍ.

ولا يلزم على ما ذكرناه أن تكون إرادة الأخبار المختلفة واحدة، وإلا أدَّى إلى انحصار ما يُقدَّر عليه من الأخبار.

٣٥٩

وذلك أنَّ الإرادات التي «بها تكون الأخبار أخباراً عن جماعات متغايرة»

١. في الأصل: «يستعمل»، وقوله: «استعمالها بعينها» قرينة على صحة ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «جنس» بدل «جزء»، وما أثبتناه استفدناه من المعنى، ج ٦، ص ١٢.

٣. أي فيجب بناء على القول المتقدم في الإشكال.

مُخْتَلِفَةً، والقُدْرَةُ الواحدةُ تَتَعَلَّقُ^١ بما لا يَتَنَاهَى مِنَ الْمُخْتَلِفِ. وإِنَّمَا لا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُتَمَاثِلِ بِالشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. فَبِأَنَّ أُنَّ الْإِرَادَاتِ لا تُشَبِّهُ مَا الزَّمَنَاءِ فِي الْحُرُوفِ الْمُتَمَاثِلَةِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا جازَ لِأَحَدِنَا^٢ أَنْ يَفْعَلَ بِالقُدْرَةِ الواحدةِ فِي كُلِّ مَحَلٍّ كَوْنًا فِي جِهَةٍ بَعَيْنِهَا، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَوْنٌ وَاحِدٌ^٣ يَصِحُّ وجودُهُ فِي الْمَحَالِّ عَلَى الْبَدَلِ بِالْإِرَادَةِ، فَأَلَّا جازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَلْفَاظِ؟

وَذَلِكَ: أَنَّ الْقُدْرَةَ الواحدةَ لا يَنْحَصِرُ مُتَعَلِّقُهَا مِنَ الْمُتَمَاثِلِ إِذَا اخْتَلَفَ الْمَحَالُّ، كَمَا لا يَنْحَصِرُ مُتَعَلِّقُهَا مِنَ الْمُخْتَلِفِ وَالْوَقْتُ وَالْمَحَلُّ وَاحِدًا. (١٩٦) وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا تَتَعَلَّقُ^٤ بِهِ مِنَ الْمُتَمَاثِلِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ وَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهَا لا تَتَعَلَّقُ بِأَكْثَرِ مِنْ جُزْءٍ وَاحِدٍ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ. فَلَوْلَا أَنَّ اللَّفْظَ الْوَاحِدَ يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنْ كُلِّ زَيْدٍ عَلَى الْبَدَلِ، لَأَنْحَصَرَ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْبَارِ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعَى: أَنَّ مَحَالََّ الْحُرُوفِ الْمُتَمَاثِلَةِ مُتَغَايِرَةٌ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْأُكُوَانِ. وَذَلِكَ: أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَخْرَجَ الزَّايِ كُلَّهُ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ مَخَارِجُ كُلِّ حَرْفٍ، وَلِهَذَا مَتَى لَحِقَتْ بَعْضُ مَحَالَِّ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَفَةٌ، أَثَّرَ ذَلِكَ فِي كُلِّ حُرُوفِ ذَلِكَ الْمَخْرَجِ.

وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، صَحَّ بِصَحَّتِهَا مَا قَصَدْنَاهُ؛ مِنْ أَنَّ نَفْسَ مَا وَقَعَ خَبْرًا، قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ خَبِيرٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ لَهُ اخْتِصَّ بِكَوْنِهِ خَبِيرًا^٥. كَمَا أَنَّ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَتَعَلَّقُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَحَدِنَا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَقْدَرِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدْنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٦، ص ١٣.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَتَعَلَّقُ».

٥. وَهَذَا الْأَمْرُ هُوَ حَالُ الْمَرِيدِ.

الجَوْهَرُ لَمَّا اخْتَصَّ ببعض هذه الجهات، مع جواز كونه في غيرها، وجب أن لا يختص بها إلا لأمرٍ ما. ولا يخلقُ تَفْنِيدُ^١ هذا القول أيضاً أنه يوجب أن لا يضطرَّ أحدنا إلى أن غيرَه مريد؛ لأنَّ العِلْمَ بأنَّ الفاعلَ فاعلٌ لا يكون إلا مُكْتَسَباً بالأدلة. فأمَّا المَذْهَبُ الثاني: فالذي يُبَيِّنُ بطلانَه، أنَّ الإرادة إذا ثَبَّتْ أنَّها توجبُ حالاً للمريد، وأنَّ إيجابها للحالِ يَرْجِعُ إلى جنسها وما هي عليه في نفسها، فيَجِبُ متى وُجِدَ جنسها مِن فعلٍ أيَّ^٢ فاعلٍ كان، أن توجبَ^٣ مثل هذه الحال؛ لأنَّ موجبَ العِلَلِ لا يَتَغَيَّرُ بالفاعِلين، على حَدِّ ما نَقُولُه^٤ في العِلْمِ والحركة وما يوجبُ حالاً لِمَحَلٍّ أو جُمْلَةٍ.

٣٦٠

* * *

[٥]

[فصل]

[في التمييز بين الإرادة ونظائرها؛ من الشهوة والتمني وكراهة الضد]^٥

اعْلَم أنَّ في الناس مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ إرادة كَوْنٍ ما لا يكون، أو لا كَوْنٍ^٦ ما يكون، مِن جنس الشهوة والتمني.

١. في الأصل بدل «تفنيده» كلمة لا تقرأ، والصحيح ما أثبتناه، وهو مقتضى السياق. راجع: المغني، ج ٦، ص ٤٧ و ٤٨.

٢. في الأصل: «إلى» بدل «أي»، وهو خطأ، والصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٦، ص ٤٩.

٣. في الأصل: «يوجب»، وضمير الفاعل يرجع إلى لفظة «الإرادة».

٤. في الأصل: «يقوله».

٥. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، وما أثبتناه هو ما يقتضيه المقام. راجع: المغني، ج ٦، ص ٣٥.

٦. في الأصل: «لا يكون»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

و مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ إِرَادَةَ أَنْ يَكُونَ^١ كَرَاهَةً لئَلَّا يَكُونَ، وإِرَادَةُ أَنْ لَا يَكُونَ كَرَاهَةً لِأَنْ يَكُونَ.
و نَحْنُ نُبَيِّنُ فَسَادَ ذَلِكَ:

[أولاً: تَمِيزُ الإِرَادَةِ مِنَ الشَّهْوَةِ]

أَمَّا تَمِيزُ الإِرَادَةِ مِنَ الشَّهْوَةِ، فَبَيِّنُ مِنْ وَجْهِ:
مِنْهَا: أَنَّ الشَّهْوَةَ تَخْتَصُّ بِالْمُدْرَكَاتِ دُونَ غَيْرِهَا، وَ الإِرَادَةُ تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَا يُجَوِّزُ الْمُرِيدُ حُدُوثَهُ.
و مِنْهَا: أَنَّ^٢ الْمُرَادَ قَدْ يَكُونُ ضَرَرًا أَوْ مُؤَدِيًا إِلَيْهِ، وَ الْمُشْتَهَى لَا يَكُونُ إِلَّا مِمَّا يُتَنَفَّعُ بِتَنَاوُلِهِ.
و مِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ مَا لَا يَصِحُّ وَجُودُهُ، إِذَا اعْتَقَدَ صَحَّةَ^٣ ذَلِكَ فِيهِ، وَ لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي الشَّهْوَةِ.
و مِنْهَا: أَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ فِعْلَ غَيْرِهِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَهِيَ مَا يَنَالُهُ غَيْرُهُ.
و مِنْهَا: أَنَّ مَا يَنْفِي الشَّهْوَةَ مِنَ النَّفَارِ، لَا يَنْفِي الإِرَادَةَ بَلْ يُجَامِعُهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْفِرُ [عَمَّا يُرِيدُ تَنَاوُلَهُ مِنَ الدَّوَاءِ. وَ مَا يَنْفِي الإِرَادَةَ مِنَ الْكَرَاهَةِ لَا يَنْفِي الشَّهْوَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ] يَكْرَهُ فِي أَيَّامِ الصَّوْمِ تَنَاوُلَ الْمُشْتَهَى مِنَ الْمَأْكُولِ وَ الْمَشْرُوبِ.
و مِنْهَا: أَنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ عَلَى وَجْهِهِ بِالْإِرَادَةِ دُونَ الشَّهْوَةِ.
و مِنْهَا: أَنَّ كَوْنَهُ مُلْتَمَذًّا يَتَّبِعُ الشَّهْوَةَ دُونَ الإِرَادَةِ.

١. فِي الْأَصْل: «الإِرَادَةُ تَكُونُ» وَ مَا أَثْبَتَاهُ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٦، ص ٤٠.

٢. فِي الْأَصْل: «أَنَّهُ».

٣. فِي الْأَصْل: «صَحَّ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ. رَاجِعُ: الْمَغْنِيُّ، ج ٦، ص ٣٥.

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٦، ص ٣٥.

ومنها: أَنَّ الإرَادَةَ نَفْسَهَا يَصِحُّ أَنْ تُرَادَ^١، وَ لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُشْتَهَى [شَهْوَةٌ]^٢ الشَّهْوَةُ.

ومنها: أَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ الشَّيْءَ وَ يَكْرَهُ مِثْلَهُ، وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَشْتَهِيَ الشَّيْءَ وَ يَنْفِرَ عَنْ مِثْلِهِ.

ومنها: أَنَّهُ قَدْ يَجِدُ نَفْسَهُ قَوِيَّ الشَّهْوَةِ تَارَةً، وَ ضَعِيفَهَا أُخْرَى، وَ حَالُهُ فِي الإرَادَةِ لَا يَخْتَلِفُ. ٣٤١

ومنها: أَنَّ مَا دَعَا إِلَى الْفِعْلِ يَدْعُو إِلَى الإرَادَةِ، وَ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ فِي الشَّهْوَةِ.

ومنها: أَنَّ الإرَادَةَ مَقْدُورَةٌ لِلْعِبَادِ، وَ الشَّهْوَةُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ مَقْدُورِهِمْ.

ومنها: أَنَّ إِرَادَةَ الْقَبِيحِ قَبِيحَةٌ، وَ شَهْوَةُ الْقَبِيحِ غَيْرُ قَبِيحَةٍ.

وَ مَا ذَكَرْنَاهُ يُبْطَلُ أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهَةُ^٣ هِيَ نِفَارُ الطَّبْعِ.

عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ إِرَادَةَ كَوْنٍ مَا لَا يَكُونُ شَهْوَةً، يَوْجِبُ أَنْ يَجِدَ أَحَدُنَا مَتَى أَرَادَ الْأُمُورَ الْمُسْتَقْبَلَةَ، الْفَصْلَ بَيْنَ حَالِهِ مُرِيداً لِمَا الْمَعْلُومُ أَنَّهُ (١٩٧) لَا يَكُونُ^٤، وَ حَالِهِ إِذَا أَرَادَ مَا الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَكُونُ؛ لِأَنَّ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ حَالُهُ حَالُ الْمُشْتَهَى، وَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ حَالُهُ حَالُ الْمُرِيدِ. وَ فِي عِلْمِنَا بِأَنَّهُ لَا فَصْلَ يَجِدُهُ الْوَاحِدُ مِنَّا فِي ذَلِكَ، دَلَالَةٌ عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ.

عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرُوا، لَمْ يَكُنْ لِسُؤَالٍ مَنِ يُرِيدُ الْفِعْلَ مِنْ غَيْرِهِ:

١. فِي الْأَصْلِ: يَصِحُّ أَنْ «يُرَادَ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٦، ص ٣٦.

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْكَرَاهَةُ الطَّبْعِ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنَ الْمَغْنِي، ج ٦، ص ٣٦.

٤. فِي الْأَصْلِ: + «وَ حَالُهُ إِذَا أَرَادَ مَا الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ»، وَ هُوَ زَائِدٌ مَكْرَرٌ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «لَأَنَّ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ».

«هَلْ فَعَلَهُ أَمْ لَا؟» معنًى؛ لَأَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ الْفَصْلَ مِنْ نَفْسِهِ^١، لَمْ يَكُنْ بِهِ إِلَى السُّؤَالِ حَاجَةٌ.

هذا إِذَا قَالُوا: إِنْ إِرَادَةً مَا لَا يَكُونُ شَهْوَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ.

فَأَمَّا إِنْ اعْتَرَفُوا بِمُخَالَفَتِهَا لَجَنَسِ الشَّهْوَةِ، وَلِلْمَعْنَى الَّذِي يَوْجِبُ الِاتِّدَادَ بِالْمُدْرَكِ، وَسَمَّوْهَا مَعَ ذَلِكَ، مَتَى تَعَلَّقَتْ بِمَا لَا يَكُونُ، بِأَنَّهَا شَهْوَةٌ، فَقَدْ خَالَفُوا فِي عِبَارَةٍ، وَحِينَئِذٍ لَا يَتِمُّ لَهُمْ مَا حَاوَلُوهُ مِنَ الْفِرَارِ عَنِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ مَا لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّا لَا نَأْبَى عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مُشْتَهًيًا.

[ثَانِيًا: تَمِيزُ الْإِرَادَةِ مِنَ التَّمَنِّي]

فَأَمَّا التَّمَنِّي: فَإِنْ كَانَ قَوْلًا - عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ^٢ - فَمُفَارَقَتُهُ لِلْإِرَادَةِ لَا تَشْكُلُ.

وَإِنْ كَانَ مَعْنًى فِي الْقَلْبِ يُطَابِقُ الْقَوْلَ - عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَبُو هَاشِمٍ^٣ - فَهُوَ يُفَارِقُ أَيْضًا الْإِرَادَةَ.

لَأَنَّ التَّمَنِّيَّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَاضِي وَبِأَنَّ لَا^٤ يَكُونُ عَلَى حَدِّ مَا كَانَ، وَالْإِرَادَةُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا.

وَلَأَنَّ التَّمَنِّيَّ حَالُهُ فِي سَائِرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى سَوَاءٍ، فِي أَنَّهُ لَا يُوَثِّرُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا يَقْتَضِي وَقُوعَهُ عَلَى وَجْهِ، وَالْإِرَادَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وَالْإِرَادَةُ ضِدٌّ، وَلَا ضِدٌّ لِلتَّمَنِّي.

١. أي الفصل بين كونه مريدًا لما يكون، ولما لا يكون. راجع: المغني، ج ٦، ص ٣٨.

٢. المغني، ج ٦، ص ٣٧.

٣. المصدر السابق.

٤. في الأصل: «أَنَّ لَا» بدل «وَأَنَّ لَا»، والصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٦، ص ٣٧.

ولأنه يصح أن تُراد الإرادة، ولا يصح أن يتمنى التمني.
وما ذكرناه من قبل في مفارقة الشهوة للإرادة - من أن أحدنا لا يجد الفرق بين ما يُريده فيما المعلوم أنه يكون، وبين ما المعلوم أنه لا يكون - واضح أيضاً في التمني؛ لأن الفصل على قولهم بين الحالين واجب، وما نجد.
وكان على هذا يجب أن يستحيل وصول مُتمنٍّ إلى ما تمنّاه؛ لأنه لا يكون على قولهم مُتمنياً إلا لما لا يوجد.
و يجب أن يكون الرسول - عليه السلام - و سائر المؤمنين لم يريدوا قط الإيمان من أبي لهبٍ ومن جرى مجراه من الكفار.
هذا إن خالفوا في المعنى، وإن رجّع الخلاف إلى العبارة، صرنا معهم إلى ما تقدّم.

[ثالثاً: تمييز الإرادة من الكراهة]

فأما ما يفسد به قول من ادعى أن الإرادة كراهة [لضده] فوجوه:
منها: أن أحدنا يفصل بين كونه مُريداً و كارهاً، كما يفصل بين كونه مُريداً و مُعتقداً، فلو كانت إرادة الشيء كراهة لضده، لوجب أن يجد من نفسه الكراهة للضد متى أراد ضده على كل حال، و ما يجد ذلك. و لهذا صح أن يُريد الضدين على البديل؛ إما من نفسه أو غيره؛ كتحوي إرادته من نفسه الصلاة في الجهتين من المسجد و من غيره، و إرادته و هو جالس في داره أن يخرج من البابين على البديل.
و منها: أنه كان يجب في القديم تعالى أن يكون غير مُريد للنوافل؛ لأن إرادته

[لها] تَقْتَضِي^١ كَرَاهَةً تُرَوِّكُهَا، وَالتُّرُوكُ حَسَنَةٌ، وَكَرَاهَةُ الْحَسَنِ قَبِيحَةٌ.
وَمِنْهَا: أَنَّ أَحَدَنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُرِيداً مِنْ غَيْرِهِ الْقِيَامَ بِالْوَاجِبِ، وَكَوْنِهِ مُرِيداً
مِنَهُ النَّوَافِلِ، وَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا فَصْلَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.
وَمِنْهَا: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُؤَدِّي [إِلَى] أَنْ يَكُونَ الضَّدَانِ مُرَادَيْنِ فِي الْحَالِ الْوَاحِدَةِ،
بَلْ إِلَى أَنْ الْإِرَادَةُ الْوَاحِدَةُ تَتَنَاوَلُ الضَّدَّيْنِ، وَ هَذَا مُسْتَحِيلٌ عِنْدَهُمْ؛ وَ غَيْرُ جَائِزٍ
عَلَى مَا نَقُولُهُ أَيْضاً مِنْ^٢ أَنَّ إِرَادَتِي الضَّدَّيْنِ لَا تَتَضَادَّانِ^٣؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ
إِلَى الدَّوَاعِي. (١٩٨)

و^٥ مِنْهَا: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى كَوْنِهِ مُرِيداً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ كَارِهاً لَهُ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ
عَلَى الْوَجْهِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً لَهُ (١٨٧) ضِدَّانِ، كَالْقُعُودِ فِي الدَّارِ الَّذِي لَهُ
ضِدَّانِ؛ مِنْ الْإِنْتِصَابِ فِيهَا وَ الْخُرُوجِ مِنْهَا، فَإِرَادَةُ الْقُعُودِ كَرَاهَةً لِلْخُرُوجِ وَ الْإِنْتِصَابِ،
وَ كَرَاهَةُ الْخُرُوجِ إِرَادَةً لِلْإِنْتِصَابِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْتِصَابُ مُرَاداً مَكْرُوهاً!
وَ إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَرَاهَةَ الْقُعُودِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةُ الْحَرَكَةِ يَمْنَةً
وَ يَسْرَةً مَعَ تَضَادِّهَا. وَكَذَلِكَ مَتَى أَرَادَ الشَّيْءَ الَّذِي لَهُ ضِدَّانِ، يَجِبُ أَنْ يَكْرَهُ أَحَدَهُمَا،
وَ كَرَاهَتُهُ لَهُ تَوْجِبُ كَوْنَهُ مُرِيداً لِلضَّدِّ الْآخَرِ، فَيَجِبُ تَعَذُّرُ الْمَوْجِبِ لَا لِمُصَحِّحٍ.

١. في الأصل: «يقتضي».

٢. في الأصل: «في».

٣. في الأصل: «لا يتضادان».

٤. في الأصل: «أنه»، والصحيح ما أثبتناه، وهو تعليل لما قبله، راجع: المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٤٢.
٥. من هنا إلى قوله: «مراداً مكروهاً» كان في الأصل في موضع آخر لا يناسب المقام (أي في
الأصل ص ١٨٦ - ١٨٧، وفي المطبوع سابقاً ص ٣٤٢)، وهو في الحقيقة الدليل الخامس، و
لذلك نقلناه إلى هذا الموضع حيث مكانه المناسب.

و جدير بالذكر أنه جاء في الأصل قبل هذه العبارة عبارة: «فلا بد من أن يكون مريداً للضدين»،
وهي مناسبة للدليل الرابع و لكن لم يتضح لنا موضعها بالدقة، و لذلك تركناها في الهامش.

٦. في الأصل: «و منزهاً»، ولا محصل له.

و لنا في القَطْعِ على أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ نظرًا^١؛ لَعَلَّنَا أَنْ نَتَفَصَّاهُ فيما بَعْدُ بِمَشِيَّةِ اللَّهِ.
و منها^٢: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوَدِّي إِلَى تَعَلُّقِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ
بِأَمْرَيْنِ، وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

و منها: أَنَّ الْإِرَادَةَ لَوْ تَعَلَّقَتْ بِأَمْرَيْنِ، لَوَجِبَ أَنْ تَتَعَلَّقَ^٣ بِهِمَا عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ،
حَتَّى تَكُونَ إِرَادَةً لِهَمَا؛ لِأَنَّ شِبَاعَ التَّعَلُّقِ فيما يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِهِ، يَقْتَضِي أَنْ يَشِيعَ عَلَى
حَدٍّ وَاحِدٍ، فَيَجِبُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ إِرَادَةً لِهَمَا أَوْ كَرَاهَةً لِهَمَا.

و منها: أَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ تَكُونَ^٤ إِرَادَةُ الشَّيْءِ كَرَاهَةً لُضِدِّهِ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ
بِالشَّيْءِ جَهْلًا بِضِدِّهِ^٥، وَ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ عَجْزًا عَنْ ضِدِّهِ؛ فَمَا يَمْتَنِعُ^٦ مِنْ أَحَدِ
الْأَمْرَيْنِ يَمْتَنِعُ مِنَ الْآخَرِ.

و منها: أَنَّ الْإِرَادَةَ لِلشَّيْءِ لَوْ كَانَتْ كَرَاهَةً لُضِدِّهِ، لَتَعَلَّقَتْ بِالْأَضْدَادِ؛ اعْتَقَدَهَا
الْمُرِيدُ أَمْ لَمْ يَعْتَقِدْهَا، وَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ.

[يُطَالُ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةُ الشَّيْءِ كَرَاهَةً لِأَنْ لَا يَكُونَ]

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ إِرَادَةَ الشَّيْءِ كَرَاهَةً لِأَنْ لَا يَكُونَ: فَأَكْثَرُ مَا تَقَدَّمَ

١. لم يتضح لنا هذان الوجهان، ولعل هذا السطر قد انتقل في الأصل سهواً من موضع آخر.

٢. لقد كان هذا الدليل وما يليه إلى آخر الفصل قد انتقل أيضاً سهواً في الأصل إلى موضع آخر،
أي إلى ج ٢، ص ١٣١ من هذا الكتاب (و هو في الأصل ص ١٨٧، و في المطبوع سابقاً ص
٣٤٢)، و قمنا بنقله إلى هنا، حيث موضعه المناسب له.

٣. في الأصل: «يتعلق»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «الإرادة»، و قوله: «تعلقت»
قريبة عليه. و هكذا الكلام في قوله: «حتى تكون»، و هو في الأصل: «حتى يكون». و في قوله:
«إمّا أن تكون»، و هو في الأصل: «إمّا أن يكون».

٤. في الأصل: «يكون».

٥. في الأصل: «لضدّه».

٦. في الأصل: «ينطبع»، و الصحيح ما أثبتناه بقريضة قوله: «يمنتع من الآخر».

يُفْسِدُهُ، وَ الْمُعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّا نَجِدُ نَفْسَنَا مُرِيدِينَ لِحُدُوثِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ
 أَن نَجِدَهَا كَارِهَةً لَهُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَجِدَ أَحَدُنَا الْفَصْلَ
 بَيْنَ كَوْنِهِ مُرِيداً وَ كَارِهاً؛ لِأَنَّهُ مَتَى كَانَ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فَهُوَ عَلَى الْآخَرِ، فَكَانَ
 يَجِبُ أَنْ نَكُونَ كَارِهَيْنِ، لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ^١ النَوَافِلُ، وَأَنْ لَا نُمَيِّزَ بَيْنَ كَوْنِنَا مُرِيدِينَ مِنْ
 غَيْرِنَا الْوَاجِبِ وَ النَّفْلِ، وَ يُوَدِّي إِلَى أَنْ نَكْزَرَ^٢ مِنَ الْوَجْهِ مَا لَا نَعْلَمُهُ وَ لَا نَعْتَقِدُهُ، وَ
 كَانَ يَجِبُ فِيمَا لَهُ ثَلَاثَةٌ وَجْهٍ مُتَضَادَّةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ، مَتَى أَرَادَ كَوْنَهُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ
 يَكْزَرَ كَوْنَهُ عَلَى الثَّانِي وَ الثَّالِثِ، وَ كَرَاهَتُهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى الثَّالِثِ، إِرَادَةً لِأَنَّهُ يَكُونُ
 عَلَى الثَّانِي وَ الْأَوَّلِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ الثَّانِي مُرَاداً مَكْرُهاً.
 عَلَى أَنَّ مَا يُبْطِلُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْإِرَادَةُ أَوْ الْكَرَاهَةُ بِأَنْ لَا يَكُونَ الشَّيْءُ، يُبْطِلُ هَذَا الْقَوْلَ.

[٦]

فَصْلُ

فِي تَقْدُّمِ الْإِرَادَةِ عَلَى الْمُرَادِ، وَ مُقَارَنَتِهَا لَهُ

اعْلَمْ أَنَّ الْإِرَادَةَ قَدْ تَتَقَدَّمُ الْمُرَادَ وَ تُقَارِنُهُ، وَ لَا بُدَّ فِي الْإِرَادَةِ الْمُؤَثَّرَةِ مِنْ أَنْ
 تُقَارِنَ الْمُرَادَ لِتَوْثُرَ فِيهِ.
 وَ لَا إِشْكَالَ فِي تَقَدُّمِ الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا يَجِدُ نَفْسَهُ مُرِيداً لِلْفِعْلِ وَ عَازِماً عَلَيْهِ
 قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَ يُرِيدُ الْمُسَبَّبَ فِي حَالِ السَّبَبِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَكْزَرَ».

وإنما قلنا: إنها لا بُدَّ من أن تُقارَن المُراد لتؤثَّر فيه، وأنَّ تقدُّمها لا يكفي في ذلك. من حيث يَقَعُ الفعلُ على وجهٍ قد كانَ يجوزُ أن يَقَعَ على خلافه، فيجِبُ أن يكونَ ما له وَقَعَ على أَحَدِ الوجهين مُصاحِباً؛ لِيَخْتَصَّ من أجله بأحدهما. ولو كانَ ما تَقَدَّمَ من الإرادة هو المؤثَّر في وقوعه على أَحَدِ الوجهين، لكانَ الفعلُ في حال وقوعه يَقَعُ على وجهٍ لا يجوزُ أن يَقَعَ على غيرِه بدلاً منه، والمعلومُ خلافُ ذلك.

[أقسام ما تؤثَّر فيه الإرادة]

واعلمُ أنَّ ما تؤثَّر فيه الإرادة، قد يكونُ فعلاً، وقد يكونُ جملةً من الأفعال. وما هو فعلٌ واحدٌ يَنْقَسِمُ إلى: مُبتدأ، ومُتولِّد. فالمُبتدأُ يَجِبُ مُقارَنَةُ الإرادة له. وَالمُتولِّدُ على ضَرِيْنِ: مُصاحِبٍ لسببه، ومُتراخٍ عنه. فالمُصاحِبُ لسببه من المُتولِّدِ يَجِبُ أيضاً أن تُقارَنَ^١ الإرادة لتؤثَّر فيه. والمُتراخي: يجوزُ أن تُقارَنَ الإرادة لسببه؛ لأنَّه - عندَ وجودِ المُسبَّبِ - في حُكْمِ الموجودِ؛ من حيثُ خَرَجَ عن مقدورِ فاعله. فأمَّا ما هو جملةٌ من الأفعالِ يوجدُ شيئاً فشيئاً، كالكلامِ الذي يَقَعُ خبراً وأمرأ، فيجِبُ أن تكونَ^٢ الإرادة المؤثَّرة فيه مُقارَنَةً لأوَّلِ جزءٍ منه؛ لأنَّه ليسَ يُمكنُ أن تُقارَنَ جميعه، ولا يجوزُ أن تؤثَّر^٣ فيه وهي مُتقدِّمةٌ له أو مُتأخِّرةٌ عنه؛ لما تَقَدَّمَ. فلم يَبَقَ في تأثيرها في جميعِ الخبرِ إلَّا أن تُقارَنَ أوَّلُه، فتؤثَّر^٤ في جميعه؛ لأنَّ

١. في الأصل: «بقارنه»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «لتؤثَّر فيه».

٢. في الأصل: «يكون».

٣. في الأصل: «أن يؤثَّر»، والضمير يرجع إلى لفظة «الإرادة»، وفي العبارة قرائن عليه.

٤. في الأصل: «أو تؤثَّر».

الحُكْمَ يَرْجِعُ إِلَى جَمِيعِ الْخَبَرِ. وَ يَجْرِي فِي هَذَا الْكِتَابِ^١ مَجْرَى اخْتِصَاصِ الْعِلْمِ بِالْحُلُولِ فِي بَعْضِ الْعَالِمِ، وَإِنْ كَانَ تَأْثِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ؛ لَمَّا لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَحُلَّ الْجُمْلَةَ.

[٧]

فَصْلٌ

فِي أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَوْجِبُ الْفِعْلَ

الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهَا لَوْ أَوْجَبَتْ الْفِعْلَ، لَمْ يَحُلْ مِنْ أَنْ تَوْجِبَهُ^٢ إِيجَابَ الْعِلَّةِ لِلْمَعْلُولِ، أَوْ إِيجَابَ السَّبَبِ لِلْمُسَبَّبِ.

[إِبْطَالُ أَنَّ تَوْجِبَ الْإِرَادَةِ الْفِعْلَ إِيجَابَ الْعِلَلِ]

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُوجِبَةً إِيجَابَ الْعِلَلِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَخْتَصَّ^٣ بِمَحَلِّ الْفِعْلِ ضَرْباً مِنَ الْاِخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّ الْعِلَلَ عَلَى اخْتِلَافِهَا لَا تَوْجِبُ الْمَعْلُولَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ اخْتِصَاصٌ فِي كَيْفِيَّةِ الْوُجُودِ، وَ لِهَذَا أَوْجَبَتْ^٤ الْعُلُومُ الْحَالَةَ فِي زَيْدٍ كَوْنَهُ عَالِماً، وَلَمْ تَوْجِبْ لغيرِهِ. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِرَادَةَ تَخْتَصُّ^٥ الْقَلْبَ^٦، وَ الْحَرَكَةَ تَوْجِبُ فِي أَطْرَافِ الْبَدَنِ، فَلَا اخْتِصَاصَ بَيْنَهَا وَ

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «الْبَاب».

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَوْجِبَهُ» بَدَلَ «أَنْ تَوْجِبَهُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَخْتَصُّ»، وَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «الْإِرَادَةِ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَوْجِبَ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَخْتَصُّ».

٦. رَاجِعْ: ج ٢، ص ١٥١.

يَبِينُ الْحَرَكَةَ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وأيضاً: فلو كانت عِلَّةٌ لَمَا تَقَدَّمَ معلولُها، و قد عَلِمْنَا تَقَدُّمَ الإرادةِ للمُرَادِ^١.
وأيضاً: فَإِنَّ الإرادةَ تَتَقَدَّمُ المُرَادَ، و تُعَدُّمُ في حالِ وجوده؛ لأنها لا تَبْقَى،
و العِلَّةُ لا تَوْجِبُ المعلولَ و هي معدومة؛ لأنَّ عدمها يُخْرِجُها عن الصفةِ التي
تَوْجِبُ [معها].

[إبطال أن توجب الإرادة الفعل إيجاب الأسباب]

و لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَوْجِبَ الإرادةُ الفِعْلَ إيجابَ السببِ؛ لأنَّ: القُدْرَةَ عَلَى السببِ
هي قُدْرَةٌ عَلَى المُسَبِّبِ، [و] لولا (١٩٩) ذَلِكَ لَصَحَّ أَنْ يُفْعَلَ السببُ و لا يَوْجَدُ
المُسَبِّبُ، مِنْ غَيْرِ مَنَعٍ^٢ بَأَنْ لَا يُعْمَلَ الفاعلُ قُدْرَتَهُ فِيهِ. و لو فُعِلَ المُسَبِّبُ بِقُدْرَةٍ
ثَانِيَةٍ لَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَوَلِّدًا إِلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً.

و إِذَا ثَبَّتَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ [القُدْرَةَ عَلَى] السببِ قُدْرَةٌ عَلَى المُسَبِّبِ، فَلَوْ كَانَتْ
الإرادةُ مُوجِبَةً، لَأَوْجَبَتْ الحركةُ فِي الجارحةِ^٤ التي لا قُدْرَةَ فِيهَا، وَكَانَ يَجِبُ مَتَى
أَرَادَ العَاجِزُ -الذي لا قُدْرَةَ فِي يَدِهِ- أَنْ يُحَرِّكَ يَدَهُ أَنْ يَتَأَتَّى ذَلِكَ؛ لَوْجُودِ السببِ و
احتمالِ المَحَلِّ. و قد بَيَّنَّا أَنَّ قُدْرَتَهُ عَلَى السببِ [قُدْرَةٌ عَلَى المُسَبِّبِ]. فَلَا^٥ يُمَكِّنُ
أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا لَمْ تُوجِدِ الحركةُ لَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهَا.

١. تَقَدَّمَ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ.

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَوَّلَى: «مَانِعٌ». رَاجِعٌ: الْمَغْنِي، ج ٦، ص ٨٥؛ الذَّخِيرَةُ، ص ١٤٩.

٣. فِي الْأَصْلِ بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ: «قُدْرَةٌ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ قَبْلَ قَلِيلٍ: «لَأَنَّ
القُدْرَةَ عَلَى السَّبَبِ هِيَ قُدْرَةُ عَلَى الْمُسَبَّبِ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «الْخَارِجَةُ». رَاجِعٌ: الْمَغْنِي، ج ٦، ص ٨٧.

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَلَا».

و أيضاً؛ فلو كانت موجبةً لإيجاب السبب، لأوجبت المُرَاد في الثاني على كُلِّ حال، و قد عَلِمْنَا أَنَّ المُرَادَ قَدْ يَتَأَخَّرُ أَوْ قَاتًا كَثِيرَةً.

٣٦٥

وَ كَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ تَوْجِبَ^١ فِعْلَ الْغَيْرِ وَإِنْ كَانَ عَاجِزاً، وَ الْفِعْلُ الْمُحَكَّمُ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَاعِلُ عَالِماً بِهِ.

و مِمَّا اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِرَادَةَ تَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ غَيْرِ الْمُرِيدِ، كَمَا تَتَعَلَّقُ^٢ بِفِعْلِهِ، وَ خِلَافُ مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ مِنْ أَنْفُسِنَا ضَرُورَةَ أَنَّ حَالَنَا فِيمَا نُرِيدُهُ مِنْ نَفْسِنَا لَا يُخَالِفُ حَالَنَا فِيمَا نُرِيدُهُ مِنْ غَيْرِنَا، كَمَا أَنَّ حَالَ مَا نَعْلَمُهُ مِنْ مَقْدُورِنَا [لَا يُخَالِفُ حَالَ مَا نَعْلَمُهُ مِنْ مَقْدُورٍ] غَيْرِنَا. فَإِنْ جَازَ أَنْ يُقَالَ فِيمَا نُرِيدُهُ مِنَ الْغَيْرِ: إِنَّهُ تَمَنَّى أَوْ شَهْوَةٌ، جَازَ ذَلِكَ فِيمَا نُرِيدُهُ مِنْ أَنْفُسِنَا؛ لِارْتِفَاعِ الْفَرْقِ. وَ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَتِ الْإِرَادَةُ مُوجِبَةً، لَأَوْجَبَتْ فِعْلَ الْغَيْرِ؛ لَتَعَلَّقَ بِهَا بِالْأَمْرَيْنِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ.

وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهَا إِنَّمَا لَمْ تُوجِبْ فِعْلَ الْغَيْرِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَقْدُوراً لِلْمُرِيدِ، وَ أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الْمَنْعِ مِنَ التَّوْلِيدِ^٣.

لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمُسَبَّبَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً لِلْقَادِرِ عَلَى السَّبَبِ؛ فَمَا مَنَعَ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُسَبَّبِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَانِعاً مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى السَّبَبِ.

عَلَى أَنَّ مَا لَا يَجُوزُ ارْتِفَاعُهُ عَلَى وَجْهِهِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنَعاً، وَ مَقْدُورٌ زَيْدٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورَ الْغَيْرِ؛ فَكَيْفَ يُجْعَلُ مَنَعاً مِنْ تَوْلِيدِ الْإِرَادَةِ^٤؟

١. في الأصل: «يوجب»، و ضمير الفاعل يرجع إلى لفظة «الإرادة».

٢. في الأصل: «يتعلق».

٣. في الأصل: «التوكيد»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «فكيف يجعل منعاً من توليد الإرادة».

٤. راجع: المغني، ج ٦، ص ٨٦.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَوْجِبُ الْأَفْعَالَ إيجابَ الأسبابِ: أَنَّ مِنْ شَرْطِ كُلِّ سَبَبٍ تَوَلَّدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَوَلَّدَ فِيهِ مُمَاسَّةٌ لَهُ، أَوْ مُمَاسَّةٌ لِمَا مَاسَهُ. وَ لِهَذَا لَمْ يَصِحَّ مِنْ أَحَدِنَا أَنْ يُوَلَّدَ بِاعْتِمَادِ يَدِهِ فِي غَيْرِهِ الْحَرَكَاتِ وَالْاعْتِمَادَاتِ وَالْأَصْوَاتِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَالْأَسْبَابُ مَعَ اخْتِلَافِهَا مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا لَا تَوَلَّدُ إِلَّا [مَعَ] هَذَا الشَّرْطِ، كَمَا أَنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ اخْتِلَافِهَا مُتَّفِقَةٌ الْمَقْدُورِ فِي الْجِنْسِ. وَ هَذَا الشَّرْطُ لَا يَصِحُّ حُصُولُهُ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمُرَادِ؛ لِأَنَّهَا تَحُلُّ الْقَلْبَ، فَكَيْفَ تَوْجِبُ أَفْعَالَ الْجَوَارِحِ؟

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا تَوْجِبُ الْأَفْعَالَ الَّتِي تَظْهَرُ فِي الْجَوَارِحِ الْمُمَاسَّةِ الَّتِي بَيْنَهَا وَ بَيْنَ هَذِهِ الْجَوَارِحِ.

وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ حَرَّكَاهُ بِالْمُمَاسَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُحَرِّكَ الْجِسْمَ الَّذِي يُمَاسُّهُ بِهِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّا نَبْتَدِئُ الْحَرَكَةَ فِي الْأَطْرَافِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ مَا يَتَّصِلُ بِهَا.

٣٦٦

[سبب ورود الشبهة في القول بأن الإرادة موجبة]

وَإِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مُوجِبَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ إِرَادَةُ الْقَادِرِ الْمُتِمِّكِنِ مَتَى أَرَادَ الْفِعْلَ وَجَدَ لَا مَحَالَةَ، فَتَوَهَّمُ أَنَّهَا مُوجِبَةٌ.

وَلَيْسَ ذَلِكَ بَأَنْ يَقْتَضِيَ أَنَّ الْإِرَادَةَ مُوجِبَةٌ لِلْمُرَادِ، بِأَوَّلَى مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ أَنَّ الْمُرَادَ يَوْجِبُهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَوْجَدُ إِلَّا مَعَ صَاحِبِهِ. وَ قَدْ تَوَجَّدَ الْإِرَادَةُ وَ يُمْنَعُ^١ الْمُرَادُ، وَ كَذَلِكَ قَدْ يَوْجَدُ الْمُرَادُ وَ يُمْنَعُ مِنَ الْإِرَادَةِ، فَلَا فَصْلَ بَيْنَهُمَا فِي الْوَجْهِ الَّذِي اشْتَبَهَ. بَلْ لَوْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ يَوْجِبُ الْإِرَادَةَ (٢٠٠) كَانَ أَقْرَبَ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْإِرَادَةُ تَابِعَةً لَهُ فِيمَا لَهُ يُفْعَلُ أَوْ يُتْرَكُ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يُمْنَعُ».

و بعدُ، فلو قيل: إن الإرادة و المراد جميعاً موجبان عن الدواعي، لكان أقرب؛ لأنهما معاً يتبعان الداعي، و بحسبه يوجدان، و كل هذا واضح.

[إبطال ما استدل به البلخي على أن الإرادة موجبة]

و أما ما تعلق به البلخي - في أن الإرادة موجبة من أن المرید للحركة إلى أقرب الأماكن، لا يخلو من أمرين: إما أن يجوز عليه الانصراف إلى ضدها، أو لا يجوز ذلك.

فإن جازَ عليه، لم يخل الضد الذي فعله من أن يكون وقع بإرادة، أو بغير إرادة. فإن كان بإرادة، فيجب أن تتقدم^١ الفعل، و هذا يقتضي كونه مریداً للضدين. و لا يجوز أن يقع بغير إرادة و على سبيل السهو؛ لأن السهو لا بد من أن يتقدمه سبب، و مضادة سبب السهو لإرادة الحركة، و استحالة اجتماعها، كاستحالة اجتماع إرادة ضد الحركة مع إرادة الحركة.

فلم يبق إلا أن الحركة يجب وجودها في الثاني، و هذا معنى الإيجاب.. فواضح البطلان؛ لأنه بنى الكلام على أن وجود الإرادة مع المراد لا يصح، و هذا هو الصحيح، و قد دللنا فيما تقدم عليه^٢. و ليس يمتنع على هذا أن يريد الحركة، ثم يدو له فيفعل في الثاني السكون بإرادة مصاحبة له.

و ما ذكره في السهو أيضاً غير صحيح؛ لأنه ليس يجب أن يكون للسهو أسباب متقدمة، و غير ممتنع أن يسهو في الثاني فيفعل ضد ما أراد في الأول.

١. في الأصل: «يتقدم».

٢. تقدم في الفصل السابق (ص ١٦٣) عند البحث عن لزوم مقارنة الإرادة للمراد.

[٨]

فصل

٣٤٧

في أن البقاء لا يجوز على الإرادة

[الدليل الأول]

الذي يدل على ذلك: أن أحدنا قد يخرج من كونه مُريداً للشيء، من غير أن يكون كارهاً له. فلو كانت الإرادة تبقى، لم يجوز أن تفنى^١ إلا بضد أو ما جرى مجراه، كسائر الأجناس الباقيات. و الأمر في أن أحدنا يخرج من كونه مُريداً^٢ لا إلى ضد ظاهر، فلا حاجة بنا إلى الدلالة عليه.

وليس لأحد أن يقول: فلعله إنما يخرج بخروج المراد من صحّة تعلّق الإرادة به. وذلك أنه قد يخرج عن كونه مُريداً مع جواز كون ذلك الشيء مُراداً. وليس له أن يقول: فيجب إن كانت لا تبقى، أن لا يدوم كون أحدنا مُريداً للشيء الواحد، و يستمر أوقاتاً متصلةً.

وذلك: أن استمرار كونه مُريداً، لا يمتنع وإن كانت الإرادة لا تبقى؛ بأن يفعل إراداتٍ متماثلةً فيستمر حاله في كونه مُريداً؛ لأن الإرادة إذا كانت تابعة للدواعي، جاز أن تجدد حالاً بعد حال ما دام الدواعي ثابتةً^٣.

١. في الأصل: «تبقى»، والصحيح ما أثبتناه؛ فإن الأشياء الباقية لا تفنى إلا بضد أو ما جرى مجراه. ويشهد له ما قاله المصنف في الذخيرة، ص ١٤٦: «الجواهر باقية، و الباقي لا يخرج عن الوجود إلا بضد ينافيه، أو بانتفاء ما يحتاج إليه».

٢. في الأصل: «مريد».

٣. في الأصل: «ثابتة».

[الدليل الثاني]

و مما يَدُلُّ أيضاً على أنها لا تَبْقَى: أن في بَقائها صَحَّةٌ كَوْنِ أَحَدِنَا مُرِيداً لِمَا يَعْلَمُهُ ماضياً. و إنما قُلْنَا ذَلِكَ؛ لأنها إذا تَعَلَّقَتْ بِفِعْلِ ثُمَّ مَضَى، فَمُضِيُّهُ لا يَوْجِبُ عَدَمَهَا؛ لأنه لَيْسَ بَضْدٌ و لا جَارٍ مَجْرَاهُ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ^١ باقيةً^٢ و مُتَعَلِّقَةً بالماضي، و قد عَلِمْنَا فسادَ ذَلِكَ.

* * *

[٩]

فَصْلُ

في بيان معاني الأسماءِ الْمُخْتَلِفَةِ التي تَجْرِي
عَلَى الإرادةِ و الكراهَةِ، و تَمَيِّيزِ^٣ قَوَائِدِهَا

[في بيان أن الإرادة هي المحبة]

اعْلَمْ أَنَّ الإرادةَ هي المحبةُ؛ بدلالةِ أَنْ كُلَّ مَنْ أَرَادَ شَيْئاً فَقَدْ أَحَبَّهُ، و مَنْ أَحَبَّهُ فَقَدْ أَرَادَهُ، و لَوْ اخْتَلَفَتَا لَمْ يَجِبْ ما ذَكَرْنَاهُ.

و أيضاً؛ فَإِنَّ بالكراهَةِ الواحدةِ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ مِنْ كَوْنِهِ مُحِبّاً و مُرِيداً لِلأمرِ الذي تَعَلَّقَتْ الكراهَةُ بِهِ، و هذا أيضاً يَدُلُّ على أَنَّ معناهما واحدٌ.

[نفي حاجة الإرادة و المحبة أحدهما إلى الآخر]

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا وَجِبَ ما ذَكَرْتُمْ، مِنْ حَيْثُ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الإرادةِ

١. في الأصل: «يكون»، و الضمير يرجع إلى لفظة «الإرادة».

٢. في الأصل: «ما فيه»، و لعلّه تصحيف لما أثبتناه في المتن.

٣. في الأصل: «تَمَيِّيز».

و المَحَبَّةُ مُحتاجاً إلى صاحِبِهِ.

لأنَّ ذلك يُوَدِّي إلى ارتفاع (٢٠١) الطريقِ الموصلِ إلى أنهما غَيْرانِ، و إلى أن يَجُوزَ وجودُ مَعانٍ زائدةٍ على ما عَقَلناه، و ذلك بابُ التجاهلِ.
و لا يُمكنُ أن يُجَعَلَ أحَدُهما هو المُحتاجُ إلى الآخرِ؛ لأنَّهُ يوجبُ صَحَّةَ وجودِ المُحتاجِ إليه و إن لم يوجِدِ المُحتاجُ، كما نَقولُهُ في العِلْمِ و الحَيَاةِ.

[بيان معنى الأمثلة التي تعلقوا بها لنفي اتحاد الإرادة و المحبة]

و أما التعلُّقُ بقولهم: «فلانٌ يُحِبُّ فلاناً» و إن استحالَ أن يُقالَ: إنَّهُ يُريدُهُ، و كذلك يُحِبُّ وَلَدَهُ و جارِيتَهُ، و يُحِبُّ الدَّرَاهِمَ و اللَّحْمَ، و إن لم تُستَعْمَلِ الإرادةُ في كُلِّ ذلك، فواضحُ البُطلانِ؛ لأنَّ إطلاقَ العباراتِ لا يُوَثِّرُ فيما تَدُلُّ^١ عليه الأدلَّةُ، و لا يُعْتَرِضُ بها على الأدلَّةِ بل يَجِبُ العُدُولُ عن ظاهِرها، و صَرَفُها إلى ما يُطابِقُ الأدلَّةَ.
و كما أنَّ الإرادةَ لا تَتعلَّقُ بالذَّواتِ الباقِياتِ، فكذلك المَحَبَّةُ. و معنى قولهم: «أُحِبُّ زَيْداً» أَنَّنِي أريدُ مَنافِعَهُ، و لا أريدُ شيئاً مِنْ مَضارِّهِ، و حَذَفُوا ذِكرَ المَحَبوبِ على الحَقِيقَةِ؛ اخْتِصاراً و تعويلاً على المَعْرِفَةِ بِهِ، فَكانَهم اسْتَطالُوا أن يَقولوا: «أريدُ مَنافِعَهُ و لا أريدُ مَضارَّهُ»، فَأقاموا مَقامَ ذلك قولهم: «أُحِبُّهُ»، و هذه^٢ عادَتُهُمْ في كثيرٍ مِنْ أَلْفاظِهِم المُمْتَصِرَةِ.

ثُمَّ تَعارَفُوا الحَذَفَ و اسْتَحْسَنُوهُ مع لَفْظِ المَحَبَّةِ، و لم يَسْتَخْسِنُوهُ مع لَفْظِ الإرادةِ، حَتَّى يَقولوا: «أريدُ زَيْداً»؛ لأنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أن يَخْصُوا بَعْضَ الأَلْفاظِ بِكَيْفِيَةٍ في الاسْتِعْمالِ، و لم يَفْعَلُوا ذلكَ في كُلِّ ما جَرى مَجْراهُ و كانَ في مَعْناهُ؛ أَلَّا تَرى

١. في الأصل: «لا تؤثر فيما يدل».

٢. في الأصل: «هذا».

أَنَّهُمْ يُعْبَرُونَ بِقَوْلِهِمْ: «غائط» عن قضاء الحاجة، ولا يستعملون ذلك في كُلِّ لفظٍ معناه معنى قولهم: غائط؟

والذي يبين صحة ما ذكرناه: أنه لو كان معنى قولهم: «أحب زيداً» غير ما ذكرناه، لم يجب فيمن أحبه أن يكون مُريداً لمنافعه. ولأنهم لو أظهروا المحذوف فقالوا: «فلان يحب منافع فلان» لكان أكشف وأبلغ في مرادهم، فدل ذلك على أن المعنى ما ذكرناه.

وأما قولهم: «فلان يحب ولده» فجارٍ^١ على ما ذكرناه، ويجوز أيضاً أن يراد به أنه يريد النظر إليهم، وتقريبهم منه؛ لمكان سروره بذلك.

وقولهم: «فلان يحب جاريته» معناه: يريد الاستمتاع بها. وقال قوم: يشتهي الاستمتاع بها، وأنه عبّر عن الشهوة بالمحبة مجازاً^٢.

و القول في اللحم يجري في الوجهين مجرى ما ذكرناه في الجارية.

وقولهم: «يحب الدراهم» معناه: يريد الانتفاع بها، أو جمعها وادخارها.

وأما قولهم: «فلان يحب الله تعالى» فمعناه: أنه يريد عبادته و شكره و تعظيم أوليائه.

و إذا صحَّ في معنى «المحبة» ما ذكرناه، صحَّ إجراؤها على القديم تعالى؛ من حيث كان مُريداً.

فأما المشيئة فهي الإرادة؛ لأن كلَّ من أراد شيئاً فقد شاءه، وكلَّ من شاءه فقد أرادَه، ولا شبهة في ذلك.

١. في الأصل: «فجاز».

٢. ذهب أبوهاشم الجبائي إلى ذلك. راجع: المغني، ج ٦، ص ٥٤.

و الرضا هو الإرادة، ولا يُسمَّى بذلك إلا إذا وُجد المراد. على^١ الحد الذي أريد^٢.
 وعند أبي هاشم أن الرضا بالفعل يُخالف الرضا عن الفاعل^٣؛ لأنه إذا أُضيف
 إلى الفعل أفاد ما ذكرناه. فإذا أُضيف إلى الفاعل، كقولنا: إنه تعالى راضٍ عن^٤
 المؤمن، أفاد أنه يستحق التعظيم والتبجيل والثواب؛ قال: «لهذا يُقال: إنه تعالى
 راضٍ عن من يسخط بعض أفعاله، كالصغائر من الأنبياء عليهم السلام والمؤمنين، و
 لا يُقال: رضي بفعل زيد، وفي أفعاله قبائح؛ لأنه يوهم الرضا بالجميع، لكن يُقال:
 يرضى عنه^٥ بهذا الفعل المعين، وإن كانت له أفعال أخر لا يرضاها».

وأبو عليٍّ يُخالف في هذا ويجعل الرضا بالفعل والفاعل واحداً غير مختلف^٦،
 ويمنع من كونه راضياً (٢٠٢) ببعض أفعاله وساخطاً بعضاً آخر، ويجعل الرضا
 كمال وقوع المراد، ويعتل لقوله بأن خلافه لو جاز، لم يمتنع أن يُقال في أحدنا:
 «إنه يرضى ببعض قضاء الله دون بعض».

وهذا ليس بشيء؛ لأن طريقة الرضا بقضاء الله تعالى كلمة واحدة، وهي
 تشمل^٧ جميع أفعاله، فمن لم يرض بالجميع لم يكن على الحقيقة راضياً
 ببعض، ولا مستدلاً على أنه حكمة وصواب؛ لأن الطريق يشمل الكل، فما ذكره
 أبو هاشم في هذا أولى.

١. بعد كلمة «على» كلمة غير مقروءة، ولعلها تقرأ: «إلا به»، ولا محصل لذلك.

٢. كذا في الأصل، ويبدو أن في النسخة سقطاً.

٣. المغني، ج ٦، ص ٥٤.

٤. في الأصل: «من».

٥. في الأصل: «منه».

٦. المغني، ج ٦، ص ٥٥.

٧. في الأصل: «يشتمل».

و الدليل على أن الرضا هو الإرادة إذا وَقَعَ مُرَادُهَا: فما تَقَدَّمَ في الاستدلال على أن الإرادة هي المحبة.

٣٧٠

فأما الإرادة فهي القصد [لِفَعْلٍ نَفْسِهِ^١، و لا بُدَّ^٢ في استحقاقها هذا الاسم أن تتعلّق بفعلٍ المُريد، و تَكُونُ^٣ مُقَارِنَةً له أو كالمقارنة؛ بأن تَقَدَّمَ بزمانٍ قصير. و يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ قَاصِدٌ.

فأما العزم: فهو إرادة المُريد لِفَعْلٍ نَفْسِهِ إذا تَقَدَّمَتْهُ أو تَقَدَّمَتْ سَبَبَهُ. و لا يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى بِالْعَزْمِ؛ مِنْ حَيْثُ دَلَّ الدليل على أن إرادته تَعَالَى لا تَقَدَّمَ مُرَادَهُ، على ما سَنَذْكُرُهُ^٤.

و تَوَطُّبُ النَفْسِ: هو العزم بعينه، إِلَّا أَنَّهُ لا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا [كَانَ] عَلَى الْإِنْسَانِ فِي فِعْلِهِ مَشَقَّةً.

و النية: اسمُ الإرادة إذا تَنَاوَلَتْ فِعْلَ المُريد، و كَانَتْ حَالَةً فِي قَلْبِهِ. و سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً^٥ لِلْفِعْلِ أو مُقَارِنَةً له، فَقَدْ شُرِطَ فِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مِمَّا يَقَعُ بِهَا الْفِعْلُ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ. و لا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ تَعَالَى كَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ «الضمير»؛ مِنْ حَيْثُ اعْتَبِرَ فِيهِ الْحُلُولُ فِي الْقَلْبِ.

فأما الاختيار: فتوصّف^٦ به الإرادة، إذا كَانَتْ مُتَنَاوِلَةً لِفَعْلٍ المُريد، و كَانَتْ هِيَ

١. أي هي قصد المريد لفعل نفسه.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و في الأصل بدله بياض. و للمزيد راجع: المغني، ج ٢٠، ص ٢٢٩ و ٢٣٠؛ الذخيرة، ص ٦٠١.

٣. في الأصل: «يكون».

٤. يأتي في ج ٢، ص ٢٠٦.

٥. في الأصل: «مقدمة».

٦. في الأصل: «فيوصف»، و الصحيح ما أثبتناه، و الأفعال المؤنثة الآتية قرائن عليه.

أيضاً من فعله، و قارنت المُرَاد أو كانت كالمُقَارِنَة^١؛ بأن تُقَارِنَ^٢ سببه إن كان جُمْلَةً.
و قد يُوصَفُ نفسُ الفعلِ المُختارِ بأنه اختيارٌ.
و الإِثَارُ: هُوَ الاختيارُ بعينه، فالشرطُ فيهما واحدٌ.
و تُسمَّى الإرَادَةُ بعَيْنِهَا وَلَايَةً^٣ إذا تناوَلَتِ الثَّوَابَ و التعْظِيمَ و التَّجِيلَ، و لهذا يُقالُ: إِنَّه تَعَالَى «وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ».
و تُسمَّى الإرَادَةُ خَلْقًا عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ، إذا قَارَنَتِ المُرَادَ، أو كانت في حُكْمِ المُقَارِنِ له^٤.

و العَدَاوَةُ: هِيَ إِرَادَةُ و صَوْلِ المَضَارِّ إِلَى المُعَادِي.
و الغَضَبُ يَجْرِي مَجْرَاهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ. و قد قِيلَ: إِنَّه يَرْجِعُ إِلَى الكَرَاهَةِ، و يَجْرِي مَجْرَى السَّخَطِ.
و البُغْضُ: هُوَ إِرَادَةُ و صَوْلِ^٥ المَضَارِّ إِلَى المَبْغُوضِ. و قد قِيلَ: إِنَّه كَرَاهَةٌ و صَوْلِ الخَيْرِ إِلَيْهِ.

فَأَمَّا السَّخَطُ: فَهُوَ الكَرَاهَةُ، و عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ أَنَّ تَعْلِيْقَهُ بِالْفِعْلِ يُخَالِفُ تَعْلِيْقَهُ بِالْفَاعِلِ، و أَبُو عَلِيٍّ يَجْعَلُ الْأَمْرَيْنِ وَاحِدًا^٦، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الرِّضَا.

١. في الأصل: «المقارنة».

٢. في الأصل: «يقارن».

٣. في الأصل: «و لأنها» بدل «ولاية»، و الصحيح ما أثبتناه، و به يستقيم المعنى. راجع: المغني، ج ٦، ص ٥٨.

٤. المغني، ج ٦، ص ٥٩.

٥. في الأصل: «الوصول».

٦. المغني، ج ٦، ص ٥٤ - ٥٥.

[١٠]

فصل

في أنه تعالى مُريدٌ بإرادةٍ مُحدثةٍ لا في محلٍّ

اعلم أن الكلام في هذا الفصل لا يتم إلا بعد الدلالة على أمورٍ منها: أنه تعالى مُريدٌ على الحقيقة.

ومنها: أنه لا يجوز أن يكون مُريداً لنفسه.

ومنها: أنه لا يجوز أن يُريدَ لا لنفسه ولا لعلّة.

ومنها: أنه لا يجوز أن يُريدَ بإرادةٍ معدومة.

ومنها: أنه لا يجوز أن يُريدَ بإرادةٍ قديمة.

[ومنها: أنه لا يجوز أن يُريدَ بإرادةٍ مُحدثةٍ تحلُّ]¹.

ومنها: أنه لا يجوز أن يُريدَ بإرادةٍ مُحدثةٍ تحلُّ غيره.

وفي بيان ذلك بالأدلة ثبوت أن إرادته مُحدثةٌ موجودةٌ لا في محلٍّ، ونحن نبين ذلك:

[البحث الأول: في أنه تعالى مريد بإرادة مُحدثة]

[المقدمة الأولى: إثبات أنه تعالى مريد]

أما الذي يدل على أنه تعالى مُريدٌ، فوجوه:

منها: أن من حقّ العالم بما يفعله إذا فعّله لغرضٍ يخصّه، وكان مُحلِّ بینه وبين

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و سيصرّح به السيّد المصنّف رحمه الله في ج ٢، ص ١٩٤ من هذا الكتاب.

الإرادة، أن يَكُونَ مُرِيداً له؛ لأنَّ ما يَدْعُوهُ إِلَى الفعلِ يَدْعُوهُ إِلَى إِرَادَتِهِ. و قد (٢٠٣) ثَبَّتَ أَنَّهُ تَعَالَى فَعَلَ الْعَالَمَ لَعَرَضٍ يَخُصُّ الْعَالَمَ، فالداعي إِلَى خَلْقِهِ يَدْعُو إِلَى إِرَادَةِ خَلْقِهِ، وَ الْمَنْعُ مِنَ الْإِرَادَةِ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ تَعَالَى.

و قد تَقَدَّمَ^١ بَيَانُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَ أَنَّ إِرَادَةَ الْإِرَادَةِ لَا تَلْزَمُ^٢ عَلَيْهَا. وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَالْإِرَادَةُ إِذَا كَانَتْ عَزْماً، قَدْ تُفَعَّلُ^٣ لَعَرَضٍ يَخُصُّهَا؛ وَ هُوَ لَتَعْجَلِ السُّرُورِ وَ التَّحَفُّظِ مِنَ السَّهْوِ، فَيَجِبُ أَنْ تُشَارِكَ الْمُرَادَ فِي الْقَضِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْتُمْ^٤.

وَ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَضَ فِي تَقْدِيمِهَا يَتَعَلَّقُ أَيْضاً بِمُرَادِهَا الْمَعْزُومِ عَلَى فِعْلِهِ، وَ السُّرُورُ يَرْجِعُ إِلَى النِّفْعِ الَّذِي يَتَصَوَّرُهُ فِيمَا عَزَمَ عَلَيْهِ. وَ التَّحَفُّظُ مِنَ السَّهْوِ أَيْضاً لِأَجْلِ الْفِعْلِ. فَلَا عَرَضَ فِي الْإِرَادَةِ يَخُصُّهَا. وَ لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُنَا غَيْرَ مُرِيدٍ لِلْسَّبَبِ، إِذَا كَانَ عَرَضُهُ يَخُصُّ الْمُسَبَّبَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ فِي السَّبَبِ عَرَضاً يَخُصُّهُ، وَ هُوَ كَوْنُهُ وَصْلَةً إِلَى الْمُسَبَّبِ؛ حَتَّى لَا يَصِحَّ مِنْ دُونِهِ. وَ مِثْلُ هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي الْإِرَادَةِ.

وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ السَّبَبَ فِي الْجُمْلَةِ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُفَعَّلَ لَعَرَضٍ يَخُصُّهُ، إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجَوَارِحِ^٥، وَ إِنْ جَازَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَكُونَ لَا عَرَضَ يَخُصُّهُ. وَ الْإِرَادَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا عَرَضَ فِيهَا يَخُصُّهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ.

١. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٤١ - ١٤٢.

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَلْزَمُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يُفَعَّلُ».

٤. فَتَكُونُ الْإِرَادَةُ مُرَادَةً أَيْضاً، وَ لَا زَمَهُ جَوَازُ إِرَادَةِ الْإِرَادَةِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «الْجَوَارِحُ»، وَ هُوَ خَطَأٌ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً^١، وَ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ حَالِ
الْمَمْنُوعِ مِنَ الْإِرَادَةِ.

و ذَلِكَ أَنَّ الْمُصَحِّحَ لِكُونَ أَحَدِنَا مُرِيداً؛ مِنْ كَوْنِهِ حَيّاً، ثَابِتٌ فِيهِ تَعَالَى.
و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الشَّرْطَ فِي تَصْحِيحِ كَوْنِ أَحَدِنَا حَيّاً لِكَوْنِهِ مُرِيداً صَحَّةَ
الزِّيَادَةِ وَ النُّقْصَانِ عَلَيْهِ، كَمَا نَقُولُهُ فِي كَوْنِهِ مُشْتَهياً.

و ذَلِكَ أَنَّا إِنَّمَا شَرَطْنَا ذَلِكَ فِي تَصْحِيحِ كَوْنِهِ حَيّاً لِكَوْنِهِ مُشْتَهياً؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ
تَتَعَلَّقِ الشَّهْوَةُ إِلَّا بِمَا إِذَا نَالَهُ الْمُشْتَهَى صَلَحَ جِسْمُهُ بِهِ، وَ الْإِرَادَةُ بِخِلَافِ هَذَا؛ لِأَنَّهَا
تَتَعَلَّقُ بِمَا لَيْسَتْ^٢ هَذِهِ حَالُهُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ شَرَطَ ذَلِكَ فِيهَا، وَ بَيْنَ مَنْ شَرَطَ
مِثْلَهُ؛ فِي تَصْحِيحِ كَوْنِهِ حَيّاً لِكَوْنِهِ عَالِماً.

و مِنْهَا: أَنَّهُ تَعَالَى مُخَيَّرٌ وَ أَمِيرٌ وَ مُخَاطَبٌ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَقَعُ عَلَى هَذِهِ
الْوُجُوهِ إِلَّا لِكَوْنِ فَاعِلِهِ مُرِيداً، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ.

و قَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، وَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِدَ^٣ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَسْتَدِلُّونَ^٥ بِإِخْبَارِهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ مُرِيدٌ، وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ^٦
الْإِخْبَارُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ تَعَالَى مُرِيدٌ؟

قُلْنَا: قَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ وَ أَمِيرٌ قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ مُرِيدٌ؛ لِأَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «لِلْخَبَرِ

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ يَبْدُو أَنَّ فِيهِ سَقْطاً، كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الْجَوَابِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَيْسَ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يُرَاد».

٤. رَاجِعْ: ج ٢، ص ١٤٦ - ١٤٨.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَسْتَدِلُّونَ»، وَ قَوْلُهُ: «قُلْنَا: قَدْ نَعْلَمُ» قَرِينَةٌ عَلَى صَحَّةِ مَا أُثْبِتْنَا.

٦. فِي الْأَصْلِ: «تِلْكَ».

صِغَةً تَخُصُّهُ، مَتَى اسْتُعْمِلَتْ فِي مَحَلٍّ^١ غَيْرِهِ كَانَتْ مَجَازًا، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ» [يَقُولُ]^٢: مَتَى خَاطَبَ تَعَالَى بِهَذِهِ الصِّغَةِ، [فَلَا بُدَّ أَنْ: يَكُونَ مُخْبِرًا وَبَاعِثًا] إِلَى بَعْضِ فَوَائِدِهَا؛ لِأَنَّ الْبَعْثَ وَالْخِطَابَ بِمَا لَا فَائِدَةَ لَهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ. فَثَبَّتَ كَوْنَهُ مُرِيدًا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ نَعْلَمَ بِالْإِجْمَاعِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ مُخْبِرٌ وَآمِرٌ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَإِذَا تَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا يَكُونُ خَبَرًا بِالْإِرَادَةِ وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ مُرِيدٌ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ خَلَقَ فِينَا الشَّهَوَاتِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْقَبَائِحِ، وَنَفَارَ النَّفْسِ عَنِ الْمُحْسَنَاتِ، وَمَكَّنَنَا مِنْ فِعْلِ الْمُشْتَهَى، وَلَمْ يُغْنِنَا بِالْحَسَنِ عَنْهُ. وَهَذَا مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لَا غَرَضَ فِيهِ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ فِيهِ الْإِغْرَاءُ بِالْقَبِيحِ، وَيَصِحُّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ فِيهِ التَّصْرِيحُ^٣ لِلثَّوَابِ؛ وَهُوَ الْغَرَضُ دُونَ مَا تَقَدَّمَ. فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُرِيدًا لِهَذَا الْوَجْهِ دُونَ غَيْرِهِ، لَمْ يَتَخَصَّصْ فِعْلُهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ خَلْقِ الشَّهَوَاتِ وَغَيْرِهَا بِهَذَا الْغَرَضِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَا بُدَّ مَتَى اخْتَصَّ بِأَحَدِهَا مِنْ مُخَصَّصٍ.

٣٧٣

وَمِنْهَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِمَا يَفْعَلُهُ بِأَهْلِ النَّارِ الْعِقَابَ الْمُسْتَحَقَّ لَكَانَ ظُلْمًا، وَلَمْ يَكُنْ عَدْلًا، وَكَذَلِكَ (٢٠٤) مَا يَفْعَلُهُ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الثَّوَابِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ وَجْهَ التَّعْظِيمِ، وَيَقْصِدَ بِهِ فِعْلَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَتَمَيَّزُ إِلَّا بِالْقَصْدِ، كَمَا لَا يَتَمَيَّزُ قَضَاءُ الدِّينِ بِالْإِعْطَاءِ، وَإِنَّمَا يَتَمَيَّزُ بِالْقَصْدِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «مَحَلَّهُ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى. رَاجِعِ: الْمَغْنِي، ج ٦، ص ١٠٦.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحِيحَ: «التَّعْرِيزُ لِلثَّوَابِ».

[المقدمة الثانية: إثبات أنه تعالى لا يجوز أن يكون مريداً لنفسه]

فأما الكلام في أنه تعالى لا يكون مريداً لنفسه، فالدلالة عليه: أنه لا شبهة في كونه تعالى كارهاً؛ لدلالة ما يقع منه من النهي والتهديد على ذلك، كدلالة الأمر والخبر على كونه مريداً. فلو كان مريداً لنفسه، لكان كارهاً لنفسه؛ لأن المقتضي للأمرين يجب أن يكون واحداً. وهذا يقتضي كونه كارهاً للشيء على الوجه الذي يريده عليه؛ لوجوب شياع الصفتين في كل ما صحّنا فيه؛ من حيث استندنا^١ إلى النفس.

ولك أن تقول: إذا كان مريداً لنفسه، ووجب أن يريد كل ما يصح كونه مراداً، استحال كونه كارهاً على كل حال، وإن لم يكن للنفس؛ لأنه يؤدي إلى ما تقدّم؛ من كونه كارهاً للشيء مريداً له.

فإن قيل: ذلوا على أن المرادات لا اختصاص لها بمريد دون آخر، وأن كل شيء صحّ أن يريده بعض المرّدين، يصحّ أن يريده^٢ سائرهم، وأن ما صحّ أن يريده يجب أن يريده إذا كان مريداً لنفسه.

قلنا: المصحح لكون الشيء مراداً: أن يكون ممّا يصحّ حدوثه، وهذا المعنى لا اختصاص له ببعض المرّدين دون بعض، فيجب أن يصحّ من الجميع أن يريدوا كل ما اختص بهذه الصفة، والأمر في هذا ظاهر؛ فإن الحيّ ممّا كما يصحّ أن يعلم كل معلوم، ويعتقد كل معتقد، ويدرك كل مدرك، كذلك يصحّ أن يريد كل ما صحّ أن يكون مراداً. ولو جاز أن يدعى مخالفة بعض الأحياء لنا

١. في الأصل: «استندنا».

٢. في الأصل: «يريدوا».

في باب الإرادة، لَجَازَ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَإِذَا ثَبَّتَ صَحَّةَ كَوْنِهِ مُرِيداً لِكُلِّ مُرَادٍ، وَجَبَ مَتَى كَانَ مُرِيداً لِنَفْسِهِ أَنْ يُرِيدَ الْجَمِيعَ؛ لِأَنَّ صِفَةَ النَّفْسِ مَتَى صَحَّتْ وَجَبَتْ.

وَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ حَالٍ لِلْحَيِّ لَمْ يَجِبْ أَنْ تَوْثُرَ فِيمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ^١، وَيَلْزَمُهَا صَحَّةُ كَوْنِهِ بِهَا عَلَى صِفَةٍ، لَمْ يَقَعْ فِيهَا اخْتِصَاصٌ؛ نَحْوُ حَالِ الْعَالِمِ^٢ وَالمُرِيدِ وَالمُدْرِكِ. وَكُلُّ حَالٍ وَجَبَ أَنْ تَوْثُرَ^٣ فِيمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ، وَصَحَّ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِهَا عَلَى صِفَةٍ، اخْتَصَّتْ؛ نَحْوُ كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِراً؛ لِأَنَّهُ^٤ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا يَصِحُّ حَدُوثُهُ مِنْ جِهَتِهِ، وَالْحُدُوثُ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ. فَلِهَذَا اخْتَصَّتِ الْمَقْدُورَاتُ، وَلَمْ تَخْتَصَّ^٥ الْمَعْلُومَاتُ وَالمُرَادَاتُ وَالمُدْرَكَاتُ.

وَلَيْسَ يَطْعَنُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ كَوْنَ^٦ المُرِيدِ مُرِيداً، قَدْ يَوْثُرُ عَلَى بَعْضِ الوجودِ، وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِماً!

لأنَّا قَدْ احْتَرَزْنَا مِنْ ذَلِكَ بِوُجُوبِ صَحَّةِ التَّأْثِيرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِنْ أَثَرَتْ فَقَدْ تَحْصُلُ وَلَا تَوْثُرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِراً.

وَلَا يَطْعَنُ أَيْضاً عَلَيْهِ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْخَبَرَ قَدْ يَكُونُ خَبِراً^٧

١. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَوْثُرَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَيَلْزَمُهَا» وَ«بِهَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْعِلْمُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَوْثُرَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ «لِأَجْلِهَا».

٤. فِي الْأَصْلِ: «لِأَنَّهُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانِ الْعِلَّةِ لَمَّا سَبَقَ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي،

ج ٦، ص ١١٤.

٥. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَخْتَصَّ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَكُونَ».

٧. فِي الْأَصْلِ: «خَبِراً»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنَ الْمَغْنِي، ج ٦، ص ١١٦.

لبعض^١ المرئدين وهو فاعله، ولا يكون كذلك لغيره، وهذا يقتضي اختصاص هذه الصفة وإحاقها بحال القادر!

وذلك أن الاختصاص لم يقع هاهنا فيما يصح أن يراد؛ لأن الفاعل للخبر^٢ ومن لم يفعله جميعاً مرئداً له، وإنما اختص التأثير بأحدهما^٣. وهذا لا يقدح فيما قلناه؛ لأننا ادعينا العموم فيما يصح أن يراد وأنه بخلاف المقدور، ولم ندع عموم التأثير، بل قد صرحنا باختصاصه.

وقد أجب عن هذا الاعتراض بأن تأثير كون المرئيد مرئداً في الخبر وغيره، إنما اختص (٢٠٥) ولم يقع فيه اشتراك؛ لاختصاص كون القادر قادراً، فلو قدر قادران على الذات^٦ التي تكون خبراً، لصح أن يؤثر^٧ في كونها خبراً كونهما مرئدين، فقد عاد الاختصاص إلى حال القادر لا إلى حال المرئيد.

وأجب بمثل ذلك عن كون العالم عالماً، وتأثيره في الفعل المحكم.

فإن قيل: كما أنه لا اختصاص للمراتب ببعض المرئدين، كذلك لا اختصاص بالمعتقدات؛ فكل من صح أن يكون معتقداً لشيء، صح أن يكون معتقداً لساير الأشياء على سائر وجوهها، وعندكم أنه تعالى على صفة المعتقد، ومع هذا فلم تلزموا^٨ أنه معتقد للأشياء على سائر وجوهها، حتى يعتقدها على ما هي به، وعلى

١. في الأصل: «ببعض».

٢. في الأصل: «للخبر».

٣. يمكن أن تقرأ هذه الكلمة في الأصل: «بأحدهما» لكن لا محصل لذلك.

٤. في الأصل: «الاختصاص».

٥. في الأصل: «ولو».

٦. في الأصل: «على أن الذات».

٧. في الأصل: «تؤثر»، والصحيح ما أثبتناه؛ لأن الفاعل قوله: «كونهما مرئدين».

٨. كذا في الأصل، والأنسب: «تلزموا».

ما ليس هي به^١؛ فالأَجَوَزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ مُرِيداً؟

قلنا: الفرقُ بين الأمرين أَنَّهُ تعالى إِذَا ثَبَّتَ كَوْنَهُ عَالِماً لِنَفْسِهِ، وَجَبَ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ مَعْلُومٍ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، وَذَلِكَ يُحِيلُ كَوْنَهُ جَاهِلاً بِهِ. وَكَوْنَهُ مُرِيداً لِلشَّيْءِ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ مُرِيداً لغيره.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ كَوْنَهُ مُرِيداً لِنَفْسِهِ، يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ كَارِهاً، كَمَا قُلْنَا فِي كَوْنِهِ عَالِماً؛ لِأَنَّ بِمِثْلِ مَا عَلِمْنَا أَنَّهُ مُرِيدٌ، عَلِمْنَا أَنَّهُ كَارِهٌ، فَلَيْسَ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً كَارِهاً، عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَثُبُوتُ كَوْنِهِ عَالِماً لِنَفْسِهِ بِأَدَلَّتِهِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَالِماً بِكُلِّ مَعْلُومٍ، وَيَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ جَاهِلاً ببَعْضِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ «المَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا^٢ يَكُونُ» يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَهُ تَعَالَى، وَ«المَعْلُومُ حَالُهُ أَنْ لَا يَكُونُ»^٣ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكْرَهُهُ. فَهُوَ مُرِيدٌ كُلُّ مَا يَكُونُ، وَ يَكْرَهُ كُلُّ مَا لَا يَكُونُ، وَ لَا يَلْزَمُ كَوْنَهُ مُرِيداً كَارِهاً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ؟

قلنا: قَدْ يَجِدُ أَحَدُنَا نَفْسَهُ فِيمَا يُرِيدُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَقْبَلَةِ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَ إِنْ كَانَ فِيهَا الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَكُونُ وَ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، بَلْ لَا يَفْصِلُ حَالَهُ^٥ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ إِذَا أَرَادَهُ تَارَةً وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ. فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَدَّرَهُ لَفَصَلَ بَيْنَ أَحْوَالِهِ فِي ذَلِكَ، كَمَا يَفْصِلُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُعْتَقِداً وَ مُرِيداً. وَ فِي ارْتِفَاعِ الْفَصْلِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْجِنْسَ الْمَوْجِبَ لِلأَمْرَيْنِ وَاحِدٌ.

١. وَ هُوَ جَهْلٌ، فَإِنَّ الْإِعْتِقَادَ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ يُعَدُّ جَهْلاً.

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الظَّاهِرُ زِيَادَةٌ: «لَا».

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الظَّاهِرُ زِيَادَةٌ: «لَا».

٤. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «يُرِيدُ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَفْصِلُ بِهِ» بَدَلُ «لَا يَفْصِلُ حَالَهُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ

عَلَى مَا قَدَّرَهُ لَفَصَلَ بَيْنَ أَحْوَالِهِ فِي ذَلِكَ».

على أَنَّا نَعْلَمُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ كَانَ يُرِيدُ الْإِيمَانَ مِنْ أَبِي لَهَبٍ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَوْمِنُ.

دَلِيلٌ آخَرُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِمُرِيدٍ لِنَفْسِهِ:

قَدْ ثَبَتَ فِيمَا هُوَ خَبِرٌ وَأَمْرٌ مِنَ الْكَلَامِ، صَحَّةُ وَجُودِهِمَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَا كَذَلِكَ؛ عَلَى مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ. وَفِي كَوْنِهِ مُرِيداً لِنَفْسِهِ مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ. فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِفَسَادِهِ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ فِيمَا يُوْجِدُهُ مِنَ الْحُرُوفِ كَوْنَهُ خَبِراً، ثُمَّ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ. فَلَوْ كَانَ مُرِيداً لِنَفْسِهِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ لَا يُرِيدَ الْإِخْبَارَ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ. وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ لَا يُرِيدَ ذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ فِيمَا يُوْجِدُ وَيَكُونُ خَبِراً أَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ. وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَجِبَ وَجُودُ^١ مَقْدُورَاتِهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَادِراً لِنَفْسِهِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ تَأْثِيرَ كَوْنِهِ قَادِراً فِي الْمَقْدُورَاتِ تَأْثِيرُ التَّصْحِيحِ لَا الْإِجَابِ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ كَوْنُ الْمُرِيدِ مُرِيداً؛ لِأَنَّهُ يُوْثَّرُ عَلَى جِهَةِ الْإِجَابِ. وَ مَعَ^٢ ثُبُوتِ الْمُؤَثَّرِ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ التَّأْثِيرِ، وَ امْتِنَاعِ خِلَافِهِ.

دَلِيلٌ آخَرُ:

لَوْ كَانَ تَعَالَى مُرِيداً لِنَفْسِهِ، لَوَجِبَ أَنْ يُرِيدَ سَائِرَ الْمُرَادَاتِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُرِيداً لِلْقَبِيحِ، وَ هَذِهِ صِفَةُ نَقْصٍ. وَ لَا فَرْقَ فِي صِفَاتِ النَقْصِ بَيْنَ أَنْ تَحْصُلَ عَنْ فِعْلٍ أَوْ عَنْ غَيْرِ فِعْلٍ^٣؛ لِأَنَّ مَا تَقْتَضِيهِ مِنَ النَقْصِ يَرْجِعُ إِلَيْهَا لَا إِلَى

١. فِي الْأَصْلِ: «وَجُودِهِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «فَهُوَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «لَا بُدَّ».

٣. هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ صِفَاتِ النَقْصِ إِنَّمَا تَصَحُّ فِي صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، وَ أَمَّا صِفَاتِ الذَّاتِ فَيَسْتَحِيلُ فِيهَا ذَلِكَ. (الْمَغْنِي، ج ٦ (الْإِرَادَةُ)، ص ١٣٢).

مُوجِبُهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كَوْنَ الْجَاهِلِ جَاهِلًا (٢٠٦) لَمَّا كَانَ صِفَةً نَقِصٍ، لَمْ تَخْتَلِفْ فِي أَنَّ تَجِبَ عَنْ عِلَّةٍ أَوْ لِلنَفْسِ؟

دليل آخر:

وَمِمَّا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِمُرِيدٍ فِي نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَجَدُّدِ هَذِهِ الصِّفَةِ لَهُ، أَنَّ خِطَابَهُ تَعَالَى إِذَا كَانَ الْمُؤَثِّرُ فِي تَوَجُّهِهِ إِلَى جِهَةٍ دُونَ أُخْرَى مِمَّا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَيْهَا، هُوَ كَوْنُهُ مُرِيدًا، وَكَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ جَارِيَةً مَجْرَى الْعِلَّةِ لِهَذَا الْحُكْمِ، فَوَاجِبٌ إِذَا كَانَ خِطَابُهُ مُتَجَدِّدًا أَنْ يَكُونَ مَا أَثَرًا^١ فِي كَوْنِهِ عَلَى بَعْضِ الرُّجُوهِ مُتَجَدِّدًا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ مَا تَوَثَّرَ فِيهِ. وَإِذَا تَجَدَّدَ كَوْنُهُ مُرِيدًا، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لِلنَّفْسِ، أَوْ لَا لِلنَّفْسِ وَلَا لِلْعِلَّةِ، أَوْ لِلْعِلَّةِ قَدِيمَةً.

وَيَكُونُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَن يُقَالَ: حَالُ الْمُرِيدِ لَيْسَتْ عِلَّةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَيُحْكَمُ لَهَا بِأَحْكَامِ الْعِلَلِ؛ مِنْ امْتِنَاعِ التَّقَدُّمِ عَلَى الْمَعْلُولِ، وَكَدَيْتَا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عِلَّةٌ؛ لَوْجُوهٍ^٢، فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا أَنْ تَتَقَدَّمَ^٣ حَالُ الْمُرِيدِ لِمَا تَوَثَّرَ فِيهِ وَإِنْ [لَمْ] ^٤ يَجُزْ ذَلِكَ فِي الْعِلَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ.

عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْعِلَّةِ وَ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِهَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً وَ مُؤَثِّرًا. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مِثْلَ حَالِ الْمُرِيدِ الْمُؤَثِّرَةِ^٥ فِي فِعْلِهِ بِالْمُصَاحِبَةِ، قَدْ^٦ يُرِيدُ زَيْدٌ مِنْ عَمَرٍ وَ

١. فِي الْأَصْلِ: «مَآثِر» وَ هُوَ مَهْمَلٌ.

٢. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٦٥ - ١٦٦.

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَتَقَدَّمَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «حَالُ الْمُرِيدِ لَيْسَتْ عِلَّةً». وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «تَوَثَّرَ»، هُوَ فِي الْأَصْلِ: «يُؤَثَّرَ».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِامْتِنَاعِ التَّقَدُّمِ فِي الْعِلَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ.

٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «مُؤَثَّرَةٌ».

٦. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «فَقَدْ».

فِعْلاً مُعَيَّنًا يُرِيدُهُ عَمَرُو أَيْضاً مِنْ نَفْسِهِ، فَتَوَثَّرَ إِرَادَةُ عَمَرٍ دُونَ إِرَادَةِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ جَنْسِهَا. وَكُلُّ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي الْعِلَلِ؛ فَلَا جَازَ أَنْ يُخَالَفَ حَالُ الْمُرِيدِ لِلْعِلَلِ فِي جَوَازِ التَّقَدُّمِ عَلَى الْمَعْلُولِ؟!

وَبَعْدُ، فَإِنْ كَوَّنَ الْقَدِيمُ تَعَالَى عَالِماً، يَوَثَّرَ فِيْمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْإِعْتِقَادِ الْمُطَابِقِ لِمَا يَعْلَمُهُ، فَيَصِيرُ لَهُ عِلْماً وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا.

طَرِيقَةٌ أُخْرَى:

قَدْ اعْتَمَدَ كُلُّ الشُّيُوخِ^١ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرِيدًا لِنَفْسِهِ، وَ الْمُرَادَاتُ لَا اخْتِصَاصَ فِيهَا - عَلَى مَا تَقَدَّمَ^٢ -، لَوَجِبَ أَنْ يُرِيدَ كُلُّ مَا صَحَّ كَوْنُهُ مُرَادًا، وَ هَذَا يُوْدِي إِلَى إِرَادَةِ حَدُوثٍ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْنَاسِ، وَإِلَى أَنْ يُرِيدَ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَعْدَادِ أَكْثَرَ مِمَّا فَعَلَ، وَ يُرِيدَ تَقْدِيمَ كُلِّ شَيْءٍ فَعَلَهُ عَلَى الْوَقْتِ الَّذِي أَوْجَدَهُ فِيهِ.

وَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُرِيدَ الصُّدِّينِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَتَنَافَيَانِ عَلَيْهِ.

وَ يَجِبُ أَيْضاً مَتَى أَرَادَ أَحَدُنَا لِنَفْسِهِ الْأُمُوالَ وَ الْأَوْلَادَ أَنْ يُرِيدَ مِثْلَ ذَلِكَ لَهُ.

وَ هَذَا يَقْتَضِي وَجُودَ جَمِيعِ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ فَاعِلاً لِلصُّدِّينِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَ فَاعِلاً لِأَكْثَرِ مِمَّا فَعَلَ وَ قَبْلَ^٣ أَنْ فَعَلَ عَلَى وَجْهِ لَا يَسْتَقِرُّ فِيهِ عَدَدٌ وَ لَا وَقْتُ، وَ حَتَّى يَجِبَ وَصُولُ كُلِّ مَنْ أَرَادَ مِنَّا شَيْئاً إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ. فَيَجِبُ أَنْ نَقْضِيَ بَفْسَادٍ مَا أَدَّى إِلَيْهِ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا بِوَجُوبِ وَجُودِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِهِ، وَ مَا يُرِيدُهُ تَعَالَى مِنْ نَفْسِهِ فَلَا

١. راجع: المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ١١١.

٢. تقدم في ج ٢، ص ١٨١.

٣. في الأصل: «و قيل»، والصحيح ما أثبتناه. راجع: الذخيرة، ص ٢٠٢.

بُدَّ من أن يوجد؛ لاستحالة المنع وما جرى مجراه عليه.

و ليس لأحد أن يقول: إنه يريد الضدين، ولا يفعلهما معاً؛ لتضادهما.

و ذلك أن هذا القول يقتضي أن لا يفعل كل واحد منهما في كل حال؛ لأنه إذا كان مريداً لهما في كل حال، واستحال اتحادهما جميعاً للتضاد، لم يجوز أن يقع أحدهما و حكم الآخر في أنه مراد حُكمه.

و لا يجوز أن يقال: إن أحدهما يوجد؛ لكونه قادراً، و يبطل حكم كونه مريداً؛ لأن كَوْن القادر قادراً لا يكفي في وقوع الفعل مع العلم.

و إنما لم يُعتمد في هذه الطريقة على استحالة كونه مريداً للضدين؛ لأن إرادتي الضدين لا تتضادان^١.

و الذي يدل على ذلك: أن التضاد يرجع إلى ما عليه الذوات في أنفسها، و لا تؤثر^٢ فيه الاعتقادات. و قد علمنا أن أحدنا لو اعتقد في ضدين أنهما (٢٠٧) ليس كذلك، لصح أن يريد حدوثهما معاً. فلو تضادتا لما اجتمعتا للحَي في الحال الواحدة، و هذا يبين أن امتناع اجتماعهما لغير التضاد.

و يدل أيضاً على ذلك: أن الشيء إذا كان متعلقاً بغيره، إنما يضاد ضده متى تعلّق بمُتعلِّقه بالعكس منه؛ قياساً على العلم و القدرة لو ثبت لهما ضد، و متى تغاير متعلقهما لم يتضادا، و هذا يقتضي أن إرادتي الضدين لا تتضادان^٣؛ لتغاير متعلقهما.

و يدل أيضاً عليه: أن إرادة الشيء تنافي كراهته، و لا تنافي كراهة ضده، بل هي

١. في الأصل: «لا يتضادان».

٢. في الأصل: «و لا يؤثر».

٣. في الأصل: «لا يتضادان».

مُخَالَفَةً لَهَا. فَلَوْ كَانَتْ إِرَادَةُ الضَّدِّينِ تَتَضَادَّانِ^١، لَأَدَّى إِلَى كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ نَافِيًا لِشَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ غَيْرِ ضِدِّينِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةُ الْحَرَكَةِ يَمْنَةً تُنَافِي إِرَادَةَ الْحَرَكَةِ يَسْرَةً، وَتَنَافِي كِرَاهَةِ الْحَرَكَةِ يَمْنَةً^٢؛ وَهُمَا يَخْتَلِفَانِ^٣. وَقَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يُنَافِي شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ غَيْرَ مُتَضَادِّينِ^٤.

وَأَعْلَمُ: أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي حَكَمْنَاهَا فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِمُرِيدٍ لِنَفْسِهِ، إِنْ أُوْرِدَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْزَامِ لِلْقَوْمِ، فَلَا مَحِيصَ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ أَنْ يُرِيدَ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَفِعْلِ غَيْرِهِ مَا لَا يَوْجَدُ.

وَإِنْ أُوْرِدَتْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِدْلَالِ، أَمَكَّنَ أَنْ يُقَالَ عَلَيْهَا^٥: إِنَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ ذَلِكَ أَجْمَعًا، وَلَا يَجِبُ وَقُوعُهُ وَلَا كَوْنُهُ عَلَى صِفَةِ نَقْصٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي الْقَادِرِ إِذَا دَعَا الدَّاعِيَ إِلَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَوْجَدْ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُرِيدًا عَلَى وَجْهِ لَا يَتَّبِعُ دَوَاعِيَهُ، لَمْ يَجِبْ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي غَيْرِهِ، وَلِهَذَا أَنَّهُ لَوْ خُلِقَتْ فِي الْمَشْرِفِ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ إِرَادَةُ دُخُولِ النَّارِ، لَكَانَ لَا يَدْخُلُهَا وَإِنْ كَانَ مُرِيدًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَتَّبِعْ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِلدَّوَاعِيَةِ. وَكَوْنُهُ مُرِيدًا لِنَفْسِهِ، فِي أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ الدَّوَاعِيَ، أَكَّدَ بِمَنْ فُعِلَتْ فِيهِ الْإِرَادَةُ الضَّرُورِيَّةُ.

وَمَا ذُكِرَ فِي الضَّدِّينِ وَأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ فَاعِلًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ بِفِعْلِ أَحَدِهِمَا؛ لِمَكَانِ الدَّوَاعِيَةِ وَإِنْ كَانَ مُرِيدًا لِلْأَمْرَيْنِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ لَا اعْتِبَارَ فِي وَقُوعِ الْفِعْلِ بِكَوْنِهِ مُرِيدًا إِذَا لَمْ يَتَّبِعِ الدَّوَاعِيَةَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «مُتَضَادَّانِ»، وَيُمْكِنُ قِرَاءَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ كَمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «+ تَنَافَى إِرَادَةُ الْحَرَكَةِ يَسْرَةً، وَتَنَافَى كِرَاهَةِ الْحَرَكَةِ يَمْنَةً»، وَهُوَ تَكَرَّرَ.

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَوَّلَى بِالسِّيَاقِ: «مُخْتَلِفَانِ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٣١٤.

٥. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِمَا»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «هَذِهِ الطَّرِيقَةُ».

فَأَمَّا مَنْ طَعَنَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَن يَقُولَ: إِنَّهُ يُرِيدُ الصَّادِقِينَ، لَكِنَّهُ يُرِيدُ كَوْنَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ، وَ يُرِيدُ أَنْ لَا يَكُونُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ.

فَقَدْ مَضَى فِي الْكِتَابِ الْجَوَابُ عَنْ شُبْهَتِهِ الْبَعِيدَةِ^١.

وَقِيلَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِأَن لَا يَكُونُ الشَّيْءُ، وَإِنَّهَا لَا تَتَعَدَّى فِي التَّعَلُّقِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً. وَ قَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَقْصًى^٢.

وَقِيلَ أَيْضًا: إِذَا كَانَ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ فِي الشَّيْءِ أَنْ لَا يَكُونُ، فَقَدْ صَارَ ذَلِكَ وَجْهًا زَائِدًا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ فِي الْمُرِيدِ لِنَفْسِهِ أَنْ يُرِيدَ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَنْ يَكُونُ وَ أَنْ لَا يَكُونُ. كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا لِنَفْسِهِ، عَلِمَ الْمَعْلُومَاتِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ يَصِحُّ أَنْ تُعْلَمَ^٣ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ أَيْضًا: إِذَا كَانَ «مَا أَرَادَ أَنْ لَا يَكُونُ» يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ مُرِيدٌ أَنْ يَكُونُ؛ فَلِمَ صَارَ تَعَالَى بِأَن يُرِيدَ كَوْنَ أَحَدِهِمَا بِأُولَى^٤ مِنْ أَنْ يُرِيدَ أَنْ لَا يَكُونُ؟ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْآخَرِ.

وَلَيْسَ تَجْرِي الْإِرَادَةُ فِي هَذَا الْبَابِ مَجْرَى الْعِلْمِ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ كَوْنَ مَا لَا يَكُونُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ.

لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا قَدْ تُرِيدُ مَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ، وَأَنَّ الْإِرَادَةَ بِخِلَافِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْمَعْنَى. وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، لَوَجِبَ أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ (٢٠٨) مِنَّا «مَا يَكُونُ وَ

١. فِي الْأَصْلِ: + «وَقِيلَ فِي الْكِتَابِ عَنْ شُبْهَتِهِ الْبَعِيدَةِ»، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِ.

٢. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٥٧.

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٦٢ - ١٦٣.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَعْلَمُ»، وَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «الْمَعْلُومَاتِ».

٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأُولَى: «أُولَى».

ما لا يَكُونُ» بما يَتَّبِعُهُ في نَفْسِهِ مِنَ الْفَصْلِ [بين ما يُرِيدُهُ وما لا يُرِيدُهُ].^١

[المقدمة الثالثة: إثبات أنه تعالى لا يجوز أن يريد لا لنفسه ولا لعلّة^٢]

فأمّا الكلام في أنه تعالى لا يجوز أن يَكُونُ مُرِيداً لا لنفسه ولا لعلّة، فهو أن الصفة التي يُقَالُ إنها «لا للنفس ولا لعلّة» لا بُدَّ من أن يَكُونُ لها وَجَهٌ تُسْتَحَقُّ مِنْهُ، كما نقوله^٣ في كَوْنِ الوجودِ مُحَدَّثاً و الْحَيِّ مُدْرِكاً، و مُحَالٌ أن لا يُشِيرَ في ذلك إلى أمرٍ مِنَ الْأُمُورِ؛ لأنّه يُخْرِجُ الصِّفَةَ مِنْ أن تَكُونُ مُعْلَلَةً، مع إمكان ذلك فيها. وإذا لَمْ يَجْزُ أن يَسْتَحَقَّ كَوْنَهُ تعالى مُرِيداً بِالْفَاعِلِ، و لا لصفةٍ أُخْرَى هو عليها، بَطَلَ أن يُقَالَ: هو كذلك لا للنفس ولا لعلّة.

وإنما قلنا: إنه لا يَسْتَحَقُّ كَوْنَهُ مُرِيداً لصفةٍ أُخْرَى هو عليها، كما نقول في كَوْنِهِ مُدْرِكاً؛ لأن سائر صفاته مِنْ كَوْنِهِ حَيّاً و موجوداً و عالِماً و قادراً، قد تَبَيَّنَتْ، و يَكُونُ تارةً مُرِيداً و أُخْرَى غَيْرَ مُرِيدٍ.

وأيضاً: فلو كان كَوْنُهُ حَيّاً أو بعض صفاته يَفْتَضِي كَوْنَهُ مُرِيداً، لَمْ يَكُنْ باقتضاء ذلك أولى مِنْ اقتضاء كَوْنِهِ^٥ كارهاً؛ لأنَّ حال هذه الصفة مع كَوْنِهِ مُرِيداً و كارهاً

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «فلما يريد»، و هو لا يلائم السياق. راجع: المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ١٢٥.

٢. يريد المصنّف في هذه المقدمة إبطال أن يكون تعالى مُرِيداً لا لنفسه ولا لعلّة (معنى)، فيثبت أنه يريد إما لنفسه أو لعلّة، و قد تقدّم في المقدمة الثانية إبطال أن يكون مُرِيداً لنفسه، فيثبت أنه يريد لعلّة (معنى)، و هي الإرادة، فيكون تعالى مُرِيداً بإرادة، و هو الذي صرّح به في بداية الفصل، ص ١٧٧.

٣. في الأصل: «يقوله».

٤. في الأصل: + «كما نقول في كونه يريد لصفة أخرى هو عليها»، و هو تكرار.

٥. في الأصل: + «مريداً لم يكن باقتضاء ذلك أولى من اقتضاء كونه»، و هو تكرار.

على سواءٍ، وفي ذلك أحد أمرين:

إما أن يكون مُريداً كارهاً على حدٍّ واحدٍ.

أو^١ لا يجب له أحد الأمرين لِمَكَانِ هذه الصفة، و يَقِفُ على أمرٍ مُتَجَدِّدٍ.

ولا يُشَبِّهُ ذلك ما نقولُ في كونه حَيّاً و اقتضاء كونه مُدركاً؛ لأنّه لا ضِدٌّ لكونه مُدركاً، فيُقال: إن كونه حَيّاً لَيْسَ بأن يَقْتَضِيَ كونه مُدركاً بأولَى من أن يَقْتَضِيَ ضِدّه.

وأيضاً فلا يخلو كونه مُريداً من أحد أمرين:

إما أن يكون حاصلاً فيما لم يَزَلْ،

أو يتجدد بعد أن لم يكن.

فإن كان الأول، وجب أن يكون للنفس؛ لأن ذلك هو أَمَارَةُ صِفَةِ النفس، و قد

أبطلناه^٢.

وإن تجدد، وجب أن يكون كذلك لمعنى^٣.

ولا يمكن أن يتجدد و لا يكون لمعنى، بأن يكون مشروطاً كما نقوله في كونه

مُدركاً؛ وذلك أن المراد قد يكون معدوماً و موجوداً، و لا حال إلا و يصح أن يُراد

به. و هذا يَقْتَضِي كونه مُريداً^٤ فيما لم يَزَلْ إن كان مُريداً لا لعلّة، و المُدركُ بخلاف

ذلك؛ لأنّه لا يتعلّق الإدراك إلا بالموجود، فشرطه^٥ مُتَجَدِّدٌ.

وأيضاً: فلو كان مُريداً لا لنفسه و لا لعلّة، لوجب أن يُريدَ كُلُّ مرادٍ؛ لأنّه لا

١. في الأصل: «و»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لأنّه عِدْلٌ لـ «إمّا».

٢. عند البحث عن المقدمة الثانية، في ج ٢، ص ١٨١.

٣. أي وجب أن يكون مُريداً لمعنى، و هو الإرادة، فيكون مُريداً بإرادة، و هو المطلوب.

٤. في الأصل: «مُدركاً»، و السياق يقتضي صحّة ما أثبتناه. راجع: المعنى، ج ٦ (الإرادة)، ص ١٣٦.

٥. في الأصل: «فشرط».

مُخَصَّصَ لَكُونِهِ^١ مُرِيداً لِبَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ. وَكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَارِهاً
لِكُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُكْرَهَ. وَفِي هَذَا مَا تَقَدَّمَ؛ مِنْ كَوْنِهِ مُرِيداً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ، كَارِهاً لَهُ
عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ.

[المقدمة الرابعة: إثبات أنه تعالى لا يجوز أن يريد بإرادة معدومة]

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ لَا يُرِيدُ بِإِرَادَةٍ مَعْدُومَةٍ، فَالَّذِي يُفْسِدُهُ وَجُوهٌ:
مِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ كَارِهاً بِكَرَاهِيَةٍ مَعْدُومَةٍ، وَهَذَا يَوْجِبُ كَوْنَهُ
مُرِيداً كَارِهاً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاحِدِ!
وَمِنْهَا: مَا تَقَدَّمَ؛ مِنْ أَنَّ عَدَمَ مَا تَعَلَّقَ بِغَيْرِهِ لِنَفْسِهِ يُحِيلُ تَعَلُّقَهُ^٢.
وَمِنْهَا: أَنَّ الْإِرَادَةَ لَوْ تَعَلَّقَتْ فِي الْعَدَمِ، لَوْجِبَ أَنْ تُضَادَّ ضِدَّهَا مِنَ الْكَرَاهِيَةِ. وَ
تُنَافِيهَا فِي حَالِ الْعَدَمِ؛ حَتَّى يَمْتَنِعَ عَدُمُهُمَا مَعاً. وَقَدْ عَلِمْنَا جَوَازَ عَدَمِ الضَّدِّينِ.
بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ عَدُمُهُمَا وَلَا وَجُودُهُمَا، وَلَا وَجُودُ أَحَدِهِمَا مَعَ عَدَمِ
الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مُتَعَلِّقَانِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ. وَفَسَادُ خُرُوجِهِمَا مِنَ
الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ مَعاً ظَاهِرٌ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرِيداً بِإِرَادَةٍ مَعْدُومَةٍ، لَكَانَ مُرِيداً فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَلَى سَبِيلِ
الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَا ابْتِدَاءَ لِعَدَمِ الْإِرَادَةِ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَا يَجِبُ لِلذَّاتِ مِنَ الصِّفَاتِ
(٢٠٩) فِيمَا لَمْ يَزَلْ، لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ بِغَيْرِ الذَّاتِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي فِيمَا يَوْجَدُ مِنْ جِهَتِهِ فَيَكُونُ خَبِراً، أَنْ يَجِبَ كَوْنُهُ
كَذَلِكَ، وَلَا يَصِحُّ خِلَافُهُ. وَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ^٣.

١. فِي الْأَصْلِ: «كَكُونِهِ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ١٧٩.

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٥٢.

و هذا الوجهُ و الذي قَبْلَهُ، يَدُلُّ على أَنَّهُ لا يُريدُ بإِرادةٍ قَدِيمَةٍ.

[المقدّمة الخامسة: إثبات أَنَّهُ تعالى لا يجوز أن يريد بإِرادةٍ قديمة]

فأمّا الكلامُ في أَنَّهُ لا يُريدُ بإِرادةٍ قَدِيمَةٍ، فالذي يَدُلُّ عليه ما أشرنا إليه من الوجهَيْن، و قد تقدّمَ في بابِ الكلامِ في الصفاتِ مِن هذا الكتابِ؛ مِن إبطالِ قولِ مَنْ أثبتَ علماً قَدِيماً أو قُدْرَةً قَدِيمَةً، ما هو أو أَكثَرُهُ مُبطلٌ للإِرادةِ القَدِيمَةِ، فلا معنى لإِعَادَتِهِ^١.

و إذا صَحَّتِ الجُمْلَةُ التي ذَكَرناها، صَحَّ أَنَّهُ تعالى يُريدُ بإِرادةٍ مُحدّثَةٍ.

[البحث الثاني: في أَنَّهُ تعالى يريد بإِرادةٍ في محلّ]

و نَحْنُ نُبطلُ أَنَّهُ يُريدُ بإِرادةٍ تَحُلُّهُ أو تَحُلُّ غَيْرَهُ، لِتَبَيَّنَتْ أَنَّها موجودةٌ لا في مَحَلٍّ.

[الدليل الأول]

و الذي يَدُلُّ على أَنَّ إِرَادَتَهُ تعالى لا تَحُلُّهُ: أَنّا قد دَلَّلنا فيما تقدّمَ على أَنَّ التَحْيِيزَ هو المَصْحُوحُ لِحُلُولِ الأَعْرَاضِ^٢، و أَنَّ ما يَسْتَحِيلُ تَحْيِيزُهُ يَسْتَحِيلُ حُلُولُ الأَعْرَاضِ فيه. و بَيَّنّا أَنَّ حُلُولَ الشَيءِ في غَيْرِهِ متى لَمْ يَتَحَيَّزْ^٣ بالتعلُّقِ لَمْ يُمْفَهَمْ؛ فَإِنَّ السَّوَادَ مع أَنَّهُ موجودٌ تَحْتَ الجَوْهَرِ، إِنّما كانَ حالاً في الجَوْهَرِ دونَ أن يَكُونَ الجَوْهَرُ حالاً في السَّوَادِ؛ مِن حَيْثُ كانَ الجَوْهَرُ مُتَحَيِّزاً و كانَ السَّوَادُ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ.

فأمّا الذي يَدُلُّ على أَنَّهُ تعالى لا يُريدُ بإِرادةٍ تَحُلُّ غَيْرَهُ: فهو أَنَّ ذَلِكَ المَحَلَّ لا

١. تقدّم في ج ١، ص ٢٩٠.

٢. تقدّم في ج ١، ص ٣٧٥.

٣. في الأصل: «لم تحيّر».

يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِيهِ حَيَاةً، أَوْ لَا حَيَاةَ فِيهِ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ تَحُلَّ إِرَادَتُهُ تَعَالَى فِي مَحَلٍّ غَيْرِهِ [فِيهِ] حَيَاةً؛ لَوْجُوهٍ:

مِنْهَا: أَنْ الْإِرَادَةَ إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ حَيَاةٍ، فَيَجِبُ^١ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةً لِمَنْ تِلْكَ الْحَيَاةُ حَيَاةً لَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَرَضَيْنِ وَجِدَا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، وَكَانَا مِمَّا يَوْجِبُ الصِّفَةَ لِلْغَيْرِ، فَإِنْ أَحَدَهُمَا يَوْجِبُ الصِّفَةَ لِمَا يَوْجِبُهَا الْآخَرُ لَهُ. وَلَوْلَا صَحَّةُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَمْ تَقْطَعْ عَلَى أَنْ كُلُّ مَا حَلَّنَا^٢ مِنَ الْقَدَرِ مُتَعَلِّقٌ بِنَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ هَذِهِ الْقَدَرِ تَوْجِبُ كَوْنِنَا قَادِرِينَ دُونَ بَعْضٍ.

وَلَوْ كَانَتْ الْإِرَادَةُ إِرَادَةً لِمَنْ تِلْكَ الْحَيَاةُ حَيَاةً لَهُ، مَعَ أَنَّهَا إِرَادَةٌ لِلْقَدِيمِ تَعَالَى، لَوْجِبَ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةً وَاحِدَةً لِمُرِيدَيْنِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ؛ لِعِلْمِنَا بِصَحَّةِ كَرَاهَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا لِنَفْسٍ مَا يُرِيدُهُ الْقَدِيمُ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِإِرَادَةٍ تَحُلَّ غَيْرَهُ، لَجَازَ أَنْ يَكْرَهُ^٣ بِمَا يَحُلُّ أَيْضاً غَيْرَهُ، وَهَذَا يَوْجِبُ كَوْنَهُ مُرِيداً كَارِهاً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ؛ لِمَا يَوْجِبُ فِي قَلْبِ زَيْدٍ مِنَ الْإِرَادَةِ، وَ قَلْبِ عَمْرٍو مِنَ الْكَرَاهَةِ!

وَمِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ مَتَى وَجِدَتْ قُدْرَةٌ فِي مَحَلٍّ هَذِهِ الْإِرَادَةِ، أَنْ تَكُونَ قُدْرَةً لِهَمَا مَعاً، [و] هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْمُقَدَّرِ الْوَاحِدِ لِقَادَرَيْنِ، وَقَدْ ثَبَّتَ اسْتِحَالَةَ ذَلِكَ^٤. فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِرَادَتَهُ لَا تَحُلُّ الْجَمَادَ^٥ وَمَا لَا حَيَاةَ فِيهِ: فَهُوَ أَنَّ تَأْلِيْفَ الْجَمَادِ كَافْتِرَاقِهِ، فَلَوْ حَلَّتْ الْإِرَادَةُ الْجَمَادَ، لَكَانَ حُكْمُهَا مُقْصِوْراً عَلَى مَحَلِّهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ

١. فِي الْأَصْلِ: «فَتَجِبُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «حَلَّلْنَا»، وَلَا مُحْصَلَ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَكُونَ»، وَقَوْلُهُ: «مُرِيداً كَارِهاً» قَرِينَةٌ عَلَى صَحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. تَقَدَّمَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ فِي ج ٢، ص ١٢، وَيَأْتِي أَيْضاً فِي ج ٢، ص ٣٢٦.

٥. فِي الْأَصْلِ: «الْجَوَاد».

عَرَضَ يُوجِبُ صِفَةً مَتَى صَحَّ وجودُهُ فِي الْجَمَادِ، فَحُكْمُهُ مَقْصُورٌ عَلَى مَحَلِّهِ؛ كَاللَّوْنِ. وَ هَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْإِرَادَةِ مِنَّا هُوَ الْمُرِيدَ وَإِنْ بُنِيَ مَعَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَرَضٍ أَوْجَبَ الصِّفَةَ لِمَحَلِّهِ، فَإِنْ حَالَهُ^١ فِي إِيْجَابِهِ لِلْمَحَلِّ لَا تَتَغَيَّرُ بِأَنْ يُجَاوِرَ غَيْرَهُ. وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْإِرَادَةِ مِنَّا مُرِيداً، وَ كَذَلِكَ مَحَلُّ الْقُدْرَةِ، وَ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ^٢ جُمْلَةً^٣ الْحَيِّ قَادِرِينَ كَثِيرِينَ، وَ كَانَ لَا يَجِبُ وَقُوعُ تَصَرُّفِهَا بِحَسَبِ دَاعٍ وَاحِدٍ وَ قَصْدٍ وَاحِدٍ، وَ أَنْ تَجْرِيَ^٤ مَجْرَى أَحْيَاءٍ ضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. وَ كَانَ لَا (٢١٠) يَمْتَنِعُ أَيْضاً أَنْ يَقَعَ التَّمَانُعُ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عِدَّةٌ مِنَ الْقَادِرِينَ. وَ فَسَادُ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِاضْطِرَارٍ.

وَ أَيْضاً: فَلَوْ جَازَ حُلُولُهَا فِي الْجَمَادِ، لَجَازَ فِي الْيَدِ، وَ هَذَا يَقْتَضِي صِحَّةَ أَنْ يَفْعَلَ بِقَدْرِ أَيْدِينَا الْإِرَادَةَ فِيهَا، وَ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يَجِدَ أَحَدُنَا كَوْنَهُ مُرِيداً فِي نَاحِيَةِ يَدِهِ كَمَا يَجِدُهُ مِنْ نَاحِيَةِ صَدْرِهِ. وَ بَطْلَانُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ.

وَ أَيْضاً: لَوْ جَازَ أَنْ تَحُلَّ إِرَادَتُهُ تَعَالَى الْجَمَادَ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ تَوْجَدَ فِي مَحَلِّهَا الْحَيَاةَ؛ لِأَنَّ وجودَ الْحَيَاةِ إِنْ لَمْ يُصَحَّ وجودُهُ^٥ الْإِرَادَةَ لَمْ يَحُلَّ ذَلِكَ. وَ لِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا وَ لَا مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، فَيَقَالُ: إِنَّهَا تَنْتَفِي عِنْدَ وجودِ الْحَيَاةِ. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِرَادَةَ حَيْثُ لَا تَخْتَصُّ^٦ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى، وَ أَنَّهَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةً لِمَنْ تِلْكَ الْحَيَاةُ حَيَاةً

١. فِي الْأَصْلِ: «أَحَالَهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «حَمْلَهُ» وَ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي الْأَصْلِ تَصْغِيرٌ لِمَا أَثْبَتْنَاهُ فِي الْمَتْنِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَجْرِي».

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَجُودُهُ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَخْتَصُّ»، وَ قَوْلُهُ: «وَ أَنَّهَا» قَرِينَةٌ عَلَى صِحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ هَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ تَكُونَ»، وَ هُوَ فِي الْأَصْلِ: «أَنْ يَكُونَ».

له^١. وهذا مُسْتَحِيلٌ؛ لأنَّ كُلَّ عَرَضٍ يُوْجِبُ لِذَاتِهِ مِنَ الذَّوَاتِ حَالاً، فَلَيْسَ يُخْرِجُهُ عن إيجابه لها مُقَارَنَةً مَا يُقَارِنُهُ مِنَ الْمَعَانِي.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي أَمْنَعُ مِنْ وَجُودِ الْحَيَاةِ مَعَ هَذِهِ الْإِرَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَضَادٌّ وَلَا [مَا] يَجْرِي مَجْرَاهُ، كَمَا مَنَعْتُمْ أَنْتُمْ مِنْ وَجُودِ حَيَاةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مَعاً فِي مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ^٢.

لأنَّ حَيَاةَ زَيْدٍ تَحْتَاجُ^٣ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهَا مُنْفَصِلاً مِنْ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ حَيَاةَ عَمْرٍو. وَهَذَا مَعْنَى مَا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ؛ مِنْ أَنَّ حَيَاةَ زَيْدٍ تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَسْتَبْدَّ مَحَلُّهَا بِمُجَاوِرَةِ بَعْضٍ مِنْ أِبْعَاضِ زَيْدٍ دُونَ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ حَيَاةَ عَمْرٍو. وَهَذَا يُبَيِّنُ^٤ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْإِرَادَةِ الَّذِي ادَّعَى يَحْتَمِلُ [الْحَيَاةَ]، وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا.

عَلَى أَنَّ هَاتَيْنِ الْحَيَاتَيْنِ إِنَّمَا^٥ تَجْرِي^٦ مَجْرَى التَّنَافِي؛ لِأَنَّهُمَا تَجْعَلَانِ مَحَلَّهُمَا بَعْضاً لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَذَلِكَ يَتَنَافَى؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا هُوَ بَعْضٌ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُدْرِكَ بِهِ، وَإِذَا كَانَ بَعْضاً لَهُ صَحَّ أَنْ يَبْتَدِئَ فِيهِ الْفِعْلُ بِقُدْرَتِهِ، وَإِذَا كَانَ بَعْضاً لِلْآخَرِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ إِلَّا سَبَبَ تَعْدِي الْفِعْلِ عَنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ. وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

١. تقدّم في ج ٢، ص ١٩٥.

٢. فقد قالوا: إِنَّ الْجُزْءَ الْمُتَّصِلَ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، مَتَى وَجَدْتَ فِيهِ الْحَيَاةَ الْمُخْتَصَّةَ بِأَحَدِهِمَا اسْتَحَالَ وَجُودَ حَيَاةِ الْآخَرِ فِيهِ. الْمَعْنَى، ج ٦ (الإرادة)، ص ١٥٧.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَحْتَاجُ»، وَقَوْلُهُ: «مَحَلُّهَا» قَرِينَةٌ عَلَى صَحَّةِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «بَيْنَ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «مَا».

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَجْرِي».

و بَعْدُ، فَمِنْ حَقِّ كُلِّ حَيِّينَ صَحَّةُ كَوْنِ أَحَدِهِمَا عَالِماً وَالْآخَرَ جَاهِلاً، وَحَيَاةُ زَيْدٍ تُصَحِّحُ كَوْنَهُ عَالِماً جَاهِلاً عَلَى الْبَدَلِ، وَكَذَلِكَ حَيَاةُ عَمْرٍو تُصَحِّحُ ذَلِكَ فِيهِ عَلَى الْبَدَلِ. فَلَوْ وُجِدَتْ حَيَاةُ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ، صَحَّحَتْ كَوْنَ زَيْدٍ عَالِماً، وَحَيَاةُ عَمْرٍو إِذَا وُجِدَتْ مَعَهَا تُصَحِّحُ^١ كَوْنَ عَمْرٍو جَاهِلاً. وَالْعِلْمُ الَّذِي يَوْجِدُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ الَّذِي فِيهِ الْحَيَاتَانِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْماً لِهَمَا؛ لِأَنَّ وَجُودَهُ كَوُجُودِ حَيَاةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَكَذَلِكَ الْجَهْلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَهْلاً لِهَمَا. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْحَيَاتَانِ مَصْحُحَتَيْنِ لِلضَّدِّينِ، فَمَنْعَنَا مِنْ وُجُودِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا تَجْرِيَانِ مَجْرَى الْمُتَنَافِيَيْنِ. وَلَيْسَ هَذَا فِي وَجُودِ الْإِرَادَةِ وَالْحَيَاةِ فِي الْجَمَادِ.

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ وَجُودِ الْإِرَادَةِ لَا فِي مَحَلٍّ: أَنَّ الْعَرَضَ^٢ إِنَّمَا تَجِبُ حَاجَتُهُ إِلَى الْمَحَلِّ، إِذَا لَمْ يَصِحَّ ظُهُورُ حُكْمِهِ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّ كَيْفِيَّةَ وَجُودِ الْعَلَّةِ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تُعْتَبَرَ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْحُكْمِ، أَوْ إِلَى الصِّفَةِ الْمُوجِبَةِ عَنْهَا. وَالْإِرَادَةُ لَا تَخْتَصُّ الْمَحَلَّ وَلَا تَوْجِبُ لَهُ حَالاً؛ لِأَنَّهُمَا^٣ مِمَّا يَوْجِبُ الْحَالَ لِلْجُمْلَةِ. فَلَوْ اخْتَصَّتِ الْمَحَلَّ مَعَ ذَلِكَ، لَوَجِبَ كَوْنُهَا عَلَى صِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ لِلنَفْسِ. وَذَلِكَ مُحَالٌ فِيمَا لَهُ ضِدٌّ [بِنَفْيِهِ]^٤.

٣٨٤

فَوُجُودُهَا عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ جَائِزٌ مَتَى^٥ لَمْ يُوَدَّ ذَلِكَ إِلَى قَلْبِ جَنْسِهَا أَوْ

١. فِي الْأَصْلِ: «يُصَحِّحُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْغَرَضُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لِأَنَّهُمَا».

٤. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ كَلِمَةٌ غَيْرُ مَقْرُوءَةٍ، لَكِنَّهَا قَرِيبَةٌ مِمَّا أَتَيْنَاهُ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَمَتَى».

جنسٍ غَيْرِها؛ لَأَنَّ حُكْمَهَا الَّذِي هُوَ إِيجَابٌ^١ كَوْنُهُ تَعَالَى مُرِيداً، يَصِحُّ ظُهُورُهُ وَهِيَ
مَوْجُودَةٌ لَا فِي مَحَلٍّ؛ لَأَنَّ إِيجَابَهَا الْحَالُ يَرْجِعُ إِلَى جَنْسِهَا، وَاسْتِخْصَاصُهَا بِهِ تَعَالَى
دُونَ غَيْرِهِ يَنْبُتُ بِوُجُودِهِمَا^٢ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فِي إِرَادَتِنَا أَنْ تَوْجَدَ^٣
فِي غَيْرِ مَحَلٍّ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ (٢١١) يُزِيلُ الْاِخْتِصَاصَ بِنَا، فَاحْتَاجَتْ فِي أَنْ
تَخْتَصَّ بِنَا إِلَى حُلُولِ بَعْضِنَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ؛
مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لَا تَوْجِبُ لَهُ حَالاً.

[إبطال صحة وجود بعض الصفات والأعراض لا في محل]

و لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا وَجُودَ عِلْمٍ لَا فِي مَحَلٍّ، أَوْ قُدْرَةٍ أَوْ حَيَاةٍ، أَوْ وَجُودَ سَوَادٍ
أَوْ كَوْنٍ أَوْ صَوْتٍ لَا فِي مَحَلٍّ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ الصِّفَاتِ أَنَّ وَجُودَ عِلْمٍ لَا فِي
مَحَلٍّ يُوْدِّي إِلَى مَا يَقْتَضِي قَلْبَ الْجَنْسِ؛ إِمَّا فِيهِ تَعَالَى، أَوْ فِيمَا يَفْعَلُهُ، مِنْ ضِدِّ
الْعِلْمِ. وَبَيَّنَّا أَيْضاً اسْتِحَالَةَ وَجُودِ قُدْرَةٍ وَحَيَاةٍ لَا فِي مَحَلٍّ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ لِهَما تَأْثِيرٌ
فِي الْمَحَلِّ.

فَأَمَّا الْكَوْنُ: فَإِنَّهُ يَوْجِبُ حَالاً لِلْمَحَلِّ، وَوُجُودُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهٖ^٤ يُوْدِّي إِلَى
قَلْبِ جَنْسِهِ.

فَأَمَّا السَّوَادُ: فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُضَادُّ ضِدَّهُ وَ يُنَافِيهِ عَلَى الْمَحَلِّ، فَوُجُودُهُ لَا فِي مَحَلٍّ
يَقْتَضِي وَجُودَهُ عَلَى وَجْهِ لَا يُنَافِي مَعَهُ ضِدَّهُ. وَ هَذَا يَقْتَضِي قَلْبَ جَنْسِهِ؛ لِأَنَّ
مُنَافَاةَ لَضِدِّهِ يَرْجِعُ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

١. في الأصل: «الحال»، ولا محصل له في المقام.

٢. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «بوجودها».

٣. في الأصل: «أن يوجد».

٤. كذا في الأصل، ولعل الصحيح: «محل».

والقول في الصَّوْتِ والتأليفِ وكُلُّ ما اختَصَّ المَحَلَّ، كالقول في السَّوَادِ.
وَلَيْسَ لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ تَوَجَّدُ إِرَادَتُهُ تَعَالَى لَا فِي مَحَلٍّ، وَلَا اخْتِصَاصَ لَهَا
بِهِ تَعَالَى؟

لَانْقِطَاعِهَا بِذَلِكَ عَنْ كُلِّ حَيٍّ سِوَاهُ. وَجَرَى هَذَا الْاِخْتِصَاصُ مَجْرَى حُلُولِهَا
فِي قَلْبِ أَحَدِنَا فِي بَابِ الْاِخْتِصَاصِ بِهِ؛ لِأَنَّ اخْتِصَاصَ الْعِلَلِ مُخْتَلِفٌ غَيْرُ جَارٍ
عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا يَخْتَصُّ بِالْحُلُولِ فِي الْمَحَلِّ^١، وَبَعْضُ آخَرٍ
يَخْتَصُّ بِوُجُودِهِ فِي بَعْضِهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ
مَوْقُوفٌ عَلَى الدَّلِيلِ.

فَأَمَّا الْاِسْتِبعادُ لِأَنْ يَكُونَ عَرَضٌ يَوْجَدُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، فَطَرِيقٌ^٢؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ
الْأَعْرَاضِ إِنَّمَا تَنْبُتُ بِالْأَدَلَّةِ، وَلَا يُقَاسُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَ[هَكَذَا] كُلُّ مَا لَا يُعْلَمُ
وُجُودُهُ بِاضْطِرَارٍ.

وَبَعْدُ، فَحُكْمُ الْأَعْرَاضِ مُخْتَلِفٌ: ففِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ^٣،
وَمِنْهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلِّينَ، وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ الْجُمْلَةَ، وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ
الْمَحَلَّ، وَإِنْ اشْتَرَكَتْ فِي أَنَّهَا أَعْرَاضٌ. فَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا يَوْجَدُ
لَا فِي مَحَلٍّ.

١. فِي الْأَصْلِ: «الْمَحَلَّل».

٢. شَيْءٌ طَرِيفٌ: طَيِّبٌ غَرِيبٌ. وَأَطْرَفَ الرَّجُلَ: أَعْطَاهُ مَا لَمْ يَعْطِهِ أَحَدًا قَبْلَهُ. وَ
الطَرِيفُ وَالطَّارِفُ مِنَ الْمَالِ: الْمُسْتَحْدَثُ، وَهُوَ خِلَافُ التَّالِدِ وَالتَّلِيدِ. لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٩،
ص ٢١٤ (طَرَف).

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَمِنْهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى مَحَلِّينَ وَاحِدٍ»، وَهُوَ سَهْوٌ وَتَكَرُّارٌ.

[١١]

[فصل]

[فيما يجوز أن يريد تَعَالَى من فعله وفعل غيره]

[وما لا يريد، وما يتصل بذلك]^١

[وجوب أن يكون تَعَالَى مريداً كل ما يفعله، عدا الإرادة]

اعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ مَا فَعَلَهُ تَعَالَى لَغَرَضٍ يَخْصُّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً لَهُ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تَلْزَمُ عَلَى هَذَا^٢؛ لِأَنَّهَا لَا تَفْعَلُ لَغَرَضٍ يَخْصُّهَا. وَلِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ جِهَةً لِلْفِعْلِ حَلَّتْ مَحَلَّ الْجُزْءِ مِنْهُ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُجَدِّدَ لَهَا إِرَادَةً غَيْرَ إِرَادَةِ الْفِعْلِ. وَأَخَذْنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْمُسَبَّبُ وَيُرِيدَ السَّبَبُ، إِذَا كَانَ غَرَضُهُ يَخْتَصُّ السَّبَبَ. وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْمُسَبَّبَ عَنِ السَّبَبِ، إِلَّا وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَرَضٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ جَنْسَ الْمُتَوَلِّدِ مُبْتَدَأً، وَعَلَى أَنْ يَفْعَلَ السَّبَبَ وَيَمْنَعَ مِنَ الْمُسَبَّبِ. فَإِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَالغَرَضُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

[أقسام تعلق الإرادة بالمراد]

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مُرِيداً لِحُدُوثِ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَفْعَالِهِ^٣؛ لَكَوْنِهِ عَالِماً

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين بياض، ونحن أضفناه تنميماً للبحث، واستفدناه من المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٢١٤.

٢. أي لا يلزم أن يكون تَعَالَى مريداً للإرادة.

٣. تتعلق إرادته تَعَالَى تارة بإحداث المراد فقط، وأخرى بإحداثه على وجه من الوجوه. المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٢١٤.

بذلك على التفصيل.

فأما وجوه الأفعال، فيجب أن يُنظر فيها، فإن كان الوجه يقع عليه كل جزء من الفعل - كالنعمه والثواب وما جرى مجراهما - وجب أن يُريد إحداث كل جزء على هذا الوجه.

وإن كانت الجملة هي التي تختص بالوقوع على ذلك الوجه؛ نحو كون الكلام خبراً، أراد فيها ذلك دون أجزائها.

[عدم جواز كراهته تعالى لأفعاله]

و لا يجوز أن يكره تعالى شيئاً من أفعاله؛ لأن كراهة ذلك عبث لا فائدة فيه. وأحدنا إنما يحسن منه أن يكره بعض أفعاله؛ ليصرف نفسه بذلك عن الفعل، وليوطن نفسه على أن لا يفعل، وكل ذلك لا يجوز عليه تعالى.

[بيان ما يريده تعالى من فعل غيره، وما يكرهه]

فأما (٢١٢) الذي يُريده من فعل غيره، فجملته أنه يُريد تعالى من ذلك ما له تعلق بفعله أو المستحق عليه، فجميع الطاعات هو تعالى مُريد لها؛ لأنه أمر بها و رعب في فعلها.

و أما إلباء غيره: يجب أن يكون مُريداً له؛ لتعلقه بفعله الذي هو الإلباء.

و يجب أن يكون كارهاً للمعاصي؛ من حيث نهى عنها.

[بيان الدليل على أنه تعالى مُريد لما أمر به]

فإن قيل: دلوا على أنه مُريد لما أمر به.

قلنا: قد بينا أن ما يوجد فيكون أمراً يجوز وجوده^١ فلا يكون أمراً، وأن المؤثر

١. في الأصل: «وجوه».

في كونه كذلك كَوْنٌ فاعله مُريدٌ دون سائر أحواله. فليس يخلو من أن يفتقر في كونه أمراً إلى إرادة المأمور، أو إرادة كونه أمراً.

و الثاني يبطل بأنه كان لا يمتنع أن نأمر بما نكرهه^١، وإن أردنا كَوْنَ اللفظ أمراً به؛ و المعلوم خلاف ذلك. و كان يجب أيضاً [أن] لا تقف صحة الأمر على ما يصح حدوثه، كما لا يقف الخبر على ما يصح حدوثه. و في وقوفه على ذلك دلالة على أنه مُفتقر إلى إرادة الحدوث، بخلاف الخبر.

و الكلام في النهي، و افتقاره إلى كراهة ما تناوله، يجري على ما ذكرنا. و أما ما يُريده لتعلقه بالمستحق عليه، فنحو ما يُريده من أكل أهل الجنة و تنعيمهم؛ لأن بذلك يكمل ثوابهم و يعظم سرورهم. فأما المباحات من أفعال العباد: فلا يجوز أن يُريدها؛ لأن إرادتها عبث، و لا تعلق لها بفعله و لا بالمستحق عليه.

[بيان الدليل على أنه تعالى لا يريد المعاصي و القبائح]

فإن قيل: فما الذي يدل على أنه تعالى لا يُريد المعاصي و جميع القبائح^٣، على ما ذهب إليه مخالفوكم؟

قلنا: يدل على ذلك أن إرادة القبيح قبيحة؛ بدلالة أن كل من علمها كذلك علم قبحها إذا زال اللبس، كما أن كل من علم كَوْن الفعل ظلماً علم قبحه إذا زال اللبس. و لا اعتراض بخلاف المجبرة؛ فإنهم إنما اعتقدوا أنها تحسن من الله تعالى؛

١. في الأصل: «أن يأمر بما يكرهه»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «و إن أردنا».

٢. في الأصل: «يرادها»، و هو خطأ.

٣. في الأصل: «الكائنات» بدل «القبائح»، و لا محصل له في المقام. راجع: المغني، ج ٤، ص ١٥٨؛ و ج ٦، ص ٢١٨؛ شرح الأصول الخمسة، ص ٣٠٨ و ٣٠٩؛ أمالي المرتضى، ج ١، ص ٥٣٨.

لجهلهم بوجه قبحها في الشاهد، وظنهم أن القبح^١ يتعلّق بأحوال فاعليها^٢ - نحو كونه محدثاً مربوباً - و للنهي، كما اعتقدوا مثل ذلك في الظلم.

و قد تقدّم إفسادنا لهذه الطريقة^٣، و أن أحوال الفاعل لا تؤثر في قبح الفعل و لا حسنه، و أن المعتبر بالوجوه التي يقع^٥ عليها الأفعال.

[و] كما أن خلافهم لم يؤثر في أن الظلم إنما قبح لكونه بهذه الصفة، فكذلك خلافهم في قبح إرادة القبيح، و ما يزول به اللبس عن الجميع واحد.

و مما يدل أيضاً على قبحها: أن الأمر بالقبيح قبيح بلا شبهة، و المدخل للأمر في أن يكون أمراً هو الإرادة، و لولاها لم يكن أمراً. و كونه أمراً جهة القبح^٦، فما أثر فيه يجب لا محالة قبحه.

و لا يلزم على هذا قبح القدرة على القبيح؛ لأنها لا تؤثر في وجه القبح. و لا يلزم أيضاً قبح ما لولاه لم تحصل الإرادة؛ من العلم و الاعتقاد؛ لأن ذلك غير مؤثر في قبح الإرادة.

و بمثل ذلك نجيب من ألزم على ما ذكرناه قبح كل ما [لا] يتيم الأمر و الخبر القبيحان إلا به؛ من اعتقاد المخير عنه و العلم بالمواضعة و نحوها؛ لأن كل ذلك لم يؤثر في جهة القبح، و فيما له كان القبيح قبيحاً.

١. في الأصل: «القبيح».

٢. في الأصل: «بأحوالها»، و هو خطأ، و السياق يؤيد صحة ما أثبتناه، و قد تقدّم في ج ٢، ص ١٨٦ ما يدل عليه.

٣. تقدّم في ج ٢، ص ٩٤.

٤. في الأصل: «لا يؤثر».

٥. كذا في الأصل، و الأولى: «تقع».

٦. في الأصل: «القبيح».

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ الْمَعَاصِيَ وَالْقَبَائِح: أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ بِلَا خِلَافٍ نَهْيَهُ عَنْ جَمِيعِهَا، وَتَهْدِيدُهُ مَنْ فَعَلَهَا. وَالنَّهْيُ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ ^١ - يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَبِذَلِكَ كَانَ نَهْيًا - عَلَى الْحَدِّ الَّذِي بَيَّنَّا فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ يَكُونُ أَمْرًا [لِلْإِرَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ] ^٢ - وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ يَكْرَهُهَا اسْتِحَالَ كَوْنُهُ مَرِيداً لَهَا.

وَمِمَّا يُعْتَمَدُ عَلَى طَرِيقِ التَّأَكُّيدِ لِلْأَدْلَةِ ^٣ الْمُتَقَدِّمَةِ: أَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ الْقَبَائِحَ، لَجَازَ أَنْ يُحِبَّهَا وَيَرْضَاهَا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا يَرْجِعَانِ إِلَى مَعْنَى الْإِرَادَةِ ^٤. وَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى يَرْضَى أَنْ يُشْتَمَ وَ يُفْتَرَى عَلَيْهِ وَ يُكَذَّبَ أَنْبِيَآؤُهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ.

(٢١٣) وَقَدْ وَرَدَ ^٥ السَّمْعُ مُؤَكِّدًا لِمَا فِي الْعَقْلِ ^٦ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ ^٧، ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ ^٨، وَقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ ^٩، وَقَوْلِهِ - جَلَّ وَ عَزَّ -: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ ^{١٠} وَ لَا شَيْءَ أَعْسَرَ مِنَ الْكُفْرِ وَ مَا أَدَّى إِلَى الْعَذَابِ الدَّائِمِ.

١. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً فِي ج ٢، ص ٢٠٢.

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ: «إِلَّا مَرَادَهَا لِمَأْمُورِهِ»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٦، ص ٢٢٣ وَ ٢٢٤؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ٥٨ وَ ٥٩.

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْأَدْلَةُ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٧١ وَ ١٧٤.

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَ قَدْ أورد».

٦. غَافِر (٤٠): ٣١.

٧. فِي الْأَصْلِ: «الْفِعْل».

٨. آلِ عِمْرَانَ (٣): ١٠٨.

٩. الْإِسْرَاءُ (١٧): ٣٨.

١٠. الْبَقَرَةُ (٢): ١٨٥.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^١ يدل على أنه قد أراد من الجميع العبادَةَ، وإن كانَ فيهِم مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ؛ لأنَّ اللّامَ في ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ هي لامُ الغرض؛ بمنزلة قول القائل: «ما دَخَلْتُ إِلَيْكَ إِلَّا لِتُكْرِمَنِي». ومقتضى ما وردَ به السمعُ في هذا البابِ يطول.

[بيان أنه تعالى لا يريد ولا يكره فعل غير المكلف]

٣٨٨

واعلم أنه تعالى لا يجوز أن يُريدَ شيئاً من فعل غير المُكَلَّف؛ من البهائم ومن جرى مجراها من الإنس؛ لأنَّ إرادة ذلك عبثٌ، ويجري في القبح مجرى إرادة المباح. ولهذه أيضاً لا يكرهه، وإن كانَ في جملة أفعالهم ما هو قبيحٌ. وقد قيل^٢: إنه متى علِمَ أن لُطفاً يتعلّق بهذه الكراهة حسنت^٣؛ وذلك بأن يعلمَ تعالى أنه متى علِمَ بعضُ المُكَلَّفِينَ أو جميعهم أنه يكره القباح من البهائم، صلّحوا في التكليف.

[مقارنة إرادته تعالى لأفعاله المبتدأة والمتولدة]

واعلم أن جميع أفعاله المبتدأة إنما يُريدُها في حالِ حدوثها. فأما المتولّدات فعلى ضربين:

أحدهما: يوجد مع السبب، وهذا لا شك في أن إرادته تُقارنُه.

والضرب الآخر: لا يُقارنُ السبب، وهو على ضربين:

متعقّب لسببه، ومُترّخ عنه.

١. الذاريات (٥١): ٥٦.

٢. والقائل هو القاضي عبد الجبار المعتزلي. المعنى، ج ٦ (الإرادة)، ص ٢١٦.

٣. في الأصل: «حسب»، ولا محصل له في المقام.

فالمُتَعَقَّبُ الأولي فيه أن تُقَارَنَ^١ الإرادةُ لسببه؛ لأنه كالموجودِ في تلك الحال، فالإرادةُ كأنها مُقَارَنَةٌ له، و يَجْرِي مَجْرَى مُقَارَنَةِ الإرادةِ لِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْخَيْرِ. فأمَّا الْمُتَرَاخِي، فَإِنَّهُ بِتَرَاخِيهِ وَانْفِصَالِهِ عَنِ السَّبَبِ يَجْرِي مَجْرَى الْمُتَبَدِّلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُقَارَنَةِ الإرادةِ لَهُ لِتَوَثُّرٍ^٢ فِيهِ. وَ عَلَى هَذَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُرِيدُ فِعْلَ الثَّوَابِ مِمَّنْ أَطَاعَ قَبْلَ أَحْوَالِ فِعْلِ الثَّوَابِ. وَ لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ تَعَالَى غَيْرَ مُعَرِّضٍ لِلثَّوَابِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لِقَوْلِنَا: «إِنَّهُ تَعَالَى كَلَّفَ لِيُثِيبَ» مَعْنَى.

و ذَلِكَ أَنَّ التَّعْرِضَ يَكْفِي فِيهِ أَنْ يُرِيدَ مِنَ الْمُكَلَّفِ الطَّاعَةَ الَّتِي يَسْتَحِقُّ بِهَا الثَّوَابَ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يُثِيبُهُ إِذَا أَطَاعَ، وَ جَعَلَهُ عَلَى صِفَاتِ الْمُكَلَّفِينَ. وَ مَعْنَى قَوْلِنَا: «كَلَّفَهُ لِيُثِيبَهُ» أَنَّهُ جَعَلَهُ عَلَى صِفَاتِ الْمُكَلَّفِ لِفِعْلٍ^٣ مَا أَرَادَهُ مِنْهُ مِنَ الطَّاعَةِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ بِهَا الثَّوَابَ.

[تَقْدُّمُ إِرَادَتِهِ تَعَالَى لِمَا يُرِيدُهُ وَ يَكْرَهُهُ مِنْ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ]

فَأَمَّا مَا يُرِيدُهُ تَعَالَى مِنَ الْمُكَلَّفِينَ، فَإِنَّمَا يُرِيدُهُ قَبْلَ حَالِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِكُونِهِ مُرِيداً لِذَلِكَ كَوْنُهُ مُكَلِّفاً وَ أَمِراً وَ نَاصِباً لِلْأَدْلَةِ، وَ كُلُّ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَقْدُّمَ كَوْنِهِ مُرِيداً. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا يَكْرَهُهُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدُّمُهُ.

وَ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكْرَهُ تَعَالَى مِنْهُمْ الْقَبِيحَ فِي حَالِ وَجُودِهِ، وَ كَذَلِكَ يُرِيدُ مِنْهُمْ الْفِعْلَ فِي حَالِ وَجُودِهِ؛ إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِيهِ لُطْفاً. وَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَجُوزُ

١. في الأصل: «يقارن».

٢. في الأصل: «ليؤثر».

٣. في الأصل: «لفعل».

أيضاً أن تَتَقَدَّمَ^١ إِرَادَتُهُ تَعَالَى لأَفْعَالٍ نَفْسِهِ عَلَى مُرَادِهَا؛ إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي إِخْبَارِ الْمُكَلَّفِ بِذَلِكَ مِنْ حَالِهَا مَصْلَحَةً وَلُطْفًا.
و هذه جملة كافية.

[١٢]

فصل

في ذكر قَوِيٍّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُخَالَفُ فِي الْإِرَادَةِ، وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ

- [١.] قالوا: لَوْ جَازَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْعِبَادِ مَا لَا يُرِيدُهُ، لَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِهِ، وَعَلَى أَنَّهُ مَقْهُورٌ مَغْلُوبٌ؛ قِيَاسًا عَلَى الشَّاهِدِ فِي هَذَا الْبَابِ.
- [٢.] وَتَعَلَّقُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَا يَقَعُ، لَجَازَ أَنْ يُرِيدَ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ مَا لَا يَوْجَدُ. وَالَّذِي يُفْسِدُ الْأَمْرَيْنِ وَاحِدٌ.
- [٣.] وَتَعَلَّقُوا بِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ كَارِهًا لِلْمَعَاصِي، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ يَفْعَلُهَا مُكْرِهًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُرْضٍ لَهُ بِفِعْلِ مَا يَرْضَاهُ، وَمُسَخِّطٌ لَهُ (٢١٤) بِفِعْلِ مَا يَسَخِّطُهُ.
- [٤.] وَتَعَلَّقُوا بِأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ كَارِهًا لِلْمَعَاصِي، لَكَانَ آيِبًا لَهَا، وَلَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعَاصِي فَاعِلًا لِلْمَعْصِيَةِ؛ شَاءَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَمْ أَبَاهَا. وَهَذِهِ عَلَامَةُ الضَّعْفِ.
- [٥.] وَتَعَلَّقُوا بِأَنَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ مِنَّا جِهَادَ الْمُشْرِكِينَ وَقِتَالَهُمْ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِوُقُوعِ الْمُقَاتَلَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لَهَا؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْمُرَادُ إِلَّا بِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا. وَإِذَا أَرَادَ قِتَالَهُمُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ أَرَادَ الْمَعْصِيَةَ.

١. في الأصل: «أن يتقدم».

[٦]. وَ تَعَلَّقُوا: بقوله تعالى: «لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَ مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»^١. قالوا: وإطلاق هذا القول يقتضي أننا لا نشاء شيئاً إلا والله مُريدٌ له، و لم يُخصَّ كُفراً من إيمان، و لا حسناً من قبيح، و لا [معصية من طاعة]^٢.

[٧]. [و] تَعَلَّقُوا بإطلاق الأَمَةِ القول^٣ بأن «ما شاء الله كان، و ما لم يشأ لم يكن». ٣٩٠
[٨]. وَ تَعَلَّقُوا بأن مَنْ قَالَ لغيره: «و الله لأُعطينَّكَ حَقَّكَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ، لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَانِثًا. وَ لَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى يُرِيدُ جَمِيعَ الطَّاعَاتِ وَ الْوَاجِبَاتِ كَمَا تَقُولُونَ، لَكَانَ شَائِيًّا مِنْ هَذَا قَضَاءِ الدِّينِ إِذَا كَانَ مُتِمِّكِنًا مِنْهُ، وَ كَانَ يَجِبُ كَوْنُهُ حَانِثًا.

[الجواب عن الشبهة الأولى]

الكلام على ذلك: يُقال لهم فيما تَعَلَّقُوا به أولاً:

[١]. إِنَّكُمْ لَمْ تَزِيدُوا عَلَى الدَّعْوَى، وَ مَا تَرْجِعُونَ إِلَيْهِ مِنَ الشَّاهِدِ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ لَا حُكْمًا وَ لَا اعْتِلَالًا؛ لِأَنَّ لَيْسَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ فِي الشَّاهِدِ مِنْ غَيْرِهِ مَا لَمْ يَقَعْ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ، وَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لَيْسَ الْعِلَّةُ أَنْ مُرَادَهُ لَمْ يَقَعْ.

و الذي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْمَلِكَ مَتَى أَرَادَ مِنْ رَعِيَّتِهِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِمْ نَفْعُهُ،

١. التكوير (٨١): ٢٨ و ٢٩.

٢. يوجد في العبارة سقط، و ما أثبتناه بين المعقوفين استفدناه من المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٣١١.

٣. هذا في الحقيقة استدلال بإجماع الأمة على إطلاق هذا القول، كما سوف يأتي.

٤. في الأصل: «يرتدوا»، و ما أثبتناه أنسب بالسياق.

و لا يَتَعَلَّقُ بشيءٍ^١ مِنْ أفعاله، أَنْ يَفْعَلُوهُ طَوْعاً و اختيياراً؛ مِثْلُ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُمْ الصَّلَاةَ بِاللَّيْلِ، و التَّصَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، فَإِنْ ارْتِفَاعَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ و لَا نَقْصِهِ، و هَذَا مَعْلُومٌ صَرُورَةً. و إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ أَوْ نَقْصِهِ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُمْ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُهُ؛ مِثْلُ أَنْ يُحَارِبُوا عَدُوًّا قَدْ أَظْلَمَ عَلَيْهِ و خَشِيَ غَايَةَ الضَّرَرِ مِنْهُ، فَهُوَ مُسْتَضَرٌّ بارتِفاعِ هَذِهِ الْمُحَارَبَةِ و الْمُدَافَعَةِ، فَيَدُلُّ^٢ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ لَا يَبْقَى بِدَفْعِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ^٣. و لِأَنَّهُ أَيْضاً مَعَ تَوَقُّعِ الضَّرَرِ و تَوَقُّفِهِ، لَا بُدَّ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ أَنْ يَنْصُرُوهُ و يُدَافِعُوا عَنْهُ، و إِذَا لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّ مَا بِهِ يَكُونُونَ مُكْرَهِينَ، لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ و لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَيَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ، و نَقْصِهِ.

و مَنْ حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى «أَنَّ الْمَلِكَ الْقَاهِرَ الْعَظِيمَ السُّلْطَانَ، مَتَى أَرَادَ مِنَ الدُّمِيِّ الْمَكْفُوفِ الضَّعِيفِ الْاِخْتِلَافَ إِلَى مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ، فَوَقَعَ مِنْهُ الْاِخْتِلَافُ إِلَى الْبَيْعَةِ و الْكَنِيسَةِ، فَإِنَّ الْمَلِكَ يَضْعُفُ بِذَلِكَ و يَلْحَقُهُ نَقْصٌ» قَدْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْمُنَاطَرَةِ إِلَى الْمُعَانَدَةِ.

و متى قِيلَ لَهُ: أَيْنَ لَنَا: أَيُّ ضَعْفٍ لَحِقَهُ؟ و مَا تُرِيدُهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ؟ و أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ طَاعَةِ هَذَا و مَعْصِيَتِهِ، فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى أَحْوَالِ الْمَلِكِ و التَّأْثِيرِ فِيهَا؟ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا عَلَى عِبَارَةٍ. و كَيْفَ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ أَحَدِنَا مَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ، و كَوْنُهُ ضَعِيفاً يَرْجِعُ إِلَيْهِ؟

[٢]. و لَوْ دَلَّ انْتِفَاءُ مُرَادِهِ عَلَى ضَعْفِهِ، لَدَلَّ وَقُوعُ مُرَادِهِ تَعَالَى عَلَى قُوَّتِهِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «شَيْءٌ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَيَدُلُّ».

٣. لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ مُرَادَهُ لَمْ يَقَعْ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «مِنْ».

[٣]. على أن هذا القول يوجبُ عليهم أن يكونَ انتفاءُ وقوعِ ما أمَرَ به يَدُلُّ على ضَعْفِهِ، كما يَدُلُّ مِثْلُ ذَلِكَ في الشاهدِ. و أيُّ فَرْقٍ تَعَاطَوْه في الْفَصْلِ بَيْنَ الْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ فِي الْأَمْرِ، أَمْكَنَ أَنْ يُذَكَّرَ فِي الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ [مُخَالَفَةَ أَحَدِنَا]^١ لِلأَمْرِ فِي الشَّاهِدِ [إِنَّمَا] تَدُلُّ^٢ عَلَى الضَّعْفِ مِنْ حَيْثُ ضَمِنَتِ الْمُخَالَفَةُ فِي الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَا (٢١٥) يَأْمُرُ إِلَّا بِمَا يُرِيدُهُ. و [لَا يُمْكِنُهُمْ ادِّعَاءُ]^٣ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَأْمُرُ بِالشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُرِيداً لَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَكُونُ أَمراً إِلَّا وَفَاعِلُهُ مُرِيدٌ لِلْمَأْمُورِ بِهِ^٤، وَ أَنَّهُ بِذَلِكَ دَخَلَ فِي أَنْ يَكُونَ أَمراً، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ فِي هَذَا الْبَابِ. [٤]. عَلَى أَنَّهُمْ إِنْ جَوَّزُوا أَنْ يَأْمُرَ أَحَدُنَا بِمَا [لَا]^٥ يُرِيدُهُ، قِيلَ لَهُمْ: أَفَتَدُلُّ مُخَالَفَتُهُ فِي الْأَمْرِ عَلَى ضَعْفِهِ؟

فَإِنْ التَّرَمُّوا ذَلِكَ لَزِمَهُمْ مِثْلُهُ فِيمَا يَأْمُرُ تَعَالَى بِهِ. وَإِنْ امْتَنَعُوا مِنْ دَلَالَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلأَمْرِ فِي الشَّاهِدِ عَلَى الضَّعْفِ، امْتَنَعَ عَلَيْهِمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الشَّاهِدِ لَا يَخْتَلِفُ فِي الْأَمْرَيْنِ، بَلِ الْحَالُ فِي الْمُخَالَفَةِ فِي الْأَمْرِ أَوْضَحُ^٦. وَإِنْ أَحَالُوا كَوْنَ أَحَدِنَا أَمراً فِي الشَّاهِدِ بِمَا لَا يُرِيدُهُ، قِيلَ لَهُمْ: فَيَجِبُ أَيْضاً اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ تَعَالَى أَمراً بِمَا لَا يُرِيدُ؛ لِأَنَّ مَا يُحِيلُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَمْرَيْنِ، يُحِيلُهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ.

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «أحدنا»، ولا محصل له في المقام.

٢. في الأصل: «يدل».

٣. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وهو معلوم بالتأمل في العبارة. وللإمزيد راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣١٤.

٤. تقدّم في ج ٢، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وقوله رحمه الله بعد قليل: «وإن أحالوا كون أحدنا أَمراً في الشاهد بما لا يريد» قرينة عليه.

٦. في الأصل: «وأن أحدنا»، وهو زائد.

[٥]. وبعْدُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُرِيدُ الْإِيمَانَ مِنَ الْكُفَّارِ، وَلَمْ يَدُلَّ انْتِفَاؤُهُ مِنْ جِهَتِهِمْ عَلَى ضَعْفِهِ وَغَلَبَتِهِ وَقَهْرِهِ.

[٦]. عَلَى أَنَّ هَذَا يَوْجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ^١ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ أَمَرَ الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ، وَالْعُصَاةَ بِالطَّاعَةِ، أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لَهُمْ بِأَنْ يَقْهَرُوهُ وَيَغْلِبُوهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى إِقْدَارِهِمْ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا [عَلَى] أَنْ يُقَدِّرَهُمْ عَلَى غَلَبَتِهِ وَقَهْرِهِ، وَهَذَا أَوْضَحُ فَسَادًا مِنْ^٢ أَنْ تُكَافِيَهُ^٣.

وَالْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ الثَّانِيَةِ:

أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ قُلْنَا: إِنَّهُ مَتَى أَرَادَ مِنْ أَفْعَالِهِ مَا لَا يَقَعُ لَحِقَهُ النِّقْصُ، لَا يَتَأَتَّى فِيمَا يُرِيدُهُ مِنْ أَفْعَالٍ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ^٥ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى أَرَادَ شَيْئًا وَدَعَا إِلَيْهِ الدَّاعِي، فَلَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ، إِلَّا أَنْ يَعْرِضَ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ مِنْ فَقْدِ قُدْرَةٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ آلَةٍ وَمَا جَرَى مَجْرَى الْآلَةِ مِنَ الْوَصْلِ إِلَى الْفِعْلِ، أَوْ لِمَنْعٍ مِمَّنْ هُوَ أَقْدَرُ. وَإِذَا لَمْ يَجْزُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَحَدُ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي لِأَجْلِهَا لَا يَقَعُ مُرَادُ أَحَدِنَا^٦ مِنْ نَفْسِهِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُرِيدَ مِنْ فِعْلِهِ مَا لَا يَكُونُ.

وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَوْ أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ شَيْئًا عَلَى سَبِيلِ الْإِلْجَاءِ، لَدَلَّ ارْتِفَاعُهُ عَلَى فِعْلِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ انْتِفَاءُ مَا يُرِيدُهُ مِنْ مَقْدُورِ نَفْسِهِ؛ لِتَعَلُّقِ ذَلِكَ بِفِعْلِهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مِمَّنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُوا»، وَهُوَ خَطَأً.

٢. فِي الْأَصْلِ: «عَلَى»، وَالصَّحِيحُ مَا أَتَيْنَاهُ؛ لِلزُّومِ أَنْ يُؤْتَى بِ«مِنْ» بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ الْمَجْرَدِ مِنْ «أَلْ» وَالْإِضَافَةِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَكْفِيهِ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ لَا».

٥. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّحِيحَ: «أَنْ لَا يَفْعَلَهُ». رَاجِعِ: الْمَغْنِي، ج ٦ (الإزادة)، ص ٢٥٧.

٦. فِي الْأَصْلِ: «مُرَادُنَا حَدَّنَا»، وَهُوَ غَيْرُ مَفْهُومٍ.

قَصَدَ إِلَى الْإِجَاءِ غَيْرِهِ إِلَى الْفِعْلِ، لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا بِهِ يَصِيرُ [فَعَلَ] ^١ ذَلِكَ الْغَيْرِ مُلْجَأً إِلَيْهِ. فَلَوْ لَمْ يَقْعُ مَا يُرِيدُهُ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجَاءِ، لَكَانَ إِنَّمَا لَا يَقْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلَ مَا يُلْجِئُهُ بِهِ إِلَيْهِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَفْعَلَ ^٣ مَا يُلْجِئُهُ إِلَى الْفِعْلِ [الَّذِي هُوَ] مُرَادُهُ لِأَحَدِ الْوُجُوهِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ مِنْ ^٤ فَقْدِ قُدْرَةٍ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهَا مِمَّا يَقْتَضِي النَقْصَ، فَلِهَذَا جَرَى انْتِفَاءُ مُرَادِهِ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجَاءِ، مَجْرَى انْتِفَاءِ مُرَادِهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَفَارَقَ الْأُمْرَانِ جَمِيعاً مَا يُرِيدُهُ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الْاخْتِيَارِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ الثَّالِثَةِ:

[١.] أَنَّ الْمُكْرَهَ «مَنْ أَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى الْفِعْلِ»، وَحَمَلَهُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَيْسَ هُوَ «مَنْ فَعَلَ مَا كَرِهَهُ»، وَلِهَذَا لَا يَكُونُونَ ^٥ الْكُفَّارُ مُكْرِهِينَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَيْثُ فَعَلُوا مِنَ الْكُفْرِ مَا كَرِهَهُ، وَلَا مُكْرِهِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ.

[٢.] وَالْعِبَارَاتُ وَالْأَسْمَاءُ لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا، فَلَا يَجِبُ حَمْلُ مُكْرِهِ عَلَى مُسْخِطٍ وَمُرْضٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يُعْلَقُوا عَلَى «مَنْ أَرَادَ شَيْئاً مِنْ غَيْرِهِ فَفَعَلَهُ» وَصَفَاءً، كَمَا عَلَّقُوا (٢١٦) عَلَى مَنْ سَخِطَ شَيْئاً أَوْ رَضِيَهُ. وَلَوْ حَمَلَ الْحَامِلُ

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمة لا تقرأ، وما أثبتناه هو مقتضى السياق. وللمزيد راجع:

المعني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٢٦١.

٢. في الأصل: «فلم». راجع: المعني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٢٦٢.

٣. في الأصل: «لا يفعل».

٤. في الأصل: «ومن» مع الواو، وهي زائدة.

٥. كذا في الأصل، وهو صحيح على لغة «أكلوني البراغيث»، واللغة الفصحى توحيد الفعل مع

تشنية الفاعل وجمعه، كما يؤخذ مع إفراده.

٦. وهو وصف «مريد»، فَإِنَّ مَنْ فَعَلَ مَا أَمَرَهُ بِهِ غَيْرُهُ، لَا يَجْعَلُ ذَلِكَ الْغَيْرَ مَوْصُوفاً بِأَنَّهُ «مريد».

راجع: المعني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٢٩٤.

الكراهية في هذا الباب على الإرادة لكان أولى^١.

[٣]. على أنه يلزمهم ما قدمناه^٢؛ من كونه أمراً للكفار بإكراهه إذا كان أمراً لهم بالإيمان الذي يكرهه على مذاهبهم.

و الجواب عن الشبهة الرابعة:

أن الإباء ليس من الكراهية في شيء، وإنما المراد به المنع و الامتناع، و لهذا تمدح العرب الرجل بأنه أبي^٣ الضيم، و قال الشاعر:

وإن أرادوا ظلمنا أبنائه^٤

٣٩٣

و لا مدحة في كراهية الظلم و نفي الإرادة له؛ لأن الضعيف و العاجز بهذه المثابة، و إنما أرادوا بذلك المنع.

و إنما أشكل أحد الأمرين بالآخر؛ من حيث كان من يابى^٥ الشيء و يمتنع منه أو يمتنع، لا بد من أن يكون كارهاً. و القديم تعالى و إن كره المعاصي، فما منع منها، فلا يوصف بما يفيد ذلك.

و الجواب عن الشبهة الخامسة:

أن الذي ذكرتموه معلوم ضرورة خلافه؛ لأن النبي عليه السلام كان يريد

١. أي لو قاس الكراهية على الإرادة - في عدم استلزامها للوصف - بدلاً من قياسها على الرضا و السخط، لكان أولى.

٢. تقدم في ج ٢، ص ٢١٢.

٣. يمكن أن نقرأ الكلمة أيضاً: «أبي» و «أبي».

٤. لم نثر على عجز هذا البيت و على قائله في المصادر المتاحة بأيدينا.

٥. في الأصل: «بالي»، هكذا نقرأ الكلمة، و هو مهمل.

٦. في الأصل: «الذين»، و الصحيح ما أثبتناه، و الضميران الراجعان إليه قرينتان عليه.

جِهَادَ الْكُفَّارِ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ وَقَوْعُ الْمُنْكَرِ^١، وَأَحَدُنَا يُرِيدُ اغْتِسَالَ الزَّانِي مِنَ الْجَنَابَةِ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ مَا يَوْجِبُ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ يُرِيدُ إِيقَاعَ الْحَدِّ بِمَنْ^٢ يَسْتَحِقُّهُ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ مَا يَوْجِبُ الْحَدَّ. وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُنَا يُرِيدُ الْمُسَبِّبَ إِذَا خَصَّهُ الْغَرَضُ^٣ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ سَبَبَهُ، فَأُولَى أَنْ لَا تَجِبَ إِرَادَتُهُ لِمَا لَيْسَ بِسَبَبٍ مِمَّا يَحْصُلُ عِنْدَهُ مُرَادُهُ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ السَّادِسَةِ:

[١]. أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»^٤ رَاجِعٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ»^٥، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا اسْتِقَامَةً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ». وَإِنَّمَا وَجِبَ رَدُّهُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ، وَمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْمَشْيَةُ غَيْرُ مُصَرِّحٍ بِهِ، فإِذَا تَقَدَّمَ مَا يُمَكِّنُ تَعْلِيْقَهُ بِهِ كَانَ أَوْلَى.

[٢]. عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَجِبَ لِحَمَلِنَا الْآيَةَ عَلَى الطَّاعَاتِ دُونَ الْمَعَاصِي؛ لِلأَدَلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الشُّبْهَةِ السَّابِعَةِ:

[١]. أَنْ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرُوهُ غَيْرُ مُسَلَّمٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَهْلَ الْعَدْلِ لَا يُطْلِقُونَ ذَلِكَ، كَمَا لَا يُطْلِقُونَ «أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ» وَإِنَّمَا

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ بِالْمَقَامِ: «الْكُفْرُ»، بَدَلَ «الْمُنْكَرِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لِمَنْ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْعَرَضُ»، وَهُوَ لَا يَنْسَبُ بِالْمَقَامِ.

٤. الْإِنْسَانُ (٧٦): ٣٠؛ التَّكْوِيرُ (٨١): ٢٩.

٥. التَّكْوِيرُ (٨١): ٢٨.

يُطْلَقُ مَا جَرَىٰ هَذَا الْمَجْرَى الْعَامَّةُ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ مَا يَأْتِي وَيَذَرُ.

[٢]. وَمَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ فَهُوَ يُطْلَقُ^١ الْقَوْلَ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ، وَأَنَّهُ لَا مَرَدٍّ [إِلَّا] إِلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْتَجَّ بِذَلِكَ فِي أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرِ الْكُفَّارَ بِالْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْكُفْرَ مِمَّا أَمَرَ بِهِ.

[٣]. وَمِنْ الظَّاهِرِ عَلَى لِسَانِ الْأُمَّةِ قَوْلُهُمْ: «نَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ جَمِيعِ مَا كَرِهَ اللَّهُ^٢»، وَالِاسْتِغْفَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْوَاقِعِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ كَرِهَ بَعْضَ مَا وَقَعَ مِنْهُمْ.

وَمِنْ دُعَاءِ الْأُمَّةِ قَوْلُهَا أَيْضاً: «اللَّهُمَّ انْقُلْنَا مِمَّا تَكْرَهُ إِلَى مَا تُحِبُّ».

[بيان معنى قولهم: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِمْ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ» إِذَا سَلَّمْتُمُوهُ؟

قُلْنَا: الْمُرَادُ بِذَلِكَ: «مَا شَاءَ مِنْ أَفْعَالِهِ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ مِنْ أَفْعَالِهِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِرَادَةٍ لَمْ يَكُنْ»؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنَ الْقُرْآنِ الَّذِي يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِالْأَدْلَةِ. وَقد يَجُوزُ حَمْلُهُ^٤ أَيْضاً عَلَى «أَنَّ مَا شَاءَهُ وَالْجَأَ إِلَيْهِ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ وَمَنْعَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ».

عَلَى أَنَّهُمْ (٢١٧) يَعْدِلُونَ عَنْ ظَاهِرِ هَذَا الْقَوْلِ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى «يَشَاءُ مَا لَا يَكُونُ، أَنْ لَا يَكُونُ». فَقَدْ شَاءَ عَلَى هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ، وَتَرَكَوا الظَّاهِرَ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَبْطُلُ»، وَمَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «إِلَيْهِ» بِدَلِّ «اللَّهُ». رَاجِعٌ: الْمَغْنِي، ج ٦ (الإِزَادَةُ)، ص ٢٨٤.

٣. فِي الْأَصْلِ: «فِي»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ نَظِيرِهِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «حَمَلُهَا».

فإن قالوا: نَحْمِلُهُ عَلَى أَنْ مَا شَاءَ كَوْنُهُ [كَانَ^١].

قلنا: وَ نَحْمِلُهُ عَلَى مَا شَاءَ مِنْ أَعْمَالِهِ.

و الجواب عن الشبهة الثامنة:

[١] أَنَّ مَشِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى لِقَضَاءِ الدِّينِ عِنْدَنَا مُتَقَدِّمَةٌ، وَإِنَّمَا تَوْجَدُ^٢ عِنْدَ الْأَمْرِ مِنْهُ تَعَالَى بِالْقَضَاءِ. وَقَوْلُهُ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» يَقْتَضِي إِرَادَةً مُتَجَدِّدَةً مُسْتَقْبَلَةً، فَلَا يَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِنَا أَنْ يَكُونَ حَانِثًا. وَلَوْ قَالَ: «وَاللَّهُ لَأَقْضِيَنَّ الدِّينَ إِنْ كَانَ اللَّهُ قَدْ شَاءَ ذَلِكَ» حَنْثٌ مَتَى لَمْ يَقْضِهِ.

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى فِي هَذَا التَّفْصِيلِ خِلَافُ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا نَصَّ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ.

[٢]. والغرض في تعقيب الأيمان و ما أشبهها^٣ بذكر المشيئة، هو قطع لزوم الكلام، و جعله موقوفاً غير نافذ الحكم؛ فكأنه بعرف الشرع صار أماراً على ما ذكرناه من زوال حكم اليمين.

و الذي يبين ذلك، أَنَّ الْمَشِيَّةَ قَدْ تَدْخُلُ فِي الْيَمِينِ عَلَى الْمَاضِي، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الشَّرْطَ الْمُتَجَدِّدَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَقَ بِهِ أَمْرٌ مَاضٍ^٤، وَ لِهَذَا لَا يُقَالُ: «دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ أَمْسٍ إِنْ كَانَ كَذَا وَ كَذَا مُسْتَقْبَلًا». فَعُلِمَ أَنَّ الْمَشِيَّةَ لَمْ يَرُدْ بِهَا الشَّرْطُ، وَ إِنَّمَا تُفِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّوَقُّفِ، وَ قَطَعَ لَزُومِ حُكْمِ الْكَلَامِ.

١. ما بين المعقوفين استفدنا من المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٢٨٥.

٢. في الأصل: «يوجد».

٣. في الأصل: «أشبههما».

٤. في الأصل: «ماضي».

[٣]. وقد حُكي عن أبي علي^١ أنه كان يقول: إنَّ الحالِفَ على هذا الوجه إنما لم يَحْتِ؛ لأنه يُحتمَلُ أن يُريدَ «إن شاء أن يُمكنني ولا يَمَنَعني، أو يَلطَفَ لي في الفعل»^٢ ولا يَمتنعُ أن لا يكونَ لُطفٌ في الفعل، فلا يحصلُ الشرطُ، فلهذا لم يَكُنْ حائِثاً. ولو أنه قالَ بَعْدَ اليمينِ: «إن كانَ اللهُ قد شاءَ مِنِّي نَفْسَ الفِعلِ» الذي هو قَضاءُ الدينِ، لوجبَ أن يكونَ حائِثاً إذا لم يَقضِهِ. وكُلُّ هذا بَيِّنٌ.

١. حكاه أبوهاشم عنه. المغني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٣٢٨.

٢. في الأصل: «تلطف»، ومقتضى السياق ما أثبتناه، وقوله رحمه الله: «لطف في الفعل» قرينة عليه.

٣. أي أن اليمين تعلق بالتخلية والإقدار والتمكين، ولم يتعلق بنفس الكلام المذكور في الكلام، فلا يكون حائثاً. المغني، ج ٦، ص ٣٢٨.

[الفصل الرابع]^١الكلام في الكلام وأحواله وأحكامه^٢

[١]

[فصل]

[في بيان حقيقة الكلام]

[تعريفات الكلام]

[التعريف الأول - وهو التعريف المختار -]

٣٩٧

اعْلَمْ أَنَّ الصَّوْتَ مَفْعُولٌ^٣؛ لَأَنَّهُ مَسْمُوعٌ مُثَبَّتٌ بِالْإِدْرَاكِ، وَ قَدْ يُسْمَعُ مُمْتَدًّا غَيْرَ مُنْقَطِعٍ، وَ قَدْ يُسْمَعُ مُنْقَطِعًا.

ثُمَّ قَدْ يَنْقَطِعُ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ حُرُوفًا مُتَمَيِّزَةً مُتَعَيِّنَةً؛ كَالْمَسْمُوعِ مِنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ^٤

١. في الأصل: «باب» بدل ممّا بين المعقوفين. و هو في الحقيقة ليس باباً مستقلاً، بل هو فصول من فصول باب العدل، كما جاء في تمهيد باب العدل.

٢. الكلام في هذا الفصل يدور بصورة رئيسية حول القرآن الذي هو كلام الله تعالى، وإن كان ناظراً أيضاً إلى كلامه تعالى بصورة عامة. راجع: المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٣؛ شرح الأصول الخمسة، ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

٣. في سرّ الفصاحة، ص ١٦: «معقول».

٤. يمكن قراءة هذه الكلمة في الأصل بهذه الصورة، كما قد تقرأ: «الواو».

و غيرهما من الحروف، و قد يَنْقَطِعُ على [وَجِه] غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ؛ كَصَرِيرِ البابِ و ما أَشَبَّهُه.

و قد تَحَدَّثُ^١ هذه الحُرُوفُ مُنْفَصِلًا بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، و قد يَتَوَالِي حَدُوثُهَا فتوصَفُ^٢ عِنْدَ التَّوَالِي بِأَنَّهَا مُنْظَمَةٌ و مُتَالِفَةٌ؛ يُفَادُ بِذَلِكَ تَقَدُّمُ حَدُوثِهَا و تَأْخُرُهُ. و إِذَا كَانَتْ هذه الجُمْلَةُ مَفْصُولَةً^٣. فالكلامُ: «ما انْتظَمَ مِنْ حَرْفَيْنِ فِصَاعِدًا مِنْ^٤ هذه الحُرُوفِ المَعْقُولَةِ^٥». و لا بُدَّ مِنْ اشتراطِ وقوعِهِ مِمَّنْ تَصِحُّ مِنْهُ أَوْ مِنْ قَبِيلِهِ الإِفَادَةُ.

و إِنَّمَا شَرَطْنَا «الانتظام»؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَتَى بِحَرْفٍ ثُمَّ أَتَى بَعْدَهُ بِزَمَانٍ مُتَأَخِّرٍ^٦ حَرْفًا آخَرَ، لَمْ يَوْصَفْ فِعْلُهُ بِأَنَّهُ كَلَامٌ.

و ذَكَرْنَا «الحُرُوفِ المَعْقُولَةِ»؛ لِمَا قَدَّمَاهُ^٧ مِنْ أَنَّ أَصْوَاتَ بَعْضِ الْجَمَادَاتِ زُبْمًا تَقَطَّعَتْ عَلَى وَجْهِ يُلَبِّسُ بِالْحُرُوفِ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَتَمَيِّزُ وَ تَنْفَصِلُ فَصَلَ الْحُرُوفِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

و قَوْلُنَا: «حَرْفٌ» و إِنْ كَانَ [مِنْ] الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ^٨، فَرُبَّمَا عُبِّرَ بِهِ عَنْ «طَرَفِ الشَّيْءِ وَ جَانِبِهِ»، وَ النُّحُويُّونَ يُعَبِّرُونَ بِهِ عَنْ «الدَّاخِلِ عَلَى الْجَمَلِ الْمُفِيدَةِ لِيُعَيَّنَ^٩

١. فِي الْأَصْلِ: «يَحْدُثُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يُوصَفُ».

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «مَفْهُومَةٌ» أَوْ «مَعْقُولَةٌ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «عَنْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «مَعْقُولَةٌ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنْ تَهْيِيدِ الْأَصُولِ، ص ١١٧.

٦. فِي الْأَصْلِ: «تَأْخُرُ».

٧. قَبْلَ سَطُورٍ عِنْدَ الْإِشَارَةِ إِلَى مِثَالِ صَرِيرِ الْبَابِ.

٨. فِي الْأَصْلِ: «الْمُشْتَرَكِ».

٩. فِي الْأَصْلِ: «لِتُعَيَّنَ».

فَوَائِدَهَا»، وَيُشِيرُونَ بِذَلِكَ إِلَى مَا هُوَ عِنْدَنَا كَلَامٌ وَمُرْكَبٌ (٢١٨) مِنْ أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَمُرَادُنَا بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ هُوَ «مَا^١ تُشِيرُ بِهِ إِلَى مَا نَعْقِلُهُ مِنَ النَّعْمَةِ أَوِ الْغَنَةِ^٢ الْمَسْمُوعَةِ الْمُتَمَيِّزَةِ».

وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا وَقَوْعَ ذَلِكَ مِمَّنْ يَصِحُّ الْإِفَادَةُ مِنْهُ أَوْ مِنْ قَبِيلِهِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ مَا يُسَمَّعُ مِنْ بَعْضِ الطُّيُورِ - مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَنَظِّمَةِ نِظَامَ الْكَلَامِ، كَالْبَبْغَاءِ وَغَيْرِهَا - كَلَامًا.

وَذَكَرْنَا الْقَبِيلَ دُونَ الشَّخْصِ؛ لِأَنَّ مَا يُسَمَّعُ مِنَ الْمَجْنُونِ أَوْ الْمُبْرَسَمِ^٣ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ كَلَامٌ، وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ^٤ مِنْهُ الْفَائِدَةُ وَهُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، لَكِنَّهَا تَصِحُّ^٥ فِي الْقَبِيلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الطَّائِفَةُ^٦.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحَدِّ: أَنَّهُ مَتَى تَكَامَلَتْ شُرُوطُهُ صَحَّ^٧ مَعَ ذَلِكَ الْوَصْفِ بِالْكَلامِ، وَمَتَى اخْتَلَّ بَعْضُ الشُّرُوطِ لَمْ يَوْصَفْ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَى حَدِّكُمْ أَنْ يَكُونَ الْأَخْرَسُ مُتَكَلِّمًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ حَرْفَانِ مَتَوَالِيَانِ مِنَ حُرُوفِ الشَّقَّةِ؛ نَحْوُ «هَمْ» وَ«بَب».

قُلْنَا: قَدْ أُجِيبَ مِنْ^٧ ذَلِكَ بِأَنْ احْتَرَزَ فِي أَصْلِ الْحَدِّ بِأَنَّ الْكَلَامَ «مَا تَأَلَّفَ مِنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّا» بَدَلَ «هُوَ مَا»، وَ عَلَيْهِ يَبْقَى الْمُبْتَدَأُ بِلا خَبَرٍ وَ الضَّمِيرُ بِلا مَرْجِعٍ، وَ لَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

٢. «الْغَنَةُ»: الصَوْتُ الْخَارِجُ مِنَ الْخَيْشُومِ.

٣. «الْبُرْسَامُ»: دَاءٌ مَعْرُوفٌ، وَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الطَّبِّ أَنَّهُ وَرَمٌ حَارٌّ يُعْرَضُ لِلْحِجَابِ الَّذِي بَيْنَ الْكَبَدِ وَ الْجَعَى ثُمَّ يَتَّصِلُ بِالدَّمَاعِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٤١ (بِرْسَم).

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَصِحَّ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَصِحُّ»، وَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَعُودُ إِلَى لَفْظَةِ «الْفَائِدَةُ»، وَ قَوْلُهُ: «لَكِنَّهَا» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٦. فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْكَلَامُ، لَا مِنْ شَخْصِهِ وَ لَا مِنْ قَبِيلِهِ.

٧. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأُولَى: «عَنْ».

حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِصَاعِدًا».

و يُطَعَنُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ: أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَخْرَسِ حَرْفَانِ مُخْتَلِفَانِ مِنْ حُرُوفِ الشَّقَّةِ.

وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ الْأَخْرَسَ وَالْعَاجِزَ وَالْمَيِّتَ قَدْ يَقَعُ مِنْهُمْ أَقَلُّ قَلِيلِ الْكَلَامِ؛ نَحْوُ أَنْ يَفْعَلَ أَحَدُهُمْ سَبَبَ الْكَلَامِ ثُمَّ تَفْسُدَ آلَتُهُ فِي الثَّانِي أَوْ يَعْجِزَ أَوْ يَمُوتَ، فَيَكُونُ مَا يَتَوَلَّدُ فِي الثَّانِي كَلَامًا لَهُ، وَهُوَ مُتَوَلَّدُ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ فِيمَا يَحُلُّ آلَتُهُ الَّتِي يَفْعَلُ الْكَلَامَ بِهَا. فَإِذَا كَانَ [صَاحِبُ] الْكَلَامِ مُتَكَلِّمًا بِمَا يَحُلُّ آلَةَ الْكَلَامِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِالْكَلامِ الْكَثِيرِ، وَبَعْدَ الْأَوْقَاتِ الْكَثِيرَةِ؛ مِنْ حَالِ مَوْتِهِ أَوْ عَجْزِهِ أَوْ سُكُوتِهِ؛ وَذَلِكَ كَمَنْ يَفْعَلُ الْكَلَامَ فِي الصَّدَى. وَ عَلَى هَذَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ فِي الْأَخْرَسِ: إِنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِالْحَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الشَّقَّةِ؛ لِأَنَّ الْخَرَسَ لَا يَمْنَعُ مِنْ أَقَلِّ قَلِيلِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ ذَلِكَ لِيَرْتَفَعَ بِهِ^١ الْإِبْهَامُ وَاللَّبْسُ.

و لَا يَقْدَحُ فِي حَدِّنَا: قَوْلُهُمْ فِي الْأَمْرِ: «قِ» وَ «عِ»؛ فَإِنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ وَ مَفِيدٌ، مَعَ أَنَّهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ.

و ذَلِكَ: أَنَّ الْمَنْطُوقَ بِهِ فِي هَذَا الْقَوْلِ حَرْفَانِ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْغِنَةَ الَّتِي تَقِفُ عَلَيْهَا عِنْدَ السَّكْتِ هِيَ حَرْفٌ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكِتَابَةِ. وَ النُّطْقُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِمُتَحَرِّكٍ وَ الْوُقُوفِ عَلَى سَاكِنٍ.

و هَذَا الْجَوَابُ يُغْنِي عَمَّا أَجَابَ بِهِ أَبُو هَاشِمٍ عَنْ ذَلِكَ؛ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي هَاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِهِمَا «إِوَقِ» وَ «إِوَعِ»، وَ إِنَّمَا وَقَعَ الْحَذْفُ بِضَرْبٍ مِنْ

التصرف^١، و المحذوف مُقَدَّرٌ في هذا الكلام مُراداً، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لم يُفد.

[التعريف الثاني]

ولا يجوز أن يحدّ الكلام بأنه^٢ «أصوات مُقطّعة وحروف منظومة»^٣؛ لأنّ الحروف لا تكون^٤ حروفاً إلا وهي أصوات مُقطّعة، فذكر الأصوات لا معنى له. ولأنّ الكلام لا يُبيّن بكونه صوتاً، و ذكر ما لا يُبيّن في الحدّ^٥ يجري مجرى أن يُذكر فيه كونه^٦ عَرَضاً و مُدْرَكاً.

ولا يجوز أن يُشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً - على ما مضى^٧ في بعض كلام أبي هاشم^٨؛ - لأنّ أهل اللغة قد قسّموا الكلام إلى مُهمَلٍ و مُستعملٍ، فلم يسلبوا ما لا يفيد منه اسم الكلام.

ولأنّ الكلام إنّما يفيد بالمواضعة، وليس لها تأثير في كونه كلاماً، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً.

١. في سرّ الفصاحة، ص ٣٣: «التصرف».

٢. في الأصل: «فإنّه».

٣. حدّ أبو هاشم الجبائي بذلك على سبيل الإيضاح. المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٧ - ٨.

٤. في الأصل: «يكون».

٥. متعلّق الجارّ و المجرور هو: «ذكر»، لا: «يُبيّن».

٦. في الأصل: «كوناً»، و هو خطأ فإنّ الكلام ليس من جنس الأكوان. و للمزيد راجع: المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٨.

٧. أي على ما تقرّر في كلامه، كما يقال: «على ما يمضي في الكتب». و ليس المقصود: «على ما تقدّم» فإنّه لم يتقدّم شيء من كلام أبي هاشم في بحثنا هذا.

٨. شرح الأصول الخمسة، ص ٣٥٨.

ولأنهم يُسمَوْنَ الهَذَيَانَ الواقعَ مِنَ المَجْنُونِ كلاماً مع ارتفاعِ الفائدةِ.

[التعريف الثالث]

ولا يجوزُ أن يُحدَّ الكلامُ بأنه «[ما] أفادَ مُرادَ المتكلمِ»؛ لأنَّ ذلكَ يَنقُضُ بالإشارةِ والكِتابَةِ، والعَقْدَ بالأصابعِ. ويوجبُ [أن يكونَ الكلامُ] المُهمَلُ وكلامُ الهادي^١ لا يوصفانِ بأنهما كلامٌ على الحَقِيقَةِ.

[التعريف الرابع]

ولا يجوزُ (٢١٩) أن يُحدَّ الكلامُ بأنه «ما يوجبُ كَوْنَ المُتَكَلِّمِ متكلِّماً»؛ لأنَّه إحالةٌ على مُبْهَمٍ، والسؤالُ بَعْدَ باقٍ، ومتى قِيلَ: فهذا الذي يوجبُ كَوْنَ المُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّماً ما هو، وما جنسُه؟ لم يكنِ مِنَ البَيانِ بُدٌّ.

[التعريف الخامس]

ولا يجوزُ أن يُحدَّ بأنه: «ما يقومُ بذاتِ المُتَكَلِّمِ»؛ لأنَّ ذلكَ إضافةٌ إلى المُتَكَلِّمِ، ويجبُ أن يُعقَلَ أولاً ثمَّ يُضافَ.

[و] على ذلكَ يَنقُضُ كُلُّ شَيْءٍ قامَ به؛ مِنَ العِلْمِ والقُدْرَةِ والحَيَاةِ.

و يَنقُضُ بالكلامِ الموجودِ في الصَّدَى.

ولأنَّ الكلامَ في مَوْضِعٍ مِنَ المَوَاضِعِ لا يقومُ بذاتِ المُتَكَلِّمِ؛ لأنَّه يَحُلُّ اللِّسَانَ، وليسَ اللِّسَانُ هو المُتَكَلِّمُ.

[إثبات أن الكلام من جنس الصوت]

فإن قيل: قد بَنَيْتُمْ كلامَكُم على أنَّ الكلامَ هو: «الصَّوْتُ إذا وَقَعَ على بَعْضِ

١. في الأصل: «الهادي».

الوجوه»، وأبو عليٍّ يُخَالِفُ في ذلك، ويذهبُ إلى أنَّ جنسَ الكلامِ يُخَالِفُ جنسَ الصَّوتِ^١.

قلنا: لو كان الأمرُ على ما ذَكَرَ أبو عليٍّ، وقد عَلِمْنَا مِنْ كُلِّ جنسَيْنِ لا تَعْلُقُ بَيْنَهُمَا، صَحَّةٌ وجودِ كُلِّ واحدٍ مع فَقْدِ الآخرِ، لَوَجِبَ أَنْ يَصِحَّ وجودُ الكلامِ عارياً من الأصواتِ الْمُقْطَعَةِ، أو وجودُ الأصواتِ الْمُقْطَعَةِ عارياً من الكلامِ. وفي استحالة ذلك دليلٌ على أنَّ الجنسَ واحدٌ.

وبهذه الطريقة يُعَلِّمُ أَنَّ المَحَبَّةَ هي الإرادة، وَأَنَّ الحركةَ [و] السُّكُونُ مِنْ جنسِ الكونِ. وَسَتَسْمَعُ الكلامَ في ذلك في بابِ «الحِكَايَةِ وَالْمَحْكِيَّ» بِعَوْنِ اللَّهِ^٢.

[الردُّ على الكلامِ النَّفْسَانِي]

فأمَّا الردُّ على مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ الكلامَ «معنى في النفس»، فواضحٌ. والذي حَمَلَ القَوْمَ على إظهارِ هذا المَذْهَبِ الذي لَيْسَ بمعقولٍ، هو ظُهُورُ أدلَّةِ أَهْلِ الحَقِّ على حَدُوثِ الكلامِ المعقولِ، فَلَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ القولِ بِقَدَمِ القرآنِ، والقولِ بَأَنَّهُ مِنْ جنسِ الأصواتِ الْمُقْطَعَةِ؛ لِتَنَاقُضِ ذَلِكَ وَظُهُورِ فَسَادِهِ. وَلَمْ يَتِمَكَّنُوا أَنْ يَجْعَلُوا الكلامَ: في الشاهدِ يَرْجِعُ إلى صَوْتٍ، وفي الغائبِ يُخَالِفُ جنسَ الصَّوتِ؛ لِأَنَّ الحَقَائِقَ لا تَحْتَلِفُ. فقالوا في كُلِّ كلامٍ: إِنَّهُ غَيْرُ الصَّوتِ المسموعِ، وَإِنَّهُ معنى في النفسِ.

والذي يَدُلُّ على بطلانِ هذا المَذْهَبِ: أَنَّهُ لو كانَ الكلامُ معنى في النفسِ، زائداً

١. المعني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٧.

٢. سوف لن يتعرَّض المصنَّف إلى ذلك في فصل الحِكَايَةِ والمَحْكِيَّ القادم في ج ٢، ص ٣٠٤. والظاهر أَنَّهُ تعرَّض له هناك إِلَّا أَنَّهُ سقط من نسخة الأصل.

على المعاني المعقولة الموجودة في القلوب؛ من العلم والفكر والإرادة، لوجب أن يكون إلى معرفته طريق؛ من ضرورة أو دليل. ولو كان معلوماً ضرورةً، لاشتراك العقلاء في معرفته، ولما حسن الخلاف فيه، والمعلوم خلاف ذلك. ولو كان عليه دليل، لوجب أن يكون من ناحية حكم يظهر له يتوصل به إلى إثباته، كما يتطرق بأحكام سائر الذوات إلى إثباتها. ومعلوم أنه لا حكم له معقول يمكن أن يُشار إليه في هذا الباب.

على أنه لا فرق بين هذا القائل، وبين من أثبت الصوت «معنى في النفس غير المسموع المعقول»، وكذلك سائر أجناس الأعراض.

[إبطال ما استدلوا به على الكلام النفسي]

[أولاً: إبطال أن يكون الصوت المسموع طريقاً لإثبات الكلام النفسي]

فإن قيل: هذا الصوت المسموع طريق إلى إثبات الكلام القائم في النفس. قلنا: ليس يخلو من أن يكون طريقاً إليه؛ بأن: يُعلم عنده، أو يُستدل به عليه. والأول يقتضي أن يعلم كل من سمع الكلام الذي هو الصوت شيئاً آخر عنده ومعه، ومعلوم خلاف ذلك.

وإن كان دليلاً عليه، فالكلام المسموع إنما يدل على ما لولاه لما حدث وهو القدرة، أو [ما]^٢ لولاه لما وقع على بعض الوجوه وهو العلم والإرادة. ولا دلالة بعد ذلك على شيء؛ لنفي التعلّق.

٤٠١

١. في الأصل: «لاشتراك»، والصحيح ما أثبتناه؛ ليكون جواباً للشرط، وعذلاً لقوله: «و لما حسن».

٢. ما بين المعقوفين استفدناه من سرّ الفصاحة، ص ٤١.

[ثانياً: عدم وجدان العقلاء الكلام في نفوسهم]

فإن قيل: كُلُّ عَاقِلٍ يَجِدُ فِي نَاحِيَةِ قَلْبِهِ عِنْدَ الْكَلَامِ أَمراً يُطَابِقُهُ، وَكَذَلِكَ قَدْ يَرَى فِي نَفْسِهِ مَا يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ قَبْلَ وَقُوعِ الْأَصْوَاتِ وَظُهُورِهَا مِنْهُ^١.
قُلْنَا: الْأُمُورُ الَّتِي يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ عِنْدَ الْكَلَامِ مَعْقُولَةٌ؛ وَهِيَ الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ مَا يَوْفَعُهُ مِنَ الْكَلَامِ، أَوِ الظَّنُّ لَهُ، أَوِ إِرَادَةُ ذَلِكَ، أَوِ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ الْكَلَامِ، أَوِ الْفِكْرُ أَوِ الرَّوْيَةُ فِي إِيقَاعِهِ وَكَيْفِيَّةِ فِعْلِهِ.

فإن (٢٢٠) أُشِيرَ إِلَى بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ بِالْكَلامِ، صَحَّ الْمَعْنَى، وَعَادَ الْخِلَافُ إِلَى الْعِبَارَةِ.

وَإِنْ أُريدَ غَيْرُهُ، فَلَيْسَ يُعْقَلُ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

عَلَى أَنَّ أَحَدَنَا رُبَّمَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَلْفِظَ بِهِ؛ بَأَنَّ^٢ يَفْعَلُ حُرُوفاً خَفِيَةً دَاخِلَ صَدْرِهِ وَتُقَطَّعُهَا بِالنَّفْسِ. وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْجَنُّ وَالْمَلَائِكَةُ يَسْمَعُونَ^٣ تِلْكَ الْحُرُوفَ، لِلطُّفِ مَسَالِكِهِمْ مِنَّا وَإِنْ لَمْ نَسْمَعْهَا نَحْنُ. وَلِهَذَا يَتَعَذَّرُ عَلَى مَنْ حُبِسَتْ أَنْفَاسُهُ أَنْ يُحَدِّثَ نَفْسَهُ كَمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْمَسْمُوعُ، فَهَذَا هُوَ إِدَارَةُ الْكَلَامِ فِي النَّفْسِ قَبْلَ اللَّفْظِ بِهَا. وَمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْفِكْرِ فِي إِيقَاعِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَيْسَ بِمَعْقُولٍ، فَعَلَى مَنْ ادَّعَاهُ أَنْ يُثَبِّتَهُ.

عَلَى أَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِنَاءٍ دَارٍ، أَوْ كَتَبَ رُقْعَةً، فَيَنْظُرُ أَنَّهَا مُصَوَّرَةٌ فِي

١. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ «مِنْهُ» كَلِمَةً لَا تَقْرَأُ، وَلَعَلَّهَا تَقْرَأُ: «مِثْلُهُ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَنَّ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَالبَاءُ لِلتَّصْوِيرِ، أَيْ لِتَصْوِيرِ التَّحْدِيثِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَسْمَعُونَ»، وَلَا مُحَصَّلَ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنْ لَمْ نَسْمَعْهَا نَحْنُ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «فَنَظَرُ». وَفِي الْمَغْنِيِّ: «فِيظَنُ». الْمَغْنِيُّ، ج ٧ (خُلِقَ الْقُرْآنُ)، ص ١٦.

نفسه قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهَا، وَ لَا يَجِبُ لذلِكَ أَنْ يَكُونَ البِنَاءُ أَوْ الكِتَابَةُ مَعْنَى فِي النَفْسِ غَيْرَ الظَّاهِرِ المَعْقُولِ^١.

[ثالثاً: بطلان الاستدلال بقولهم: «في نفسي كلام» على الكلام النفسي]

فَأَمَّا لَعَطُهُمْ^٢ بِقَوْلِهِمْ: «فِي نَفْسِي كَلَامٌ» فَرَكِيكٌ مِنَ الِاحْتِجَاجِ؛ لِأَنَّهُ تَوَصَّلَ إِلَى إِثْبَاتِ المَعَانِي بِالْعِبَارَاتِ، وَ مَعْلُومٌ فَسَادُ ذلِكَ.

عَلَى أَنَّ المُطْلَقَ لِهَذَا القَوْلِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُطْلَقاً لَهُ: عَلَى عِلْمِ بَأَنَّ فِي النَفْسِ كَلَاماً، أَوْ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ. فَإِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ، فَلَا عِتْبَارَ بِقَوْلِهِ، وَ لَا حُجَّةَ فِي إِطْلَاقِهِ. وَ إِنْ كَانَ عَنْ عِلْمٍ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ: ضَرْوياً، أَوْ مُكْتَسَباً بِالْأَدْلَةِ. وَ لَوْ كَانَ ضَرْوياً، لَاشْتَرَكْنَا فِيهِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نَعْلَمُ مَا يَدَّعُوهُ^٣. وَ إِنْ كَانَ مُسْتَدَلاً عَلَيْهِ، وَ جَبَّ إِرَادُ ذلِكَ الدَّلِيلِ الَّذِي اقْتَضَى لِمُطْلَقِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْعِلْمَ^٤؛ فَإِنَّ الحُجَّةَ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَ بَعْدُ، فَإِنَّ لِقَوْلِهِمْ: «فِي نَفْسِي كَلَامٌ [سَاقُوهُ^٥]» وَجْهاً صَحِيحاً، وَ هُوَ «أَنِّي عَازِمٌ عَلَيْهِ وَ مُرِيدٌ لَهُ»، أَوْ «عَالِمٌ بِأَمْرٍ أُرِيدُ إِقَاءَهُ إِلَيْكَ»، وَ لِهَذَا لَوْ بَدَّلُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ بِبَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ لَقَامَتْ مَقَامَهَا.

عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «فِي نَفْسِي سَفَرِي إِلَى بَلَدٍ» وَ «رُكُوبٌ إِلَى فُلَانٍ» وَ لَا شَيْءَ

١. وَ هَكَذَا الكَلَامُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَفَكَّرُ فِيهِ وَ يَرْتَبِّهِ فِي النَفْسِ كَالْبِنَاءِ، مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى، بَلْ لَا

يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ سِوَى الْمَسْمُوعِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَعَطُهُمْ»، وَ هُوَ غُلَطٌ.

٣. تَقَدَّمَ أَيْضاً.

٤. لِيَقَعَ النِّظَرُ فِيهِ (سِرِّ الْفَصَاحَةِ، ص ٤٢).

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٧ (خُلُقِ الْقُرْآنِ)، ص ١٦.

مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا وَ يَحْسُنُ اسْتِعْمَالُ^١ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَوَجِبَ عَلَى مُقْتَضَى اسْتِدْلَالِهِمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَجْمَعَ، مَعَانِي فِي النَّفْسِ.

[رابعاً: بطلان الاستدلال بقوله تعالى: «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ» على الكلام النفسي]

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ»^٢ فَإِنَّمَا يَقْتَضِي أَنْ قَوْلَهُمْ لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ، وَ نَحْنُ مُتَّفِقُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى إثْبَاتِ قَوْلٍ لغيرِهِمْ فِي الْقَلْبِ، إِلَّا مِنْ طَرِيقِ دَلِيلِ^٣ الْخِطَابِ^٤، وَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ^٥.

عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِذَلِكَ «أَنَّهُمْ يُنَافِقُونَ، وَ يُظْهِرُونَ مَا لَا يَنْطَوُونَ عَلَى الْعِلْمِ بِصَحَّتِهِ».

[خامساً: بطلان الاستدلال بقولهم: «فلان يتكلم» و إن كان ساكناً، على الكلام

النفسي]

فَأَمَّا التَّعَلُّقُ بِقَوْلِهِمْ فِي السَّائِكَةِ: «إِنَّهُ مُتَكَلِّمٌ»، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ إِمْكَانُ الْكَلَامِ مِنْهُ وَ تَأْتِيهِ^٦، أَوْ الْإِضَافَةُ [إِلَيْهِ]^٧ عَلَى طَرِيقِ الْحِرْفَةِ وَ الصَّنَاعَةِ؛ كَمَا يُقَالُ فِي الْمُمَسِيكِ عَنْ كُلِّ الصَّنَاعَاتِ: «إِنَّهُ صَانِعٌ وَ نَجَّارٌ»، وَ يوصَفُ بِذَلِكَ فِي حَالٍ هُوَ فَارِغٌ مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ.

١. في الأصل: «استعمالها»، و الضمير زائد.

٢. آل عمران (٣): ١٦٧.

٣. في الأصل: «دل»، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٤. أي من طريق «المفهوم». و قد كان الأصوليون يصطلحون على بحث «المفاهيم» باصطلاح: «دليل الخطاب».

٥. كان المصنف يذهب إلى عدم حجية دليل الخطاب و المفاهيم.

٦. هكذا قرأنا ما في الأصل.

٧. ما بين المعقوفين استفدناه من سر الفصاحة، ص ٤٢.

[سادساً: بطلان أن يكون الكلام النفسي واسطة بين الفكر و العبارة]

فإن قيل: الذي يدلُّ على إثبات واسطة بين الفكر و العبارة، أن أحدنا قد يُفكِّرُ في الدلالة ثم يتعذَّرُ عليه العبارة عنها حتى يُدبِّرَها^١ في نفسه.

قلنا: ما أُشير إليه^٢ لا يخلو: من أن يكون فكراً ثانياً؛ لتقصير جري في الأول، أو^٣ يكون فكراً في تلخيص العبارة عن الدلالة، أو فكراً في استحضار ما عليمه، و جمع المُنتَشِرِ منه إلى خاطره، أو يكون بذكر كيفية استدلاله، و التذكُّرُ غيرَ التَّفَكُّرِ، أو يكون حديث النفس، الذي بينا أنه كلامٌ خفيٌّ.

و ما عدا ما ذكرناه لا يُعقل ولا يُمكن إثباته.

[إشكالات أخرى على الكلام النفسي]

- [١.] على أنه لو كان الكلام معنًى في النفس، لم يَمْنَعِ مِنْهُ الْخَرَسُ ولا السُّكُوتُ، كما لا يَمْنَعَانِ مِنَ الْإِرَادَةِ وَأَفْعَالِ الْقُلُوبِ. و معلومٌ تَنَافِي وَصْفُهُم لِلْأَخْرَسِ أو السَّاكِتِ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ.
- [٢.] و كان أيضاً غَيْرُ وَاجِبٍ في هذه العبارة المسموعة أن تُطابقه؛ لأنه لا نسبة بينهما و لا عُلُقَةً، فكان لا يَمْتَنِعُ أن يكون مُخْبِراً بِلِسَانِهِ و إن كان آمِراً بِقَلْبِهِ، وكذلك سائر أقسام الكلام.
- [٣.] و كان أيضاً لا يَمْتَنِعُ انفصالهما، فيكون مُعَبِّراً لِسَائِرِ ضُرُوبِ (٢٢١) الكلام،

١. في المغني: «يديرها» (المغني، ج ٧، ص ١٨). ثم إن هذا التدبير أو الإدارة في النفس هو ما يُدْعَى من الكلام النفسي، و هو الواسطة بين الفكر و العبارة، حسب ادعاء صاحب هذا القول.

٢. من التدبير أو الإدارة في النفس.

٣. في الأصل: «و يكون».

٤. في ج ٢، ص ٢٢٧.

و إن لم يكن في نفسه كلام؛ لأنه لا تعلق بينهما يقتضي أن لا توجد العبارة إلا مع وجود ذلك المعنى.

[٢]

فصل

٤٠٣

في ذكر جملة من أحوال الكلام، و جنسه الذي هو الصوت، و فحوى^١ أحكامها

[أولاً: في بيان أن الكلام و الصوت عرض و ليس بجسم]

اعلم أن الصوت عرض ليس بجسم، و لا صفة للجسم، و قد دللنا على ذلك في صدر كتابنا هذا؛ حيث بينا أن الجسم لا يجوز أن يكون متحيزاً^٢ بالفاعل^٣.

[ثانياً: في بيان تماثل الأصوات و اختلافها و تضادها]

و الأصوات فيها متماثلة و مختلف.

و منها عند أبي هاشم متضاد. و يعتمد في ذلك على طريقتين:

إحدهما: أن نحمل الصوت على اللون؛ بعلّة أن إدراك كل واحد منهما مقصور على حاسة واحدة، و نقضي بتضاد مختلفه، كما قضي بذلك في سائر المدركات بحاسة واحدة؛ من الألوان و الطعوم و الأرايح.

و الطريقة الثانية: أن الصوت مدرك، فهو هيئة للمحل، و إذا أوجب^٥ مختلفه

١. في الأصل: «فتوى»، و هو خطأ.

٢. في الأصل: «متقلاً»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لتصريح المصنف في ج ١، ص ٦٦ من هذا الكتاب.

٣. تقدم البحث حول عدم كون الجسم متحيزاً بالفاعل في صدر الكتاب في ج ١، ص ٦٦.

٤. في الأصل: + «كما قضي بذلك»، و هو زائد مكرر.

٥. في الأصل: «لوجب».

هَيَّتَيْنِ، اسْتَحَالَ اجتماعُهُما في المَحَلِّ الواحدِ في الوقتِ الواحدِ إِلَّا للتضادَّ^١.
وإنَّما دَعاه إلى حَمَلِ الأصواتِ في التضادَّ على الألوانِ و ما أشَبَّهها^٢؛ لأنَّ ما
يُتَوَصَّلُ به إلى التضادَّ في الذواتِ لا يُمكنُ^٣ فيها؛ لأنَّها ممَّا لا يوجِبُ حالاً لِحَيٍّ و
لا مَحَلٍّ، فَيُعَلَمُ تضادُّها بتنافي المَوْجِبِ عنها. و الصَّوتانِ المُخْتَلِفانِ ليسا ممَّا يُعَلَمُ
و يُقَطَّعُ على أنَّ مَحَلَّهُما واحدٌ، فَيُتَطَرَّقُ إلى تضادِّهما بامتناع اجتماعهما في
المَحَلِّ الواحدِ، في الوقتِ الواحدِ؛ لأنَّه غَيْرُ مُمْتَنِعٍ تَغَايُرُ مَحَالِّ الحُرُوفِ، و أنَّ
يَكُونُ كُلُّ حَرْفٍ يَحْتَاجُ إلى بَنِيَّةٍ مخصوصةٍ.

و فيه نظَرٌ. و الأقربُ التوقُّفُ في تضادِّ المُخْتَلِفِ مِنَ الأصواتِ.
فأمَّا الدليلُ على أنَّ في الأصواتِ مُتَمَائِلًا: فهو أَنَّا قد عَلِمنا اشتباةَ بعضها ببعضٍ
على حاسَّةِ الإدراكِ، و قد مَضَى أنَّ الإدراكَ يَتَعَلَّقُ بأَخَصِّ أوصافِ المُدْرَكِ^٤، و أنَّ
المُلتَبَسَّ على الإدراكِ إذا انْتَفَتِ الوجوهُ المعقولةُ مُشْتَبِهَةً مُتَمَائِلًا.
و بهذه الطريقةِ يُعَلَمُ أنَّ فيها مُخْتَلِفًا؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَشْتَبِهْ^٥ على الحاسَّةِ.

[ثالثاً: في بيان أنَّ الصوت لا يوجد إلا في محلّ]

و الصَّوتُ ممَّا لا يَجُوزُ وجودُهُ إلا في مَحَلٍّ.
و الذي يَدُلُّ على ذلك: أنَّ بعضَهُ قد ثَبَّتَ بلا^٦ شُبْهَةٍ أَنَّهُ يوجَدُ في المَحَلِّ؛ بدلالةِ

٤٠٤

١. كذا في الأصل، و لعلَّ الأنسب: «و ذلك للتضادَّ».

٢. في الأصل: «أشَبَّهها».

٣. في الأصل: «و لا يمكنُ» بالواو، و هي زائدة؛ إذ على فرض وجودها تبقى «أَنَّ» بلا خبر.

٤. في الأصل: «لأنَّ فيها»، و هو زائد قطعاً.

٥. تقدَّم في ج ١، ص ٣٦٢ و ٣٦٤.

٦. في الأصل: «يشتبه».

٧. في الأصل: «بالا»، و لا محصِّل له في المقام.

تَوَلَّدَهُ عَنِ اعْتِمَادِ الْجِسْمِ وَ مُضَادَّتِهِ لِغَيْرِهِ.

و لِأَنَّ الصَّوْتِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ مَحَلِّهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا يَتَوَلَّدُ مِنَ الصَّوْتِ فِي الطُّسْتِ، يُخَالِفُ مَا يَتَوَلَّدُ فِي الْحَجَرِ؛ لِاخْتِلَافِ الْمَحَالِّ؟ وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْبَعْضِ، ثَبَتَ فِي الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مُتَّفِقٌ فِي أَنَّهُ لَا يَوْجِبُ حَالاً لِمَحَلٍّ وَلَا جُمْلَةً. وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَحْمِلَهُ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ عَلَى الْأَلْوَانِ جَازَ لَكَ ذَلِكَ.

و لَوْ صَحَّ أَنَّ^١ فِي الْأَصْوَاتِ مُتَضَادًّا، لَكَفَى ذَلِكَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى افْتِقَارِهَا إِلَى الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ اللَّوْنَ^٢ يَفْتَقِرُ إِلَى الْمَحَلِّ، وَلَا يَوْجَدُ إِلَّا فِيهِ، هُوَ^٣ عَتَبَارُ التَّضَادِّ وَ التَّنَافِي عَلَى الْمَحَلِّ، فَتَكُونُ الْأَصْوَاتُ - لَوْ ظَهَرَ تَضَادُّهَا - مُشَارِكَةً لِلْأَلْوَانِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَى الْمَحَلِّ، فَيُسْتَعْنَى بِحَمْلِهَا عَلَيْهَا عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْعِلَلِ.

[رَابِعاً: فِي بَيَانِ أَنَّ الصَّوْتِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ الْمَحَلِّ]

و الصَّوْتُ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ جَنْسَهُ إِلَّا إِلَى الْمَحَلِّ دُونَ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ آخِيراً^٥.

وَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ الصَّوْتِ يَحْتَاجُ فِي^٦ الْمَحَلِّ إِلَى بِنْيَةٍ وَ حَرَكَةٍ، وَ الْكَلَامُ كَذَلِكَ

١. فِي الْأَصْلِ: + «ذَلِكَ»، وَ هُوَ زَائِدٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْكُونِ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَهُوَ»، بِالْوَاوِ، وَ هِيَ زَائِدَةٌ؛ إِذْ مَعَ وُجُودِهَا تَبْقَى «أَنَّ» بِلاَ خَبَرٍ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «مَنْ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: لَتَعْدِيَةِ «الاسْتِغْنَاءِ» بِ «عَنْ».

٥. كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يَذْهَبُ إِلَى مَا كَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَبُوهُ - وَ الَّذِي سَوْفَ يَأْتِي بَيَانُهُ فِيمَا يَلِي مِنَ الْمُتَمَنِّ - ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَ فَصَّلَ الْقَوْلَ فِيهِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٧ (خُلُقُ الْقُرْآنِ)، ص ٣١.

٦. فِي سِرِّ الْفَصَاحَةِ، ص ٢١: «مَعَ» بَدَلَ «فِي».

إذا وُجِدَ مع الصَّوْتِ، فأما إذا وُجِدَ مكتوباً أو محفوظاً^١ فلنَ يَحْتَاجَ إلى ذلك^٢.
و الذي يَدُلُّ على نَفْيِ حاجَتِهِ إلى غَيْرِ مَحَلِّهِ: أَنَّهُ مِمَّا لَا يُوجِبُ حَالاً لغيرِهِ،
فَجَرَى مَجَرَى اللَّوْنِ في أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إلى سِوَى مَحَلِّهِ.
ولأنَّ كُلَّ معنى احتِجَاجُ إلى غَيْرِ مَحَلِّهِ، لا بُدَّ مِن أن يَكُونَ مِمَّا يُوجِبُ حَالاً لِلْحَيِّ؛
كالعِلْمِ و الإرَادَةِ و الحَيَاةِ.

و كَيْفَ يَحْتَاجُ الصَّوْتُ أو الكلامُ إلى الحركةِ، و هو ممَّا يَوْجَدُ مع ضِدِّها؟ و مِن
شأنِ المُحتِجِ إلى غَيْرِهِ أن لا يَوْجَدَ مع ضِدِّهِ.
و هذا الِوَجْهُ (٢٢٢) قد اعْتَرَضَ عليه بِحَاجَةِ التَّأْلِيفِ إلى المجاورات^٣ و إن
وُجِدَ مع المُتَضَادَّاتِ منها.

و أُجِيبَ عن هذا الاعتراضِ بأنَّ التَّأْلِيفَ لَا يَحْتَاجُ إلى المُجَاوَرَةِ^٤، و إنما يَحْتَاجُ
إلى تَجَاوُرِ المَحَلِّينَ، و هذا الحُكْمُ يَحْصُلُ بما يُضَادُّ مِنَ المُجَاوِرَاتِ.
و هذا الجَوَابُ يُمْكِنُ أن يَتَعَلَّقَ [بِه] مَن قَالَ: إِنَّ الصَّوْتَ لَا يَحْتَاجُ إلى حَرَكَةٍ؛
بأن يَقُولَ: إِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إلى^٥ الحركةِ، لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إلى كَوْنِ الجِسْمِ كائناً في المَكَانِ
بَعْدَ أن كَانَ في غَيْرِهِ بلا فَصْلِ. و هذا حُكْمٌ مَعْقُولٌ يَحْصُلُ عِنْدَ المُتَضَادِّ مِنَ الأَلْوَانِ^٦

٤٠٥

١. تَقَدَّمَ في ج ٢، ص ٢٢٥ أن أبا عليّ كان يذهب إلى أن الكلام ليس من جنس الصوت، و لذلك جاز عنده أن يوجد الكلام مكتوباً أو محفوظاً.

٢. المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٣١.

٣. في الأصل: «المجاورة»، و الأنسب ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٧، ص ٣٣.

٤. في الأصل: «إلى غير المجاورة»، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٧، ص ٣٣.

٥. في الأصل: «+ غير»، و هو زائد.

٦. في الأصل: «الألوان».

و المَتمائِلِ، كما قِيلَ في المُجاوِرَاتِ. وإِنما احتاجَ الصَّوتُ مِن فِعْلِنَا إلى الحِركةِ؛ لأنَّها كالسببِ فيه؛ مِن حَيْثُ كُنَّا لَا نَفْعَلُهُ إِلَّا مُتَوَلِّدًا عَنِ اعْتِمَادِ عَلَى وَجْهِ المِصَاكَةِ^١، والاعتمادُ مُوَلَّدُ الحِركةِ، فلهذا جَرَتْ^٢ مَجْرَى السببِ. وَإِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَفْعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِن غَيْرِ حِركةٍ مُبْتَدَأً، كما يَفْعَلُهُ مِن غَيْرِ تَوَلَّدٍ عَنِ الِاعْتِمَادِ، وكما يَفْعَلُ تَعَالَى مَا يَقَعُ مِنَّا بِآلَةٍ مِن غَيْرِ آلَةٍ.

و ما ذَكَرْنَاهُ^٣ هُوَ الْعِلَّةُ فِي انْقِطَاعِ طَنِينِ الطَّسْتِ بِتَسْكِينِهِ. وَ لَيْسَ^٤ يَمْتَنِعُ أَنْ يَوْجَدَ الْقَلِيلُ مِنَ الصَّوتِ مَعَ السُّكُونِ، وَ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ تَنَاهِي الصَّوتِ وَ انْقِطَاعِهِ، فَأَمَّا أَنْ يَوْجَدَ مَعَ السُّكُونِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِي فِعْلِنَا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ [هِيَ] الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَ إِنَّمَا لَمْ يَصَحَّ بِهَا إِيجَادُ الْكَلَامِ إِلَّا فِي مَحَلٍّ مَبْنِيٍّ بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةً كَاللِّسَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ آلَةٌ لَنَا فِي فِعْلِ الْكَلَامِ، وَ مِنْ احتاجَ فِي^٥ الْجُمْلَةِ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى الْآلَاتِ، لَمْ تَمْتَنِعْ حَاجَتُهُ فِيهَا^٦ إِلَى بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَفْعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الْمُسْتَغْنِي فِي الْأَفْعَالِ عَنِ^٧ الْآلَاتِ - فِي كُلِّ مَحَلٍّ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ بِنِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي احتيجَ فِيهِ إِلَى الْبِنِيَّةِ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ تَعَالَى.

١. في الأصل: «المضادة» بدل «المصاكّة»، و ما أثبتناه استفدناه من المغني، ج ٧، ص ٣٤.

٢. في الأصل: «جرى»، و الأنسب ما أثبتناه، فإنَّ الكلامَ في أنَّ الحِركةَ كالسببِ، و أنَّها تجري مجرى السببِ.

٣. من أنَّ الصوتَ إِنَّمَا يتولَّدُ عَنِ اعْتِمَادِ وَ حِركةِ.

٤. في الأصل: «فليس».

٥. في الأصل: «إلى».

٦. في الأصل: «منها»، و قوله: «في بعض الأفعال» قرينة على صحّة ما أثبتناه.

٧. في الأصل: «من».

[خامساً: في بيان أن الأصوات مدركة بالسمع]

و الأصواتُ مُدْرَكَةٌ بحاسةِ السمعِ، وهذا ممَّا لا شُبْهَةَ فيه؛ لأنَّا نَفْصِلُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِ مِنْهَا عِنْدَ سَلَامَةِ الحَاسَةِ و ارتفاعِ المَوَانِعِ، و لا نَفْصِلُ^١ بَيْنَ الألوانِ^٢ الْمُخْتَلِفَةِ عَلَى هذا الوَجْهِ؛ لَمَّا لَمْ تَكُنْ^٣ مُدْرَكَةً.

[سادساً: في بيان أن الأصوات مدركة في محالها]

و هي مُدْرَكَةٌ فِي مَحَالِّهَا؛ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى انْتِقَالِ مَحَالِّهَا؛ لِمَا فَرَّقْنَا - مع السَّلامَةِ - بَيْنَ جِهَةِ الصَّوْتِ و الكلامِ و مكانِهِمَا، كما أَنَّا لَا نَعْرِفُ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ انْتَقَلَ إِلَى مَحَلِّ حَيَاتِنَا مَا يُلَاقِيهَا مِنَ الأجسامِ الَّتِي تُدْرِكُ مِنْهَا الحَرَارَةُ و البرودةُ.

و أيضاً: فَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى هذا أَنْ يَجُوزَ انْتِقَالُ الكلامِ أَوِ الصَّوْتِ إِلَى بَعْضِ الحَاضِرِينَ دُونَ بَعْضٍ، حَتَّى يَكُونُوا مَعَ القُرْبِ و السَّلامَةِ يَسْمَعُهُ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ، وَأَنْ يَجُوزَ انْتِقَالُ مَحَلِّ بَعْضِ الحُرُوفِ دُونَ بَعْضٍ حَتَّى يُدْرِكَ الكلامُ مُخْتَلِفاً!

[بيان سبب تأخر سماع الصوت أحياناً]

فَأَمَّا الْعِلَّةُ فِي أَنَّا نُشَاهِدُ القَصَّارَ مِنْ بُعْدٍ يَضْرِبُ الثُّوبَ عَلَى الحَجَرِ، ثُمَّ نَسْمَعُ الصَّوْتَ بَعْدَ مَهْلَةٍ، فَيَسْبِقُ^٤ النَّظْرُ السَّمْعَ، فَهِيَ أَنَّ الصَّوْتَ يَتَوَلَّدُ فِي الهَوَاءِ، وَ البُعْدُ

١. في الأصل: «يفصل»، و قوله: «لأننا نفصل» قرينة على صحة ما أثبتناه.

٢. كذا في الأصل، و الظاهر أَنَّ الصحيح: «الألوان».

٣. في الأصل: «لم تمكن»، و هو خطأ.

٤. في الأصل: «و يسمع»، و ما أثبتناه استفدناه من سر الفصاحة، ص ٢٢.

المخصوص مانع من^١ إدراكه، فإذا تَوَلَّدَ فيما يَقْرُبُ^٢ مِنَّا^٣، أَدْرَكْنَاهُ في مَحَلِّهِ. وإن لَمْ يَنْصِلْ بِحَاسَةِ سَمْعِنَا، فالذي نُدْرِكُهُ بَعْدَ مُهْلَةٍ هو غَيْرُ الصَّوْتِ الذي تَوَلَّدَ عَنِ الصَّكَّةِ^٤ الأولى؛ لأنَّ ذلكَ إِنَّمَا لَمْ نُدْرِكْهُ لِجُعْدِهِ، فَلَمَّا قَرَّبَ بالتَوَلُّدِ أَدْرَكْنَاهُ. وكذلك أيضاً نُدْرِكُ الصَّوْتَ في جِهَةِ الرِّيحِ أَقْوَى؛ لَأَنَّهُ يَتَوَلَّدُ فِيهَا حَالاً بَعْدَ حَالٍ، فَتَكُونُ^٥ إِلَى إدْرَاكِهِ أَقْرَبَ. وإذا كَانَتِ الرِّيحُ في خِلَافِ جِهَتِهِ ضَعْفَ إدْرَاكِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ نُدْرِكْهُ إِذَا تَوَلَّدَ فيما نَبْعُدُ عَنْهُ البُعْدَ المخصوص المانع مِنَ الإدْرَاكِ.

[سابعاً: في بيان عدم جواز البقاء على الأصوات]

و لا يَجُوزُ عَلَى الأصواتِ البقاء؛ لِأَنَّهُا لَوْ بَقِيَتْ [لاستمرَّ^٦] إدْرَاكُنَا^٧ لَهَا مع السَّلامَةِ وارتفاعِ المَوَانِعِ، كما يَسْتَمِرُّ إدْرَاكُنَا لِلألوانِ^٨. و معلومٌ خِلَافُ ذلكَ. و لو كَانَ مُدْرَكاً^٩ عَلَى الاستمرارِ، لَمْ يَقَعْ عِنْدَهُ فَهْمُ الْخِطَابِ؛ لِأَنَّا كُنَّا نُدْرِكُ حُرُوفَ الْكَلِمَةِ مُجْتَمِعَةً، فلا تَكُونُ^{١٠} الْكَلِمَةُ بَأَن تَكُونُ «داراً» (٢٢٣)، بَأَن تَكُونُ أَوَّلَى مِنَ «راداً».

١. في الأصل: «في».

٢. في الأصل: «فيها بِقُرْبٍ»، و ما أثبتناه استفدناه من سرِّ الفصاحة، ص ٢٢.

٣. في الأصل: «متى»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «الصلة»، و ما أثبتناه استفدناه من سرِّ الفصاحة، ص ٢٢.

٥. في الأصل: «فيكون».

٦. ما بين المعوقين، و قوله بعد ذلك: «إدراكنا» استفدناهما من سرِّ الفصاحة، ص ٢٢.

٧. في الأصل: «أدركنا».

٨. في الأصل بدل «للألوان» كلمة غير مقروءة.

٩. أي الصوت، و الأنسب: «كانت مدركة» لرجوعها إلى الأصوات.

١٠. في الأصل: «فلا يكون»، و هو خطأ. و هكذا الكلام في قوله رحمه الله: «بأن تكون» الأول و الثاني، و هما في الأصل: «بأن يكون».

و لو كَانَ الْكَلَامُ بَاقِيًا لَكَانَ لَا يَنْتَفِي إِلَّا بِفَسَادِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضِدَّ لَهُ مِنْ غَيْرِ^١ نَوْعِهِ.

[ثامناً: في بيان عدم وقوع الأصوات من العباد إلا متولدة]

و الأصوات لَا تَقَعُ مِنْ أفعالِ العبادِ إِلَّا مُتَوَلِّدَةً.

و الذي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَعَذُّرُ إيجادِها عليهم^٢ إِلَّا بِتَوَسُّطِ الاعتمادِ و المصاكَّةِ^٣، و لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ تَقَعُ بِحَسَبِ ذَلِكَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مِمَّا لَا يَقَعُ مِنَّا إِلَّا مُتَوَلِّدَةً، كَالْأَلَامِ.

[تاسعاً: في بيان عدم إيجاب الكلام حالاً للمتكلم]

و الكلامُ مِمَّا لَا يُوجِبُ حَالًا لِلْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ حَالًا لَهُ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ إِلَى اثْبَاتِهَا طَرِيقٌ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ اسْتِدْلَالٍ، وَ^٤ مَعْلُومٌ تَعَذُّرُ ذَلِكَ.

و أَيْضًا: فَكُلُّ مَعْنَى أَوْجَبَ لِلْحَيِّ حَالًا، فَإِنَّهُ يَصِحُّ الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْحَالِ، مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِالْمَعْنَى، كَمَا نَعْلَمُ الْقَادَرَ قَادِرًا، وَ الْعَالِمَ وَ الْمُرِيدَ وَ الْحَيَّ، قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْمَعْنَى الْمَوْجِبَةِ لِهَذِهِ الْأَحْوَالِ. وَ فِي تَعَذُّرِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِكَلَامِهِ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوجِبُ حَالًا.

و أَيْضًا: فَلَوْ كَانَتْ هُنَاكَ حَالٌ، لَكَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا، وَ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَهُ^٥ مُتَكَلِّمًا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ مِنْ^٦ لَمْ يَعْلَمْ تَعْلُقَ الْكَلَامِ

١. في الأصل: «غيره»، و لا محل للضمير هنا.

٢. في الأصل: «عليه».

٣. في الأصل: «المضادة»، و ما أثبتناه استفدناه من سرِّ الفصاحة، ص ٢٢.

٤. في الأصل: «و استدلال أو»، و هو لا يلائم السياق، بل السياق يقتضي تبديل مكان «أو» و الواو.

٥. في الأصل: «نعلمه».

٦. في الأصل: «ممن».

به، و وقوعه بحسبِ أحواله، أو يَعْلَمَ تَعْلُقَ الكلامِ به مَنْ لا يَعْلَمُهُ مُتَكَلِّمًا، إذا لَمْ يَعْلَمْهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ. و فَسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ.

و بَعْدُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى فِي الْكَلَامِ أَنَّهُ يَوْجِبُ حَالًا، وَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ؛ كَالضَّرْبِ وَ غَيْرِهِ.

٤٠٧

و أَيْضًا: فَإِنَّ الْكَلَامَ يَوْجِدُ فِي الصَّدَى^١، فَتَكُونُ نَحْنُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِهِ، وَ مِنْ شَأْنِ مَا يَنْفَصِلُ عَنِ الْحَيِّ أَنْ لَا يَوْجِبُ لَهُ حَالًا. وَ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَوْجَبَ لِلْحَيِّ حَالًا، لَا يَصِحُّ وَجُودُهُ فِي مَحَلٍّ لَا حَيَاةَ لَهُ.

و أَيْضًا: فَإِنَّ كَلَامَ زَيْدٍ وَ عَمْرٍو يَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَ مِنْ شَأْنِ مَا يَوْجِبُ لِلْحَيِّ حَالًا أَنْ يَسْتَحِيلَ وَجُودُ مَا يَتَعْلَقُ بِالْحَيِّينِ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ. و أَيْضًا: فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ وَجُودُ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ مِنْ أَحَدِنَا بَعْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ يُحِيلُ وَجُودَ مَا يَوْجِبُ لَهُ الْحَالِ.

و أَيْضًا: فَإِنَّ الْإِيجَابَ يَرْجِعُ إِلَى الْأَجْزَاءِ وَ الْأَجْنَاسِ دُونَ الْجُمْلِ، فَكَانَ يَجِبُ فِي كُلِّ حَرْفٍ أَنْ يَوْجِبَ حَالًا، وَ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُتَكَلِّمًا بِالْحَرْفِ الْوَاحِدِ، وَ يَقْتَضِي أَيْضًا فِي جِنْسِ الصَّوْتِ أَنْ يَوْجِبَ الْحَالِ، حَتَّى يَكُونَ الصُّرَاخُ وَ التَّصْفِيقُ يَوْجِبَانِ الْأَحْوَالَ لِلْحَيِّ. وَ فَسَادُ كُلِّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ.

و لَوْ ثَبَّتَ تَضَادُّ الْكَلَامِ، لَتَوَصَّلْنَا بِذَلِكَ أَيْضًا إِلَى أَنَّهُ لَا يَوْجِبُ حَالًا؛ مِنْ حَيْثُ نَعْلَمُ صَحَّةَ وَجُودِ حَرْفَيْنِ ضِدِّينِ فِي الْتَيْنِ لَوْ خُلِقْتَا لَهُ^٢، فَلَوْ أَوْجَبَ حَالًا لَأَدَّى إِلَى كَوْنِهِ عَلَى حَالَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ.

١. في الأصل: «الضدَّين» بدل «الصدى»، و ما أثبتناه استفدناه من سرِّ الفصاحة، ص ٤٢.

٢. في الأصل: + «فلو أوجب حرفين ضدين في آلتين لو خلقتا له»، و هو مكرَّر زائد.

[عاشراً: في بيان تعلق إفادة الكلام بالمواضعة]

و الكلام إنما يتعلّق بالمعاني و الفوائد بالمواضعة لا بجنسه، و لا بشيء من أحواله؛ لأنه قبل المواضعة لا اختصاص له، و إنما يختص معها، و لهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف^١ مسمياته بحسب اختلاف اللغات، و جاز أيضاً تبديل الاسماء من مسمى إلى غيره بحسب اختلاف الدواعي.

[نفي توقيفية اللغات]

و ابتداء اللغات و أصلها لا بُد أن يكون عن مواضعة، و لا يجوز أن يكون توقيفاً من الله تعالى.

و الوجه في ذلك: أن المواضع لغيره لا بُد من أن يُعرفه قصده ضرورة بالإشارة أو ما يقوم مقامها، و^٢ التكليف يمنع من الاضطرار إلى قصده تعالى؛ لأنه فرع على العلم بذاته، و لهذا قلنا: إن خطابه تعالى إنما يحسن بعد تقدم هذه المواضعة؛ ليفهم مراده بمطابقة اللغة المتقدمة، و على هذا لا يمتنع أن يواضعتنا تعالى على بعض اللغات من بعد، إذا تقدمت لنا لغة، يكون خطابها - جلّ و عزّ - لنا في المواضعة الثانية بحسبها.

و لو قيل: «إن الله تعالى اضطرَّ بعض^٣ الأحياء ممن لم يُكلّفه، إلى قصده و ذاته، ثم واضعه في الابتداء على اللغة، و واضعنا (٢٢٤) ذلك الحيّ عليها» لجاز، و هذا يوجب أن لا تقطع على أن أصل اللغات المواضعة منا؛ لجواز

٤٠٨

١. في الأصل: «يختلف».

٢. في الأصل: «أو». راجع: الذخيرة، ص ٥٧٠.

٣. في الأصل: «بعد»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينه قوله: «ممن»، و هو يبين ذلك البعض.

أَنْ تَكُونَ^١ جَرَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

و الكلامُ بَعْدَ وَقوعِ التَّوَضُّعِ عَلَيْهِ، لَا يُفِيدُ مِنْ أَجْلِ قِدَمِ الْمُوَاضَعَةِ فَقَطْ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ اسْتِعْمَالَهُ فِيمَا^٢ قَرَّرَتْهُ الْمُوَاضَعَةُ، وَ يَقْصِدُ^٣ مَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِتَمْيِيزِ الصَّبِغَةِ الَّتِي مَتَى أَرَدْنَا مَثَلًا أَنْ نَأْمُرَ أَوْ نَنْهَى، قَصْدَنَا دُونَ غَيْرِهَا. وَ فَائِدَةُ الْقَصْدِ أَنْ تَتَعَلَّقَ^٤ تِلْكَ الْعِبَارَةُ بِالْمَأْمُورِ، وَ تَوْثَّرَ فِي كَوْنِهِ أَمْرًا بِهِ. فَالْمُوَاضَعَةُ تَجْرِي مَجْرَى شَحْذِ السَّكِينِ وَ تَقُومُ^٥ الْآلَاتِ، وَ الْقَصْدُ يَجْرِي [مَجْرَى]^٦ اسْتِعْمَالِ الْآلَاتِ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْإِعْدَادِ الْمُتَقَدِّمِ.

[حادي عشر: في بيان بعض أقسام الكلام]

و الكلامُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُهْمَلٍ وَ مُسْتَعْمَلٍ.

فَالْمُهْمَلُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَوْضَعْ فِي اللَّغَةِ الَّتِي قِيلَ: «إِنَّهُ مُهْمَلٌ» فِيهَا، لِشَيْءٍ مِنْ الْمَعَانِي وَ الْفَوَائِدِ.

و الْمُسْتَعْمَلُ هُوَ الَّذِي وُضِعَ لِيُفِيدَ فَائِدَةً، أَوْ^٧ كَانَ لَهُ مَعْنَى. وَ هُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا يُفِيدُ إِلَّا فَائِدَةَ الْإِشَارَةِ، وَ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى «الْلَّقَبُ»^٨، وَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ

١. في الأصل: «أن يكون»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الاسم إلى لفظة «اللغات»، و قوله: «جرت» قرينة عليه.

٢. في الأصل: «فما».

٣. في الأصل: «يقصده»، و لا موقع لضمير المفعول هنا؛ لأنَّ الفاعل هو «المتكلم»، و المفعول «ما».

٤. في الأصل: «يتعلق».

٥. في سَرِّ الفصاحة، ص ٤٣: «و تقويم».

٦. ما بين المعقوفين استفدناه من سَرِّ الفصاحة، ص ٤٣.

٧. في الأصل: «لو»، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: الحدود، ص ٤٥.

٨. في الأصل: «الملقَّب»، و الصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٥، ص ١٩٩؛ الذخيرة، ص ٥٧٣؛

الحدود، ص ٤٦ و ٥١.

يَجُوزُ تَبْدِيلُهُ وَتَغْيِيرُهُ، وَاللُّغَةُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ.

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: يَقْتَضِي إِبَانَةً مَخْصُوصَةً، وَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يَجُوزَ فِيهِ التَّبْدِيلُ وَ التَّغْيِيرُ إِلَّا بِتَبْدِيلِ [أَوْضَاعِ اللُّغَةِ]، وَ يَنْقَسِمُ^١ إِلَى أَقْسَامٍ:

فَمِنْهَا: [أَنْ يُفِيدَ] إِبَانَةً مُوصُوفٍ مِنْ مُوصُوفٍ^٢؛ كَقَوْلِنَا: «عَالِمٌ» وَ «قَادِرٌ» وَ «حَيٌّ». وَ مِنْهَا: أَنْ يُفِيدَ إِبَانَةً نَوْعٍ مِنْ نَوْعٍ؛ كَقَوْلِنَا: «كَوْنٌ» وَ «لَوْنٌ» وَ «اعْتِقَادٌ». وَ مِنْهَا: أَنْ يُفِيدَ إِبَانَةً جِنْسٍ مِنْ جِنْسٍ؛ كَقَوْلِنَا: «سَوَادٌ» وَ «جَوْهَرٌ» وَ «تَأْلِيفٌ». وَ الْكَلَامُ الْمَفِيدُ يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقَةٍ وَ مَجَازٍ.

وَ الْحَقِيقَةُ: مَا أُفِيدَ بِهِ مَا وُضِعَ^٣ فِي اللُّغَةِ أَوْ الْعُرْفِ أَوْ الشَّرْعِ لِإِفَادَتِهِ.

وَ الْمَجَازُ: مَا اسْتَعْمِلَ فِيمَا لَمْ يُوضَعْ لَهُ لُغَةً أَوْ عُرْفاً أَوْ شَرْعاً.

[رجوع جميع أقسام الكلام المفيد إلى معنى الخبر]

وَ الْكَلَامُ الْمُفِيدُ كُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ لَفْظَ الْخَبَرِ، أَوْ مَعْنَاهُ كَذَلِكَ. وَ مَتَى تَأَمَّلْتَ ضُرُوبَ الْكَلَامِ - الَّتِي طَوَّلَ النَّاسُ بِذِكْرِ أَحْكَامِهَا - وَجَدْتَهَا لَا تَخْرُجُ عَمَّا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ الْجُحُودَ وَ الْقَسَمَ وَ التَّشْبِيهَ وَ التَّمَنَّى وَ التَّعَجُّبَ كُلُّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ الْمَحْضِ.

فَأَمَّا الْأَمْرُ فَيُفِيدُ كَوْنَ الْأَمْرِ مُرِيداً لِلْفِعْلِ، فَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْخَبَرِ.

وَ النَّهْيُ يُفِيدُ أَنَّهُ كَارَةٌ لِلْفِعْلِ، فَهُوَ أَيْضاً رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْخَبَرِ.

وَ السُّؤَالُ وَ الطَّلَبُ وَ الدُّعَاءُ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى.

١. فِي الْأَصْلِ: «وَ تَقْسِيمٍ».

٢. فِي سِرِّ الْفَصَاحَةِ، ص ٤٣: «أَنْ يَبِينُ عَيْنًا مِنْ عَيْنٍ، كَقَوْلِنَا: عَالِمٌ وَ قَادِرٌ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «مَا أُفِيدَ مَا أَوْضَحَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٧، ص ٢٠٩.

فأما العَرَضُ، فهو سؤالٌ عَلَى الحَقِيقَةِ.

و النداءُ اخْتِلَفَ فيه، فَقِيلَ: معْنَى «يا زَيْدُ»: «أعْنِي زَيْدًا»، و «أدعو زَيْدًا». و هذا يَكُونُ عَلَى الحَقِيقَةِ خَبْرًا. و قيل: المُرادُ به: «أَقْبِلْ يا زَيْدُ». و عَلَى هذا المعْنَى يَدْخُلُ فِي أَقْسَامِ الأَمْرِ.

و أَمَّا التَّحْضِيزُ: فهو فِي معْنَى الأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ يُنبِئُ عَنِ إِرَادَةِ المُحْضِضِ لِلْفِعْلِ.

[٣]

فَصْلُ

فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ كَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا

اعْلَمْ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ^١ هُوَ «مَوْقِعُ الْكَلَامِ - الَّذِي قَدَّمْنَا بَيَانًا حَقِيقَتَهُ^٢ - بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ؛ مِنْ قَصْدِهِ^٣ و إِرَادَتِهِ، أَوْ دَوَاعِيهِ و اعتقاداتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الرَّاجِعَةِ إِلَيْهِ». و يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ حَقِيقَةً أَوْ تَقْدِيرًا عَلَى التَّفْسِيرِ السَّالِفِ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

[المتكلم هو من فعل الكلام وأنه تابع لقصوده و دواعيه]

و لَمَّا كَانَ وَجِبَ وَقُوعُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لَهُ وَ حَادِثًا مِنْ جِهَتِهِ، [و] جَازٍ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَكَلِّمِ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ؛ انْتِهَاءً إِلَى غَايَةٍ مَا يَقْتَضِيهِ^٤

١. فِي الْأَصْلِ: «التَّكَلَّمَ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢١٩.

٣. فِي الْأَصْلِ: «قَصْد».

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِيهِ».

[فائدة هذه الصفة]^١ و لِعِلْمِنَا بِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَوْ عَلِمُوا اقْتِضَاءَ هَذَا التَّعْلُقِ الْمَخْصُوصِ لِلْفِعْلِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، لَمْ يَضَعُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ إِلَّا لَهَا. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ مَتَى عَلِمُوا أَوْ اعْتَقَدُوا وَقُوعَ الْكَلَامِ بِحَسَبِ أَحْوَالِ أَحَدِنَا، وَصَفَوْهُ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ، وَمَتَى لَمْ يَعْلَمُوا أَوْ يَعْتَقِدُوا ذَلِكَ لَمْ يَصِفَوْهُ [بِه]. فَجَرَى هَذَا الْوَصْفُ فِي مَعْنَاهُ مَجْرَى وَصْفِهِمْ لِأَحَدِنَا بِأَنَّهُ ضَارِبٌ وَ مُحَرِّكٌ وَ مُسَكِّنٌ؛ فَإِنَّهُمْ يُجْرُونَ كُلَّ ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ^٢ التَّعْلُقِ الْمَخْصُوصِ الْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِيَّةِ.

وَمَنْ (٢٢٥) دَفَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْكَلَامِ وَإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، تَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَنْ يُضَيَّفَ شَيْئاً عَلَى سَبِيلِ الْفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَةَ وَاحِدَةً.

وَمِمَّا يَوْضِحُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَا مَعْنَى يُشَارُ إِلَيْهِ - سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ - إِلَّا وَقَدْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِكَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّماً بَدُونِهِ، أَوْ^٣ يَحْصُلُ [الْعِلْمُ] بِذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ دُونِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ، وَ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّماً لِأَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ الْكَلَامِ بِحَسَبِ أَفْعَالِهِ. فَتَبَّتْ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِضَافَةُ كَلَامِ النَّائِمِ وَالسَّاهِي إِلَيْهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَعاً بِحَسَبِ قُصُودِهِمَا وَ دَوَاعِيهِمَا؛ مِنْ جِهَتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّا لَمْ نَقْتَصِرْ عَلَى ذِكْرِ الْقُصُودِ وَالدَّوَاعِي دُونَ جُمْلَةِ الْأَحْوَالِ، وَ الْكَلَامُ يَقَعُ مِنَ النَّائِمِ وَالسَّاهِي بِحَسَبِ قُدْرِهِمَا وَ لُغَتِهِمَا، وَ اللَّثَغَةُ الْعَارِضَةُ فِي

١. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيَّنَّ الْمُعَقِّفِينَ: «هَذِهِ الْفَائِدَةُ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٧ (خَلَقِ الْقُرْآنَ)، ص ٤٨.

٢. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الظَّاهِرُ زِيَادَةُ: «أَهْلُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَنَّ».

لِسَانِيهِمَا^١، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أحوالِهِمَا.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَا قَدْ احْتَرَزْنَا بِذِكْرِ «التقدير» عَنْ هَذَا السُّؤَالِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كَلَامَ النَّائِمِ لَوْ كَانَ قَاصِداً لَوَقَعَ بِحَسَبِ قَصْدِهِ، وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ غَيْرِهِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّهُمْ يُضَيِّفُونَ الْكَلَامَ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْمَصْرُوعِ إِلَى الْجِنِّيِّ؛ لَمَّا اعْتَقَدُوا تَعَلُّقَهُ بِقَصْدِ الْجِنِّيِّ وَإِرَادَتِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامُ مَسْمُوعاً مِنْ لِسَانِ الْمَصْرُوعِ، وَحَالاً مِنْ فِيهِ؛ بِحَيْثُ يَحُلُّ الْكَلَامَ الَّذِي يُضَيِّفُونَهُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ سَلِيماً. وَ لَا مُعْتَبَرٌ بِخَطائِهِمْ فِي هَذَا الْاِعْتِقَادِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا اسْتَدَلَّلْنَا بِاسْتِعْمَالِهِمْ عَلَى وَجْهِ لَا فَرْقٍ فِيهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْخَطَا؛ لِأَنَّ عِبَارَاتِهِمْ تَابِعَةٌ^٢ لِعَقَادِهِمْ، وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْاِعْتِقَادَاتُ عِلْماً أَوْ جَهْلاً؛ أَلَا تَرَى أَنَّا نَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ «إِلَه» فِي لُغَتِهِمْ مَوْضُوعَةٌ لِمَنْ تَحِقُّ لَهُ الْعِبَادَةُ، بِوَصْفِهِمُ الْأَصْنَامَ بِأَنَّهَا آلِهَةٌ؛ لَمَّا اعْتَقَدُوا أَنَّ الْعِبَادَةَ تَحِقُّ لَهَا؟ وَإِنْ كَانَ هَذَا الْاِعْتِقَادُ مِنْهُمْ فِي الْأَصْنَامِ بَاطِلاً.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُنْكِرُوا إِضَافَةَ أَهْلِ اللَّغَةِ الَّذِينَ يُحْتِجُّ بِهِمْ، الْكَلَامَ الْمَسْمُوعَ مِنَ الْمَصْرُوعِ إِلَى الْجِنِّيِّ، وَيَقُولُوا: إِنَّمَا يُضَيِّفُ ذَلِكَ النَّسَاءُ وَ جُهَالُ الْعَامَةِ!

وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ يُضَيِّفُ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ وَ غَيْرِهِمْ كَلَامَ أَحَدِنَا إِلَيْهِ، مَتَى اعْتَقَدَ أَنَّ الْجِنِّيَّ يَقْصِدُ إِلَى الْكَلَامِ الْمَسْمُوعِ مِنَ الْمَصْرُوعِ، أَضَافَهُ إِلَى الْجِنِّيِّ دُونَهُ. وَ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ تَابِعَةٌ لِهَذَا الْاِعْتِقَادِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَ إِنَّمَا نَنْفِي الْإِضَافَةَ بِحَيْثُ يَنْتَفِي الْاِعْتِقَادُ.

وَبَعْدُ؛ فَلَوْ كَانَ هَذَا مِنْ خِطَابِ الْعَامَةِ الْخَارِجِ عَنْ مُقْتَضَى اللَّغَةِ، لَوَجِبَ أَنْ يُعَدَّ

٤١١

١. فَإِنَّ مَنْ كَانَتْ فِي لِسَانِهِ لُغَةٌ، ظَهَرَ حُكْمُهَا فِي كَلَامِهِ، سَوَاءً كَانَ نَائِماً أَوْ سَاهِياً، أَوْ يَقْطَانُ وَ قَاصِداً. التَّعْلِيلُ، ص ٩٣.

٢. فِي الْأَصْلِ: «+ لَهُ»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ. رَاجِعْ: سِرَّ الْفَصَاحَةِ، ص ٤٤.

أهل اللغة إضافة الكلام إلى الجنّي - ممن اعتقد ما ذكرناه - من لحن العامة وخطائهما، ويُنصّ عليه في الكتب الموضوعية للحن العامة، كما نُصّ على غيره. وفي العلم بطلان ذلك دليل على صحّة ما اعتدناه.

فإن قيل: ما أنكرتم أن تكون إضافتهم الكلام المسموع من المصروع إلى الجنّي، من حيث اعتقدوا أنّ الجنّي قد سلّكه وخالطه، وأنّ الكلام حال في الجنّي دونه، ويعود الأمر إلى أنّ المتكلم بالكلام من حلّه^١؛ ألا ترى أنّهم إذا لم يعتقدوا سلوك الجنّي له، وامتزاجه به، لم يضيفوا الكلام المسموع من المصروع إليه؟ قلنا: الكلام الذي يُسمَع من لسان المصروع ويحلّ آله^٢ كلامه، على حدّ ما يُسمَع منه ويحلّ لسانه إذا كان سليماً. والجنّي وإن كان سلّكه وخالطه - على اعتقاد من اعتقد ذلك - فليس ينتهي إلى أن تصير آله المصروع ولسانه للجنّي دونه، بل آله كلامه في أنّها تختصّه على ما كانت عليه. والكلام يُسمَع منها ويوجد فيها على حدّ ما (٢٢٦) يُسمَع في حال صحّته. فلا وجه لهذه الإضافة إلا ما ذكرناه؛ من اعتقادهم أنّ الجنّي هو القاصد إلى ذلك الكلام دون المصروع.

والذي يوضح هذا ويكشفه: أنّهم لا يكادون يضيفون إلى الجنّي كلّ كلام يُسمَع من لسان المصروع، فلو قرأ^٣ أو تكلم بما لا يعتقدون أنّه من مقصود الجنّي، لم يضيفوه إلى الجنّي، وإنما يضيفون إليه ما يعتقدون أنّه لا يكون من مقصود غير الجنّي؛ مثل أن يُخبر بغي، أو يُخرج سرقاً، أو يدلّ على مكتوم، ونحو ذلك ممّا قد سبق إلى نفوسهم أنّ غير الجنّي لا يعرفه ولا يُخبر بمثله.

١. في الأصل: «جملة» بدل «حلّه»، وما أثبتناه استفدناه من سرّ الفصاحة، ص ٤٥.

٢. في الأصل: «وآله»، والواو زائدة.

٣. في الأصل: «أو»، وما أثبتناه هو مقتضى السياق.

وَمَا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ يُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ دُونَ مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ هَذِهِ الْعُلُقَةُ: أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ يَوْجَدُ فِي الصَّدْيِ،^١ وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَاماً لِمَحَلِّهِ، وَ لَا لِمَا ذَلِكَ الْمَحَلُّ بَعْضٌ لَهُ، وَ لَا يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ كَلَاماً لِلْقَدِيمِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ الْكَلَامُ كَذِباً أَوْ عَبَثاً، وَ هُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْقَبِيحِ. [فَيَجِبُ^٢] أَنْ يَكُونَ كَلَاماً لِمَنْ فَعَلَ أَسْبَابَهُ، وَ وُجِدَ بِحَسَبِ قَصْدِهِ وَ دَوَاعِيهِ.

٤١٢ وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَمْتَنِعُوا مِنْ وَجُودِ الْكَلَامِ فِي الصَّدْيِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ هَذِهِ الْأَصْوَاتُ الْمَخْصُوصَةُ. وَ لَا شُبْهَةٌ فِي وَجُودِ هَذَا الْجَنَسِ فِي الصَّدْيِ، وَ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ غَيْرِ الصَّوْتِ الْمَسْمُوعِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ فَسَادُ هَذَا الْمَذْهَبِ^٣.

وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ إِضَافَةَ الْكَلَامِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ تَقْتَضِي عُلُقَةً بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ، وَ فَائِدَةً مَعْقُولَةً. وَ الْأَقْسَامُ الْمَعْقُولَةُ فِي هَذَا الْبَابِ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ حَلَّهُ أَوْ مِنْ حَيْثُ حَلَّ بَعْضُهُ، أَوْ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ لَهُ حَالاً، أَوْ مِنْ حَيْثُ فَعَلَهُ وَ وَقَعَ بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ^٥.

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يوصَفَ بِهِ مِنْ حَيْثُ حَلَّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَ اللِّسَانِ - بَلِ الْبَعْضِ الَّذِي حَلَّهُ الْكَلَامُ مِنْهُ - مُتَكَلِّماً دُونَ الْإِنْسَانِ. وَ كَذَلِكَ الصَّدْيِ. وَ لَوْ جَبَّ أَنْ

١. فِي الْأَصْلِ: «الضدَّ أَوْ»، هَكَذَا تَقَرَأُ الْكَلِمَةُ، وَ لَكِنْ لَا مُحَصَّلَ لَهُ فِي الْمَقَامِ، وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي الْأَصْلِ تَصْحِيفٌ لَهُ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٧ (خُلِقَ الْقُرْآنُ)، ص ٥٠.

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ: «وَلَا يَجُوزُ»، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ اسْتِفْدَانُهُ مِنْ سِرِّ الْفَصَاحَةِ، ص ٤٥.

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٢٥.

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَوْ»، وَ هُوَ خَطَأٌ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «مِنْ حَيْثُ فَعَلَهُ» وَ «وَقَعَ بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ» يَشْكُلَانِ شَقًّا وَاحِداً.

٥. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ شُقُوقٍ، وَ الْأَخِيرُ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

يُوصَف «ما عُلِّقَ هذا الكلامُ عليه أو أُضِيفَ إليه؛ مِنَ اللَّسَانِ وَ الصَّدَى» بسائر^١ ضروبِ الكلام^٢ وأقسامه، وتُعلَّقُ أحكامه عليه كُلُّها، حَتَّى يُقَالَ: «إنَّه أَمِرٌ وَ مُخْبِرٌ أَوْ مُسْتَفْهِمٌ»، وَ يُمدَحُ بِالْحَسَنِ، وَ يُذَمُّ بِالْقَبِيحِ. وَ معلومٌ فَسادُ ذلكِ لِكُلِّ عاقلٍ. كما أَنَّهُ معلومٌ أَنَّ مَحَلَّ الفِعْلِ - مِنَ الضَّرْبِ وَ القَتْلِ وَ ما أَشَبَّهُهما - لا يوصَفُ بِأَنَّهُ ضارِبٌ وَ قاتِلٌ، وَ لا تُعلَّقُ عليه الأحكامُ؛ مِنَ المَدحِ وَ الذَّمِّ.

و بَعْدُ، فهذا يَقْتَضِي أَنَّهُ لا مُتَكَلِّمٌ فِي العالَمِ ؛ لِأَنَّ الكلامَ اسمٌ لجملةٍ مِنَ الحروفِ، وَ [٣] لا يَكُونُ حَرْفاً واحداً، وَ هذا الاسمُ لا يَخْتَصُّ [بمحلٍّ واحدٍ؛ وَ ذلكَ لِحاجته] إلى أُنْبِيَةٍ مُخْتَلِفَةٍ. وَ على هذا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قولُنا: «زَيْدٌ قائمٌ» لا مُتَكَلِّمٌ بِهِ؛ لوجودِ هذه الجُمْلَةِ فِي مَحَلٍّ مُتَغَايِرَةٍ، وَ استحالةِ كَوْنِها فِي مَحَلٍّ واحدٍ.

وَ هذا الوجهُ يَقْتَضِي - زائداً على ما ذَكَرْناه^٥ - استحالةَ إِضافةِ الكلامِ إِلَى القَدِيمِ تَعَالَى، وَ وَصَفِهِ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ؛ لاستحالةِ حُلُولِ المَعْنَى فِيهِ.

وَ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الكلامُ كلاماً لِمَنْ [حَلَّ بَعْضُهُ^٦]؛ لِأَنَّ ذلكَ يَقْتَضِي أيضاً كَوْنَ اللِّسَانِ هُوَ المُتَكَلِّمُ دُونَ الإنسانِ، وَ كذلكِ الصَّدَى. وَ يوجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ؛ لاستحالةِ هذا المعنى فِيهِ.

وَ قد أَبْطَلْنا مِنْ قَبْلُ أَنَّ يَكُونَ الكلامُ ممَّا يوجِبُ حالاً.

١. فِي الْأَصْل: «لسائر»، وَ الصَّحِيحُ ما أثبتناه بِقرينةِ قولِهِ رَحِمَهُ اللهُ: «أَنَّ يوصَفُ بِهِ».

٢. فِي الْأَصْل: «الضروب وَ الكلام»، وَ الصَّحِيحُ ما أثبتناه بِقرينةِ «وَ أَقسامه».

٣. ما بَيْنَ المَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَناهُ مِنَ المَعْنَى، ج ٧ (خُلِقَ الْقُرْآنُ)، ص ٥٠. وَ هَكَذَا الْأَمْرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى المَعْقُوفِينَ التَّالِيِينَ.

٤. فِي الْأَصْل: «إِلَّا إِلَى بِنَةِ».

٥. فِي الْأَصْل: «+ يَقْتَضِي»، وَ هُوَ زَائِدٌ مُكَرَّرٌ.

٦. فِي الْأَصْل: «لِمَنْ حَلَّ».

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ.

[عدم جواز إضافة الكلام إلى المتكلم لأنه قائم به]

وَمَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْكَلَامَ يُضَافُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ مَنْ حَيْثُ «قَامَ» بِهِ، إِنْ لَمْ يُرَدْ بِبَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَأَفْسَدْنَاهُ مِنَ الْحُلُولِ أَوْ غَيْرِهِ، لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ مَعْقُولاً؛ لِأَنَّ مَا تُسْتَعْمَلُ^١ فِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ، مِنْ «الانْتِصَابِ»؛ كَقَوْلِهِمْ: «قَامَ السَّيْفُ عَلَى الْأُسْطُوَانَةِ»، وَ «التَّدْبِيرِ»؛ كَقَوْلِهِمْ: «قَامَ الْبَلَدُ بِالْأَمِيرِ»، لَا يَجُوزُ عَلَى الْكَلَامِ.

٤١٣

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ حَدَّ الْمُتَكَلِّمِ: «مَنْ لَهُ حُكْمٌ (٢٢٧) كَلَامٍ»^٢، إِحَالَةٌ عَلَى مُبْهَمٍ. وَالسُّؤَالُ مَعَهُ بَاقٍ إِذَا قِيلَ: وَكَيْفَ صَارَ الْكَلَامُ لَهُ؟ أَبَانُ حَلِّهِ، أَوْ حَلَّ بَعْضِهِ، أَوْ وَجَبَ لَهُ حَالاً، أَوْ فَعَلَهُ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْسِيرِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ: «لَهُ كَذَا»^٣ يَحْتَمِلُ أُمُوراً:

مِنْهَا: إِضَافَةُ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ؛ كَقَوْلِهِمْ: «لَهُ يَدٌ وَرِجْلٌ».

وَبِمَعْنَى الْمِلْكِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «لَهُ دَارٌ وَغُلَامٌ».

وَبِمَعْنَى الْفِعْلِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِمْ: «لَهُ إِحْسَانٌ وَنِعْمَةٌ».

وَبِمَعْنَى الْحُلُولِ؛ [كَقَوْلِهِمْ] «لَهُ طَعْمٌ وَرَائِحَةٌ وَلَوْنٌ».

وَمَا يَحْتَمِلُ أُمُوراً مُخْتَلِفَةً الْمَعَانِي، لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَدَّ بِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي

يُنْحَرِّى فِيهِ التَّشْخِصُ وَالتَّمْيِيزُ وَكَشَفُ الْغَرَضِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يُسْتَعْمَلُ».

٢. فِي سِرِّ الْفَصَاحَةِ، ص ٤٥: «مَنْ لَهُ كَلَامٌ».

٣. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَنْسَبُ: «لَهُ حُكْمُ الْكَلَامِ». رَاجِعْ: تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٢٠.

[٤]

فصل

في إثبات كونه تعالى متكلماً، والطريق إلى ذلك

[في بيان أنه تعالى قادر على فعل الكلام]

اعلم أنه لا بُدَّ من كونه - جَلَّ ١ و عَزَّ - قادراً على الكلام؛ لما دَلَّلنا عليه من قبل: من أن القادر لنفسه يجب أن يقدر على فعل كل جنس تتعلَّق به قُدْرُ العبادِ ٢. ولأنه تعالى قادر على أسبابه؛ من الاعتمادات والمصاكات ٣، والقادر على سبب الشيء قادر عليه. وليس لأحد أن يقول: إنا ٤ نمنع من ذلك؛ من حيث ثبت أنه متكلم لنفسه، أو بكلام قديم، كما تمنعون أنتم من مثل ذلك في العلم وغيره.

وذلك: لأن الذي أصلوه لم يثبت، بل ثبت ما ذكرناه فتدكَّر ٥ فساده ٦. ولو كان ثابتاً كما ظنوا، لما منع من قدرته تعالى على الكلام، وأن يفعلَه و يكون متكلماً، مع أنه متكلم لنفسه؛ لأنه لا تنافي بين ذلك ولا وجه إحالة، كما بيَّنا أن في قدرته على علم أو قدرة أو حياة تُوجب ٧ له حالاً وجه إحالة؛ من قلب جنس أو غيره.

١. في الأصل: «حبل»، وهو خطأ.

٢. تقدَّم في ج ٢، ص ١١٦ - ١١٨.

٣. في الأصل: «المضادات». راجع: المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٥٥.

٤. في الأصل: «إن».

٥. في الأصل: «ونذكر»، وما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٦. تقدَّم بطلان الكلام النفسي في ج ٢، ص ٢٢٥.

٧. في الأصل: «توجيه»، ولا موقع لضمير المفعول في المقام، ومفعول الفعل قوله: «حالاً».

و إذا ثَبَتَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْكَلَامِ، فَلَوْ فَعَلَهُ لَكَانَ مُتَكَلِّمًا بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ لَا تَحْتَلِفُ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَكَلِّمِ مَنْ كَانَ فَاعِلًا لِلْكَلامِ^١.

[إثبات أنه تعالى متكلم عن طريق السمع لا العقل]

و الطريقُ إلى إثباته تعالى مُتَكَلِّمًا لَيْسَ^٢ أَنْ يُعْلَمَ وجودُ الكلامِ مِنْ فِعْله، عَلَى حَدِّ مَا نَقُولُهُ فِي كَوْنِهِ مُحْسِنًا وَ مُنْعِمًا وَ رَازِقًا وَ سَائِرًا مَا يُشْتَقُّ مِنَ الْفِعْلِ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بِهِ تَنْطَرِّقُ إِلَى إِثْبَاتِ أَحْوَالِهِ تَعَالَى وَ صِفَاتِهِ، لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ فَاعِلِهِ بِالْصِفَةِ الَّتِي لَوْلَاهَا لَمَّا صَحَّ وَقُوعُهُ مِنْهُ، أَوْ وَقُوعُهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ. وَ لَيْسَ لِلْفِعْلِ صِفَةٌ لَوْلَا كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا لَمَّا حَصَلَتْ. وَ مَا بَيَّنَّاهُ أَيْضًا مِنْ أَنَّهُ لَا حَالَ لِلْمُتَكَلِّمِ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا^٣، يُبْطِلُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ دَلَالَةً عَلَى ذَلِكَ.

وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَقْتَضِي أَنْ كَلَامَهُ تَعَالَى إِنَّمَا يُعْلَمُ كَلَامًا لَهُ مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ، وَ بَأَن يُخْبِرَنَا «نَبِيِّ» قَدْ عُلِمَ صِدْقُهُ بِالْمُعْجِزِ» فِي بَعْضِ الْكَلَامِ، بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَ أَنَّهُ كَلَامٌ^٤.

[كيفية معرفة النبي و الملك بكلامه تعالى]

فإن قيل: فهذا النبي من أين يعلم في ذلك الكلام أنه كلامه تعالى؟ فإن قلتم: من

١. تقدّم في الفصل السابق.

٢. في الأصل «من» بدل «ليس». وللمزيد راجع: تقريب المعارف، ص ١٠٦ و ١٠٧؛ الاقتصاد في يتعلق بالاعتقاد، ص ٦٠ و ٦١.

٣. تقدّم في ج ٢، ص ٢٣٨.

٤. كذا في الأصل، و الأنسب: «كلامه».

جهة المَلَك، قيل لكم: والقول في المَلَك كالقول فيه.

والجواب عن ذلك: أن المَلَك أو النبي لا يمتنع أن يعلم كلامه تعالى؛ بأن يفعل كلاماً يتضمن أنه كلامه ومُضاف إليه، ويقارنه مُعجَزٌ يدلُّ على أنه إنما فعل لمُطابقتها وتصديقه، فيعلم بذلك أنه كلامه.

وغير مُمتنع أن يفعل الله تعالى في قلبه العلم بأن ذلك الكلام ليس بكلام لأحد من المُحدثين، فيعلم بطريق القسمة أنه كلامه. وهذا لا يقتضي اضطراراً إلى ذاته فينافي التكليف، كما يقتضي ذلك لو قيل: إنه اضطره إلى أن ذلك الكلام كلامه تعالى. وإن كنا قد بينّا أنه لا يمتنع في بعض الأحياء ممن أغني بالحسن عن القبح ولم يكلف، أن يكون مُضطراً إلى قصده تعالى وذاته^١.

وليس يجوز: أن يستدل المَلَك أو النبي على كلامه تعالى، بأن يسمعه من شجرة أو ما جرى مجراها من الأجسام التي تُخالف^٢ (٢٢٨) بنيتها ببنى الأشياء^٣ المحتاج إليها في الكلام.

وذلك: أن هذا وإن دلَّ على أن ذلك الكلام ليس من كلام البشر، فهو غير كافٍ في إضافته إليه تعالى؛ لأنه لا يمتنع عند السامع له أن يكون المُتكلِّم به بعض الملائكة أو الجن، ويُسمع من ناحية الشجرة؛ لأنه سلكها وحصل^٤ في خيلها.

١. تقدّم في ج ٢، ص ٧٦.

٢. في الأصل: «يخالف».

٣. في الأصل بدل «الأشياء» كلمة لا تقرأ، وما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٤. في الأصل: «أو حصل»، والأنسب ما أثبتناه.

[٥]

فصل

في أنه تعالى ليس بمتكلمٍ لنفسه

[الدليل الأول]

اعلم أن إسناده الصفة إلى النفس فرع على كونها معقولة ثابتة، وقد بينا أنه لا حال للمتكلم بكونه متكلماً^١؛ فكيف يقال: إنه كذلك لنفسه؟

٤١٥

[الدليل الثاني]

و أيضاً: فقد دللنا على أن المتكلم هو من فعل الكلام^٢، وإذا قيل: إنه متكلم لنفسه، كان هذا القول متناقضاً؛ لأن القول بأنه متكلم يفيد فعل الكلام، والقول بأنه لنفسه ينقض ذلك و يقتضي نفيه، فجرى في التناقض مجرى قولنا: «إنه مُحسِنٌ لنفسه».

[الدليل الثالث]

و أيضاً: فلو كان متكلماً لنفسه، و لا حال للمتكلم من حيث كان متكلماً، لوجب أن تكون^٣ ذاته بصفة الكلام المسموع و من جنسه. و هذا مُحال؛ لاقتضائه كونه محدثاً.

١. تقدّم في ج ٢، ص ٢٣٨.

٢. تقدّم في ج ٢، ص ٢٤٣.

٣. في الأصل: «يكون».

[الدليل الرابع]

و أيضاً: فهذا القول يوجب أن يكون [تعالى] بصفة الحروف كلها مع تضادها،
و وجه استحالة ذلك ظاهر.

[الدليل الخامس]

و أيضاً: لو كان متكلماً لنفسه، لوجب أن يكون متكلماً بسائر أقسام الكلام و
ضروبه؛ لأن ذلك مما يصح من كل متكلم لا آفة به أن يتكلم به. و صفة النفس
يجب شياعها في كل ما صححت فيه، و هذا يقتضي كونه متكلماً بالصدق و الكذب،
و مخبراً عن كل ما يصح الإخبار عنه على سائر الوجوه، و في هذا من الاستحالة ما
لا خفاء به. مع أنه يوجب عدم الثقة بسائر الشرائع و الكتب. و دافع لقوله تعالى:
﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾^١.

و ليس لهم أن يعصموا من دخول الكذب كلامه، بأن يقولوا: قد ثبت أنه صادق
لنفسه، كصدقه^٢ في قوله تعالى: ﴿وَ لَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضَ﴾^٣ و ﴿إِنَّا خَلَقْنَا
الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾^٤، و ما شاكل ذلك من الأخبار التي وجدت مخبراتها على ما
اقتضته الأخبار. و إذا ثبت كونه تعالى صادقاً لنفسه، امتنع الكذب عليه، كما
يقولونه في امتناع كونه جاهلاً؛ من حيث إنه عالم لنفسه.

و الجواب عن ذلك أن يقال لهم: و من أين لكم أنه صادق في هذا الإخبار و الخبر

١. غافر (٤٠): ٧٨.

٢. كذا في الأصل، و الأنسب: «لصدقه».

٣. سورة ق (٥٠): ٤٨.

٤. الإنسان (٧٦): ٢.

لا يَكُونُ خَبِراً لِّصُورَتِهِ وَصِيغَتِهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْكِتَابِ^١.

وَمَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ تَكُونَ^٢ هَذِهِ الْأَخْبَارُ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا إِلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَا إِلَى خَلْقِ الْإِنْسَانِ، فَلَا تَكُونَ صِدْقاً^٣. أَوْ تَكُونَ مَقْصُوداً بِهَا غَيْرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْإِنْسَانِ مِمَّا يَخْلُقُهُ، فَتَكُونَ كَذِباً؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» لَا نَقْطَعُ عَلَى أَنْ قَوْلَهُ صِدْقٌ حَتَّى نَعْلَمَ أَنَّهُ قَاصِدٌ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعِيْنِهِ، وَتَمَى قَصْدَ غَيْرِهِ كَانَ كَاذِباً؟

وَلَيْسَ يَجُوزُ^٤ أَنْ يُرْجَعَ فِي كَوْنِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ صِدْقاً، أَوْ فِي أَنَّ الْكَذِبَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى، إِلَى مَا نَعْلَمُهُ^٥ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِلَى إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ. وَذَلِكَ: أَنَّ نُبُوَّةَ الرَّسُولِ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ فَرَعٌ فِي كَوْنِهِمَا حُجَّةٌ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى صَادِقاً فِي إِبْخَارِهِ، وَأَنَّ الْكَذِبَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يُؤْمِنُ مِنْهُ الْكَذِبُ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْقَبَائِحِ، لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُصَدِّقَ الْكَذَّابِينَ بِالْمُعْجَزَاتِ، وَ يُخْبِرُنَا عَنْ صَحَّةِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ غَيْرُ حُجَّةٍ وَلَا دَلِيلٍ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَتَقُولُونَ: إِنَّ كَوْنَهُ صَادِقاً لِنَفْسِهِ، يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُخْبِراً عَنْ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِ الصَّدْقِ؛ حَتَّى لَا يَبْقَى مَا يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ أُخْبِرَ عَنْهُ بِالصَّدْقِ، أَوْ يَصِحُّ عِنْدَكُمْ أَنْ يَكُونَ صَادِقاً فِي خَبَرِ دُونَ آخَرَ (٢٢٩) مَعَ كَوْنِهِ صَادِقاً لِنَفْسِهِ؟

١. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ١٥٢ الْكَلَامُ عَنْ أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَكُونُ خَبِراً إِلَّا بِإِرَادَةِ الْمُرِيدِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٣. فَإِنَّ الْخَبَرَ لَا يَكُونُ خَبِراً إِلَّا بِقَصْدِ فَاعِلِهِ. رَاجِعْ: تَهْيِيدُ الْأُمُورِ، ص ١٢٢.

٤. هَذَا الْإِشْكَالُ وَالْجَوَابُ اعْتِرَاضِيَانِ، وَ سَوْفَ يَسْتَمِرُّ الْبَحْثُ بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنْهُمَا.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَعْلَمُهُ».

فإن قالوا بالأول، ظَهَرَتْ مُكَابَرَتُهُمْ لِكُلِّ أَحَدٍ؛ لِأَنِّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَاهُنَا مُخْبِرَاتٍ كَثِيرَةٌ مَا أَخْبَرَ الْقَدِيمُ تَعَالَى عَنْهَا، وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا وَهُوَ يَقْتَضِي وَجُودَ أَخْبَارٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْمُخْبِرَاتِ وَجُوهَهَا لَا تَنْتَاهِي؟

عَلَى أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَقْتَضِي - مِنْ حَيْثُ كَانَ عِنْدَهُمْ مُتَكَلِّمًا لِنَفْسِهِ - أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِالصِّدْقِ وَالكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ مِنْ حَيْثُ كَانَ صَادِقًا لِنَفْسِهِ، أَنْ يَكُونَ مُخْبِرًا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِ الصِّدْقِ^١، لَدْخُولِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ فِي بَابِ الصِّدْقِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِالْكَذِبِ وَالصِّدْقِ؛ لِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ لِنَفْسِهِ، وَالكَذِبُ دَاخِلٌ تَحْتَ الْكَلَامِ كَدْخُولِ الصِّدْقِ.

وَإِنْ جَوَّزُوا الْاِخْتِصَاصَ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، لَزِمَ مِثْلُهُ فِي الْآخَرِ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ وَجِبَ مِنْ حَيْثُ كَانَ صَادِقًا لِنَفْسِهِ، أَنْ يَكُونَ مُخْبِرًا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِ الصِّدْقِ، لَوَجِبَ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَمِيرًا لِنَفْسِهِ عِنْدَهُمْ، أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَى كُلِّ وَجْهِ. وَهَذَا يَقْتَضِي امْتِنَاعَ كَوْنِهِ نَاهِيًا عَنْ شَيْءٍ، وَيُوجِبُ كَوْنَهُ أَمِيرًا نَاهِيًا بِكُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَرَ بِهِ وَيُنْهَى عَنْهُ.

وَإِذَا بَطُلَ أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ صَادِقًا لِنَفْسِهِ يَقْتَضِي إِخْبَارَهُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَجَازَ أَنْ تَبْقَى مُخْبِرَاتٌ لَمْ يُخْبَرْ عَنْهَا، لَزِمَ مَا قَدْ مَنَاهُ؛ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا فِي تِلْكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْبَرْ عَنْهَا بِالصِّدْقِ، فَيُنَافِي كَوْنَهُ كَاذِبًا فِيهَا^٢. كَمَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَمِيرًا بِأَشْيَاءٍ مُعَيَّنَةٍ، لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ نَاهِيًا عَمَّا سِوَاهَا.

١. فِي الْأَصْلِ: + «لِصَدْرٍ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ. رَاجِع: الْمَغْنِي، ج ٧ (خُلِقَ الْقُرْآنُ)، ص ٧٤.

٢. فِي الْأَصْلِ: «صَادِقًا عَنْهَا».

[الدليل السادس]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ: «إِنَّهُ مُتَكَلِّمٌ لِنَفْسِهِ»: أَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ كَوْنَهُ تَعَالَى مُكَلِّمًا لِكُلِّ مَنْ يَصِحُّ أَنْ يُكَلِّمَهُ فِي كُلِّ حَالٍ [و] عَلَى كُلِّ وَجْهٍ؛ لِأَنَّ صِفَاتِ النَّفْسِ لَا تَتَخَصَّصُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ فِيهِ^١، وَقَدْ عَلِمْنَا بِطُلَاثِهِ^٢.

وَمِمَّا يَدُلُّ [عَلَى] تَبَيَّنِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: أَنَّ الصِّفَةَ الْعَامَّةَ إِذَا كَانَتْ لِلنَّفْسِ، فَمَا دَخَلَ تَحْتَ تِلْكَ الصِّفَةِ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ، يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ لِلنَّفْسِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّا لَوْ أَثْبَتْنَا بَعْضَ الْأَحْيَاءِ مُعْتَقِداً لِنَفْسِهِ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ عَالِماً أَوْ جَاهِلاً لِنَفْسِهِ؛ لَدُخُولِ ذَلِكَ تَحْتَ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ^٣؟ وَكَذَلِكَ لَوْ أَثْبَتْنَا بَعْضَ الْجَوَاهِرِ كَائِناً فِي الْأَمَاكِنِ لِنَفْسِهِ^٤، لَوَجِبَ أَنْ تُثَبِّتَهُ^٥ مُتَحَرِّكاً أَوْ سَاكِناً لِنَفْسِهِ؟ أَوْ لَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا أَثْبَتُوهُ مُتَكَلِّمًا لِنَفْسِهِ، وَكَانَ كَوْنُهُ مُخْبِراً وَآمِراً دَاخِلاً تَحْتَ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، جَعَلُوهُ كَذَلِكَ لِلنَّفْسِ؟

وَلَا يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ كَانَ عَالِماً لِنَفْسِهِ، أَنْ يَكُونَ مُعَلِّمًا لِنَفْسِهِ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي «مُعَلِّمٍ» غَيْرُ الْفَائِدَةِ فِي «عَالِمٍ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى «مُعَلِّمٍ»: إِمَّا «فِعْلُ الْعِلْمِ فِي الْغَيْرِ»، أَوْ «الْحِرْفَةُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي يَكُونُ مَعَهَا التَّلْقِينُ وَالتَّمْرِينُ». وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مَعْنَى كَوْنِهِ عَالِماً. وَلَيْسَ كَذَلِكَ «مُتَكَلِّمٌ» وَ«مُكَلِّمٌ»؛ لِأَنَّ مَا بِهِ يَصِيرُ

١. فِي الْأَصْلِ: «يَتَخَصَّصُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ فِيهِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «بَطْلَان».

٣. وَهِيَ كَوْنُهُ مُعْتَقِداً؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْجَهْلَ دَاخِلَانِ تَحْتَ الْإِعْتِقَادِ، وَهُمَا مِنْ أَقْسَامِهِ. رَاجِعُ: الْحُدُودُ، ص ٨٨ - ٩٠.

٤. فِي الْأَصْلِ: «+ أَثْبَتُوهُ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يُثَبِّتُهُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «أَثْبَتْنَا».

مُكَلِّمًا لغيره، به يصير مُتَكَلِّمًا - وإن كان «مُكَلِّمًا» أَخَصَّ مِنْ «مُتَكَلِّمًا» - . فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ الْخَاصَّةُ لِلنَفْسِ مَتَى كَانَتْ الْعَامَّةُ كَذَلِكَ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هُوَ مُتَكَلِّمٌ لِنَفْسِهِ، وَ مُكَلِّمٌ بِأَنْ فَعَلَ التَّكْلِيمَ، وَ هُوَ غَيْرُ الْكَلَامِ؛ كَمَا قُلْتُمُوهُ فِي عَالِمٍ وَ مُعَلِّمٌ، وَ أَنْ التَّعْلِيمَ غَيْرُ الْعِلْمِ.

وَذَلِكَ: أَنَّ الَّذِي قُلْنَاهُ مَعْقُولٌ مَفْهُومٌ، وَ الَّذِي عَارَضُوا بِهِ لَا يُعْقَلُ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيمَ ضَرَبٌ مِنَ الْكَلَامِ، وَ لَا يُعْقَلُ تَكْلِيمٌ لَيْسَ بِكَلَامٍ. وَ لَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُنَا مُكَلِّمًا غَيْرَهُ بِأَنْ يَفْعَلَ تَكْلِيمًا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ كَلَامٌ مَسْمُوعٌ؛ أَوْ يَفْعَلَ الْكَلَامَ وَ يَقْصِدَ بِهِ إِلَى الْغَيْرِ، وَ لَا يَفْعَلَ التَّكْلِيمَ، فَيَكُونُ غَيْرَ مُكَلِّمٍ لَهُ. وَ فَسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ.

وَ يَلِزُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ مُخْبِرًا مِنْ حَيْثُ فَعَلَ التَّخْبِيرَ، وَ هُوَ غَيْرُ الْكَلَامِ الْمَسْمُوعِ!

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ^٢ نَلْتَزِمُ أَنَّهُ مُكَلِّمٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، لَكِنْ مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يُكَلِّمَهُ، وَ قَدْ كَلَّمَ الْجَمِيعَ؛ بِأَنْ كَلَّفَهُمْ وَ أَمَرَهُمْ (٢٣٠) وَ نَهَاَهُمْ.

قِيلَ لَهُمْ: لَا شَيْءَ مَعْقُولٍ مِنْ مَوْجُودٍ وَ مَعْدُومٍ^٣ وَ حَيٍّ وَ مَيِّتٍ، وَ عَاقِلٍ وَ غَيْرِ

١. فِي الْأَصْلِ: «الْكَلَامُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِلزُّومِ التَّطَابُقِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَ الْمَوْصُوفِ فِي التَّعْرِيفِ وَ التَّنْكِيرِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: + «نَسْمَعُ»، وَ لَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٣. أَعْلَمُ أَنَّ النَّاسِخَ - عَلَى الظَّاهِرِ - سَهَا هُنَا سَهْوًا عَجِيبًا، وَ جَاءَ بَيْنَ قَوْلِهِ: «و مَعْدُومٍ» وَ قَوْلِهِ: «وَ حَيٍّ» بِعِبَارَاتٍ - بِمِقْدَارِ أَرْبَعِ صَفَحَاتٍ مِنَ الْمَطْبُوعِ سَابِقًا (ص ٤١٨ - ٤٢١)، وَ هِيَ تَجَاوَزُ صَفْحَتَيْنِ مِنَ الْأَصْلِ (ص ٢٣٠ - ٢٣٢) - أَعْجَبَنِي عَنْ الْمَقَامِ جَدًّا، وَ هِيَ مِنْ قَوْلِهِ: «يَكُونُ مُؤَوِّفًا مَنَقُوصًا» فِي الصَّفْحَةِ ٤١٨ مِنَ الْمَطْبُوعِ سَابِقًا إِلَى قَوْلِهِ: «مَنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا يَشْتَقُّ» فِي الصَّفْحَةِ ٤٢١ مِنْ

عاقِل، إلّا [و] يَصِحُّ كلامه، وإنّما يَقْبَحُ بعضُ ذلك. و صفةُ النفسِ لا تَفْتَقِرُ^١ في شمولِها إلى أكثرَ مِنَ الصَّحَّةِ، فيَجِبُ أن يكونَ مُكَلِّماً^٢ لِكُلِّ شَيْءٍ عِلِمَهُ، ولا يَخْتَصُّ بِذلكِ المُكَلَّفونَ دونَ غَيْرِهِم.

[الدليل السابع]

و ممّا يَدُلُّ أيضاً على إبطالِ كَوْنِهِ مُتَكَلِّماً لِنَفْسِهِ: أن ذلك يُوَدِّي إلى كَوْنِهِ مُتَكَلِّماً فيما لَمْ يَزَلْ، مِن غَيْرِ أن يَسْتَفِيدَ هو أو غَيْرُهُ بِذلكِ شيئاً. و يَقْتَضِي [كَوْنَهُ] على صفةِ نَقْصٍ لِمَنْ يَتَكَلَّمُ^٣ مِنّا، ولا فائدةَ كَانَتْ^٤ على النقصِ^٥. ولا فَرْقٌ فيما يَقْتَضِي النقصُ بَيْنَ أن يَسْتَنِدَ إلى النفسِ أو إلى المَعاني.



«المطبوع سابقاً و معلوم أنّ البحث في تلك العبارات هو تتمّة ردّ الشبهة الأولى و بداية ردّ الشبهة الثانية من الشبه التي أوردوها في «قدم كلامه تعالى و أنّه متكلّم فيما لم يزل»، و هو عنوان الفصل الذي عقده السيّد المصنّف رحمه الله لردّ تلك الشبه فيما بعد (راجع: ص ٢٧٣). و لذلك نقلناها إلى موضعها المناسب، أي ص ٢٨٤ إلى ص ٢٩١ من هذا الكتاب. و بهذا الانتقال تَمَّت عبارة المصنّف رحمه الله في الموضوعين. و للمزيد راجع: المعني، ج ٧، ص ٥٩ و ٦٧ و ١٣٣ و ١٤٣ - ١٤٩؛ أبحاث الأفكار، ج ١، ص ٢٧٠.

١. في الأصل: «لا يفتقر».
٢. في الأصل: «متكلّماً»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله قبل قليل: «مكلّم لكل أحد».
٣. في الأصل: «لا من تكلم»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.
٤. في الأصل: «كان».
٥. في الأصل: «نقص»، و مقتضى السياق ما أثبتناه. و على أيّ حال فالعبارة مضطربة، و نحن ننقل فيما يلي عبارة المعني لكونها أوضح، على الرغم من وجود اضطراب فيها أيضاً في بدايتها. و العبارة كما يلي: «على أنّ كونه متكلّماً لنفسه يُوَدِّي إلى إثباته على صفة، يفرضه (كذا)، بأن يكون متكلّماً فيما لم يزل، من غير أن يستفيد بكونه متكلّماً أو يفيد غيره. و هذا غاية النقص في كون الواحد منّا متكلّماً. و ذلك ممّا لا يصحّ عليه تعالى في صفات النفس». المعني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٦٣.

[٦]

فصل

في أنه تعالى لا يستحق كونه متكلماً لا لنفسه ولا لعلّة

اعلم أن جميع ما ذكرناه من الأدلة على أنه ليس بمُتَكَلِّمٍ لنفسه، يدلُّ على أنه ليس بمُتَكَلِّمٍ لا لنفسه ولا لعلّة؛ لأنَّ وجه الأدلة قائم في الأمرين معاً، إلا ما ذكرناه من اقتضاء ذلك لأن تكون^١ ذاته بصفة الحروف^٢، فإن هذا الوجه خاصّة لا يتأتى في هذا الباب.

ومما يدلُّ على فساد ذلك - زائداً على ما تقدّم - : أن كونه متكلماً لا يخلو من أن يكون واجباً في كلِّ حالٍ، أو حصل في حالٍ لم يلزم في قبلها.

و الوجه الأول: يقتضي كونه كذلك لنفسه^٣؛ لأنَّ هذه أماره صفة النفس.

و إن كان الوجه الثاني: لم يخل من أن يجب - في الحال التي يتجدد كونه متكلماً فيها - ذلك له - كما نقوله في كونه مُدْرِكاً، و وجوب حصوله عند وجود شرطه - أو أن يكون بذلك الحال ممّا يجوز أن يكون فيها متكلماً و غير متكلّم و الشروط واحدة.

و الوجه الأول: يقتضي أن يكون هناك أمر معقول يقتضي وجوب كونه متكلماً، كما قلناه في وجود المُدْرِك. و قد علمنا أنه لا شيء يُعْقَلُ يقتضي وجوب كونه كذلك.

١. في الأصل: «يكون».

٢. و هو الدليل الرابع المتقدم في الفصل السابق، ص ٢٥٤.

٣. و قد تقدّم إبطاله في الفصل السابق.

و الوجهُ الثاني: يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ مُحَدَّثٍ^١، كما قلنا بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي نَظَائِرِهِ.

[٧]

فَصْلُ

فِي إِبْطَالِ قَدَمِ كَلَامِهِ تَعَالَى

[بداهة حدوث كلامه تعالى]

اعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي حُدُوثِ كَلَامِهِ تَعَالَى - مع الاعترافِ بِأَنَّهُ مِنْ جَنَسِ كَلَامِنَا، وَأَنَّهُ هُوَ هَذَا الْمَعْقُولُ الْمَسْمُوعُ - لَا يَكَادُ يَقَعُ مِمَّنْ^٢ يُحَصِّلُ عَنْ نَفْسِهِ. وَلِهَذَا نَجِدُ مَنْ يُخَالِفُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُقَلِّدًا مُسْتَسْلِمًا لَا يُصْغِي إِلَى الْحُجَّةِ، وَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمُنَاطَرَةِ وَالْمُوَافَقَةِ. وَرُبَّمَا خَالَفُوا فِي الْعِبَارَةِ مَعَ تَسْلِيمِ الْمَعْنَى، وَامْتَنَعُوا مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِحُدُوثِ (٢٣٣) كَلَامِهِ تَعَالَى؛ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ فِي ذَلِكَ نَقْصًا وَتَقْصِيرًا بِهِ.

[أدلة حدوث كلامه تعالى]

[الدليل الأول: أمارات حدوث كلامه تعالى]^٣

وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ أماراتِ الحُدُوثِ فِي الْكَلَامِ أَقْوَى وَأَظْهَرُ مِنْ أَمَارَةِ الْحَدَثِ

١. و سوف يأتي إثباته في الفصل القادم.

٢. في الأصل: «من».

٣. و يمكن اعتبار هذا الدليل عدة أدلة و أمارات على حدوث الكلام، لكن لكونها مختصرة وضعناها في موضع واحد.

في الأجسام والأعراض؛ لأنه يوجد ويُعَدُّ، ويترتب وجود بعضه على بعض، و
يَنَقَسِمُ وَيَتَجَزَى، ويضاف إلى العربية، ومعلوم تجددُها.

[الدليل الثاني: الدليل السمعي]

وقد وصفه الله تعالى بأنه مُنَزَّلٌ [بعد كتاب موسى عليه السلام بقوله تعالى:
﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى﴾] ^١، وأنه مُحَكَّمٌ بقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمْتُ آيَاتُهُ﴾ ^٢، و
بأنه مفعولٌ بقوله ^٤ تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ ^٥.

وَصَرَّحَ بِحَدِيثِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - جَلَّ وَعَزَّ - : ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ
مُحْدَثٍ﴾ ^٦، و﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ﴾ ^٧، بعد أن بيَّنَ تعالى أنَّ الذِّكْرَ
هو القرآن في قوله - جَلَّ اسْمُهُ - : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ^٨، و﴿هَذَا
ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ ^٩.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ هَاهُنَا الرِّسُولَ لَا الْقُرْآنَ؛ مُسْتَشْهِدًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾ ^{١٠}.

١. الأحقاف (٤٦): ١٢.

٢. ما بين المعقوفين استفدناه من كتاب التعليق، ص ٩٥.

٣. هود (١١): ١.

٤. في الأصل: «لقوله».

٥. النساء (٤): ٤٧؛ الأحزاب (٣٣): ٣٧.

٦. الأنبياء (٢١): ٢.

٧. الشعراء (٢٦): ٥.

٨. الحجر (١٥): ٩.

٩. الأنبياء (٢١): ٥٠.

١٠. الطلاق (٦٥): ١٠ - ١١.

و ذلك: أن «الذكر» لا يُعرَف استعماله في الرسولِ و الآية التي تَلَوها، أكثرُ المُفسِّرينَ على أن «الذكر» فيها إنما أرادَ به القرآن^١، و إنما نَصَبَ «رسولاً» بإضمارِ فعلٍ، فكأنه قال: «و أرسلَ رسولاً».

و يَقْوِي ذلك أنه قال: «أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا^٢»، و الإنزال لا يوصَفُ به الرسولُ، و إنما هو مِن أوصافِ القرآنِ.

و كيف يُحْمَلُ ذلك على غيرِ القرآنِ، مع قوله تعالى: «إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ^٣»؟

و ظاهرُ قوله تعالى: «ما يَأْتِيهِمْ^٤» لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فيما يَتَكَرَّرُ إتيائه. و الرسولُ إلى أُمَّتِنَا واحدٌ، فلا يَلِيْقُ معنَى «الذكر» في الآية إِلَّا بالقرآنِ.

و بعدُ، فلو سَلِمَ أن «الذكر» ممَّا يُعَبَّرُ به عن الرسولِ في بَعْضِ المَوَاضِعِ، كانَ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّهُ مَجَازٌ و تَوْسُّعٌ، و الأصلُ أن يَكُونَ عِبَارَةً عن الكلامِ.

فإن قالوا: الإتيانُ لا يَلِيْقُ بالكلامِ و إنما يَلِيْقُ بالرسولِ.

قُلْنَا: قد يُسْتَعْمَلُ ذلك في الكلامِ أيضاً بالعرفِ. و إذا سَلِمْنَا أَنَّهُ مَجَازٌ، كانَ حَمْلُ الآيةِ عليه أَوْلَى مِنَ العُدُولِ فيها إلى ضُرُوبٍ مِنَ المَجَازَاتِ.

١. تفسير السمرقندي، ج ٣، ص ٤٤٢؛ تفسير الثعلبي، ج ٩، ص ٣٤٢؛ تفسير الواحدي، ج ٢، ص

١١٠٩؛ تفسير البغوي، ج ٤، ص ٣٦١؛ تفسير النسفي، ج ٤، ص ٢٥٧.

٢. في الأصل: «رسولاً»، و هو لغو.

٣. الطلاق (٦٥): ١٠.

٤. الأنبياء (٢١): ٢. و الآية بتمامها: «ما يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُخَدَّبٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ».

٥. الأنبياء (٢١): ٢.

٦. في الأصل: «من».

[الدليل الثالث]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى خُدُوثِ مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْكَلَامِ: أَنَّهُ مُدْرِكٌ بِلا شُبْهَةٍ، فَلَوْ كَانَ قَدِيماً لاسْتَمَرَّ إدْرَاكُنَا لَهُ؛ لِأَنَّ مَا اقْتَضَى إدْرَاكَهُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ لَوْ كَانَ شَرْطاً فِي ذَلِكَ، لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَبَيْنَ سَائِرِهَا.

[الدليل الرابع]

وَأَيْضاً: فَلَوْ كَانَ كَلَامُهُ تَعَالَى - وَهُوَ مِنْ جَنْسِ كَلَامِنَا؛ بِدَلَالَةِ التَّبَاسُهِ بِهِ عَلَى الْإِدْرَاكِ - قَدِيماً، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُنَا أَيْضاً قَدِيماً؛ لِأَنَّ الْجَنْسَ الْوَاحِدَ لَا يَجُوزُ قَدَمُ بَعْضٍ [منه] وَخُدُوثُ بَعْضٍ.

[الدليل الخامس]

وَأَيْضاً: فَلَوْ كَانَ كَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيماً، لَكَانَ وجودُهُ غَيْرَ مُتَرَتِّبٍ بَلْ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَكَانَتْ^١ لَفِظَةُ «زَيْدٍ» لَيْسَتْ بِأَنْ تَكُونَ^٢ زَيْداً أَوَّلَى مِنْ «دَيْنٍ» أَوْ «يَزِيدٍ».

٤٢٤

[الدليل السادس]

وَأَيْضاً: فَإِنَّ الْحُرُوفَ تَخْتَصُّ^٣ الْمَحَالَ، وَلَا يَصِحُّ وجودُهَا إِلَّا فِيهَا؛ وَقد دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَبْلُ. فَلَوْ كَانَتْ الْحُرُوفُ قَدِيمةً لَكَانَتْ مَحَالَّهَا كَذَلِكَ.

[الدليل السابع]

وَأَيْضاً: فَإِنَّ الْكَلَامَ مُدْرِكٌ، فَلَوْ كَانَ قَدِيماً لَأُدْرِكَ كَذَلِكَ، [وَأَلْعَلِمَ بِالْإِدْرَاكِ قَدِيماً^٤].

١. فِي الْأَصْلِ: «كَانَ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَخْتَصُّ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «قَدِيمة».

[الدليل الثامن]

و أيضاً: فلو كان الكلام قديماً و هو حُرُوفٌ كثيرةٌ، لوجبَ تَمَاتُلُها مِن حَيْثُ الاشتراكِ في القَدَمِ، و هذا يوجبُ أن لا يُفصَلَ بَيْنَها^١ بالإدراكِ، و قد عَلِمنا خِلافَ ذلك.

فأما مَنْ أثبتَ كَلامَه تَعَالَى مُخَالَفاً للكلامِ المَعقُولِ؛ فِراراً مِنْ لُزومِ ما سَطَرناه مِنْ الكلامِ: فَقولُه أيضاً واضحُ الفَسادِ؛ لأنَّا قد دَلَّلنا على فسادِ قولِ مَنْ أثبتَ كلاماً في النفسِ^٢، و رَدَدنا على مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ الكلامَ مُخالفٌ هذا المسموعَ المَعقُولَ، و بَيَّنَّا أَنَّهُ لا سَبِيلَ إلى إثباتِ ذلكَ على وَجِهٍ مِنَ الوجوه.

و الكلامُ في قَدَمِ الذاتِ أو (٢٣٤) حُدوثِها فَرَعٌ على ثبوتِها، و إذا لَمْ يَكُنْ إلى إثباتِ ما ادَّعَوْه طريقٌ، فالتشاغُلُ بالكلامِ في حُدوثِه و قَدَمِه لا مَعْنى له.

و ممَّا يَدُلُّ - زائداً على ذلكَ - على فسادِ هذا القولِ: أنَّ ما خالفَ سائرَ أجناسِ الكلامِ، لا يَجوزُ أن يَكُونَ له حُكْمُ الكلامِ؛ لأنَّ ما خالفَ النوعَ، و بايَنَ سائرَ ما يَدْخُلُ تَحْتَه مِنَ الأجناسِ، لا بُدَّ مِنْ أن يَكُونَ خارجاً عنه، و غَيْرَ داخِلٍ فيه؛ ألا تَرى أنَّ ما خالفَ الألوانَ في كَوْنِها هَيْئَةً^٣، لا يَجوزُ أن يَكُونَ لَوْناً و لا مِنْ الأنواعِ^٤؟ و على هذا الوجِهِ الزَمُّوا قَدَمَ أجسامٍ^٥ مُخالِفةِ الأجسامِ، إلى غَيْرِ ذلكَ مِنَ الجَهالاتِ. و هذا الوجِهُ يَخْتَصُّ مِنْهُمْ بَمَنْ أثبتَ الكلامَ في الشاهدِ هو الأصواتُ

١. في الأصل: «بينهما».

٢. تقدّم في ج ٢، ص ٢٢٥.

٣. أي هيئة للمحلّ.

٤. كذا في الأصل.

٥. في الأصل: + «هو الأصوات المخصوصة، و جعل كلام الله»، و هو تكرار لما يأتي.

المخصوصة، و جعلَ كلامَ الله تعالى مُخَالَفاً. فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الصَّوْتِ، وَهُوَ مَعْنَى فِي النَّفْسِ، لَا يَتَوَجَّهُ هَذَا الدَّلِيلُ خَاصَّةً عَلَيْهِ.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِذَا جَازَ عِنْدَكُمْ أَنْ يَكُونَ فِي مَقْدُورِهِ تَعَالَى لَوْ مُخَالَفٌ لِهَذِهِ الْأَلْوَانِ أَجْمَعٍ، فَلَا جَازَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ؟

٤٢٥

وذلك: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَمْ نَخْرِجْ^١ بِهِ عَنِ الْمَعْقُولِ؛ لِأَنَّ مَنْ جَوَّزَ فِي الْمَقْدُورِ لَوْنًا يُخَالَفُ هَذِهِ الْأَلْوَانِ الْمَوْجُودَةَ، أَثَبَّتَهُ هَيْئَةً لِلْمَحَلِّ، وَ مُفْتَقِرًا إِلَيْهِ، كَمَا أَثَبَّتَ هَذِهِ الْأَلْوَانِ الْمَعْقُولَةَ، وَإِنْ كَانَ ضِدًّا لَهَا؛ كَتَضَادِّهَا فِي أَنْفُسِهَا. فَعَرُوضُ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يُثَبَّتَ لَهُ تَعَالَى كَلَامًا يُضَادُّ أَجْنَاسَ الْكَلَامِ الْمَعْقُولِ، إِلَّا أَنَّهُ يُدْرِكُ وَيُسْمَعُ وَيُفْتَقَرُ إِلَى الْمَحَلِّ، وَيَجْرِي مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَعْقُولَةِ مَجْرَى بَعْضِهَا مَعَ بَعْضٍ. وَ هَذَا خِلَافٌ مَا يُرِيدُونَهُ.

عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ أَجْنَاسَ الْحُرُوفِ فِي مَقْدُورِنَا، وَمِنْ شَأْنِ الْقَادِرِ عَلَى الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ وَنَوْعِهِ إِذَا كَانَ لَهُ ضِدٌّ وَنَوْعٌ. فَلَوْ كَانَ فِي الْمَقْدُورِ حَرْفٌ مُخَالَفٌ لِمَا تَعَلَّقَهُ، لَكُنَّا قَادِرِينَ عَلَيْهِ. وَالْأَلْوَانُ غَيْرُ دَاخِلَةٍ تَحْتَ مَقْدُورِنَا، فَتَجَوِيزُ مَا يُضَادُّ جَمِيعَهَا - أَنْ يَكُونَ فِي مَقْدُورِهِ أَيْضًا تَعَالَى - غَيْرُ مُمْتَنِعٍ. وَ لَا يَمْتَرِضُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلٌ مَنْ يَقُولُ: إِذَا جَازَ أَنْ تُثَبِّتَوْهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا مُخَالَفًا لِجَمِيعِ الْمُتَكَلِّمِينَ، فَلَا جَازَ إِثْبَاتِ كَلَامِهِ مُخَالَفًا [لِلْكَلامِ]^٢ الْمُتَكَلِّمِينَ^٣ [فِي الشَّاهِدِ]؟

١. فِي الْأَصْلِ: «يُخْرِجُ».

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٧ (خُلِقَ الْقُرْآنُ)، ص ٩٥.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لِلْمُتَكَلِّمِينَ».

[لأن: مَنْ أَثَبَّتهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا مُخَالِفًا لِلْمُتَكَلِّمِينَ،] ^١ لَمْ يَنْقُضْ ^٢ حَقِيقَةً كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ «مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ»، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِكَ فِي هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الدَّوَاتُ الْمُخْتَلِفَةُ. وَقَوْلُنَا: «كَلَامٌ مُخَالِفٌ لِسَائِرِ الْكَلَامِ» يَتَنَاقُضُ، وَ يَنْفِي أَوَّلَهُ آخِرُهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا هُوَ كَلَامٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَنْظُومَةِ، فَإِذَا [أَعْقَبْنَاهُ] بِأَنَّهُ يُخَالِفُ سَائِرَ الْكَلَامِ، اقْتَضَى ذَلِكَ خُرُوجَهُ عَنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ. وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ تَعَالَى مُنْعِمٌ مُخَالِفٌ لِلْمُنْعِمِينَ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ نِعْمَتَهُ مُخَالِفَةٌ لِلنَّعَمِ. وَ يَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ جِسْمٌ وَ إِنْ خَالَفَ سَائِرَ الْأَجْسَامِ، كَمَا قَالُوا فِي مُتَكَلِّمٍ وَ غَيْرِهِ.

[الدليل التاسع]

وَ أَيْضًا: فَلَوْ كَانَ لَهُ تَعَالَى كَلَامٌ قَدِيمٌ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لَهُ وَ مُسْتَحَقًّا لِسَائِرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ، عَلَى مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ فِي بَابِ الْكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ ^٣. وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ قِدَمِ كَلَامِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ سِوَاءَ كَانَ مُخَالِفًا لِلْكَلامِ الْمَعْقُولِ أَوْ مُمَازِلًا.

[الدليل العاشر]

وَ أَيْضًا: لَوْ كَانَ كَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيمًا، لَكَانَ غَيْرًا لَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَذْكُورِينَ يُمَيِّزُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِذِكْرِ يَخُصُّهُ، فَهُمَا غَيْرَانِ. وَ هَذَا الْحَدُّ ثَابِتٌ بَيْنَهُ تَعَالَى وَ بَيْنَ كَلَامِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرًا لَهُ. وَ قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى كُفْرِ مَنْ أَثَبَّتَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى

١. ما بين المعقوفين استفدناه أيضاً من المغني، ج ٧، ص ٩٦.

٢. في الأصل: «لم ينقض».

٣. تقدم في ج ١، ص ٣٠٢.

قديماً. وهذه الطريقة تُبطل قِدَمَ كلامه على سائر مذاهبهم المُختلفة فيه.

[إثبات التغاير بينه تعالى وبين كلامه]

(٢٣٥) فَإِنْ قِيلَ: دَلُّوا عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْغَيْرِيَّةِ بِالْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ^١.

قُلْنَا: الدليل^٢ على ذلك أَنَّ المعنى الذي ذَكَرْنَاهُ يَتَّبِعُهُ الْوَصْفُ بِالْغَيْرِيَّةِ، وَعِنْدَ انْتِفَائِهِ يَنْتَفِي اسْتِحْقَاقُ الْوَصْفِ بِهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّيْئَيْنِ مَتَى دَخَلَا تَحْتَ ذِكْرِ وَاحِدٍ لَمْ يَوْصَفَا بِالتَّغَايُرِ؟ كَيْدَ الْإِنْسَانِ إِذَا أُضِيفَتْ^٣ إِلَيْهِ، وَالوَاحِدُ مِنَ الْعَشْرَةِ، وَوَصَفَا بِالْبَعْضِيَّةِ لِمَا عَمَّهُمَا وَإِيَّاهُ الذَّكْرُ؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ الْبَعْضِيَّةِ فِي الشَّيْئَيْنِ شُمُولُ الذَّكْرِ لِهَما. وَيُوصَفُ زَيْدٌ بِأَنَّهُ غَيْرُ عَمْرٍو، وَالسَّوَادُ بِأَنَّهُ غَيْرُ الْبَيَاضِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَشْمَلْهُمَا الذَّكْرُ، وَأُفْرِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا يَخُصُّهُ مِنْ ذِكْرِهِ.

وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْحَالُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فُوصِفَ تَارَةً بِالْغَيْرِيَّةِ، وَنُفِيتَ عَنْهُ أُخْرَى؛ بِحَسَبِ إِضَافَاتِهِ وَما يَجْرِي مِنْ ذِكْرِهِ، فَيُقَالُ فِي «الوَاحِدِ»: إِنَّهُ بَعْضُ الْعَشْرَةِ^٤ وَلَيْسَ بِغَيْرٍ لَهَا، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى التَّسْعَةِ، قِيلَ: إِنَّهُ^٥ غَيْرُهَا؛ مِنْ حَيْثُ أُفْرِدَ بِذِكْرِ لَا يَشْمَلُهُ مَعَ التَّسْعَةِ. وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي «يَدِ الْإِنْسَانِ»: إِنَّهَا غَيْرُ رِجْلِهِ، وَكُلُّ عُضْوٍ يُشَارُ إِلَيْهِ مِنْ أَعْضَائِهِ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّهَا غَيْرُ الْإِنْسَانِ.

١. وَهُوَ أَنَّ مَلَكَ الْغَيْرِيَّةِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ اخْتِصَاصُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِذِكْرِ.

٢. هَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ عَلَى التَّغَايُرِ بَيْنَهُ تَعَالَى وَبَيْنَ كَلَامِهِ، وَسَيَأْتِي الدَّلِيلُ الثَّانِي بَعْدَ صَفْحَتَيْنِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَقَدْ قَالَ أَبُو هَاشِمٍ...».

٣. فِي الْأَصْلِ: «أُضِيفَ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «لِغَيْرِهِ» بَدَلُ «الْعَشْرَةِ»، وَما أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٧ (خُلِقَ الْقُرْآنُ)، ص ١٢٠.

٥. فِي الْأَصْلِ: «إِنَّهَا».

[عدم شمول ذكر واحد له تعالى و لكلامه]

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى وَ كَلَامَهُ يَشْمَلُهُمَا ذِكْرٌ وَاحِدٌ؛ فَإِنْ قَوْلُنَا: «اللَّهُ» يَقَعُ عَلَيْهِ وَ عَلَى كَلَامِهِ، كَمَا قُلْنَا فِي الْعَشْرَةِ وَ غَيْرِهَا.

و ذَلِكَ أَنْ قَوْلُنَا: «اللَّهُ» وَ «إِلَهٌ» يُغَيِّدُ «مَنْ تَحَقُّقٌ لَهُ الْعِبَادَةُ»، وَ لَيْسَ [هُوَ] مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمَلِ الَّتِي تَشْمَلُهُ^٢ وَ غَيْرِهِ. وَ لَوْ كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمَلِ حَتَّى يَكُونَ مُتَنَاوِلًا لَهُ وَ لِكَلَامِهِ، لَوَجِبَ أَنْ لَا يُجْرِيَهُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ كَلَامًا، أَوْ اعْتَقَدَ ذَلِكَ. فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُجْرِي «أَهْلُ التَّوْحِيدِ» النَّافِينَ لِكَلَامِهِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ، أَنَّهُ إِلَهٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ فِي كُلِّ حَالٍ. وَ كَذَلِكَ أَهْلُ اللُّغَةِ الَّذِينَ^٣ لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِمْ كَلَامُهُ فِي إثْبَاتٍ وَ لَا نَفْيٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ يَعْتَقِدُ فِي الذَّاتِ أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَحَقُّقُ لَهَا وَ لَا تَلِيْقُ بِهَا، لَمْ يُجْرِ عَلَيْهَا الْوَصْفَ بِالْإِلَهِيَّةِ؟ لِأَنَّ الْأَوْصَافَ تَتَّبِعُ الْاِعْتِقَادَاتِ، عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ. وَ بِهَذَا بَعَيْنِهِ يُعْلَمُ أَنَّ تَسْمِيَتَنَا لَهُ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَ صِفَاتِهِ، كَقَوْلُنَا: «إِلَهٌ وَ عَالِمٌ وَ قَادِرٌ وَ حَيٌّ» لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْعِلْمُ وَ الْقُدْرَةُ وَ الْحَيَاةُ، لَوْ كَانَتْ هُنَاكَ مَعَانٍ عَلَى مَا يَدَّعِي الْمُحَالِفُونَ.

عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي تَكْفِيرِ مَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَامٌ وَ عِلْمٌ وَ قُدْرَةٌ»^٥.

١. فِي الْأَصْل: «نَحْو»، مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتَفْدَنَاهُ مِمَّا سَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ.

٢. فِي الْأَصْل: «يَشْمَلُهُ».

٣. فِي الْأَصْل: «الَّذِي».

٤. فِي الْأَصْل: «يَحَقُّقُ لَهَا وَ يَلِيْقُ بِهَا»، بِدُونِ أَدَاتِي النَّفْيِ وَ بِصِيغَتِي الْغَائِبِ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِعَوْدِ ضَمِيرِي الْفَاعِلِ إِلَى لَفْظَةِ «الْعِبَادَةُ»، وَ بِدُونِ النَّفْيِ يَكُونُ فِي الْعِبَارَةِ تَنَاقُضٌ.

٥. فِي هَامِشِ الْأَصْل: «فِيهِ نَقْلُ إِجْمَاعٍ عَلَى كُفْرٍ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَامٌ وَ عِلْمٌ وَ قُدْرَةٌ».

[بطلان دخول الكلام و العلم و القدرة تحت اسم «الإله»]

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدْعُوا دُخُولَ مَا ذَكَرْنَاهُ تَحْتَ التَّسْمِيَةِ بِالْإِلَهِيَّةِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْإِلَهَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى كَوْنِهِ إِلَهًا.

لأنَّ هذا أولاً باطل؛ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلُقُ لِلْإِلَهِيَّةِ بِكَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا وَ بِكَلَامِهِ، وَ لَا تَقْتَضِي^١ إِبْثَاتَ عِلْمٍ وَ قُدْرَةٍ وَ حَيَاةٍ، وَ إِنَّمَا تَقْتَضِي إِبْثَاتَ كَوْنِهِ عَالِمًا، قَادِرًا، حَيًّا. ثُمَّ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ الْحَدِّ وَ الصِّفَةِ مَا لَوْلَاهُ لَمْ تُسْتَحَقَّ تِلْكَ الصِّفَةُ، كَمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِنَا: «مُتَحَرِّكٌ» الْحَرَكَةُ.

عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَقُولُوا عَلَى هَذَا: إِنَّ الْكَلَامَ غَيْرُ ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «ذَاتٌ» لَا يَقْتَضِي مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْكَلَامِ.

و قد قال أبو هاشم^٢: إِنَّ كُلَّ مُخْتَلِفَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَا غَيْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ يَأْتِي عَلَى مَعْنَى الْغَيْرِيَّةِ وَ يَزِيدُ عَلَيْهَا. وَ هَذَا يَقْتَضِي كَوْنَ كَلَامِهِ تَعَالَى غَيْرًا لَهُ. وَ لَا يَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنْ تَكُونَ يَدُ الْإِنْسَانِ غَيْرًا لَهُ، مِنْ حَيْثُ تُخَالِفُهُ فِي الْحُكْمِ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ تَكُونَ الْيَدُ قَادِرَةً عَالِمَةً، وَ صَحَّةِ ذَلِكَ عَلَى جُمْلَةِ الْإِنْسَانِ. وَ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي رَاعَاهُ الْاِخْتِلَافُ فِي الذَّاتِيَّةِ لَا فِي الْأَحْكَامِ، وَ الْيَدُ لَا تُخَالِفُ الْجُمْلَةَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَ فِي نَفْسِهَا.

[بطلان ما ذكره المخالف من تعريف «الغيرين»]

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَمْتَنِعُوا مِنْ وَصْفِهِ بِالْغَيْرِيَّةِ؛ لِادِّعَائِهِمْ أَنَّ حَدَّ الْغَيْرَيْنِ^٣ «هُمَا

١. في الأصل: «و لا يقتضي»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع ضمير الفاعل إلى لفظة «الإلهية». و

هكذا الكلام في قوله: «و إنما يقتضي»، و هو في الأصل: «و إنما يقتضي».

٢. هذا هو الدليل الثاني على التغاير بينه تعالى و بين كلامه.

٣. في الأصل: «الغير».

اللَّذَانِ يَجُوزُ، أَوْ كَانَ يَجُوزُ وَجُودُ أَحَدِهِمَا مَعَ عَدَمِ الْآخَرِ^١؛ إِمَّا فِي^٢ الْمَكَانِ أَوْ الزَّمَانِ، أَوْ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

و ذَلِكَ أَنَّ هَذَا (٢٣٦) يَسْتَقْضِي بَيْدَ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَعْلَمُ جَوَازَ وَجُودِ الْإِنْسَانِ مَعَ عَدَمِهَا، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا، وَمَعَ هَذَا فَلَا تَوْصَفُ بِأَنَّهَا غَيْرُهُ.

و بَعْدُ، فَإِنَّ جَوَازَ وَجُودِ أَحَدِهِمَا مَعَ عَدَمِ صَاحِبِهِ، إِنَّمَا يَقْتَضِي تَغَايُرَهُمَا مِنْ حَيْثُ كَانَ حُكْمُ أَحَدِهِمَا يُفَارِقُ حُكْمَ الْآخَرِ. وَ عَلَى هَذَا يَجِبُ^٣ إِذَا اخْتَصَّ أَحَدُهُمَا بِصِفَةٍ تَسْتَحِيلُ عَلَى الْآخَرِ، أَوْ اخْتَصَّ بِأَنْ صَحَّ عَلَيْهِ مَا لَا يَصِحُّ عَلَى الْآخَرِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالصِّفَاتِ، أَنْ يَكُونَا مُتَغَايِرَيْنِ عَلَى وَجْهِ، وَ هُوَ أَظْهَرُ وَ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ جَوَازَ اخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا بِمَا لَيْسَ لِلْآخَرِ إِذَا اقْتَضَى التَّغَايُرَ، فَوْجُوبُ ذَلِكَ أَوْلَى بِأَنْ يَقْتَضِيَهُ.

و مِمَّا قِيلَ فِي فَسَادِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ^٤ لَهُمْ: أَنَّ الْعِلْمَ بِتَغَايُرِ الشَّيْئَيْنِ ضَرُورِيٌّ، وَ الْعِلْمُ بِجَوَازِ وَجُودِ أَحَدِهِمَا مَعَ عَدَمِ الْآخَرِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُكْتَسَبًا؛ فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا الْحَدُّ صَحِيحًا؟

عَلَى أَنَّ مُعْوَلَهُمْ^٥ فِي صَحَّةِ هَذَا الْحَدِّ إِذَا كَانَ عَلَى الشَّاهِدِ، فَلَا بُدَّ مِنْ صَحَّةِ عَدَمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلًا مِنْ وَجُودِهِ. وَ هَذَا إِذَا جَعَلْنَاهُ حَدًّا أَوْ وَصْفًا لَازِمًا، يَقْتَضِي أَنْ

١. وَ هُوَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْقَدِيمِ، فَلَا يَكُونَانِ غَيْرَيْنِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «مِنْ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَجِبُ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٧ (خُلُقِ الْقُرْآنِ)، ص ١٢٣.

٤. أَيِ فَسَادِ التَّعْرِيفِ الَّذِي ذَكَرُوهُ لِلْغَيْرَيْنِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «مَعْقُولُهُمْ».

لا يَكُونُ الْقَدِيمُ تَعَالَى غَيْراً لِكُلِّ ذَاتٍ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ. وإذا جازَ الْخُرُوجُ عَنْ قَضِيَّةِ الشَّاهِدِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، جازَ الْخُرُوجُ عَنْهَا فِيمَا ذَكَرُوهُ.

[إبطال أن تكون غيرية الغيزين راجعة إلى معنى، وهو «الغيرية»]

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ وَصْفِ كَلَامِهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ غَيْرُهُ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْغَيْرَيْنِ لَا يَكُونَانِ كَذَلِكَ إِلَّا بَغَيْرِيَّةٍ.

و ذَلِكَ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ غَيْراً، يَرْجِعُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِلَى النِّفْيِ، وَ مَا يَكُونُ نَفْياً لَا يُسْتَحَقُّ لِعِلَّةٍ وَ لَا لِلنَّفْسِ.

و بَعْدُ، فَيَسْتَحِيلُ خُرُوجُ الشَّيْءِ مِنْ^١ أَنْ يَكُونَ غَيْراً لَغَيْرِهِ، وَ هَذِهِ أَمَارَةٌ الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّ السَّوَادَ يَسْتَحِيلُ خُرُوجُهُ عَنْ كَوْنِهِ غَيْراً لِلْحُمُوضَةِ، كَمَا يَسْتَحِيلُ خُرُوجُهُ عَنْ كَوْنِهِ سَوَاداً؟ وَ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَوَاداً لِمَعْنَى، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْراً لِمَعْنَى.

عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ «الْغَيْرِيَّةُ» مُغَايِرٌ لَغَيْرِهِ أَيْضاً، وَ هَذَا يَقْتَضِي إِثْبَاتَ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْمَعَانِي.

و بَعْدُ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ غَيْراً لَهُ تَعَالَى؛ لَغَيْرِيَّةِ تَقَوْمٍ بِالْكَلامِ، كَمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْحَوَادِثِ الْمُغَايِرَةِ، أَوْ تَقَوْمٍ^٢ بِذَاتِ الْقَدِيمِ، عَلَى أَصُولِهِمْ، كَقِيَامِ صِفَاتِهِ؟

و كُلُّ هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

١. في الأصل: «غير»، وهو زائد. راجع: المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ١٢٧.

٢. في الأصل: «يقوم».

[٨]

فَصْلُ

في ذكرِ شُبُهِهِمْ في قَدَمِ كَلَامِهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ

[١]. مِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ أَنَّ الْحَيَّ إِذَا لَمْ تَكُنْ^١ بِهِ آفَةٌ - كَخَرَسٍ وَ مَا أَشَبَّهُه، وَإِلَّا كَانَ

سَاكِنًا^٢ - فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا، كَمَا يَجِبُ فِي الْحَيِّ الَّذِي لَا آفَةَ بِهِ أَنْ يَكُونَ رَائِيًا
لِلْمَرْتَبَاتِ الْمَوْجُودَةِ.

قَالُوا: وَ الْخَرَسُ أَوْ السُّكُوتُ لَا يَجُوزَانِ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا فِيمَا
لَمْ يَزَلْ.

و رُبَّمَا قَوَّوْا ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولُوا: إِنَّا نَثَبْتُ كَوْنَهُ عَالِمًا بِنَفْيِ أَضْدَادِ الْعِلْمِ، فَكَذَلِكَ
يَجِبُ أَنْ يَثَبَّتْ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا بِنَفْيِ أَضْدَادِ الْكَلَامِ.

[٢]. وَ مِمَّا تَعَلَّقُوا أَيْضًا بِهِ أَنْ قَالُوا: إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ، لَمْ يَخْلُ كَلَامُهُ مِنْ أَنْ
يَكُونَ قَدِيمًا، أَوْ مُحَدَّثًا.

فَإِنْ كَانَ مُحَدَّثًا، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، أَوْ فِيهِ تَعَالَى، أَوْ
فِي مَحَلٍّ مُنْفَصِلٍ. وَ وَجُودُهُ - وَ هُوَ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ - فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُسْتَحِيلٌ. وَ قِيَامُ
الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى فِي الْإِسْتِحَالَةِ كَذَلِكَ. وَ وَجُودُهُ فِي مَحَلٍّ يَقْتَضِي أَنْ يُشْتَقَّ
لِلْمَحَلِّ مِنْهُ اسْمٌ، فَيُقَالُ: مُتَكَلَّمٌ وَ أَمِيرٌ وَ نَاهٍ^٣.

١. في الأصل: «لم يكن».

٢. يريد: «أو كان ساكنًا». راجع: المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ١٣٣.

٣. أي يقال لذلك المحل المنفصل: «إنه متكلم و أمير و ناه».

و رُبَّمَا قَالُوا: كَانَ يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ^١ «لِلْمَحَلِّ، أَوْ لِمَا ذَلِكَ الْمَحَلُّ بَعْضُهُ» مِنْ أَخْصَ^٢ أَوْصَافِ الْكَلَامِ وَصَفٌ^٣.

[٣]. و مِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ - عَلَى ظُهُورِ رَكَائِهِ -: أَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مُحَدَّثًا مَخْلُوقًا، وَفِيهِ: «اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مُحَدَّثًا مَخْلُوقًا؛ لِأَنَّ الْاسْمَ هُوَ الْمُسَمَّى.

[٤]. و مِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»^٤، و «إِنَّمَا قَوْلُنَا (٢٣٧) لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»^٥، قَالُوا: فَلَوْ كَانَ الْقُرْآنَ مُحَدَّثًا، لَكَانَتْ لَفْظَةُ^٦ «كُنْ» مُحَدَّثَةً، وَكَوْنُهُ كَذَلِكَ يَقْتَضِي - عَلَى مَا خَبَّرَ - أَنْ يُحْدِثَهَا بِلَفْظَةِ «كُنْ» أُخْرَى، وَيُؤَدِّي إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ. وَ مَا وَجَبَ^٧ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَجَبَ فِيمَا^٨ عَدَاهَا مِنَ الْأَفَاضِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ التَّفَرِيقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ.

[٥]. و مِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَ الْأَمْرُ»^٩، فَفَصَّلَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَ الْأَمْرِ. وَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ مَخْلُوقًا، لَمْ يَصِحَّ هَذَا الْفَصْلُ وَ التَّمْيِيزُ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَسْبِقُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «أَنْ يُشْتَقَّ لِلْمَحَلِّ مِنْهُ اسْمٌ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «بَعْضُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِتَصْرِيحِ الْمُصَنِّفِ بِهِ فِي الْجَوَابِ عَنِ الشَّبَهَةِ الثَّانِيَةِ. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: الْمَغْنِي، ج ٧ (خَلَقَ الْقُرْآنَ)، ص ١٥٠.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَصَفًا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ.

٤. يَسَ (٣٦): ٨٢.

٥. النحل (١٦): ٤٠.

٦. فِي الْأَصْلِ: «لَفْظَتُهُ».

٧. فِي الْأَصْلِ «لَا يَنْجِي» بِدَل «مَا وَجَبَ». رَاجِعٌ: الْمَغْنِي، ج ٧، ص ١٦٦.

٨. فِي الْأَصْلِ: «مَا».

٩. الْأَعْرَافُ (٧): ٥٤.

وكذلك قوله: «الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ»^١، فَفَصَّلَ بَيْنَهُمَا، [وهو] ٤٣٠
إِنَّمَا يَقْتَضِي أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

[٦.] وَمِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ أَنْ قَالُوا: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كَوْنَ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا يَخْتَصُّ الْحَيَّ،
فَجَرَى مَجْرَى كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا وَالْعَالِمِ عَالِمًا. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ مَا يَخْتَصُّ الْحَيَّ
مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

فَضَرْبٌ: يَقْتَضِي النِّقْصَ، فَلَا يوصَفُ بِهِ الْقَدِيمُ تَعَالَى فِي كُلِّ حَالٍ.
وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: لَا يَقْتَضِي النِّقْصَ، فَهُوَ تَعَالَى موصُوفٌ بِهِ لَمْ يَزَلْ.
فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا لَمْ يَزَلْ، كَمَا كَانَ عَالِمًا قَادِرًا لَمْ يَزَلْ.

[جواب الشبهة الأولى]

الكلام على ذلك: يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ:

أولاً: [انتقاض كلامهم بعدة أمور]

الْقَدْرُ الَّذِي اعْتَمَدْتُمُوهُ يَنْتَقِضُ بِالصَّائِحِ وَالصَّارِخِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ جَمِيعِ مَا
ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْآفَةِ وَالسَّكُوتِ، فَيَجِبُ^٢ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا.

وَيَنْتَقِضُ أَيْضًا بِمَنْ ابْتَدَأَتِ الْقُدْرَةُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ غَيْرُ سَاكِتٍ وَلَا
أَخْرَسَ وَلَا مُتَكَلِّمٍ.

وَمَتَى لَمْ يَذْكُرُوا فِي اسْتِدْلَالِهِمُ الْآفَةَ^٣، وَ اقْتَصَرُوا عَلَى «أَنَّ الْحَيَّ مَتَى لَمْ يَكُنْ
أَخْرَسَ^٤ وَلَا سَاكِتًا، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا» فَرُبَّمَا أوردوه على هذا الوجه.

١. الرحمن (٥٥): ١-٣.

٢. في الأصل: «و يجب».

٣. في المصدر: «الآية». راجع: المعنى، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ١٣٤.

٤. في الأصل: «أخرساً»، وهو خطأ؛ لأن اسم التفضيل ممنوع من الصرف؛ للوصفية و وزن الفعل.

لَزِمَهُمْ عَلَى ذَلِكَ: الطِفْلُ، وَ لَزِمَ الْعَاجِزُ الَّذِي قَدْ شَمَلَ الْعَجْزُ جَمِيعَ جَوَارِحِهِ؛
لَأَنَّ هَذَا لَا يُوصَفُ بِالْخَرَسِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْوَصْفُ بِالْخَرَسِ إِنَّمَا يُجْرَوْنَهُ
عَلَى «مَنْ اخْتَصَّ لِسَانَهُ بِالْعَجْزِ» دُونَ سَائِرِ جَوَارِحِهِ، كَمَا أَنَّ الْمُفْتَصِدَ هُوَ مَنْ
اخْتَصَّ مَوْضِعَ مِنْ عُروِقِهِ بِالْقَطْعِ مَعَ سَلَامَةِ بَاقِيهَا، وَ مَنْ كَانَ الْقَطْعُ شَامِلًا لِجَمِيعِ
عُروِقِهِ لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ. وَ الْأَظْهَرُ أَنَّ «الْأَخْرَسَ» هُوَ «مَنْ لَحِقَ لِسَانُهُ فُسَادٌ وَ آفَةٌ مَعَ
وُجُودِ الْقُدْرَةِ فِيهِ»^١، فَيَلْحَقُ^٢ مَنْ حَلَّ لِسَانَهُ الْعَجْزُ بِذَلِكَ؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي تَعَذُّرِ
الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا.

[بيان وجود إشكالات منهجية في الشبهة]

فَإِنْ قَالُوا: أَمَّا الصَّرَاحُ وَ الصَّيَاحُ فَلَا يَجُوزَانِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَ نَحْنُ نَشْرِطُهُمَا^٣ كَمَا
شَرَطْنَا الْآفَةَ وَ السُّكُوتَ. وَ أَمَّا ابْتِدَاءُ حَالِ الْقُدْرَةِ، فَنَحْنُ نُخَالِفُكُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ
عِنْدَنَا مَعَ الْفِعْلِ.

قُلْنَا: أَمَّا اسْتِثْنَاءُ زِيَادَةٍ فِي اسْتِدْلَالِكُمْ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْإِخْلَالِ، وَ هُوَ الَّذِي
قَصَدْنَاهُ.

وَ خِلَافُكُمْ فِي «أَنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ الْفِعْلِ» لَا يُغْنِي شَيْئاً؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ مِنَّا وَ مِنْكُمْ
يَقْتَضِي أَنَّهُ أَصْلٌ غَيْرُ مُسَلَّمٍ وَ لَا مُمَهَّدٌ بَيْنَنَا وَ بَيْنَكُمْ. وَ أَنْتُمْ أَوْرَدْتُمْ الْاسْتِدْلَالَ إِيرَادَ
مَنْ لَا خِلَافَ عَلَيْهِ فِي شُرُوطِهِ وَ أَصُولِهِ، وَ احْتَرَزْتُمْ بِالْعِبَارَاتِ مِنَ الْقُدُوحِ وَ

١. فِي الْأَصْلِ: «فِيهَا»، وَ الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى «الْأَخْرَسِ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «وَيَلْحَقُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «نَشْرُطُهَا».

٤. فِي الْأَصْلِ: «مَا».

التَّقْوِصِ.^١ وإذا خَالَفْنَاكُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَفَّ اسْتِدْلَالُكُمْ.
عَلَى أَنَّا نَسْتَدِلُّ عَلَى تَقَدُّمِ الْقُدْرَةِ^٢ لِلْفِعْلِ فِيمَا يَأْتِي مِنَ الْكِتَابِ بِإِذْنِ اللَّهِ^٣.
فَيَصِحُّ مَا قَدَحْنَا بِهِ.

وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: إِنَّ الْإِعْتِرَاضَ بِإِبْتِدَاءِ حَالِ الْقُدْرَةِ لَا يَلْزَمُنَا؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَمْ
يَكُنْ مُتَكَلِّمًا مِنْ حَيْثُ فَعَلَ الْكَلَامَ.

و ذَلِكَ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا الْأَصْلِ مِنَّا لَهُمْ، يَقْتَضِي وَقُوفَ اسْتِدْلَالِهِمْ، وَمَنْعَهُ
عَنِ الْاسْتِمْرَارِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ. وَإِنْ كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا مَضَى عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ «مَنْ
فَعَلَ الْكَلَامَ» بِمَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ^٤.

[نفي صحة كونه تعالى متكلماً فيما لم يزل]

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ نَشْتَرِطُ فِي إِبْتِدَاءِ الْاسْتِدْلَالِ أَنْ يَكُونَ الْحَيُّ مِمَّنْ يَصِحُّ كَوْنُهُ
مُتَكَلِّمًا، ثُمَّ نَقُولُ: (٢٣٨) إِذَا لَمْ يَكُنْ مُؤَوِّفًا وَلَا سَاكِنًا وَلَا آخِرَسَ، وَجِبَ كَوْنُهُ
مُتَكَلِّمًا.

قُلْنَا: إِذَا شَرَطْتُمْ ذَلِكَ، فَنَحْنُ نُخَالِفُكُمْ فِي ثُبُوتِ شَرْطِكُمْ فِي الْقَدِيمِ تَعَالَى فِيمَا
لَمْ يَزَلْ، وَنَقُولُ: إِنَّهُ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا، فَدَلُّوا عَلَى صِحَّةِ مَا
ادَّعَيْتُمُوهُ، وَإِلَّا بَطَلَ دَلِيلُكُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ اسْتَحَالَ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا [فِيمَا] لَمْ يَزَلْ، اسْتَحَالَ ذَلِكَ الْآنَ؛ كَكَوْنِهِ
مُتَحَرِّكًا وَ سَاكِنًا.

١. في الأصل: «المنقوص»، هكذا تقرأ الكلمة.

٢. في الأصل: «و القدرة»، والواو زائدة.

٣. سوف لن يطرح هذا البحث في هذا الكتاب بسبب انقطاع تأليفه وإملائه، لكنه سوف يبحثه
في كتاب الذخيرة، ص ٨٨.

٤. تقدّم في ج ٢، ص ٢٤٣.

قيل لهم: وهذه^١ أيضاً دعوى منكم؛ ولم إذا استحال فيما لم يزل استحال الآن؟ فأما كونه متحركاً، فلم يستحيل الآن لاستحاليته فيما لم يزل، بل هو مستحيل في نفسه من غير اعتبار وقت.

على أن هذا الاعتلال يتقضى بكونه مُحسناً ومُعِماً ورازقاً؛ لأنه يستحيل فيما لم يزل ولا يستحيل الآن، ولا يصح حمله على استحالة الحركة عليه تعالى.

[إبطال الاستدلال على كونه تعالى متكلماً فيما لم يزل، بصحة كونه متكلماً في الجملة]

فإن قالوا: نحن نكتفي في إيجاب كونه متكلماً «من حيث انتفاء الخرس و السكوت» بصحة كونه متكلماً في الجملة.

قلنا: هذا غير كاف؛ لأنه يوجب كون الميت متكلماً إذا انتفى عنه الخرس و السكوت؛ لأنه ممن يصح كونه على حال من الأحوال متكلماً^٢.

فإن قالوا: الميت، لأمر يرجع إليه في الحال، لا يصح كونه متكلماً فيها^٣.

[قلنا: فما الفرق بين أن لا يصح كونه متكلماً فيها]^٤ لأمر يرجع إليه، وبين أن يكون كذلك [لأمر] لا يرجع إلى تلك الحال؟ ولم إذا انتفى الخرس و السكوت في أحد الموضعين وجب إثبات الكلام، ولم يجب في الموضع الآخر، وهما

٤٣٢

١. في الأصل: «هذا».

٢. تقدم في ج ٢، ص ٢٢٢ أن بالإمكان أن يقع أقل القليل من الكلام من الميت، وذلك بأن يوجد سبب الكلام في الآن الأول، ثم يموت في الآن الثاني، فيكون ما يتولد في الآن الثاني كلاماً له.

٣. يريد أن الميت في حال موته لا يصح منه الكلام، وإن صح منه فيما لو كان قد أوجد سبب الكلام في الآن السابق لموته. فلا يجب كونه متكلماً فيما لو انتفى عنه الخرس و السكوت في الحال الأولى، ويجب كونه كذلك في الحال الثانية.

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وبه يستقيم المعنى.

مُسْتَرِكَانِ فِي أَنَّ الْحَالَ لَا يَصِحُّ وَجُودُ الْكَلَامِ مِنْهُ فِيهَا؟
 عَلَى أَنَّهُمْ مَتَى اقْتَصَرُوا عَلَى أَنْ يَقُولُوا: «كُلُّ مَنْ صَحَّ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا فِي حَالٍ
 مِنَ الْأَحْوَالِ، وَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ، مَتَى انْتَفَى الْخَرَسُ وَ السُّكُوتُ عَنْهُ وَجِبَ
 كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا فِي الْحَالِ» لَمْ يَجِدُوا لَهُ أَصْلًا يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ إِنَّمَا يَقْضِي
 بِذَلِكَ - إِذَا قَضَى بِهِ - فِيمَنْ يَصِحُّ فِي الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا.

عَلَى أَنَّا إِذَا سَلَّمْنَا لَهُمْ صَحَّةَ كَوْنِهِ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ، - عَلَى ظُهُورِ
 فَسَادِهِ -، لَمْ يَجِبْ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ أَنْ يُنْفَى الْخَرَسُ أَوْ السُّكُوتُ عَنْهُ فِي تِلْكَ
 الْأَحْوَالِ، [وَلَمْ] يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا قِيَاسًا عَلَى أَحَدِنَا؛ لِأَنَّ الْمُرَاعَى فِي هَذِهِ
 الْأُمُورِ اعْتِبَارُ الْعِلَلِ وَ الْأَسْبَابِ. وَ إِذَا بَيَّنَّا أَنَّهُ^١ مَا لَهُ وَجِبَ ذَلِكَ فِي أَحَدِنَا لَا يَتَأْتِي
 فِيهِ تَعَالَى، سَقَطَتْ شَبَهَتُهُمْ مِنْ أَصْلِهَا.

وَ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِآلَةٍ مَخْصُوصَةٍ؛ فِيمَا أَنْ تَكُونَ^٢
 مُؤَوَّفَةً أَوْ سَلِيمَةً، وَ الْآفَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ خَرَسًا أَوْ طُفُولِيَّةً. وَ إِذَا كَانَتْ سَلِيمَةً فَلَا بُدَّ مِنْ
 أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِهَا الْكَلَامَ وَ أَسْبَابَهُ، أَوْ عَادِلًا عَنْ ذَلِكَ؛ بِأَنْ سَكَّنَهَا أَوْ حَرَّكَهَا فِي
 الصَّبَاحِ الَّذِي لَيْسَ بِكَلَامٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ إِنَّمَا تَتَعَاقَبُ عَلَى الْآلَةِ.
 وَ يَجِبُ أَنْ لَا يَخْرُجَ^٣ أَحَدُنَا مِنْهَا لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا بِآلَةٍ يَسْتَعْمِلُهَا فِي
 الْكَلَامِ وَ أَسْبَابِهِ. وَ الْقَدِيمُ تَعَالَى لَا يَتَكَلَّمُ بِآلَةٍ، فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ هَذِهِ الْقِسْمَةِ فِيهِ. وَ
 إِذَا لَمْ تَدْخُلْ^٤ فِيهِ، لَمْ يَجِبْ بِنَفْيِ الْخَرَسِ أَوْ السُّكُوتِ عَنْهُ إِثْبَاتُ الْكَلَامِ لَهُ.

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَوَّلَى: «أَنَّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ»، وَ ضَمِيرُ الْأِسْمِ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «آلَةٍ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ لَا يَنْقَلِ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ فِي الْعِبَارَةِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَدْخُلِ»، وَ الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «الْقِسْمَةِ».

[ثانياً: نفي دلالة انتفاء الخرس و السكوت عنه تعالى، على كونه متكلماً فيما لم يزل]

و يُقال لهم: حَبَّرْنَا عَمَّا نَقَيْتُمُوهُ عَنِ الْقَدِيمِ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ مِنَ الْخَرَسِ أَوْ السُّكُوتِ، وَ تَوَصَّلْتُمْ بَانْتِفَائِهِمَا^١ عَنْهُ إِلَى كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ أَهْمَا هَذَانِ الْمَعْقُولَانِ الْمُتَعَلِّقَانِ بِالْجَارِحَةِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ^٢ فِي الْكَلَامِ فِي الشَّاهِدِ؟

فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: (٢٣٩) وَ كَيْفَ يَدُلُّ انْتِفَاءُ هَذَيْنِ عَلَى إِبْطَالِ الْكَلَامِ الْمُخَالِفِ لِأَجْنَاسِ الْأَصْوَاتِ عِنْدَكُمْ؟ وَ مِنْ شَأْنِ انْتِفَاءِ هَذَيْنِ الرَّاجِعَيْنِ إِلَى الْجَارِحَةِ، أَنْ يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ مِنْ جَنْسِ الصَّوْتِ. فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدَّعُوا أَنَّ الْخَرَسَ وَ السُّكُوتَ مُخَالِفَانِ لَهُذَيْنِ الْمَعْقُولَيْنِ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِالْجَارِحَةِ.

٤٣٣

فَحِينَئِذٍ يُقَالُ لَهُمْ: وَ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ انْتِفَاؤُهُمَا عَنْ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ؟ وَ أَلَا كَانَ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا؟ وَ أَلَا اجْتَمَعَ مَعَ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا؟ لِأَنَّهُمْ لَا طَرِيقَ لَهُمْ إِلَى إِبْطَالِهِمَا صِدْقَيْنِ لِلْكَلامِ، كَمَا تَثْبُتُ^٣ مُضَادَّةُ الْخَرَسِ الْمَعْقُولِ لِلْكَلامِ الْمَعْقُولِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ عَلَيْهِمَا، لَكَانَ عَلَى صِفَةِ نَقْصٍ.

قُلْنَا: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنَّ النِّقْصَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَرَسِ وَ السُّكُوتِ الْمُتَعَاقِبَيْنِ عَلَى اللِّسَانِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ دَلَالَةُ عَلَى الْحَدَثِ وَ الْحَاجَةِ وَ نَفْيِ الْقَدَمِ، فَأَمَّا مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ وَ يُبَايِنُهُ^٤ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ نَقْصٌ؟

فَإِنْ قَالُوا: ثُبُوتُ كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا الْآنَ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيمَا لَمْ يَزَلْ بِصِفَةِ

١. فِي الْأَصْلِ: «بَانْتِفَائِهِمَا».

٢. فِي الْأَصْلِ: «يُسْتَعْمَلُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يُثْبِتُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «وَيُبَايِنُهُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

الساكِتِ و الأخرَسِ؛ لأنه لو كان كذلك، لكان «ما أوجِبَ كَوْنُهُ أحرَسَ أو ساكتاً» قديماً؛ لوجوده مع ما لم يَزَلْ، و القديم يَسْتَحِيلُ بطلانُهُ.

قلنا: أليس قد ألزَمناكم صحَّة اجتماعِ الخَرَسِ و السُّكوتِ مع الكلام؛ إذ أثبتُّم ذلك كلاماً^١ مُخالفًا للمعقولِ؟ فكيف يلزَمُ على هذا الوجهِ عدمُ القديم؟ و ذلك إنَّما يلزَمُ لو كان السُّكوتُ أو الخَرَسُ لا يَصِحُّ اجتماعُهُ مع الكلام، و قد بيَّنا أن ذلك ممَّا لا سَبِيلَ لَكُمْ إليه على مَذهبيكم الفاسدةِ.

ثُمَّ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ الآنَ مُتَكَلِّمٌ، و أنَّ له كلاماً، مع قولكم: إنَّ الكلامَ يُخالفُ الأصواتِ المعقولة؟ و الذي ثَبَّتَ له و عَقَلناه مِنَ الكلامِ هو هذا المسموعُ المُدرَكُ، و ما هو بخلافِ ذلك ممَّا يدَّعونه، لَمْ يَثْبُتْ و لا كلامٌ عليه^٢.

ثُمَّ لو سَلَمنا أَنَّهُ الآنَ مُتَكَلِّمٌ بما تدَّعونه مِنَ الكلامِ، لَمْ يوجِبْ ذلك ما ظَننتموه؛ لأنَّ القديمَ يلزَمُكم - على أصولكم الفاسدةِ - أن يكونَ ممَّا يجوزُ العدْمُ و البُطلانُ عليه؛ لأنَّ الأجناسَ كُلَّها عندكم على ما هي عليه لأنفسِها، كالسوادِ و الجَوْهرِ، و تَخْرُجُ في العدمِ عندكم مِنَ الصفاتِ التي تَسْتَحِقُّهَا^٣ لِنَفْسِهَا.

و بَعْدُ، فَإِنَّكُمْ تَفْسِّرُونَ^٥ الصِّفَةَ النَفْسِيَّةَ بِأَنَّهَا المُسْتَحَقَّةُ لِعِلَّةٍ، و لا يَمْتَنِعُ أن يَخْرُجَ الموصوفُ عنها^٦، و إنَّما يُحِيلُ خُرُوجَ الموصوفِ عَنِ النَفْسِيَّةِ

١. في الأصل: «إذا أبيتم ذلك كله»، و مقتضى السياق ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٧١.

٢. كذا في الأصل، و الأنسب: «و لا دلالة عليه».

٣. في الأصل: «يَسْتَحِقُّهَا»، و ضمير الفاعل يرجع إلى لفظة «الأجناس».

٤. في الأصل: «بعدكم»، و هو خطأ.

٥. في الأصل: «يفسرون»، و هو غلط.

٦. في الأصل: «عنه»، و الضمير يرجع إلى لفظة «الصِّفَةُ النَفْسِيَّة».

مَنْ جَعَلَ فائِدَتَهَا التَّمْيِيزَ^١ لَهُ أَوْ التَّخْصِيسَ.

[ثالثاً: إبطال مضادة الخرس و السكوت للكلام و أَنَّ الحي لا يخلو مما يتضاد عليه]

و يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ بَنَيْتُمْ شُبَهَتَكُمْ هَذِهِ عَلَى أَنَّ الْخَرَسَ وَ السُّكُوتَ يُضَادَانِ الْكَلَامَ، وَ ذَلِكَ فَاسِدٌ. وَ عَلَى أَنَّ الْحَيَّ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ مَا يَتَضَادُّ عَلَيْهِ، وَ لِهَذَا حَمَلْتُمُوهُ عَلَى الْعِلْمِ، وَ ذَلِكَ أَيْضاً فَاسِداً.

وَ الَّذِي يُبَيِّنُ أَنَّ الْخَرَسَ وَ السُّكُوتَ لَا يُضَادَانِ الْكَلَامَ: أَنَّهُمَا لَوْ ضَادَاهُ لَمَا صَحَّ أَنْ يَجْتَمَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَهُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا صَحَّةَ ذَلِكَ؛ بَأَن يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي لِسَانِ السَّاكِتِ أَوْ الْأَخْرَسِ كَلَاماً.

و بَعْدُ، فَإِنَّ السُّكُوتَ وَ الْخَرَسَ مُخْتَلِفَانِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَادَّاهُمَا الْكَلَامُ؛ لِأَن مِنْ شَأْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَنْ لَا يَتَنَفَّي بِمُخْتَلِفَيْنِ غَيْرِ ضِدِّينِ.

وَ أَيْضاً: فَمِنْ حَقِّ كُلِّ شَيْءٍ ضَادٌّ شَيْئاً مُدْرَكاً - وَ كَانَا يَخْصَانِ الْمَحَلَّ، وَ يَصِيرَانِ كَالْهَيْئَةِ لَهُ - أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَتْنِ أُدْرِكِ (٢٤٠) بِحَاسَةٍ، وَ جَبَّ إِدْرَاكُ الْآخَرِ بِهَا. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْخَرَسَ وَ السُّكُوتَ لَا يُدْرَكَانِ جُمْلَةً، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَخْتَصَّ إِدْرَاكُهُمَا بِالْأَدَلَّةِ الَّتِي يُدْرَكُ بِهَا الْكَلَامُ^٢.

وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَوْ لَمْ يُضَادَّ^٣ الْكَلَامَ، لَصَحَّ أَنْ يَجْتَمَعَ^٤ مَعَ أَحَدِهِمَا. وَ ذَلِكَ: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا صَحَّةَ اجْتِمَاعِهِ مَعَهُمَا^٥، إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

١. فِي الْأَصْلِ: «التَّمْيِيزُ»، وَ قَوْلُهُ: «أَوْ التَّخْصِيسُ» قَرِينَةٌ عَلَى صَحَّةِ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الإِدْرَاكُ»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أُثْبِتْنَاهُ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٧ (خُلِقَ الْقُرْآنُ)، ص ١٤١.

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يُضَادَّ»، وَ ضَمِيرُ التَّنْبِيَةِ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَتِي «الْخَرَسُ» وَ «السُّكُوتُ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «+ أَوْ».

٥. تَقَدَّمَ أَيْضاً.

وَجَوْرُ أَیْضاً فِی أَحَدِنَا أَنْ یَكُونَ مُتَكَلِّماً بِمَا یَفْعَلُهُ فِی الصَّدَى مُتَوَلِّداً، فِی حَالٍ هُوَ فِیْهَا سَاكِتٌ وَ كَافٌّ عَنْ تَحْرِیْكِ لِسَانِهِ [وَبَاقِی] ^١ أَسْبَابِ الْكَلَامِ.

وَ كَذَلِكَ لَوْ خُلِقَتْ لَهُ الْآثَانِ لِلْكَلامِ، لَمْ یَمْتَنِعْ أَنْ یَلْحَقَ إِحْدَاهُمَا آفَةٌ وَ یَتَكَلَّمَ بِالْأُخْرَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْخَرَسِ، وَ إِنْ جَازَ أَنْ لَا یُطْلَقَ الْأَسْمُ، كَمَا أَنَّ مَا یُوجَدُ فِی الْعَیْنِ الْعَوْرَاءِ مِنَ الْفَسَادِ مَعْنَى الْعَمَى، وَ إِنْ كَانَ لَا یُسَمَّى بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِهِ فِی الْعَیْنِ مَعاً.

وَ بَعْدُ، فَلَیْسَ كُلُّ شَیْءٍ امْتَنَعَ اجْتِمَاعُهُ مَعَ غَیْرِهِ فَلِلْتَضَادِّ؛ لِأَنَّ السَّوَادِیْنَ الْمُخْتَصِّصِیْنَ بِمَحَلِّیْنِ یَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا فِی الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ لَا لِلْتَضَادِّ. وَ كَذَلِكَ حَیَاةُ زَیْدٍ وَ عَمْرٍو وَ قُدْرَتَاهُمَا، وَ كَذَلِكَ الصُّورَتَانِ الْمُخْتَصَّصَتَانِ ^٢ بِوَقَّتَیْنِ، یَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا فِی الْوَقْتِ الْوَاحِدِ لَا لِلْتَضَادِّ.

وَ الْوَجْهُ فِی امْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الْكَلَامِ مِنْ فِعْلِنَا مَعَ الْخَرَسِ أَوْ السُّكُوتِ، بَیِّنٌ، وَ هُوَ غَیْرُ التَّضَادِّ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَا یَفْعَلُ الْكَلَامَ إِلَّا بِآلَةٍ، فَإِذَا كَانَ فِیْهَا آفَةٌ وَ فَسَادٌ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْكَلَامِ بِهَا. وَ السُّكُوتُ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ الْعُدُولُ عَنْ اسْتِعْمَالِ جَارِحَةِ الْكَلَامِ فِی أَسْبَابِهِ، لَمْ یَصِحَّ فِیْمَنْ یَتَكَلَّمُ بِآلَةٍ أَنْ یَكُونَ مُتَكَلِّماً فِی حَالٍ هُوَ فِیْهَا سَاكِتٌ.

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِی أَنَّ الْحَيَّ قَدْ یَخْلُو مِمَّا یَتَضَادُّ عَلَيْهِ - إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ بَیْنَ الْكَلَامِ وَ بَیْنَ الْخَرَسِ وَ السُّكُوتِ تَضَادُّاً - فَبَیِّنٌ أَیْضاً؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَیْسَ بِجَاهِلٍ وَ لَا سَاهٍ عَمَّا لَا یَنْتَهِی مِنَ الْمَعْلُومَاتِ، وَ مَعَ ذَلِكَ فَلَیْسَ هُوَ عَالِماً بِهَا ^٣. وَ كَثِیرٌ مِنَ الْأُمُورِ لَا یَخْطُرُ

١. فِی الْأَصْلِ بَدَلَ مَا بَیْنَ الْمَعْقُوفِیْنِ: «فِی».

٢. فِی الْأَصْلِ: «الْمُخْتَصَّصَانِ».

٣. تَقَرَّرَ الْكَلِمَةُ فِی الْأَصْلِ: «بِهِمَا»، وَ هُوَ سَهْوٌ؛ لِرَجُوعِ الضَّمِیرِ إِلَى لَفْظَةِ «الْمَعْلُومَاتِ».

ببالنا، فنخلو^١ فيها من الاعتقادات كلها مع تضادها. وكثيراً أيضاً مما يخطرُ ببالنا قد نخلو من مثيل ذلك فيه؛ كعدد القطر والرمل وما أشبهها.
ثم ما يلزم من اعتماد هذه الشبهة، من المعارضات التي لا انفصالَ له منها، ظاهرٌ.

[رابعاً: لزوم أن يكون تعالى متكلماً بآلة مخصوصة]

فمنها: أن أحدنا متى انتفى عنه الخرس والسكوت، إنما يجب أن يكون متكلماً بآلة مخصوصة من لسانٍ وفمٍ؛ ألا ترى أن من لم يكن في الشاهد متكلماً بآلة من فمٍ ولسانٍ، يكون^٢ مؤوفاً^٣ منقوصاً؟ فإذا قاسوا الغائب على الشاهد في هذا الباب، وجب أن يثبتوا القديم تعالى - لانتفاء الخرس والسكوت عنه - متكلماً على هذا الوجه^٤. وأي شيء راموا أن يفصلوا به بين القديم تعالى وبيننا في هذا الوجه، اعتمدناه بعينه فيما تعلقوا به.

[خامساً: لزوم كون كلامه تعالى فعلاً وحادثاً]

ومنها: أن نفى السكوت والخرس عن أحدنا في الشاهد، كما يوجب كونه متكلماً، فهو يوجب كونه فاعلاً للكلام، وأن يكون واقعاً بحسب قصده وإرادته،

١. في الأصل: «فيخلو»، ومقتضى السياق ما أثبتناه. وهكذا الكلام في قوله: «قد نخلو»، وهو في الأصل: «قد يخلو».

٢. من هنا يبدأ النص الذي نقلناه من ٤١٨ من المطبوع سابقاً إلى هنا، حيث تقدم هناك أنه قد حصل خلط في نسخة الأصل، وأن الموضوع الصحيح لذلك النص هو هذا الموضوع الذي نقلناه إليه هنا. وينتهي هذا النص في ص ٢٩١ من هذا الكتاب، عند قوله: «... فما المانع من أن يكون فيها ما يُشتق».

٣. في الأصل: «موقوفاً»، والصحيح ما أثبتناه. راجع: المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ص ١٩٤.

٤. أي متكلماً بآلة مخصوصة.

أَوْ كَوْنُ الْكَلَامِ مَفْعُولًا فِيهِ^١ عَلَى حَسَبِ مَا يَدَّعِيهِ الْمُخَالِفُ. وَإِذَا أَوْجَبُوا كَوْنَهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا، مِنْ حَيْثُ انْتِفَاءِ الْخَرَسِ وَالسُّكُوتِ قِيَاسًا عَلَى أَحَدِنَا، فَيَجِبُ أَنْ يَوْجِبُوا^٢ كَوْنَ كَلَامِهِ فِعْلًا وَحَادِثًا؛ إِمَّا بِأَنْ يَفْعَلَهُ أَوْ يُفَعَّلَ لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِيهِ لَوْ خَالَفَ الشَّاهِدُ، لَمْ يَجِبْ إِثْبَاتُهُ مُتَكَلِّمًا مِنْ حَيْثُ انْتِفَاءِ الْخَرَسِ وَالسُّكُوتِ، فَفَارَقَ^٣ الشَّاهِدُ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا عَلَى هَذَا الْإِلْزَامِ خَاصَّةً: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنْ أَحَدَنَا لَا يَكُونُ مُتَكَلِّمًا إِلَّا بِأَنْ يَفْعَلَ الْكَلَامَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ اضْطَرَّه إِلَى الْكَلَامِ بِفِعْلِهِ^٤ فِي لِسَانِهِ، لَخَرَجَ عَنِ الْخَرَسِ وَالسُّكُوتِ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا.

وَذَلِكَ: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَكُونُ مُتَكَلِّمًا إِلَّا بِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْكَلَامِ^٥، دُونَ مَا يُفَعَّلُ فِيهِ.

ثُمَّ هَذَا إِذَا سَلَّمْنَاهُ لَا يُغْنِي شَيْئًا؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يَقْتَضِي أَنْ أَحَدَنَا لَا يَكُونُ مُتَكَلِّمًا إِلَّا بِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْكَلَامِ أَوْ يُفَعَّلُ^٦ فِيهِ، وَالْغَائِبُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. فَالْإِلْزَامُ مُتَوَجِّهٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

[سادساً: لزوم كون كلامه تعالى حادثاً و من جنس الأصوات]

وَمِنْهَا: أَنْ أَحَدَنَا بَانْتِفَاءِ الْخَرَسِ وَالسُّكُوتِ الْمَعْقُولَيْنِ عَنْهُ، إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَنْبُتَ

١. أَي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَعَلَ الْكَلَامَ فِي الْوَاحِدِ مِنَّا.

٢. فِي الْأَصْلِ: «يَتَوَجَّبُوا»، وَهُوَ لَا يَنْسَبُ الْمَقَامَ، وَقَوْلُهُ: «وَإِذَا أَوْجَبُوا» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَفَارَقَ»، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِلتَّفْرِيعِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَفْعَلُهُ».

٥. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٤٣.

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَيَفْعَلُ» بِالْوَاوِ، وَمَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ قَبْلَ قَلِيلٍ: «دُونَ مَا يَفْعَلُ فِيهِ».

له الكلام المعقول الذي هو من جنس الأصواتِ وقبيلها. فإذا قاسوا الغائبَ على الشاهد في ذلك، وجب أن يُثبتوا كلامه تعالى من قبيل الأصواتِ، وذلك يقتضي حدّته ونفي قِدَمه!

فإن قالوا: الخرسُ والسُّكوتُ اللذانِ تنفيهما عنه تعالى فيما لم يزل، ليس هما المعقولينِ المُختصّين^١ بجارحة الكلام.

فقد مضى ما في هذا^٢، وقلنا لهم: إذا كان الأمرُ هكذا، فمن أين لكم انتفاؤهما؟ فهو غيرُ مُسلّم.

٤١٩

[جواب الشبهة الثانية]

الكلام على الشبهة الثانية:

و يُقال لهم فيما تعلّقوا^٣ به بأننا قد بنينا على أن كلامه تعالى لا يقوم بنفسه^٤، وأنه [غير] مُفتقر إلى المحلّ؛ فمن أين لكم [استحالة] ذلك؟
فإن قالوا: لأنّه عَرَضٌ، والعَرَضُ لا يقوم بنفسه.
قلنا: ومن أين أنّه عَرَضٌ مع إثباتكم إيّاه مُخالفاً للكلام المعقول، بل لكلّ الأعراض؟

ثمّ إذا ثبت أنّه عَرَضٌ، من أين أنّه لا يقوم بنفسه؟ ومن سلّم لكم عموم هذا

١. في الأصل: «المختص».

٢. تقدّم في ج ٢، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

٣. يناقش المصنّف الشقوق الثلاثة التي طرحها صاحب الشبهة، والشقوق هي: أن يكون كلامه في غير محلّ، أو فيه تعالى، أو في محلّ منفصل.

٤. في الأصل: «بأننا قد بينّا الكلام على أنّه تعالى لا يقوم بنفسه»، وهو خطأ واضح، والأنسب بالسياق ما أثبتناه.

الحُكْمِ فِي سَائِرِ الْأَعْرَاضِ؟ أَوْ لَيْسَ قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ، عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ الْقَدِيمِ تَوْجِدُ لَا فِي مَحَلٍّ^١ وَإِنْ كَانَتْ عَرَضًا، وَالْفَنَاءُ أَيْضًا مِمَّا لَا يَوْجَدُ فِي الْمَحَلِّ وَإِنْ كَانَ عَرَضًا؟

وَإِذَا سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ؛ مِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِذَاتِ الْقَدِيمِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ مُحَدَّثًا؟ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْتِحَالَةُ قِيَامِهِ بِذَاتِهِ تَعَالَى وَهُوَ مُحَدَّثٌ، إِلَّا كَاسْتِحَالَةِ قِيَامِهِ بِهَا وَهُوَ قَدِيمٌ. وَلَيْسَ «الْكَلَامُ» مِمَّا إِذَا قَامَ بِالذَّاتِ لَمْ يَخُلْ مِنْ نَوْعِهِ، كَمَا نَقُولُ^٢ فِي «الْأَكْوَانِ» وَتُوجِبُ^٣ بِذَلِكَ حُدُوثَ مَا لَمْ يَخُلْ مِنْهَا.

[مناقشة اشتقاق وصف للمحل بعد قيام الحال به]

[أولاً: عدم جواز إثبات المعاني من طريق الألفاظ]

ثُمَّ نَقُولُ^٤ -بَعْدَ التَّجَاوُزِ عَنْ هَذَا كُلِّهِ، وَتَسْلِيمِ أَنَّ لِكَلَامِهِ^٥ مَحَلًّا مُنْفَصِلًا^٦ -: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ وَاجِبٌ أَنْ يُشْتَقَّ^٧ لِمَحَلِّهِ، مِنْهُ أَوْ مِنْ أَخْصَّ أَوْصَافِهِ، وَصَفٍّ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا تَوَصُّلٌ إِلَى إِبْثَاتٍ مَعْنَى - وَهُوَ^٨ قَدَمُ الْكَلَامِ - بِنَفْيِ عِبَارَةٍ^٩؟

١. تقدّم في ج ٢، ص ١٧٧ وما بعدها.

٢. في الأصل: «نقول».

٣. في الأصل: «يوجب».

٤. في الأصل: «يقول».

٥. في الأصل: «كلامه».

٦. وهو الذي ادّعه صاحب الشبهة عند تقريره الشبهة الثانية في بداية الفصل، وذلك عند قوله: «أو في محل منفصل».

٧. في الأصل: «يسبق»، والصحيح ما أثبتناه، وهو معلوم من السياق.

٨. في الأصل: «وهي».

٩. أي بنفي اشتقاق لفظ، مثل: متكلم وأمر وناه، كما جاء في تقرير الشبهة الثانية.

ولا شبهة في أن المعاني لا تثبت من طريق العبارات؛ نفيًا ولا إثباتًا، وإنما تثبت^١ بالأدلة (٢٣١) العقلية دون العبارات الوضعية. ولهذا عمّ تكوين^٢ المعاني وإثباتها على حقائقها من يعرف اللغة العربية ومن لا يعرفها من الأعاجم، ومن لا يفهم شيئًا من اللغات كالخرس.

[ثانيًا: إبطال أن يكون وجوب الاشتقاق، بمعنى ما يقابل التحريم، أو بمعنى الإلجاء]

ثم يقال لهم: ما معنى قولكم: «واجب أن تستقوا للمحل^٣ من الكلام وصفاً؟»: أ تريدون^٤ ذلك الوجوب الذي في مقابله الحظر والتحريم؟ أم تريدون أن ذلك لا بدّ وأن يقع، وأن القوم ملجأون إليه؟

فإن أردتم الأول، فلا فائدة فيه إلا بعد أن تدلوا على عصمة أهل اللغة، وأنهم لا يخلون بالواجب عليهم؛ لأنّ وجوب الشيء على زيد لا يدلّ على حصوله؛ لجواز أن يعصى فيه.

وإن أردتم الثاني، فبعده ظاهر لكل عاقل؛ لأنّ أصل وضع اللغات لم يكن عن إلجاء ومما لا بدّ من وقوعه، بل بالاختيار من القوم والإتيان؛ فكيف يكون ذلك في فروع اللغة؟

ولو قيل للمدّعي عليهم الإلجاء: «دلّ على أنهم بهذه الصفة، وبيّن وجه الإلجاء» لتعذر عليه.

١. في الأصل: «وإنما لم تثبت»، ولا معنى للنفي في المقام؛ إذ على ما في الأصل يوجد تناقض بين العبارتين.

٢. في الأصل: «تكليف»، ولعل الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «وإثباتها».

٣. في الأصل: «المحل».

٤. في الأصل: «+ أن»، وهو زائد.

و لو كانوا مُلَجَّجِينَ إِلَى الْوَضْعِ وَالِاشْتِقَاقِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ وَجَدْنَاهُمْ يَشْتَقُونَ فِي مَوَاضِعٍ عَلَى وَجْهِ الاستمرارِ. وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي مَوْضِعٍ [فَقَدْ فَعَلُوهُ فِي] ^١نَظَائِرِهِ وَأَمْثَالِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عَادَتَهُمْ جَارِيَةً بَأَن يَضَعُوا الْأَسْمَاءَ وَالْعِبَارَاتِ لِمَا عَقَلُوهُ وَمَيَّزُوهُ مِنَ الْمَعْنَى وَالْأَحْكَامِ؟ وَلَمْ يَجِبْ أَنْ تَسْتَمِرَّ هَذِهِ الْعَادَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَضَعُوا لِلْمُخْتَلِفِ مِنَ الْأَكْوَانِ وَالِاعْتِمَادَاتِ فِي الْجِهَاتِ وَأَنْوَاعِ الطُّعُومِ كُلِّهَا وَالْأَرَايِحِ أَسْمَاءً كَمَا فَعَلُوا فِي غَيْرِ ذَلِكَ. وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى أَنَّ اخْتِلَافَ هَذِهِ الْمَعْنَى مِمَّا لَمْ يَتَمَيَّزْ لَهُمْ. وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا إِنْ أُمَكِّنَ ادِّعَاؤُهُ فِي الْأَكْوَانِ وَالِاعْتِمَادَاتِ، فَهُوَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِي الطُّعُومِ وَالْأَرَايِحِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْأَلْوَانِ فِي التَّمْيِيزِ لِكُلِّ مُدْرِكٍ. وَبَعْدَ، فَقَدْ تَمَيَّزَتِ الْأَكْوَانُ الْمُخْتَلِفَةُ وَالِاعْتِمَادَاتُ فِي الْجِهَاتِ لِلْمُتَكَلِّمِينَ بِلَا شُبْهَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَضَعُوا لِلْمُخْتَلِفِهَا أَسْمَاءً، وَقَدْ وَضَعُوا لِكَثِيرٍ مِمَّا عَقَلُوهُ وَاسْتَدْرَكُوهُ. وَوَجْهُ الْإِلْجَاءِ الْمُدْعَى فِي أَهْلِ اللُّغَةِ؛ مِنْ تَوْفِيرِ الدَّوَاعِي وَغَيْرِهِ، ثَابِتٌ فِيهِمْ.

[ثالثاً: نفي اشتقاق وصف لكل محلّ يحلّ فيه شيء]

عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ قَدْ اشْتَقُّوا لِلْمَحَلِّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَجَدَ فِيهِ وَصْفاً، حَتَّى يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا لَمْ يَشْتَقُّوا لِلْمَحَلِّ شَيْءٌ مِنْهَا أَسْمَاءً.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُمْ فِي الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَقُّوا لِلْمَحَلِّ مِنْهُمَا

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يتم معنى الكلام، و بدون يبقّى «ليس» بدون الخبر.

٢. في الأصل: «ما».

أسماء، فَقَدْ اسْتَقَوْا لِمَا ذَلِكَ الْمَحَلُّ بَعْضُهُ^١، فقالوا: «عَالِمٌ» و «قَادِرٌ» وهذا لَا يَصِحُّ فِي كَلَامِهِ تَعَالَى لَوْ أَحْدَثَهُ فِي مَحَلٍّ.

و ذَلِكَ أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ الْكَلَامِ [فِي الصِّفَاتِ] مِنْ هَذَا الْكِتَابِ: أَنَّ وَصَفَ الْعَالِمِ بِأَنَّهُ عَالِمٌ وَالْقَادِرِ بِأَنَّهُ قَادِرٌ، لَيْسَ بِمُسْتَقٍّ مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَأَنَّ الْمُسْتَفَادَ بِهِذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ: اخْتِصَاصُ الْمَوْصُوفِ بِحَالٍ فَارَقَ بِهَا غَيْرَهُ، وَأُورِدْنَا فِي ذَلِكَ مَا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ^٢.

عَلَى أَنَّا لَوْ لَمْ نُدَلِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لَكَانَتْ مُنَازَعَتُنَا فِيهِ كَافِيَةً، وَ وَقَفَ اسْتِدْلَالُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أوردوه مَوْرِدَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ^٣.

٤٢١

[رابعاً: تجويز أن يكون تعالى متكلماً بكلام حادث في المحل، وإن لم يُشتَقْ له اسم من ذلك]

عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَازَ اخْتِلَافُ مَذَاهِبِهِمْ فِي الْاِسْتِقَاقِ، وَأَنَّ لَا يَجْرِي عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، جَازَ أَنْ يَسْتَقُوا لِلْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ الْكَلَامِ وَصَفًا، وَلَا يَسْتَقُوا مِنَ الْكَلَامِ^٤؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَقُوا لِلْمَحَلِّ مِنْ بَعْضِ صِفَاتِ الْعَرَضِ (٢٣٢) دُونَ بَعْضٍ، فَلَمْ يَسْتَقُوا لَهُ مِنْ حُدُوثِهِ وَكَوْنِهِ عَرَضًا، وَكَوْنِهِ نِعْمَةً وَإِحْسَانًا وَتَقْضًى، وَإِنْ اسْتَقُوا مِنْ صِفَاتٍ لَهُ أُخْرَى؟ وَ اخْتِلَافُ الْمَعَانِي آكُذُ مِنْ اخْتِلَافِ الصِّفَاتِ؛ فَالْأَجَازُ أَنْ [لَا] يَسْتَقُوا لِلْمَحَلِّ مِنَ الْكَلَامِ وَ إِنْ اسْتَقُوا مِنْ غَيْرِهِ؟

١. فَإِنَّهُمْ اسْتَقَوْا لِلْحَيِّ مِنْهُمَا اسْمًا، وَالْمَحَلُّ بَعْضُهُ. راجع: المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ١٥٧.

٢. راجع: ج ١، ص ١١٧ و ١٢٧.

٣. فإذا نازعنا فيه، خرج عن كونه متفقاً عليه.

٤. في الأصل: «و لا يشتقوا للكلام»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «من غير الكلام».

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا رَاعُوا فِي الاشتقاقِ لِلْمَحَلِّ^١ أَخَصَّ^٢ الْأَوْصَافِ.
لأنَّ ذَلِكَ يَبْطُلُ لِمُتَكَوِّنٍ وَكَائِنٍ وَمُتَحَرِّكِ وَساكِنٍ؛ لأنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَيْسَ هُوَ أَخَصَّ
الْأَوْصَافِ. وَلا يَجْرِي مَجْرَى حَامِضٍ وَلا أَسْوَدَ؛ لِأَنَّهُمَا وَصْفَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى
أَخَصَّ أَوْصَافِ الْمَعْنَى الْحَالِّ فِي الْمَحَلِّ.

[خامساً: جواز وصف الفاعل بالمشتق، دون المحل و الجملة]

و بعدُ، فإذا جازَ أَنْ تَكُونَ فِي الْمَعْنَى مَا يُشْتَقُّ مِنْهُ لِمَحَلِّهِ اسْمٌ كَالْحَرَكَةِ وَ مَا
أَشْبَهَهَا^٣، وَ مَا يُشْتَقُّ لِلْجُمْلَةِ مِنْهُ اسْمٌ كَالْعِلْمِ وَ مَا فِي مَعْنَاهُ؛ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
فِيهَا مَا يُشْتَقُّ^٤ [منه للفاعل]^٥ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ [يُوصَفَ] الْفَاعِلُ مِنْهُ دُونَ الْمَحَلِّ وَ
الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ خِلَافُ مَا يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ لِمَا يُضَافُ إِلَى مَحَلِّ أَوْ جُمْلَةٍ بِأَكْثَرِ
مِنْ خِلَافِ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ لِمَا يُضَافُ إِلَى الْمَحَلِّ. وَ هَذَا كُلُّهُ يُنْبِئُ عَنْ^٦ أَنْ
اشْتِقَاقَ الْقَوْمِ لَمْ يَجِئْ عَلَى مِنْهَا جٍ وَاحِدٍ.

١. في الأصل: «المحل»، و قوله قبل قليل: «أَنْ يَشْتَقُوا لِلْمَحَلِّ مِنَ الْكَلَامِ» قرينة على صحّة ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «بعض»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «ليس هو أخصّ الأوصاف». راجع: المعنى، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ١٦٢.

٣. في الأصل: «أشبههما»، و هو خطأ؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «الحركة».

٤. إلى هنا ينتهي النص الذي تقدّم أنّه كان في نسخة الأصل في موضع آخر، و نقلناه نحن إلى هنا حيث موضعه الصحيح. و بداية هذا النص تقدّمت في ص ٢٨٤ من هذا الكتاب، عند قوله: «يكون مؤوفاً متقوصاً؟ فإذا قاسوا الغائب على الشاهد...».

٥. ما بين المعقوفين استفدناه من المعنى، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ١٦٠ - ١٦١، و هكذا بالنسبة إلى نظيره التالي.

٦. في الأصل: «من».

[سادساً: جواز اشتقاق وصفٍ للمحل، من الحال فيه]

على أن أهل اللغة قد سَمَوْا اللِّسَانَ «مَقُولاً» بلا شُبْهَةٍ، فَلَيْسَ يَخْلُو هذا الاسمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَرَى عليه مِنْ حَيْثُ كَانَ مَحَلًّا للقول، أو مِنْ حَيْثُ كَانَ آلَةً يُسْتَعْمَلُ فِي القول.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَذَلِكَ يَقْتَضِي وجودَ اشتقاقٍ للمحلّ^١ مِنَ القولِ الحالِّ فيه، بِخِلَافِ مَا ظَنُّوه مِنَ اللفظِ المُصَافِ إِلَى الفاعلِ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَقَّ لِلْفَاعِلِ مِنَ القولِ «قَائِلٌ». وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «مَقُولٌ» مَأْخُودٌ مِنَ لَفْظِ «القول» لَا مِنَ لَفْظِ «الكلام»، وَ نَحْنُ إِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْاِشْتِقَاقَ مِنْ صِفَةِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهَا أَخْصَصُ الْأَوْصَافِ.

وَذَلِكَ أَنَّ «القول» مِنْ صِفَاتِ الْكَلَامِ، وَإِذَا اشْتَقُّوا لِلْمَحَلِّ مِنْهُ، فَقَدْ اشْتَقُّوا لَهُ مِنْ بَعْضِ صِفَاتِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَشْتَقُّوا لِلْمَحَلِّ^٢ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْصَافِ^٣.

وَكَمَا أَنَّ «القول» لَيْسَ بِأَخْصَصُ الْأَوْصَافِ قَوْلُنَا: «زَايٌ»^٤ وَ يَاءٌ وَ نُونٌ وَ مَا أَشْبَهَ الْكَلَامِ، فَكَذَلِكَ^٥ قَوْلُنَا: «كَلَامٌ» لَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَاصَّةِ^٦ بَلْ أَخْصَصُ الْأَوْصَافِ قَوْلُنَا: «زَايٌ وَ يَاءٌ وَ نُونٌ»، (٢٤١) وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَدُخُولُ^٧ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ تَحْتَ قَوْلِنَا: «كَلَامٌ»، كَدُخُولِهِ تَحْتَ «القول».

١. فِي الْأَصْلِ: «الْمَحَلَّ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْمَحَلَّ».

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٩١.

٤. فِي الْأَصْلِ: «زَايٌ»، وَ قَوْلُهُ الْآتِي: «زَايٌ» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «وَكَذَلِكَ».

٦. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَوَّلَى: «صِفَاتُهُ» رِعَايَةً لِلْسِّيَاقِ.

٧. فِي الْأَصْلِ: «كَدُخُولِ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَدُخُولِهِ».

وإن كانوا إنما سَمَوْا اللَّسَانَ «مَقُولاً» مِنْ حَيْثُ اسْتُعْمِلَ فِي الْقَوْلِ، فَمَا رَأَيْنَاهُمْ اشْتَقُّوا لِكُلِّ آلَةٍ اسْتُعْمِلَتْ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ أَسْمَاءً مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي آلَاتِ الْكِتَابَةِ وَالتَّجَارَةِ وَالضَّرْبِ، وَكَثِيرٍ مِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ؟ وَإِذَا جَازَ أَنْ يَخْتَلِفَ مَذْهَبُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ، فَيَسْتَقُوا لِبَعْضِ الْآلَاتِ مِمَّا اسْتُعْمِلَتْ فِيهِ دُونَ بَعْضٍ، فَأَلَّا جَازَ أَنْ يَسْتَقُوا لِبَعْضِ الْمَحَالِّ مِمَّا وُجِدَ فِيهِ دُونَ بَعْضٍ؟ وَهَذَا مِمَّا لَا فَصْلَ فِيهِ.

[سابعاً: عدم جواز جعلٍ وصِفٍ مشتقٍّ واحدٍ للفاعل والمحل]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ: «مُتَكَلِّمٌ» مِنَ الْأَوْصَافِ الْمُشْتَقَّةِ لِمَحَلِّ الْكَلَامِ، وَهَذَا الْوَصْفُ بَعَيْنُهُ هُوَ الَّذِي اشْتَقَّوه لِفَاعِلِ الْكَلَامِ، وَ لَمْ نَجِدْهُمْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ جَعَلُوا الْوَصْفَ الْمُشْتَقَّ لِلْفَاعِلِ وَ الْمَحَلِّ وَاحِداً؟! فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْكَلَامِ هُوَ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ عَلَى سَبِيلِ الْفِعْلِيَّةِ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ فَعَلَ كَلَاماً مَا عِنْدَكُمْ فِي بَعْضِ الْمَحَالِّ، لَكَانَ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ «مُتَكَلِّمٌ» عَلَى مَذَاهِبِكُمْ هُوَ الْمَحَلُّ، وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ لَهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى. ثُمَّ مَحَلُّ الْحَرَكَةِ مِنْ أَحَدِنَا عِنْدَكُمْ هُوَ الْفَاعِلُ لِلْحَرَكَةِ أَوِ الْمُكْتَسِبُ لَهَا، وَمَعَ هَذَا فَلَمْ يَصِفْهُ أَهْلُ اللُّغَةِ مِنْ حُلُولِ الْحَرَكَةِ فِيهِ بِالْوَصْفِ الَّذِي يَصِفُونَ بِهِ الْفَاعِلَ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: «مُتَحَرِّكٌ» لِلْمَحَلِّ وَ «مُحَرِّكٌ» لِلْفَاعِلِ.

[ثامناً: عدم جواز وصف محلّ الكلام بأنه متكلّم]

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: أَلَيْسَ كَلَامُ أَحَدِنَا يَوْجَدُ فِي الْمَحَالِّ، وَ لَا يَسْتَقُونَ لِلْمَحَلِّ مِنْهُ

«مُتَكَلِّمٌ»؟ لَأَنَّ مِنْ فَاحِشِ الْخَطَا [وَصَفَ] ^١اللَّهَوَاتِ أَوِ الصَّدَى بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ وَ أَمِرٌّ وَ نَاهٍ. وَ مَنْ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ اللُّغَةِ، كَمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِمْ تَسْمِيَةَ الْإِنْسَانِ بِالْبَهِيمَةِ وَ الْبَهِيمَةِ بِالْإِنْسَانِ. وَ إِذَا جَازَ أَنْ لَا يَصِفُوا مَحَلَّ كَلَامٍ أَحَدَنَا بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ، جَازَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ كَلَامِهِ تَعَالَى، وَ سَقَطَتْ شُبُهَتُهُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: كَلَامُنَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي النَّفْسِ، لَا الْمَسْمُوعُ الَّذِي هُوَ مِنْ قَبِيلِ الصَّوْتِ. قُلْنَا: وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، أَلَيْسَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَحَلٍّ فِي نَوَاحِي الْقَلْبِ؟ وَ مَحَلُّهُ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ؛ لَأَنَّ فَسَادَ ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ وَ عُرْفِهَا، كَفْسَادِ وَصْفِ الْإِنْسَانِ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ!

فَإِنْ قَالُوا: هُمْ وَ إِنْ لَمْ يَصِفُوا الْمَحَلَّ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ، فَقَدْ وَصَفُوا «مَا ذَلِكَ الْمَحَلُّ بَعْضُهُ» مِنْ جُمْلَةِ الْحَيِّ بِأَنَّهَُا مُتَكَلِّمَةٌ بِذَلِكَ الْكَلَامِ، وَ هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي الْكَلَامِ الَّذِي يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى.

٤٣٧

قُلْنَا: هَذَا أَوَّلًا يَبْطُلُ قَوْلُكُمْ: «لَا بُدَّ مِنْ اسْتِقَاقٍ لِلْمَحَلِّ» ^٢. ثُمَّ إِنَّهُمْ إِنَّمَا وَصَفُوا «مَنْ ذَلِكَ الْمَحَلُّ بَعْضُهُ» بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ؛ مِنْ حَيْثُ فَعَلَهُ وَ وَقَعَ بِحَسَبِ قُصُودِهِ وَ أَحْوَالِهِ، كَمَا وَصَفُوهُ ^٣بِأَنَّهُ مُحَرِّكٌ إِذَا وَقَعَتِ الْحَرَكَةُ فِي بَعْضِهِ مُطَابَقَةً لِأَحْوَالِهِ. وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ فَاعِلٌ لِلْحَرَكَةِ ^٤، وَ يَقْتَضِي أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا وُجِدَ فِي بَعْضِ الْمَحَالِّ، فَهُوَ تَعَالَى الْمُتَكَلِّمُ بِهِ؛ كَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ الَّتِي يَفْعَلُهَا ^٥فِي بَعْضِ الذَّوَاتِ،

١. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ: «و»، وَ بِمَا أُثْبِتَنَاهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْمَحَلَّ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَصَفُوا».

٤. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَ الْأَنْسَبُ: «الْحَرَكَةُ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «فَعَلَهَا»، وَ هُوَ خَطَأٌ؛ لَأَنَّ ضَمِيرَ الْفَاعِلِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَ قَوْلُهُ: «هُوَ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ الْمُحَرِّكُ بِهَا» قَرِينَةٌ عَلَيْهِ.

هو الموصوف بأنه المُحرَّك بها^١.

[تاسعاً: عدم الاشتقاق للمحلّ ناشئ من عدم إدراك المحلّ عند إدراك الحال]

و مما قيل على هذه الطريقة: أن السبب في أن العَرَبَ لم يَشْتَقُوا للمحلّ^٢ ممّا يَحُلُّه [أن لم يكن]^٣ المحلّ متميّزاً^٤ مدركاً عند إدراك الحال فيه. ولما كان الصّوت يُدرَك بالسمع من غير إدراك محلّه^٥، ويُعلَم من غير أن يُشعرَ بمحلّه، جرى مجرى الرائحة التي تُدرَك من غير تميّز محلّها، و فارَق الألوان التي تُدرَك محلّها بإدراكها، فلهذا لم يَشْتَقُوا [للمحلّ من]^٦ الرائحة، و اشتَقُوا [للمحلّ من] السّواد.

و يُمكن أن يقولوا على هذا: إنهم قد اشتَقُوا للمحلّ الرائحة «مُريح» وهذا الوصف وإن وُصف به مدرك الرائحة و واجدّها؛ لأنهم يقولون: «أراح» و «راح» إذا وجدَ الريح، فقد وَصفوا أيضاً محلّ الرائحة بذلك، فقالوا: «أراح الشيء» (٢٤٢) إذا نتن، و «أروح» أيضاً على الأصل.

إلا أن الكلام لازم لهم على محال؛ لأنهم لم يَشْتَقُوا للمحلّ «الرائحة» الطيّبة و صفاتها؛ لأنهم لا يقولون: «أراح الشيء فهو مُريح»، إلا في محلّ الرائحة المكروهة. وكذلك أيضاً لم يَشْتَقُوا للمحلّ الرائحة في الأصل و صفاء؛ لأنهم لا يكادون يقولون:

١. كذا في الأصل، و الأنسب: «لها».

٢. في الأصل: «المحلّ».

٣. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «إذا كان»، و عليه تبقى «أن» في قوله: «أن السبب» بلا خير، و ما أثبتناه هو خبرها، و به يستقيم المعنى.

٤. في الأصل: «متموّاً»، بدل «متميّزاً»، و لا محصل له.

٥. في الأصل: + «و يعلم من غير إدراك محلّه، و يعلم من غير إدراك محلّه»، و هو زائد.

٦. في الأصل بدل ما بين المعقوفين: «المحلّ»، و الصحيح و مقتضى السياق ما أثبتناه. راجع: المنفذ من التقليد، ج ١، ص ٢٣٢. و هكذا الكلام في نظيره الآتي بعده.

«أراح الشيء» إلا فيما تَغَيَّرَتْ حاله إلى ذلك بَعْدَ أن لَمْ يَكُن عليه.

[عاشراً: عدم اشتقاق الوصف لمحَل كثير من الألفاظ]

و ممَّا نوقِضوا به على هذه الطريقة أن قيل لهم: ما وَجَدناهم اشتَقُّوا لِمَحَلِّ النِّعْمَةِ وَ التَّفْضِيلِ وَ الإِحْسَانِ وَ اللُّطْفِ وَ صَفَاءٍ، وَ كَذَلِكَ مَحَلُّ الصَّوْتِ وَ مَحَلُّ الكتابةِ. وَ إذا جازَ ذَلِكَ فيما ذَكَرناه، جازَ في مَحَلِّ الكلامِ مِثْلُهُ.

و لهم أن يَقولوا: إِنَّ التَّفْضِيلَ وَ الإِحْسَانَ وَ النِّعْمَةَ وَ اللُّطْفَ، قد اشتَقُّوا منه لِمَحَلِّ وَ صَفَاءٍ، وَ إن لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الوَصْفُ مأخوذاً مِنْ هذه الألفاظِ؛ أَلَا تَرى أَنَّ النِّعْمَةَ أَوِ اللُّطْفَ إذا كانَ حَرَكَةً وَ سُكُوناً، أَوِ لَذَّةً أَوِ أَلْماً، فَقَدْ اشتَقُّوا لِمَحَلِّ منه؟ فَذَلِكَ أَجْمَعٌ لَا يَخْلُو مِنْ وَصْفٍ مُشْتَقٍّ. وَ لَيْسَ يَجِبُ أن يُشْتَقَّ لِمَحَلِّ مِنْ كُلِّ أوصافِ الحالِّ، وَ لا شيءٍ أَشْرُثَ إليه إِلَّا وَ يُشْتَقُّ لِمَحَلِّ مِنْ بَعْضِ أوصافِهِ، وَ إن لَمْ يُشْتَقَّ مِنْ وَصْفٍ آخَرَ. وَ الكلامُ لَمْ يَشْتَقُّوا لِمَحَلِّ مِنْهُ وَ صَفَاءً، إِلَّا قَوْلُهُمْ: «مُتَكَلِّمٌ». وَ لَهُمْ أن يَقولوا في الكتابةِ: إِنَّهُمْ وَ إن لَمْ يَشْتَقُّوا لِمَحَلِّ مِنْ لَفْظِ الكتابةِ، فَقَدْ اشتَقُّوا له مِنْ كَوْنِها اجتماعاً وَ مِنْ البقاءِ^١. إِلَّا أنْ هَذَا النِّعْتُ^٢ لَا يُمكنُ أن يَدْخُلَ في الصوتِ؛ لأنَّهُمْ لَمْ يَشْتَقُّوا لِمَحَلِّ مِنْ شيءٍ مِنْ أحواله وَ صَفَاءً. وَ كُلُّ هَذَا واضِحٌ.

٤٣٨

[جواب الشبهة الثالثة]

الكلامُ على الشُّبْهَةِ الثَّالِثَةِ: يُقالُ لهم: لَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى على الحَقِيقَةِ في القرآنِ، وَ إنَّمَا فيه اسمُهُ الذي يُكْتَبُ وَ يُقْرَأُ وَ يَتَجَرَّأُ وَ يَتَبَعْضُ، وَ يَدْخُلُهُ الإِعْرَابُ بالحَرَكَاتِ، وَ الذي يُسْتَحَقُّ على تِلَاوَتِهِ الثَّوَابُ، وَ يُدْرَكُ بِالْأَوَّلِ وَ يُعَدَّمُ في الثَّانِي مِنْ حَالِ

١. في الأصل: «بالبقاء».

٢. في الأصل: «الشعب»، وَ لا محصَّلَ له في المقام.

وجوده، وَيَمْنَعُ مِنْهُ الْخَرَسُ وَالسُّكُوتُ، وَيَدْخُلُ فِي مَقْدُورِ الْعِبَادِ.
وهذه الصفاتُ وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا لَا تَلِيْقُ^١ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا تَجُوزُ
عليه. وَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ تَعَالَى؛ مِنْ نَحْوِ كَوْنِهِ قَادِرًا عَالِمًا حَيًّا قَدِيمًا، لَا تَلِيْقُ^٢ بِهِ
الْحُرُوفُ، وَلَا تَجُوزُ عَلَيْهَا.

وَكَيْفَ يَكُونُ الْأِسْمُ هُوَ الْمُسَمَّى، وَأَسْمَاؤُهُ تَعَالَى كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ بِاخْتِلَافِ
اللُّغَاتِ؟ فَكَيْفَ تَكُونُ^٣ هِيَ ذَاتَهُ، وَهُوَ وَاحِدٌ غَيْرُ مُتَغَايِرٍ وَلَا مُخْتَلِفٍ؟!
وَلَوْ صَحَّ فِي أَسْمَائِهِ أَنْ تَكُونَ هِيَ هُوَ، صَحَّ ذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ غَيْرِهِ مِنَ
الْمُسَمَّيَّاتِ.

وَلَوْ وَجِبَ أَنْ تَنْفِي حُدُوثَ الْقُرْآنِ، مِنْ حَيْثُ اشْتَمَلَ عَلَى أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَ
هُوَ قَدِيمٌ، لَوَجِبَ أَنْ تَنْفِي قَدَمَهُ وَتُثْبِتَ حُدُوثَهُ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى أَسْمَاءِ الْمُحَدَّثَاتِ
الْمَخْلُوقَاتِ؛ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ.
وَهَذَا أَوْضَحُ فَسَادًا مِنْ أَنْ يُطَنَّبَ فِيهِ.

[جواب الشبهة الرابعة]

الكَلَامُ عَلَى الشَّبْهِةِ الرَّابِعَةِ: يُقَالُ لَهُمْ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»^٥
أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ كُنْيَاةٌ

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَلِيْقُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَلِيْقُ»، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَرْجِعُ إِلَى «صِفَاتِهِ». وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «وَلَا
تَجُوزُ»، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: «وَلَا يَجُوزُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ»، وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي نَظِيرِهِ الْآتِي.

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَوْ» بَدَلُ «هُوَ»، وَلَا مُحْصَلُ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٥. يَتَى (٣٦): ٨٢.

عن «تكوينه الأشياء بغير معاناة ولا تعب، و أن الذي يريد أن يفعلَه يتعجل ولا يتعذر»، ولهذا يقولون فيمن تتأتى^١ مراداه من غير إبطاء: «فلان يقول للشيء: كن فيكون». وإذا أراد أحدهم أن يخبر عن دخول المشقة عليه في الأفعال قال: «لست ممن يقول للشيء: كن فيكون». وعلى هذا يقولون: «ما كان إلا كلاً ولا حتى جرى كذا (٢٤٣) وكذا^٢» إنما يعنون السرعة لا غير. ويقول أحدهم: «قلت برأسي كذا»، و «قال الفرس فرقص»، و «قالت السماء فهطلت»، و لا قول هناك يخبرون به، وإنما أرادوا المذهب الذي ذكرناه. و قال الله تعالى مخبراً عن السماء والأرض: «قالتا أتينا طائعين»^٣ وإنما أراد^٤ سرعة^٥ التأتي.

٤٣٩

و قال أبو النجم^٦:

قد قالت الأنساع^٧ لبطن: «ألحق قديماً»^٨ فأضت كالفتيق الموحني^٩

١. في الأصل: «يتأتى».

٢. جاء في كتاب تاج العروس: و من سجعات الحريري: «فلم يكن إلا كلاً ولا»، إشارة إلى تقليل المدة. تاج العروس، ج ٢٠، ص ٤٠٣.

٣. فصلت (٤١): ١١.

٤. في الأصل: «أرادوا»، والضمير يرجع إلى «الله» تعالى.

٥. في الأصل: «سرعة»، وهو زائد.

٦. هو أبو الفضل بن قدامة العجلي، من أكابر الرجاز، نبع في العصر الأموي، و توفي سنة ١٣٠. خزنة الأدب، ج ١، ص ٤٩ و ٤٠٦.

٧. في الأصل: «العينان» بدل «الأنساع»، و ما في المتن أثبتناه من المصادر.

٨. في الأصل: «و»، وهي زائدة.

٩. استشهد الشيخ الطوسي في تفسير التبيان، ج ١، ص ٤٣١؛ والطبرسي في تفسير مجمع البيان، ج ١، ص ٣٦٨، بهذا البيت، وكذلك ابن منظور في لسان العرب، ج ١٠، ص ٧٠ (حَقَن). و يصف الشاعر في هذا البيت الناقة التي أتبعها وأنضاهما السير، فقل لحمها و ضمرت. «الأنساع»

و لا قولَ هناك يُخبرُ عنه، وإِنما أرادَ أن البَطْنَ^١ لِحَقَّ بالظَّهِرِ.
و ممَّا استُشْهِدَ به على أن العَرَبَ تَذْكُرُ القولَ و لا تُريدُ به النُّطقَ المَعقولَ - وإن
كانَ غَيْرَ مُشْتَبِهٍ كما^٢ تأوَّلنا عليه الآيةَ في معناه - قولُ الشاعرِ:
إِمْتِلاً الحَوْضُ و قالَ: قَطَنِي^٣^٤

و قالَ الآخرُ:

و قالَتْ [له]^٥ العَيْنَانُ: سَمِعَا و طَاعَةً و حَذَرَتَا كالدَّرِّ لَمَّا يُثَقَّبُ^٦
و لَيْسَ لأحَدٍ أن يَقُولَ: هذا كُلُّهُ تَجَوُّزٌ مِنَ القَوْمِ و تَوَسُّعٌ، و الآيةُ على ظاهرها؛
لأنَّ «القولَ» و إن كانَ في لُغَتِهِمْ عبارةً عن الكلامِ المَعقولِ، فإنَّهُمْ إذا اسْتَعْمَلُوهُ في
مِثْلِ هذا المَوْضِعِ، كانَ حَقِيقَةً في المَعْنَى الذي ذَكَرْنَاهُ، و لَمْ يَكُنْ مَجَازاً، بَلْ خُلُفاً
مِنَ الكلامِ لو أُريدَ به القولُ الذي هو الكلامُ؛ أَلَا تَرَى أنَّ الأَسْبَقَ إلى فَهْمٍ مَن
خاطَبُوهُ بما حَكَيْنَاهُ عن قولِهِمْ: «فُلانٌ يَقُولُ للشَّيْءِ: كُنْ فَيَكُونُ» و «قُلْتُ فَذَخَلْتُ»
و ما أَشَبَّهُ ذلكَ، ما ذَكَرْنَاهُ مِنَ المَعْنَى دُونَ غَيْرِهِ؟ و الأَسْبَقُ إلى الفَهِمِ هو الحَقِيقَةُ.

«جمع «نسع» بكسر النون و سكون السين، و هو السَّيَرُ العَرِيضُ تُشَدُّ به الرِّحال. «أض»: صار و
رجع. «الفَتْنَى»: الجملُ الفحل القويّ. «المُخَنَّقَى»: الضامر القليل اللحم.

١. في الأصل: «النطق».

٢. في الأصل: «لما».

٣. «الفَطْنُ» في معنى حَسَبُ. يقال: قَطَنِي كذا و كذا.

٤. ذكر الفراهيدي (ت ١٧٥) هذا البيت و لم ينسبه (العين، ج ٥، ص ١٤) كما ذكره ابن السكيت
(ت ٢٤٤) و لم ينسبه أيضاً (إصلاح تهذيب المنطق، ص ٣٠١). و عَجَزَ البيت: «مَهْلأً رويداً قد
مَلَأَتْ بَطْنِي». (معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ١٤).

٥. ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر. راجع: أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٣٥٣؛ التبيان، ج ٨،
ص ٤٧١؛ المحكم و المحيط الأعظم، ج ٦، ص ٥٦٢ (قول)؛ شمس العلوم، ج ٨، ص ٥٦٥.

٦. لم نقف على قائل هذا البيت في المصادر المتاحة.

و قد يَبَيَّن مَنْ سَبَقَ إِلَى الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ، أَنَّ الْآيَةَ دَالَّةٌ عَلَى حَدُوثِ الْكَلَامِ مِنْ وُجُوهٍ:

منها: أَنَّهُ تَعَالَى عُلُقَ الْقَوْلِ بِالْإِرَادَةِ، وَ أَدْخَلَ عَلَى كَوْنِهِ مُرِيداً لَفْظَةً «إِذَا»^١، وَ هِيَ لِلْإِسْتِقْبَالِ لَا مَحَالَةَ. وَ إِذَا كَانَتْ الْإِرَادَةُ مُسْتَقْبَلَةً، فَمَا عُلُقَهُ بِهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلاً. وَ كُلُّ مُسْتَقْبَلٍ مُحَدَّثٌ غَيْرُ قَدِيمٍ. وَ مِنْهَا: أَنَّهُ تَعَالَى أَدْخَلَ عَلَى «الْقَوْلِ» لَفْظَةً «أَنْ» الدَّالَّةَ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ، وَ هَذَا يَقْتَضِي حَدُوثَ الْقَوْلِ.

و مِنْهَا: أَنَّ لَفْظَةَ «يَقُولُ»^٢ مِنْ غَيْرِ دُخُولِ «أَنْ» عَلَيْهَا^٣، تَقْتَضِي^٤ عَلَى مُوجِبِ اللِّسَانِ الْإِسْتِقْبَالَ أَوْ الْحَالَ، وَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ يَوْجِبُ حَدُوثَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ سَابِقٌ لِكُلِّ حَالٍ.

و مِنْهَا: أَنَّهُ عُلُقَ وَجُودَ الْمَكُونَاتِ بِوُجُودِ لَفْظَةِ «كُنْ» عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي نَفْيِ التَّرَاخِي وَ ثُبُوتِ التَّعْقِيبِ، فَقَالَ: «أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»^٥ وَ «الْفَاءُ» عِنْدَهُمْ لِلتَّعْقِيبِ، وَ هَذَا يَقْتَضِي حَدُوثَ الْقَوْلِ؛ لِحُدُوثِ مَا يَتَعَقَّبُهُ. وَ لِأَنَّ الْقَدِيمَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سَابِقاً لِلْحَوَادِثِ بِمَا يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْأَوْقَاتِ.

و مِمَّا قِيلَ لَهُمْ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ، إِنَّ الذَّوَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ لَوْ كَانَتْ مُوجِبَةً عَنْ لَفْظَةِ «كُنْ»، لَوَجِبَ قَدَمُ جَمِيعِ الْحَوَادِثِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ إِذَا صَحَّ اجْتِمَاعُهُ مَعَ الْمَوْجِبِ،

١. فِي الْأَصْلِ: «إِذَا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ طَبَقاً لِمَا فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ.

٢. فِي الْمَغْنِيِّ: «نَقُولُ». الْمَغْنِيُّ، ج ٧ (خُلُقِ الْقُرْآنِ)، ص ١٦٩.

٣. هَذَا عَلَى نَحْوِ الْإِفْتِرَاضِ، أَيِ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا «أَنْ» وَ إِلَّا فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَيْهَا فِي الْآيَةِ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «يَقْتَضِي».

٥. يَسْ (٣٦): ٨٢.

وُجِدَ معه و لَمْ يَتَرَاخَ^١ عنه. و إِنَّمَا تَرَاخَى الْعِلْمُ عَنْ النَّظَرِ لاسْتِحَالَةِ وجودِهِ معه. و كَذَلِكَ مَا يُؤَلَّدُ الْاعْتِمَادُ إِنَّمَا يَتَرَاخَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ^٢ أَنْ يُؤَلَّدَ فِي جِهَتِهِ، وَجِهَتُهُ مَا يَلِي الْمُحَادَاةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يُؤَلَّدَ الْكَوْنُ لِمَحَلِّهِ فِي مَكَانِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَلَدٌ لَا فِي جِهَتِهِ. وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّدَ الْكَوْنُ لَهُ فِي الْمَكَانِ الثَّانِي فِي حَالِ وجودِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ الْجِسْمِ فِي الْمَكَانَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. وَ هَذَا كُلُّهُ مُرْتَفِعٌ فِي إِيْجَابِ (٢٤٤) «كُنْ» لِلْمُحَدَّثَاتِ؛ لَجَوَازِ اجْتِمَاعِهَا مَعَ مَا تُوجِبُهُ^٣.

و الزَّمُومُ: حَاجَةُ الْقَدِيمِ تَعَالَى فِي الْإِيْجَادِ إِلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ. وَ أَنْ نَكُونَ نَحْنُ أَيْضاً فِيمَا نَوْجِدُهُ نَحْتَاجُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَا يَحْتَاجُ هُوَ تَعَالَى إِلَيْهِ نَحْنُ بِالْحَاجَةِ إِلَيْهِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ يَسْتَغْنِي عَنْ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ نَحْتَاجُ إِلَيْهَا نَحْنُ فِي الْأَفْعَالِ.

[جواب الشبهة الخامسة]

الكلامُ عَلَى الشُّبْهَةِ الْخَامِسَةِ: يُقَالُ لَهُمْ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى «الْأَمْرِ» غَيْرَ مَا ظَنَنْتُمْ مِنَ الْكَلَامِ الْمَخْصُوصِ، وَ أَنْ تَكُونَ فَائِدَةُ الْكَلَامِ لَهُ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ وَ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ مِنْ غَيْرِ اعْتِرَاضٍ وَ لَا مُنَازَعَةٍ؟ كَمَا يُقَالُ فِي أَحَدِنَا إِذَا كَانَ قَادراً قَاهِراً لَا يُعَارِضُ وَ لَا يُنَازِعُ: «لِفُلَانٍ الْأَمْرُ»، وَ لَا نَقْصِدُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ لَهُ كَلَاماً. وَ بَعْدُ، فَقَدْ يُفْرَدُ الشَّيْءُ بِالذِّكْرِ عَنِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَيْهِ وَ عَلَى غَيْرِهِ؛ تَفْخِيماً وَ

١. فِي الْأَصْل: «لَمْ يَتَرَاخَى»، وَ هُوَ خَطَأٌ.

٢. فِي الْأَصْل: «شَرْطٌ».

٣. فِي الْأَصْل: «يُوجِبُهُ»، وَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «كُنْ».

٤. فِي الْأَصْل: «أَنْ يَكُونَ».

تَعْظِيمًا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ^١، فَأَفْرَدَهُمَا عَنِ الْمَلَائِكَةِ لِهَذَا الْوَجْهِ؛ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُفْرَدَ «الْأَمْرُ» الَّذِي هُوَ الْقُرْآنُ عَنْ جُمْلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ؛ لِعَظِيمِ شَأْنِهِ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ؟

و يَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ: أَنَّ الْإِحْسَانَ لَيْسَ بِعَدْلِ، وَإِيتَاءُ ذِي الْقُرْبَى لَيْسَ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى^٢﴾ فَفَصَّلَ بَيْنَ الْجَمِيعِ.

و قد يَقُولُ أَحَدُنَا: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْمُرُ بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ»، وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَ إِنْ كَانَ الْقَوْلُ دَاخِلًا فِي جُمْلَةِ الْعَمَلِ، وَإِنَّمَا أُفْرِدَ لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ.

و قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمِينُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ^٣ وَ هَذَا الْعَطْفُ وَالْفَصْلُ - عَلَى مَا اعْتَمَدُوهُ - يَقْتَضِي أَنْ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ اللَّهِ، وَ يَوْجِبُ أَنْ لَا يَشْتَرِكَا فِي الْقَدَمِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ مَعَ هَذَا الْعَطْفِ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي الْقَدَمِ وَ لَا يَتَغَايَرَا، جَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ يَشْتَرِكَانِ فِي الْحُدُوثِ وَ لَا يَتَغَايَرَانِ مَعَ الْفَصْلِ فِي اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ^٤﴾ فَلَيْسَ فِي «وَصَفِ الْإِنْسَانِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ» نَفْيُ الْخَلْقِ [عَنْ] غَيْرِهِ، إِلَّا مِنْ جِهَةِ «دَلِيلِ الْخِطَابِ» الْمَعْلُومِ فَسَادُهُ، وَ ضَعْفُ التَّعَلُّقِ بِهِ^٥.

١. البقرة (٢): ٩٨.

٢. النحل (١٦): ٩٠.

٣. الأعراف (٧): ١٥٨.

٤. الرحمن (٥٥): ٢ و ٣.

٥. تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَصْنُفَ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى عَدَمِ حُجِّيَةِ الْمَفَاهِيمِ، وَ الَّتِي كَانَ يُصْطَلَحُ عَلَيْهَا بِاصْطِلَاحٍ: «دَلِيلِ الْخِطَابِ».

وَبَعْدُ، فَتَعْلِيمُهُ^١ الْقُرْآنَ دَلِيلٌ عَلَى حُدُوثِهِ؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ لَا يُمَكِّنُ تَعْلَمُهُ
وَلَا تَعْلِيمُهُ.

[جواب الشبهة السادسة]

الكلام على الشبهة السادسة: يُقَالُ لَهُمْ: مَا تُرِيدُونَ بِقَوْلِكُمْ: «إِنْ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ
مُتَكَلِّمًا مِمَّا يَخْتَصُّ الْحَيَّ»؟ أَتُرِيدُونَ أَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا يَوْجِبُ لَهُ حَالًا؛ كَالْعِلْمِ وَ
الْقُدْرَةِ؟ أَمْ تُرِيدُونَ بِقَوْلِكُمْ^٢ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الْحَيِّ عَلَى سَبِيلِ الْفِعْلِيَّةِ؟
فَإِنْ أَرَدْتُمْ الْأَوَّلَ: فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا مَضَى عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَوْجِبُ
حَالًا لِلْمُتَكَلِّمِ^٣، وَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ «مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ»، كَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُضَافُ
إِلَى الْفَاعِلِ.

وإن أَرَدْتُمْ الثَّانِي: فَكَيْفَ يُوَصَّفُ بِذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ؟

وَبَعْدُ، فَلَيْسَ كُلُّ مَا لَا نَقْصَ فِيهِ، أَوْ كَانَ مِمَّا يَقْتَضِي الْمَدْحَ لِلْمَوْصُوفِ، يَصِحُّ أَنْ
يُوَصَّفَ الْقَدِيمُ تَعَالَى بِهِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كَوْنَهُ مُحْسِنًا وَمُتَفَضِّلًا يَقْتَضِي
الْمَدْحَ وَلَا نَقْصَ فِيهِ، وَلَمْ يُوَصَّفَ [بِهِمَا]^٤ فِيمَا لَمْ يَزَلْ مِنْ حَيْثُ يَقْتَضِي الْفِعْلِيَّةَ.
ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ الَّتِي تَقْتَضِي الْمَدْحَ وَلَا نَقْصَ فِيهَا،
عَلَى ضَرَبَيْنِ؟

فَضَرَبٌ: يُوَصَّفُ بِهِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ مِنْ حَيْثُ اسْتَحَقَّه لِذَاتِهِ؛ كَكَوْنِهِ قَادِرًا عَالِمًا.

١. فِي الْأَصْلِ: «فَتَعْلَمُهُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «بِقَوْلِهِمْ».

٣. تَقَدَّمَ فِي ج ٢، ص ٢٣٨.

٤. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ أَضْفَانَهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى «الْإِحْسَانِ» وَ«التَّفَضُّلِ»
الْمُسْتَفَادِينَ مِنْ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُحْسِنًا وَتَفَضِّلًا». وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعُ: الْمَغْنَى، ج ٧، ص ١٧٨.

و الضربُ الآخرُ: يُنبئُ عن الفعلِ، فلا يَصِحُّ وصفُهُ بذلكَ فيما لم يزلْ؛ ككونِهِ مُحسِنًا مُنعِمًا مُتكلِّمًا. وهذا يَبَيِّنُ لِمَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ.

[٩]

فصل

في الحكاية والمحكي

اعلم أنَّ أبا الهذيل^٢ وأبا عليٍّ من بعده، كانا يذهبان إلى أنَّ الحكاية هي المحكي^٣، وأنَّ التالي للقرآن يُسمَّعُ مِنْهُ كلامُ الله على الحقيقة، وأنَّ الكلامَ يَصِحُّ عليه البقاء، و يَجُوزُ (٢٤٥) وجودُهُ في الحالة الواحدة [في أماكن كثيرة]^٤. وهذا واضح^٥.

١. في الأصل: «فلا بد»، وهو سهو.

٢. «أبو الهذيل»: محمد بن الهذيل البصريّ العلاف. ولد سنة ١٣٥ هـ بالبصرة، هاجر إلى بغداد و انضمَّ إلى حلقات المعتزلة و شيخها عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء، و ارتقى إلى أن أصبح من رؤوس المعتزلة و عمدها، و يعدُّ رائد التآليف عند المعتزلة، و آراؤه منتشرة في كتب المتكلمين، سنة موته مرَّدة بين ٢٢٦ إلى ٢٣٥ هـ.

راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٠٣؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٣٦٦؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢٦٥، طبقات المعتزلة، ص ٤٤ - ٤٩، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٢.

٣. المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ١٨٧ و ١٩١.

٤. ما بين المعقوفين استفدناه من كتاب المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ١٨٧، و أيضاً: مقالات الإسلاميين، ص ٥٩٨ - ٥٩٩.

٥. كذا في الأصل، و الظاهر أنَّه قد سقط جزء كبير من هذا الفصل، فإنَّه مختصر جدًّا، و لم يتمَّ التعرُّض فيه إلَّا إلى رأي أبي الهذيل و أبي عليٍّ، و هو خلاف المعهود من المصنَّف في باقي فصول الكتاب، خاصَّةً و أنَّه كان قد أشار في ج ٢، ص ٢٢٥ إلى أنَّه سوف يتعرَّض إلى بحث

﴿ في فصل الحكاية والمحكي، لكنّه لم يتعرّض له هنا، وهو يدلّ على وجود سقط في الفصل. وإكمالاً للفائدة نذكر فيما يلي ما جاء في كتاب سرّ الفصاحة من بحث حول الحكاية والمحكي: فإنّ مؤلّف هذا الكتاب هو أحد علماء الإماميّة في حلب، وهو الأمير أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ). وعلى الرغم من أنّ موضوع كتابه يدور حول الفصاحة والبلاغة إلاّ أنّه أورد بحثاً كلاميّة حول حقيقة الكلام وما يتعلّق بذلك، وقد كانت عباراته وآراؤه في هذه البحوث متطابقة إلى حدّ بعيد مع كتابنا المُلخّص، حتّى يمكن القول: إنّ أحد أهمّ مصادر كتاب سرّ الفصاحة هو كتاب المُلخّص، ولذلك ارتأينا أن نعوّض السقط الموجود في هذا الفصل من خلال ما جاء في سرّ الفصاحة، وخاصّة أنّه من المظنون قوياً أنّ ما جاء من آراء فيه حول الحكاية والمحكي تعكس إلى حدّ كبير آراء الشريف المرتضى، فإنّ مصنّف سرّ الفصاحة قد وافق الشريف المرتضى في أكثر من موضوع، مثل آرائه حول حقيقة الصوت والكلام وما يتعلّق بذلك، وقوله بالصرفة، وقوله بعدم حجّية دليل الخطاب (أي المفهوم، مثل مفهوم الشرط والوصف) (راجع: سرّ الفصاحة، ص ١٦، و ٣٢ و ١٠٠ و ٢٢٥ و ١٥٣). وفيما يلي نصّ بحث الحكاية والمحكي: قال ابن سنان الخفاجي الحلبي: «و لما كنّا قد ذكرنا طرفاً من القول في حقيقة الكلام والمتكلّم فيحتاج إلى نبذ من الكلام في الحكاية والمحكي، ليكون هذا الفصل مقنعاً فيما وضع له، والذي كان يذهب إليه أبو الهذيل محمّد بن الهذيل وأبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب أنّ الحكاية هي المحكي، وأنّ التالي للقرآن يُستَمعُ منه كلام الله على الحقيقة، وأنّ البقاء يجوز على الكلام ويوجد في الحال الواحدة في الأماكن الكثيرة، فيوجد مع الصوت مسموعاً، ومع الكتابة مكتوباً، ومع الحفظ محفوظاً، ويجري في وجوده في الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام، ويزيد على الأجسام بأنّه يوجد في الأماكن الكثيرة في الوقت الواحد، والأجسام إنّما توجد في الأماكن على البذل، ثمّ قال أبو عليّ بعد ذلك: إنّ التالي للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان: أحدهما من فعله، والآخر هو كلام الله تعالى، والذي كان يقوله أبو هاشم - وقد ذهب إليه قبله جعفر بن حرب وجعفر بن مبشّر - أنّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه، ولا يجوز عليه البقاء، ولا يوجد إلّا في المحلّ الواحد، والحكاية غير المحكي وإن كانت مثله، والقارئ لا يُسمع منه إلّا ما فعله، والقراءة غير المقروء، والكتابة غير الكلام، وإنّما هي أمارات للحروف، والحفظ هو العلم بكيفيّة الكلام ونظمه. وعلى هذا القول أكثر الشيوخ، وهو الصحيح الذي لا شبهة فيه. والذي يدلّ

«على أننا قد بينّا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لا فائدة في إعادته، وأما الصوت، فلا شبهة في أنه غير باق لما بيناه أيضاً. وإذا كان الكلام هو الصوت - والصوت لا يجوز عليه البقاء - فكيف يقال: إنه يوجد في قراءة كل قارئ ومع الكتابة وغيرها؟ و يدل أيضاً على أن الكتابة لا يوجد معها كلام وإنما هي أمارات للحروف بالمواضعة الاستفادة بالكتابة كالاستفادة بعقده الأصابع والإشارة وغيرهما من الأفعال التي تقع المواضعة عليها، فلو كان لا بد من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب ذلك في جميع ما ذكرناه، وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه. ومما يدل على أن التلاوة للقرآن لا يوجد معها شيء آخر أن القائل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ متعوذاً بها غير قاصد إلى تلاوة القرآن يوجد الكلام من فعله، فلو كان إذا قصد حاكياً لكلام الله تعالى وجد كلام آخر، لكان إذا قصد حكاية كلام كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده، فيقوي إدراكنا للكلام من حيث نسמע كلاماً كثيراً في هذه الحال، وفي غيرها شيئاً واحداً، وهذا واضح. وقد تعلق أبو علي وأبو الهذيل فيما ذهبنا إليه بأنه لو كان القارئ لا يسمع منه إلا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحدي وخرج من كونه معجزاً؛ لأنه لو كانت الحكاية غير المحكي - وهي مثله - لكان كل من فعل القرآن قد أتى مثله على الحقيقة، والتحدي يضمن أنهم لا يتون بمثله على الحقيقة. والجواب عن هذا أن التحدي إنما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء، والتالي للقرآن قد أتى بمثله محتدياً، فلا يكون بذلك معارضاً، وعلى هذا أيضاً كان يقع التحدي من العرب بعضها بعضاً بالأشعار على سبيل الابتداء. والأمر في هذا واضح.

وتعلق أبو علي فيما ذهب إليه ثانياً بأن القرآن ليس يقبح على وجه من الوجوه، وقد ثبت أن قراءته تقبح من الجنب والحائض، ودل ذلك على أن القراءة شيء، والقرآن شيء. والجواب عن هذا أن معنى قولنا: «إن القرآن ليس يقبح بوجه من الوجوه» هو أن ما فعله تعالى وأنزله على رسول الله صلى الله عليه وآله هذه صفته، ولا يمنع أن تكون التلاوة التي هي فعل التالي والحكاية التي هي فعل الحاك - ويسمى بالتعارف قرأناً - يقبح في بعض الأحوال ويرجع القبح إلى أفعال العباد دون القرآن على الحقيقة، وقد اعتمد أبو الهذيل وأبو علي أيضاً على قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة (٩)]:

٦١ ولا خلاف بين الأمة أن المسموع في المحارب كلام الله تعالى على الحقيقة.

والجواب عن هذا أن إضافة الكلام إلى المتكلم إن كان الأصل فيها أن يكون من فعله، فقد صار

[١٠]

فصل

في وصف القرآن بأنه «مخلوق»

[الآراء المطروحة حول معنى وصف «مخلوق»]

[١] اعلم أن الصحيح في فائدة وصف الشيء بأنه مخلوق، أنه حدث من فاعله مقدراً^١، وهو مذهب أبي علي^٢.

[٢] وكان أبو هاشم^٣: يذهب إلى أن هذا الوصف مشتق من «الخلق»؛ وهو «التقدير». وعنده أن التقدير والخلق جميعاً هما «الإرادة»، وأن الخالق قد يكون خالقاً لفعل غيره. وقد يشترك الاثنان^٤ في تقدير الشيء، فيكونان عنده خالقين له. وكل هذا لا يليق بالمذهب الذي قدّمناه.

«بالتعارف يضاف إليه إذا وردت مثل صورة كلامه، ولهذا يقولون فيما نسمعه الآن: هذه قصيدة امرئ القيس، وإن كان الفاعل لذلك غيره، وقد صار هذا بالتعارف حقيقة، حتى لا يقدم أحد على أن يقول: ما سمعت شعر امرئ القيس على الحقيقة. وقد تُخطئ ذلك إلى أن صاروا يشيرون إلى ما في الدفتر ويقولون: هذا علم فلان، وهذا كلام فلان، لما كان مثل هذه الصورة». (سر الفصاحة، ص ٤٥ - ٤٨).

١. قال القاضي عبد الجبار: «قد بينا فيما تقدم أن كلامه تعالى مُحدث، وأنه فعله لمصالح العباد، فإذا صحّ ذلك ثبت أنه تعالى أحدثه مقدراً؛ لأنه تعالى ممن يستحيل أن يفعل الشيء على سبيل السهو، فلا بد أن يكون قاصداً إليه ووجداً له على الوجه الذي تكون عليه مصلحة و دلالة».

المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٢٠٨.

٢. المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٢٢٠.

٣. المغني، ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٢٢٠.

٤. في الأصل: «الإتيان»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة ذيل الكلام.

و امتنع أبو هاشم من وصف المعدوم بأنه «مخلوق»، وإن كان مراداً؛ لأنه جعل الإرادة إذا تعلقت بالموجود سُميت «خلقاً»، وإذا تعلقت بالمعدوم لا تستحق هذه التسمية. كما نقوله في «العزم»: إن الإرادة لا تسمى عزمًا إلا متى كان مرادها معدوماً، ومع وجود المراد لا تسمى بذلك.

٤٤٣

[٣]. وقد ذهب أحد شيوخ أصحاب أبي هاشم إلى أن الخلق «التقدير»، والتقدير هو «الفكر والنظر في حال الأمر المقدور». ووافق أبا هاشم على أن المخلوق مشتق من «الخلق»؛ قال: ولو [لا] عرف الشرع لم أصف الله تعالى بأنه خالق لشيء من أفعاله؛ لأن المعنى الذي تقتضيه اللغة في هذه اللفظة لا يجوز عليه.

[إثبات ما اختاره المصنف حول معنى «المخلوق»]

والذي يدل على صحة المذهب الذي اخترناه: أننا وجدنا أهل اللغة متى وجد الفعل مقدراً، وصفوه بأنه «مخلوق». ولهذا وصفوا الإنسان والسموات والأرض بذلك. ومتى لم يقع مقدراً^١ لم يصفوه بذلك؛ كأفعال الساهي والنائم. وكل هذا من غير أن يخطر ببال الواصفين بذلك إرادة ولا فكر ولا روية. كما أنهم يصفون من فعل المحكم من الفعل بأنه «عالم»، من غير أن يخطر ببالهم علم به كأن عالماً. وكما أننا نمتنع من كون الوصف بأنه عالم مشتقاً من العلم، وإن كان العالم منا لا يكون كذلك إلا مع وجود العلم، فكذلك يجب أن نمتنع من مثل ذلك في المخلوق، وإن كان الخالق لا بد أن يكون قاصداً ومريداً، وبعض المرادين قد يكون مفكراً.

١. في الأصل: «مقداراً»، وهو خطأ.

٢. في الأصل: «أو»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

واعتلَّ أبو هاشم لقوله بأنَّ الشاعرَ في قوله:

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ، وَبَعَضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^١
أَثْبَتَهُ خَالِقًا، وَنَفَى كَوْنَهُ قَاطِعًا، فَوَجِبَ: أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ غَيْرَ الْفَرِي الَّذِي هُوَ
الْقَطْعُ، وَأَنَّ الْخَلْقَ هُوَ قَصْدُهُ إِلَى الْقَطْعِ، فَلِذَلِكَ مَدَحَ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ مَنْ يَفْعَلُ مَا
يَعَزِّمُ عَلَيْهِ، زَارِيًا عَلَى مَنْ يَعَزِّمُ وَلَا يَفْعَلُ.

وهذا الذي احتجَّ به لاجتِه فيه: لأنَّ قولهم: «خَلَقْتُ الْأَدِيمَ» أي خَلَقْتُ تَخْطِيطَهُ
وَالرُّسُومَ الَّتِي تُفْعَلُ فِيهِ لِتَدُلَّ^٢ عَلَى مَا يُصْنَعُ مِنْه مِنَ الْآلَاتِ، وَ قَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ
وَلَا يَكُونُ قَاطِعًا لَهُ. فَخَلَقَ الْأَدِيمَ عَلَى قَوْلِنَا وَقَوْلِهِ غَيْرَ قَطْعِهِ وَفَرِيهِ. وَإِنَّمَا
يَصُحُّ^٣ مَا ذَكَرَهُ، [فِيمَا] لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فِعْلٌ وَقَعَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ سِوَى
الْقَطْعِ^٤، ثُمَّ نَفَى كَوْنَهُ قَاطِعًا مَعَ إِثْبَاتِهِ خَالِقًا. فَأَمَّا وَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا شُبْهَةَ
فِيمَا ذَكَرَهُ.

وَالَّذِي يُبَيِّنُ صَحَّةَ مَا اعْتَمَدْنَاهُ: أَنَّهُمْ لَا يُسَمُّونَ «مَنْ فَكَّرَ فِي قَطْعِ الْأَدِيمِ
وَأَرَادَ قَطْعَهُ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ، أَوْ حَاضِرٌ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُمَاسَّهَ وَيُمَدَّدَهُ وَيُرْسِمَ
عَلَيْهِ الْخُطُوطَ وَالرُّسُومَ»: «خَالِقًا»، فَإِذَا فَعَلَ مَا ذَكَرْنَاهُ سُمِّيَ «خَالِقًا»: أَلَا تَرَى إِلَى
قَوْلِ الشَّاعِرِ:

١. فِي الْأَصْلِ: «تَخْلُقُ ثُمَّ لَا تَفْرِي»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الْمَطَابِقُ لِمَا فِي الْمَصَادِرِ. وَالْبَيْتُ
لِزُهَيْرٍ. وَفَرِيْتُ الشَّيْءِ أَفْرِيهِ قَرِيبًا: قَطَعْتَهُ لِأَصْلَحِهِ. رَاجِعْ: دِيوَانَ زُهَيْرٍ، ص ٢٩؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج
١٥، ص ١٥٣ (فَرِي).

٢. فِي الْأَصْلِ: «لِيَدُلَّ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «+ ذَلِكَ».

٤. دُونَ فِعْلِ التَّخْطِيطِ وَالرُّسُومِ.

و لا يَبْطُ¹ بأيدي الخالقين ولا أيدي الخوالقِ إلا جَيْدُ² الأدم³

و إنما يَبْطُ بأيديهم إذا باشروه و مددوه، و رَسَمُوا عليه الرُسمَ.

و قوله: «خَلَقْتُ الأديم» مجازٌ، و فيه حَذْفٌ، و المرادُ: «خَلَقْتُ تقديره». (٢٤٦)

[عدم جواز تسمية القرآن بأنه «مخلوق»]

و إذا صَحَّت الجُمْلَةُ التي قَدَّمناها، فَقَدْ كَانَ القِيَّاسُ يَقْتَضِي - لَوْلَا ضَرْبٌ مِنَ التعارُفِ و سَنَبِيئِهِ - أَنْ يُسَمَّى الْقُرْآنُ، وَ كُلُّ كَلَامٍ وَقَعَ مُقَدَّرًا مَقْصُودًا بِهِ إِلَى وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْحِكْمَةِ، بِأَنَّهُ: «مخلوق». وَ لَكِنَّهُمْ تَعَارَفُوا لَفِظَةَ «الْحَلْقِ» و «الْإِخْتِلَاقِ»⁴ فِي الْكَلَامِ إِذَا كَانَ كَذِبًا مُضَافًا إِلَى غَيْرِ قَائِلِهِ. وَ لِهَذَا يَقُولُونَ فِيمَنْ كَذَبَ: إِنَّهُ «خَلَقَ»، و «اخْتَلَقَ» و «خَرَقَ» و «اخْتَرَعَ» و «افْتَعَلَ»، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى⁵ وَاحِدٍ.

و فِي التَّنْزِيلِ: «وَ خَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَ بَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ»⁶.

و يَقُولُونَ فِي الْقَصِيدَةِ: «إِنِّهَا مَخْلُوقَةٌ» مَتَى أَضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ قَائِلِهَا؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهَا إِلَى غَيْرِ قَائِلِهَا كَذِبٌ، وَ إِنْ كَانَتْ هِيَ فِي نَفْسِهَا تَتَضَمَّنُ الصِّدْقَ؛ لِأَنَّهُمْ رَاعَوْا فِي

١. «الأطيط»: الصوت، يقال: أطيط الإبل: صوتها و حنينها، و أطيط البطن: صوتٌ يُسمع عند الجوع. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٥٦ (أطط).

٢. «الأدم و الأديم»: لهما معاني متعددة و المعنى المراد في المقام: السماوات و الأرضين. قال القاضي عبد الجبار في المغني: «علمنا أن أهل اللغة و جماعة المسلمين قد وصفوا السماوات و الأرضين بأنها مخلوقة، و ثبت عن أهل اللغة أنهم وصفوا مقدر الأديم بأنه قد خلقه، و لذلك قال الشاعر: و لا يَبْطُ بأيدي...». راجع: المغني، ج ٧، ص ٢٠٩.

٣. لم نقف على قائله بحسب المصادر المتاحة، و قد استشهد به القاضي عبد الجبار في المغني: ج ٧ (خلق القرآن)، ص ٢٠٩؛ و الشيخ الطوسي في تفسير النبيان، ج ٦، ص ٣٦٩.

٤. في الأصل: «الاختلاف»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «خلق»، و «اختلق».

٥. في الأصل: + «ذلك»، و هو زائد.

٦. الأنعام (٦): ١٠٠.

هذه اللفظة - إذا استعملوها في الكلام - معنى الكذب.

وقد نصَّ صاحبُ كتابِ «العين»^١ وصاحبُ «الجمهرة»^٢ في كتابيهما على ما يشهدُ بما ذكرناه في معنى هذه اللفظة^٣.
وقال الله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾^٤ و﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾^٥ و﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾^٦.

وهذه الجملة تمنع من إجراء لفظ «الخلق» على القرآن؛ لئلا يوهيم أنه كذب، أو مضاف إلى غير قائله.

ومما يوضح عن صحة ما قلناه: أنه لا يمكنُ أحدًا^٧ أن يحكي عن ناطقٍ باللغة العربية، في شعرٍ أو نثرٍ، أنه استعملَ لفظَ «مخلوق» في الكلام، إلا على معنى الكذب، أو الإضافة إلى غير قائله. وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام لما أنكرَ الخوارج التحكيم، أنه قال لهم: «أما والله ما حكمتُ مخلوقاً، و لكنني حكمتُ كتابَ الله تعالى»^٨.

وقد علمنا أنه عليه السلام لم ينفِ الحدث، ولا أن فاعله فعله مُقدَّراً، لكنّه منع من إطلاق هذه اللفظة عليه؛ للمعنى الذي ذكرناه.

١. هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ) واضع علم العروض. قال: الخلق: الكذب.

٢. هو محمد بن الحسن بن دريد، المتوفى سنة ٣٢٥ هـ.

٣. راجع: العين، ج ٤، ص ١٥١؛ جمهرة اللغة، ج ١، ص ٦١٩.

٤. العنكبوت (٢٩): ١٧.

٥. سورة ص (٣٨): ٧.

٦. الشعراء (٢٦): ١٣٧.

٧. في الأصل: «أحد».

٨. التوحيد، للصدوق، ص ٢٢٥.

و قد رُوِيَ عن جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَثَمَةِ مِنَ آلِ الرِّسُولِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا يَشْهَدُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَ يَمْنَعُ مِنْ إِطْلَاقِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي الْقُرْآنِ^١.
و هذه الأخبارُ و إنْ أَمَكَّنَ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّ خَبَرٍ مِنْهَا بَعِيْنُهُ: «إِنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ»^٢، فَلِجُمْلَتِهَا قُوَّةٌ وَ تَأْثِيرٌ؛ مِمَّا^٣ يَقْتَضِي قُوَّةَ الظَّنِّ - و إنْ لَمْ يُفَضَّ^٤ إِلَى الْعِلْمِ وَ الْيَقِيْنِ - لِحَوَازِ أَنْ نَعْتَمِدَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، مُضَافاً إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعُرْفِ فِي اسْتِعْمَالِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَتَقُولُونَ^٥: إِنَّ لَفْظَةَ «مَخْلُوقٍ» وَ «مُخْتَلَقٍ» مِمَّا وُضِعَ فِي الْأَصْلِ لِإِفَادَةِ «التَّقْدِيرِ» فِيمَا لَيْسَ بِكَلَامٍ، وَ فِي الْكَلَامِ لِكُونِهِ^٦ «كَذِباً»؛ أَوْ مِمَّا وُضِعَ لِلتَّقْدِيرِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ اخْتَصَّ بِالِاسْتِعْمَالِ وَ الْعُرْفِ بِمَا لَيْسَ بِكَلَامٍ وَ تَغَيَّرَتْ فَائِدَتُهُ؟ قُلْنَا: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ جَائِزٌ عِنْدَنَا، وَ لَيْسَ نَدْرِي أَيُّ الْوَجْهَيْنِ هُوَ الْوَاقِعُ، وَ الْغَرَضُ أَنْ يَصِحَّ [أَنْ] هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقاً عَلَى مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ، وَ أَنَّهَا فِي الْكَلَامِ تُفِيدُ مَعْنَى مَخْصُوصاً؛ وَ هُوَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَ هَلِ الْوَضْعُ اقْتَضَى ذَلِكَ أَوْ الْعُرْفُ غَيْرُهُ؟ مِمَّا لَا يُعْلَمُ وَ لَا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ.

١. التوحيد للصدوق، ص ٢٢٣ - ٢٢٤؛ الأملاني للصدوق، ص ٦٣٩ و ٦٤٧.

٢. مذهب الشريف المرتضى رحمه الله في خبر الواحد، عدم اعتباره و عدم حجتيه، أي لا يمكن الاعتماد على أخبار الأحاد لإثبات متعلقاتها، و له رحمه الله على إثبات مدعاه استدلالات طويلة ذكرها في الذريعة، ج ٢، ص ٤١ و ما بعدها.

٣. في الأصل: «و ما».

٤. في الأصل: «لم يفضي»، و هو خطأ.

٥. في الأصل: «فيقولون».

٦. في الأصل: «كونه»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله رحمه الله: «لإفادة التقدير».

[الفصل الخامس]^١

الكلام في المخلوق

[١]

[فصل]

[في ذكر اختلاف الناس في أفعال العباد]

٤٤٩

اختلف الناس في الأفعال التي تظهر من العباد؛ كالقيام والقعود والتصرف: فقال قوم: إن تلك أجمع أفعال العباد، وحادثة من جهتهم، لا فاعل لها ولا محدث سواهم. وهذا قول جميع طوائف أهل العدل؛ من المعتزلة وغيرهم^٢. وقال جهم^٣ وأصحابه: هذه الأفعال مخلوقة لله تعالى، وهو المتفرد بفعالها،

١. في الأصل: «باب» بدل ما بين المعقوفين. وهو في الحقيقة ليس باباً مستقلاً، بل هو فصل من فصول باب العدل، كما تقدم في تمهيد باب العدل.

٢. وهو مختار المصنف، كما سوف يأتي في الفصول القادمة.

٣. «جهم بن صفوان»، أبو محرز الراسبي السمرقندي. رأس الجهمية، وكانت معتقداتهم موافقة مع المعتزلة في نفي الصفات الأزلية عن الباري تعالى، وزاد عليهم بأشياء: مثل: فناء الجنة والنار بعد فترة من تنعم أهل الجنة وتآلم أهل النار، وأن الجاحد باللسان لم يكفر بعد المعرفة، لأن الإيمان عقد بالقلب وإن تلفظ بالكفر. قتل سنة ١٢٨ هـ. راجع: تاريخ الطبري، ج ٦، ص ٢ وما بعدها؛ الملل والنحل، ج ١، ص ٨٦ - ٨٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٢٦.

وإن نُسِبَت إلى العِبَادِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ. و ما قَوْلُهُمْ: «قَامَ فُلَانٌ» إِلَّا قَوْلُهُمْ: «طَالَ وَ سَمِنَ».

و قال ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو^١، وَ حَفْصُ الْفَرْدِ^٢ وَ النِّجَارُ^٣ وَ مَنْ وَافَقَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ وَ الْفَاعِلُ لَهَا، وَ الْعِبَادُ أَيْضاً فَاعِلُونَ لَهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ الْمَجَازِ، فَكَأَنَّهُمْ أَتَبَتُوا فِعْلاً وَاحِداً مِنْ فَاعِلَيْنِ، وَ سَمَّوْا أَحَدَهُمَا «خَالِفاً» وَ الْآخَرَ: «مُكْتَسِباً».

و قَالَ الْأَشْعَرِيُّ^٤ مُتَأَخِّراً: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى (٢٤٧) هُوَ الْفَاعِلُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَظْهَرُ مِنَ الْعِبَادِ، وَ الْعِبَادُ غَيْرُ فَاعِلِينَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لشيءٍ مِنْهَا، لَكِنَّهُمْ مُكْتَسِبُونَ.

٤٥٠

١. «ضرار بن عمرو»، من رؤوس المعتزلة وُعَمدها، كانت له آراء و نظريات خاصة - فضلاً عن اعتقاده بأصول الاعتزال - أصبحت ميزة لأتباعه و لذلك سَمَّوا بالضرارية. نسبت الحشوية و أهل الحديث و الحنابلة إليه أموراً و حكموا بكفره - كعادتهم مع مخالفينهم - فحكموا عليه بالردة و الكفر و الزندقة و أباحوا دمه. كان لا يزال حياً سنة ١٨٠ هـ في عصر الرشيد. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢١٤؛ الملل و النحل، ص ٣٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٤.

٢. في الأصل: «المفرد». و «أبو عمرو حفص الفرد» مصري قدم البصرة فسمع من أبي هذيل العلاف، فأصبح معتزلياً و دافع عن آرائهم العامة، و له آراء تخصه مخالفة لآراء مشايخ المعتزلة، و قيل: ترك المعتزلة و انتهى إلى المُجْبِرة بعد أن كان ينتمي إلى الضرارية. راجع: الملل و النحل، ج ١، ص ٩٠ - ٩٢؛ فوهنگ فرق اسلامي، ص ٣٢٤.

٣. هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، أحد كبار المتكلمين و من أعيان المعتزلة و أعلامهم، و كان يختلف معهم في مسائل عقائدية. وله أتباع سَمَّوا بالنجارية، مات حدود سنة ٢٣٠ هـ. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٩؛ الملل و النحل، ج ١، ص ٨٨ - ٩٠.

٤. هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن موسى الأشعري (٢٦٠ - ٣٣٠ هـ) و إليه ينسب المذهب الأشعري المنتشر عند المذاهب السنية. كان معتزلياً في بداية أمره بالبصرة، تلميذاً لأبي علي الجبائي، فاختلف مع المعتزلة في مسائل فتركهم و استقل عنهم. له تصانيف، أشهرها كتابه مقالات الإسلاميين. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٧؛ تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٣٤٦؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢٨٤، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٨٥.

فإن قيل: «فاعلون» فعلى وجه المجاز.

وحكي عن صالح قبة^١ - مع قوله بالعدل -: أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى؛ على معنى أنه خلق أسماءها لا على أنه أحدث ذواتها^٢.

وهذا من صالح خلاف في عبارة، وغير لاجي بما تقدم.
ونحن ندل على الصحيح، ونبين فساد الفاسد، ونرتبه في فصوله، بمشية الله وعونه على الحقيقة^٣.



١. هو صالح بن عبد الله المعروف بـ«صالح قبة»، كان ينكر أن يتولد شيء من شيء، وكان يقول: «يبتدئ الله ذلك في حال وجوده، ولو قربت النار من الحطب اليابس ولم يخلق الله الاحتراق، لم يحترق أبداً. ولو طرح حيوان في النار ولم يخلق الله الألم فيه، لم يتألم»، حتى قيل له: فما تنكر أن تكون في هذا الوقت قاعدًا بمكة في قبة وأن لا تعلم؛ لأن الله لم يخلق فيك العلم؟ فقال: «لا أنكر ذلك»، فلُقّب بذلك. راجع: ربيع الأبرار، ج ٢، ص ٤٧٢، الرقم ١٠٣؛ التذكرة الحمدونية، ج ٨، ص ٢٩٨ و ٢٩٩؛ شرح الأساس الكبير، ج ١، ص ١٨٨.

هذا، وقد لقّبه الخوارزمي بـ«قنة»، حيث قال في مفاتيح العلوم، ص ٤١ «الثانية - أي من فرق المرجئة الست - الصالحية أصحاب صالح بن عبد الله المعروف بقنة».

٢. نقل القاضي عبد الجبار الآراء المذكورة هنا كلها - ما عدا قول الأشعري - وحاها عن أبي القاسم البلخي. وظاهر أنه أخذها من كتاب المقالات للبلخي. راجع: المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ٣ - ٤.

٣. وقد لخص الشيخ الطوسي في التمهيد أبحاث فصل «المخلوق» بعبارة مفيدة، وهي كما يلي: «الكلام في المخلوق: هذا الفصل يحتاج إلى بيان أشياء: أحدها: أن الواحد منّا فاعل محدث؛ ليبطل بذلك مذهب جهم. وثانيها: أن ما يحدثه لا يجوز أن يحدثه غيره، لا من وجه واحد ولا من وجهين؛ ليبطل به مذهب التجار. وثالثها: أن قدرته إنما تعلقت به على وجه الحدوث لا غير؛ ليبطل مذهب الأشعري. ورابعها: أن حكم المتولد في هذا الباب حكم المباشر. وخامسها: إفساد ما تعلّق به الخصم من القول بالكسب. وسادسها: ما يلزم القائلين بخلاف الحق في هذه المسألة». تمهيد الأصول، ص ١٢٨.

[٢]

فصل

في الدلالة على أن العباد [هم] الفاعلون لما يظهر فيهم من التصرف

[الدليل الأول]

قد دللنا في باب إثبات المحدث من هذا الكتاب [على] أن «وجوب وقوع تصرفنا مع السلامة وارتفاع الموانع بحسب أحوالنا من قصدٍ وداعٍ وغير ذلك، ووجوب انتفائها بحسب [أحوالنا] من كراهيةٍ وصارِفٍ» دالٌّ على أنها حادثة بنا و من جهتنا، وأنها لو لم تكن بنا حادثة لكان وجودها - إثباتاً ونفيًا - واقفاً على أحوالٍ غيرنا. وبسطنا الكلام في هذه الطريقة و يسرناه، و ردّدنا^١ ما يحتملها من الزيادات، وأجبنا عما به يُعترض عليها من الشُّبهات^٢.

[إبطال أن يكون تعالى فاعلاً لقصودنا التي تتبعها أفعالنا على نحو العادة]

وأجبنا^٣ عن سؤالٍ من يعترض بأن يقول: جَوَّزُوا أن يكونَ اللهُ تعالى هو الذي فعَلَ فيكم هذه الأفعال، تابعةً للقصود التي هي أيضاً من فعله، و جعلَ العادةَ مُستمرّةً بذلك.

بأن قلنا: إن هذا سؤالٌ فاسدٌ؛ من جهة أنه لا يصحُّ إلا بعدَ صحّة ما يُعترض به

١. في الأصل: «ردّدنا».

٢. راجع: ج ١، ص ٩٩ وما بعدها.

٣. راجع: ج ١، ص ١٠٤.

٤. في الأصل: «فإن»، والصحيح ما أثبتناه، و الجار متعلّق بـ «أجبنا».

٤٥١

عليه، و في صحّة ذلك إبطال السؤالِ نفسه. و معنى هذه الجملة، أنّه لا سبيل إلى إثبات القديمِ تعالى بصفاته، إلّا بعد أن تُثبت تعلّق تصرّفنا بنا، وأنّ حدوثه من جهتنا^١، و أنّه إنّما احتاج إلينا في حدوثه لنُبيّن على ذلك حاجة كلّ محدثٍ إلى محدث. فلا يصحّ [على] ما ذكرناه - أن يُعترض على «حاجة التصرف في حدوثه إلينا» بـ «ما يتضمّن إثبات القديم» الذي لولا علمنا بالحكم الذي هو حاجة التصرف إلينا، و عليه التي تقدّم بيانها لها، لم يثبت القديم، و لا كان إلى إثباته بصفاته طريقاً.

[إبطال أن تكون قصودنا و أفعالنا من فعل فاعل حكيم غير الله تعالى]

و أجبنا^٢ عن سؤال من يقول: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ فَاعِلٍ فِيكُمْ، له الصفات التي أثبتتموها بالدليل للقديم؛ فإنّ ذاك يجوز قبل القطع!
بجوابين:

أحدهما: أنّ معنى «الفعلية» لا بُدّ من أن يكون معقولاً قبل الإضافة إلى فاعل دون فاعل، و ليس يُعقل من «معنى الفعل» إلّا وجوب وقوعه بحسب أحوال من قيل: إنّ فعل له. و إذا كانت هذه الحقيقةً حاصلّة له معنا^٣، بطل التجويز الذي عورضنا به. و استحال أن يسنده إلى غيرنا، و يُضيفه إليه على جهة الفعلية التي لا معنى لها سوى ما عقّلناه!

١. في الأصل: «جهته»، و صحّة ما أثبتناه معلوم من السياق. و للمزيد راجع: أمالي المرتضى، ج ٢، ص ٢٤٠.

٢. راجع: ج ١، ص ١٠٥.

٣. أي حاصلّة للفعل معنا، أي كان الفعل واقعاً بحسب أحوالنا.

و الجَوَابُ الْآخَرُ: أَنَّ وَجوبَ وَقوعِ هذا^١ التَّصَرُّفِ بِحَسَبِ أحوالنا، يَمْنَعُ مِنْ تجويزِ كونهَ فعلاً لغيرنا فينا؛ لأنه لو كَانَ فعلاً لغيرنا، لَكَانَ وَقوعُهُ تابعاً لأحوالِ ذَلِكَ الْغَيْرِ، فَكَانَ لَا يَمْتَنِعُ إيقاعُهُ للْفِعْلِ مع ثُبوتِ صَوَارِفِنا^٢، وَأَنْ لَا يوقِعَهُ مع قُوَّةِ دَواعِينَا و بَواعِنِنا؛ لِأَنَّ أحوالنا لَيْسَتْ شُروطاً في إيجادِ ذَلِكَ الْفَاعِلِ^٣ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ أفعاله. وَإِذْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا وَجوبَ وَقوعِ التَّصَرُّفِ و بقاءه بِحَسَبِ أحوالنا، بَطَلَ هَذَا التَّجْوِيزُ، وَ جَرَى مَجْرَى مَنْ عَلَّقَ وَجوبَ «انتفاءِ السَّوَادِ عِنْدَ وَجودِ الْبَيَاضِ» بِاخْتِيَارِ مُخْتَارٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْوَاجِبَاتِ.

[الدليل الثاني]

طريقةٌ أُخْرَى: لَيْسَ يُعْقَلُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِيَّةِ وَ حَقِيقَةِ الْفِعْلِ [و] إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ، إِلَّا مَا عَقَلْنَاهُ لِهَذَا التَّصَرُّفِ مَنْأً، فَإِثْبَاتُهُ فعلاً لغيرنا مع ما ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ. وَ رُبَّمَا اعْتَمَدَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى؛ وَ هِيَ أَنَّ يُقَالَ: قَدْ ثَبَّتَ مِنْ تَعَلُّقِ (٢٤٨) هَذَا التَّصَرُّفِ بِنَا، وَ وَجوبِ حَدُوثِهِ بِحَسَبِ أحوالنا، مَا لَوْ كَانَ فعلاً لَنَا لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ. فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ بغيرنا^٤، وَ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِهِ حَادِثاً بِنَا.

٤٥٢

[عدم الفائدة في تغيير الألفاظ، مع كون المعنى واحداً]

فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةُ الْفِعْلِ غَيْرَ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ؛ مِنْ «وَقوعِهِ بِحَسَبِ قَصْدٍ مِنْ قِيلٍ: إِنَّهُ فَعَلُهُ وَ أَحْوَالُهُ»؟ بَلْ فَائِدَةُ الْفِعْلِ هِيَ «أَنْ يَصْدُرَ حَدُوثُ الذَّاتِ

١. فِي الْأَصْلِ: «هَذِهِ»، وَ هِيَ خَطَأً.

٢. فِي الْأَصْلِ: «صَادَفْنَا»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ «دَوَاعِينَا وَ بَوَاعِنَا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْفِعْل».

٤. فِي الْأَصْلِ: «مَعْنَا»، وَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «الْغَيْرِنَا».

عن حالة لِذَاتٍ^١ أُخْرَى»، و الفاعِلُ هو «مَنْ له حالةٌ عنها حَدَثَ الفِعْلُ». قلنا: هذا الكلامُ متى حُقِّقَ، رَجَعَ إلى معنى ما ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّا لَا نَعْقِلُ مِنْ حُدُوثِ الذَاتِ عَنْ حَالَةٍ لِذَاتٍ أُخْرَى، إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّعَلُّقِ الْمَخْصُوصِ، وَأَنَّ أَحْوَالَ تِلْكَ الذَّاتِ مَتَى تَكَامَلَتْ، وَجَبَ حُدُوثُ هَذِهِ الذَّاتِ، وَتَبَعَ حُدُوثُهَا مَا تِلْكَ الذَّاتُ عَلَيْهِ مِنْ قَصْدٍ وَدَاعٍ، وَلَا اعْتِبَارَ بِتَغْيِيرِ الْعِبَارَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ.

[إرجاع تعريف بعض المتكلمين للفاعل و الفعل إلى المختار في المسألة]

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّ الشُّبُوحُ قَدِيمًا الْفَاعِلَ بِأَنَّهُ «مَنْ وُجِدَ مَقْدُورُهُ»، وَ الْفِعْلُ بِأَنَّهُ «مَا وُجِدَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَقْدُورًا»؟

قلنا: هذا أَيْضًا مَتَى تُؤْمَلُ حَقَّ التَّأْمُلِ عَادَ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا؛ لِأَنَّا إِنْ أَرَدْنَا بِقَوْلِنَا: «إِنَّ الْفَاعِلَ مَنْ وُجِدَ مَقْدُورُهُ» إِثْبَاتَهُ مَقْدُورًا لَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ وَ التَّمْيِيزِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ [تَفْصِيلًا] إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَعْلَمَهُ فَاعِلًا لَهُ^٢، وَ [لَا] نَعْلَمُهُ مَقْدُورًا لَهُ تَفْصِيلًا إِلَّا بَعْدَ أَنْ نَعْلَمَهُ فِعْلًا لَهُ.

وَ إِنْ أَرَدْنَا بِقَوْلِنَا: «قَادِرٌ عَلَيْهِ وَ مَقْدُورٌ لَهُ» الْجُمْلَةَ دُونَ التَّفْصِيلِ، فَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ وَ قُلْنَا: إِنَّهُ التَّعَلُّقُ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ. وَ إِنْ لَمْ يُلْحَظْ مَتَى قُلْنَا [فِي الْفَاعِلِ]^٣: «مَنْ وُجِدَ مَقْدُورُهُ» وَ فِي الْفِعْلِ:

١. فِي الْأَصْلِ: «الذَّاتِ»، وَ هَكَذَا فِي نَظِيرِهِ الْآتِي.

٢. فِي الْأَصْلِ: «قَدَح» بِدَلِّ «قَدْ حَدَّ»، وَ هُوَ خَطَأٌ.

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ بِقَرِينَةِ ذَيْلِ الْعِبَارَةِ. وَ رَاجِعُ: الْكَامِلُ فِي الاسْتِفْهَاءِ.

ص ١١٥.

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَ فِي الْفِعْلِ».

«[ما] وُجِدَ بَعْدَ أَنْ كَانَ مقدوراً^١»، التعلُّقُ المخصوصُ الذي ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّ حُدُوثَ هَذَا الْفِعْلِ يَتَّبِعُ أَحْوَالَ مَنْ قُلْنَا: إِنَّهُ فَاعِلٌ لَهُ، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَعْنَى يُعْقَلُ وَلَا يُفْهَمُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلطَّرِيقَةِ^٢ الْأُولَى دَلَالَةٌ عَلَى مَوْضِعِ الْخِلَافِ كَافِيَةً، وَأَنْتُمْ لَمَّا أَجَبْتُمْ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا^٣، اعْتَمَدْتُمْ عَلَى مَا هُوَ دَلَالَةٌ بِنَفْسِهِ^٤، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ^٥ غَيْرَ دَلَالَةٍ فِي نَفْسِهَا؟

قُلْنَا: لَوْ لَمْ نَعْتَمِدْ فِي جَوَابِ الْإِعْتِرَاضِ إِلَّا عَلَى مَا جَعَلْنَاهُ بَانْفِرَادِهِ دَلِيلًا كَافِيًا، لَوَجِبَ مَا ذَكَرْتَ. لَكِنَّا قَدْ ذَكَرْنَا جَوَابًا آخَرَ مَتَى اعْتَمَدَ كَفَى فِي سُقُوطِ الشُّبْهَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ دَلِيلًا فِي الْمَسْأَلَةِ؛ وَهُوَ «إِعْتِبَارُ الْوَجُوبِ» وَأَنَّ التَّصَرُّفَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِنَا لَمْ يَجِبْ وَقُوعُهُ بِحَسَبِ أَحْوَالِنَا.

٤٥٣

[الدليل الثالث]

طَرِيقَةٌ أُخْرَى: وَمِمَّا اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ: حُسْنِ ذَمِّ الْمُسِيءِ عَلَى فِعْلِهِ وَفَاعِلِ الْقَبِيحِ إِذَا تَكَامَلَتْ شَرَائِطُهُ، وَحُسْنِ شُكْرِ الْمُحْسِنِ عَلَى إِحْسَانِهِ وَمَدَحِ فَاعِلِ الْوَاجِبِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ. وَلَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ حَادِثَةً مِنْ جِهَتِهِمْ لَمَّا حَسُنَ ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ نَذُمَّ^٦ أَحَدًا عَلَى خِلْقَتِهِ وَأَفْعَالِ غَيْرِهِ، وَلَا

١. فِي الْأَصْلِ: «مَقْدُورٌ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ خَيْرٌ «كَانَ»، وَهُوَ مَنْصُوبٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «الطَّرِيقَةُ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ»، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «الطَّرِيقَةُ» فِي قَوْلِهِ: «لِلطَّرِيقَةِ الْأُولَى».

٤. فِي الْأَصْلِ: «كَافِيَةً»، وَهَذَا أَنْتُمْ لَمَّا أَجَبْتُمْ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ، وَهُوَ زَائِدٌ.

٥. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ: «فِي نَفْسِهَا».

٦. فِي الْأَصْلِ: «يَذُمَّ».

نَمْدَحُهُ^١ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِعْلاً لَهُ وَحَادِثًا مِنْ جِهَتِهِ؟

[عدم توقّف المدح و الذمّ على العلم بكون الفاعل فاعلاً]

و لَيْسَ يُطْعَنُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِمَا يُعْزَى إِلَى أَبِي هَاشِمٍ؛ مِنْ قَدْحِهِ فِيهَا بَأَنَّ
الذَّمَّ وَ الْمَدْحَ يَتَّبَعَانِ الْعِلْمَ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ فَاعِلاً^٢، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَصَّلَ بِالذَّمِّ الَّذِي
هُوَ فَرْعٌ، إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ وَ هُوَ الْأَصْلُ.

و ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي نَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْعِلْمِ بِحُسْنِ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ، الْعِلْمُ بِتَعَلُّقِ الْفِعْلِ
عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ بِالْفَاعِلِ، وَ أَنَّهُ مِمَّا يَجِبُ وَقُوعُهُ بِحَسَبِ قَصْدِهِ وَ دَوَاعِيهِ (٢٤٩)
وَ أَحْوَالِهِ. وَ هَذَا الْقَدْرُ لَا يَكْفِي فِي أَنَّهُ فَاعِلٌ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ أَنَّ حُدُوثَ
الْفِعْلِ بِهِ وَ مِنْ جِهَتِهِ. فَيَجُوزُ أَنْ يُتَوَصَّلَ بِاسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ وَ الْمَدْحِ إِلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ
الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، فَيُقَالُ: لَوْلَا أَنَّهُ حَادِثٌ مِنْ جِهَتِهِ، لَمَا اسْتَحَقَّ الذَّمَّ وَ الْمَدْحَ عَلَيْهِ قِيَاساً
عَلَى أَفْعَالٍ غَيْرِهِ.

وَ كَيْفَ يَخْفَى عَلَيْهِ^٣ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْعِلْمَ بِحُسْنِ الذَّمِّ وَ الْمَدْحِ
حَاصِلٌ فِي الْبِدَايَةِ، وَ هُوَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَكْمُلُ بِهِ الْفِعْلُ. وَ قُبِحَ الظُّلْمُ الَّذِي نَقُولُ: إِنَّ
الْعِلْمَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ ضَرُورِيٌّ، لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا^٤ أَنْ مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ التَّعَلُّقُ
الْمَخْصُوصُ يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ بِهِ. فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِالذَّمِّ وَ الْمَدْحِ يَتَعَلَّقَانِ بِأَنَّ الْفَاعِلَ
فَاعِلٌ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ يُعْلَمُ بِاسْتِدْلَالٍ، لَمْ يَكُنْ ضَرُورِيّاً عَلَى
مَا ذَكَرْنَاهُ. * * *

١. في الأصل: «يمدحه».

٢. في الأصل: «فاعلاً»، وهو مهمل لا محصل له.

٣. في الأصل: «على».

٤. في الأصل: «+ من»، ولا محصل له في المقام.

[٣]

فصل

٤٥٤

في أن الفعل الواحد لا يجوز أن يكون حادثاً من وجهين
و لا من قادرين و لا عن قدرتين

[البحث الأول: عدم كون الفعل الواحد حادثاً من وجهين]

[الدليل الأول]

أما الذي يدل على أن الفعل الواحد لا يحدث من وجهين، وأن^١ الحدوث لا يتزايد: فهو ما ذكرنا طرفاً منه في باب التوحيد و نفى الثاني؛ و جملته: أنه لو جاز أن يجعل القادر الواحد أو القادران للذات الواحدة صفتين في الحدوث، لم يمتنع أن تفرق هاتان الصفتان للذات، و تحصل واحدة بعد الأخرى، كما صح أن يجتمعا في الحال الواحدة. و هذا يؤدي إلى صحة إيجاد الموجود، و قد علمنا تعذر ذلك و استحالة، و أن وجود الذات محيل للقدرة عليها، كما كان عدمها محيلاً لتعلق الإدراك بها. و لا شبهة في أن أحدنا يمتنع عليه إيجاد مقدور غيره.

و بعد، فلو صح إيجاد الموجود، لوجب إذا حمل أحدنا جسماً ثقیلاً و وجد مشقة حمليه، ثم حمّله ثانياً - [بناءً] على هذا القول، بأن أوجد من حمليه^٢ ما كان

١. في الأصل: «فإن»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «جملة»، و لا محصل له في المقام. و راجع: المعنى، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ٢٥٦ و ٢٥٧.

أَوْجَدَهُ بِعَيْنِهِ - أَنْ يَجِدَ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا وَجَدَهُ^١ فِي الْأَوَّلِ. وَمَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ.
وَكَانَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَجِدَ الْقَادِرُ مِنَّا الْفَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَ فِي الْجِسْمِ الثَّقِيلِ حَمْلَهُ
مِنْ وَجْهَيْنِ، وَبَيْنَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.
وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْفَاعِلِ - الَّذِي فَعَلَهُ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ - أَنْ
يُبْطِلَ فِعْلَهُ فِي الثَّانِي، مِنْ حَيْثُ كَانَ بَاقِياً^٢. وَكُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ.

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الذَّاتَ لَوْ حَصَلَتْ لَهَا فِي الْوُجُودِ صِفَةٌ بَعْدَ
أُخْرَى، لَمْ يَخْلُ إِذَا حَصَلَتْ عَلَى الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَنْ تَكُونَ^٣ لَهَا أَحْكَامٌ لَمْ تَكُنْ مِنْ
قَبْلُ، أَوْ لَا تَكُونَ^٤ كَذَلِكَ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا حُكْمَ مَعْقُولٍ يَحْصُلُ عِنْدَ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ،
إِلَّا وَهُوَ حَاصِلٌ عِنْدَ الْأُولَى. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلصِّفَةِ الثَّانِيَةِ وَهَذَا يُوَدِّي إِلَى
أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ثُبُوتِهَا وَانْتِفَائِهَا.

[الدليل الثالث]

وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ: [أَنَّهُ] كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَحْدُثَ الذَّاتُ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ
دُونَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ وَجْهِي الْحُدُوثِ فِي صَحَّةِ انْقِصَالِهِمَا وَحُصُولِ أَحَدِهِمَا دُونَ
الْآخَرِ كَالْفِعْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ انْقِصَالُهُمَا مُسْتَحِيلًا، لَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ
تَعَلُّقٌ بِالْآخَرِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُفَارِقَهُ، وَهَذَا يُوَدِّي إِلَى حَاجَةِ الذَّاتِ فِي كَوْنِهَا عَلَى كُلِّ

١. فِي الْأَصْلِ: «وَجَدَ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ إِذْ بَضْمِيرُ الْمَفْعُولِ تَرْتَبِطُ الصَّلَةُ بِالْمَوْصُولِ.

٢. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٤، ص ٢٥٧.

٣. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ»، وَضَمِيرُ الْأِسْمِ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «الذَّاتِ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «لَا تَكُنْ»، وَلا مَوْقِعَ لِلجَزْمِ، وَ«لَا تَكُونُ» مَعْطُوفَةٌ عَلَى «تَكُونُ لَهَا».

واحدٍ من الوجهين إلى كونها على الوجه الآخر. وفساد ذلك ظاهرٌ.

وإذا صحَّ ما ذكرناه، [نقول]^١: من شأن ما يصحُّ أن يحدث متى لم يحدث أن يبقى معدوماً؛ لأنه ليس معَ العدم إلا انتفاء^٢ الحدث، وهذا مرده إلى أن [المحدث إذا حدث على أحد الوجهين دون الآخر أن يكون معدوماً من وجه، ووجوداً من آخر؛ فتكون]^٣ الذات الواحدة في الحالة الواحدة موجودةً معدومةً!

وليس يجوز أن يجعل عاقل بقاءها معدومةً، موقوفاً على أن [لا] تحدث من الوجهين معاً؛ لأنه لا فرق بين هذا القائل وبين من جعل وجودها موقوفاً على حدوثها من الوجهين معاً.

فإن قيل: قولكم: «معدوم من وجه مع أنه موجود من آخر»، إن أردتم (٢٥٠) نفى الموجود^٤ من ذلك، فهو مذهب مخالفكم ممن^٥ اختلف [معكم]، وإن أردتم سواه فأوضحوا.

قلنا: نريد بذلك أن يكون معدوماً من الوجه الذي ينتفي عنه الحدث [و] أحكام الحدث؛ من التعلق وإيجاب الحال، ومراده ما يتزايد^٦ و غير ذلك.

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، وبدونه تبقى «إذا» بلاجزاء. راجع: المغني، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ٢٥٥.

٢. في الأصل: «الانتفاء»، والصحيح ما أثبتناه.

٣. ما بين المعقوفين استفدناه من المغني، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ٢٥٥.

٤. كذا في الأصل، والظاهر أن الصحيح: «الوجود».

٥. في الأصل: «فمن».

٦. في الأصل: «يزاد».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي ذَكَرْتُمْ تَابِعَةٌ لصفة^١ الجنسِ الَّتِي تَقْتَضِي إِلَى الوجودِ الْمُطْلَقِ، وَتَمَتَّى حَصَلَتِ^٢ الذَاتُ عَلَى إِحْدَى صِفَتَيْ^٣ الوجودِ، فَلَا بُدَّ مِنْ حُصُولِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

وَذَلِكَ: أَنَّ صِفَةَ الجنسِ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَظْهَرَ مَعَ وجودِ الذاتِ، وَتَتَّبِعَهَا الْأَحْكَامَ، وَتُنْفَى بَعْدِهَا. وَإِنْ^٤ جَازَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ يَكْفِي فِي ظُهُورِ صِفَةِ الجنسِ وَ أَحْكَامِهَا، وَ عَدَمُ الذَاتِ^٥ مِنْ وَجْهِهِ، وَإِنْ^٦ كَانَتْ مَوْجُودَةً مِنْ آخَرٍ؛ بَأَنَّ^٧ قَالَ: ظُهُورُ صِفَةِ الجنسِ يَكْفِي فِيهِ الوجودُ الْمُطْلَقُ.

[الدليل الرابع]

[و] مِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الذَاتَ الْوَاحِدَةَ^٨ لَا تَحْدُثُ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَأَنَّ الْحُدُوثَ لَا يَتَزَايَدُ: أَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُوْدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ الضَّدَيْنِ؛ لِأَنَّ السَّوَادَ إِذَا فَرَضْنَا حُدُوثَهُ فِي الْمَحَلِّ مِنْ وَجْهِي الْحُدُوثِ، فَيَجِبُ إِذَا وُجِدَ الْبَيَاضُ مِنْ أَحَدِ وَجْهِي الْحُدُوثِ أَنْ يَكُونَ نَافِياً^٩ لَهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي حَدَثَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ نَافِياً لَهُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ. وَهَذَا يَنْقُضُ حَقِيقَةَ التَّضَادِّ.

١. في الأصل: «تابعتم للصفة»، ولا محصل له في المقام.

٢. في الأصل: «حصله».

٣. في الأصل: «صفة».

٤. في الأصل: «فإن».

٥. في الأصل: «ذات».

٦. في الأصل: «فإن».

٧. في الأصل: «فإن».

٨. في الأصل: «الواحد».

٩. في الأصل: «باقياً»، ومقتضى السياق ما أثبتناه. وهكذا الكلام في نظيره الآتي.

فإن قيل: التزايد يرجع إلى الأجناس وما عليه من الصفات، وإذا وجد البياض في محل السواد، إذاً وجب أن ينفي منه السواد للتضاد^١ الذي بينهما. وإذا نفاها^٢ وجب خروج السواد من جميع صفات الوجود التي هي له، وإلا أدى إلى أن يكون موجوداً مع فقد الهيئة المخصوصة^٣.

قلنا: هذا يؤدي إلى تجويز كون الذات الواحدة بصفة السواد والحموضة، و يكون لها صفتان. وفي الوجود إذا طرأ البياض وجب أن ينفيها من حيث كانت سواداً، وينفي معها إحدى صفتي^٤ الوجود، وينفي الذات من حيث هي حموضة، وينفي صفة الآخر في الوجود. ومعلوم فساد ذلك، فيجب فساد ما أدى إليه.

[البحث الثاني: عدم كون المقدور الواحد مقدوراً لقادرين]

[الدليل الأول]

وأما الذي يدل على أن المقدور الواحد^٥، لا يجوز أن يكون مقدوراً لقادرين، من وجه واحد: فهو أيضاً تقدم طرف منه في باب نفي الاثنين^٦؛ وجملة: أنهما لو قدرا على مقدور واحد، لكان متى وجد، يكون فعلاً لهما جميعاً؛ لأن حقيقة كونه فعلاً لا يختص أحدهما، إذا كان ما له يكون الفعل فعلاً لمن يضاف إليه، ليس^٧ بأكثر^٨ [من]

١. في الأصل: «التضاد».

٢. في الأصل: «نفاها»، ورجوع الضمير إلى «السواد» يؤيد صحة ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «مخصوصة».

٤. في الأصل: «صفتا».

٥. في الأصل: «للوحد».

٦. تقدم في ج ٢، ص ١٢.

٧. قوله: «ليس» جواب «إذا».

٨. في الأصل: «ما كثير» بدل «أكثر».

وُجُودِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ. وَهَذَا الْحُكْمُ هُوَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ [هَذَيْنِ] ^١ الْقَادِرَيْنِ.

[عدم اشتراط القصد و العلم و الداعي في نسبة الفعل إلى القادر]

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ فِعْلًا لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؛ مِنْ حَيْثُ قَصَدَ ^٢ إِلَيْهِ وَ أَرَادَهُ، أَوْ عَلِمَهُ وَ اعْتَقَدَهُ، وَ حَصَلَ ^٣ لَهُ إِلَى فِعْلِهِ دَاعٍ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ فِعْلًا لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ مَعَ انْتِفَاءِ كُلِّ ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ السَاهِيَّ وَ النَّائِمَ يَكُونُ مَا يَحْدُثُ بَعْدَ أَنْ قَدَّرَا عَلَيْهِ فِعْلًا لِهَُمَا، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمَا قَصْدٌ وَ لَا عِلْمٌ وَ لَا دَاعٍ؟

[عدم اشتراط صحة المدح و الذم في نسبة الفعل إلى القادر]

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ فِعْلٌ لِمَنْ صَحَّ أَنْ يَذْمَ أَوْ يُمدَحَ عَلَيْهِ دُونَ الْآخَرِ. وَ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ فِعْلًا لِمَنْ ^٤ لَا يَصِحُّ أَنْ يُمدَحَ أَوْ يَذْمَ عَلَيْهِ؛ مِنَ النَّائِمِ وَ السَاهِي ^٥ وَ الْبَهِيمَةِ.

[اتحاد معنى الإحداث و الإيجاد و الفعل]

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ^٦ فِعْلٌ لِمَنْ أَحْدَثَهُ وَ أَوْجَدَهُ ^٧ مِنْهُمَا.

١. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمة لا تقرأ، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

٢. في الأصل: «قصدًا»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة الأفعال الآتية.

٣. في الأصل: «حصول»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

٤. في الأصل: «أن»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «إنه فعل لمن صح».

٥. في الأصل: «و الليالي»، و هو خطأ، و مقتضى السياق ما أثبتناه، و قوله: «ألا ترى أن الساهي و

النائم» قرينة عليه. و للمزيد راجع: الباب الحادي عشر مع شرحه (مفتاح الباب)، ص ١٥٣.

٦. في الأصل: «إن».

٧. في الأصل: «و يوجده».

وذلك أن الكلام في «أحدثه»، [و] «أوجدَه» و «فَعَلَه» واحدٌ. وإذ كنّا قد بينّا أنه لا حقيقة لقولنا: «فَعَلَه» إلا [ما] ذكرناه؛ من وجوده بعد أن كان قادراً عليه، ولا معقولٍ سواه، فكَذَلِكَ في «أحدثه» و «أوجدَه». و قولهم: «حَدَثَ مِنْ جِهَتِهِ أَوْ قِبَلِهِ» إن لم يُشَرِّبه إلى بعض ما ذكرناه، لم يكن مفهوماً، فكذلك سواه. (٢٥١).

و إذا ثَبَّتْ هذه الجملة، و قد عَلِمْنَا أن كُلَّ قَادِرَيْنِ يَصِحُّ أن تَخْتَلِفَ دَوَاعِيهِمَا؛ فَيُرِيدُ^١ أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَكُونُ الْآخِرُ كَارِهاً لِإِيجَادِهِ، مُتَوَافِرٌ الدَّوَاعِي إِلَى الْإِعْرَاضِ عَنْ فِعْلِهِ، وَ هَذَا لَا شُبْهَةَ^٢ فِي صَحَّتِهِ^٣ فِي الْقَادِرَيْنِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِيلُ اخْتِلَافُ الدَّوَاعِي^٤ - وَ الْحَالُ وَاحِدَةٌ - عَلَى الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ.

وَ إِذَا ثَبَّتَ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَخُلْ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ أَنْ يَوْجَدَ، أَوْ لَا أَنْ يَوْجَدَ. وَ فِي وَجُودِهِ إِثْبَاتُ الْفِعْلِ لِمَنْ^٥ يَجِبُ نَفْيُهُ^٦ عَنْهُ. وَ إِنْ لَمْ يَوْجَدَ، فَقَدْ انْتَفَى الْفِعْلُ عَمَّنْ^٧ يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لَهُ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْفِعْلِ، حُصُولُ الْإِرَادَةِ بِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي مَعَ الْقُدْرَةِ وَ التَّخْلِيَةِ^٨. كَمَا أَنَّ غَايَةَ مَا يَقْتَضِي انْتِفَاءَهُ^٩ الْكَرَاهِيَةُ وَ حُصُولُ الصَّوَارِفِ.

١. في الأصل: «فيرد».

٢. في الأصل: «و هذا الأشبه»، و لا محصل له.

٣. في الأصل: «صحيحة»، و هو خطأ.

٤. في الأصل: «دواعي».

٥. في الأصل: «و في وجود إثبات الفعل لم يجب»، و ما أثبتناه استفدناه من المغني، ج ٨

(المخلوق)، ص ١١٥.

٦. في الأصل: «نفي».

٧. في الأصل: «عما».

٨. في الأصل: «و تحله»، و ما أثبتناه استفدناه من المغني، ج ٤ (رواية الباري) ص ٢٦٣.

٩. في الأصل: «انتفاء»، و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله رحمه الله: «ثبوت الفعل»، و الضمير

يرجع إلى «الفعل».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا يَجِبُ انتِفَاؤُهُ مَعَ الْكَرَاهِيَةِ وَ الصَّوَارِفِ، مَتَى لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ مَقْدُورًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ^١.

وذلك: أنه لا فرق بين هذا القول، وبين قول من قال: إنما يجب^٢ إثبات الفعل مع قوة الدواعي وتكامل^٣ الشروط، و [هو] إنما يجب متى كان مقدوراً لقادر واحد، وأن ذلك لا يجب متى [كان] مقدوراً [للغير أيضاً]^٤. وهذا يقتضي أن الفعل ليس بالوجود أولى منه بالعدم، ولا بالعدم أولى منه بالوجود^٥.

[تقرير آخر للدليل الأول]

و قد يُستدلُّ بهذه الطريقة بعينها على وجوه يتقارب معانيها، وإن اختلفت ألفاظها، فيقال: لو قدر على المقدور الواحد قادران، ثم اختلفت دواعيهما على ما ذكرناه، لم يخل الفعل من أن يوجد فيتقضى بوجوده حقيقة القادر الذي فرضنا كراهته وقوة صوارفه عن الفعل، أو لا يوجد فيتقضى حقيقة القادر الذي ثبتت دواعيه إلى الفعل وبواعثه عليه. وهذا يقارب ما تقدم في المعنى، والمعوّل على المعاني دون العبارات.

[الدليل الثاني]

طريقة أخرى: ومما استدلل به على ذلك، أن المقدور الواحد لو قدر عليه

١. أي إذا كان الفعل مقدوراً له فقط، وجب انتفاؤه متى كرهه، وأما إذا كان مقدوراً له ولغيره - أي كان

مقدوراً لقادرين - لم يجب انتفاؤه متى كرهه هذا القادر. راجع: المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ١١٥.

٢. في الأصل: «وبين من قال قول من جعل إثبات الفعل»، وما أثبتناه استفدناه من المغني أيضاً.

٣. في الأصل: «والتكامل»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٤. في الأصل بدل كلمة «الغير» كلمة لا تقرأ، وما أثبتناه استفدناه من المغني أيضاً.

٥. وذلك فيما لو كان مقدوراً لهما معاً.

قادران، لم يمتنع أن يعجز أحدهما عنه مع كون الآخر قادراً عليه. وهذا التقدير صحيح في القادرين إذا كانا معاً محدثين، أو كان أحدهما قديماً والآخر محدثاً؛ لأن العجز في جنبه^١ المحدث يصح تقديره على كل حال، وهذا يقتضي أن يكون ذلك الفعل صحيحاً حدوثه من حيث قدر القادر عليه، ومستحيلاً حدوثه من حيث عجز الآخر عنه. وهذا متناقض، فيجب فساد ما أدى إليه.

ولا يسوغ أن يقال: إن ذلك الفعل بصحة الوجود أولى؛ من حيث قدر عليه القادر، ولا يؤثر في هذه الصحة عجز الآخر.

وذلك: أن من حق المعجوز عنه^٢ أن يستحيل وجوده، كما أن من شأن المقدور أن يصح وجوده وليست صحة وجود هذا المقدور^٣ لأجل القدرة عليه، بأولى من استحالة وجوده^٤، لكونه معجوزاً عنه.

على أن هذا الفعل إن كان وجوده صحيحاً، كان القادر الآخر قادراً عليه أو عاجزاً، فمن أين علمنا أنه قادر عليه، وأحكام كونه قادراً [مُتَشَتِّة^٥]؟ وكيف يصح كون الشيء مقدوراً لمن لا يؤثر عجزه في صحة وجوده، ولمن حاله معه و هو عاجز كحالهِ و هو قادر؟

[الدليل الثالث]

طريقة أخرى: و مما يُستدل به، و إن قارب ما تقدّم، أن القادرين لو قدرا على

١. في الأصل: «جنبه».

٢. في الأصل: «عليه»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله: «لكونه معجوزاً عنه».

٣. في الأصل: «و ليس هذا المقدور صحة الوجود».

٤. في الأصل: «الوجود».

٥. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمة لا تقرأ، و ما أثبتناه هو مقتضى السياق.

مقدورٍ واحدٍ، لن يَمْتَنِعَ أن يُمْنَعَ أَحَدُهُما عن ذلك المقدورِ دُونَ الْآخَرِ.

ثُمَّ لَا يَخْلُو^١ فِعْلُ ذَلِكَ الْمَقْدُورِ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

إِمَّا أَنْ يَوْجَدَ، فَيَكُونَ الْفِعْلُ قَدْ وَقَعَ مِنَ الْمَمْنُوعِ.

أَوْ لَا يَوْجَدَ، فَيَقْتَضِي ذَلِكَ ارْتِفَاعَ الْفِعْلِ^٢ مِنَ الْقَادِرِ الْمَخْلُوقِ^٣ الْمُتَوَفِّرِ الدَّوَاعِي.

أَوْ يَوْجَدَ مِنْ جِهَةٍ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، فَيَكُونَ الْفِعْلُ موجوداً معدوماً.

وإن شئتَ أن تقول: إذا قَدَرْنَا أَنَّ الْمَنْعَ قد اختَصَّ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ، فَذَلِكَ يَقْتَضِي استحالةَ الْفِعْلِ و صحته؛ فاستحالته مِنْ حَيْثُ الْمَنْعِ، و صحته مِنْ حَيْثُ التَّحْلِيَةِ.

و الْمَنْعُ و إن لَمْ (٢٥٢) يَجْزُ تَقْدِيرُهُ فِي جَنْبَةِ الْقَادِرِ الْقَدِيمِ تَعَالَى، فَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُ فِي جَنْبَةِ الْمُحَدَّثِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي قَادِرِينَ مُحَدَّثِينَ فَقَدْ يَصِحُّ أَيْضاً أَنْ يَمْتَنِعَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْفِعْلِ؛ بَأَن يَكُونَ ضَعِيفاً، بَمَا لَا يَكُونُ مَنَعاً لِلْقَوِيِّ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ مَنَعَ أَحَدِهِمَا يَتَعَدَّى إِلَى صَاحِبِهِ.

[الدليل الرابع]

طريقةٌ أُخْرَى: وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّهُ لَوْ صَحَّ أَنْ يَقْدِرَ الْقَادِرَانِ^٥ عَلَى مَقْدُورٍ وَاحِدٍ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَا: إِمَّا جَسَمَيْنِ قَادِرَيْنِ بِالْقَدْرِ، أَوْ أَحَدُهُمَا بِهِذِهِ

١. في الأصل: «لا يخلو».

٢. في الأصل: «الفاعل».

٣. قد تقرأ هذه الكلمة في الأصل: «المتحلي»، و ما أثبتناه استفدناه من المعنى، ج ٨ (المخلوق).

ص ١١٧.

٤. في الأصل: «جنبه»، و هكذا في قوله: «في جنبه المحدث».

٥. في الأصل: «القادر»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

الصفة؛ لأنَّ الدليل قد دَلَّ عَلَى استحالة وجودِ قَادِرَيْنِ لأنفسِهِمَا^١. و قد عَلِمْنَا أنَّ القادرَ بِقُدْرَةٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ قُدْرَتَهُ إِلَّا بِسَبَبٍ هُوَ الْاعْتِمَادُ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُمَاسَةٍ بَيْنَ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ وَ مَحَلِّ الْفِعْلِ؛ إمَّا بِوَاسِطَةٍ أَوْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ. وَ قد تَقَدَّمَ الدليلُ عَلَى ذَلِكَ^٢.

و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْقَادِرَيْنِ أَنْ لَا تَتَّكَمَلَ شُرُوطُ صِحَّةِ فِعْلِهِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ؛ بَأَن لَا يَكُونُ قَرِيباً مِنْهُ، وَ لَا يُمَكِّنُ مِنْ مُمَاسَتِهِ وَ لَا مُمَاسَةٍ مَا مَاسَهُ، وَ هَذَا لَا يَمْنَعُ الْقَادِرَ الْآخَرَ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ مَقْدُورَهُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ. وَ مَتَى فَعَلَهُ فَهُوَ فِعْلٌ لِلْآخَرِ مَعَ فَقْدِ شُرُوطِ صِحَّةِ كَوْنِهِ فَاعِلاً!

وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَجْوِيزِ ذَلِكَ، وَ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ فَاعِلاً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَادِراً! وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ اخْتَلَالَ شَرْطُ كَوْنِ أَحَدِهِمَا فَاعِلاً، يَفْتَضِي تَعَذُّرَ الْفِعْلِ مِنْ^٣ الْآخَرِ الْمُسْتَغْنِي عَنِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْمُسْتَغْنِي عَنِ الشَّرْطِ أَنْ لَا يُخِلَّ بِفِعْلِهِ عَدَمُ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْلَ بِهِ عَدَمُ الشَّرْطِ لَصَحَّتْ فِعْلُهُ لَكَانَ مُحْتَاجاً غَيْرَ مُسْتَغْنِي. وَ لَأَنَّا لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُثَبِّتَهُ مُحْتَاجاً لَمَا زِدْنَا عَلَى ذَلِكَ.

وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ أَيْضاً: إِنْ مُمَاسَةُ مَحَلِّ الْفِعْلِ إِنَّمَا يَكُونُ شَرْطاً، مَتَى انْفَرَدَ الْقَادِرُ بِمَقْدُورِهِ، وَ إِذَا شَارَكَهُ فِيهِ قَادِرٌ آخَرٌ لَمْ يَكُنْ شَرْطاً؛ لِأَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ لَا يَتَخَصَّصُ.

فَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِفَسَادِ كَوْنِ الْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ لِقَادِرَيْنِ^٥.

١. تَقَدَّمَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ فِي بَحْثِ إِثْبَاتِ التَّوْحِيدِ وَ نَفْيِ الثَّانِي، ص ٢٦٩.

٢. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٢٠٠ وَ ٢١٨.

٣. فِي الْأَصْلِ: «عَنْ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «بِصَحَّة».

٥. فِي الْأَصْلِ: «الْقَادِرَيْنِ».

و هذه الطريقة إنما تتأتى^١ في المتولد دون المباشِر^٢، و الخلاف من المجبرة واقع في غير ذلك.

[الدليل الخامس]

طريقة أخرى: و مما يدل على أن أفعالنا لا يجوز أن تكون مقدورة لله تعالى، أنّا قد بينّا فيما تقدّم من هذا الكتاب أن العالم بقبح القبيح، وأنه غني عنه، لا يجوز أن يختار فعله^٣. و في أفعالنا قباح، فلو كانت مقدورة له تعالى، لأدّى إلى أنه تعالى فاعل لها، مع العلم بقبحها وأنه غني عنها.

و قد يستدل بهذه الطريقة أيضاً على فساد كون المقدور الواحد لقادرين منّا؛ لأنه قد يصح أن يحصل أحدهما [عالمياً] غنياً و إن كان الآخر محتاجاً، فإن وجد الفعل أدّى إلى أن العالم الغني يفعل القبيح، و إن لم يحصل وجوده قدح ذلك في كون القادر الآخر قادراً عليه.

و إذا صحّ بهذه الطريقة أن القبيح لا يجوز أن يكون مقدوراً لقادرين، فكَذلك الحسن؛ لأن الفرق بينهما في هذه القضية لا يمكن.

و يمكن أن يعترض على هذه الطريقة؛ بأن يقال: إن الدليل إنما دلّ على أن العالم

١. في الأصل: «يتأتى».

٢. الظاهر أن هذه إشارة إلى محاولة القاضي عبد الجبار تعميم الدليل للفعل المباشر أيضاً، حيث قال: «و إذا صحّ - بما قدّمناه - أن المتولد لا يصحّ كونه مقدوراً لقادرين، فالمباشر بمنزلة أيضاً، و المخالف لا يمكنه التفرقة بين الأمرين، و إن كانت المجبرة لا تثبت التولد أصلاً». المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ١٢٢.

٣. تقدّم في ج ٢، ص ١٢٣.

٤. استدّل بها القاضي عبد الجبار (المغني، ج ٨، ص ١٢٥)، و سوف يرفض المصنّف الاستدلال بهذه الطريقة لإثبات استحالة كون المقدور مقدوراً لقادرين.

بُقِّحَ الْقَبِيحِ وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ لَا يَخْتَارُهُ؛ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ صَارِفٌ عَنْهُ. وَ أَكْثَرُ مَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَدْ وَقَعَ مَمَّنْ لَهُ صَارِفٌ عَنْهُ، وَلَا دَاعِيٍّ لَهُ إِلَى فِعْلِهِ، وَالْقَوْمُ يُصَرِّحُونَ بِذَلِكَ! فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ^١: مِنْ حَقِّ الْمَصْرُوفِ عَنْهُ الْفِعْلُ أَنْ يُنْفِي عَنْهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ. فَهَذَا دَلِيلٌ آخَرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

[الدليل السادس]

طريقة أخرى: وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى صِفَةٍ مِنَ الذَّاتِ لِأَمْرٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ أَوْ يُوْجِبُهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَقَ كَوْنُهُ عَلَى صِفَتِهِ بِأَمْرٍ آخَرَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ [كَوْنَ] الْجَوْهَرِ مُتَحَرِّكًا لَمَّا وَجِبَ عَنْ وَجُودِ الْحَرَكَةِ، فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يُعْلَقَ (٢٥٣) بِأَمْرٍ آخَرَ؟ وَكَذَلِكَ الْعَالِمُ وَالْمُرِيدُ. وَلِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ [لَصَحَّ]^٢ أَنْ يُعْلَقَ بِثَالِثٍ وَرَابِعٍ وَلَمْ يَقِفْ عَلَى حَدٍّ مَحْصُورٍ.

فَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَ عَلِمْنَا أَنَّ تَصَرُّفَ أَحَدِنَا يَجِبُ وَقُوعُهُ مَعَ الدَّاعِي وَ الْقَصْدِ وَ التَّخْلِيَةِ^٣، وَ يَجْرِي وَجُوبُ وَقُوعِهِ مَعَ تَكَامُلِ الشُّرُوطِ مَجْرَى وَجُوبِ مَعْلُولِ الْعِلَّةِ عَنْهَا، فَإِذَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يُعْلَقَ مَعْلُولُ الْعِلَّةِ بِأَمْرٍ سِوَاهَا، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُ هَذَا الْحَادِثِ بِأَمْرٍ سِوَى مَا عَلِمْنَا؛ مِنْ قَصْدٍ زَيْدٍ وَأَحْوَالِهِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي عِنْدَنَا بِهَا يَجِبُ وَقُوعُهُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، بَأَنَّ الْعِلَّةَ تَوْجِبُ مَعْلُولَهَا لِذَاتِهَا، فَلَا يَجُوزُ

١. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الصَّحِيحَ: «فَإِذَا قَالُوا»؛ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ ذِكْرِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَدَافِعُوا بِهِ عَنِ الْإِشْكَالِ، وَكَانَ جَوَابُهُ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ دَلِيلٌ آخَرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٨ (المخلوق)، ص ١٢٦.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَالْتَّخْلِيَةُ» بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِيِّ، ج ٤، ص ٢٦٢.

القول بأنها توجب مع غيرها، وليس كذلك ما يحدث من المختار^١.
وذلك: أن الفعل وإن وقع من المختار، فقد بينا أن وجوب وقوعه منه عند
الإرادة وتوفر الدواعي وتكامل الشرائط، بمنزلة وجوب معلول العلة عن العلة، و
هذا هو الوجه المؤثر في إبطال الافتقار إلى موجب ثانٍ، فافتراقهما^٢ في غير ذلك
لا يمنع من التسوية بينهما في الحكم الذي ذكرناه.
على أن ما لا يوجب إيجاب العلة في القضية التي ذكرناها، بمنزلة العلة
الموجبة على التحقيق؛ ألا ترى أن الفعل المتولد عن سبب لا يصح أن يعلّق
حدوثه بسبب ثانٍ، وإن لم يكن إيجابه إيجاب العلة؟ وكذلك كون الضرر قبيحاً
من حيث كان ظلماً، لا يجوز أن يعلّق بوجه آخر يقتضي قبحه، وإن لم يكن هذا
الوجوب يوجب^٣ إيجاب العلة.
فبطل ما فرقوا به [بين] الأمرين.

[إبطال أن يكون أحد القادرين محدثاً، والآخر مكتسباً]

فإن قيل: جَوَزُوا كَوْنَهُ مَقْدُوراً لِقَادِرَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ: فَأَحَدُهُمَا يَقْدِرُ عَلَى خُدُوثِهِ،
وَالْآخَرُ مِنْ وَجْهِ سِوَى الْخُدُوثِ^٤.
قلنا: لا وجه للفعل سِوَى الْخُدُوثِ يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ قُدْرَةُ الْقَادِرِ. وَ يُسْتَدَلُّ عَلَى
ذَلِكَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى إِبْطَالِ الْكَسْبِ بِمَشْيَةِ اللَّهِ^٥. وَ هَذَا كَافٍ فِي إِبْطَالِ قَوْلِهِمْ.

١. فيجوز أن يكون الفعل حادثاً منه ومن غيره، وإن وجب وقوعه عند قصده.

٢. في الأصل: «افتراقهما»، والصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله رحمه الله: «من التسوية بينهما».

٣. في الأصل: «توجب».

٤. وهو وجه الكسب.

٥. سوف لن يبحث المصنف عن الكسب في هذا الكتاب بسبب انقطاع إملائه، لكنه سوف

وَمِمَّا يُبْطِلُهُ^١ أَيْضاً: أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَوْ قَدَّرَ عَلَى اخْتِرَاعِ الْفِعْلِ، وَقَدَرْنَا عَلَى اكْتِسَابِهِ، لَمْ يَخْلُ [الْفِعْلُ] مِنْ أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَوْجِدَهُ وَيَخْتَرِعَهُ [تَعَالَى] وَإِنْ لَمْ يَكْتَسِبْهُ الْعَبْدُ - وَإِنْ كَانَ قَادراً عَلَى اكْتِسَابِهِ^٢ -، أَوْ يَكْتَسِبَهُ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرِعْهُ الْقَدِيمُ تَعَالَى. أَوْ كَانَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ بَأَن يَسْتَحِيلَ أَنْ يَخْتَرِعَهُ تَعَالَى إِلَّا وَيَكْتَسِبَهُ الْعَبْدُ، أَوْ يَكْتَسِبَهُ إِلَّا وَيَخْتَرِعَهُ تَعَالَى.

فَإِنْ كَانَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ، فَهُوَ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْكَسْبُ مُنْفَصِلاً مِنَ الْخَلْقِ، بِخِلَافِ مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ. وَإِنْ اسْتَحَالَ أَنْ يَخْتَرِعَهُ تَعَالَى إِلَّا وَيَكْتَسِبَهُ الْعَبْدُ، فَهُوَ يُوَدِّي إِلَى تَقْضِ كَوْنِهِ تَعَالَى قَادراً عَلَيْهِ، وَتَصْرِيحُ بَأَنَّهُ يَحْتَاجُ فِي اخْتِرَاعِهِ إِلَى وَجُودِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ.

[نفي أن يكون وجود القدرة موجباً لكون الفعل مكتسباً]

فَإِنْ قَالُوا: يَصِحُّ أَنْ يَخْتَرِعَ تَعَالَى^٣ الْفِعْلَ وَإِنْ لَمْ يَكْتَسِبْهُ الْعَبْدُ، مَا لَا يَكُونُ^٤ هُنَاكَ قُدْرَةُ لِلْعَبْدِ. وَمَعَ وُجُودِ الْقُدْرَةِ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُكْتَسِباً. قُلْنَا: وَلِمَ وَجِبَ مَعَ وَجُودِ الْقُدْرَةِ أَنْ يَكُونَ مُكْتَسِباً؟ فَإِنْ قَالُوا: لِأَنَّ الْقُدْرَةَ تَوْجِبُ كَوْنَ الْفِعْلِ مُكْتَسِباً. قُلْنَا: لَيْسَ يَجِبُ هَذَا الَّذِي أَوْجَبْتُمُوهُ لِمَعْنَى^٥ يُعْقَلُ، وَلَكِنْ عَلَى تَجَاوُزِ مَنَالِهِ:

٤٤٢

«يَبْحَثُ عَنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ فِي كِتَابِ الذَّخِيرَةِ. وَقَدْ انْتَرَعْنَا الْفَصْلَ الْمُتَعَلِّقَ بِالْكَسْبِ مِنْ كِتَابِ الذَّخِيرَةِ، وَأَلْحَقْنَاهُ بِنَهَايَةِ هَذَا الْكِتَابِ، ص ٣٦١.

١. فِي الْأَصْلِ: «يُبْطِلُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «+ وَوَيْكْتَسِبُهُ الْعَبْدُ»، وَهُوَ مُكَرَّرٌ زَائِدٌ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «+ مِنْ»، وَهُوَ زَائِدٌ.

٤. كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «مَا لَمْ تَكُنْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «مَعْنَى».

أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَانَ هَذَا الَّذِي وُجِدَتْ الْقُدْرَةُ لَهُ كَارِهًا لَا اكْتِسَابَ الْفِعْلِ، وَ عَلَى غَايَةِ
الانصرافِ عنه، هَلْ كَانَ يَحْصُلُ كَسْبًا بِهِ أَمْ لَا يَحْصُلُ كَذَلِكَ؟
فَإِنْ حَصَلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَسْبًا بِهِ، أَذَى إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَحْصُلُ مِمَّنْ هُوَ عَلَى غَايَةِ
الكَرَاهَةِ، وَمَعَهُ نِهَايَةُ الصَّوَارِفِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ مَا فِي هَذَا.
وَ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ كَسْبًا، فَقَدْ انْتَقَضَ قَضَاؤُهُمْ بِأَنَّ مَعَ وجودِ الْقُدْرَةِ لَا بُدَّ مِنَ
الاكْتِسَابِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا بُدَّ مَعَ وُجُودِ الْإِرَادَةِ لَهُ وَ انْتِفَاءِ الْكَرَاهَةِ وَ الصَّوَارِفِ، (٢٥٤) انْتَقَضَ
هَذَا عَلَيْهِمُ بِالسَّاهِي وَ النَّائِمِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ موجودٌ لَهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْإِرَادَاتِ.

[جواز تعلق عالمين ومريدين بمتعلق واحد، خلافاً لمالكين وقادرين]

فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْمُخَالَفِ بِأَنَّهُ إِذَا جازَ إِثْبَاتُ مَعْلُومٍ لِعَالَمَيْنِ، وَ مُرَادٍ لِمُرِيدَيْنِ، وَ مَمْلُوكٍ
لِمَالِكَيْنِ، فَالْأَجَازُ [إِثْبَاتُ] مَقْدُورٍ^١ وَاحِدٍ لِقَادَرَيْنِ؟
فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ مِنَ الْكِتَابِ، أَنَّ الْقُدْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ
بِخِلَافِ الْعِلْمِ وَ الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بِهَا عَلَى صِفَةٍ،
فَلِهَذَا دَخَلَ الْاِخْتِصَاصُ فِي الْمَقْدُورِ، وَ الْعِلْمُ وَ الْإِرَادَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ
يَتَعَلَّقَانِ بِمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُوَثَّرَا فِيهِ، وَ بِمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ بِهِمَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ
الْصِّفَاتِ. فَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَشْتَرِكَ الْعَالِمَانِ فِي الْمَعْلُومِ الْوَاحِدِ، وَ الْمُرِيدَانِ^٢ فِي
الْمُرَادِ الْوَاحِدِ.

وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي يُوَثَّرُ^٣ فِي كَوْنِ الْفِعْلِ مُحْكَمًا، لَا يَكُونُ

١. في الأصل: «قادر».

٢. في الأصل: «والمريدين»، والصحيح ما أثبتناه: لأنه فاعل لـ «يشارك».

٣. في الأصل: «لا يوثّر»، والصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ١٣٩.

إلا من جهة عالم واحد، ولا يدخل فيه اشتراك، وكذلك الإرادة المؤثرة في الخبر وما أشبهه.

و يلزم على هذا جواز مقدور واحد لقادرين كثيرين، كما جاز في المعلوم والمراد^١.
فأما الملك: فإننا لا نُجيزُ كون المملوك الواحد لِمالكين على الحقيقة؛ لأن المالك هو القادر، والمملوك هو المقدور. وإذا لم يُجز عندنا مقدور لقادرين، لم يُجز مملوك واحد لِمالكين.

و الاشتراك في ملك الدار لا يلزم على هذا؛ لأن إضافة الملك إلى الدار مجاز في الأصل، ومستعمل فيها بالتعارف، والمعنى أنه «يملك الفعل فيها والتصرف». و يلزم على هذا اشتراك الجماعة في المقدور الواحد كما جاز ذلك في الذوات المملوكة، وأن يقدر القادران على المقدور الواحد من الوجه الواحد؛ بأن يجوز لأحدهما من التصرف فيه ما جاز للآخر بعينه.

٤٤٣

[عدم صحة حقل و قياس القدرة على العلم]

فأما تعلُّقهم بأنه تعالى إذا كان هو المُقدِّر لنا على الفعل، فيجب أن يكون هو - جَلَّ و عَزَّ - عليه أقدَر^٢، كما أنه إذا عَلِمنا بالشيء فهو به أعلم، وكذلك إذا جَعَلنا مُدركين له، فهو أيضاً له مُدرك.

فليس بصحيح؛ لأنه يلزم عليه أولاً أن يكون تعالى مُستَهِياً و نافراً؛ لأنه قد جَعَلنا بهذه الصفات. و يلزم أن يكون عاجزاً عما جَعَلنا^٣ عاجزين عنه^٤؛ قياساً على

١. وهذا مما لا يقوله المخالف. راجع: المصدر السابق.

٢. فيلزم اجتماع قادرين على مقدور واحد.

٣. في الأصل: «جعلناه»، و ضمير المفعول زائد.

٤. في الأصل: «عليه»، و الصحيح ما أثبتناه؛ لتعدي «العجز» بـ «عن».

العِلْمِ و الإدراكِ. و كُلُّ شَيْءٍ يَذَكِّرُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ كَوْنِهِ عَالِماً، يُفَرِّقُ بَمِثْلِهِ بَيْنَ كَوْنِهِ قَادِراً وَ كَوْنِهِ عَالِماً.

فإن قالوا: كَوْنُهُ مُشْتَهِيّاً وَ نَافِراً وَ عَاجِزاً مِمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى عَلَى الْجُمْلَةِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِراً عَلَيْهَا؛ [فإنه مِمَّا يَصِحُّ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ كَصَحَّةِ كَوْنِهِ عَالِماً، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَفْعَالَنَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَقْدُورَةً لِلَّهِ تَعَالَى، فَاسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ تَعَالَى قَادِراً عَلَيْهَا^١ تَجْرِي مَجْرَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ مُشْتَهِيّاً وَ نَافِراً وَ عَاجِزاً. فَإِذَا اعْتَمَدْتُمْ فِي الْفَرْقِ عَلَى الْاسْتِحَالَةِ، فَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَعاً. وَ لَا اعْتِبَارَ بِأَنَّ كَوْنَهُ قَادِراً مِمَّا يَصِحُّ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ كَوْنُهُ مُشْتَهِيّاً وَ عَاجِزاً؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَ مَا يَظْهَرُ مِنْ تَصَرُّفِهِمْ، وَ هَذَا بَعِينُهُ يَسْتَحِيلُ^٢ أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى عَاجِزاً وَ مُشْتَهِيّاً. فَإِذَا أُلْزِمْنَا أَنْ يَكُونَ قَادِراً^٣ عَلَى كُلِّ مَا تَقْدَرُ عَلَيْهِ قِيَاساً عَلَى الْعِلْمِ، عَارِضَنَا بِالشَّهْوَةِ وَ النَّفْوَهِ وَ الْعَجْزِ، فَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَوْجُودَةٌ.

عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ فِي وُجُوبِ كَوْنِهِ تَعَالَى عَالِماً بِمَا يَعْلَمُهُ الْعِبَادُ غَيْرُ مَا ادَّعَوْهُ، بَلِ الْوَجْهُ الصَّحِيحُ أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ لَا تَخْتَصُّ^٤ فِي صَحَّةِ الْعِلْمِ بِهَا بَعْضُ الْعَالَمِينَ دُونَ بَعْضٍ، وَ هُوَ تَعَالَى عَالِمٌ لِنَفْسِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمَقْدُورُ؛ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ، فَلَا يَجِبُ (٢٥٥) حَمْلُهُ عَلَى الْمَعْلُومِ.

١. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، و به يستقيم المعنى، و هو معلوم من ثنايا الكلام.

راجع: المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ١٤١ - ١٤٢.

٢. في الأصل: «يستحيل».

٣. في الأصل: «+ عليه»، و هو زائد.

٤. في الأصل: «لا يختص».

على أن هذا الكلام يوجب عليهم أن يكون قادراً على الفعل الواحد من الوجه الذي أقدّر العبد عليه^١، كما وجب ذلك في العلم. وإذا امتنعوا من ذلك فقد نقضوا حمل القدرة على العلم، وسأغ^٢ لمخالفهم أن يمتنع من [حمل] القدرة على العلم في الموضع الذي ذكروه.

وبعد، فهذا يقتضي أن يجوزوا أن يكون تعالى يُقدّر العبد على الفعل من جميع جهاته، كما جاز أن يُعلمه المعلوم من جميع جهاته. فإن أجازوا ذلك تركوا مذاهبهم، وإن امتنعوا منه، نقضوا حمل القدرة على العلم.

[البحث الثالث: عدم تعلق القدرتين بمقدور واحد]

[الدليل الأول]

وأما الكلام على فساد القول بتعلق القدرتين بالمقدور الواحد فداخل في جملة ما تقدم؛ لأنهما إن تعلقتا بقادرتين، فقد أفسدنا ذلك صريحاً، وإن تعلقتا بقادر واحد واختصاه^٣، فالأمر يؤول إلى كون المقدور الواحد لقادرتين بضرب من الترتيب؛ وذلك أن كل عرضين متمثلين^٤ اختصا بحي واحد، فإنه يصح اختصاص مثلين من جنسهما بحيين؛ كالعلمين والإرادتين. فإن قيل: دلوا على صحة ذلك، وما أنكرتم أن تكون هاتان القدرتان اللتان تتعلقان بهذا المقدور لا مثل لهما يتعلق في آخر؟

١. فيلزم أن يكون فعله تعالى كسباً.

٢. في الأصل: «وساق»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «اختصاه».

٤. إن فرض تعلق القدرتين بمقدور واحد، أوجب أن تكونا متمثلتين. المغني، ج ٨ (المخلوق)،

قلنا: مُحالٌ أن تكون^١ أمثال الذات محصورةً بحدٍّ؛ لأن ما تعدى الواحد لا ينحصر ولا يتناهى؛ فكيف يقال: إنه لا أمثال لما تعلق بهذا المقدور من القدر^٢! فلم يبق إلا أن يقال: له أمثال لا تنحصر^٣ كما ذكرتم؛ من حيث تعدى الواحد.

[وقد يقال: من أين^٤ زعمتم^٥ أنه إذا كان غير منحصر فإنه يتعدى إلى حي آخر؟ وما أنكرتم أن تكون^٦ كل الأمثال لهاتين القدرتين - وإن كانت غير منحصرة - تختص^٧ هذا الحي الواحد؟

والجواب عن ذلك: أن هذا القول يقتضي أن بعض الجواهر قد اختص بقبيل لا يصح على غيره من الجواهر، وذلك فاسد؛ لأن كل جوهري يحتمل من قبيل الأعراض مثل ما يحتمله سائر الجواهر، وكذلك كل حي يحتمل من الأعراض القبيل الذي يحتمله سائر الأحياء. ومتى لم يحرس^٨ هذا الأصل، لم نأمن من^٩ أن يكون بعض المحال لا يصح فيها وجود شيء من الألوان مخصوص^{١٠}، وإن صح وجود ذلك في غيره من المحال، وبعض الأحياء لا يصح أن يريد مراداً مخصوصاً وإن صح على سائر الأحياء ذلك الجنس من الإرادات!

١. في الأصل: «يكون».

٢. في الأصل: «المقدر» بدل «القدر»، ولا محصل له.

٣. هكذا في نسخة سان بطرسبورغ. وفي الأصل: «لا ينحصر».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٥. في الأصل: «لكن زعمتم».

٦. في الأصل: «يكون».

٧. هكذا في نسخة سان بطرسبورغ. وفي الأصل: «يختص».

٨. في نسخة سان بطرسبورغ: «لم نحرس».

٩. في نسخة سان بطرسبورغ: «من».

١٠. في نسخة سان بطرسبورغ: «من الألوان أو جنس من الألوان».

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ تَعْلُقِ الْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ بِقُدْرَتَيْنِ؛ سَوَاءٌ تَعَلَّقَتْ بِقَادِرٍ وَاحِدٍ أَوْ بِقَادِرَيْنِ: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَازَ لَمْ يَمْتَنِعْ^١ أَنْ تَوْجَدَ^٢ إِحْدَى هَاتَيْنِ الْقُدْرَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى مَعْدُومَةً، فَحِينَئِذٍ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَصِحَّ الْفِعْلُ، أَوْ لَا يَصِحُّ. فَإِنْ صَحَّ، انْتَقَضَ تَعَلُّقُهُ بِالْقُدْرَةِ الْمَعْدُومَةِ؛ مِنْ حَيْثُ يَوْجَدُ هَذَا الْمَقْدُورُ، وَجِدَتْ تِلْكَ الْقُدْرَةُ أَوْ عُدِمَتْ. وَلَوْ نَفَيْنَا عَدَمَ تَعَلُّقِهِ بِهَا^٣ لَمَّا زِدْنَا عَلَى ذَلِكَ. وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ وجودُهُ، بَطَلَ أَنْ تَكُونَ^٤ هَذِهِ الْقُدْرَةُ الْمَوْجُودَةُ مُتَعَلِّقَةً بِهِ^٥؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَصْرِيحٌ بِنَفْيِ التَّعْلُقِ. وَأَيْضًا: فَكَانَ يَجِبُ لَوْ وَقَعَ بِإِحْدَى الْقُدْرَتَيْنِ وَالْأُخْرَى الْمُتَعَلِّقَةُ^٦ بِهِ مَعْدُومَةً، أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَوْجُودًا مَعْدُومًا.

[الدليل الثالث]

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يُمْنَعُ حُلُولُ هَاتَيْنِ الْقُدْرَتَيْنِ فِي عَضْوَيْنِ مِنْ قَادِرٍ وَاحِدٍ، وَيَخْتَصُّ أَحَدُ (٢٥٦) الْعَضْوَيْنِ بِمَنْعِ يَعْرِئِ مِنْهُ الْعَضْوِ الْآخَرِ، وَهَذَا يَقْتَضِي صِحَّةَ وجودِهِ وَاسْتِحَالَتِهِ^٧ مَعًا؛ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ. وَمَتَى قِيلَ: إِنَّهُ يَصِحُّ وجودُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ بِالْمَنْعِ الْحَاصِلِ فِي الْعَضْوِ الْآخَرِ،

١. هكذا في نسخة سان بطرسبورغ. وفي الأصل: «أن يمتنع».

٢. في الأصل: «يوجد».

٣. في الأصل: «عدم تعلقه به»، وفي نسخة سان بطرسبورغ: «عدم تعلقها به». والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظة «القدرة» في قوله: «بالقدرة المعدومة».

٤. في نسخة سان بطرسبورغ: «أن يكون».

٥. في الأصل: «بها»، والصحيح ما أثبتناه؛ لرجوع الضمير إلى لفظ «الفعل».

٦. هكذا في نسخة سان بطرسبورغ. وفي الأصل: «أن متعلقة»، ولا محصل له.

٧. في نسخة سان بطرسبورغ: «واستحالة».

كَانَ هَذَا إِخْرَاجًا لَتِلْكَ الْقُدْرَةِ مِنَ التَّعَلُّقِ بِهَذَا الْمَقْدُورِ. وَلَوْ جَازَ - مَعَ أَنَّ الْفِعْلَ يَوْجَدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ اخْتَصَّ مَحَلُّ تِلْكَ الْقُدْرَةِ بِالْمَنْعِ - أَنْ تَكُونَ^١ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ، لَجَازَ فِي قُدْرَةِ غَيْرِ ذَلِكَ الْقَادِرِ، أَنْ تَكُونَ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ، بَلْ فِي سَائِرِ الْأَعْرَاضِ!

[الدليل الرابع]

وَقَدْ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٢ يُجَوِّزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَادِرُ بِإِحْدَى الْقُدْرَتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ مِنْ أَعْضَائِهِ، وَأَبُو هَاشِمٍ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ^٣.
فَإِنْ صَحَّ مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا الْبَابِ، أَمْكَنَ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى، فَيُقَالُ: لَوْ كَانَ مَقْدُورُ الْقُدْرَتَيْنِ وَاحِدًا^٤، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَفْعَلَهُ بِإِحْدَاهُمَا^٥ دُونَ الْأُخْرَى، وَإِنْ حَلَّتَا مَحَلًّا وَاحِدًا. وَهَذَا يُوَدِّي إِلَى كَوْنِهِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا!

٤٤٦

[٤]

فَصْلٌ

فِي أَنْ كَوْنَ الْقَادِرِ قَادِرًا لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِخُدُوثِ الْفِعْلِ دُونَ سَائِرِ صِفَاتِهِ

[الدليل الأول]

الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي بِهِ عَلِمْنَا تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِالْقَادِرِ، بِهِ نَعْلَمُ^٦

١. هكذا في نسخة سان بطرسبورغ. وفي الأصل: «أن يكون».

٢. هو أبو عبد الله البصري المعروف بـ«جعل»، من تلامذة أبي هاشم، وقد تقدّمت ترجمته.

٣. المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ١٣١.

٤. هكذا في نسخة سان بطرسبورغ. وفي الأصل: «واحد».

٥. في الأصل: «بأحدهما».

٦. هكذا في نسخة سان بطرسبورغ. وفي الأصل: «يعلم»، و قوله: «علمنا» قرينة على صحّة ما أثبتناه.

وَجَهٌ تَعْلُقُهُ؛ لَأَنَّا إِنَّمَا نَعْلَمُ عَلَى الْجُمْلَةِ تَعْلُقَهُ بِهِ؛ بَأَن يَقَعَ بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ عَلَى مَا بَيْنَاهُ^١. وَإِذَا كَانَ الَّذِي يَتَجَدَّدُ الْفِعْلُ^٢ عِنْدَ قَصْدِنَا إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ حُدُوثُهُ دُونَ سَائِرِ صِفَاتِهِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحُدُوثُ هُوَ جِهَةٌ التَّعْلُقِ دُونَ مَا عَدَاهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ سِوَى الْحُدُوثِ لَا يَتَجَدَّدُ عِنْدَ قَصْدِهِ لِمَكَانٍ مُجَرَّدٍ كَوْنِهِ قَادِرًا.

[نفي كون الحسن والقبح تابعيين لكون القادر قادراً فقط]

وَلَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يُنَاقِضَ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ بِمَا نَقُولُهُ^٣، مِنْ أَنَّ الْحَسْنَ قَدْ يَكُونُ حَسَنًا بِالْفَاعِلِ، وَالْقَبِيحُ أَيْضًا وَالْخَبَرُ وَالْأَمْرُ.

وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا ذُكِرَ وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ بِالْفَاعِلِ، فَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى صِفَاتٍ لَهُ أُخَرُ^٥ زَائِدَةٌ عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا؛ مِثْلُ كَوْنِهِ عَالِمًا وَ مُرِيدًا وَ كَارِهًا وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ قَادِرًا هُوَ الْحُدُوثُ دُونَ غَيْرِهِ، وَ كُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ زَائِدَةٌ عَلَى الْحُدُوثِ، وَ تَحْتَاجُ^٦ إِلَى صِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا. وَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْقَادِرِ تَبَعًا لِلْحُدُوثِ الَّذِي لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِهِ، لَمَا تَعَلَّقَتْ [بِهِ] تِلْكَ الْوُجُوهُ التَّوَابِعُ.

وَ الَّذِي يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْحُدُوثَ لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ عِنْدَ قَصْدِ الْقَادِرِ وَ تَكَامُلِ الشَّرَاطِطِ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ مُقْتَضَى كَوْنِهِ قَادِرًا، وَ قَدْ يَنْفَكُ الْفِعْلُ مِنْ تِلْكَ الْوُجُوهِ الزَائِدَةِ مَعَ الْحُدُوثِ، فَلَوْ كَانَتْ مِنْ مُقْتَضَى كَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا، لَجَرَتْ مَجْرَى الْحُدُوثِ فِي عَدَمِ الْإِنْفِكَاحِ.

١. تقدّم في ج ٢، ص ٣١٦.

٢. في نسخة سان بطرسبورغ: «للفعل».

٣. في نسخة سان بطرسبورغ: «بما يقوله».

٤. هكذا في نسخة سان بطرسبورغ. و في الأصل: - «أَنَّ».

٥. في نسخة سان بطرسبورغ: «أخرى».

٦. في الأصل: «يحتاج».

وقد بينّا فيما سَلَفَ مِن هذا الكتابِ: أَنَّ الحُدُوثَ مِن حَيْثُ كَانَ هُوَ الْمُتَجَدِّدُ
عِنْدَ قَصْدِي، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ [هو] المتعلِّقُ بي دُونَ سَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَتَجَدَّدُ،
وَأَوْضَحْنَاهُ.

و نُبَيِّنُهُ زَائِداً عَلَى مَا مَضَى: أَنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ حُكْمَ مَا لَا يَتَجَدَّدُ عِنْدَ قَصْدِي مِنْ
صِفَاتِ الْفِعْلِ، حُكْمٌ مَا لَا يَتَجَدَّدُ عِنْدَ قَصْدِي^١ مِنْ أَعْيَانِ الْأَفْعَالِ، فَكَمَا أَنَّ أَفْعَالَ
غَيْرِي لَا تَعْلُقُ لَهَا بِي مِنْ حَيْثُ لَمْ تَتَجَدَّدُ^٢ لَهَا صِفَةٌ عِنْدَ قَصْدِي، فَكَذَلِكَ صِفَاتُ
فِعْلِي الَّتِي لَا تَتَجَدَّدُ^٣ عِنْدَ قَصْدِي، يَجِبُ أَنْ لَا تَكُونَ^٤ مُتَعَلِّقَةً بِي، وَلَا لِي تَأْثِيرٌ
فِيهَا. وَالْجَامِعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ التَّعْلُقُ بِالْقَصْدِ نَفِيّاً وَإِثْبَاتاً.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْإِعْتِبَارُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ حُلُولُ الْفِعْلِ فِي الْمَحَلِّ، وَكَوْنُهُ مُتَحَرِّكاً
بِهِ، وَنَفْيُهُ لَصِدِّهِ، وَتَعْلُقُهُ بِمَا تَعْلُقُ بِهِ، مِمَّا يَسْتَنِدُ إِلَى الْفَاعِلِ؛ بِحُصُولِهِ أَجْمَعَ عِنْدَ
قَصْدِهِ، كَالْحُدُوثِ.

قُلْنَا: مِنْ شَأْنِ كُلِّ صِفَةٍ^٥ [زائدة] عَلَى الْحُدُوثِ، وَكَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِالْفَاعِلِ، يَجُوزُ
حُصُولُهَا مَعَ الْحُدُوثِ، وَحُصُولُ (٢٥٧) خِلَافِهَا عَلَى الْبَدَلِ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ كَوْنِ
الْفِعْلِ مُحْكَمًا وَأَمْرًا وَخَبْرًا. وَمَا يَجِبُ مَعَ الْحُدُوثِ، وَكَانَ مُتَعَلِّقًا^٦ بِالْفَاعِلِ [وَلَا
يَجُوزُ] خِلَافُهُ^٧ لَا مَعْنَى لِإِسْنَادِهِ إِلَى الْفَاعِلِ، كَمَا لَا يَجُوزُ إِسْنَادُ صِفَاتِ الْأَجْنَاسِ

١. فِي الْأَصْلِ: «قَصْدِينَ»، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي الْمَقَامِ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «لَمْ يَتَجَدَّدْ».

٣. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَتَجَدَّدْ».

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَنْ لَا يَكُونَ».

٥. فِي الْأَصْلِ: «ذَاتِ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُنَا وَفِيمَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ التَّالِيِينَ، اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ، ج ٨

(الْمَخْلُوقِ)، ص ٦٦.

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَكَانَتْ مُتَعَلِّقَةً».

٧. فِي الْأَصْلِ: «خِلَافُهَا».

إليه. وكل ما ذُكر في السؤال، مما يجب كَوْنُ الفعلِ عليه مع الحُدُوثِ، ولا يجوزُ كَوْنُهُ على خلافِهِ.

وليس لأحد أن يقول: فالحُدُوثُ إن كان بالفاعلِ، فيجب أن يصحَّ من الفاعلِ أن يجعلَ الذاتَ عليه، وأن لا يجعلَها^١؛ لأنَّه لا خلافٌ للحُدُوثِ إلاَّ العدمُ، والعدمُ ممَّا لا يتجدَّدُ للفعلِ^٢.

فيقال فيه: إنَّه حصلَ بالفاعلِ، و كان جميعُ ما تعلَّقه بالفاعلِ، فلا بُدَّ فيه من الحكمِ الذي ذُكرناه، وهو صحَّةُ أن يجعلَ الفاعلُ للذاتِ وأن لا يجعلَها. فإن كان ذلك هو الحُدُوثُ، فهذا مُستمرٌّ فيه، وإن كان^٣ صفةً زائدةً على الحُدُوثِ، فمن علامتها أن يصحَّ حصولُها مع الحُدُوثِ بالفاعلِ وحصولُ خلافِها.

[الدليل الثاني]

و الذي يدلُّ أيضاً على أنَّ الحُدُوثَ هو جهةٌ تعلَّقَ القادرُ: أنَّا وجدنا ما يصحُّ حُدُوثُهُ يصحُّ تعلُّقُ القادرِ به، وما يستحيلُ حُدُوثُهُ يستحيلُ تعلُّقه به. وما استحالَ حُدُوثُهُ من قادرٍ مخصوصٍ استحالَ تعلُّقُ ذلك القادرِ به وإن صحَّ من غيره. وهذا واضحٌ في أنَّ الجهةَ هي الحُدُوثُ دونَ ما سواها.

يُبيِّنُ ما ذكرناه: أنَّا لمَّا وجدنا ما استحالَ عليه التحيُّزُ في حالِ الوجودِ، يستحيلُ حلولُ الأعراضِ فيه، وما صحَّ أن يتحيَّزَ مع وجودِهِ صحَّ حلولُ الأعراضِ

١. أي يصح أن يجعل الذاتَ حادثةً تارة، وأن يجعلها غير حادثة تارة أخرى.

٢. في الأصل: «الفعل».

٣. في الأصل: «كانت».

٤. في الأصل: «الوجوب»، و قوله: «مع وجوده» قرينة على صحَّة ما أثبتناه.

فيه، حَكَمْنَا بِأَنَّ الْمُصَحِّحَ لِحُلُولِ الْأَعْرَاضِ هُوَ التَّحْيِيزُ^١. وهذا الاعتبارُ حاكمٌ^٢ في اتباعِ التعلُّقِ مِنَ الْقَادِرِ بِصَحَّةِ الْحُدُوثِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا.

[نفي أن يكون العرضُ عرضاً متعلِّقاً بالقادر]

وَلَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُمْ: إِنَّ كُلَّ مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ عَرَضًا مِنْ أفعالِنَا، صَحَّ أَنْ يَقْدَرَ الْقَادِرُ مَنْأً عَلَيْهِ، وَ مَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ فِيهِ يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ عَرَضًا هُوَ جِهَةٌ تَعْلُقُ الْقَادِرَ، وَكَذَلِكَ الْحُدُوثُ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا صِفَةَ لِلذَّاتِ بِكَوْنِهَا عَرَضًا، فَيَصِحُّ أَنْ تُعْلَقَ^٣ الْقُدْرَةُ بِهَا، كَمَا أَنَّ لَهَا بِكَوْنِهَا مُحَدَّثَةً، صِفَةً مَعْقُولَةً.

وَأَيْضًا: فَلَيْسَ مَا اسْتَحَالَ كَوْنُهُ عَرَضًا، اسْتَحَالَ تَعْلُقُ الْقُدْرَةِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَقْدِرُ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ عَرَضًا، وَلَا أَحَدَ مِنَ الْقَادِرِينَ يَقْدِرُ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ حُدُوثُهُ.

[فإن قيل: ما يستحيل حدوثُهُ]^٤ كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَادَ، وَ لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْإِرَادَةُ لَا تَتَعْلَقُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ الْحُدُوثِ، فَقَوْلُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ.

قُلْنَا: هَذَا الْإِعْتِبَارُ - فِي أَنَّ الْإِرَادَةَ هِيَ^٥ الْقَصْدُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ الْإِرَادَةَ

١. في الأصل: «المتحيز»، وهو خطأ.

٢. في الأصل: «حائل»، والأنسب ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «أن يعلّق».

٤. ما بين المعقوفين استفدناه من المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ٧٠.

٥. في الأصل: «هو».

لا تتعلّق^١ على الحقيقة إلا بما يصحّ حدوثه - [يؤيد ما قلناه]^٢؛ فإن^٣ المرید إذا أراد ما يعتقده أنه يصحّ حدوثه مع استحالة الحدوث عليه، فتلك إرادة لا مراد لها على الحقيقة.

[الدليل الثالث]

و مما يدلُّ أيضاً على أن الحدوث هو جهة تعلّق القادر: أنه قد ثبت أن الفعل لا بدّ من أن يحصل على بعض الصفات بفاعله، وإلا لم يكن متعلّقاً به التعلّق الذي بيّناه وكشفناه، وإذا لم يجز أن يحصل به على صفات جنسه، ولا على ما يجب كونه لا محالة عليها، ولا تأثير لاختيار الفاعل منها، فيجب أن يكون به من حيث كان محدثاً؛ لأن الذي يدعى من الكسب غير معقول^٤، وسببته بعون الله^٥.

وما يتبع الحدوث من الصفات، لا يؤثر فيها كون الفاعل قادراً، وإنما كلامنا فيما يتعلّق بالفاعل من حيث كان قادراً فقط. وهذا واضح [في] القدرة.



١. في الأصل: «لا يتعلّق».

٢. ما بين المعقوفين استفدناه من المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ٧١. وعلى أية حال فالعبارة فيها شيء من الغموض، وما قمنا به من إصلاحها هو أقصى ما تمكّنّا منه.

٣. في الأصل: «وإن».

٤. إنّما أشار إلى الكسب هنا لأن القائل بذلك ينفي أن يكون الفعل حادثاً من القادر منّا.

٥. سوف لن يبحث المصنّف عن الكسب في هذا الكتاب؛ لانتقطاع إملائه، وإنّما سوف يبحث في كتاب الذخيرة، وقد قمنا باقتطاع فصل الكسب من الذخيرة وأحقناه بنهاية الكتاب، فراجع.

[٥]

فصل

في أن العدم لا يجوز أن يتعلّق بالقادر ولا بالقدرة

[الدليل الأول]

الذي يدُلُّ على ذلك: أن القادر مِمَّا لَوْ قَدَرَ (٢٥٨) على الإعدام، لَكَانَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ إعدامُ ما لَا يَصِحُّ مِنْهُ إيجادهُ مِنْ مقدوراتِ القديمِ تعالى و مقدورٍ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الذَّاتَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَكُونُ^١ عَلَيْهَا بِالْفَاعِلِ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى جَعْلِهَا عَلَى سَائِرِ مَا تَحْصُلُ عَلَيْهِ بِالْفَاعِلِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ. وَإِذَا كُنَّا نُعَدِّمُ الْحَيَاةَ وَلَا نَقْدِرُ عَلَى إيجادِها، وَكَذَلِكَ نُعَدِّمُ مَقْدُورَ الْغَيْرِ وَلَا نَقْدِرُ عَلَى إيجادهِ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْإِعْدَامِ، وَإِلَّا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى وَجُودِ مَقْدُورٍ وَاحِدٍ لِقَادَرَيْنِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِعْدَامِ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ؟

لأنَّا كما نُعَدِّمُ مَقْدُورَاتِهِ تَعَالَى، كَذَلِكَ قَدْ يُعَدِّمُ تَعَالَى مَقْدُورَاتِنَا، وَإِنْ لَمْ يُوصَفْ بِالْقُدْرَةِ عَلَى إيجادِها، فَالدَّلِيلُ جَامِعٌ لِلْمَوْضِعَيْنِ.

عَلَى أَنَّ الْقَادِرَ^٢ لَا يَخْتَلِفُ بِالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، وَإِذَا اسْتَحَالَ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، اسْتَحَالَ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ كُلُّ قَادِرٍ.

١. فِي الْأَصْلِ: «يَكُونُ»، وَضَمِيرُ الْأِسْمِ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظَةِ «الذَّاتِ». وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ: «تَحْصُلُ»، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: «يَحْصُلُ».

٢. فِي الْأَصْلِ: «الْقَادَرَيْنِ».

[الدليل الثاني]

دليل آخر: ومما يدل على ذلك: أن المعدوم ليس له بكونه معدوماً صفةً ولا حالاً، وإنما المستفاد بذلك خروجه من الوجود، والقدرة إنما تتعلق بتحصيل الفعل على صفة؛ لأن التعليل بالفاعل كالتعليل بالعلّة، وكما لا يجوز أن يُسند إلى العلّة ما لم يُعقل من الصفات، كذلك الفاعل، ولهذا صحّ أن يُعلق الحدوث بالفاعل؛ من حيث كانت حالة معقولة. وكذلك صحّ في كون الكلام خبراً وأمرأً ونهياً أن يُسند إلى الفاعل؛ من حيث كانت هذه الأمور وجوهاً معقولةً وأحكاماً ثابتة. ولهذا لم نحتج في أن لا يكون خبراً ولا أمرأً إلى فاعل؛ للوجه الذي ذكرناه.

ولأنّه لا بُدّ من أن يُعلق بالفاعل من الفعل ما ينفصل^١ [به] يبين أن يكون عليه، وبين أن لا يكون عليه، وهذا [إنما]^٢ يليق بالإثبات دون النفي.

[نفي أن يكون العدم حالاً]

فإن قيل: ومن [أين] أنه لا حال للمعدوم بكونه معدوماً؟ قلنا: من أقوى ما دلّ على ذلك، أننا نعلم باضطرارٍ أن الذات لا تخلو من أن تكون موجودة، أو معدومة. ولو كان العدم حالاً، لم نعلم ذلك باضطرارٍ؛ لأن^٣ استحالة خلو الذات من حالين متضادين إلى ثالث لا يُعلم باضطرارٍ، وإنما طريقه الاستدلال، وإنما الذي يُعلم باضطرارٍ في الذات أنها لا تخلو من أن

٤٧٠

١. في الأصل: «لم ينفصل»، وهو لا يلائم السياق.

٢. في الأصل: «لا» بدل «إنما»، وهو لا يلائم السياق.

٣. في الأصل: «ولأن». راجع: المعني، ج ٨ (المخلوق)، ص ٧٥.

٤. في الأصل: «لا نعلم ذلك باضطرارٍ».

تَكُونُ^١ عَلَى الصِّفَةِ، أَوْ عَلَى نَفْيِهَا وَ سَلْبِهَا. فَلَوْلَا أَنَّ العَدَمَ إِنَّمَا هُوَ سَلْبُ^٢ الوجودِ فقط، لَمْ نَعْلَمْ باضطرارٍ استحالة خُلُوءِ الذاتِ مِنَ الوجودِ أَوْ العدمِ.

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ إثباتَ حَالِ للذاتِ بِكَوْنِهَا معدومةً، لَيْسَ مِمَّا^٣ يُعْرَفُ باضطرارٍ، وَ لَا دَلِيلَ عَلَى إِبْثَاتِهِ، فَيَجِبُ نَفْيُهُ؛ لِأَنَّ إِبْثَاتَ مَا لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ؛ يُوْدِّي إِلَى الْجَهَالَاتِ. وَ كَيْفَ يَصِحُّ إِبْثَاتُ حَالٍ لَا فَرْقَ فِي الْأَحْكَامِ الْمَعْقُولَةِ بَيْنَ إِبْثَاتِهَا وَ نَفْيِهَا؟! مِنْ حَيْثُ كَانَ كُلُّ حُكْمٍ لِلْمَعْدُومِ أُسْنَدَ إِلَى كَوْنِهِ عَلَى حَالٍ، يُمَكِّنُ أَنْ يُسْنَدَ إِلَى انْتِفَاءِ الوجودِ عَنْهُ^٤؛ أَلَا تَرَى أَنَّ استحالة الأحكامِ الَّتِي كَانَتْ جَائِزَةً عَلَيْهِ مَعَ الوجودِ، كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُؤَثَّرَ فِيهَا حُصُولُ حَالَةٍ لَهُ فِي العدمِ، يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُؤَثَّرَ فِيهَا خُرُوجُهُ مِنَ الوجودِ؟

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ كَوْنَ المَعْدُومِ مَقْدُوراً - وَ هَذَا مِمَّا يَخْتَضُّ العَدَمَ - مُقْتَضِياً لِحَالٍ^٥ هُوَ عَلَيْهَا؛ وَ ذَلِكَ: أَنَّ فَائِدَةَ قَوْلِنَا فِي الذَّاتِ: «إِنَّهَا مَقْدُورَةٌ» أَنَّ الْقَادِرَ عَلَيْهَا يَصِحُّ أَنْ يَوْجِدَهَا وَ يُحْصَلَ لَهَا هَذِهِ الْحَالَةُ الْمَعْقُولَةُ، وَ هَذَا الْقَدْرُ لَا يَقْتَضِي ثُبُوتَهُ حُصُولَ^٦ حَالَةٍ لِلْمَعْدُومِ (٢٥٩) تَضَادُّ^٧ الوجودِ؛ لِأَنَّ صَحَّةَ حُصُولِ الصِّفَةِ لِلذَّاتِ لَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ مَا يُضَادُّهَا.

١. فِي الْأَصْلِ: «لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ».
٢. فِي الْأَصْلِ: «سَبَبٌ»، وَ هُوَ خَطَأٌ قَطْعاً؛ لِأَنَّ العَدَمَ لَا يَكُونُ سَبَبَ الوجودِ.
٣. فِي الْأَصْلِ: «مِمَّنْ».
٤. وَ مِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ «انْتِفَاءَ الوجودِ» هُوَ مُجَرَّدُ العَدَمِ وَ خُرُوجِ الذَّاتِ مِنَ الوجودِ، بَيْنَمَا «حَالُ العَدَمِ» هُوَ مَعْنَى يَقْتَضِي العَدَمَ وَ خُرُوجِ الذَّاتِ مِنَ الوجودِ.
٥. فِي الْأَصْلِ: «بِحَالٍ».
٦. فِي الْأَصْلِ: «ثُبُوتَ حُصُولِهِ».
٧. فِي الْأَصْلِ: «بِضَادٍّ».

[الدليل الثالث]

دليل آخر: ويدل على ذلك أن الإعدام لو تعلقت به القدرة لجرى مجرى الإحداث، وكان يجب في كل ذات تجدد عدمها بالفاعل، كما وجب مثل ذلك فيما تجدد وجوده. وهذا يوجب أن يكون عدم كل ما لا يبقى في الحال الثانية متعلقاً بالفاعل؛ كالصوت وما أشبهه. وذلك باطل؛ لأن عدم ما لا يبقى واجب، وما يتعلق بالفاعل لا يكون إلا ما حصوله وأن لا يحصل على سواء. وكيف يتعلق ذلك بالفاعل وهو لا يقف على اختياره ولا يتعلق بدواعيه؟

وليس لأحد أن يخرج عدم ما لا يبقى من التعلق بالفاعل لوجوبه، ويجريه مجرى وجود القديم الذي لما وجب لم يفتقر إلى فاعل.

وذلك أن كل شيء كان لوجوده أول، فوجوده بالفاعل وإن وجب؛ كالمسببات^١ التي يجب وجودها عند أسبابها، وتتعلق^٢ مع ذلك بالفاعل. وكذلك يجب في كل ما لعدمه أول أن يكون بالفاعل، وإن وجب عدمه.

وليس يفرق بين الأمرين: أن المسبب كان يصح أن لا يوجد بأن لا يوجد سببه، فيدخل هذا في حيز ما جائز وجوده^٣. وذلك أن ما لا يبقى أيضاً، قد كان يجوز أن لا يتجدد عدمه في الثاني؛ بأن لا يحدث^٤ من القادر عليه في الأول. فإن كان ما ذكر في المسبب فرقاً صحيحاً، فمثله [ما] لا يبقى، فاستوى الأمران.

١. في الأصل: «كالمسببات»، وما أثبتناه استفدناه من المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ٧٧.

٢. في الأصل: «يتعلق».

٣. خلافاً لما لا يبقى، فإن عدمه واجب دائماً.

٤. في الأصل: «بأن لا يكون يحدث».

[الدليل الرابع]

دليلٌ آخَرُ: ومما يدلُّ على ذلك أنَّ القُدْرَةَ لو تَعَلَّقَتْ بالإعدامِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَبْتَدِئَ أَحَدُنَا فِعْلَ عَدَمِ الذَّوَاتِ الْبَاقِيَاتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْعَلَ ضِدَّهَا؛ لِأَنَّ الإِعْدَامَ إِذَا كَانَ فِي الْمَقْدُورِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى فِعْلِ الضَّدِّ، وَقَدْ عَلِمْنَا اسْتِحَالَةَ إِعْدَامِ الذَّوَاتِ الْبَاقِيَاتِ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ يَفْعَلُهَا^١، فَيَجِبُ أَنْ^٢ يَكُونَ الإِعْدَامُ غَيْرَ مَقْدُورٍ.

وَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الإِعْدَامَ فِي مَقْدُورِنَا، لَكِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِ الضَّدِّ لِيَقَعَ. لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى خِلَافٍ فِي عِبَارَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا بِقَوْلِنَا مَا زَادُوا عَلَى مَا ذَكَرُوهُ. فَصَارَ مَحْصُولُ كَلَامِهِمْ: أَنَا نَقْدِرُ عَلَى الإِعْدَامِ بِسَبَبٍ هُوَ إِيجَادُ الضَّدِّ، وَإِنْ قَدَّرَ تَعَالَى [عَلَى الإِعْدَامِ] الَّذِي يَحْصُلُ عِنْدَ عَدَمِ الضَّدِّ^٣.

وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَيَجْرِي [مَجْرَى] قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ جَعَلَ الْمُتَحَرِّكَ مُتَحَرِّكًا فِي مَقْدُورِنَا» وَنَعْنِي بِهِ أَنَّا قَادِرُونَ عَلَى أَنْ نَوْجِدَ الْحَرَكَةَ الْمَوْجِبَةَ لَكَوْنِهِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَلَا جَازَ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الإِعْدَامِ بِسَبَبٍ هُوَ إِيجَادُ الضَّدِّ، وَإِنْ قَدَّرَ تَعَالَى عَلَى إِيجَادِهِ بِغَيْرِ سَبَبٍ؟

وَذَلِكَ أَنَّ الإِعْدَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسَبَّبًا؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّبَ هُوَ الذَّاتُ الَّتِي تَوْجَدُ بِحَسَبِ ذَاتٍ أُخْرَى هِيَ السَّبَبُ؛ وَلِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الَّذِي بِوُجُودِهِ يَوْجَدُ غَيْرُهُ، وَيَصِحُّ مَعَ وُجُودِهِ الْمَنْعُ مِنْ مُسَبِّبِهِ، وَوُجُودُ الضَّدِّ يَسْتَحِيلُ مَعَ وُجُودِهِ الْمَنْعُ مِنْ إِعْدَامِ ضِدِّهِ.

١. وهذه الوساطة هي الضد، وهو في الحقيقة: «الفناء»، فإن الذوات الباقيات - وهي التي لا تُعدم إذا تركت وشأنها في مقابل ما لا يبقى، كالصوت - لا تُعدم إلا بواسطة إيجاد ضد لها وهو «الفناء». راجع: الذخيرة، ص ١٤٦.

٢. في الأصل: «أن لا»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

٣. في الأصل: «عنده عدم ضده»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

على أنه لو كان سبباً في عَدَمٍ ما يُضادُّه، لَكَانَ عَدَمُهُ واقِعاً بِحَسَبِهِ، وهذا يَقْتَضِي أن لا يُعَدَمَ بالجزء الواحدِ الأجزاء الكثيرةُ بما يُضادُّ، وقد عَلِمْنَا خِلَافَ ذلك.

٤٧٢

[الدليل الخامس]

دليلٌ آخَرُ: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّهُ لَوْ صَحَّ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِإِعْدَامِ الذَّاتِ مِنْ غَيْرِ إِيجَادٍ ضِدٍّ، صَحَّ^١ مِنْ أَحَدِنَا أَوْ مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى أَنْ يَبْتَدِئَ فَيُعَدِمَ الْأَكْوَانَ عَنِ الْجَوْهَرِ، وَهَذَا يُوْدِّي إِلَى جَوَازِ خُلُوقِ الْجَوْهَرِ مِنَ الْأَكْوَانِ، مَعَ عِلْمِنَا بِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: مَتَى خَلَا الْجَوْهَرُ مِنَ الْكَوْنِ وَجِبَ عَدَمُهُ. لِأَنَّ ذَلِكَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ يُوْدِّي أَوَّلًا إِلَى أَنْ يَكُونَ إِعْدَامُ الْجَوْهَرِ فِي مَقْدُورِنَا؛ بَأَنْ يَبْتَدِئَ فَنُعَدِمَ أَكْوَانَهَا.

ثُمَّ إِنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَجُوزُ (٢٦٠) أَنْ يُعَدَمَ بِعَدَمِ الْكَوْنِ الْمَوْجُودِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى الْأَكْوَانِ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ بِالْكَوْنِ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ. وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُعَدَمَ لِعَدَمِ الْكَوْنِ فَقَطْ، بَلْ لِعَدَمِهِ وَلا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْأَكْوَانِ.

وَذَلِكَ: أَنَّ عَدَمَ الْجَوْهَرِ إِذَا وَجِبَ، فَالوَاجِبُ تَعْلِيلُهُ بِالْأَمْرِ الْمُتَجَدِّدِ الَّذِي عِنْدَهُ عُدَمٌ، دُونَ مَا لَمْ يَتَجَدَّدْ، وَلَمْ يَتَجَدَّدْ إِلَّا عَدَمُ الْكَوْنِ دُونَ انْتِفَاءِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَكْوَانِ. وَلَوْ كَانَ عَدَمُ الْكَوْنِ مُوجِباً لِعَدَمِهِ، وَجِبَ عَدَمُهُ لِعَدَمِهِ، وَإِنْ وُجِدَ فِيهِ غَيْرُهُ. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْحَيَاةَ مَتَى عُدِمَتْ^٢ وَلَمْ تَوْجَدْ أَمْثَالَهَا عُدِمَ الْعِلْمُ، وَمَتَى عُدِمَتْ وَوُجِدَ لَهَا مِثْلٌ لَمْ يُعَدَمِ الْعِلْمُ، فَقُولُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْجَوْهَرِ وَالْكَوْنِ.

١. فِي الْأَصْل: «أَصَحَّ»، وَمَقْتَضَى السِّيَاقُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي الْأَصْل: «أَوْ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «وَوُجِدَ لَهَا مِثْلٌ».

وذلك: أن مثل الشيء قد^١ يخلقه و يقوم مقامه، و ضده لا يجوز هذا فيه، إلا إذا
ساواه في أنه يوجب حكماً مخصوصاً يشتركان فيه، كما نقوله في المجاورات^٢
المتضادة، و أن بعضها يسد مسد بعض في حاجة التأليف، و هذا لا يصح في
الأكوان المتضادة.

و مما يكشف عن صحة هذه الطريقة: أنه كان يجب إذا كان العدم مقدوراً أن
يتبدى الله تعالى إعدام الأكوان عن الجوهر من غير ضد يفعل، فيؤدي ذلك إلى
خروجه من الأكوان كلها بعد وجودها فيه. و معلوم خلاف ذلك؛ لأن من المعلوم
أن السواد لا يتنفي عن المحل على طريقة واحدة إلا بضد يطراً عليه. و كل هذا
واضح لمن تأمله.

[٦]

فصل

في الإشارة إلى ما يدخل في مقدور العباد من الأجناس

[أقسام مقدوراتنا]

اعلم أن مقدورنا على ضربين:
منه: ما يختص القلب، ولا^٣ يصح وجود قبيله في محل سوى القلب، فلقبناه

١. في الأصل: «فقد»، و لا موقع للفاء في المقام.

٢. في الأصل: «المحاورات»، و الصحيح ما أثبتناه. و راجع: المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ٧٩؛
الحدود، ص ٤٣.

٣. في الأصل: «فلا»، و ما أثبتناه استفدناه مما سوف يأتي في نهاية الفصل.

بأنه: «فِعْلُ الْقُلُوبِ».

وَ الضَرْبُ الْآخَرُ: يَصِحُّ وجودُ قَبِيلِهِ فِي حَيِّزِ الْقَلْبِ، فَقُلْنَا: إِنَّهُ «فِعْلُ الْجَوَارِحِ».

[أولاً: أفعال القلوب]

و لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ إِلَّا مَا هُوَ دَاخِلٌ فِي مَقْدُورِنَا، إِلَّا الشَّهْوَةَ وَ النَّفَارَ.
و «الشَّهْوَةُ» إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ مَعْنَى، عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ وَ أَبُو هَاشِمٍ،
فَعَلَى قَوْلِهِمَا أَيْضاً يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَارِجاً مِنْ مَقْدُورَاتِنَا، وَ مُخْتَصَافاً
بِمَقْدُورِهِ تَعَالَى.

و «الشَّيْءُ» وَ «الرَّيُّ» إِنْ ثَبَتَا مَعْنَيَيْنِ، وَ لَمْ نَرْجِعْ بِهِمَا إِلَى انْتِفَاءِ الشَّهْوَةِ عَلَى وَجْهِ
مَخْصُوصٍ.

وَ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ فَهُوَ مِنْ مَقْدُورِنَا. وَ أَجْنَاسُ الْإِعْتِقَادَاتِ
وَ الْإِرَادَاتِ وَ أَضْدَادُهَا مِنَ الْكَرَاهَاتِ.

وَ «الظَّنُّ» عَلَى أَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ قَبِيلِ الْإِعْتِقَادَاتِ. وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِهَا فَقَدْ دَخَلَ فِي
جُمْلَتِهَا فِي الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي النَّظَرِ^١.

فَأَمَّا «الْتَمَنِّي» فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْإِعْتِقَادِ الْمَخْصُوصِ، وَ الْقَوْلِ الَّذِي يُظْهِرُهُ
الْمُتَمَنِّي، وَ كَانَ جِنْساً مُفْرَداً، فَهُوَ أَيْضاً مِنْ جُمْلَةِ مَقْدُورَاتِنَا.

وَ كَذَلِكَ «النَّدَمُ» إِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْإِعْتِقَادِ الْمَخْصُوصِ لِغَوِيَةِ الْمَنْفَعَةِ وَ لِحُوقِ
الْمَضَرَّةِ بِمَا مَضَى مِنْ أَفْعَالِهِ، وَ كَانَ جِنْساً مُفْرَداً، فَهُوَ أَيْضاً مِنْ مَقْدُورِنَا.

فَأَمَّا «الْعَمُّ» وَ «الشَّرُّ» فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْإِعْتِقَادَاتِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «فَالنَّظَرُ».

[ثانياً: أفعال الجوارح]

وَأَمَّا أفعالُ الجَوَارِحِ، فالأَكْوَانُ^١ على اختلافِ أجناسِها وألقابِها، والاعتماداتُ على اختلافِها^٢، والمُماَسَّةُ الَّتِي تُسمَّى بـ«البقاءِ» والآلَامُ واللَّذَاتُ والأصواتُ على اختلافِ أجناسِها، فهذه الأجناسُ أجمَعُ في مقدورِنا.

وما عداها مما يَحُلُّ الجَوَارِحَ؛ مِنَ الألوانِ وَغَيْرِها يَخْتَصُّ تعالى بالقُدرةِ عليه. وَلَيْسَ يجوزُ أن يُقالَ في مقدوره تعالى: إِنَّه مِنْ أفعالِ الجوارحِ؛ لأنَّ هذه الإضافةَ (٢٦١) الأغلَبُ في استعمالِها أن يُرادَ بها كَوْنُ الجارحةِ آلةً في الفعلِ، وهذا لا يَصِحُّ في أفعاله تعالى، وإن صَحَّ فينا.

و^٣ يَمْتَنِعُ إضافةُ أفعالِ القُلُوبِ إليه تعالى؛ لأنَّ المُستَفَادَ بهذه اللفظةِ «أنَّ الفِعْلَ يَحُلُّ القَلْبَ»، ولا يَصِحُّ وجودُ قَبيلِهِ في مَحَلِّ سِوَاهُ.

فإن قيل: فعلى هذا الحَدِّ يَجِبُ أن تَكُونَ إرادةُ القَدِيمِ تعالى وَكَراهَتُهُ لَيْسَتَا مِنْ أفعالِ القُلُوبِ.

قُلْنَا: كذلك هو؛ لأنَّ المعنى الذي ذَكَرناهُ لا يَصِحُّ فيهما.

وَلَيْسَ يَلْزَمُ على هذا أن تَكُونَ إرادَتُنا لَيْسَتْ مِنْ أفعالِ القُلُوبِ، وكذلك كَراهَتُنا؛ مِنْ حَيْثُ وُجِدَ مِنْ قَبيلِها ما لا يَحُلُّ القَلْبَ، وَهُوَ إرادةُ القَدِيمِ تعالى وَكَراهَتُهُ.

١. في الأصل: «في الأكوان».

٢. في الأصل: «على خلافها».

٣. في الأصل: «ليس»، وهي زائدة و لغو في المقام؛ إذ على فرض وجودها يناقض الدليل المدعى.

و ذلك أننا قد احتَرَزْنَا مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَدِّ؛ بَأَن قُلْنَا: «مَا يَخْتَصُّ [الْقَلْبَ]¹ و لَا يَصِحُّ وجودُ قَبْلِهِ فِي مَحَلِّ سِوَى الْقَلْبِ». و إرادةُ الْقَدِيمِ تَعَالَى و إن لَمْ تَوْجَدْ فِي الْقَلْبِ، و كَانَتْ مِنْ قَبْلِ إِرَادَتِنَا، فَلَيْسَتْ موجودَةً [فِي مَحَلِّ] سِوَى الْقَلْبِ، بَلْ تَوْجَدُ لَا فِي مَحَلِّ نَجْهَلُهُ².

[٧]

فصل

في تَمْيِيزِ وُجُوهِ الْأَفْعَالِ الرَّاجِعَةِ إِلَيْهِمَا³

[أولاً: أقسام أفعالنا]

اعْلَمْ أَنَّ أفعالنا لَا تَخْلُو مِنْ وَجْهَيْنِ:
إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً بِالْقُدْرَةِ فِي مَحَلِّهَا، وَ هُوَ «المُبَاشَرُ».
أَوْ موجودَةً بِحَسَبِ فِعْلٍ آخَرَ، يَجِبُ وجودُهَا لِأَجْلِ وجودِهِ، إِذَا زَالَتِ الْمَوَانِعُ، وَ هُوَ «المُتَوَلَّدُ».

و هذا الضَرْبُ - يَعْنِي الْمُتَوَلَّدُ - يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٍ⁴:

١. ما بين المعقوفين استفدناه ممَّا تقدَّم في بداية الفصل.
٢. في الأصل: «جهله»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.
٣. أي الراجعة إليه تعالى و إلينا.
٤. لكنَّ السَّيِّدَ الْمُصَنِّفَ تعرَّضَ إِلَى قِسْمَيْنِ مِنْهَا، وَ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ أَيْضاً يَنْقَسِمُ الْمُتَوَلَّدُ إِلَى قِسْمَيْنِ، ثُمَّ ذَكَرُوا أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى ضَرِبَيْنِ. راجع: المغني، ج ٩ (التوليد)، ص ١١٣؛ الرسائل العشر للشيخ الطوسي، ص ٨٥.

أَحَدُهَا: مَا يَوْجَدُ فِي مَحَلِّ السَّبَبِ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَوْجَدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ سَبَبِهِ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: الْعِلْمُ الْمُتَوَلَّدُ عَنِ النَّظَرِ.

وَمِثَالُ الثَّانِي: كُلُّ مَا يَتَوَلَّدُ عَنِ الْاعْتِمَادِ؛ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَغَيْرِهَا. وَمِثَالُهُ التَّأْلِيفُ، لِأَنَّ الْجُزْءَ الْوَاحِدَ مِنْهُ يَتَوَلَّدُ عَنِ إِحْدَى الْمُجَاوِرَتَيْنِ، فَيَوْجَدُ فِي مَحَلِّهَا وَفِي مَحَلِّ الْمُجَاوِرَةِ الْآخَرَى.

وَلَعَلَّنَا أَنْ نُفَصِّلَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ إِذَا انْتَهَيْنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي «التَّوَلَّدِ» مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، بِمَشِيَّةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ^١.

[ثَانِيًا: أَقْسَامُ أَفْعَالِهِ تَعَالَى]

فَأَمَّا الْقَدِيمُ تَعَالَى فَقَدْ يَفْعَلُ عَلَى جِهَةِ التَّوْلِيدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا إِلَى الْمُسَبَّبِ، عَلَى مَا سَيَجِيءُ بَيَانُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ^٢.

فَأَمَّا الْمُبَاشِّرُ فَلَا يَصِحُّ فِي أَفْعَالِهِ؛ لِاسْتِحَالَةِ فَائِدَتِهِ عَلَيْهِ.

وَيَخْتَصُّ تَعَالَى بِالْإِخْتِرَاعِ، وَحَدُّ الْفِعْلِ الْمُخْتَرَعِ: «مَا ابْتَدَأَ [لَا فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ]^٣».



١. سوف لن يبحث «التولد» في هذا الكتاب؛ لانقطاع إملائه، وإنما سيبحثه في كتاب الذخيرة، ص ٧٣.

٢. الذخيرة، ص ٧٦.

٣. في الأصل: «ما ابتدئ غير فاعله»، ولا محصل له. وما أثبتناه استفدناه من كتاب الحدود، ص ٧١.

[٨]

فصل

في تمييز وجوه الأفعال الراجعة إلى فاعلها

لا يخلو حال الفاعل من أقسام ثلاثة:

أولها: أن يكون مختاراً، وعلامته تعلق المدح والذم بأفعاله إذا حصل شرطها.
وثانيها: أن يكون محمولاً ملجأً، وعلامته أن تقوى دواعيه؛ إما إلى أن يفعل أو
إلى أن لا يفعل، على حد يسقط معه المدح والذم، ويصير ذلك الفعل في الحكم
كأنه لغيره.

وثالثها: أن يكون فاعلاً على طريق السهو، مع فقد العلم والقصد. وهذا الوجه
مما يتنفي معه أيضاً المدح والذم، أو الحسن والقبح عند أبي عليّ وأبي هاشم!
وقد بينّا فيما مضى أنّ الصحيح خلاف ذلك^١، وأن الساهي قد يقبح بعض
أفعاله ويحسن، وإن سقط عن قبحه الذم [عن] حسنه [المدح].

وليس يخلو القادر من هذه الوجوه فيما يفعله، وإن جاز أن يخلو فيما لا
يفعله؛ بأن يُمنع من الفعل بالقيد وما جرى مجراه.

هذا آخر ما خرج من هذا الكتاب^٢.

والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وعترته الطاهرين.



١. تقدّم في ج ٢، ص ٧٧.

٢. جاء في الأصل بعد هذا الكلام ما يلي: «يتلوه بعون الله في أول الجزء الرابع: فصل «في إفساد قولهم في الكسب». وقد حذفناه من المتن لما تقدّم من أن تجزئة الكتاب غير علمية.

[٩]

(٢٦٢) فصل^١

في إفساد قولهم بالكسب

[الإشكال الأول]

المذهبَ يَجِبُ أن يكونَ مفهوماً قبلَ أن تَتَكَلَّمَ في صحَّتِهِ أو فساده، فلو كان مذهبُهم في «الكسبِ» معقولاً، لفهمناه عنهم مع طولِ المُباحِثَةِ والمُنَاطَرَةِ. وليسَ يجوزُ أن تكونَ العِلَّةُ في بُعْدِنَا عن فَهْمِهِ، اعتقَادُنَا بطلانَه؛ لأنَّا قد نفهمُ مذاهِبَ المُبْطِلِينَ عَلَى اختلافِها وتعلُّلِها، وتَتَكَلَّمُ عَلَى بطلانِها، ومذاهِبَ هؤلاءِ القومِ الباطِلَةِ في غَيْرِ الكسبِ كثيرةٌ، لا ندَّعي أَنَّها غَيْرُ مفهومةٍ.

[عدم صحة تبين معنى الكسب من خلال التفريق بين حركة المفلوج والمختار]

واعتصامُهم بالفرقِ الذي نَجِدُه بَيْنَ حَرَكَةِ المفلوجِ وَبَيْنَ حَرَكَةِ المُخْتَارِ

١. جاء في الأصل قبل هذا، ما يلي: «بسم الله الرحمن الرحيم، وهو ثقتي وحسبي، نبدأ بعون الله وقوته في هذا الجزء بذكر أول الكلام المبسوط من الكتاب الموسوم بـ «الذخيرة»، المخالف لما بُني عليه صدره من الإيجاز والاختصار، ليكون تماماً للكتاب الملخص، من حيث انتهى الإملاء منه، حسب ما رآه مُصَنَّفُهُما ورسمه، والله عز وجل التوفيق، فصل...» وقد حذفناه من المتن؛ لِمَا تَقَدَّمَ من أن تجزئة الكتاب غير علمية. ثم إنه وفقاً لهذا النص أن ما يأتي بعده من فصول ليس من كتاب الملخص، بل هو من كتاب الذخيرة، ولذلك كان يجب حذفه من الكتاب؛ لأنَّ المفروض هنا هو تحقيق كتاب الملخص فقط لا الذخيرة، ولكن بما أن البحث في الملخص عن (المخلوق) بقي ناقصاً، لذلك فضلنا انتزاع هذين الفصلين وإحاقهما بالمتن، وذلك إتماماً للفائدة، وهما لم يجينا أول كتاب الذخيرة بخلاف سائر فصول البحث عن (المخلوق).

لا يُغني شيئاً؛ لأنَّ هذا الفرقَ أولاً للحَيِّ دونَ الفعل؛ لأنَّ الحَيَّ يَجِدُهُ مِنْ نَفْسِهِ، وإِنَّمَا كَلَامُنَا مَعَهُمْ فِي صِفَةٍ يَدْعُونَهَا لِلْفِعْلِ زَائِدَةٌ عَلَى حُدُوثِهِ.

و السببُ فِي الْفَرْقِ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ: أَنَّ حَرَكَةَ الْمَقْلُوجِ غَيْرُ تَابِعَةٍ لِاخْتِيَارِهِ، وَ حَرَكَةُ الْمُتَصَرِّفِ عَلَى إِرَادَتِهِ وَاقِعَةٌ بِإِثَارِهِ وَ اخْتِيَارِهِ. وَ يَلْزَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، لَوْ أَجْزَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَ اللَّوْنَ مَتَى أَرَدَنَاهُ، وَ يَرْفَعَهُ مَتَى كَرِهْنَاهُ، أَنْ تَكُونَ الْأَلْوَانُ مَعَنَا مِثْلَ سَائِرِ مَا يُنْسَبُ إِلَى فِعْلِنَا مِنَ الْحَرَكَاتِ.

عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا ادَّعَوْا فَرْقاً بَيْنَ الْحَرَكَةِ الضَّرُورِيَّةِ وَ الْاخْتِيَارِيَّةِ، يَقْتَضِي تَعَلُّقاً مِنَّا بِأَحَدِهِمَا، أَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: إِنَّ ذَلِكَ التَّعَلُّقُ هُوَ بِحُدُوثِ الْاخْتِيَارِيَّةِ بِنَا، وَ وَقُوعِ الضَّرُورِيَّةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِينَا؛ فَمِنْ أَيْنَ [الْكَسْبُ] كَصِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْحُدُوثِ وَ يُمَكِّنُ إِسْنَادَهُ إِلَيْهِ؟

عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ الَّذِي أَشَارُوا إِلَيْهِ مُمَكِّنٌ فِي جَمِيعِ الْمُتَوَلِّدَاتِ، وَ قَدْ نَفَوْا كَوْنَهَا كَسْباً؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا يَفْصِلُ بَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ وَ يَنْسَخَ مُخْتَاراً، وَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِيَدِهِ آخِذٌ فَيَكْتُبَ بِهَا أَوْ يَنْسَخَ، وَ لَمْ يَقْتَضِ ثُبُوتُ هَذَا الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ أَحَدَهُمَا كَسْبٌ.

[الإشكال الثاني]

وَ قَدْ لَزَمَهُمُ الشُّيُوخُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَادِراً عَلَى الْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ الْكَسْبِ؛ لِأَنَّ جِهَةَ تَنَاولِ الْقَادِرِ لِلْفِعْلِ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْقَادِرِينَ، كَمَا لَمْ يَخْتَلِفْ ذَلِكَ فِي وَجْهِ الْعِلْمِ وَ الْإِدْرَاكِ، وَ الْمُرَادَاتِ وَ الْأَجْنَاسِ. وَ إِنْ دَخَلَ فِيهَا اخْتِصَاصٌ بَيْنَ الْقَادِرِينَ، فَلَنْ يَدْخُلَ فِي جِهَةِ تَعَلُّقِ الْقَادِرِ بِالْمَقْدُورِ اخْتِصَاصٌ. وَ بَطْلَانُ حُدُودِهِمُ لِلْكَسْبِ قَدْ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَ ذَكَرْنَا أَنَّ الْحُدُودَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى

نَعاطِي تفسِيرَ لفظِهِ بما لا يَصِحُّ أن يُعْلَمَ، إِلَّا بَعْدَ أن يُعْلَمَ معْنَى تلكَ اللفظةِ.

[الإشكال الثالث]

على أننا لو تجاوزنا عن أن الكسب غير معقول، و سلمنا أنه معقول، لكان غرضهم في ذكره متقصاً؛ لأنه إذا كان من مذهبهم أن الله تعالى متى فعل في العبد القدرة والفعل، وجب كونه مكتسباً، ولم يجز أن لا يكون كذلك، ومتى لم يفعل ذلك استحال كونه مكتسباً، فقد صار أحدنا في حكم المحمول على الفعل، فلا يستحق مدحاً ولا ذمّاً، ولا ثواباً ولا عقاباً. وإنما كانوا يتفهمون بذكر الكسب لو انفك أحد الأمرين من الآخر.

[١٠]

فصل

في ذكر ما يلزمهم على القول بالمخلوق

[الإشكال الأول]

يلزمهم أن لا يكون لله تعالى على الكافر نعمة؛ لأنه (٢٦٣) خلق فيه الكفر على مذهبهم، فكفره مفض به إلى استحقاق العقاب الدائم، والخلود في النار. وإذا لم يكن عليه نعمة، لم يستحق الله الشكر ولا العبادة؛ لأنها كيفية في الشكر. والقول عليه بذلك خروج عن الإجماع، وانسلاخ عن الدين!

١. في الأصل: «متقصاً»، ومقتضى السياق ما أثبتناه.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَتْ لَهُ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ دِينِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ [لَهُ] عَلَيْهِ نِعْمَةٌ دُنْيَاوِيَّةٌ؛ كَالْحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَضُرُوبِ الْمَنَافِعِ وَاللَّذَاتِ الْعَاجِلَةِ.

وذلك: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدُوهُ لَيْسَ بنِعْمَةٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِذَا كَانَ مُؤَدِّياً إِلَى الْعِقَابِ، وَ مُفْضِياً إِلَى دُخُولِ النَّارِ، بَلْ هُوَ مَضَرَّةٌ وَبَلِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ عَاجِلُ نَفْعٍ، يَجْرِي مَجْرَى مَنْ سَمَّنَ غَيْرَهُ وَأَطْعَمَهُ الْمَلَأَ مِنَ الْمَأكِلِ وَغَيْرِهِ [وَكَانَ] قَصْدُهُ أَنْ يَأْكُلَهُ، فِي أَنَّهُ لَيْسَ بِنَافِعٍ لَهُ وَلَا مُنْعِمٍ عَلَيْهِ.

و لَوْ سُلِّمَ أَنَّ ذَلِكَ نِعْمَةٌ - عَلَى بُعْدِهِ - لَكَانَ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الشُّكْرَ وَلَا الْعِبَادَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اقْتَرَنَ بِهِ وَانْضَمَّ إِلَيْهِ مِنَ خَلْقِ الْكُفْرِ فِيهِ وَتَصْيِيرِهِ^١ بِهِ إِلَى الْعِقَابِ مَا يُوْفِي مَضَرَّتَهُ، وَ يَزِيدُ عَلَى نَفْعِ تِلْكَ الْمَنَافِعِ الْعَاجِلَةِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى مَنْ مَسَحَ مِنَّا عَنْ وَجْهِهِ غَيْرَهُ تُرَاباً أَوْ أَصْلَحَ لَهُ [قَلَمًا]^٢، ثُمَّ قَتَلَ لَهُ الْأَوْلَادَ، وَ سَلَبَ مِنْهُ الْأَمْوَالَ، وَ انْتَهَكَ مِنْهُ كُلَّ حَرِيمٍ، فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شُكْرًا بَلْ ذَمًّا وَ لَوْمًا.

٤٧٨

[الإشكال الثاني]

و مِمَّا يَلْزَمُ عَلَيْهِمْ^٣ أَيْضاً عَلَى مَذَاهِبِهِمُ الْفَاسِدَةِ: أَنَّ لَا يَكُونُ لَهُ تَعَالَى عَلَى الْمُؤْمِنِ نِعْمَةٌ؛ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ خَلْقَ الْإِيمَانِ فِيهِ لَا يَكُونُ نِعْمَةً، إِلَّا إِذَا قَصَدَ فَاعِلُهُ بِهِ وَجْهَ النُّعْمَةِ، فَأَمَّا إِذَا فَعَلَهُ بِهِ وَ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئاً، أَوْ قَصَدَ ضِدَّ النُّعْمَةِ، لَا يَكُونُ مُنْعِماً بِغَيْرِ شَكٍّ، وَ لِهَذَا لَا يَكُونُ النَّائِمُ مُنْعِماً عَلَى غَيْرِهِ؛ لِارْتِفَاعِ الْقَصْدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ

١. في الأصل: «تصيره».

٢. ما بين المعقوفين استفدناه من كتاب المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٦٣.

٣. في الأصل: «إليه»، و مقتضى السياق ما أثبتناه.

أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا فَعَلَ فِي الْمُؤْمِنِ الْإِيمَانَ، قَصَدَ بِهِ إِلَى نَفْعِهِ؟!
وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنَّ النِّعْمَةَ لَا تَكُونُ نِعْمَةً إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ حَسَنَةً، فَإِذَا عَرَضَ فِيهَا قَبِيحٌ خَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ نِعْمَةً.
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ النِّعْمَةَ يُسْتَحَقُّ بِهَا الشُّكْرُ وَالتَّعْظِيمُ، وَالْقَبِيحَ يُسْتَحَقُّ بِهِ^١ الذَّمُّ وَالإِهَانَةُ، فَمُحَالٌ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِالْفِعْلِ الْوَاحِدِ الذَّمُّ وَالْمَدْحُ، وَالتَّعْظِيمُ وَالِاسْتِخْفَافُ.

وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَجَارَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ أَنْ يَكُونَ فِي فِعْلِ الْإِيمَانِ بِالْمُؤْمِنِ مَفْسَدَةٌ لغيره، فَيَكُونُ قَبِيحاً مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَيُخْرَجُ بِالْقَبِيحِ مِنْ أَنْ يَكُونَ نِعْمَةً، فَقَدْ تَحَقَّقَ الْإِلْزَامُ فِي الْمُؤْمِنِ، كَمَا تَحَقَّقَ فِي الْكَافِرِ!

[الإشكال الثالث]

وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ أَيْضاً: أَنْ يُجَوِّزُوا ظُهُورَ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى الْكَذَّابِينَ، أَوْ عَلَى صَادِقٍ فِي أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَدْعُونَا إِلَى الضَّلَالِ عَنِ الدِّينِ وَالْبَاطِلِ وَخِلَافِ الْحَقِّ!
وَوَجْهُ لُزُومِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْقَوْمَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَا يَقْبَحُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا الْقَبِيحُ [لِلْأَفْعَالِ الْمَكْلُفِينَ]^٢ مِنَ الْمُحْدَثِينَ، وَتَصْدِيقُ مَنْ لَيْسَ بِصَادِقٍ يَقْبَحُ^٣ مِنَّا، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْبَحَ مِنْهُ تَعَالَى عِنْدَهُمْ؛ لِاسْتِحَالَةِ دُخُولِ الْقَبِيحِ فِي أَفْعَالِهِ.

وَأَفْحَشُ مِنْ تَصْدِيقِ الْكَاذِبِ خَلْقَ نَفْسِ الْكَذِبِ. وَاعْلَظْ وَأَشْنَعُ^٤ مِنْ إِرْسَالِ

١. فِي الْأَصْلِ: «بِهَا».

٢. فِي الْأَصْلِ بَدَلُ مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ: «الْأَفْعَالِينَ»، وَهُوَ مُهْمَلٌ.

٣. فِي الْأَصْلِ: «وَيَقْبَحُ»، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ.

٤. فِي الْأَصْلِ: «أَشْنَعُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

مَنْ يَدْعُو إِلَى الْكُفْرِ خَلَقَ نَفْسَ الْكُفْرِ.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدْعُوا أَنْ ذَلِكَ تَعْجِيزٌ لَهُ؛ لِأَنَّ التَّعْجِيزَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي أَجْنَاسِ الْمَقْدُورَاتِ، وَ لَا جَنْسَ مِنَ الْمَقْدُورَاتِ إِلَّا وَ هُوَ^١ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَيْهِ، عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى. فَكَوْنُ الْمُعْجِزِ دَلِيلًا لَا يَرْجِعُ إِلَى الْجَنْسِ، وَإِنَّمَا يَسْتَنِدُ إِلَى قُبْحِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعِي صَادِقًا. وَ هَذَا بَابٌ قَدْ سَدَّوْهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى، فَجَرَى مَجْرَى امْتِنَاعِهِمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي مَقْدُورِهِ عِلْمٌ يَكُونُ بِهِ عَالِمًا، وَ شَهْوَةٌ يَكُونُ بِهَا مُشْتَهِيًا، وَ حَرَكَةٌ يَكُونُ بِهَا مُتَحَرِّكًا، فِي أَنْ^٢ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَعْجِيزٍ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ نَفْيٌ لِكَيْفِيَةِ فِعْلٍ عَلَيْهِ؛ فَالْكَانَ الْأَوَّلُ مِثْلُهُ؟

وَ وَجْهٌ لُزُومِ الْقِسْمِ الثَّانِي: (٢٦٤) أَيْضًا وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ إِلَى الضَّلَالِ وَ الْبَاطِلِ يَقْبُحُ مِمَّا دُونَهُ؛ فَالْأَجَازَ دُخُولُهُ فِي أَفْعَالِهِ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْقُبْحُ؟! وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِذَا كَانَ الدِّينُ وَ الْحَقُّ هُوَ مَا يُوَدِّيهِ النَّبِيُّ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَقْتَضِي شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَيُّ مَعْنَى لِلْإِزَامِكُمْ أَنْ يَدْعُوا النَّبِيَّ إِلَى خِلَافِ الْحَقِّ؟ وَ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِزَامَ يَجِبُ أَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ دُونَ الْبَاطِلِ، وَ قَدْ نَبَّيْنَا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ فِي الْعَقْلِ قَبِيحًا وَ حَسَنًا، وَ بَاطِلًا وَ حَقًّا، فَتَوَجَّهَ الْإِزَامُ. ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا مَا ذَكَرُوهُ، لَكَانَ أَيْضًا مُتَوَجِّهًا؛ لِأَنَّا نَفَرِّضُ أَنْ نَبِيًّا سَابِقًا دَعَا إِلَى دِينٍ وَ حَقٍّ عُرِفَا مِنْ جِهَتِهِ، ثُمَّ بُعِثَ مِنْ بَعْدِهِ نَبِيٌّ آخَرُ يَنْهَى عَنْ نَفْسِ مَا أَمَرَ بِهِ، عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الْقَبِيحَ، فَهُوَ دَاعٍ إِلَى خِلَافِ الدِّينِ وَ ضِدِّ الْحَقِّ. وَ لَيْسَ قَوْلُهُ بِأَنْ يُتَّبَعَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ السَّابِقِ، فَقَدْ بَانَ بَوَاحُ الْإِزَامِ.

١. فِي الْأَصْلِ: «قَادِرٌ»، وَ هُوَ زَائِدٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: «أَيْنَ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَ الْجَازَ مُتَعَلِّقٌ بـ «جَرَى».

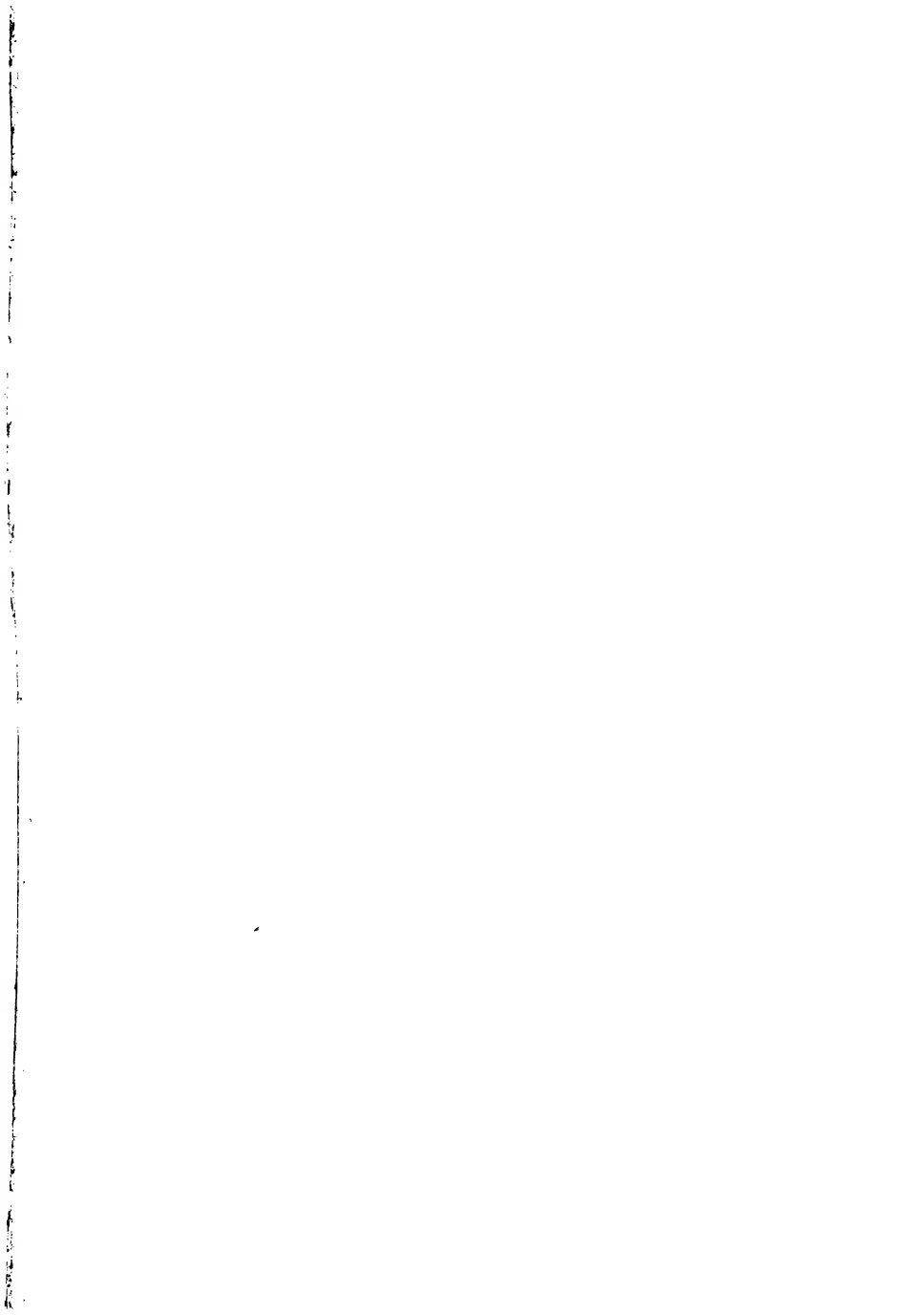
[الإشكال الرابع]

وَمِمَّا يَلْزَمُهُمْ أَيْضاً: أَنْ يَصِفُوا^١ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَالْجَوْرِ وَالْكَذِبِ، بِأَنَّهُ ظَالِمٌ جَائِرٌ كَاذِبٌ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيراً -: لِأَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ تَتَّبِعُ مَعْنَى «الْفَعَالِيَّةِ»^٢ الَّتِي قَدْ أَضَافُوهَا^٣ إِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مَا يَرِدُ^٤ عَلَى هَذِهِ الْإِلْزَامَاتِ مِنَ الزِّيَادَاتِ، وَأَجَبْنَا بِالْوَاضِحِ الْجَلِيِّ عَنْهَا، وَأَوْرَدْنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ مَا هُوَ لَائِقٌ بِهِ وَغَيْرُ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ^٥.

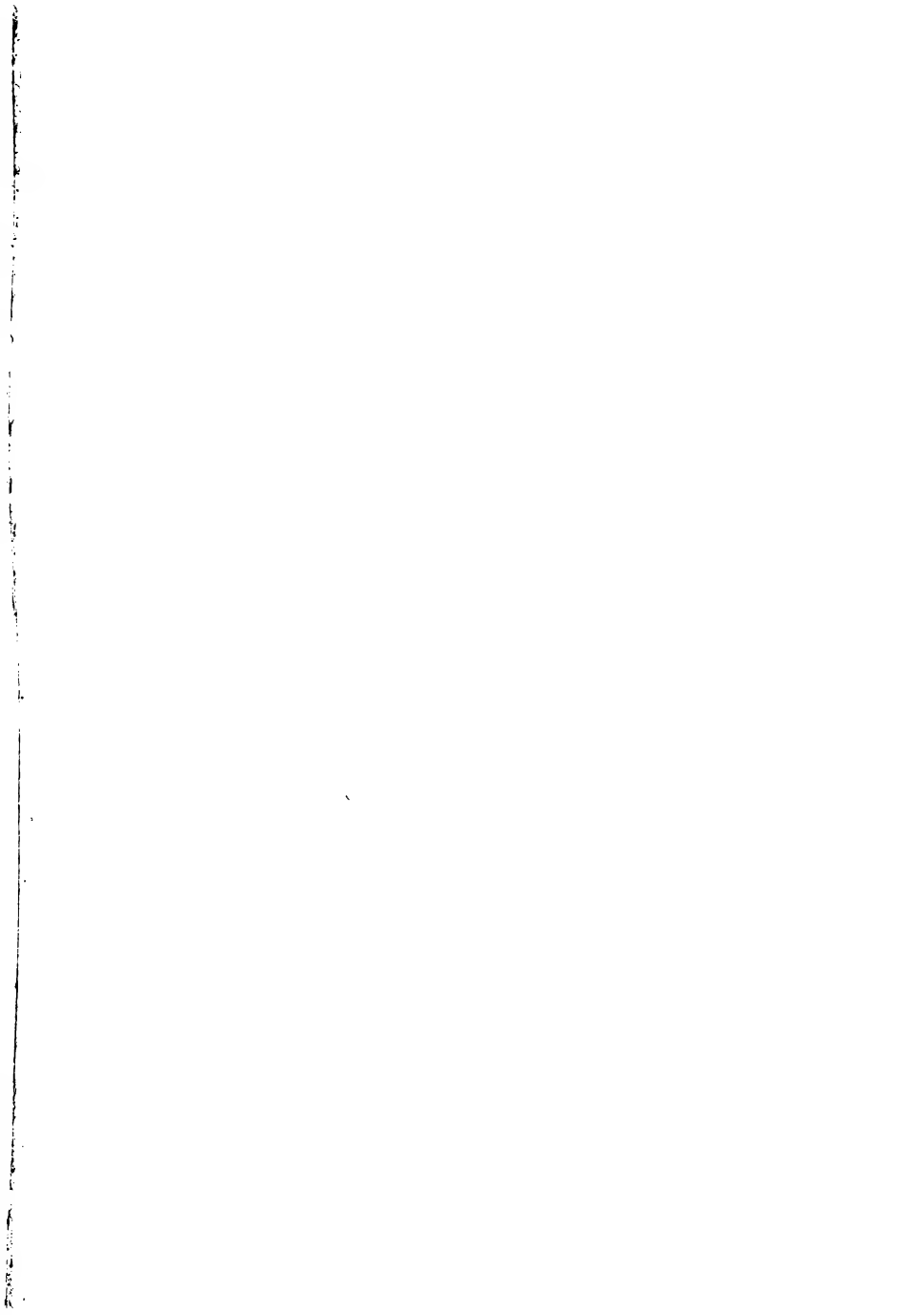


١. في الأصل: «أَنْ يَصِينُوا»، وَهُوَ خَطَأٌ.
٢. في الأصل: «الْفَعْلِيَّةِ»، وَالْمَلَامُ لِلسياق مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ فِي الْفِعْلِ لَا الْفَعْلِيَّةِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٧، ص ٢١٤؛ وَج ٨، ص ١٧٤ وَ ٢٢٧ وَ ٢٢٨ وَ ٢٣٣.
٣. في الأصل: «أَضَافُوا».
٤. في الأصل: «مَا يَرَادُ»، وَهُوَ خَطَأٌ.
٥. هَذَانِ الْفَصْلَانِ هُمَا مِنْ فُصُولِ بَابِ «الْكَلَامِ فِي الْفِعْلِ الْمَخْلُوقِ»، لَكِنْ أَدْرَجَهُمَا كَاتِبُ الْمَخْطُوطَةِ لِسَبَبِ نَحْوِهِ فِي بَدَايَةِ الْجُزْءِ الرَّابِعِ عَلَى حَسَبِ تَقْسِيمِ الْكِتَابِ، ثُمَّ أَلْحَقَ بِهِمَا ثَلَاثَةَ فُصُولٍ أُخْرَى مِنْهُ وَثَلَاثَةَ أَبْوَابٍ أُخْرَى تَتَضَمَّنُ ١٦ فَصْلاً، وَجَمِيعُهَا فِي أَبْوَابٍ وَفُصُولٍ بِدَايَةِ كِتَابِ الذِّخِيرَةِ؛ وَلِذَلِكَ رَأَيْنَا أَنَّ الْمُنَاسِبَ تَثْبِيتُ هَذَيْنِ الْفَصْلَيْنِ هُنَا؛ لِتَكْمِلِ الْفَائِدَةَ بِهِمَا، وَبِذَلِكَ نَخْتِمُ الْكِتَابَ، وَنَتْرِكُ بَاقِيَ فُصُولِ ذَلِكَ الْبَابِ وَبَاقِيَ الْأَبْوَابِ وَالْفُصُولِ اسْتِجَابَةً لِرَغْبَةِ الْمُؤَلِّفِ حَيْثُ جَعَلَهَا بَدَايَةَ لِكِتَابِ الذِّخِيرَةِ.



الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٣٧١
٢. فهرس الأحاديث والآثار ٣٨٠
٣. فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات ٣٨١
٤. فهرس الأعلام ٣٨٣
٥. فهرس الأماكن ٣٨٥
٦. فهرس الأديان والجماعات ٣٨٦
٧. فهرس الأشياء والحيوانات ٣٨٩
٨. فهرس الكتب الواردة في المتن ٣٩١
٩. فهرس الكلمات المشروحة في المتن ٣٩٢
١٠. فهرس القواعد والأحكام الكلامية ٣٩٥
١١. فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة ٤٠٦
١٢. فهرس مصادر التحقيق ٤٤٤
١٣. فهرس المطالب ٤٥٦



(١)

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	١	٢٧٤ / ٢
﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	٣٨٢ / ١

(٢) البقرة

﴿وَإِذْ قُلْنَا يَا مُوسَى إِنَّ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾	٥٥	٤٧٤ / ١
﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾	٩٨	٣٠٢ / ٢
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾	١٨٥	٢٠٥ / ٢
﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾	٢١٠	٤٧٢ / ١
﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾	٢٥٥	٤٤٢ / ١

(٣) آل عمران

﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾	١٠٨	٢٠٥ / ٢
﴿يَقُولُونَ يَا أَوَاهِبُهُمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾	١٦٧	٢٢٩ / ٢

(٤) النساء

٢٦٢ / ٢	٤٧	* وَ كَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا *
٤٧٤ / ١	١٥٣	* يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ... *

(٥) المائدة

٤٠٣، ٤٠٢ / ١	٦٤	* بَلْ يَدْعُوهُ مُبْسُوطَتَانِ *
--------------	----	-----------------------------------

(٦) الأنعام

٣١٠ / ٢	١٠٠	* وَ حَرَّفُوا لَهُ بَيْنِينَ وَ بَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ *
٤٥٨ / ١	١٠٣	* لَا تُذِرْكُهُ الْأَبْصَارُ *
٤٣٩، ٤٣٦، ٤٣٤ / ١	١٠٣	* وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ *

(٧) الأعراف

٤٦٨ / ١	٤	* وَ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا *
٤٦٨ / ١	٤	* أَوْ هُمْ قَابِلُونَ *
٣٨١ / ١	٥٤	* ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ *
٢٧٤ / ٢	٥٤	* أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَ الْأَمْرُ *
٤٧٧، ٤٧٥، ٤٥٧ / ١	١٤٣	* رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ *
٤٧٨ / ١	١٤٣	* فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ *
٤٧٧، ٤٧٤ / ١	١٥٥	* أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا *
٣٠٢ / ٢	١٥٨	* فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ ... *
٤٧٨ / ١	١٨٧	* يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ ... *

﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ ٢٠٦ ٣٨٣ / ١

يونس (١٠)

﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْغَرَسِ، يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ ٣ ٣٨٢، ٣٨١ / ١

هود (١١)

﴿كِتَابٌ أُخْكِمْتُ آيَاتُهُ﴾ ١ ٢٦٢ / ٢

يوسف (١٢)

﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ ٨٢ ٤٦٧ / ١

الرعد (١٣)

﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْغَرَسِ﴾ ٢ ٣٨١ / ١

الحجر (١٥)

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذُّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ٩ ٢٦٢ / ٢

النحل (١٦)

﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ خُنْ فَيَكُونُ﴾ ٤٠ ٢٧٤ / ٢

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ ٩٠ ٣٠٢ / ٢

الإسراء (١٧)

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ ٢٩ ٤٠٣ / ١

﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ ٣٨ ٢٠٥ / ٢

طه (٢٠)

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ٥ ٣٨١ / ١

الأنبياء (٢١)

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾ ٢ ٢٦٣، ٢٦٢ / ٢

﴿إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ ٢ ٢٦٣ / ٢

﴿هَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ ٥٠ ٢٦٢ / ٢

الحج (٢٢)

﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ ١٠ ٤٠٤ / ١

النور (٢٤)

﴿بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٣٣ ٤٠٤ / ١

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٣٥ ٤٠٣ / ١

الفرقان (٢٥)

﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾ ١٥ ٣٩٥ / ١

﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ٥٩ ٣٨١ / ١

الشعراء (٢٦)

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ﴾ ٥ ٢٦٢ / ٢

﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأُولَيْنِ﴾ ١٣٧ ٣١١ / ٢

النمل (٢٧)

﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ ٣٥ ٤٦٣ / ١

القصص (٢٨)

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ٨٨ ٤٦٧ / ١

العنكبوت (٢٩)

﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ ١٧ ٣١١ / ٢

السجدة (٣٢)

﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ٤ ٣٨١ / ١

الأحزاب (٣٣)

﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ ٣٧ ٢٦٢ / ٢

فاطر (٣٥)

﴿إِلَيْهِ يَضَعُ الْكَلِمَ الطَّيِّبُ﴾ ١٠ ٣٨٢ / ١

يسى (٣٦)

﴿مِمَّا عَمِلْتُ أَلَدِينَا﴾ ٧١ ٤٠٣ / ١

﴿أَوْ لَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ ٧٧ ٤٨٠ / ١

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٨٢ ٣٠٠، ٢٩٧، ٢٧٤ / ٢

ص (٣٨)

٣١١ / ٢	٧	﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾
٤٠٤، ٤٠٢ / ١	٧٥	﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾

الزمر (٣٩)

٤٠٤ / ١	٥٦	﴿فِي جَنبِ اللَّهِ﴾
٤٠٤ / ١	٦٧	﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
٤٠٤ / ١	٦٧	﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾

غافر (٤٠)

٢٠٥ / ٢	٣١	﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ﴾
٤٧١ / ١	٤٢	﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾
٢٥٤ / ٢	٧٨	﴿مِنْهُمْ مَنْ قَضَضْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْضُضْ عَلَيْكَ﴾

فصلت (٤١)

٢٩٨ / ٢	١١	﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾
---------	----	---------------------------------

الأحقاف (٤٦)

٢٦٢ / ٢	١٢	﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى﴾
---------	----	----------------------------------

محمد (٤٧)

٣٨٢ / ١	٣١	﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾
---------	----	--

الفتح (٤٨)

﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ١٠ ٤٠٤ / ١

ق (٥٠)

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ٤٨ ٢٥٤ / ٢

الذاريات (٥١)

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ٥٦ ٢٠٦ / ٢

القمر (٥٤)

﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ ١٤ ٤٠٤، ٤٠٣ / ١

الرحمن (٥٥)

﴿الرَّحْمَنُ﴾ ١ ٢٧٥ / ٢

﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ ٢ ٣٠٢، ٢٧٥ / ٢

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ ٣ ٣٠٢، ٢٧٥ / ٢

﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ٢٧ ٤٦٧، ٤٠٤ / ١

الحديد (٥٧)

﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ٤ ٣٨٢، ٣٨١ / ١

الطلاق (٦٥)

﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ ١٠ ٢٦٣، ٢٦٢ / ٢

﴿رُسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾ ١١ ٢٦٢ / ٢

٦٧ (الملك)

﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ ١٦ ٣٨٢ / ١

القيامة (٧٥)

﴿وَجُودُهُ يُؤْمِنُ بِناصِرَةٍ﴾ ٢٢ ٤٥٧ / ١

﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ٢٣ ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٥٧ / ١

﴿وَجُودُهُ يُؤْمِنُ بِاسِرَةٍ﴾ ٢٤ ٤٦٨، ٤٦٧ / ١

﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ ٢٥ ٤٦٧ / ١

الإنسان (٧٦)

﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ ٢ ٢٥٤ / ٢

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٣٠ ٢١٥ / ٢

التكوير (٨١)

﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ ٢٨ ٢١٥، ٢٠٩ / ٢

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ٢٩ ٢١٥، ٢٠٩ / ٢

الغاشية (٨٨)

﴿وَجُودُهُ يُؤْمِنُ بِناعِمَةٍ﴾ ٨ ٤٦٨، ٤٦٧ / ١

﴿لِيسْغِيهَا راضِيَةً﴾ ٩ ٤٦٧ / ١

الفجر (٨٩)

٤٨٠ / ١	١	﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾
٤٧١ / ١	٢٢	﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾

الفيل (١٠٥)

٤٨٠ / ١	١	﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾
---------	---	--

(٢)

فهرس الأحاديث و الآثار

النبي ﷺ

٤٥٧ / ١

تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؛ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ

أمير المؤمنين عليه السلام

٣١١ / ٢

أَمَا وَاللَّهِ مَا حَكَّمْتُ مَخْلُوقاً، وَلَكِنِّي حَكَّمْتُ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى

الآثار

رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي [طَالِبٍ] عَلَى مَنبَرِ الْكُوفَةِ، يَقُولُ: إِنْفِرُوا إِلَيَّ... (قيس بن أبي حازم) ٤٧٩ / ١

(٣)

فهرس الأشعار و أنصاف الأبيات

الصفحة	الشاعر	القافية	السطر الأول
٤٥ / ٢		تَكْذِبُ	وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ
٤٥ / ٢		يُغْري بي	أزورهم وسواد اللَّيْلِ يَشْفَعُ لي
٢٩٩ / ٢		يُنْقَبِ	وَقَالَتْ [له] الْعَيْنَانُ: سَمِعَا وطاعةً
٤٦٥ / ١		بالفلاح	وجوه يوم بدر ناظرات
٤٥ / ٢		كَبِدِي	أَعْتَقَنِي سوء ما صَنَعْتُ مِنَ الرِّقِّ
٣٨١ / ١		حَمِيرُ	إِذَا مَا بَنُو مَرْوَانَ ثَلَّتْ عُروشُهُمْ
٤٠٠ / ١	الأعشى	الْكَبَارُ	كَحَلَفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ
٤٦٥ / ١		نَوَاطِرَا	وَيَوْمًا بَذِي قَارٍ رَأَيْتُ وَجُوهَهُمْ
٤٦٣ / ١		الموسير	إِنِّي إِلَيْكَ لِمَا وَعَدْتَ لَنَاظِرُ
٣٨١ / ١		كاسير	فَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ
٣٠٩ / ٢		يفري	وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ، وَبَعْضُ
٢٩٨ / ٢	أبو النجم	المُحَنِقِ	قَدْ قَالَتْ الْأَنْسَاءُ لِلْبَطْنِ: «الْحَقِ
٤٧٣ / ١	أعشى بكر بن وائل	إِلَى	أَبْيَضٍ لَا يَرَهَبُ الْهَزَالَ، وَلَا
٤٦٣ / ١		هلال	كُلُّ الْخَلَائِقِ يَنْظُرُونَ سَجَالَهُ
٥٨ / ٢		حَرَمُ	فَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
٣٩٦ / ١	عامر بن الطفيل	الْأَجْسَمِ	وَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ مِنْ عَامِرٍ
٣١٠ / ٢		الأدم	وَلَا يَنْبِطُ بِأَيْدِي الْخَالِقِينَ وَلَا
٤٨٠ / ١		قَاطِنِينَا	رَأَيْتُ اللَّهَ إِذْ سَمَى نَزَاراً

أنصاف الأبيات

الشطر الأول

وإن أرادوا ظَلَمْنَا أَيْنَاه

إِمْتِلَاءَ الْحَوْضِ و قَالَ: فَطَنِي

الصفحة

٢١٤ / ٢

٢٩٩ / ٢

(٤)

فهرس الأعلام

ألف: المعصومون و الأنبياء:

ب: الأعلام	محمّد = رسول الله = الرسول = النبي =
ابن الروندي، ١ / ٨٦، ٨٧	نبينا ﷺ، ١ / ٦٤، ١٠٢، ٢٣٦، ٢٥٢، ٤٢٨،
ابن عباس، ١ / ٤٧٠	٤٥٧، ٢ / ١٠٩، ١١١، ١٦٠، ١٨٥،
ابن كُلاب، ١ / ٢٦٣، ٢٥٩	٢١٢ - ٢١٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٣، ٣٦٥
أبو إسحاق بن عَياش، ٢ / ١٣٠	أمير المؤمنين عليه السلام، ١ / ٤٧٠، ٤٧٩، ٢ / ٣١١
أبو النّجم، ٢ / ٢٩٨	إبراهيم = خليل الله، ٢ / ٥٧
أبو الهذيل (العلاف)، ٢ / ٣٠٤	موسى = كلّيم الله، ١ / ٤٥٧، ٤٧٤، ٤٧٦،
أبو رياح، ١ / ٤٠٠	٤٧٧، ٢ / ٥٧، ٢٦٢
أبو عبد الله (البصري المعروف بجعل)، ٢ /	عيسى = المسيح = روح الله = كلمة الله، ٢ /
٣٤٣، ١٣٣	٥٤ - ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٣
أبو علي (الجبائي)، ١ / ١٧٦، ٢٦٩، ٤٠٧، ٢ /	مريم، ٢ / ٥٨
١١١، ١٣٢، ١٥٩، ١٧٤، ١٧٦، ٢١٨، ٢٢٥،	جبريل، ٢ / ٥٨
٢٣٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٥٦، ٣٦٠	
أبولهب، ٢ / ١٦٠، ١٨٥	
أبو هاشم (الجبائي)، ١ / ٥٧، ٨٤، ٨٨، ٨٩،	

الشَّيْطَان، ٢ / ٤٧-٤٩، ٥٠	١٢٨، ١٢٤، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٩
صالح، ٢ / ٥٧	٣٠٠، ٣٥٥، ٢ / ١١٣، ١٢١، ١٣٠، ١٤٣
صالح قُبَّة، ٢ / ٣١٥	١٤٧، ١٥٩، ١٧٤، ١٧٦، ٢٢٣، ٢٧٠، ٣٠٧
الصَّالِحِي، ١ / ٣٩٧	٣٠٩، ٣٢١، ٣٤٣، ٣٥٦، ٣٦٠
ضِرَار، ١ / ٢٤١، ٢٤٣	إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، ١ / ٤٥٧
ضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو، ٢ / ٣١٤	الأَشْعَرِي، ١ / ٤٦٥، ٢ / ٣١٤
عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ، ١ / ٣٩٦، ٣٩٥	الأَعَشَى، ١ / ٤٠٠
عَبَادُ بْنُ سَلْمَانَ، ٢ / ٨٥، ٨٧	أَعَشَى بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ، ١ / ٤٧٢
قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، ١ / ٤٥٧، ٤٧٨	بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ، ١ / ٤٧٢
مُجَاهِد، ١ / ٤٧٠	البَلْخِي، ٢ / ١٦٩
مَلِكُ الرُّومِ، ١ / ٤٢١	جَرِير، ١ / ٤٥٧
النَّجَّار، ٢ / ٣١٤	جَهْم، ٢ / ٣١٣
نَزَار، ١ / ٤٨٠	حَفْصُ الْفَرْدِ، ٢ / ٣١٤
النَّظَام، ١ / ٣٣٣، ٢ / ١٠٧	سَلِيمَانُ بْنُ جَرِير، ١ / ٢٦٠

(٥)

فهرس الأماكن

الصين، ١ / ٤٣٠	البيت الحرام، ٢ / ٥٧
الكنيسة، ٢ / ٢١٠	بيت الله، ٢ / ٥٧
مساجد المسلمين، ٢ / ٢١٠	الجبيل، ١ / ٣٩٦
المسجد، ٢ / ١٦٠	خراسان، ١ / ٤٣٠
مكة، ١ / ٤٨٠	دجلة، ١ / ٤٢٧
	ذي قار، ١ / ٤٦٥
	رمل عاليج، ١ / ٤٢٧

(٦)

فهرس الأديان و الجماعات

الأنبياء، ١ / ٢٤٣، ٤٢٨، ٤٧٦، ٢ / ٥٦، ٥٧،	آل الرسول، ٢ / ٣١٢
٦٠، ١٠٩، ١٧٤، ٢ / ٢٠٥	الأئمة، ٢ / ٣١٢
أهل الآخرة، ٢ / ١٢١	أصحاب أبي هاشم = شيوخ أصحاب أبي
أهل التأويل = علماء أهل التأويل، ١ / ٤٠٣،	هاشم = طريقة أبي هاشم، ١ / ٣٠٠، ٢ /
٤٧٣	٣٠٨
أهل التوحيد = علماء أهل التوحيد، ١ /	أصحاب الحديث، ١ / ٤٢٨
٢٦٩ / ٢، ٤٧٦، ٢٣٣	أصحاب الذات [و] الصفات، ١ / ٣٢٧
أهل الجنة، ١ / ٩٤، ١٠١، ٢٣٢، ٤٧١، ٤٨١، ٢	أصحاب الصفات، ١ / ١٩٥، ٣٥١
٢٠٣، ١٨٠، ١٠٦ /	أصحاب الطبائع، ١ / ١٩٣، ٤٢٨
أهل الحق، ١ / ٤٣٩، ٤٤٣، ٢ / ٢٢٥	أصحاب المائتة، ١ / ٢٣٩
أهل السمع، ٢ / ٩٨	أصحاب الهول، ١ / ٧٣، ٧٤
أهل العدل، ٢ / ٢١٥، ٢ / ٣١٣	أصحاب جهنم، ٢ / ٣١٣
أهل القبور، ١ / ٤٢٧	أصحابنا، ١ / ١٤٢، ٤٦٥، ٢ / ٢٢٢
أهل اللغة، ١ / ١١٧، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٣، ١٧٣،	أطفال المشركين، ٢ / ٨٥
٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٣٥	أطفال المؤمنين، ٢ / ٨٦
٣٧٧، ٤٦٢، ٤٨١، ٢ / ٢٢٣، ٢٤٤ - ٢٤٦،	أُمَّتِنَا، ٢ / ٢٦٣
٢٦٩، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢ - ٢٩٤، ٣٠٨	الأمة، ١ / ٢٤٢، ٤٣٨، ٢ / ٦٤، ٢٠٩، ٢١٥،
أهل النار، ١ / ٩٤، ٣٩٥، ٤٨١، ٢ / ١٨٠	٢٥٥، ٢١٦

- إياد، ١ / ٣٨١
 البراهمة، ٢ / ٩٧
 بعض الشيوخ، ١ / ١٥٢، ٢١١
 بعض العقلاء، ١ / ٨٦
 البغداديون، ١ / ١٥٣، ٣١٩، ٤٠٧
 بنو مروان، ١ / ٣٨١
 التابعون، ١ / ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٣
 الثنوية، ٢ / ٣٩، ٤٨، ٥٠، ١٤٩
 الجن، ٢ / ٢٢٧، ٢٥٢
 الجنّي، ١ / ٤٢٠، ٤٢١، ٢ / ٢٤٥، ٤٦٦
 جَمِير، ١ / ٣٨١
 الحَوَارِثُونَ، ٢ / ٥٦
 الخَوارج، ٢ / ٩١، ٣١١
 الذَّهرية، ٢ / ٩٤
 ذهري، ٢ / ١٣٢، ١٣٣
 الذِّيصَانِيَّة، ٢ / ٤٢
 الذَّمِّي، ٢ / ٢١٠
 الرِّجال، ٢ / ٥٨
 السُّفهاء، ١ / ٤٧٤
 الشيعة، ١ / ٤٢٨
 الشيوخ، ١ / ٧٣، ٨١، ١٠٥، ١٥١، ٢ / ٢٥
 ١٨٧، ٣١٩، ٣٦٢
 الصابئون، ٢ / ٦٣
 الصَّبِي، ٢ / ١٠١
 الصَّبِي الصَّغِير، ١ / ٣٢٢
 الصَّحابة، ١ / ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣
 طريقة الأشعري، ١ / ٤٦٥
 طوائف أهل العدل، ٢ / ٣١٣
 العامة، ٢ / ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٨
 العباد، ٢ / ٩٥، ١١٨، ١٥٨، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨
 العرب، ١ / ٣٨٣، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٣٧
 ٤٣٩، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٧٧، ٢ / ٦٦، ٩١
 ٢١٤، ٢٩٥، ٢٩٩
 العمى، ٢ / ٢٨٣
 العوراء، ٢ / ٢٨٣
 العقلاء، ١ / ١٠٠، ٣٥٢، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ٢ / ٢٢٦، ١٢٧، ١٢٦، ٩٧، ٩٠، ٨٨، ٨٦، ٥٠
 الفقهاء، ٢ / ٢١٧
 الكافر، ٢ / ١٠٦، ٣٦٥
 الكَذَّابُونَ، ٢ / ١١٥، ٢٥٥، ٣٦٥
 الكُفَّار، ١ / ٤٤١، ٢ / ١٦٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤
 ٢١٦، ٢١٥
 كَلَابِيَّة، ٢ / ٣٦، ٥١، ٥٢، ٥٣
 مائيات، ١ / ٢٤٣
 المائية، ١ / ٢٤٠، ٢٤٣، ٣٥٤، ٣٨٠
 المائوية، ٢ / ٤٥
 المتكلمون، ٢ / ٢٦٦، ٢٦٧
 المُجْبِرَة، ١ / ١٣٠، ٢ / ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨
 ٩٠، ٩١، ٢٠٣، ٣٣٣
 المُحدَثون، ٢ / ٢٥٢، ٣٦٥
 مذاهب المُبْطِلِينَ، ٢ / ٣٦١

المكلفون، ٢ / ٢٥٩، ٣٦٥	مذهب أبي علي، ١ / ٤٠٧
الملائكة = المَلَك، ١ / ٣٨١، ٣٨٢	المُرِيدون، ١ / ٣١١، ٢ / ١٨١
٣٨٣، ٤٢٠، ٤٢١، ٢ / ٥٧، ٦٤، ١٠٩	المُسْتَجِقون، ١ / ٤٤١
٢٢٧، ٢٥٢، ٣٠٢	المُسْلِم، ١ / ٤٥٢
المُلجِدون، ١ / ٤٢٨، ٢ / ٩٧	المسلمون، ١ / ٤٥٢، ٢ / ٢٠٨، ٢١٠، ٢٦٧
المُوَحِّدون، ١ / ٤٢٨، ٢ / ٦٤	٢٦٩
المؤمنون، ٢ / ٨٦، ١٦٠، ١٧٤، ١٧٦، ٢١٣	المُشَبَّهة، ١ / ١٣٠، ٣١٦، ٤٠٥، ٤٧٩
النساء، ٢ / ٥٨	المشركون، ٢ / ٨٥، ٢٠٨
النصارى، ٢ / ٥٠، ٥١، ٥٤، ٦٤	المفسِّرون، ١ / ٤٧٣، ٢ / ٢٦٣
نفاة الأعراض، ١ / ٣٣٤، ٣٤٢	المُعْتَزِلَة، ٢ / ٣١٣
اليهود، ١ / ٤٠٣	المُقَرَّبون، ١ / ٣٨٣

(٧)

فهرس الأشياء و الحيوانات

الأسد، ١٩ / ٢	الرقبة، ٢٠٧ / ١
الأصابع، ٢٢٤ / ٢	الرُمح، ٢١١ / ١، ٢١٩
البدر، ٤٥٨ / ١	الرمل، ٢٨٤ / ٢
البراغيث، ١٥٨ / ١	الرَّيحان، ١٧٥ / ١
البغال، ٢٩٧ / ٢	الرَّق، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٦
البهائم، ٥٥ / ٢	السَّكِين، ٢٤١ / ٢
الثوب، ٢٣٦ / ٢	السهم، ٢٢٩ / ١
الجبل، ٤٥٧ / ١	الشَّجَرَة، ٢٥٢ / ٢
الجبال، ١٧ / ٢	شَحْمَة الأذُن، ١٤٩ / ١
الجَبَلِ الأصمّ، ١٩٩ / ١	الشمس، ٢٠٦، ٢ / ٦٥
جِراب، ٢١٦ / ١	صَفِيحَة، ٢٠٩ / ١
الحَجَر، ٢٣٦، ٢٣٣ / ٢، ٢٠٩ / ١	الطائر، ٢٢١ / ٢
الحَمِير، ٢٩٧ / ٢	الطَّسْت، ٢٣٣، ٢٣٥
الحَيَّات، ٤٩ / ٢	الطُّيُور، ٢٢١ / ٢
الخمر، ٩٨ / ٢	العَسَل، ١٧٥ / ١
الخيل، ٢٩٧ / ٢	العقارب، ٤٩ / ٢
الدُّر، ٢٩٩ / ٢	العَيْن، ١٠٣ / ١
الرَّصَاص، ٢٠٤ / ١	الغُرَاب، ٤٧٧ / ١

المِرآة، ١/ ٤١٥، ٤٣٣	القَم، ١/ ٢٠٦، ٢٨٤
المِسْطَح، ١/ ٢٠٩	الفَنِيْق، ٢/ ٢٩٨
مِسْلَة، ١/ ٢٠٥	القارورة، ١/ ٢٠٥-٢٠٧، ٢١٠
النار، ١/ ٢٠٦	القَطْر، ٢/ ٢٨٤
ناقة، ٢/ ٥٧	القَمَر، ١/ ٤٥٧، ٤٨٠
النُّجُوم، ٢/ ٦٤، ٦٥	الكَوَاكِب، ٢/ ٦٤، ٦٦
نسر، ١/ ٣٨١	اللحم، ١/ ٢٠٧
هَوَاء، ١/ ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦-٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦	لِسَان، ٢/ ٢٨٤
اليَدَيْنِ، ١/ ٢٥٦، ٤٠٣	اللَّهَوَات، ١/ ٢٠٦
	الماء، ١/ ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٤٢٧
	المِحْجَمَة، ١/ ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠

(٨)

فهرس الكتب الواردة في المتن

٢٩٠، ٢٨٧، ٢٧٧، ٢٥٥، ٢٤٣، ١٩٤، ١٩٠	الْقُرْآن = الذِّكْر، ١/ ٣٨٣، ٤٧٠، ٢/ ٥٨/ ٢١٦،
٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٤، ٣٤٥، ٣٣٧، ٣٣٣، ٣١٦	٢٢٥، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٦، ٢٩٧،
كتاب موسى، ٢/ ٢٦٢	٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٠، ٣١٢
الْكُتُب، ١/ ١٩٥	الْإِنْجِيل، ٢/ ٥٦
الْكُتُب، ٢/ ١٩٧	الْبَغْدَادِيَّات، ٢/ ١٤٧
الْكُتُب المَوْضُوعَةُ لِلْحَنِ الْعَامَّةِ، ٢/ ٢٤٦	الْجَمْهَرَةُ، ٢/ ٣١١
الْكَلَام فِي طَبِيعَةِ الْمُمَكِّنِ، ١/ ٢٣٨	الْغَيْن، ٢/ ٣١١
الْكَلَام فِيمَا يَتَنَاهَى وَلَا يَتَنَاهَى، ١/ ٩٧	الْكِتَاب = هَذَا الْكِتَاب (الْمُلَخَّص)، ١/ ١٠٥،
مَسْأَلَةٌ [فِي نَفْيِ الرُّوْيَةِ]، ١/ ٤٤٥	١١٠، ١٩٢، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٥٤، ٢٥٥،
مَقَالَةٌ لِيَحْيَى بْنِ عَدِيٍّ النَّصْرَانِيِّ الْمَنْطِقِيِّ، ١	٢٨١، ٢٨٨، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٧٣، ٤٠٧،
٩٦/	٤١٢، ٢/ ٣٠، ٤٨، ٦٤، ١٠٠، ١٢٩، ١٦٥،

(٩)

فهرس الكلمات المشروحة في المتن

البُغْض، ١٧٦ / ٢	الإثبات، ٤٤٧ / ١
التأليف، ١٢٠ / ٢	أجْسَم، ٣٩٥، ٣٩٤ / ١
التَّجَلَّى، ٤٧٨ / ١	الإحساس، ١٧٦ / ١
التحضيض، ٢٤٣ / ٢	الاختيار، ١٧٥ / ٢
التدبير، ٣٨٢ / ١	الأخرس، ٢٧٦ / ٢
التشبيه، ٤٥٨ / ١	الإدراك، ٤٣٦، ٤٣٥ / ١
التَّمَنَّى، ٣٥٦ / ٢	الإرادة، ١٧٥ / ٢
تَوَطُّيْنُ النفس، ١٧٥ / ٢	استَوَى، ٣٨٢ / ١
التولُّد، ٣٥٩ / ٢	الاستيلاء، ٣٨١ / ١
جَسِيم، ٣٩٧، ٣٩٦ / ١	أفعال القلوب، ٣٥٦ / ٢
جَنَب، ٤٠٤ / ١	أفْعَل، ٣٩٥ / ١
الجَوَاز، ١٠٩ / ٢	الآلاء، ٤٧٢ / ١
جهة، ٢٦٢ / ١	الأمر، ٢٤٢ / ٢
الحُدُوث، ١١٣ / ١	الانتظار، ٤٧٠، ٤٦٣ / ١
الحَيَّ، ١٥٣ / ١	الإنزال، ٢٦٣ / ٢
الخَرَس، ٢٧٦ / ٢	الإيثار، ١٧٦ / ٢
خَلَق، ٣١١، ١٧٦ / ٢	الإيجاد، ٣٣٩ / ١

الْحَلَّة، ٢ / ٥٧	الْعَم، ٢ / ٣٥٦
الْحَلَّة، ٢ / ٥٧	الْغَيْرِيَّة، ٢ / ٢٧٢
الدُّعَاء، ٢ / ٢٤٢	الْفَاعِل، ٢ / ٣١٩
الذِّكْر، ٢ / ٢٦٣	فُرُوضُ الْأَعْيَان، ٢ / ٧٥
الرائحة، ٢ / ٢٩٥	فُرُوضُ الْكِفَايَات، ٢ / ٧٦
الرَّي، ٢ / ٣٥٦	الْفِعْل، ٢ / ٣١٨، ٧٣
زِنَة، ١ / ٢٦٢	فِعْلُ الْجَوَارِح، ٢ / ٣٥٦
السَّخَط، ٢ / ١٧٦	فِعْلُ الْقُلُوب، ٢ / ٣٥٦
السُّوَال، ٢ / ٢٤٢	الْفِعْلُ الْمُخْتَرَع، ٢ / ٣٥٩
السَّهْو، ٢ / ٣٥٦	الْفِعْلِيَّة، ٢ / ٣١٧
السُّبُع، ٢ / ٣٥٦	الْقَيْح، ٢ / ٧٨
السُّر، ٢ / ٣٥٦	الْقَوْل، ٢ / ٢٩٩
الشرط، ٢ / ٨١	الْكَلَام، ٢ / ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤
شيء، ١ / ٤٠٠	اللَّهِ، ١ / ٣٩٩، ٢ / ٢٦٩
الصُّعُود، ١ / ٣٨٢	الْمُبَاح، ٢ / ٧٤
الصُّوْت، ٢ / ٢٣١، ٢٣٢	الْمُبَاشَر، ٢ / ٣٥٩
الطَّلَب، ٢ / ٢٤٢	الْمَحَبَّة، ١ / ٤٦٩
الظَن، ٢ / ٣٥٦	الْمُحَدَّث، ٢ / ٧٣
العَبَث، ٢ / ٧٧	مَخْلُوق، ٢ / ٣٠٧، ٣١١
الْعَدَاوَة، ٢ / ١٧٦	الْمُشَبَّه، ١ / ٣٦١
عِدَّة، ١ / ٢٦٢	الْمَضَار، ١ / ٣٤٩
الْعَرَض، ٢ / ٢٤٣	مَقُول، ٢ / ٢٩٢
الْعِلْم، ١ / ٤٨١	الْمِلْك، ١ / ٤٧٠
الْعِلَّة، ٢ / ٨١	الْمَنَافِع، ١ / ٣٤٩
غَانَط، ٢ / ١٧٣	الْمَوْجُود، ١ / ٣٣٨
الْغَضَب، ٢ / ١٧٦	النِّدَاء، ٢ / ٢٤٣

نَدْب، ٧٥ / ٢	[الواجب] المَخَيَّر، ٧٥ / ٢
النَّدَم، ٣٥٦ / ٢	الوجوه، ٤٦٦ / ١
النُّضَارَة، ٤٦٧ / ١	وجه، ٨١ / ٢، ٤٠٤، ٢٦٢ / ١
النَّظَر، ٤٦٢، ٤٥٧ / ١	وَزَن، ٢٦٢ / ١
النَّفْي، ٤٤٧ / ١	وَعَدٌ، ٢٦٢ / ١
النَّهْي، ٢٤٢ / ٢	وَلَايَة، ١٧٦ / ٢
النِّيَّة، ١٧٥ / ٢	إِلَه، ٣٩٩ / ١
وَاجِبٌ مُضَيِّقٌ، ٧٥ / ٢	الْيَمِين، ٤٠٤ / ١

فهرس القواعد و الأحكام الكلامية^١

١٠٦/ ١	إثبات الحكمين المتماثلين بدليلين مختلفين
١٠٥/ ١	إثبات القديم تعالى بصفاته
٢٨٠/ ١	إثبات ما لا يتناهى من الاعتقادات [و هو محال]
٢٠١/ ١	إثبات مانع غير معقول [يؤدى] إلى الجهالات
٢٦٦/ ١	إثبات مقدور واحد في قادرين
٧٠/ ١	إثباته [الجوهر] للتحيز مستنداً إلى الفاعل
٢١١/ ١	اجتماع الجواهر الكثيرة في مكان واحد
٢٧٧/ ١	اجتماع الصفتين له تعالى معلوم استحالة
٥٩/ ١	اجتماع الضدين في الوجود
١٩٩، ٧٠/ ١	اجتماع جوهريين في حيز واحد
٦١/ ١	الأجسام و الجواهر لا تخلو من المعاني التي بها تكون في الجهات
٣٧٦/ ١	احتمال الأعراض لا يصح إلا مع التحيز
١٧٦/ ١	الإحساس هو أول العلم الذي يحصل فينا بالمدركات
١١٤/ ١	اختصاص الجوهر بالجهة لا يكون إلا موجباً عن الكون
٢٣٧/ ١	اختلاف العبارة على العلم لا يقتضى اختلاف متعلق العلم

١. يشتمل هذا الفهرس على القواعد و الأحكام الكلامية الواردة في الكتاب، على جميع المذاهب، سواء كانت على رأي الشريف المرتضى أو لا، صحيحة كانت أو باطلة.

- أَخَصَّ صِفَاتِ التَّضَادِّ ٦٠ / ١
- الإِدْرَاكُ يَتَعَلَّقُ بِأَخَصِّ صِفَاتِ الذَّوَاتِ ٣٦٤ / ١
- الإِدْرَاكُ يَسْتَحِيلُ تَعَلُّقُهُ بِالْمَعْدُومِ ٢٣١ / ١
- إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمِ الْجِسْمُ مَا لَا يَبْقَى وَلَمْ يَكُنْ مِمَّا لَا يَبْقَى، فَكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ الْمُحَدَّثُ وَ... ٩٣ / ١
- إِذَا لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ أَحَدِنَا فَاعِلًا، لَمْ يَصِحَّ إِثْبَاتُهُ قَادِرًا ١٠٨ / ١
- الإِرَادَةُ الْوَاحِدَةُ تَتَنَاوَلُ الضَّدِّيْنَ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ ١٦١ / ٢
- الإِرَادَةُ إِنَّمَا وَجِبَ وَجُودُهَا حَتَّى تَتَعَلَّقَ [بِأَحَدِ مُرَادَاتِهَا] التَّعَلُّقُ الْمَخْصُوصُ ١٨٨ / ١
- الإِرَادَةُ تَخْرُجُ مِنَ التَّعَلُّقِ عِنْدَ الْعَدَمِ ١٨١ / ١
- الإِرَادَةُ مُتَعَلِّقَةٌ ١٨٠ / ١
- اِسْتِحَالَةُ اجْتِمَاعِ الإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ فِي الْعَدَمِ ١٨٣ / ١
- اِسْتِحَالَةُ أَنْ يَصِيرَ الْمُحَدَّثُ قَدِيمًا ٦٢ / ٢
- اِسْتِحَالَةُ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ حَيًّا ٦٨ / ١
- اِسْتِحَالَةُ كَوْنِ الْمَقْدُورِ الْوَاحِدِ لِقَادَرَيْنِ ١٥ / ٢
- اِسْتِحَالَةُ نَفْيِ الْمَعْدُومِ لِغَيْرِهِ ٦١ / ١
- اِسْتِحَالَةُ وَجُودِ مَا يَنْفِي ذَاتَهُ ٢٧٧ / ١
- اِسْتِحَالَةُ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْ فَاعِلَيْنِ ١٠٦ / ١
- إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ ١٠٦ / ١
- اطَّرَاحُ إِثْبَاتِ شَيْءٍ مِنَ الْعِلَلِ ٥٥ / ١
- الاعتبار بالمعاني دون العبارات ٨٧ / ١
- الاعتقاد عليها يكون علماء، و تمييز بعضها من بعض ٢٧٢ / ١
- أفعالنا لا تكون إلا مباشرة أو متولدة ١٩٩ / ١
- الآلِمُ يَكُونُ أَلِمًا بِإِدْرَاكِ مَا يَنْفِرُ عَنْهُ ٣٤٩ / ١
- الأمر بالقبيح وكفر النعمة قبيحان ٧٩ / ٢
- انتفاء تأثير الأمرين، أو اجتماع التأثيرين، وكل ذلك فاسد ٢٨٦ / ١
- أن لا تخلو الجواهر من الأكوان ٧٥ / ١
- [أَنْ] التَّحْيِيزَ لَا يَكُونُ بِالْفَاعِلِ ٧١ / ١

- ١٤٨ / ١ [أَنْ] القَادِرَ الْعَالِمَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا
- ٧١ / ١ [أَنْ كَوْنٌ] الْعَضْوِ [الوَاحِدِ] بَعْضًا لِحَيِّينَ فِي حُكْمِ الْمُتَنَافِي
- ١٨٦ / ١ أَنَّهَا [الْإِرَادَةُ] لَمْ تَخْرُجْ عَنِ التَّعَلُّقِ لِأَجْلِ خُرُوجِهَا مِنْ إِيْجَابِ الصِّفَةِ لِلْمُرِيدِ
- ٦٩ / ١ إِنَّهَا [الذَّاتِ] بِالْإِنْتِفَاءِ أَوْلَى
- ٧٤ / ١ أَنَّهَا [أَي: الْأَجْسَامِ] كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ
- ٤٣٩ / ١ أَنَّهُ تَعَالَى تَمَدَّحٌ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، دُونَ مَا يَجُوزُ
- ٤٣٨ / ١ أَنَّهُ تَعَالَى تَمَدَّحٌ بِنَفْيِ الْإِدْرَاكِ عَنْ نَفْسِهِ
- ٤٠١ / ١ إِنَّهُ تَعَالَى شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ
- ٣٢٨ / ١ إِنَّهُ تَعَالَى عَالَمٌ لِنَفْسِهِ
- ١٢٤ / ١ أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ
- ٢٩٥ / ١ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُخَالِفُ غَيْرَهُ بِالصِّفَاتِ الْمُسْتَحَقَّةِ عَنِ الْعِلَلِ
- ٢٨٨ / ١ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ بِعِلْمٍ مُحَدَّثٍ
- ٥١ / ٢ إِنَّهُ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ ثَلَاثَةُ أَقَانِيمَ
- ٥٥ / ١ أَنَّهُ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ
- ٧٩ / ١ إِنَّهُ لَا يَدْرِكُهُ [أَيِ الْجَوْهَرِ] إِلَّا عَلَى هَيْئَتِهِ
- ٦٦ / ١ أَنَّهُ لَا يَكُونُ [الْجَوْهَرِ] مُتَحَيِّزًا بِالْفَاعِلِ
- ٩٥ / ١ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَحَالَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَقَوْعُ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ قَادِرٍ، اسْتَحَالَ مِثْلُهُ فِي الْمَاضِي
- ٨٩ / ١ أَنَّهُمَا [الْجَوْهَرُ وَالْكُونُ] كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ
- ٦٧ / ١ إِنَّهُ يَحْتَاجُ [الْكُونُ] فِي وَجُودِهِ إِلَى الْجَوْهَرِ
- ٧٢ / ١ أَنَّهُ [التَّحْيِيزُ] وَاجِبٌ مَعَ الْوُجُودِ
- ٢٠٢ / ١ إِنَّهُ [الْجَوْهَرُ] جَنْسُ الْفِعْلِ
- ٨٠ / ١ إِنَّهُ [الْجَوْهَرُ] لَا يَخْلُو مِنَ اللَّوْنِ؛ لِأَنَّهُ ذُو هَيْئَةٍ
- ٤٠١ / ١ إِنَّهُ [تَعَالَى] جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ
- ٣٧١ / ١ أَنَّهُ [تَعَالَى] لَا يُشَبِّهُ الْجَوَاهِرَ وَالْأَجْسَامَ
- ٥٧ / ١ إِنَّهُ [تَعَالَى] مَدْرَكٌ لِنَفْسِهِ وَلَا لِمَعْنَى
- ٢٤٤ / ١ أَوَّلَ الْعُلُومِ مِنْ أَحْوَالِهِ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا

- ٣٠ / ٢ إيجاد الذاتِ فرعٌ على صحّة وجودها في نفسها
- ٢٧٢ / ١ أنه تعالى عالمٌ بعلمٍ مُحدّثٍ، وقادرٌ بقُدرةٍ مُحدّثةٍ
- ٢٩٠ / ١ أنه تعالى مُخالِفٌ لغيره
- ١٧٧ / ٢ أنه تعالى مُريدٌ على الحقيقةِ
- ٢٨٧ / ١ أنه [تعالى] عالمٌ غنيٌّ
- ٢٨٧ / ١ أنه [تعالى] قادرٌ على الظلم كقُدْرته على العدلِ
- ١٧٧ / ٢ أنه [تعالى] لا يجوزُ أن يُريدَ بإرادةٍ قديمةٍ
- ١٧٧ / ٢ أنه [تعالى] لا يجوزُ أن يُريدَ بإرادةٍ مُحدّثةٍ تحلُّ غيره
- ١٧٧ / ٢ أنه [تعالى] لا يجوزُ أن يُريدَ بإرادةٍ معدومةٍ
- ١٧٧ / ٢ أنه [تعالى] لا يجوزُ أن يُريدَ لنفسه ولا لعلّةٍ
- ٢٦٦ / ١ أنه [تعالى] لا يجوزُ أن يكونَ حيّاً بَحياةٍ مُحدّثةٍ
- ١٧٧ / ٢ أنه [تعالى] لا يجوزُ أن يكونَ مُريداً لنفسه
- ١٧٧ / ٢ أنه [تعالى] لا يجوزُ أن يُريدَ بإرادةٍ مُحدّثةٍ تحلّه
- ٤٠٧ / ١ البَصَرُ إذا كانَ صحيحاً وُجِدَ المُدرَكُ، فلا بُدَّ من وجودِ الرؤية فيه
- ٧٢ / ١ التحيُّزُ راجعٌ إلى الذاتِ
- ٧٢ / ١ التحيُّزُ لا يرجعُ إلى النفسِ بغيرِ واسطةٍ
- ٦٦ / ١ التحيُّزُ مستندٌ إلى الفاعلِ
- ٧٠ / ١ التحيُّزُ يكونُ بالفاعلِ
- ١٠٠ / ١ التصرُّفُ مُحْتَاجٌ إلينا
- ٩٩ / ١ تصرُّفنا يَجِبُ وقوعه وانتفاؤه بحسبِ أحوالنا
- ٢٨ / ٢ تعذُّرُ الفعلِ لِغيرِ وجهٍ معقولٍ يقتضي تعذُّره
- ١٠ / ٢ التماثُعُ يصحُّ بينَ كُلِّ قَادِرَيْنِ
- ٨٦ / ١ الجسمُ قديمٌ
- ٢٢٢ / ١ الجسمُ لا يصحُّ أن يفعلَ الأجسامُ
- ٨٧ / ١ الجسمُ لم يَزَلْ يُقَارَنُ حادثاً قَبْلَ حادثٍ بلاوَلٍ
- ٨٤ / ١ الجسمُ مُحدّثٌ من حيثُ لم يتقدّمَ الحوادثُ

- ٦١ / ١ الجسم و الجَوهر لا يَخْلُو في حال وجوده من أحكام هذه المعاني
- ٦٥ / ١ جَواز كون الذات الواحدة جَوْهراً سواداً
- ٢٠٣ / ١ الجواهر لا تَفْتَقِر في وجودها إلى بنية
- ١٢٣ / ١ الجَوهر المعدوم لا يَصِحُّ أن يكون مَحَلّاً لغيره
- ٩٠ / ١ الجَوهر لا يخلو مع وجوده من أن يكون في جهة من الجهات
- ٧٥ / ١ الجَوهر لا يخلو من الأكوان
- ٧٢ / ١ الجَوهر متى وُجِدَ وجب كونه متحيزاً
- ٧٥ / ١ الجَوهر و الكون كالشيء الواحد
- ٢٩٥ / ١ الجَوهر يُخَالِفُ غَيْرَه بتحيزه، و هو مُتَجَدِّد، و الخِلافُ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ
- ٧٥ / ١ الجَوهر يَخْتَصُّ في حال وجوده بصفة من الصفات
- ٧٩ / ١ الجَوهر يُدْرِكُ لَمَساً كما يُدْرِكُ بِالْبَصَرِ
- ١٠٩ / ١ حاجة «التصرف الذي يَظْهَرُ مِنَّا» إلينا
- ٢٠٣ / ١ حاجة الشيء إلى نفسه
- ٢٧٠، ١٩١، ١١١، ١٠٤، ٩٩ / ١ حاجة المُحَدَّثِ إلى المُحَدَّثِ
- ١٠٧ / ١ حاجة كُلِّ المُحَدَّثَاتِ إلى مُحَدِّثٍ
- ١١٣ / ١ (الحدوث) هو المتجدد عند القصد
- ١٠٦ / ١ حُكْمُ الفاعل لا بُدَّ أن يكون معقولاً قَبْلَ إضافة الفعل إلى فاعلٍ مخصوصٍ
- ٩٦ / ٢ الحكيم لا يَكْزُرُهُ إِلَّا الْقَبِيحُ
- ٩٥ / ١ الحوادث أَوَّلُ أواينها مناهية
- ١٥٤، ١٥٣ / ١ الحَيُّ بَأَنه الذي يَصِحُّ أن يَقْدِرَ و أن يَعْلَمَ
- ٢٨٣ / ٢ الحَيُّ قد يخلو ممَّا يَتَضَادُّ عليه
- ١٥٠ / ١ الحَيُّ مَنْ يَصِحُّ أن يَقْدِرَ و يَعْلَمَ
- ١٥٢ / ١ الحَيُّ مَنْ يَصِحُّ أن يَقْدِرَ و يَعْلَمَ أو مَنْ لا تَعْدُرُ فيه هاتان الصفتان
- ٢٨٢ / ٢ الخَرَس و السُّكُوت لا يُضَادَانِ الكلام
- ٧٤ / ١ الخلاف في المعاني غَيْرُ الخلاف في الأحوال التي تَجِبُ عن المعاني
- ١٠٧ / ١ الدلالة كاشِفةٌ و لَيْسَتْ بعلّةٍ موجِبةٍ

- ٢٠٣/ ١ الدليل قد دَلَّ على وجودِ الخَلْقِ في [العالم]
- ٨٥/ ١ الذات إذا لم تَتَقَدَّم المُحَدَّث فهي مُحَدَّثَةٌ
- ٤٠٦/ ١ الرؤية إذا صَحَّت وَجَبَتْ، وإذا لم تَجِبْ فهي مُسْتَحِيلَةٌ
- ٤٠٨/ ١ الرؤية تَتَوَلَّد عن الفَتْحَةِ وما أَشَبَّهَهَا
- ٣١٤/ ١ الشيء الواحد لا يَنْفِي شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ غَيْرَ مُتَضَادَّيْنِ
- ٤٦٢/ ١ الشيء لا يَكُونُ غَايَةً لِنَفْسِهِ
- ١٢٤/ ١ صِحَّةُ الفعلِ الواحدِ مِنْ فاعِلَيْنِ كَثِيرَيْنِ، وذلك مُحَالٌ
- ١١٨/ ١ صِحَّةُ الفعلِ في الأصلِ تَقْتَضِي حَالاً بها صَحَّ الفعلُ
- ٢٣١/ ١ صِحَّةُ تَعَلُّقِ العِلْمِ بالمَعْدُومِ كَصِحَّتِهِ بالمَوْجُودِ
- ٥٠/ ٢ صِحَّةُ وقوعِ القَبِيحِ والحَسَنِ مِنْ فاعِلٍ واحدٍ
- ٢٩٣/ ١ الصفات التي تُسْتَحَقُّ لَلنَفْسِ ولا لِلْعِلَالِ
- ٣٤٣/ ١ الصفات الذَاتِيَّةُ لا يَجُوزُ خُرُوجُ المَوْصُوفِ عنها
- ٢٩٦/ ١ صفات العِلَالِ لا يَقَعُ بها الاختلافُ
- ٥٧/ ١ صفات النفسِ إِنَّمَا تَجِبُ إذا صَحَّتْ
- ٢٦١/ ١ الصفات لا تَوْصَفُ
- ٦٦/ ١ صفة التصَرُّفِ تابعةٌ لِمَا يَكُونُ بالفاعلِ
- ٥٦/ ١ الصفة النفسِيَّةُ لا يَخْرُجُ عنها المَوْصُوفُ
- ٥٦/ ١ الصفة نفسِيَّةٌ وذَاتِيَّةٌ
- ٦٩/ ١ الطارِي بالتأثيرِ أَوْلَى مِنَ الباقِي
- ٤٦٢/ ١ الظاهر مِنَ الاستعمالِ الحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يُنْتَقَلُ إِلَى المَجَازِ بِالْأَدَلَةِ
- ٨٣/ ١ الظلم قَبِيحٌ
- ٦٣/ ٢ العالم مخلُوقٌ مِنْ هَيُولَى قَدِيمَةٍ
- ٢٢٥/ ١ العبارات لا اعتَبَارَ بها مع صِحَّةِ المعاني
- ٧٧/ ٢ العَبَثُ هو «ما صُرِفَ مِنَ الأفعالِ عن الوجهِ الذي مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَوْقَعَ عَلَيْهِ»
- ٢٠١/ ١ العلم لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إيقاعِ جنسِ الفعلِ
- ٢٠٢/ ١ العلم لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي جنسِ الفعلِ

- ٨٥ / ١ [العلم] مُكْتَسَبٌ
- ٧٠ / ١ الفارغة متى اعتمدنا فيها اعتماداً متصلاً
- ٧٩ / ١ فأما كونه [الجوهر] مُدْرَكاً
- ٣٢٢ / ١ فساد تعلق العلم الواحد بأكثر من المعلوم الواحد على التفصيل
- ١٩٧ / ١ [فساد] كون المُحَدَّث قادراً لنفسه
- ٣١٨ / ١ الفعل المُحَكَّم لا يَدُلُّ على العلم
- ٧٣ / ٢ الفعل هو «ما وُجِدَ بعد أن كان مقدوراً». وإن شئت أن تقول: هو «ما حَدَّثَ عن قدير
- ١٠ / ٢ القادر بقدرة لا يكون إلا جسماً، والجسم لا يكون إلا مُحَدَّثاً
- ١٢٠ / ٢ القادر على الاعتماد يجب أن يكون قادراً على الأصوات والحروف
- ١٥ / ٢ القادر على الشيء يجب أن يكون قادراً على جنس ضده
- ١٠٦ / ٢ القادر على الشيء يجب أن يكون ممن يصح أن لا يفعله
- ١٠ / ٢ قادر لنفسه يجب أن لا يتناهى مقدوره من الجنس الواحد في الوقت الواحد
- ٧٨ / ٢ القبيح أنه: «ما استحقَّ به فاعله الذم على بعض الوجوه»
- ٢٨٧ / ١ القبيح فيما بيننا لا يختاره إلا: جاهل بقبحه، أو معتقد للحاجة إليه
- ١٠١، ٩٧ / ٢ القبيح لا يقبح للنهي
- ٧٠ / ١ قُدرنا تعلق بالأجسام
- ٢٢٩ / ١ القدرة قد بُتت بالدليل بقاؤها
- ٢٢٢ / ١ القدرة لا يصحُّ بها الفعل، إلا بأن يستعمل محلها فيه أو في نسبته
- ٧٠ / ١ القدرة مُعلقةً بالجسم
- ٤٠، ١٠ / ٢ القديم قديم لنفسه
- ٢٨٨، ٦٠ / ١ القديم لا ضده
- ٥٨ / ١ القديم لا يجوزُ عدمه
- ٥٧ / ١ القديم مُدرِكٌ لنفسه
- ٢٢٤ / ٢ الكلام الصوت إذا وَقَعَ على بعض الوجوه
- ٢٢٠ / ٢ الكلام ما انتظم من حرفين فصاعداً من هذه الحروف المعقولة
- ٢٢٤ / ٢ الكلام ما يقوم بذات المتكلم

- الكلام ما يوجب كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا ٢٢٤ / ٢
- الكلام [ما] أفادَ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ ٢٢٤ / ٢
- كُلُّ ذَاتٍ وُجِدَتْ أَكْثَرُ مِنْ وَقْتٍ وَاحِدٍ، لَمْ يَجُزْ عَدَمُهَا إِلَّا بِضِدٍّ ٥٨ / ١
- كُلُّ مَا لَا تَوَجُّهَ الْعِلَّةُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ ٨١ / ١
- كُلُّ مُحَلٍّ فِيهِ بِنْيَةُ حَيَاةٍ ٤٥٤ / ١
- كُونُ الْجَوْهَرِ مُتَحَيِّزًا ٢٥٣ / ١
- كُونُ الْقَدِيمِ قَادِرًا يَقْتَضِي وجودَهُ ١٢٠ / ١
- كُونُهُ تَعَالَى عَالِمًا ٢٤٧ / ١
- كُونُهُ [تَعَالَى] حَيًّا ٢٤٧ / ١
- كُونُهُ [تَعَالَى] قَدِيمًا ٢٤٧ / ١
- كُونُهُ [تَعَالَى] مُدْرِكًا ٢٤٧ / ١
- كُونُهُ [تَعَالَى] مُرِيدًا وَكَارِهًا ٢٤٨ / ١
- كُونُهُ [تَعَالَى] مُوجُودًا ٢٤٧ / ١
- الكَوْنُ يَنْتَفِي عِنْدَ عَدَمِ الْجَوْهَرِ ٦٧ / ١
- لَا عِتْبَارَ فِي تَمَاطُلِ الْجَوْهَرَيْنِ، بَأَنْ يَصِحَّ أَنْ يَحُلَّ أَحَدُهُمَا نَفْسَ مَا يَحُلُّ الْآخَرُ ٣٦٩ / ١
- لَا حَالُ لِلْفَاعِلِ بِكَوْنِهِ فَاعِلًا ٢٩٣ / ١
- لَا مَنَزِلَةٌ فِي الْوُجُودِ بَيْنَ الْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ ١٩١ / ١
- لَا يَجِبُ لشيءٍ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ الْوُجُودَ إِلَّا بِتَوَسُّطِ فَاعِلٍ ٥٦ / ١
- لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْقُدْرَةُ مُوجُودَةً لَا فِي مُحَلٍّ ٢٦٦ / ١
- لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْتَاجَ [الجوهر] إليه [اللون] فِي كَوْنِهِ مُتَحَيِّزًا ٧٧ / ١
- لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ مُؤَلَّدًا لِلرَّوْنِ ٨٠ / ١
- لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «الْعِلْمُ بِأَنَّ الْعَالِمَ عَالِمٌ» عِلْمًا بِمُجَرَّدِ ذَاتِهِ ٣٣٦ / ١
- لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضِي [لِلدِّرَاكِ] لِذَلِكَ ارْتِفَاعَ الْأَفَاتِ وَالْمَوَانِعِ ١٦٦ / ١
- لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ الْجَوْهَرِ غَيْرَ فَاعِلِ الْكُونِ ٨٨ / ١
- لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ [المدرك مدركاً] لَوْجُودٍ مَعْنَى هُوَ إدْرَاكٌ ١٦٥ / ١
- لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجُودُ مُدْرِكٍ مُقْتَضِيًا لِهَذِهِ الصِّفَةِ [الحياة] ١٦٥ / ١

- لا يجوز أن يكون [الجوهر] كذلك لحدوثه على وجه يُشار إليه من وجوه الحدوث ٦٣ / ١
- لا يجوز أن يكون [الجوهر] كذلك لعدم معنى ٦٤ / ١
- لا يجوز أن يكون [الجوهر] متحيزاً لحدوثه ٦٣ / ١
- لا يجوز أن يكون [تعالى] عالماً بعلم مُحَدَّث ٢٦٧ / ١
- لا يجوز أن يكون [تعالى] قادراً بقدره تحل في غيره ٢٦٥ / ١
- لا يجوز [الجوهر] أن يكون كذلك لعدمه ٦٤ / ١
- لا يجوز [الجوهر] أن يكون متحيزاً لوجود معنى ٦٤ / ١
- لا يحتاج [الجوهر] إلى اللون في كونه في الجهة ٧٨ / ١
- لم يُعَوَّل في إثبات «كونه [تعالى] حياً و قادراً و عالماً و سائر صفاته» على... ١٤٣ / ١
- ليس القديم عندكم مُدركاً لنفسه ٥٧ / ١
- ليس من شرط توليد الاعتماد الكون في المحل ٨٨ / ١
- ليس يجوز أن يحتاج [الجوهر] إلى اللون في كونه في بعض الجهات ٧٨ / ١
- ليس يجوز أن يحتاج [الجوهر] إليه [اللون] في كونه جوهرًا ٧٧ / ١
- ليس يجوز أن يحتاج [الجوهر] إليه [اللون] في وجوده ٧٦ / ١
- ليس يجوز أن يكون اللون موجباً عن الجوهر إيجاب العلة للمعلول ٨٠ / ١
- ليس يجوز أن يكون المُقتضي لكونه مُدركاً كونه عالماً ١٤٩ / ١
- ليس يجوز أن [الجوهر] يكون متحيزاً لوجوده ٦٢ / ١
- [لما] استحال أن يتعلّق وجود الفعل مستقبلاً بوجود الضدين، استحال ذلك ماضياً؟ ٩٥ / ١
- ما أحال وجود الشيء على كل وجه، يُحيل كونه مقدوراً ٢٨٣ / ١
- ما شاركه تعالى في القدم يجب أن يكون مثلاً له ٣٠٢ / ١
- ما لم يتقدّم المُحدث مُحَدَّث ٨٤ / ١
- ما لم يتقدّم المُحدث يجب أن يكون مُحَدَّثاً ٨٣ / ١
- ما له صفة الظلم فهو قَبِيحٌ ٨٦ / ١
- ما هو بصفة الجسم لا يجوز أن يكون شيئاً واحداً ٧٤ / ١
- ما يستحيل وجوده على كل حال، لا يكون ضدّاً لغيره في الحقيقة ٢٨٣ / ١
- المتحيز وجب أن يكون في جهة ٧٢ / ١

- ١٠ / ٢ الْمُتَنَاهِي الْمَقْدُورُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَادِرًا بِقُدْرَةٍ
- ٦٢ / ١ مَتَى وَجَدَ [الجوهر] وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَتَحِيَّزًا
- ٣٥١ / ١ الْمِثْلَانِ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا قَدِيمًا وَالْآخَرُ مُحَدَّثًا
- ١٢٥ / ١ مَجْرُودِ الْفِعْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ كَوْنِ فَاعِلِهِ قَادِرًا
- ٧٦ / ١ مُحَالٌ أَنْ يَحْتَاجَ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ يَحْتَاجُ ذَلِكَ الْغَيْرَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ
- ٧٨ / ١ مُحَالٌ أَنْ يَحْتَاجَ [الجوهر] إِلَى الْكَوْنِ وَاللُّونِ مَعًا فِي الصِّفَةِ الْوَاحِدَةِ
- ١١٧ / ١ مُحَدِّثِ الْأَجْسَامِ قَادِرٌ
- ٧٣ / ٢ «الْمُحَدَّثُ»، أَوْ أَنَّهُ «كَائِنْ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ»
- ٣٦١ / ١ الْمُشَبَّهُ هُوَ الَّذِي يُخَالِفُ فِي الْمَعْنَى، وَيُثَبِّتُهُ بِصِفَةِ الْجِسْمِ الْمُؤَلَّفِ، أَوْ...
- ٢٤ / ٢ الْمُشْتَرَكَانِ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَا مُتِمَاتِلَيْنِ
- ٣٤٩ / ١ الْمَضَارِ هِيَ الْأَلَامُ أَوِ الْغُمُومُ وَمَا يُوْدِّي إِلَيْهِمَا أَوْ إِلَى أَحَدِهِمَا، إِذَا لَمْ يُعَقَّبْ...
- ٥٧ / ١ الْمَعْدُومُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مُدْرَكًا
- ٣٦ / ٢ الْمَعْلُومُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ موجودًا أَوْ معدومًا، وَالْمَوْجُودُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ...
- ١٤٦ / ١ الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي [لَا] يَحْتَاجُ إِلَى الْمَعْنَى
- ٢١٤ / ١ مَقْدُورِ الْقَدَرِ فِي الْجَنَسِ مُتَّفِقٌ
- ٢١٣ / ١ مَقْدُورِ الْقَدَرِ مُتَغَايِرٌ
- ٢٤ / ٢ مَقْدُورُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَدِيمَيْنِ غَيْرِ مَقْدُورِ صَاحِبِهِ
- ٢٢٢ / ١ مَقْدُورٌ وَاحِدًا لِقَادَرَيْنِ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ
- ٣٤٩ / ١ الْمُتَلَتِّذُ إِنَّمَا يَكُونُ مُتَلَتِّذًا بِأَدْرَاكِ مَا يَسْتَهِيهِ
- ١٠ / ٢ الْمَمْنُوعُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِي الْمَقْدُورِ
- ٣٤٩ / ١ الْمَنَافِعُ هِيَ اللَّذَاتُ وَالسُّرُورُ وَمَا أَدْنَى إِلَيْهِمَا أَوْ إِلَى أَحَدِهِمَا، إِذَا لَمْ...
- ٧١ / ١ مَنْ جَعَلَ الذَّاتَ عَلَى صِفَةِ الْفَاعِلِ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُحَدِّثُ لَهَا
- ٢٧٠ / ١ مِنْ حَقِّ الْمُحَدَّثِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُحَدِّثٌ
- ٦٠ / ١ مِنْ حَقِّ كُلِّ ضِدِّينِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صِفَةٌ تَرْجِعُ إِلَى...
- ٥٩ / ١ مِنْ حُكْمِ كُلِّ ضِدِّينِ أَنْ يَمْنَعَ وجودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ وجودِ الْآخَرِ
- ١٨٤ / ١ الْمُؤَثِّرُ فِي خُرُوجِ الْإِرَادَةِ عَنِ التَّعَلُّقِ، هُوَ عَدَمُهَا دُونَ غَيْرِهِ

- الموجود مُشْتَقٌّ مِنَ الْوُجُودِ ٣٣٨/ ١
- النَّظَرُ هُوَ تَقْلِيْبُ الْخَدَقَةِ الصَّحِيْحَةِ نَحْوَ الْمَرْنِيِّ أَوْ مَكَانِهِ طَالِباً لِرُؤْيِيَتِهِ ٤٦٢/ ١
- النَّعِيْمُ وَالْعِقَابُ غَيْرُ مُنْقَطِعَيْنِ ٩٤/ ١
- نَفْيُ الضَّدِّ الْمَعْدُومِ ضِدُّهُ ٦١/ ١
- وَجُوبُ كَوْنِهِ تَعَالَى مُدْرِكاً عِنْدَ وُجُودِ الْمُدْرَكَاتِ ١٦٩/ ١
- وَجُوبُ وَقُوعِ تَصَرُّفِهِ بِحَسَبِ أَحْوَالِهِ ١٠٦/ ١
- الْوُجُودُ لَهُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ وَلَا عِلَّةٍ ٥٦/ ١
- الْوُجُودُ مُحَالٌ أَنْ يُشْرَطَ بِالْوُجُودِ ١١٤/ ١
- الْوُجُودُ [يَقْتَضِي] الصَّحَّةَ فِي صِفَاتِ النَّفْسِ ٥٨/ ١
- وَقُوعُ أَفْعَالِ الْمُلْجَا بِحَسَبِ إِرَادَةِ الْمُلْجِي ١٠٢/ ١
- يَجِبُ أَنْ يَحْتَاجَ [الْجَوْهَرُ] إِلَى جَنْسٍ مِنَ الْأَلْوَانِ مَخْصُوصٍ ٧٧/ ١
- يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ مَعَ وُجُودِهِ أَبَدًا مُتَحَيِّزًا ٦٤/ ١
- يَجِبُ عَنْهُ إِثْبَاتُ الْقَدِيمِ الْأَوَّلِ قَدِيمًا لِنَفْسِهِ ٥٥/ ١

(١١)

فهرس المصطلحات و الألفاظ الخاصة

إثبات = الإثبات، ١ / ١٧٥، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣٣٩.	
٣٤٠، ٣٩١، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٤٠ -	آلهة، ٢ / ٦٤
٤٤٢، ٤٤٥-٤٤٧، ٤٦٢، ٢ / ٢٥، ٧١، ٧٧.	آلة، ١ / ١٧٤، ٢١٧
١٠٢، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ٣٥٠	أمير، ١ / ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٢ / ١٧٩
الإثبات الحقيقي، ١ / ٤٤٢	الأب، ٢ / ٥٣
الاجتماع، ١ / ٨١	الإبانة، ١ / ٢٩٩
الأجزاء، ١ / ٢٠٤، ٢١٠، ٢ / ١١٧، ٢٣٩	الابتداء، ٢ / ١٢٠
الأجزاء الكثيرة، ١ / ٢٥٨	الأبصار، ١ / ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٤٨،
الأجزاء المنضمة، ١ / ٢٥٨	٤٥٨
الأجسام، ١ / ٦١، ٧٤، ١١١، ١١٢، ١١٣،	الابن، ٢ / ٥٣، ٥٤
١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٧٥، ١٨٩، ١٩٦، ١٩٧،	ابن الله، ٢ / ٥٩
١٩٩، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٩٥، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٦١،	الإبهام، ٢ / ٢٢٢
٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤١٤،	الأيض، ١ / ٣٦٢، ٢ / ٩٧
٤١٦، ٤٢٠ - ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٣٧،	الاتحاد، ٢ / ٥٤، ٥٩، ٦٢
٤٥١، ٢ / ٢٩، ٤١، ٤٥، ٤٨، ٥٥، ٦٤،	الاتصال، ١ / ٣٧٣، ٤١١، ٢ / ١٩٧، ١٩٨
٤٠، ٢٣٦، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٦٧،	الاتفاق، ١ / ٢٩٥، ٣٠٢، ٣١١
الإجماع، ١ / ٣٥٩، ٤٥٢، ٢ / ١٨٠، ٣٦٣،	الاتفاق في المشيئة، ٢ / ٥٩

- الأجناس، ١ / ٧٨، ١٢٤، ٢٠٠، ٢١٢، ٢١٣،
 ٢١٥، ٢٨٤، ٣١٤، ٤١٦، ٤ / ١٠٥، ١٠٧،
 ١١٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٨٧، ٢٣٩، ٢٦٥، ٢٦٧،
 ٣٢٦، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٦٢
 الأجناس المخصوصة، ١ / ٣٢٦
 الأحاد، ١ / ١٢٠، ٢ / ١٠٠
 الإحباط، ٢ / ٤٤
 الاحتجاج، ٢ / ٥١، ٥٦، ٢٢٨
 الاحتمال، ١ / ٣٧٩، ٤٥٧
 الأحداث، ١ / ٣٤١، ٣٤٢، ١١ / ٣٥٢
 الإحساس، ١ / ١٧٦
 الإحسان، ١ / ٤٤١، ٢ / ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٥،
 ٢٩٦
 الأحكام، ١ / ١٢١، ١٢٧، ١٣٢، ١٤١، ١٤٦،
 ٢٣٢، ٢٤٠، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٧، ٣٧٤، ٣٧٩،
 ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٢ / ٣٣، ٩٣، ١٥٤،
 ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٩، ٣٢٥، ٣٥١
 الأحكام المعقولة، ١ / ٢٤٢، ٢٨٨، ٣٨٨
 الأحوال، ١ / ٨٠، ١٢٤، ١٤٩، ١٩٤، ٢٢٥،
 ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٨٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٢٠،
 ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٤٣٥، ٤٤٢،
 ٢ / ٩٤، ١٠٥، ٢٤٤، ٢٦٤، ٢٧٧
 الأحوال المستقبلية، ١ / ٢٢٩
 الأحياء، ١ / ٤٤٦، ٢ / ٦٢
 الأخبار، ١ / ٤٧٩، ٢ / ٨٧، ٨٩، ١٣٦، ١٥٣ -
 ١٥٥، ١٧٩، ١٨٥، ٢٥٤، ٢٥٥، ٣١٢
 الأخبار الصحيحة، ١ / ٤٧٩
 الاختراع، ١ / ٢١٥، ٢ / ١٤٦، ٣٥٩
 الاختصاص، ١ / ١٤٤، ١٨٣، ٢٢٤، ٢٥٥
 ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٧، ٣١٥، ٣٣٦، ٣٧٧، ٣٧٨
 ٣٨٨، ٤٤٩، ٢ / ٢٠، ٣٢، ٥٧، ٦١، ٩٤
 ١١٧، ١٥١، ١٦٥، ١٨٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٣٣٧
 الاختلاف، ١ / ٢٩٥
 الاختيار، ١ / ٢٢٣، ٢ / ١٧٦، ٢١٢، ٢١٣،
 ٢٨٨
 الأخرس، ٢ / ٢٢١، ٢٢٢، ٢٧٦، ٢٨١
 الآخرة، ١ / ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٧٦، ٤٨١
 الأخفش، ١ / ٤٢٤
 الإدراك، ١ / ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٧، ١٥٨،
 ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨،
 ١٦٩، ١٧٤، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٧،
 ٢٧٢، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٣،
 ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٤٠٥، ٤٠٦،
 ٤١٠، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣،
 ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩،
 ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦١،
 ٤٦٥، ٤٦٦، ٢ / ١٤، ٨١، ١٥٢، ١٩٢،
 ٢١٩، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٦٤، ٢٦٥، ٣٣٩، ٣٦٢
 الأدلة، ١ / ٢٧١، ٣٢٥، ١١٠ / ٢، ١٢٩، ٢١٦
 الأدلة العقلية، ٢ / ٢٨٨
 الأدوية، ١ / ٣٥٦
 الأديم، ٢ / ٣٠٩

الأذُن، ١ / ٤٥٥، ٤٣٨	الأسباب، ١ / ٢٤٠، ٣١٩، ٢ / ١٦٨، ٢٧٩
الإرادات، ١ / ١٦٣، ٢ / ١٥٤، ١٥٥، ٣٣٧	الاستحالة، ٢ / ١٠٩
٣٤١	الاستحقاق، ١ / ٦٥، ٩١، ١٩٥، ٣١١، ٣٣٠
الإرادة، ١ / ٥٨، ١٠٧، ١٠٩، ١٧٩، ١٨٠	٣٤٣ / ٢، ١٠٥، ١٣٣
١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧	الاستخراج، ١ / ٤٧٣
١٨٨، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥	الاستدلال، ١ / ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٢٨، ١٤٣
٢٤٥، ٢٥٧، ٢٧٩، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣١٥، ٣٤١	١٥٠، ١٥١، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٢، ٣٢٢، ٤٢٢
٣٤٢، ٣٦٩، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٦٩، ٢ / ١٢	٤٢٨، ٤٤٣، ٤٥٢، ٤٦٠، ٤٧٥، ٢ / ٨٣
١٣، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٤٤، ٦٠	٨٦، ١٧٥، ١٨٩، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٥٠
١٢٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢	الاستعمال، ١ / ٤٦٢، ٤٧٠، ٢ / ١٧٢، ٣١٢
١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١	الاستغفار، ٢ / ٢١٦
١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢	الاستغناء، ١ / ٢٩٠، ٣٢٣، ٣٩١، ٢ / ٢٧٢
١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩	الاستقبال، ١ / ٣٨٢
١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢	الاستمتاع، ٢ / ١٧٣
١٩٠، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٤	الاستمرار، ٢ / ٢٣٧، ٢٨٩
٢٠٥، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٤	الاستنباط، ١ / ٤٦٩، ٤٧٣
٣٠٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨	الأسرار، ٢ / ٥٧
٣٤٧	الاسم، ٢ / ٢٩٧
الإرادة الضرورية، ٢ / ١٨٩	الأسماء، ١ / ٢٥٩، ٢ / ١٣٧، ٢١٣، ٢٨٩
الإرادة المعدومة، ١ / ١٨٤	الأسماء الشرعية، ١ / ٤٠٢
الأرابيح، ١ / ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٧٣، ٤٥٤، ٤٥٥	الأسود، ١ / ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٦٢، ٢ / ٩٧
٤٥٦، ٢ / ٢٣١، ٢٨٩	الإشارة، ٢ / ٢٢٤
الأرض، ٢ / ٢٥٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٨	الاشتراك، ١ / ١٩٦، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٧٤، ٢٧٥
الأرواح، ٢ / ٥٨	٣٠٣، ٣٠٧، ٣٩٩، ٤١٢، ٢ / ٩، ٧٦، ٢٦٥
الأزليّ الوجود، ١ / ٢٦٠	٣٣٨
الإساءة، ٢ / ٨٨	الاشتقاق، ٢ / ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠

الأشخاص، ١ / ١٦٣، ٤١٦	الاعتقادات، ١ / ١٦٣، ٢٤٧، ٣٢٣، ٣٢٤ / ٢
الأشياء، ١ / ٣٣٤	٩١، ١٢١، ١٨٨، ٢٤٥، ٢٦٩، ٢٨٤، ٣٥٦
الأشياء الكثيرة، ١ / ٢٥٨	الاعتلال، ١ / ٤٦٠، ٤٦١، ٢ / ٨٧، ٢٧٨
الأشياء المتماثلة، ١ / ١٠٧	الاعتماد، ١ / ٨٠، ٨٨، ٨٩، ١٠٨، ١١٤، ٢٠٠
الأشياء المختلفة، ١ / ١٠٧	٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠
الاصطفاء، ٢ / ٥٧	٢٢١، ٢٦٥، ٢ / ١١٩، ١٢٠، ٢٣٥، ٢٣٨
الأصم، ١ / ١٧٣	٣٠١، ٣٣٢، ٣٥٩
الأصنام، ٢ / ٦٦	الاعتمادات، ٢ / ١٢٠، ١٦٨، ٢٨٩
الأصوات، ١ / ١٥٨، ١٦٣، ١٧٤، ٢٠٥، ٣٥٧	الأعداد، ٢ / ٥٢، ١١٧، ١٨٧
٣٥٩، ٤٥٤، ٢ / ١٢٠، ١٦٨، ٢٢٥، ٢٣٢	الإعدام، ٢ / ٣٥٢، ٣٥٣
٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٨٠	الأعراض، ١ / ٦٢، ٧٣، ٧٨، ٩١، ١١٤، ٢١٣
٢٨٦، ٣٥٧	٢٩٤، ٢٩٥، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٥
الأضداد، ٢ / ١٦٢	٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥
الاضطرار، ٢ / ٢٤٠	٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤
الأطعمة، ٢ / ٤٤	٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤١٠، ٤٢٢
الإطلاق، ١ / ٤٣٨، ٤٣٦	٤٤٣، ٢ / ٤٨، ٩٨، ١٥٠، ١٥١، ١٩٤
الأعاجم، ٢ / ٢٨٨	٢٠٠، ٢٢٦، ٢٦٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٢٨، ٣٤١
الاعتبار، ١ / ٨١، ١٠٢، ١٠٦، ٢٤٩، ٢٨٧	٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧
٣٧٥، ٤٦٣، ٢ / ٨٦، ١٢١، ٣٤٧، ٣٤٥	الأعراض المعقولة، ١ / ٣٨٥، ٣٨٦
الاعتذار، ٢ / ١٠٤	الأعضاء، ١ / ٣٥٧، ٤٦٧
الاعتراض، ١ / ٣١٦، ٣٦٦، ٤٢٨، ٤٤٦، ٢ / ٢	الإعظام، ١ / ٣٤٢
٢٧٧، ٩٠	الأعشش، ١ / ٤٢٤
الاعتقاد، ١ / ٨٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ٢٦٩	الأعواض، ٢ / ٨٥، ١٤٣
٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٣، ٣٥٨، ٢ / ٨٩	الاعتداء، ١ / ٣٥٨
٩٧، ٩٨، ١٢١، ١٢٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧	الأغذية، ١ / ٣٥٦
١٤١، ١٤٩، ١٨٧، ٢٠٤، ٢٤٥، ٣٥٦	الآفات، ١ / ١٦٥، ٢٤٦، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٤٩

الإفادة، ١ / ٣٩٤	الآلام، ١ / ٤٥٤، ٢ / ٤٨، ٨٧، ٢٣٨، ٣٥٧
الافتراق، ١ / ٨١	الالتباس، ١ / ٣١٤، ٣٦٤، ٣٦٣
الأفعال، ١ / ٨٦، ٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٠٧، ١١١، ١١٣، ١١٩، ١٢٤، ١٣٢، ١٤٦، ١٦٩، ١٧٢	الإلجاء، ١ / ١٠٢، ٣٥٢، ٢ / ١٢٥، ٢٠٢، ٢١٢، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢١٣
١٨١، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٢، ٢١٨، ٢٣٢، ٢٤٧	الإلزام، ٢ / ٤٣، ١٨٩، ٢٨٥
٢٥١، ٣٤٢، ٣٥١، ٣٥٤، ٤١٤، ٤١٥، ٤٧٠	الألفاظ، ١ / ٣٤٠، ٤٦٧، ٢ / ٥٦، ١٥٥، ١٨٠
٢ / ٣٢، ٤٦، ٤٨، ٦٠، ٧١، ٧٧، ٨٩، ٩٤	٢٩٦، ٢٧٤
٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ١١٥، ١٢٤	الألفاظ العربيّة، ٢ / ١٥٣
١٢٦، ١٣١، ١٤٣، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨	الألقاب، ١ / ٣٩٨، ٣٩٩
٢٠٢، ٢٠٤، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٩٨، ٣٠١	الألم، ١ / ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٧٥، ٣٤٩، ٤٥٥
٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٨، ٣٤٥، ٣٦٠	٤٨١، ٤٣ / ٢، ٤٧، ١٢٠
الأفعال الحسنة، ٢ / ١٠٤	الآلم، ١ / ٣٤٩
الأفعال المحكمة، ١ / ٢٧٤	الألوان، ١ / ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٩٢، ١٠٣
الآفة، ١ / ١٧٤، ٢ / ٢٧٥، ٢٧٩	١١٤، ١٦٣، ٢٨١، ٣٢٦، ٣٧٣، ٣٨٥، ٤٤٤
الأفانيم، ٢ / ٥٢، ٥٣، ٥٤	٤٥٥، ٤٥٦، ٢ / ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤
الأفانيم الثلاثة، ٢ / ٥٤	٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٩٥، ٣٤١، ٣٥٧
الأقدار، ٢ / ١١٧	٣٦٢
الاكتساب، ١ / ٤٢٢	الإله، ٢ / ٢٧٠
الأكل، ١ / ١٨١، ١٨٢، ٢ / ٦٠	الإلهيّة، ٢ / ٢٧٠
الأكوان، ١ / ٧٨، ٨١، ٨٩، ٩٢، ١٦٣، ١٩٧	الألة، ١ / ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٧
٢٨٤، ٣١٨، ٣٧٠، ٢ / ٤٤، ١١٩، ١٢٠	٢٠٨، ٤٠٨، ٤١٥، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٦٤، ٢ /
١٥٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٥٤، ٣٥٥	٢١٢
الأكوان المجاورة، ١ / ٧٧	الأماكن، ١ / ٢١٤، ٢٦١، ٣٦٥، ٣٧٣، ٤٤ / ٢
الأكوان المختلفة، ١ / ٧٧	١٦٩
الآلات، ١ / ١٣٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢	إمام، ٢ / ١٠١
٢٠٢، ٢٠٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٣، ٣٠٩	امتلاء الظروف، ١ / ٧٠

الآيات، ١ / ٤٧٧، ٤٧٦	الامتناع، ١ / ٧٠، ٢٦١، ٢٨٧، ٢ / ٢٣، ٤٩، ١٣٠
الآيات المتشابهات، ١ / ٤٠٣	
الإيجاب، ١ / ٣٧٩، ٧٨ / ٢، ٣٥، ١٦٩، ١٨٥	الأمر، ١ / ٢٠٢، ٣٢٨، ٣٤١، ٢ / ٤١، ٤٢، ٤٣، ١٤٢، ١٤٤، ١٨١، ٢٠٤، ٢٤٢، ٣٤٩
الإيداع، ٢ / ١٤٤	
الإيمان، ٢ / ١٣٨، ٩٥ / ٢، ١٦٠، ١٨٥، ٢١٢	الأمراض، ٢ / ٨٥، ١٤٣
٢١٦، ٢١٧، ٣٠٢، ٣٦٤، ٣٦٥	الأموال، ٢ / ٩١، ٣٦٤
الأيمان، ٢ / ٢١٧	الأُمُور المُتجدِّدة، ١ / ٢٥٥
الآية، ١ / ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٦٩، ٢ / ٢٦٣	الأُتَّة، ١ / ٥٥٢
البارد، ١ / ١٤٩، ٢٠٦	الانتظار، ١ / ٤٦٣، ٤٧٢
الباري تعالى، ١ / ٣١١	الانتظام، ٢ / ٢٢٠
باطل، ١ / ٧٠	الانتفاع، ١ / ٣٥٩، ٣٥٨
باقي، ١ / ٣٣٦	الانتفاء، ١ / ١٠٩، ٢ / ٨١
الباه، ١ / ٣٥٤	الإنزال، ٢ / ٢٦٣
البَيِّغاء، ٢ / ٢٢١	الإنس، ٢ / ٢٠٦
بدائع الحكمة، ١ / ١٣٢	الإنسان، ١ / ١٣٢، ٢ / ٥١، ١٣٦، ١٥١، ٢٥٥
البَدَل، ١ / ٢٢٠، ٢ / ١٥٥، ١٦٠، ١٩٨	٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٨
البرودة، ١ / ٤٥٤، ٤٥٥، ٢٣٦	الأنف، ١ / ٤٣٨
البشر، ٢ / ٢٥٢	الانفكاك، ٢ / ٤٢
البصر، ١ / ١٦٣، ٤٠٧، ٤١٥، ٤٣٧، ٤٣٨	الانقطاع إلى الله تعالى، ١ / ٤٧٦
٤٦٥، ٤٦٦، ٢ / ٣٦٤	الأنواع، ١ / ٣٨٥، ٢ / ٢٦٥
البصير، ١ / ١٥٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ٢٤٥	الأوصاف، ١ / ٣٩٩، ٢ / ٢٦٩، ٢٩١، ٢٩٢
٤٢٠، ٤٢١، ٤٤٢، ٢ / ٥٣	٢٩٣، ٣٦٧
البطلان، ٢ / ٢٨١	الأوقات، ١ / ١١٩، ١٨١، ١٨٩، ٢٣٧، ٢٦١
البعث، ١ / ٢٣٢، ٢ / ١٨٠	٣٥٧، ٢ / ٣٠٠
بعثة الأنبياء، ٢ / ٧٢	الأوقات الكثيرة، ١ / ٣٤٤
الْبُعد، ١ / ٣٧٤، ٣٧٧، ٤١١، ٤١٤، ٤١٦، ٢ /	الأولاد، ٢ / ٣٦٤

التبني، ٢ / ٥٦	٢٣٧
التثليث، ٢ / ٥١	البعض، ١ / ٤٤٨، ٤٤٧ / ٢، ١٥٠
التثنية، ٢ / ٥١	العضية، ٢ / ٢٦٨
التجارة، ٢ / ٢٩٣	البعيد، ١ / ٤١١
تجانس، ٢ / ٩٢	البقاء، ١ / ٦٣، ٩١، ٢٢٤، ٢٣٦، ٣٤٦، ٣٨٤، ٢
التجاوز، ٢ / ٢٨٧	/ ١٤٠، ٢٣٧، ٢٩٦، ٣٥٧
التجاهل، ١ / ٤٤٩، ٢ / ١٧٢	البُؤة، ٢ / ٥٧، ٥٨، ٥٩
تجدد الذات، ١ / ٣٤٢	البنية، ١ / ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٧،
تجدد الوجود، ١ / ٢٣٣	٢٦٥، ٣٣٠، ٤٥٤، ٢ / ٦٥، ٢٣٣، ٢٣٥
تجدد علم، ١ / ٢٣٠	البهائم، ٢ / ٢٠٦
التجنيس، ١ / ٤٠١	البهيمة، ٢ / ٧٨، ٩٩، ١٠١، ٢٩٤، ٣٢٧
التجوز، ١ / ٤٧٤، ٢ / ١٥٤	البياض، ١ / ٦٦، ٧٩، ٨٠، ٨١، ١٠٩، ١٣٤،
التجويز، ١ / ١٠٤، ١٠٥، ٤٢١، ٤٥٨، ٢ / ٣٩	١٦٥، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣١٥، ٣٣١،
٣١٨، ٣١٧	٣٣٢، ٣٦٣، ٣٦٧، ٤٣٠، ٢ / ٤٥، ٢٦٨،
التحابط، ٢ / ٧٨	٣٢٦، ٣٢٥، ٣١٨
التحرز، ٢ / ٧٨	البيضة، ١ / ٣٧٣
التحرك، ١ / ٢٠٤	التأثير، ١ / ١٢٠، ١٢١، ١٤١، ١٤٧، ١٨١،
التحريك، ١ / ٣٣٩	٣٨٧، ٤٤٩، ٢ / ٩٦، ١٠١، ١٣٧، ١٤٥،
التحريم، ٢ / ٢٨٨	١٨٥، ١٨٣
تحريم الزنى، ٢ / ٩٨	التأديب، ٢ / ٤٣
تحريم القبايح العقلية، ٢ / ٩٨	التأليف، ١ / ٥٨، ٥٩، ٧٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٣،
التحريض، ٢ / ٢٤٣	١٦٦، ٢١٧، ٣٧٠، ٣٨٧، ٢ / ١٢٠، ٢٠٠،
التحقيق، ١ / ٢٤٧	٢٣٤، ٢٤٢، ٣٥٥، ٣٥٩
التحكيم، ٢ / ٣١١	التأويل، ١ / ٤٠٣، ٤٨١، ٥٤ / ٢
التحيّز، ١ / ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧٢، ٧٣، ٧٨	التباين، ٢ / ٤١
١١٤، ١٧٢، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٤٤، ٣٦٤، ٣٦٦	التبعيد، ١ / ٤٧٧

تضاد الخير والشر، ٢ / ٤٣	٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧،
التعجب، ٢ / ٢٤٢	٣٩٣، ٢ / ٨١، ١١٣، ١٩٤، ٣٤٦، ٣٤٧
التعجيز، ٢ / ٣٦٦	تحيز الجوهر، ١ / ١٧٢، ٣٤٤
التعديل، ٢ / ٣٩	التحيز بالفاعل، ١ / ٧١
التعديل والتجوير، ٢ / ٣٩	التخالف، ١ / ٣٠٥
التعذر، ١ / ١٢١، ٢ / ٢٧، ٢٨	التخصيص، ١ / ٣٢٨، ٢ / ٣٦، ٢٨٢
تعذيب الأطفال، ٢ / ٩٠	التخلية، ٢ / ٣٢٨، ٣٣٤
تعذيب مستحق العذاب، ٢ / ١٠٦	التداخل، ١ / ٣٧١
التعريض، ٢ / ٢٠٧	الترتيب، ١ / ١٣٢
التعريف، ١ / ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠	ترك فعل الواجب، ٢ / ١٠٦
التعطف، ١ / ٤٦٣	التركيب، ١ / ١٤٤
التعظيم، ٢ / ١٢٢	الترُّوك، ٢ / ١٦١
التعلّق، ١ / ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٧٦، ١٧٩،	التزايد، ١ / ١٤٨، ١٦٤، ٣٩٧، ٢ / ٣٢٦
١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨،	التساوي، ٢ / ١٢٧
١٨٩، ٢٥٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣١٢،	التسمية، ١ / ٤٠٢، ٤٦٦، ٢ / ٣٠٨
٣١٥، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٧٠، ٤٤٩، ٢ /	التسويد، ١ / ٣٣٩
٣٣، ٩٠، ٩٥، ١١٧، ١٢١، ١٣٥، ١٣٦،	التشبيه، ١ / ٤٠٥، ٤٥٢، ٤٥٨، ٢ / ٥٨، ٢٤٢
١٣٧، ١٤٨، ١٦٢، ١٧٢، ١٩٠، ١٩٤، ٢٢٦،	التصحیح، ٢ / ١٤٨
٢٤٤، ٣٠٢، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٤٢،	التصرف، ١ / ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩،
٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٢	١١٠، ١٣١، ١٩٢، ٢٠٤، ٢١٤، ٢ / ٢٩،
تعلّق العلوم، ١ / ٢٧٤	٢٢٣، ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨
التعلّق المخصوص، ١ / ٣١٢	التضاد، ١ / ٦٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٣،
تعلّق الفعل بفاعله، ١ / ١٠٥	٣١٩، ٢ / ١٨٨، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٨٣، ٣٢٥،
تعليل الشيء بنفسه، ١ / ١٨٧	٣٢٦
التعليل، ١ / ٢٥٣، ٢٥٠، ٣٠٩، ٣٢٨، ٢ / ٣٥٠	التضاد الحقيقي، ١ / ٢٨١
تعليل الشيء بنفسه، ١ / ٨٠	تضاد الضدين، ١ / ٢٨٠

٢٤٢، ١٦٠	التغاير، ١ / ٢، ٣٦٧ / ٢٧١
التمييز، ١ / ٢٩٩، ٣٢٨، ٣٦ / ٢	التغير، ١ / ٤٧٩
التمييز، ١ / ٤٠٠، ٤٦٧، ٣٣ / ٢، ١٥٣، ٢٨٢،	التفاضل، ١ / ٣٩٧
٣١٩	التفاوت، ١ / ١٦٤
التنافر، ٢ / ٤١	التفاوت، ١ / ٣٩٨
التنافي، ١ / ٦٥، ٢ / ١٩٧، ٢٣٣	التفرد، ٢ / ٩٩
تناقض، ٢ / ٤٠	التفرق، ١ / ٢١٦
تناهي، ٢ / ٢٣	التفصيل، ٢ / ٣٦، ٣١٩، ٣٢١
التنغير، ١ / ٤٧٦	التفضل، ١ / ٤٤١، ٢ / ٢٩٦
التنقيص، ١ / ٤٧١	التقابل، ٢ / ٧٧
التواضع، ٢ / ١٥٣، ٢٤١	التقدير، ١ / ١٠٨، ٢٤٧، ٢ / ١١١، ٢٤٥، ٣٠٧
التوبة، ١ / ٤٧٦، ٢ / ٤٥، ١٠٤، ١٠٦	التقريع، ١ / ٣٩٥
التوحيد، ١ / ٢٦٤، ٣٧٤، ٢ / ٥١	التقليد، ١ / ٢٦٨، ٢٦٩، ٢ / ٣٦
التورية، ٢ / ١٥٤	التكذيب، ١ / ٤٥٨
التوسع، ٢ / ١٥٤	التكفير، ٢ / ٤٤
التوصل، ٢ / ٥٨، ١٣٢	التكليف، ١ / ٤٧٦، ٤٧٢، ٢ / ١٢٢، ٢٠٦،
التوقف، ٢ / ٢٣٢	٢٥٢، ٢٤٠
التولد، ١ / ٢١٩	تلقيب، ١ / ٤٠٢
التوليد، ١ / ٧٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢ / ١١٩، ١٢٠،	التماثل، ١ / ١٩٦، ٣٠٥، ٣١٤، ٣٥١، ٤٠١، ٢ /
٣٥٩، ١٦٧	٩٢، ٥٣
التهديد، ١ / ٣٩٥	تماثل الجواهر، ١ / ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧١
الثابت، ١ / ٢٦٠، ٣٣٨	تماثل الجوهرين، ١ / ٣٦٩
التبوت، ١ / ٣٠٠، ٢ / ٨١	التمانع، ٢ / ١٠، ١١، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢،
الثقل، ١ / ٤١٥	١٩٦، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٣
الثقوب، ١ / ٢٠٨	التمدح، ١ / ٤٣٥
الثقل، ١ / ١١٩	التمني، ٢ / ١٢٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٦، ١٥٩،

- الثنوية، ٢ / ٤٧
 الثواب، ١ / ١٠٢، ٢٣٢، ٣٤٢، ٤٤١، ٤٧٠،
 ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٤، ٢ / ١٢٢، ١٣٣، ١٤٤،
 ١٧٦، ١٨٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٩٦
 الجائز، ١ / ٢٢٠، ٤١٧
 الجارحة، ٢ / ٢٨٠
 الجاعل، ١ / ٢٢١
 الجاهل، ١ / ١٢٩، ١٥٠، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٨٤،
 ٢٨٥، ١٠٨، ١٨٦، ١٩٨
 جاهلاً بالمعلوم، ١ / ٢٣٤
 الجحود، ٢ / ٢٤٢
 الجزء، ١ / ٢٢٠
 الجزء المضموم، ١ / ٢٥٨
 الجزء المنفرد، ١ / ٣٦٩، ٢ / ١١٩
 الجسم، ١ / ٦١، ٧٥، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٩٢،
 ١١٢، ١١٣، ١٤٨، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٤،
 ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٩٥،
 ٣١٦، ٣١٩، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٩٤،
 ٣٩٨، ٤١٤، ٤١٥، ٤٥٧، ٤٥٨، ٢ / ٩، ١٨،
 ٢٣، ٤٧، ٦٥، ٦٧، ٨٤، ١٦٨، ٢٣١، ٢٣٣،
 ٢٣٤، ٢٦٧، ٣٠١، ٣٢٣
 الجسم الثقيل، ٢ / ١٤
 الجسم الخفيف، ٢ / ١٢٤
 الجسم العظيم، ٢ / ١٢٤
 الجسم القديم، ١ / ٨٧
 الجسمية، ١ / ١٤٧، ٢٤٧، ٣٣٠
 الجماد، ١ / ١٣٨، ١٣٩، ٢ / ٦٧، ٩٥، ١٩٥،
 ١٩٦، ١٩٨
 الجمادات، ١ / ١٣٧، ٢ / ٢٢٠
 الجمع، ١ / ٣١٥
 الجمع بين الضدين، ١ / ٣٤٥، ٢ / ١١٠
 الجمل، ١ / ٣٧٨، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٢ / ٥٢،
 ١٠٠، ٢٣٩، ٢٦٩
 الجملة، ١ / ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٤٠، ١٤١،
 ١٦٦، ١٩٧، ٢٢٥، ٢٧٥، ٢٨٣، ٣١٨، ٣٣١،
 ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٣،
 ٣٧٩، ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٧، ٢ / ٣٢،
 ٣٧، ٥١، ٥٢، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٨،
 ٨٩، ٩٠، ٩١، ١٠٣، ١٥٦، ١٦٥، ١٧٦،
 ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٧٠،
 ٢٧٨، ٢٩١، ٣١٩، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٦٥،
 ٢ / ٢١٥
 الجنابة، ٢ / ٢١٥
 الجنس، ١ / ١١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٦٤،
 ٢٨١، ٢٨٢، ٢ / ١٦، ١٧، ٤٤، ٨١، ٩٦،
 ١٠٥، ١٠٧، ١١٧، ١٢١، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٨،
 ١٨٤، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٦٤، ٢٨٦، ٣٢٥،
 ٣٦٦
 جنس الفعل، ١ / ١٢١
 جنس الكون، ٢ / ٢٢٥
 الجنس الواحد، ١ / ٧٨
 الجنون، ١ / ١٣١
 الجنة، ١ / ٣٩٥، ٢ / ٢٠، ٢١، ١٨٩

- الجواهر المنفرد، ١ / ٣٦٩ / الجوارح، ١ / ٤٠١، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٨، ٢ / ٣٥٧، ١٧٨، ١٦٨
- الجوهرين، ١ / ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨ الجوارح المماسّة، ٢ / ١٦٨
- الجهات، ١ / ٧٨، ١٩٨، ٢٠٤، ٢١٨، ٢٢١ الجواز، ٢ / ١٠٩، ١٢٩
- ٣١٨، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٩٦ الجهات الست، ١ / ٢٠٠، ٢١٥، ٢١٦ الجواهر، ١ / ٦١، ٧٣، ١٢٣، ١٤٢، ١٦٣
- الجهاد، ٢ / ٧٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥
- الجهالات، ١ / ٣٨٥، ٤٥٣، ٢٦٥ / ٢ الجهل، ١ / ١٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥٥
- ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٦
- ٣٤٥، ٣٤٦، ٤٤٥، ٤٧٥، ٤٧٦، ٢ / ٢٢ الجواهر المعدومة، ١ / ٣٧٥
- ٢٣، ٤٤، ٦١، ٦٢، ١٠٦، ١١٣، ١١٥، ١٩٨ جهل بذاته، ١ / ٣٢٧
- الجهة، ١ / ٧٥، ٨٠ الجواهر متماثلة، ١ / ٣٦٢
- الحاجة، ١ / ١١٠، ١١١، ٢٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠ الجور، ٢ / ٣٦٧
- ٣٦٠، ٢ / ٢٣، ٨٣، ١١٣، ١١٥، ١٢٤ الجور، ١ / ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٣
- ١٢٨، ٢٣٣، ٢٨٠، ٣٠٩ الحجة، ١ / ٧٥، ٨٠ الجور، ١ / ٧٧، ٨١، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ١١٤
- حاجة الشيء إلى نفسه، ١ / ٧٧ الجور، ١ / ١٢٣، ١٦٨، ١٧٣، ١٨٥، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٣
- حادث، ١ / ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٨٢، ١٥ / ٣٩، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥
- ٣٣٤ الجور، ٢ / ٣٦١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٢، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٨٤
- الحادثات، ٢ / ٦٦ الجور، ١ / ٣٦١، ٣٤٤، ٣٣٨، ٣٣٦، ٣١٨، ٣١٦، ٣١٢
- حادثة، ١ / ٢٥١ الجور، ١ / ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٩٢، ٣٩١
- الحار، ١ / ١٤٩، ٢٠٦، ٢٠٧ الجور، ١ / ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦٠
- الحاسة، ١ / ١٧٤، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤٦، ٤٥٠ الجور، ٢ / ٤٦١، ٥٤، ٨١، ١١٣، ١١٨، ١١٩
- ٤٥٤ الجور، ١ / ١٥٦، ١٩٤، ٢٤٢، ٢٨١، ٣٣٤، ٣٥٤، ٣٥٥
- الحاسة السادسة، ١ / ٤٠٦، ٤١٣ الجور الأحكام، ١ / ٧٦
- الجور المعدوم، ١ / ١٢٣، ٢ / ١١٣، ١١٩

الحاضر، ١ / ٢٥٠، ٣٩٨، ٣٩٩	حدوث الجسم لفظاً ومعنى، ١ / ٩٢
الحال، ١ / ٧٤، ١٢٢، ٢٧٧، ٣٤٣، ٣٦٨، ٣٦٩	حدوث الجوهر، ١ / ٧٢
٣٧٦، ٣٧٨، ٤٠٧، ٤٥٥، ٤٧١، ٢ / ١٥١	حدوث الذات، ٢ / ٣١٨، ٣١٩
١٩٩، ٢٠٧، ٢٩١، ٢٩٢	حدوث العلم، ١ / ٢٣٣
الحال المخصوصة، ١ / ٣٣٢	حدوث الفعل، ١ / ١٢٤، ١٢٥
حامض، ٢ / ٢٩١	حدوث القرآن، ٢ / ٢٩٧
الحجاب، ١ / ٤١٠، ٤١١، ٤١٤	حدوث القول، ٢ / ٣٠٠
الحجة، ٢ / ٢٦١	حدوث الكلام، ٢ / ٣٠٠
الحد، ١ / ١٥١، ١٥٣، ٣١٢، ٢ / ١٧٤، ٢١٥	حدوث جميع الأجسام، ٢ / ٤٠
٢٢١، ٢٢٣، ٢٧٠، ٢٧١، ٣٥٨	حدوث جميع الأعراض، ١ / ٩٩
حدّ القبيح، ٢ / ٧٨	الحدود، ١ / ١٠٦، ١٥٣، ٢ / ٣٦٢
الحديث، ٢ / ١٤، ١٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٨٠، ٢٨٦	الحرارة، ١ / ٤٣٨، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٢ / ٦٥
٣١١	٢٣٦
الحدوث، ١ / ٦٢، ٦٣، ٧٢، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤	الحرب، ٢ / ٩١
٩٩، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ٢١٤، ٢٢٣	الحرفة، ٢ / ٢٢٩
٢٢٤، ٢٣٣، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٨٩، ٣٢٣، ٣٩٣	الحركات، ٢ / ١٦٨، ٣٦٢
٤٥٩، ٢ / ١٤، ١٥، ٧٦، ٧٧، ٨٤، ٩٢	الحركة، ١ / ٨٠، ٨١، ١١٢، ١١٨، ١٤٧، ١٩٨
١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١	٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٩، ٢٤٠، ٢٦٢، ٢٩٦، ٣٤٢
١٤٣، ١٤٤، ١٦٣، ١٨٢، ٢٠٣، ٢٦١، ٢٦٤	٣٤٤، ٣٧٤، ٣٧٧، ٤٦١، ٢ / ٢١، ٢٩، ٣٤
٢٩٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥	٨٤، ٩٦، ١٥٦، ١٦١، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨
٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠	١٦٩، ١٨٩، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٧٠
٣٦٢	٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٤، ٣٥٣، ٣٦١
حدوث الأجسام، ١ / ٨١، ٩١، ١٠٧، ١٩٢	الحركة الاختيارية، ٢ / ٣٦٢
٤٢٢، ٢ / ١٧، ٤٧	الحركة الضرورية، ٢ / ٣٦٢
حدوث الأعراض، ١ / ١٠٧	الحروف، ٢ / ١٢٠، ١٥٤، ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٥٤
حدوث الجسم، ١ / ٨٤، ١٢٩	٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧

الحروف المعقولة، ٢ / ٢٢٠	الحكيم، ٢ / ٢٠، ٦٣، ٨٢، ١٠٣
الحسن، ١ / ٣٦٠، ٢ / ٤٣، ٧١، ٧٤، ٧٦	الحكيم تعالى، ٢ / ٤٩، ٦٦
٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٨، ٩٢، ٩٧، ٩٩، ١٠٣	الحلاوة، ١ / ٣١٥
١٣٠، ١٣١، ٢٠٩، ٢٤٨، ٢٥٢	الحلول، ١ / ٦٤، ٢٩١، ٣١١، ٣٦٣، ٣٧٦
الحسن، ١ / ٢٩٢، ٢ / ٧٦، ٧٧، ٩٢، ١٠٢	٣٧٩، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢
١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٥، ٣٦٠	٣٩٣، ٤٣٢، ٢ / ٥٩، ١٦٥، ١٧٥، ٢٠٠
حسن الخلق، ٢ / ٩١	٢٤٩
الحسن والقبح، ١ / ٢٠٢	الحمرة، ١ / ١٠٣، ٣١٥، ٣٤٦
حسن وقبح، ١ / ٣٩٣	الحموضة، ١ / ٢٩٦، ٣٤٦، ٢ / ٣٢٦، ٣٧٢
الخاصة، ١ / ٣٥٨	الحوادث، ١ / ٩٤، ٩٥، ٢٤٤، ٢٦٣، ٣٣٧، ٢ /
الحضور، ١ / ٣٩٨	٢٣، ٤٨، ٦٦، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣٠٠
الحظر، ٢ / ٢٨٨	الحوادث المستقبلية، ١ / ٩٤، ٣٢٥
الحق، ٢ / ٣٦٦	الحواس، ١ / ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ٤٥٠
الحقيقة، ١ / ٤٠٢، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٦٢، ٤٦٥	٤٥٣
٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٤، ٢ / ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦	الحواس خمس، ١ / ٤٥٤
٦٢، ٦٣، ٨٩، ٩١، ٩٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٥	الحسي، ١ / ١١٣، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٦، ١٤٧
١٥٩، ١٧٤، ١٨٦، ١٩٠، ٢٢٤، ٢٤٢، ٢٥١	١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١
٢٦٧، ٢٧٠، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣١٧	١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٦، ٢٥٨، ٢٦٥
٣٤٨، ٣٦٤	٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٦
الحكم، ١ / ٢٢٣، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٦١	٣٦٦، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٤
٢٧٠، ٣١٩، ٣٨٧، ٤٦٢، ٢ / ١٤، ٨٦، ٨٧	٣٨٥، ٤٠٢، ٤٤٢، ٤٤٩، ٢ / ٦٠، ١٠٣
٩٤، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٨٦	١٢٠، ١٤٧، ١٩١، ١٩٦، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩
١٩٨، ٢٧٠، ٣٢٧، ٣٦٠	٢٤٢، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧
الحكم المعلل، ٢ / ٩٣	٢٨٢، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٦٢
حكم معقول، ١ / ٢٤٢	الحياة، ١ / ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٧١، ١٣٤، ١٣٩
الحكمة، ١ / ١٣٢، ٢٤٦	١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٦٨، ١٨١، ٢٥٨، ٢٦٣

- ١٧٨، ١٦٩، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤١، ١٢٨، ٣٢٠، ٢٩٠، ٢٧٣، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥،
 ٣٣٤، ٢١٢، ١٨٩، ٤٥٤، ٤٣٨، ٤٣٠، ٤١٠، ٣٧٦، ٣٢٩، ٣٢٦،
 الدعاء، ٢ / ٢٤٢، ١٧٢، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٥١ / ٢، ٤٥٦،
 الدعوى، ٢ / ٢٠٩، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٣٤، ٢٢٤، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٥،
 دفع ضَرَر، ١ / ٢٥٠، ٢ / ٨٦، ٣٦٤، ٣٥٤، ٣٤٩
 الدلالة، ١ / ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٣، ١١٧، الحياة القديمة، ١ / ٣٢٦،
 ١٢٠، ١٢١، ١٢٦، ١٣٢، ١٤١، ١٧٠، ١٧١، الحيوان، ١ / ٣٥٦،
 ٢٣٤، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٦، الخالق، ٢ / ٣٠٩، ٣٠٨، ٩٠ / ٢، ٣١٤،
 ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣ / ١٧، الخبير، ١ / ٢٠٢، ٢٢١، ٢٣٦، ٣٢٨، ٣٣٩،
 ١٩، ٥٧، ٩٥، ٩٦، ١٣٧، ١٥٢، ١٧٧، ١٨١، ٣٨٣، ٤٧٩، ٤٨٠، ٢ / ٣٦، ١٤٢، ١٤٤،
 ٢٣٣، ٢٣٠، ١٤٧، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٤٢، ٣٣٨،
 الدليل، ١ / ١٦٢، ٢٥٣، ٣٦٦، ٣٨٥، ٤٠٨، ٢ / ٣٤٩،
 ٢٠، ١٧، الخبر الصدق، ١ / ٢٣٤،
 دليل التمانع، ٢ / ٢٤، ٣١، الحَرَس، ١ / ٢٦٢، ٢ / ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٧٣،
 دليل الخطاب، ٢ / ٣٠٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣،
 الدنيا، ١ / ٤٣٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٧،
 الدنياية، ٢ / ١٣٣، الخشوع، ١ / ٤٧٦،
 الدواعي، ١ / ٢٥٢، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٩٤، ٤١٩، ٢، الخُصْرَة، ١ / ١٠٣،
 ١٢، ١٣، ١٨، ٢١، ٣٢، ٣٣، ٦٠، ١٢٥، الخطاب، ١ / ٤٦٦، ٤٧٠، ٢ / ١٥٢، ١٨٠،
 ١٢٩، ١٥١، ١٦١، ١٦٩، ١٨٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٣٧، ٢٢٩،
 ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٥، الخفيف، ١ / ١١٩،
 دواعيه، ١ / ٣١٩، الخلاف، ١ / ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٤، ٢ / ٩١،
 الدواء، ١ / ٣٥٨، ٢ / ١٥٧، الخلق، ٢ / ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١،
 الدين، ١ / ٤٧٥، ٢ / ٣٦٥، ٣٦٣، ٧٥، الخير، ٢ / ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ١٧٦،
 ذائق، ١ / ١٧٤، دار التكليف، ١ / ٤٧٧،
 الذات، ١ / ٥٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٨، ٨٠، الداعي، ١ / ١٠٩، ٢ / ٢٧٩، ١٢٦، ١٢٧،

٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٣٦، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٧،	٨٢، ٨٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٧،
٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨،	١٥٠، ١٦٦، ١٧٧، ١٩٤، ١٩٣، ٢٢٤، ٢٢٥،
٤١٣، ٤٤٤، ٤٦٧، ٢ / ٩٢، ١٨٨، ١٩٧،	٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤،
٢٢٦، ٢٣٢، ٢٩٥، ٣٠٠،	٢٦٢، ٢٧٩، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥،
الذوات الباقيات، ١ / ٥٨،	٣٠٦، ٣١٠، ٣١٦، ٣١٩، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠،
الذوات الباقية، ١ / ٦٧،	٣٤٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٦،
الذوات الكثيرة، ١ / ١٤٨،	٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٨،
الذوات المحدثّة، ١ / ١٩٣، ١٩٤،	٤٢٢، ١٢ / ١٤، ١٥، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣،
الذوات المختلفة، ١ / ٣١٥،	٥٣، ٧٧، ١٤٧، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٧، ٢٦٥،
الذوق، ١ / ١٧٤، ١٧٥، ٤٥٤، ٤٥٥،	٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٤٦، ٣٤١،
رازق، ٢ / ٢٧٨،	٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٤،
الرَّحْمَن، ١ / ٤٦٥،	ذات القديم، ٢ / ٢٧٢،
ردّ الوديعه، ٢ / ١٠٣، ١٤٤، ١٤٦،	الذات الواحدة، ١ / ٦٨، ٧٠، ١٤٨، ٢٩٦،
الرسول، ٢ / ٢٦٣، ٢٥٥،	٢٩٧،
الرسوم، ٢ / ٣٠٩،	الذات بالفاعل، ١ / ٧١،
الرضا، ٢ / ١٧٤، ١٧٥، ٢٠٥،	ذات حادثه، ١ / ٣٤١،
الرطوبة، ١ / ١٣٤،	ذاته تعالى، ١ / ٣٣٦،
الرعيّة، ١ / ١٠٠، ١٠١،	الذاتية، ١ / ٢٥٨، ٢ / ٢٧٠،
الرقّة، ١ / ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٤،	الذّكر، ١ / ٢٧٢، ٤٦٣، ٢ / ٢٦٣، ٢٦٨،
الرّمْد، ٢ / ٤٥،	الذّم، ١ / ٣٥٢، ٤٤٠، ٤٤١، ٢ / ٤١، ٤٢، ٤٤،
الروائح، ١ / ١٧٤، ٣٥٩،	٧٤، ٧٥، ٨١، ٩٠، ١٣٣، ١٤٢، ٢٤٨، ٣٢٠،
الروح، ٢ / ٥٣،	٣٢١، ٣٦٥، ٣٦٥،
الرؤيّة، ١ / ٣٠١، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٠،	ذنب، ١ / ٤٧٦،
٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٩، ٤٣٣،	ذنوب، ٢ / ٨٦،
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢،	الذوات، ١ / ٦١، ٧٣، ١٣٢، ١٣٩، ١٤١، ١٥٧،
٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦،	٢٤٠، ٢٤٣، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٠،

السُّكَّر، ١ / ١٣١	٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤
السُّكُوت، ٢ / ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠	٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥
٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٧	٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٢ / ٢٢٧
السُّكُون، ١ / ٨١، ١٣٠، ٣٧٤، ٣٧٧، ٢ / ٢١	الرياء، ٢ / ١٤٦
١٦٩، ٢٣٥	الريح، ٢ / ٢٣٧
السلامة، ١ / ٤٥٥، ٢ / ١٥١	الريشة، ١ / ٢٠٨
السَّمَاوَات، ٢ / ٢٥٥، ٣٠٨	زَيْتُيق، ١ / ٢٠٨
السَّمَاء، ١ / ٣٨٢، ٢ / ٢٩٨، ٢٩٧	الزَّانِي، ٢ / ٢١٥
السَّمْع، ١ / ١٦٣، ٣٥٩، ٣٦٠، ٤٥٢، ٤٥٤	الزُّرْقَة، ١ / ٤١٢
٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧٥، ٢ / ٣٨، ٦٧، ٩٧، ٩٨	الزَّمان، ١ / ٩٥، ٢ / ٢٧١
١٢٢، ١٥١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٣٦، ٢٩٥، ٣٦٤	الزِّيَادَة، ٢ / ١٧٩
السَّمْعَة، ٢ / ١٤٦	السَّاكِت، ٢ / ٢٨١
سَمِيع، ١ / ١٥٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ٢٤٥	سَاكِن، ٢ / ٢٧٧، ٢٩١
٤٤٢، ٢ / ٥٣	السَّامِع، ١ / ١٧٤، ١٧٥، ٢ / ٤٣، ٢٥٢
السَّوَاد، ١ / ٥٦، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٨	السَّاهِي، ١ / ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ٣٢٠، ٢ / ٢٩
٧٩، ٨٠، ١٠٩، ١٣٤، ١٦٥، ٢١٣، ٢٤٠	٣٢٧، ٣٠٨، ٢٤٤، ١٣٩، ١٢٨، ٧٧، ٣٣٧
٢٥٣، ٢٥٧، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١٠	٣٣٧
٣١٢، ٣١٥، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٦	السَّبَب، ١ / ٧٦، ٨٩، ٢١٦، ٢١٨، ٢٧٦، ٢ / ٤
٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٨٧	٤٩، ٥٠، ١١٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧
٣٨٨، ٤٣٠، ٤٣٧، ٤٣٤، ٤٤٩، ٢ / ٤٥	١٧٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٣٥، ٣٥٣، ٣٦٢
٥٤، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٤٢، ٢٦٨، ٢٧٢	السَّجُود، ٢ / ٦٧
٢٨١، ٢٩٥، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٥٥	السَّحَّارَة، ١ / ٢٠٦، ٢٠٧
السَّوَادِين، ١ / ٣١٤	السَّدَر، ١ / ٣٥٨
السَّوَال، ٢ / ٢٤٢	السَّرْعَة، ٢ / ٢٩٨
السَّهْو، ١ / ١٠٨، ١٤٩، ٢ / ٦١، ١٢١، ١٦٩	السَّرُور، ١ / ٣٥٠، ٢ / ١٧٨
١٧٨، ٣٦٠	السَّعَة، ١ / ٤١٢

شَام، ١ / ١٧٤	الشَّعر، ١ / ٣٦٣
الشاهد، ١ / ١١٧، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٣،	الشَّك، ١ / ٤٠٢، ٤١١، ٤١٦، ٤٥٠، ٤٥٢،
٢٤٩، ٢٥١، ٣١٨، ٣٤٢، ٣٧٩، ٣٩٨، ٤٣٤،	٤٥٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٧، ٤٩٩، ١٠٩، ١٢٢،
٤٤٥، ٤٨ / ٢، ٨٦، ١١٠، ١٢٧، ١٢٩،	الشكر، ٢ / ٦٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥،
١٣٠، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٥، ٢٦٥،	شكر المرشد، ٢ / ١٣٣
٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥،	شكر النعم، ٢ / ٦٢
٢٨٦	شكر النعمة، ٢ / ١٠٣، ١٠٤
الشبهة، ٢ / ٩٠	الشَّم، ١ / ١٧٤، ١٧٥، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٦،
الشر، ٢ / ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٤٩	الشَّهوات، ١ / ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٣، ٦٤،
الشرائط، ١ / ٤٠٨، ٢ / ٣٣٥، ٣٤٤	١٠٦، ١٨٠
الشرائع، ٢ / ٢٥٤	الشَّهوة، ١ / ١٦٤، ١٧٥، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤
الشُّرب، ٢ / ٦٠	٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٠، ٦٣ / ٢،
الشرط، ١ / ٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧، ١٨٧،	٨٧، ٨٨، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨،
٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٣١٩، ٣٢٠،	١٥٩، ١٦٠، ١٧٣، ١٧٩، ٣٣٩،
٣٤٣، ٣٧٦، ٣٩٣، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٤٥، ٤٤٦،	الشيخ الهَرم، ١ / ٣٥٤
٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٦ / ٢، ١١٩، ١٦٨، ١٧٦،	الصانع، ١ / ١٣١، ٢ / ٦٣
١٧٩، ٢١٨، ٣٣٢	صانع العالم، ١ / ١٨٧، ١٩٣، ٢٢٥،
الشرط المتجدد، ٢ / ٢١٧	الصَّحة، ١ / ١٤٥، ٢٧٥، ٣٠٠، ١٠٩، ١١٠،
شرط معقول، ١ / ٢٣٠	٢٥٩
الشرع، ٢ / ٦٧، ٧٥، ٩٨، ٢١٧، ٢٤٢،	صَحَّة الفعل، ١ / ٢٥٧
الشرق، ١ / ٣٨٠	الصحيح، ٢ / ٤٤، ٣١٥،
الشرور، ٢ / ٤٩	الصدق، ٢ / ٤٣، ٨٠، ٨٩، ٩٢، ١١٥، ١١٦،
الشروط، ١ / ١٧٠، ١٧١، ٣٨٧، ٤١١، ٤١٢،	١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٢،
٤٣١، ٤٣٤، ١٠٢ / ٢، ١١٧، ١٥٥، ٣٢٩،	٢٥٤، ٢٥٦، ٣١٠
٣٣٤	الصدقة، ٢ / ١٤٦
الشعاع، ١ / ٤١٧، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٥١	الصَّدَى، ٢ / ٢٢٤، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٨٣،

الصغائر، ١، ٤٧٦، ١٧٤ /	صفته النفسية، ١، ٢٨٥ /
الصغائر من الذنوب، ٢ / ٦٠	صفته تعالى الذاتية، ١ / ٢٤٥
الصغير، ١ / ٢٧١	الصفة، ١ / ١٢٣، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٠
الصغيرة، ٢ / ٧٨	٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٤٣
الصفات، ١ / ٧٥، ١١٨، ١٣٩، ١٦٦،	٣٥٥، ٣٨٩، ٤٠٧، ٤١٧، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦١،
٢٥٥، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١٧،	٢ / ١٩٨، ٢٥٣، ٢٧٠، ٣٣٢، ٣٥١
٣٣٦، ٣٤٣، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٧٩،	الصفة الثابتة، ١ / ٧٧
٣٨٠، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٧،	صفة الذات، ١ / ٣٤٤
٤١٠، ٤١٨، ٤٦٨، ٢ / ١٦، ٣٢، ٣٣، ٥٣،	الصفة الذاتية، ١ / ٢٤٨، ٣٠٦، ٣٤٣
١٤٧، ١٩٣، ١٩٩، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٨١، ٢٩٠،	الصفة المتجددة، ١ / ١١٣، ٢٩٥
٣٠٣، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٤٥، ٣٤٨	الصفة المنفية، ١ / ٤٤٥
صفات الأفعال، ١ / ٢٩٣	صفة النفس، ١ / ٣٠٧، ٢ / ٢٥٩
صفات الذات، ١ / ٣١٠	الصفة النفسية، ١ / ٣٠٧، ٢ / ٢٥٧
الصفات الذاتية، ١ / ٣٠٧، ٢ / ٣١	٢٨١
صفات العلل، ١ / ٥٦	الصفة الواجبة، ١ / ٣٠٩
الصفات المختلفة، ١ / ٢٩٧	الصفحة، ١ / ٢٠٩، ٢١٠
الصفات المستحقة، ١ / ٣١٢	الصالح، ١ / ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩
الصفات المعقولة، ١ / ٢٥٧	الصلاة، ٢ / ٦٧، ٧٦، ١٦٠
الصفات المعينة، ٢ / ٨٧	الصلاة على الموتى، ٢ / ٧٦
صفات ذاته، ١ / ٤٠٣	الصنائع، ١ / ١٣١
صفاته الذاتية، ١ / ٣٧٩	الصنائع المحكمة، ١ / ٢٣٢
صفات النفس، ١ / ٥٦، ٥٧	الصناعة، ٢ / ٢٢٩
الصفات النفسية، ١ / ٣٠٣، ٣١١، ٢ / ٩، ١٠،	الصوارف، ٢ / ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٧
٢٦٧، ٣٢، ٢٥	الصوت، ١ / ٥٨، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ٤٥٣،
صفته الذاتية، ١ / ٢٧٧، ٣٠٣، ٣٧٨، ٣٧٩،	٤٥٥، ٢٠٠، ٢١٩، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤،
٤٤٤	٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٩٤، ٢٩٦،

الطبع، ١ / ١٢٠، ٤٠ / ٤١، ١٥٨	٣٥٢
طريقة النظر، ١ / ٢٥١	الصُّور، ١ / ٧٤، ٣٥٩
الطعام، ١ / ٤٤٨	الصورة، ١ / ٢٣٤
الطعم، ١ / ٣١٥، ٤٤٩	الصوم، ٢ / ١٥٧
الطعموم، ١ / ١١٤، ١٦٣، ١٧٤، ٣٧٤، ٤٥٤	الصيام، ٢ / ٧٦
٤٥٥، ٤٥٦، ٦٣ / ٢، ٢٣١، ٢٨٩	الصيغة، ١ / ٢٣٤
الطفل، ٢ / ٧٨، ٩٩، ٢٧٦	الصيغة المخصوصة، ٢ / ١٥٣
الطلب، ٢ / ٢٤٢	الضد، ١ / ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٧، ٦٩، ١٨٣، ٢٥٥
طلب المعرفة، ١ / ٢٥٣	٢٨٣، ٢٨٨، ٣٧٠، ٤٣٣، ٢ / ١٠، ١٠٠
الطول، ١ / ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦	١٢١، ١٦٠، ١٦٩، ٣٥٣
الطين، ١ / ٣٥٦، ٣٥٧	الضدين، ١ / ٩٥، ١٩٢، ٢٧٩، ٣١٣، ٣١٥
ظان، ٢ / ١٣٩، ١٤٩	٣٤٥، ٣٨٤، ٤١٦، ٢ / ٢١، ٢٢، ٣١، ١٠٨
الظلم، ١ / ٨٤، ٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٤٤٥، ٢ / ٢	١١٠، ١٦٠، ١٦١، ١٦٩، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩
٢٢، ٢٣، ٤٣، ٧٧، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧	١٩٣، ١٩٠
٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٥، ١٠٨	الضرب، ١ / ٣٤٢، ٢ / ٢٣٩، ٢٩٣
١١٠، ١١٣، ١١٥، ١٢٤، ١٢٦، ١٨٠، ٢٠٤	الضرر، ١ / ٣٥٢، ٣٥٤، ٢ / ٢١، ٤٥، ٥٠، ٨٠
٢١٤، ٢٢١	٨٤، ٨٩، ٩٢، ١٠٥، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣
الظلم القبيح، ٢ / ٧٩، ١٠٦	١٥٠، ٢١٠
الظلمة، ٢ / ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦	ضروري، ٢ / ١٠٣
الظن، ١ / ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ٢٥١، ٤٧٢، ٤٧٨	الضرب، ١ / ١٧٣، ٤١٣، ٤٢٠، ٤٢٢-٤٢٣
٤٨١، ١٢١، ١٣٧، ٣١٢	الضعيف، ١ / ١٠٨، ١٩٨، ٢ / ٢٣، ٢٤، ٢٩
العاجز، ١ / ١٥٠، ١٥١، ٣٠٦، ٢ / ٤٢، ٢١٤	٢١٤
٢٢٢، ٢٧٦، ٣٣٩	الضيق، ١ / ٤١٢
العادات، ١ / ٤٣٠، ٢ / ٩١	الطاري، ١ / ٦٩
العاصي، ٢ / ١٤٣، ٢٠٨	الطاعات، ٢ / ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٥
العاقل، ١ / ٨٣، ٨٥، ١١٠، ٣٤٢، ٤٣٢، ٢ / ٢	الطاعة، ١ / ١٠١، ٢ / ٢٠٧، ٢١٢

العبارة، ١ / ٢٥٩، ٢٦٠، ٢ / ٥٤، ١٦٠ /

٢٦١، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٧، ٢١٠

العَبَث، ١ / ٤٢٦، ٢ / ٧٧، ٢٠٣، ٢٠٦

العبد، ١ / ١٠٠، ١٠١، ٢ / ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٦٣

العَجْز، ١ / ٢٧٩، ٣٢٢، ٤٤٥، ٢ / ٣٣٩

العَدْل، ٢ / ١١، ٧١، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ١٢٤

١٢٦، ١٨٠، ٣١٥

العدم، ١ / ٦١، ٦٤، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ١٦٤، ١٧٩

١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩

٢١٢، ٢٣٣، ٢٥٩، ٣٧٥، ٣٨٧، ٤٥٧، ٤٥٩

٢ / ٧٦، ٧٧، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٩٣، ٢٨١

٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥

عَدَم الإرادة، ١ / ١٨٧

العذاب، ١ / ٤٨١، ٢ / ١٠٦، ١٣٣، ٢٠٥

العربية، ٢ / ٢٦٢

العربية، ١ / ٤٤٦

العَرْش، ١ / ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢

[عَرْش] الله، ١ / ٣٨١

العَرْض، ١ / ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦

العَرْض، ١ / ٥٩، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٢٢٥، ٢٥١

٢٦١، ٣٧٧، ٣٨٦، ٤٥١، ٤٥٨، ٢ / ١٥٢

١٩٨، ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٤٧

العُرف، ٢ / ٢٤٢، ٢٦٣، ٣١٢

العزم، ٢ / ١٧٥، ٣٠٨

العقاب، ١ / ٢٣٢، ٢ / ١٣٣، ١٤٣، ١٤٤، ١٨٠

٣٦٤

٨٠، ٨٤، ٨٥، ١٢٩، ٢٤٨، ٢٥٨

العاقل المميز، ١ / ٣٥٣

العالم، ١ / ١٠٩، ١١٣، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤

١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩

١٥٠، ١٦٠، ١٦١، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٣٢، ٢٣٠

٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٥

٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤

٢٧٥، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣١٢

٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢

٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٧٩

٣٨٤، ٣٨٩، ٤٤٢، ٤٤٩، ٢ / ١٨، ٢٠، ٢٣

٦٠، ٧٨، ٨٠، ١١٥، ١٢٢، ١٣٠، ١٤١

١٤٢، ١٤٦، ١٦٥، ١٧٧، ١٨٢، ١٩٨، ٢٣٨

٢٤٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٩٠

٢٩٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٤

العالم، ١ / ١٩٣، ٢٠٠، ٢ / ٤١، ٦٣، ٦٤، ٦٦

١٧٨، ٢٤٨

عالم لذاته، ١ / ٣٢٧

العامّة، ٢ / ٢١٦

العباد، ١ / ١٠٦، ٢ / ٢٣٨

العبادات، ٢ / ٧٦

العبادة، ١ / ٤٧٦، ٢٩٣، ٢ / ٦٢، ٦٣، ٦٤

٦٥، ٦٦، ٦٧، ١٤٢، ٢٠٦، ٣٦٣، ٣٦٤

العبارات، ١ / ٣٣٩، ٢ / ١١٠، ٢١٣، ٢٢٨

٢٧٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٢٩

العبارات الوضعيّة، ٢ / ٢٨٨

٤٤٩، ٤٦٠، ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٨٠، ٢ / ١٢،	العقاب الدائم، ٢ / ٣٦٣
٢٣، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٤، ٤٦، ٥١،	العقل، ١ / ٨٥، ١١٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ٢٥٩،
٥٣، ٦٢، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٩٣، ٩٤،	٢٧٢، ٣١٧، ٤١٩، ٤٢٤، ٢ / ٧٩، ٩٧،
٩٧، ٩٨، ١٠٨، ١٢١، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٣،	١٠٣، ١٠٤، ٢٠٥، ٣٦٦
١٤٠، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٦، ١٦٢،	العقول، ١ / ٧٣، ٤٧٧، ٢ / ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٢،
١٦٥، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٤،	٨٧، ٨٨، ٨٩، ١٢٩
٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٤،	العكس، ١ / ١٠٦
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٠،	العِلَل، ١ / ١٤٤، ٢٤٠، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٩،
٢٩١، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٢١، ٣٣٧،	٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٨٩، ٣٩٣، ٢ / ٣٤،
٣٣٩، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٢	٨٤، ٩٣، ٩٦، ١٢٥، ١٥٦، ١٦٥، ١٨٦،
عِلْم استِدلال، ١ / ٨٤	١٨٧، ٢٠٠، ٢٣٣، ٢٧٩، ٣٣٥
العِلْم الأول، ١ / ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٧٠،	العِلْم، ١ / ٥٩، ٦٧، ٦٨، ١١٢، ١١٣، ١٢٩،
العِلْم الحال، ١ / ٢٥٧	١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٦،
العِلْم الضروري، ١ / ٨٥، ١٦١، ٤٢٧، ٢ /	١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٨١،
٣٣، ٧٩، ٨٦، ٩٠، ٩١	١٨٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٧، ٢٣١، ٢٣٢،
العِلْم القديم، ١ / ١٧٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٢٤،	٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠،
٣٤٦	٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧،
العِلْم المُكْتَسَب، ١ / ١٦١	٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٢،
العِلْم الواحد، ١ / ٣٢٢	٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢،
عِلْم جَمَل، ١ / ٨٥	٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠،
عِلْم مُحَدَّث، ١ / ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٣٢٤،	٢٩٤، ٣٠٤، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦،
٣٢٥	٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٧،
عِلْم معدوم، ١ / ٣٢٤	٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧،
عِلْم مُفْرَد، ١ / ٣٣٠	٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٦٩، ٣٧٥،
العِلْم مُكْتَسَب، ٢ / ٧٩، ٢٧١	٣٧٦، ٣٨٥، ٣٨٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣،
عِلْم يَقِين، ١ / ٤٨١	٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٤٣،

العلوم، ١ / ٨٥، ١٢٦، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٣٢،	العيون، ١ / ٤١٢
٢٧٣، ٢٧٥، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٣٧،	الغائب، ١ / ٢٤٩، ٢٥٠، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٤٢،
٤١٠، ٤٢٢، ٤٢٨، ٣٦ / ٢، ٨٧، ١٢١،	٤١٠، ٢٤٧ / ٢، ١٣٠، ٢١١، ٢٢٥، ٢٦٦،
١٢٢	٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦
العلوم الثلاثة، ١ / ٨٦	الغرب، ١ / ٣٨٠
العلوم الضرورية، ١ / ٣٢٣، ٤١٥	الغرض، ٢ / ١٢٨، ١٨٠، ٢١٥
العلوم المتماثلة، ١ / ٢٣٦	الغضب، ٢ / ٤٤
العلوم المُحدثة، ١ / ٣٢٥	الغم، ١ / ٣٥٠، ٤٧١
العلوم المستقرّة، ١ / ٧٣	الغناء، ١ / ٢٤٧
علوم قديمة، ١ / ٣٢٤	الغني، ١ / ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٥٠، ٢٣ / ٢، ١١٥،
العلة، ١ / ٥٥، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٩٤، ١١١، ١٤١،	١٢٣، ١٣٠، ٣٣٣
١٨١، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٥،	الغنى، ٢ / ١٢٤
٢٥٠، ٢٦٩، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٨،	الغيبة، ١ / ٣٩٩، ٣٩٨، ٤١٠
٣٣٠، ٣٨٧، ٣٨٩، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٥٩، ٤٦١،	غير متناهية، ١ / ١٩٦
٢ / ٣٤، ٧٦، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٩٣، ٩٥، ٩٦،	غير محل، ١ / ٣٢٦، ٢٧٣
١٠٢، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٦، ١٦٥،	الغيرية، ١ / ٣٤٣، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢
١٦٦، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٧٢،	الفاسد، ١ / ٦٦، ٧٠، ٣١٥
٢٨١، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٦١	الفاعل، ١ / ٥٥، ٦٢، ٦٦، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢،
العلة الحقيقية، ٢ / ١٨٦	٩٥، ١١٠، ١١٣، ١٢٣، ١٢٥، ١٤٣، ١٩٢،
العلة الموجبة، ١ / ٨٢، ٣٠٩، ٢٢٩ / ٢،	١٩٤، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٥٣، ٢٥٤،
العليل، ١ / ٣٥٦، ٤٤	٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٩٤، ٣٠٠،
العمق، ١ / ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦	٣١٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٧، ٣٥٢، ٣٦٤،
العوض، ٢ / ٧٢، ٨٧	٣٧١، ٣٧٣، ٣٩٧ / ٢، ١٥، ٢٢، ٣٣، ٤٤،
عون الله، ٢ / ١٠٠	٤٦، ٤٨، ٨٤، ٨٧، ٩٤، ٩٥، ١١٩، ١٢٥،
العين، ١ / ٤٠١، ٤١٣، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٦٦،	١٤٥، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٤، ١٨٣،
العين العوراء، ٢ / ٢٨٣	١٩١، ٢٠٤، ٢٣١، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٨،

- ٣١٩، ٣٢٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨،
 ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢
 الفاعل للجوهر، ١ / ٧٥
 الفاعل للمحكم، ١ / ٢٣١
 الفاعل لما هو عليه، ١ / ٦٢
 الفاعل لنفسه، ١ / ٦٢
 الفاعلين، ١ / ٢٦٤، ٢٦٣
 الفروق، ١ / ٢٦١
 الفساد، ١ / ٧٠، ٧١، ٩٠، ٢١٤، ٢٥٣، ٣٥٥،
 / ١١٠
 فسق، ٢ / ٧٤
 القَصْل، ٢ / ٣٤، ١٨٤، ١٩١
 الفَعَالِيَّة، ٢ / ٣٦٧
 الفعل، ١ / ١٠٢، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٣،
 ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣،
 ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١،
 ١٣٢، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٦٨، ١٨١،
 ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٨،
 ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٠،
 ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٩،
 ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٦، ٣١٩، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٥٢،
 ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٣، ٣٨٠، ٣٨٦، ٣٩٢، ٤٠٨،
 ٢ / ١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٢٧،
 ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٤٠، ٧٣، ٧٦، ٨٢، ٨٤، ٨٥،
 ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٥،
 ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣،
 ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩،
 ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨،
 ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٧،
 ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٨، ٢٧٦،
 ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧،
 ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣،
 ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦،
 ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣
 الفعل المحكم، ١ / ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١،
 ١٣٢، ١٣٥، ١٤٣، ٢٧٤، ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨،
 ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، / ٢
 ١٦٧، ١٨٣
 الفعل الواجب، ١ / ٤٤١، ٢ / ١٠٦
 الفعل مُبْتَدَأً، ٢ / ١٦٦
 الفعل متجدد، ١ / ٢٩٤
 الفعل متولد، ٢ / ١٦٦
 الفعلية، ٢ / ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣١٧،
 ٣١٨
 فَعِيل، ١ / ٣٩٦
 فَقْد العِلْم، ١ / ١٤٩
 الفكر، ٢ / ٤٩، ١٥١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٣٠٨
 الفكرة، ٢ / ٤٧، ٤٩
 الفناء، ١ / ٥٥٢
 القائم بنفسه، ١ / ٣٩٧
 القادر، ١ / ٨٩، ٩٥، ١٠٨، ١١٣، ١١٨، ١٢٠،
 ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٧،
 ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩،

- قبح العقلي، ٢ / ٨٢، ١٥٠، ١٥١، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠١، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤ / ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٥٣، ٦٤، ٦٥، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٥٠، ١٨٣، ١٨٨، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٦٠، ٣٦٢
- القبايح، ١ / ٣٦٠، ٤٤٠، ٢ / ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٩٧، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٧٤، ١٨٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٥٥
- القبايح الشرعية، ٢ / ٨٢، ٩٨
- القبايح العقلية، ٢ / ٩٨
- القبح، ١ / ٢٥٠، ٢٩٢، ٣٦٠، ٤٥٢، ٧٦ / ٢، ٨٦، ٧٧، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٤٥، ٢٠٦، ٢٠٤
- ٣٦٥، ٣٦٠
- قبح السمعي، ٢ / ٨٢
- قبح الظلم، ١ / ٢٧٠، ٢ / ٨٧، ٩٨
- قبح العقلي، ٢ / ٨٢، ١٥٠، ١٥١، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠١، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤ / ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٥٣، ٦٤، ٦٥، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٥٠، ١٨٣، ١٨٨، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٦٠، ٣٦٢
- القبايح، ١ / ٣٦٠، ٤٤٠، ٢ / ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٩٧، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٧٤، ١٨٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٥٥
- القبايح الشرعية، ٢ / ٨٢، ٩٨
- القبايح العقلية، ٢ / ٩٨
- القبح، ١ / ٢٥٠، ٢٩٢، ٣٦٠، ٤٥٢، ٧٦ / ٢، ٨٦، ٧٧، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٤٥، ٢٠٦، ٢٠٤
- ٣٦٥، ٣٦٠
- قبح السمعي، ٢ / ٨٢
- قبح الظلم، ١ / ٢٧٠، ٢ / ٨٧، ٩٨
- قبح العقلي، ٢ / ٨٢، ١٥٠، ١٥١، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠١، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤ / ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٥٣، ٦٤، ٦٥، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٥٠، ١٨٣، ١٨٨، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٦٠، ٣٦٢
- القبايح، ١ / ٣٦٠، ٤٤٠، ٢ / ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٩٧، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٧٤، ١٨٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٥٥
- القبايح الشرعية، ٢ / ٨٢، ٩٨
- القبايح العقلية، ٢ / ٩٨
- القبح، ١ / ٢٥٠، ٢٩٢، ٣٦٠، ٤٥٢، ٧٦ / ٢، ٨٦، ٧٧، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ١٣١، ١٤٥، ٢٠٦، ٢٠٤
- ٣٦٥، ٣٦٠
- قبح السمعي، ٢ / ٨٢
- قبح الظلم، ١ / ٢٧٠، ٢ / ٨٧، ٩٨

- القديم، ١ / ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٨٧،
 ٨٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١١٤، ١٢٠، ١٢٤،
 ١٤٢، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٩٣، ١٩٥، ٢٢٣،
 ٢٣٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٩٧، ٢٩٨،
 ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩١، ٤٠٩،
 ٤٣٤، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤ / ٢٠، ٣٠، ٣٣، ٣٤،
 ٣٥، ٣٨، ٤٧، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٢، ٦٦، ١١٣،
 ١٣٥، ١٣٦، ٢٤٨، ٢٦٤، ٢٧٣، ٢٩٧، ٢٨١،
 ٢٨٧، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٤٧،
 ٣٥٢، ٣٥٧
- القديم الأول، ١ / ٥٥
 القديم تعالى، ١ / ٦٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٢،
 ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٩، ١٧٢،
 ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٥، ١٩٦، ٢٥٠، ٢٦٥،
 ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩،
 ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١١، ٣٢٢، ٣٣٤،
 ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٧٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٨،
 ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٦، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٤٠، ٤٤٦،
 ٤٥٦، ٢ / ٢٠، ٢٢، ٤٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٨٥،
 ٩٠، ٩٦، ١١١، ١٣١، ١٤٢، ١٦٠، ١٧٣،
 ١٨٧، ١٩٥، ١٩٦، ٢١١، ٢١٤، ٢٤٧، ٢٥٦،
 ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٤،
 ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٧، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٤٩، ٣٥٤،
 ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٥
- قديمة، ١ / ٢٥٤، ٢٦١
- القديمين، ١ / ٣٠٦، ٢ / ٢٥، ٣٠
- ١٩٩، ٢٠٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢،
 ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٦،
 ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧،
 ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٨،
 ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣،
 ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦،
 ٣٩١، ١٧ / ٣٠، ٥١، ٦٤، ١٠٥، ١٠٨،
 ١١٧، ١٣٥، ١٤٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٦،
 ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٦٩،
 ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٣،
 ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠،
 ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣،
 ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٣
- القدرة المعدومة، ١ / ٢١٢، ٢ / ٣٤٢
- القدرة الموجودة، ١ / ٢١٢
- قدرة مُحدثة، ١ / ٢٧٢
- القِدَم، ١ / ٢٥٩، ٢٩٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٦،
 ٣٢٠، ٤٥٢، ٢ / ١٠، ٢٠، ٣١، ٥٠، ٥٣، ٧٦،
 ٧٧، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٦، ٣٠٢
- قِدَم الأعراض، ١ / ٥٩
- قِدَم الجوهر، ١ / ٧٢، ٣٩٢
- قِدَم الذات، ٢ / ٢٦٥
- قِدَم القرآن، ٢ / ٢٢٥
- قِدَم الكلام، ٢ / ٢٨٧
- قِدَم الكَوْن، ١ / ٥٩
- القدير، ٢ / ٦٢

- القرب، ١ / ٣٧٧، ٤١٤، ٤١٦، ٤٥٥
 القريب، ١ / ٤١١، ٤١٧
 القسم، ٢ / ٢٤٢
 القصد، ١ / ١٣٥، ٢٢٣ / ٢، ٧٨، ٧٧
 ١٥٣، ١٧٥، ١٨٠، ٢٤١، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٤٧
 ٣٦٠
 القصود، ٢ / ٢٤٤
 القضاء، ١ / ٣٤٤، ٢٧ / ٢، ١٨٥
 قضاء الدين، ٢ / ١٠٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٨٠
 ٢١٧، ٢٠٩
 القعود، ١ / ٩٩، ١٠٣، ٢ / ٣١٣
 القلب، ١ / ٢٥٧، ٣٦٩، ٢ / ١٢٢، ١٣٦، ١٣٧
 ١٥١، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٨، ٢٩٤، ٣٥٥، ٣٥٧
 ٣٥٨
 قلب الحقيقة، ١ / ٤٥٨
 القلوب، ٢ / ٢٢٦
 القوابل، ١ / ٣١٤
 القول، ١ / ٢٦٢، ٢ / ١٣٦، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩
 ٣٠٠
 القول بالاثنتين، ٢ / ٣٩، ٤٠
 القول في الآلام، ٢ / ٣٩
 القوة، ١ / ١٢٠، ٤٠١
 القوي، ١ / ١٩٨
 القياس، ١ / ٢٥٠، ٢ / ٢١٣
 القيام، ١ / ٩٩، ١٠٣، ٢ / ٣١٣
 القيّد، ١ / ٤١٥
 الكائن، ٢ / ٩٦، ٢٩١
 كاره، ١ / ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢ / ٣٦، ٣٥
 ١٦٠، ١٦٣، ١٨١، ١٩٢، ٣٤٤
 الكتابة، ١ / ١٠٢، ١٣١، ١٦٩، ٢٠١، ٢٣٢ / ٢
 ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٩٣، ٢٩٦
 الكتّيب، ٢ / ٢٥٤
 الكثافة، ١ / ٤١٦
 الكثيف، ١ / ٤١٧
 الكحل، ١ / ٤١٢
 الكذاب، ٢ / ١١٥، ١١٦
 الكذب، ١ / ٢٥٠، ٢ / ٤٣، ٨٠، ٨٢، ٨٩، ٩٢
 ٩٩، ١٠٤، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧
 ١٢٨، ١٣١، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٣١٠، ٣١١
 ٣٦٧
 الكراهة، ١ / ١٠٩، ١٦٤، ١٨٣، ٢٢٤، ٢٧٩
 ٣٠٤، ٣٨٤، ٢ / ١٢، ١٣، ٢٢، ٣١، ٣٢، ٤٤
 ٩٦، ١٢٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٣
 ١٧١، ١٧٦، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٥، ٣٣٧
 الكراهية، ٢ / ٢١٤، ٣٢٨، ٣٢٩
 الكسب، ١ / ١١٠، ٤٢٦، ٢ / ٣٣٦، ٣٣٧
 ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣
 الكفارات الثلاث في الإيمان، ٢ / ٧٥
 الكفر، ٢ / ٧٤، ٨٢، ٩٣، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٦
 ٣٦٣، ٣٦٤
 الكلام، ٢ / ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠
 ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣

٢٢٢	٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦
اللحية، ١ / ٣٦٣	٢٧٢، ٢٧٠، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٥٨، ٢٥٤
اللذات، ١ / ٤٥٤، ٢ / ٣٦٤، ٣٥٧	٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٤، ٢٧٣
اللذة، ١ / ١٧٥، ٣٤٩، ٤٥٥، ٢ / ٤٣، ٤٧، ٤٨	٢٩٥، ٢٩٢، ٢٩٠، ٢٨٧، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٨٢
١٢٠	٣١١، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٦
اللسان، ٢ / ٢٩٣	الكلام المستعمل، ٢ / ٢٤١
اللطافة، ١ / ٢٠١، ٢١٦، ٢١٨، ٤١٤، ٤٢٤	الكلام المعقول، ٢ / ٢٨٦، ٢٦٧، ٢٦٥
اللطيف، ٢ / ٧٢، ٢٩٦	الكلام المفيد، ٢ / ٢٤٢
اللغات، ٢ / ٥٦، ١٤٩، ٢٤٠، ٢٨٨، ٢٩٧	الكلام المهمل، ٢ / ٢٤١
اللغة، ١ / ٢٦٠، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٨٢، ٤٠١، ٤٠٢	كلام مُحدّث، ٢ / ٢٦١
٤٣٥، ٤٦٩، ٤٨٠، ٢ / ٥٦، ٢٤٠، ٢٤١	الكلمة، ٢ / ٥٣، ٢٣٧
٣٠٨، ٢٨٨، ٢٤٥، ٢٤٢	كمال العقل، ١ / ٢٧٢
لغة العرب، ١ / ٤٠٢، ٤٣٧	الكُنْية، ١ / ٣٩٨
اللغة العربية، ٢ / ٢٨٨، ٢٩٧، ٣١١	الكواكب، ١ / ٤٣١
اللفظ، ١ / ٤٦٨، ٢ / ١٥٣، ١٥٤، ٢٠٣	كوكب، ١ / ٤٧٧
اللَّقب، ١ / ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٢ / ٢٤١	الكَون، ١ / ٧٥، ٧٨، ٨٠، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢
اللمس، ١ / ٧٩، ٤٥٥	٣٧٤، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٤، ١٨٥، ١١٤
اللون، ١ / ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٩٢، ١٠٣، ٣٦٢	٣٧٥، ٣٨٥، ٢ / ٩٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠
٢ / ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٢، ٣٦٢	٣٥٤، ٣٠١، ٢٤٢، ١٩٩
لون الدَّم، ١ / ١٠٣	لا تتناهى، ١ / ٣٢١، ٣٢٤، ٣٤٠، ٢ / ٢٥٦
أَلَم، ٢ / ٩٢	لا في مَحَلٍّ، ١ / ٣٢٥
الماضي، ١ / ٩٤، ٩٥، ١٩٢، ٢٣٤، ٢ / ١٣٥	اللام، ٢ / ٢٠٦
١٧١، ١٥٩، ١٣٧، ١٣٦	لا نهاية له، ١ / ٣٣٥، ٣٢١
المأكول، ١ / ٣٥٩، ٢ / ١٥٧	لا يَتَنَاهَى، ١ / ٣٠٩، ٢ / ٢٤
المأكولات، ١ / ٣٥٧	لا يُعْقَل، ١ / ٤١٣
مالا نهاية له، ١ / ٩٥، ٢٣٠، ٢ / ٢٨، ١١٧	اللبس، ١ / ٣٦٤، ٤٣٢، ٢ / ٨٧، ٢٠٣، ٢٠٤

مُتَحَرِّك، ٢٩١، ٢٧٧/ ٢، ٣٣٩، ٢٦٢/ ١	ما لا يتناهى، ٢٩٢، ٢٤٣، ٢٤٢، ١٩١/ ١
مُتَحَرِّكة، ٣٣٨/ ١	٣٣٣، ٣٢٥، ٢/ ٢، ١٦، ٢٨، ٢٩، ١٥٥، ١٨٧، ٣٠٠
متَحَيِّز، ٢٣١/ ٢، ٤٦٠، ٧٦، ٦٨، ٦٣/ ١	٣٨٥/ ١، ما لا يُعْقَل
متَحَيِّزة، ٣٤٤/ ١	ما لا يكون، ١٩١، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٦/ ٢
المتَذَكِّر، ٢٧٢/ ١	المالك، ٣٣٨، ٨٦/ ٢
المتَرَاحِي، ١٦٤/ ٢	المأمور، ٣٤١/ ١
المتَصَرِّف، ٣٦٢/ ٢	ما يُرَى ولا يُرَى، ٤٤٤/ ١
المتضاد، ٢٣٤، ٤٤/ ٢، ٣٧٧، ٢٨٢/ ١	ما يُرَى ولا يُرَى، ٤٤٤/ ١
المتضادات، ٢٣٤/ ٢، ٣١٩/ ١	المانع، ٢١٨، ٢١٦، ٢١٠، ٢٠١، ٢٠٠/ ١
متضادَّتين، ٢٩٤/ ١	٢٩١، ٢٧٢، ٢٣٧، ١٣٧/ ٢، ٢٨٣، ٢٥٣
متضادة، ١١٩/ ٢	مانع، ٤١٦، ٢٨٣، ٢٢٩/ ١
متضادَّين، ٣١٣/ ١	ما يُعْقَل، ٤١٣/ ١
المتَعَدِّر، ٢٨٣/ ١	ما يقتضيه الفعل، ٣٥٤/ ١
المتعلِّق، ٣٤٥/ ٢، ٣١٣، ٢٨٥/ ١	ما يكون، ١٩٠، ١٥٦/ ٢
متعلِّق الأمر، ٣٢٨/ ١	المباحثة، ٣٦١/ ٢
متغاير، ٢٦/ ٢	المباشَر، ٣٥٨، ٣٣٣/ ٢، ٢٦٤، ١٩٧/ ١
متقدِّم الوجود، ٢٥٩/ ١	المباشرة، ٢١٥، ١٩٩، ١٩٨، ٧٠/ ١
المتكَلِّم، ٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٢٤، ٢٢٢/ ٢	المبالغة، ٣٩٦/ ١
٢٥٢، ٢٥١، ٢٤٩، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٤٣	المُبَرَّسَم، ٢٢١/ ٢
٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٤، ٢٥٣	المُبْصِر، ١٧٥، ١٧٤/ ١
٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٦٧، ٢٦٦	المُبْصِرَات، ١٧٣/ ١
٢٠٣، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨١، ٢٨٠	المتجدِّد، ٣٥٤، ٣٤٥/ ٢
متكوِّن، ٢٩١/ ٢	المتجدِّد الوجود، ٢٦٠/ ١
المتماثِل، ٢٣٥، ٢٣٢، ١٥٥/ ٢	المتحرِّك، ٩٦، ٨٣/ ٢، ٣٣٨، ٢٩٦، ١٤٧/ ١
متماثلة، ١١٩/ ٢	٣٥٣
متماثِلين، ٣٨٧/ ١	

المتنبي، ٢ / ٣٥٦	المحبة، ٢ / ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ٢٠٥
متناقض، ١ / ٨٩، ٣٠٤	٢٢٥
المتناولة، ١ / ٤٣٧	المحتاج، ١ / ٣٢٠، ٢ / ١٧٢، ٢٣٤
المتناهي، ١ / ١٩٦، ٤٢٤، ١٠ / ٢	المحجوب، ١ / ٤١٠
متولد، ١ / ١٩٧، ١٩٩، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢ / ٢	المحدث، ١ / ٥٩، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٩
٤٩، ١١٨، ٢٣٥، ٢٨٣، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٥٨	١١٢، ١٥٢، ١٦٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦
٣٥٩	١٩٧، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٥٠، ٢٧٣
المتولّدات، ٢ / ٢٠٦، ٣٦٢	٢٧٥، ٢٨٨، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٤٦
متولّدة، ١ / ١٩٨، ٤١٢، ٢٣٨ / ٢	٣٥١، ٣٧٢، ٣٨٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٢ / ٩، ٢٣
المثليين، ١ / ٣١٣، ٣١٥، ٣٦٥	٣٠، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٧١، ٧٣
المجاز، ١ / ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٦٢، ٤٧٠، ٢ / ٥٢	٧٦، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٩١، ٢٠٤
٥٥، ١٣٨، ٢٤٢، ٢٦٣، ٣١٤، ٣١٥	٢٥٣، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٧، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٣٠
المجازات، ٢ / ٢٦٣	المُحدّث، ١ / ٩٩، ١١١، ١١٢، ١٩١، ١٩٣
المُجاوِرات، ١ / ٢١٧	٢٦٤، ٢٦٦، ٣١٩، ٣٣١، ٢ / ٤٨، ٤٩
المُجاوِرات، ٢ / ٢٣٤، ٢٣٥، ٣٥٥	١٤٧، ٣١٦
المجاورة، ١ / ٥٩، ٦٤، ٢١٨، ٣٦٣، ٤٣٢، ٢ / ٢	المُحدّثات، ١ / ٥٦، ١٩١، ٢٤٧، ٣١١، ٢ / ٢
٥٩، ١٥١، ٢٣٤	٢٧٢، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١
مجرّد الذات، ١ / ٣٣٠	مُحدّث العالم، ١ / ١٠٥
المجنون، ١ / ٢٧١، ٢ / ٢٢١	مُحدّثة، ١ / ٨٧، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٨٩، ٢ / ٢
المجوس، ٢ / ٤٧، ٤٩	٨٩، ١٧٧
مجهول، ١ / ٢٨٥	المُجس، ١ / ١٧٦
المحاذاة، ١ / ٤١٥، ٢ / ٣٠١	المُحسِن، ٢ / ١٣٣، ٢٧٨، ٣٢٠
المحاذايات، ١ / ٢١٨	المُحسّنات، ٢ / ١٨٠
المحاربة، ٢ / ٢١٠	محصورات، ١ / ٣٢٤
المحال، ١ / ٦٠، ٧٠، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠	المُحكّم، ١ / ٢٤٧، ٤٠٨، ٢ / ١٤٦، ١٤٨
٣٩٣، ٢ / ١٥٢، ١٥٥، ٢٦٤، ٢٩٣، ٢٩٤	٢٦٢

المُدافعة، ٢ / ٢١٠	المُحَكَّم مِنَ الْأَفْعَالِ، ٢ / ١١٥
المدح، ١ / ٣٢٨، ٣٥٢، ٤٣٩، ٤١ / ٤٢، ٤٤	المَحَل، ١ / ٨٩، ١١١، ١٤١، ١٤٣، ١٤٨، ٢٠٣، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٩، ٣١٥، ٣٢٦، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤١٠، ٤١١، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤ / ١٦، ١٧، ٣١، ١٠٧، ١١٧، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٧، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٣٢، ٣٤٥
المدرك، ١ / ٥٧، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ٢٣١، ٢٤٧، ٣٣٤، ٣٩٢، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٢ / ٨١، ١٠٣، ١٥٩، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٦٤، ٢٨١	٣٥٥
المدرك، ١ / ٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٥، ٣١٤، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٩٠، ٣٩٤، ٢ / ٩٢، ١٥٠، ١٨٢، ١٩١، ١٩٢، ٢٦٠، ٢٨٩	المُحِيل، ٢ / ٢٦
المدركات، ١ / ١٥٩، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٧٢، ٣٠١، ٣٥١، ٣٩٠، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٥٣، ٤٥٥، ٢ / ٣٢، ٨٨، ٩٧، ١٥٠، ١٥٧، ١٨٢، ٢٣١	مخاطِب، ٢ / ١٧٩
مدركة، ٢ / ٢٣٦	المخالف، ١ / ٢٩٨، ٢٩٦
المدعى، ٢ / ٢٨٨	المخالفة، ١ / ٣٤٣، ٣٧١، ٢ / ٢١١
المدلول، ١ / ٣١٩، ٣٢٠، ٣٦٦	مُخْبِر، ١ / ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٢ / ١٤٧، ١٧٩
المذاهب، ١ / ١٣١، ٤١١	٢٥٨، ٢٠٤
المذاهب الباطلة، ١ / ٤٢٦	المُخْبَرَات، ٢ / ٢٥٦
المذهب، ٢ / ١٢١، ٢٩٨، ٣٠٨	المختار، ١ / ١٩٢، ٢ / ١٧٦، ٣٣٥، ٣٦٠، ٣٦١
المرنى، ١ / ٤٥٠، ٤٥١	المختلف، ٢ / ١٥٥
المرئيات، ١ / ١٧٤، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤٩، ٤٥٢	المختلفة، ١ / ٢١٤
	مُخَصَّص، ٢ / ١٨٠
	المخصوص، ٢ / ١٢١
	مخلوق، ٢ / ٢٧٤، ٣٠٨
	المخلوقات، ٢ / ٣٠٢

المُستَحَقَّ للعقاب، ٢ / ١٤٣	٢٧٣ / ٢، ٤٦١
المستحيل، ١ / ٢٢٠، ٢٤١، ٢٨٣، ٤١٧، ٢ / ٢٧٨	المراد، ١ / ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٠٣، ٤٤٩، ٢ / ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٨، ٣٣٧، ٣٤٨
المستغني، ١ / ٤٦٠، ٢ / ٣٣٢	المرادات، ٢ / ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧، ٣٦٢
المستقبل، ١ / ٩٤، ٩٥، ١٩٢، ٢٢٨، ٢٣٢	مربوب، ٢ / ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٢٠٤
٢٣٤، ٣٢٥، ٤٧٢، ٢ / ٦٠	المرشيد، ٢ / ١٣٢
المستقبلة، ٢ / ١٥٨، ١٨٤	المريد، ١ / ١٢٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٢٤، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣٨٤
المسرور، ١ / ٣٤٩	٢ / ٣٦، ٣٥، ٦٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٢، ١٩٦، ٢٣٨، ٣٠٨، ٣٣٤، ٣٤٨
المسموع، ٢ / ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦١	المريض، ١ / ١٠٨، ١١٨، ١٩٨، ٣٥٣
٢٨١، ٢٩٤	المزاج، ٢ / ٤١
المسموعات، ١ / ١٧٣	مزينة، ١ / ٢٨٥
المسموع المعقول، ٢ / ٢٦٥	مسألة، ١ / ٤٦٥
المُسيء، ٢ / ١٣٣، ٣٢٠	المسبب، ١ / ٧٦، ٨٩، ٢١٦، ٥٠ / ١٢٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٨، ٢٠١
المشاركة، ١ / ١٢٠، ٣١٢، ٣١٥، ٣٦٣، ٣٦٤	٢١٥، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٩
مشاهد، ١ / ٢٥٠	المسببات، ٢ / ٣٥٢
المشاهدات، ١ / ٤٣٠	المستحق، ١ / ٢٩٠، ٤٤، ٢٠٢، ٢٠٣
المشاهدة، ١ / ٤٦٢	
المُشَبَّه، ١ / ٣٦١	
المشتق، ١ / ٢٦٢، ٣٣٧، ٣٣٨، ٢ / ٢٩٢، ٢٩٣	
المشتهي، ١ / ٤٤٩، ٢ / ١٥٨، ١٨٠	
المشتهي، ٢ / ٤٣، ١٥٨، ٣٣٩	
المشرق، ١ / ٣٧٣، ٣٨٧	
المشروب، ١ / ٣٥٩، ٢ / ١٥٧	
المشروبات، ١ / ٣٥٧	
مشروط، ١ / ١٨٨، ٢ / ١٩٢	
المشقة، ٢ / ٣٢٣	

- المشيئة، ٢ / ٢١٧
 مشيئة الله، ٢ / ٢١٧
 المصاحفة، ١ / ٢٢١، ٢ / ٢٣٨
 المصالح، ٢ / ٦٠، ٧٢، ٩٩
 المصحح، ١ / ١٢٠، ١٦٨، ٢٢٤، ٣٤٤، ٣٥٩، ٣٧٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٠٧، ٤٥٧، ٤٦١، ٢ /
 ٣٧، ١٧٩، ١٨١، ١٩٤، ٣٤٧
 المصروع، ٢ / ٢٤٦، ٢٤٥
 المصلحة، ٢ / ٦٦
 المضاد، ١ / ٣٨٤
 المضار، ١ / ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٩ /
 ٥٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٣١، ١٤٣، ١٧٦
 المضرة، ١ / ١٠١، ٣٥٨، ٤٧١، ٤٨٢، ٢ /
 ١٢٦، ١٣٢، ٣٥٦، ٣٦٤
 المضطر، ١ / ٣٢٢، ٢ / ١٠٦، ١٦
 المطيع، ٢ / ١٠٦
 المظنون، ١ / ٤٤٩
 المعارضات، ٢ / ٢٨٤
 المعاصي، ٢ / ١٠٩، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٥
 المعاندة، ٢ / ٢١٠
 المعاني، ١ / ٧٤، ١٤٤، ١٥٣، ١٥٤، ٢١٤، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٨١، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٨٥، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٧، ٢ / ٣١
 المعاني الحالية، ١ / ٣٣٢
 المعاني القديمة، ١ / ٢٩٠
 المعاني المحدثه، ١ / ٨٤
 المعبود، ٢ / ٦٣
 المعتبر، ٢ / ١٤٨
 المعتقد، ١ / ٢٧١، ٢٧٢، ٣٢٥، ٣٣١، ٤٤٩
 معتقد، ١ / ٢٧١، ٣٠٣، ٣٥٢، ٢ / ١٣٩، ١٤٩، ١٦٠
 المعتقدات، ١ / ٤٤٩، ٢ / ١٨٣
 المعجز، ١ / ٢٥٢، ٢ / ١١٦، ٣٦٦
 المعجزات، ٢ / ١١٥، ٢٥٥، ٣٦٥
 المعلوم، ١ / ٧٣، ٧٤، ١٢٣، ١٦٤، ١٧٠، ١٨٧، ١٩١، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٩٨، ٤٠٩، ٢ / ١٥، ٩٤
 المعدومات، ١ / ٣٤٥، ٤١٣، ٤٢٠، ٤٤٣، ٤٥٣، ٤٥٠، ٤٤٩
 معدومة، ١ / ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢ / ٣٤٢
 المعدلة، ١ / ٣٥٧، ٣٥٨
 المعرفة، ١ / ٤٦٧
 معرفة الله تعالى، ٢ / ٩٨، ٩٣
 المعصية، ٢ / ١١١، ٢٠٨
 المعقول، ١ / ٢٥٢، ٣٧٨، ٣٨٦، ٢ / ٢٢٨

المُعْتَم، ١ / ٣٤٩	٢٨٦، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦١
المَغْرِب، ١ / ٣٨٧، ٣٧٣	المعقول المسموع، ٢ / ٢٦١
المفارقات، ١ / ٣٢٩، ٣١٨	المعقولة، ٢ / ٣٥١
المفارقة، ١ / ٣٣٩، ٣٣٨	المُعَلَّل، ٢ / ١٤٦
المفاسد، ٢ / ٩٩	المعلول، ١ / ١٦٥، ٢ / ٤٣٠، ٣٢٨، ٢٢٥، ٧٦
المفتصد، ٢ / ٢٧٦	١٨٧، ١٨٦، ١٦٦
مفعول، ٢ / ٢٦٢	المعلوم، ١ / ١٥٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٧
مفعول فيه، ٢ / ٢٨٥	٢٤٩ - ٢٥٢، ٢٦٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٣٢٤
مفكر، ٢ / ٣٠٨، ١٤٩	٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٤٩، ٣٥ / ١١١
المفلوج، ٢ / ٣٦٢، ٣٦١	١٣٩، ١٥٨، ١٦٠، ١٨٤، ٢٤٥، ٣٣٧، ٣٥٥
المقابل، ١ / ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٥٠، ٤٥٨	المعلومات، ١ / ٢٥٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤
المقابلة، ١ / ٤٣٣	٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٨، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٢
المقابلة، ١ / ٤٣٤، ٤٥٠، ٤٥١	٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٤٤٩، ٤٥٣
المقتضي، ١ / ٥٦، ٦٣، ٦٩، ٩١، ١٢٤، ١٣١	٢ / ١٢٣، ١٨٢، ١٩٠، ٢٨٣، ٣٣٩
١٤١، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦	المعلوم الواحد، ١ / ٣٢٢
١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٨٢	المعلوم ضرورة، ٢ / ١١، ٨٧
١٩٤، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣١، ٣٠٣، ٣١١	معلوم ضرورة، ١ / ١٠٠، ٢ / ٤٦، ٤٠
٣١٨، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩١	معلوم واحد، ١ / ٣٢٤
٤٠٨، ١٧، ٢٩، ٧٦، ٨٣، ٢٠٧	المعنى، ١ / ١٦١، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٥٩، ٢٦٠
المقتضي، ١ / ٣٠٦	٢٦١، ٢٦٢، ٣١٠، ٣١٧، ٣١٩، ٣٤٠، ٣٧٢
المقتضيات، ١ / ١٧٠	٤٣٦، ٤٦٩، ٤٦٠، ١٦٢، ١٧٣
المقدّر، ٢ / ١٣٧	١٩٠، ١٩٢، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٦١، ٢٨٧
المقدور، ١ / ١٧٢، ١٧٩، ١٩٦، ٢١٣، ٢٢٨	٢٩٩، ٣١٩
٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤	معنيان متماثلان، ١ / ٢٩٦
٣٣٥، ٣٣٦، ٤١٣، ٤٢٨، ٤٤٩، ١١ / ٢	معنيان مختلفان، ١ / ٢٩٦
١٢، ١٣، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٢٩	معنى قديم، ١ / ٣١٠

- ٣٠، ٣١، ١١٠، ١٤٠، ١٦٨، ١٩٥، ٢٦٦،
 ٣١٩، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٠،
 ٣٤٢، ٣٤١
 المقدورات، ١ / ٢٢٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠،
 ٢٨٦، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٣٥، ٢ / ١٦، ١٧، ٢٥،
 ١٠٧، ١١٧، ١١٨، ١٤٠، ١٨٢، ١٨٥، ٣٦٦
 المكان، ١ / ٤٦٠، ٢ / ٢٧١
 المكتسب، ٢ / ٩٠، ٢٩٣
 المكروه، ١ / ٤٨١
 المكلف، ٢ / ٧٢، ٢٠٦، ٢٠٨
 مكلم، ٢ / ٢٥٧
 المكوّنات، ٢ / ٣٠٠
 الملتبس، ١ / ٢٧١
 الملتذ، ١ / ١٧٥، ٣٤٩
 المَلِك، ١ / ١٠٠، ١٠١، ٢ / ٢٠٩، ٢١٠
 المَلِك، ٢ / ٢٤٩، ٣٣٨
 المماثلة، ١ / ٣٤٣، ٢ / ٩٢
 المماسّة، ١ / ٢١٩، ٣٧٣، ٢ / ١١٩، ١٦٨
 المَمَالِك، ١ / ٣٥٣
 الممانع، ٢ / ٢٧
 الممدوح، ١ / ٣٤٢، ٤٤٥، ٤٤٦
 مملوك، ٢ / ٩٢، ٩٤، ٣٣٧
 الممنوع، ١ / ١٢٢، ٢٢٩، ٢ / ١٦، ١٩، ٢٨،
 ٢٩، ١٧٩
 المنازل، ١ / ٣٥٣
 المناظرة، ٢ / ٢١٠، ٢٦١، ٣٦١
- ١، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٢ / ١٢٤،
 ١٢٥، ١٢٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ٣٦٤
 المنافع الدنيائية، ٢ / ١٣٢
 المنافع الدينية، ٢ / ١٣٢
 المُنافي، ١ / ٢٨٢
 المُنتَفِي، ١ / ٢٦٠، ٣٣٨
 مُنَزَّل، ٢ / ٢٦٢
 المنظور، ١ / ٢٠٣
 المنع، ١ / ١٢٢، ٢٢٠، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢ / ٢٢،
 ٢٩، ١٨٨، ٣٣١، ٣٥٣
 مُنْعِم، ٢ / ٢٧٨
 المنفرد، ١ / ٢٢٠
 المنفعة، ١ / ١٠١، ٤٨٢، ٢ / ٣٥٦
 المنكر، ٢ / ٢١٥
 الموات، ٢ / ٩٥
 المواضعة، ٢ / ١٣٧، ١٥٣، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٤١
 المواضعة المُبتدأة الناقلة، ١ / ٤٠٢
 الموانع، ١ / ١٢١، ١٦٥، ٢٤٦، ٣٩٢، ٤٠٦،
 ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦،
 ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٩، ٤٤٩، ٤٥٣ / ٢
 ١٣، ٨١، ١٠٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٣١٦
 الموت، ١ / ٥٩، ٦٧، ٢٣٦، ٢ / ٢٣٩
 الموتى، ١ / ٢٢٥، ٤٢٧
 المؤثّر، ١ / ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢٢٣،
 ٢٣٠، ٢٥٠، ٢٩٧، ٣٧٥، ٤٠٧، ٤٠٩ / ٢
 ٢٦، ٢٩، ٣٧، ٨٣، ٨٦، ٩٤، ٩٦، ١٠٠

النار، ٢ / ٢٠، ٢١، ٥٨، ٦٥، ١٨٩، ٣٦٣	١٠٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٢
ناظر، ١ / ٣٠٣، ٢ / ٢٥، ١٥٠	٣٣٥، ٣٥١
نافر، ٤٣ / ٣٣٩	١ / ٢٢٩، ٣٧٦ / ٢، ٨٣، ٩٩، ١٥٢
ناقة الله، ٢ / ٥٧	المؤثَّرة، ٢ / ١٣٧، ١٤٣
النبات، ١ / ١٣٤	الموجِب، ١ / ٥٦، ٦٤، ٦٩، ٩١، ٢٨٧، ٢٨٨
النَّبوَّة، ٢ / ٩٨	٣٠٣، ٣١٣، ٣٥٩، ٣٩١ / ٢، ١٨، ٢٢، ٩٦
النبي، ٢ / ١٠١، ٣٦٦	٣٠٠
النداء، ٢ / ٢٤٣	الموجِب، ١ / ٢٨٧، ٢ / ٢٣٢
النَّدب، ٢ / ٩٩، ١٠١، ١٠٣	موجِد، ١ / ٣٠٠، ٣١١، ٣٩١
النَّدَم، ٢ / ١٢٢	الموجود، ١ / ٧٣، ٧٤، ٩٠، ١٢٨، ١٦٤، ٢٣١
النشور، ١ / ٢٣٢	٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٣٣٠، ٣٣٦، ٤٠٩ / ٢
النضارة، ١ / ٤٦٧	١٤، ٥٤، ٧٦، ١٤٦، ١٦٤، ١٩١، ٢٥٨
النظر، ١ / ٨٤، ١٦٢، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٥١، ٢٥٣	٢٩٤، ٣٢٤
٢٦٩، ٢٧٢، ٣٥٨، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦	الموجودات، ١ / ٤٢٠، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٣
٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٢ / ٩٨، ١٢٢	٤٦١
١٧٣، ٣٠٨، ٣٠٩	موجوداً لذاته، ١ / ٣١١
النَّعت، ٢ / ٢٩٦	موجودة، ١ / ٢٥٤، ٢٦١، ٢ / ٣٤٢
النَّعم، ١ / ٤٧٢	الموصوف، ١ / ٤٦٠، ٢ / ٣٦
النَّعم المخصوصة، ٢ / ٦٦	مؤلَّد، ٢ / ١١٩
النَّعمة، ١ / ٤٠١، ٤٦٨، ٢ / ٦٣، ٦٦، ٧٨، ٨٢	المؤلَّف، ١ / ٢١٧
٨٤، ٩٣، ٩٥، ٢٠٢، ٢٩٦، ٣٦٥	مؤلَّف، ١ / ١٦٨، ٣٩٧
النِّفار، ١ / ١٧٥، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٦	المولَّى، ١ / ١٠٠، ١٠١
٣٥٨، ٢ / ٨٧، ٨٨، ١٠٦، ١٥٧	المؤمن، ٢ / ٣٦٥
النَّفخ، ١ / ٢٠٥، ٢١٦	الميت، ١ / ٢٨٤، ٢ / ٢٢٢، ٢٥٨، ٢٧٨
النَّفرة، ١ / ١٦٤	النائم، ١ / ١٠٦، ١٠٧، ١٥٩، ٧٣، ٧٧، ٧٨
النفس، ١ / ٥٦، ٧٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٢٢، ٢٧٢	٩٩، ١٣٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٣٠٨، ٣٢٧، ٣٣٧

- النهى، ٢ / ٤١، ٤٢، ٤٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩،
١٠٠، ١٨١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٤٢
- الواجب، ١ / ٧٠، ٣٤٤، ٤٤٠، ٢ / ٧١، ٨٢،
١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٣٣، ١٦١، ١٦٣، ٢٨٨،
٣٢٠، ٣٥٤
- الواجبات، ٢ / ٢٠٩، ٣١٨
- الواجبات نفسية، ١ / ٣١١
- واجب الوجود، ١ / ١٠١
- الواحد، ١ / ٢٩٣، ٢٩٧، ٢ / ٥١، ١٥٨، ١٦١،
٣٥٤
- الوجوب، ١ / ١٠٠، ١٠١، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩،
٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٨٨،
٣٩٠، ٢ / ٤٨، ٢٨٨، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٣٥
- وجوب الواجب، ٢ / ٩١
- وجوب وقوع الفعل، ١ / ١٠٢
- الوجود، ١ / ٦٣، ٦٢، ٦٨، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٧٩،
٨٢، ٩٤، ١١٤، ١٢٠، ١٢٣، ١٦٤، ١٧٢،
١٧٣، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٤،
٢١٤، ٢٣٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٧، ٢٨٤،
٢٨٩، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١١،
٣١٤، ٣٢٣، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦،
٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٥٧،
٤٦١، ٢ / ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٧٦، ٧٧، ٨٤، ٩٢،
٩٣، ١١٣، ١٦٥، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٦،
٣٥١
- وجود الجوهر، ١ / ١٧٢
- ٣٧٤، ٣٥٨، ٣٢٨، ٣٠٣، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤،
٣٧٧، ٢ / ٢٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٦، ١٩٢،
٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٥٩،
٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٩٤
- النفس، ٢ / ٢٢٧
- النفع، ١ / ٢٥٠، ٣٥٢، ٢ / ٢١، ٨٠، ٨٦، ٨٩،
١٠٥، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١،
١٣٢، ١٥٠
- النقل، ٢ / ١٦٣
- النفور، ٢ / ٣٣٩
- النفي، ١ / ١٢٤، ١٦٦، ١٧٥، ٢٨٧، ٢٩٨،
٣٠٠، ٣٤٠، ٣٩١، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٤٠،
٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٦٢، ٤٧٧، ٢ /
٧١، ٧٧، ٩١، ١٠٢، ١٠٨، ١١٣، ٢٧٢، ٣٥٠
- نفي السنة والنوم، ١ / ٤٤٥
- نفي الشبيه والولد والصاحبة، ١ / ٤٤٤
- نفي الصاحبة والولد، ١ / ٤٤٢
- نفي القِدم، ٢ / ٢٨٠
- النقص، ١ / ٤٤٠، ٤٤٢، ٢ / ١٨٥، ٢٥٩
- النقصان، ٢ / ١٧٩
- النقص، ١ / ٢٨٧، ٢٥٣
- نقيض الشرط، ١ / ٣٢٠
- النوافل، ٢ / ١٦٠، ١٦١، ١٦٣
- النور، ٢ / ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦
- النوع، ٢ / ٢٤٢، ٢٦٥
- النوم، ١ / ١٠٨، ١٠٩

وجود الضدين، ٢ / ٩	إله، ٢ / ٢٦٩
وجود القديم، ١ / ٨٧	الهواء، ٢ / ٣٣٦
الوجود المطلق، ٢ / ٣٢٥	الهيئة، ١ / ٨٠
الوجوه، ١ / ٤٦٨	الهيولي، ١ / ٧٣، ٢ / ٧٤، ٣ / ٦٣
الوجوه المخصوصة، ١ / ٢٩٩	هيولي قديمة، ٢ / ٦٤
الوجه، ١ / ٤٠١، ٤٠٢	اليبوسة، ١ / ١٣٤
الوصف، ١ / ٢٦١، ٣٦١، ٤٦٨	اليتيم، ٢ / ٤٣
الوضع، ٢ / ٢٨٩	اليد، ١ / ٤٠١، ٤٠٢
الوعد، ١ / ٤٤١	اليسار، ١ / ٢٥٧
الوفاق، ١ / ٢٩٤، ٣٠٤	اليقين، ١ / ٤٨١، ٢ / ٣١٢
الوقت، ٢ / ١١٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٦١، ٢٣٢	اليمين، ١ / ٢٥٧، ٢ / ٢١٧، ٢١٨
٢٨٣	أمر، ٢ / ١٨٥
الوقوع، ١ / ٣٥٢، ٢ / ٢٠٢	أول الأحياء، ١ / ١٣٢
وقوع الفعل، ١ / ١٠٢	إيجاب، ٢ / ١٩٩
وقوع الفعل محكماً، ١ / ١٣٠	إيجاب الحال، ٢ / ٣٢٤
وقوع ما يريده أهل الجنة، ١ / ١٠١	إيجاد، ١ / ٣٤٠
الوَلَد، ٢ / ٦٦، ٥٧	إيمان، ٢ / ٢٠٩
وليُّ المؤمنين، ٢ / ١٧٦	

(١٢)

فهرس مصادر التحقيق

١. أبكار الأفكار، سيف الدين الأمدي (٦٢٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد المهدي، القاهرة: دار الكتب الوثائق القومية، ٢٠٠٢م.
٢. إشراق اللاهوت، سيّد عميد الدين عبيدلي (٧٥٤هـ)، تصحيح: علي أكبر ضيائي، طهران: ميراث مكتوب، ١٣٨١.
٣. إصلاح تهذيب المنطق، يحيى بن علي الخطيب البغدادي، بيروت: مكتبة لبنان، ناشرون، ١٤٢٠هـ.
٤. أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، حققه وأخرجه: حسن الأمين، بيروت: دار المعارف للمطبوعات.
٥. الإرادة، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ق)، قم: المؤتمر العالمي بمناسبة ذكرى ألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ق.
٦. الآراء والديانات، أبو محمد حسن بن موسى النوبختي.
٧. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حَجَر الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: ولي عارف، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
٨. الأعلام، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠هـ)، مصر: المطبعة العربية، ١٣٨٦هـ.
٩. الاقتصاد في ما يتعلق بالاعتقاد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٦ق.

١٠. الأُمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، مركز الطباعة و النشر في مؤسسة البعثة قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١١. الأُمالي (غرر الفرائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن حسين الموسوي البغدادي (معروف به علم الهدى) (م ٤٢٦هـ)، تصحيح و تحقيق: السيد بدر الدين النعساني الحلبي، قم: مكتبة السيد المرعشي، ١٤٠٣هـ.
١٢. الانتصار مما انفردت به الإمامية، الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين (٣٥٥هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٥هـ.
١٣. انوار الملكوت في شرح الباقوت، أبي منصور الحسن بن يوسف الحلبي (م ٧٢٦ق)، تحقيق: محمد نجمي الزنجاني، قم: الشريف المرتضى، ١٣٦٣.
١٤. أوائل المقالات، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (الشيخ المفيد) (م ٤١٣ق)، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، قم: المؤتمر العالمي بمناسبة ذكرى ألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ق.
١٥. الباب الحادي عشر، الحسن بن يوسف الحلبي (٦٤٨- ٧٢٦ق)، شرح: الفاضل المقداد، طهران: مؤسسة المطالعات الإسلامية، ١٣٦٥.
١٦. بغية الطلب في تاريخ حلب، صاحب كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة المعروف بابن العديم، تحقيق: د. سهيل زكار، بيروت: دار الفكر.
١٧. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي (م ١٢٥٠ق)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤ق.
١٨. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
١٩. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٩هـ.
٢٠. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢١. التذكرة الحمدونية، ابن حمدون محمد بن الحسن بن محمد بن علي (٥٦٢ هـ)، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ هـ.
٢٢. تصحيح اعتقادات الإمامية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣ق)، تحقيق: حسين الدركاهي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ ق.
٢٣. التعليق، قطب الدين محمد بن الحسن المقرئ النيسابوري، تحقيق: د. محمود يزدي مطلق (الفاضل)، مشهد: الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٢٤. تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (م ٥١٦ هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت: دارالمعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣ هـ.
٢٥. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي (العياشي) (م ٣٨٣ق)، تحقيق: مسعود مطرجي المحلّاتي، بيروت: دار الفكر، طهران: المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ ش.
٢٦. تفسير السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني (٤٨٩ هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض: دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
٢٧. تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (م ٥٣٧ هـ)، بيروت: دارالفكر.
٢٨. تفسير الواحدي، أبو الحسن الواحدي (م ٤٦٨ هـ). تحقيق: صفوان عدنان داوودي، بيروت: دارالقلم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢٩. تريب المعارف، أبو الصلاح تقي بن نجم الحلبي (م ٤٤٧ق)، تحقيق: فارس الحسون ١٤١٧ق.
٣٠. تلخيص المحصل، محمد بن محمد نصير الدين الطوسي (م ٦٧٢ق)، بيروت: دار الكتب العربي، ١٤٠٤ق.
٣١. التمهيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ.

٣٢. تمهيد الأصول في علم الكلام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠هـ)، تحقيق: عبد الحسين مشكاة الدين، طهران: جامعة طهران، ١٣٦٢ش.
٣٣. تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، قم: منشورات الشريف الرضي.
٣٤. التوحيد، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد هاشم الحسيني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
٣٥. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (م ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر: دار القومية العربية، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
٣٦. اللغات، محمد بن حبان التميمي (م ٣٥٤هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
٣٧. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٣٨. الحدود، محمد بن الحسن المقرئ النيشابوري، تحقيق: د. محمود يزدي مطلق (فاضل)، قم: مؤسسة الامام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٤ق.
٣٩. الخطط، علي بن أحمد المقرئ، لبنان: مكتبة إحياء العلوم، ١٣٣٨هـ.
٤٠. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس الأعشى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م.
٤١. ديوان أبو الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، أحمد بن حسين المتنبي، القاهرة: مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٤٢. ديوان جميل بثينة، شرح و مراجعة و تقديم: عبد المجيد زراقت، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٤٢٢هـ.
٤٣. ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٦هـ.
٤٤. ديوان عامر بن الطفيل، محمد بن قاسم ابن الأنباري، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ.
٤٥. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١ق.

٤٦. الذريعة إلى أصول الشريعة، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: أبو القاسم كرجي، طهران: منشورات جامعة طهران، ١٣٤٦ ش.
٤٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني (١٣٨٩ هـ)، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
٤٨. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (م ٥٣٨ هـ)، تحقيق: سليم النعيمي، قم: منشورات الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٤٩. رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، تقديم: السيد أحمد الحسيني الأشكوري، قم: دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٥٠. الرسائل العشر، أبو جعفر محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ).
٥١. رياض العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله الإصفهاني الأفندي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة السيد المرعشي النجفي، ١٤٠١ ق.
٥٢. سرّ القضاة، الأمير أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٥٣. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري و سيد حسن كسروي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٥٤. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٤١٤ هـ.
٥٥. الشامل في أصول الدين، أبو المعالي الجويني، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩ م.
٥٦. شرح الأخبار في فضائل الأنمة الأطهار، القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي (٣٦٣ هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلاي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٤ هـ.

٥٧. شرح الأساس الكبير، شفاء صدور الناس بشرح الأساس، أحمد بن محمد الشرفي، صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٤١١هـ.
٥٨. شرح الأصول الخمسة، أحمد بن عبد الجبار الهمداني (م ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن محمد عثمان، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٨٤هـ.
٥٩. شرح المقاصد، مسعود بن عمر التفتازاني (م ٧٩١ق)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، باكستان: دار المعارف النعمانية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ. ق.
٦٠. شرح المنظومة، ملاهادي السبزواري (١٢٨٨هـ)، تصحيح و تعليق: آية الله حسن زاده آملي، طهران: نشر ناب، ١٣٦٩-١٣٧٩.
٦١. شرح الموافق، علي بن محمد الجرجاني (م ٨١٦هـ)، قم: دار الكتب العلمية.
٦٢. شرح جمل العلم والعمل، السيد المرتضى علي بن الحسين علم الهدى (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: كاظم مدير شانجي، مشهد: جامعة مشهد، ١٣٥٢ش.
٦٣. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد ابن أبي الحديد المعتزلي (م ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م.
٦٤. شعر زهير بن أبي سلمى، الأعلام الشنتمري، شرح: فخر الدين قباوه، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢م.
٦٥. الشفاء، الشيخ الرئيس ابن سينا (م ٤٢٨هـ)، تحقيق و نشر: مكتبة آية الله المرعشي عليه السلام - قم.
٦٦. شمس العلوم ودواء الكلام العرب عن الكلوم، نشوان بن سعيد الجُميري اليمني (م ٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، و مطهر بن علي الأرياني، و يوسف محمد عبد الله، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٩م.
٦٧. شوارق الإلهام، عبد الرزاق بن علي اللاهيجي (م ٦٧٢ق)، تحقيق: أكبر الأسدي علي زاده، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٣٨٤ش.
٦٨. الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٣٢-٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، [بالأفست عن طبعة القاهرة، سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م].

٦٩. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦ هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
٧٠. الطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩ - ٨٥١ هـ)، تحقيق: حافظ عبد العليم خان و عبد الله أنيس الطباع، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧ هـ.
٧١. شرح العيون، (في ضمن كتاب: طبقات المعتزلة)، المحسن بن محمد بن كرامة الحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد السيد، تونس: الدار التونسية للنشر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٧٢. طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، بيروت: دار المنتظر، ١٩٨٨ م.
٧٣. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، قم: دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.
٧٤. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، السيد حمزة بن علي بن زهرة الحلبي (٥١١ - ٥٨٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٧٥. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (م ١٢٥٠ هـ)، تحقيق ونشر: عالم الكتب.
٧٦. فرائد الأصول، الشيخ مرتضى الأنصاري (١٢١٤ - ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
٧٧. الفرق بين الفرق، أبو منصور عبد القاهر البغدادي، القاهرة، بي تا.
٧٨. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (م ١٣٩٥ هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٧٩. فرهنگ جامع فرق اسلامي، سيد حسن روحاني، سيد حسن خميني، تهران: بامداد كتاب، ١٣٨١.
٨٠. الفصول المختارة، الشيخ المفيد، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
٨١. الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، قم: نشر الفقه، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٨٢. الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم (م ٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران: الطبعة الأولى.
٨٣. فهرست (رجال) النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي، تحقيق: آية الله السيد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.
٨٤. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩-٨١٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٨٥. الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا في كلام القدماء، مختار بن محمود العجالي، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ.
٨٦. الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٨٧. مجلة كتاب شيعة، تصدر عن مؤسسة تراث الشيعة - قم المقدسة، العدد المزدوج ١٠-٩ (عدد خاص بألفية الشريف المرتضى)، سنة ١٣٩٣ش.
٨٨. الكراجكي، جعفر المهاجر، قم: مؤسسة تراث الشيعة.
٨٩. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي (م ٧٢٦هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم الموسوي الزنجاني، قم: انتشارات اشكوري، الطبعة الرابعة، ١٣٧٣ش.
٩٠. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد المعروف بالثعلبي (م ٤٢٧هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
٩١. كنز القوائد، الشيخ أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي، تحقيق: عبد الله نعمة، قم: منشورات دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ق.
٩٢. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (٦٣٠-٧١١هـ)، قم: نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.
٩٣. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.

٩٤. مجلّة العقيدة، تصدر عن المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية - النجف الأشرف، العدد الثالث (عدد خاص بألفية الشريف المرتضى)، سنة ١٤٣٦هـ.
٩٥. مجمع البحرين، الشيخ فخر الدين الطريحي (م ١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، مطبعة المرتضوي، الطبعة الثانية، ١٣٦٢ ش.
٩٦. مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ق ٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء و المحققين مع تقديم السيّد محسن الأمين العاملي، بيروت: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٩٧. المحصل، فخر الدين محمّد بن عمر الرازي، مصر: مطبع الحسينة، ١٣٢٣هـ.
٩٨. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل المعروف بابن سيدة (م ٤٥٨ق)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي.
٩٩. المختصر في أصول الدين، عبد الجبار بن أحمد القاضي، قم: دفتر تبليغات اسلامي، ١٣٩٠.
١٠٠. المختصّص، ابن سيدة عليّ بن إسماعيل اللغوي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٦هـ.
١٠١. مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ المسعودي (٣٤٦هـ)، تحقيق: يوسف أسعد داغر، قم: دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٣٦٣هـ ش.
١٠٢. المسائل الطرابلسية الأولى (مخطوطة)، الشريف المرتضى، مصورتها محفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي - قم، برقم ١٦٩٠/٣.
١٠٣. مسائل المرتضى، شريف مرتضى عليّ بن حسين الموسوي البغدادي المعروف بعلم الهدى (م ٤٢٦هـ)، تحقيق: وفقان خضير محسن الكعبي، بيروت: مؤسّسة البلاغ، ١٤٢٢هـ.
١٠٤. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحافظ ابن النجار البغدادي، أبي الحسن أحمد بن أبيك بن عبد الله الحسامي المعروف بابن الدميّاطي، تحقيق: عبد القادر عطاء، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ.
١٠٥. المستند، أحمد بن محمد الشيباني (ابن حنبل) (م ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله محمّد الدرويش، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٠٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد المقرئ الفيومي (م ٨٧٧هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
١٠٧. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
١٠٨. معالم العلماء، محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، قم: [بالأفست عن طبعة النجف].
١٠٩. المعتمد في أصول الدين، محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تهران: مركز پژوهشي ميراث مكتوب، دانشگاه آزاد برلين، مؤسسه مطالعات اسلامي، ١٣٩٠.
١١٠. معجم الشعراء الجاهليين، عزيزة فوال البابيتي، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٨م.
١١١. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
١١٢. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦ق.
١١٣. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي القزويني (م ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٨٩.
١١٤. المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي (م ٦١٦هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
١١٥. المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٦٢٠هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
١١٦. مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد الخوارزمي، بيروت: دار المناهل، ١٤١١هـ.
١١٧. مقالات الإسلاميين (في ضمن كتاب: طبقات المعتزلة)، أبو القاسم البلخي، تحقيق: فؤاد السيد، تونس: الدار التونسية للنشر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١١٨. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن (٣٢٤هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.
١١٩. مقالة في التوحيد، يحيى بن عدي، لبنان: المكتبة البولسية، ١٩٨٠م.
١٢٠. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، بيروت: عالم الكتب، ١٤٣١هـ.
١٢١. المقنع في الغيبة، الشريف المرتضى علي بن حسين الموسوي البغدادي المعروف بعلم الهدى (م ٤٢٦هـ)، تحقيق: محمد علي الحكيم، بيروت: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
١٢٢. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٤٧١-٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.
١٢٣. مناهج اليقين في أصول الدين، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي المعروف بالعلامة الحلي (م ٧٢٦هـ)، بوستان كتاب، ١٣٩٠.
١٢٤. المتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دراسة و تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، راجعه و صححه: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٢٥. المتخذ من التقليد، محمود بن علي الحمصي الرازي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٢هـ.
١٢٦. المواقف في علم الكلام، عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي.
١٢٧. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، تحقيق: محمدرضا الأنصاري القمي، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
١٢٨. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧م.
١٢٩. نهاية المرام، السيد محمد العاملي المعروف بصاحب المدارك (م ١٠٠٩ق)، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي - قم، ١٤١٣ق.
١٣٠. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط

و تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠ هـ.

١٣١. وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَوْلِيَاءِ الزَّمَانِ، ابن خَلْكَان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خَلْكَان الشافعي الإربلي (٦٠٨ - ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.

١٣٢. هدى الساري مقدمة شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن محمد بن حَجَر الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ ق.

134. Gregor Schwarb "Short Communication: A Newly Discovered Fragment Of al - Sharif al - Murtadas K. al - Mulakhkhas Fi usul al - din in Hebrew Script" Journal Of intellectual History of the islamicate World 2, 2014.

(١٣)

فهرس المطالب

المجلد الأول

٥	الفهرس الإجمالي
٧	مقدمة التحقيق
٨	منهجية البحث عند الشريف المرتضى
١١	علاقة الشريف المرتضى بالمعتزلة
١٧	هذا الكتاب
٢١	فهرسة أبحاث الكتاب
٢٢	عنوان الكتاب
٢٣	الوجه في تسميته بـ«الملخص»
٢٤	نسبة الكتاب إلى مصنفه
٢٥	تاريخ تأليف الكتاب
٢٧	جهود حول الكتاب
٣١	من اقتنى الكتاب واهتم به
٣٤	نسخة الكتاب
٣٨	العمل في الكتاب
٤١	كلمة الشكر

نماذج من تصاوير النسخة ٤٣

الملخص في أصول الدين

الباب الأول: الكلام في إثبات الصانع

الفصل الأول: في الدلالة على حدوث الأجسام ٥٣

الكلام على الدعوى الأولى ٥٣

الكلام على الدعوى الثانية ٥٣

في الدلالة على أن القديم لا يجوز عليه العدم ٥٣

في الدلالة على أن القديم قديم لنفسه ٥٣

الدليل الأول ٥٣

الدليل الثاني ٥٥

في الدلالة على عدم انفكاك الصفة النفسية عن الموصوف ٥٦

دليل آخر على نفي جواز العدم عن القديم ٥٨

نفي الضد عن القديم ٥٨

الدليل الأول ٥٨

الدليل الثاني ٦٠

الكلام على الدعوى الثالثة ٦١

عدم خلق الجسم من الكون في الجهات ٦١

وجوب تحيز الجوهر بذاته ٦٢

وجوب كون المتحيز في جهة ٧٢

إبطال الشق الأول ٧٦

إبطال الشق الثاني ٨٠

الكلام على الدعوى الرابعة ٨٢

في بيان حقيقة العلم بأن عدم تقدم الأجسام على ٨٣

- ٨٦ ذهاب ابن الراوندي إلى قَدَمِ الأجسام مع.....
- ٨٧ بيان كَيْفِيَّةِ دلالة «عدم تقدّم المحدث» على الحدوث.....
- ٩٠ عدم خلق الجوهر من الأكوان.....
- ٩٣ تناهي الحوادث الماضية والمستقبلية، وبيان الفرق بينها.....
- ٩٩ الفصل الثاني: في الدلالة على إثبات المحدث.....
- ٩٩ البحث الأول: حاجة تصرّفاتنا إلينا، وتعلّقها بنا.....
- ١٠٩ البحث الثاني: في حاجة تصرّفاتنا إلينا في حدوثها.....
- ١١١ البحث الثالث: حاجة كل مُحدث إلى مُحدث.....

الباب الثاني: الكلام في الصفات

القسم الأول: الصفات الثبوتية

- ١١٧ الفصل الأول: في الدلالة على أن مُحدث الأجسام قادرٌ.....
- ١١٧ الدليل الأول.....
- ١١٩ الدليل الثاني.....
- ١١٩ الدليل الثالث.....
- ١١٩ نفى أن يكون تأتّي الفعل للطبع لالحال القادر.....
- ١٢١ دلالة تعذّر الفعل على انتفاء القدرة، وشرط ذلك.....
- ١٢٢ نفى أن يكون تعذّر الفعل ناشئاً من ثبوت حال.....
- ١٢٤ كَيْفِيَّةِ دلالة صحّة الفعل على القدرة.....
- ١٢٤ اختصاص دلالة حدوث الفعل على القدرة فقط، لأكثر.....
- ١٢٥ الدليل الأول.....
- ١٢٥ الدليل الثاني.....
- ١٢٧ الفصل الثاني: في الدلالة على أن مُحكِم الأفعال عالمٌ.....

- ١٢٨ نقل أدلة أبي هاشم حول مقدار دلالة الفعل، و مناقشتها.
- ١٣٠ عدم قيام الاعتقاد و الظنّ مقام العلم في صحّة الفعل المحكم.
- ١٣٢ أدلة إثبات أنّه تعالى عالم.
- ١٣٢ الدليل الأول.
- ١٣٣ الدليل الثاني.
- ١٣٤ الدليل الثالث.
- ١٣٤ الدليل الرابع.
- ١٣٤ الدليل الخامس.
- ١٣٧ الفصل الثالث: في الدلالة على أنّ صانع الأجسام حيّ.
- ١٣٨ عدم كون المفارقة ناشئة من حصول العلم و القدرة.
- ١٣٩ عدم صحّة إثبات صفة أخرى غير الحياة.
- ١٤١ كيفية اقتضاء القدرة للوجود.
- ١٤٢ عدم استلزام الدليل على الحياة إثبات البنية و التأليف للقديم.
- ١٥٠ عدم صحّة الاستدلال بالعجز على الحياة.
- ١٥٥ الفصل الرابع: في الدلالة على أنّ الله تعالى مُدرك للمُدركات سميع بصير.
- ١٥٦ البحث الأول.
- ١٥٦ أ. إثبات صفة الإدراك فينا.
- ١٥٦ ب. إثبات امتياز صفة الإدراك عن غيرها من الصفات.
- ١٥٧ أولاً: امتياز صفة الإدراك عن العلم.
- ١٥٧ ١. إثبات العلم مع فقد الإدراك.
- ١٥٨ ٢. إثبات الإدراك مع فقد العلم.
- ١٦٠ عدم رجوع اختلاف حال المتألّم و غيره إلى اختلاف طرق العلم.
- ١٦٢ ثانياً: امتياز صفة الإدراك عن الحياة.
- ١٦٣ ثالثاً: امتياز صفة الإدراك عن القدرة.

- رابعاً: امتياز صفة الإدراك عن الإرادة و الكراهة و الشهوة و النفرة ١٦٤
- البحث الثاني ١٦٤
- ألف. اقتضاء الحياة لصفة الإدراك بشروطه ١٦٤
- ب. عدم اقتضاء صحّة الحواسّ للإدراك ١٦٧
- البحث الثالث ١٦٩
- ألف. إثبات كونه تعالى مُدركاً عند وجود المدرّكات ١٦٩
- ب. نفي أن يكون للسميع والبصير حال زائدة على كونه حيّاً لا آفة به ١٧٢
- بطلان وصفه تعالى بأنّه شامٌّ وذاتق ١٧٤
- بطلان وصفه تعالى بأنّه آليمٌ ومُلتدٍّ ومُجسّ ١٧٥
- الفصل الخامس: في الدلالة على أنّ الله تعالى موجودٌ ١٧٩
- إثبات أنّ عدم يَمنع من تعلّق ما يتعلّق بغيره لنفسه ١٧٩
- الدليل الأوّل ١٧٩
- الدليل الثاني ١٨٨
- الفصل السادس: في الدلالة على أنّ صانع العالم قديمٌ ١٩١
- إبطال كون صانع العالم محدثاً ١٩٣
- أولاً: إبطال كون المحدث قادراً لنفسه ١٩٤
- الدليل الأوّل ١٩٤
- الدليل الثاني ١٩٦
- الدليل الثالث ١٩٦
- ثانياً: إبطال كون صانع العالم قادراً بقدرة ١٩٦
- الدليل الأوّل ١٩٦
- انحصار قدرتنا في الأفعال المباشرة و المتولّدة، دون المختزعة ١٩٨
- عدم وقوع الجسم منّا، لا بصورة مباشرة و لا متولّدة ١٩٩
- الدليل الأوّل على عدم وقوع الجسم و الجوهر منّا متولّداً ١٩٩

- ٢٠١ مناقشة موانع القدرة على فعل الأجسام و الجواهر
- ٢٠١ المانع الأول و الثاني: فَقَدْ العلم و الآلة
- ٢٠٣ المانع الثالث: فَقَدْ البنية
- ٢٠٣ المانع الرابع: عدم وجود الخلأ في العالم
- ٢٠٤ أدلة وجود الخلأ في العالم
- ٢٠٤ الدليل الأول
- ٢٠٤ الدليل الثاني
- ٢٠٤ الدليل الثالث
- ٢٠٥ الدليل الرابع
- ٢٠٥ الدليل الخامس
- ٢٠٦ أدلة عدم وجود الخلأ في العالم و مناقشتها
- ٢١٠ المانع الخامس: تعدد القدر في الجارحة الواحدة
- ٢١٢ الجواب الأول
- ٢١٢ اختلاف أجناس القدر
- ٢١٣ تغاير مقدور القدر
- ٢١٤ اتفاق مقدور القدر في الجنس
- ٢١٤ الجواب الثاني
- ٢١٨ الدليل الثاني على أن الجسم و الجوهر لا يقع منّا متولداً
- ٢١٩ الدليل الثالث على أن الجسم و الجوهر لا يقع منّا متولداً
- ٢٢١ الدليل الثاني على إبطال كون صانع العالم قادراً بقدرة
- ٢٢٢ إبطال أن يكون القادر الذي لا تجب له هذه الصفة قادراً بالفاعل
- ٢٢٤ ما يدل على نفي وجود قادر محدث ليس بجوهر
- ٢٢٧ الفصل السابع: في بيان أحكام الصفات الثبوتية الذاتية
- ٢٢٧ ١. فصل في الدلالة على أن مستحق الصفات التي ذكرناها يجب أن يستحقها

- البحث الأول: في أنه تعالى قادر فيما لم يزل ٢٢٧
- في بيان أن القدرة الممكنة لا تكون إلا بقدره حادثة ٢٢٧
- نفي أن يكون شرط تجدد الصفة هو صحة وجود المقدور ٢٢٨
- نفي أن يكون شرط تجدد الصفة هو صحة الفعل في الوقت الثاني ٢٢٩
- البحث الثاني: في بيان أنه تعالى حيّ و موجود فيما لم يزل ٢٣٠
- البحث الثالث: في بيان أنه تعالى عالم فيما لم يزل ٢٣٠
١. نفي أن يكون شرط تجدد كونه عالماً هو وجود المعلوم ٢٣١
- أدلة صحة تعلق العلم بالمعدوم ٢٣١
٢. بيان حقيقة العلم الأزلي بالموجودات الحادثة ٢٣٣
- في بيان أن العلم بوجود الشيء في المستقبل هو علمٌ بوجوده ٢٣٤
- خلاصة رأي المصنّف حول العلم بأن الشيء سيوجد ٢٣٨
٢. فصل في أنه تعالى لا يختص في ذاته بصفة زائدة على ما ذكرناه و ٢٣٩
- الدليل الأول على بطلان المائنة ٢٣٩
- الدليل الثاني ٢٤٢
- إبطال استدلال ضرار على المائنة ٢٤٣
٣. فصل في ترتيب العلم بهذه الأحوال ٢٤٤
١. القدرة ٢٤٤
٢. الحياة والوجود والقدم ٢٤٤
٣. العلم ٢٤٤
٤. الإدراك ٢٤٥
٥. الصفة الذاتية ٢٤٥
٦. الإرادة والكراهة ٢٤٥
٧. الحكمة ٢٤٦
٤. فصل في أحكام هذه الأحوال وما تقتضيه وتؤثره ٢٤٦

- فصل استطرادي: في ذكر جملة من الاستدلال بالشاهد على الغائب ٢٤٩
- بيان قاعدة الاستدلال بالشاهد على الغائب ٢٤٩
- الاستدلال على القاعدة ٢٤٩
- أقسام الدلالة ٢٥١
- أقسام دلالة الدليل ٢٥٢
- شرائط ما يصح الاستدلال عليه ٢٥٢
- ما يسوغ التعليل به وما لا يسوغ ٢٥٣
٥. فصل في كيفية استحقاقه تعالى ما تقدم ذكره من الصفات ٢٥٤
- أ. فصل في أنه لا يستحقها لمعان معدومة ٢٥٥
- ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يعلم معدوم ٢٥٥
- ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يقدر بقدرة معدومة ٢٥٦
- ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون حياً بحياة معدومة ٢٥٧
- ب. فصل في أنه لا يستحقها لمعان لا توصف ٢٥٨
- ج. فصل في أنه لا يستحقها لمعان محدثة ٢٦٣
- الدليل الأول ٢٦٣
- الدليل الثاني ٢٦٥
- في أنه تعالى لا يجوز أن يكون حياً بحياة محدثة ٢٦٦
- في أنه تعالى لا يجوز أن يكون عالماً بعلم محدث ٢٦٧
- في بيان الوجوه التي تجعل الاعتقاد علماً ٢٦٩
- نفي أن يكون الإدراك مؤثراً في كون الاعتقاد علماً ٢٧١
- مسائل تتعلق بعلم الله تعالى وقدرته ٢٧٢
- إثبات أن للعلم ضدًا ٢٧٨
- بطلان أن يكون تعدد اجتماع اعتقادين متعاكسين بسبب الداعي ٢٧٩
- في بيان قدرة القادر على الشيء و ضده من الوجه الذي يتناهيان فيه ٢٨١

- ٢٨٢ الفرق بين ابتداء العلم و ابتداء الجهل
- ٢٨٣ نفى أن يكون الجهل مقدوراً له
- ٢٨٤ إبطال صحّة وجود الجهل بلا جاهل
- ٢٩٠ د. فصلٌ في أنّه لا يَسْتَحِقُّ هذه الأحوال لِمَعَانٍ قَدِيمَةٍ
- ٢٩٠ الدليل الأوّل
- ٢٩٠ وهذا الكلام لا بُدَّ فيه مِن بَيَانِ أَصُولٍ
- ٢٩١ الأصل الأوّل: في أنّه تعالى مخالّف لغيره
- ٢٩١ الأصل الثاني: في أنّه تعالى إنّما يخالف ما يخالفه بكونه قديماً
- ٢٩٧ بيان كَيْفِيَّةَ مخالفته تعالى لغيره بواسطة صفاته الواجبة
- ٢٩٨ وجه مخالفته تعالى لغيره، مع اشتراكه معه في الصفات
- ٢٩٨ أولاً: بيان المصنّف
- ٢٩٩ ثانياً: بيان أبي هاشم الجبائي
- ٣٠٢ الأصل الثالث: في أنّ ماشاركه تعالى في القِدَم يجب أن...
- ٣٠٢ في بيان عدم اختلاف صفة الوجود في الذوات
- ٣٠٣ الوجوه الدالّة على أنّ الاشتراك في صفةٍ من...
- ٣٠٧ الأصل الرابع: في بيان لزوم ما تقدّم من الكلام لهم
- ٣٠٩ الدليل الثاني: على بطلان المعاني القديمة
- ٣١٠ استلزام تجويز المعاني القديمة نفى الصفات الذاتية
- ٣١١ الدليل الثالث
- ٣١٢ الدليل الرابع
- ٣١٢ في بيان أنّ المشاركة في تعلق خاص تقتضي التماثل
- ٣١٣ في بيان تماثل علمه تعالى و علمنا
- ٣١٤ في بيان أنّ الشيء الواحد لا ينفي شيئين مختلفين غير متضادين
- ٣١٦ الدليل الخامس

- ٣٢٠ الدليل السادس
- ٣٢٠ الدليل السابع
- ٣٢٥ الدليل الثامن
- ٣٢٦ الدليل التاسع
- ٣٢٦ الدليل العاشر
- ٣٢٧ ٦. فَصْلٌ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى قَوِيِّ شُبْهِ أَصْحَابِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا
- ٣٢٧ فَقَدْ تَعَلَّقَ هَؤُلَاءِ بِأَشْيَاءَ
- ٣٢٨ الْجَوَابُ عَنْ الشُّبْهِ الْأَوَّلِ
- ٣٢٩ الْجَوَابُ عَنْ الشُّبْهِ الثَّانِيَةِ
- ٣٢٩ الْجَوَابُ عَنْ الشُّبْهِ الثَّلَاثَةِ
- ٣٣٠ الْجَوَابُ عَنْ الشُّبْهِ الرَّابِعَةِ
- ٣٣٧ الْجَوَابُ عَنْ الشُّبْهِ الْخَامِسَةِ
- ٣٣٩ الْجَوَابُ عَنْ الشُّبْهِ السَّادِسَةِ
- ٣٤٠ الْجَوَابُ عَنْ الشُّبْهِ السَّابِعَةِ
- ٣٤٣ ٧. فَصْلٌ فِي بَيَانِ اسْتِحَالَةِ خُرُوجِهِ تَعَالَى عَنِ الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.....
- ٣٤٤ فِي بَيَانِ اسْتِحَالَةِ خُرُوجِهِ تَعَالَى عَنْ صِفَةِ الْعِلْمِ
- ٣٤٥ نَفْيِ كَوْنِهِ تَعَالَى جَاهِلاً بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ أَوْ عَاجِزاً عَنْ بَعْضِ الْمَقْدُورَاتِ

القسم الثاني: الصفات السلبية

- ٣٤٩ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي نَفْيِ الْحَاجَةِ عَنْهُ تَعَالَى وَإِبْثَاتِهِ غَيْرِهَا
- ٣٥٠ أَدْلَةُ نَفْيِ الشَّهْوَةِ وَالْإِفْكَارِ عَنْهُ تَعَالَى
- ٣٥٠ الدليل الأول
- ٣٥٤ الدليل الثاني
- ٣٥٤ نَفْيِ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى مُشْتَهِياً أَوْ نَافِراً

- الدليل الثالث ٣٥٥
- و قد يُسأل على هذا الدليل أسئلة ٣٥٦
- الدليل الرابع ٣٥٩
- الفصل الثاني: في نفي الجسميّة عنه تعالى ٣٦١
١. فصل في أنّه تعالى لا يُشبه الأجسام و الجواهر ٣٦١
- أدلة نفي الجسميّة عنه تعالى ٣٦٢
٢. فصل في أنّ احتمال الأعراض و الكون في الجهات ٣٧٤
- في بيان أنّ التحيز يقتضي احتمال الأعراض ٣٧٥
- في بيان أنّ التحيز يقتضي الكون في الجهات ٣٧٧
- في بيان استحالة حلول الأعراض فيه تعالى ٣٧٨
٣. فصل في استحالة كونه تعالى في جهة من غير أن يكون شاغلاً لها ٣٨٠
- في بيان بطلان المعنى الظاهري لكونه تعالى فوق العرش ٣٨٠
٤. فصل في أنّه تعالى لا يُشبه شيئاً من الأعراض ٣٨٣
- نفي أن يشبه تعالى عرضاً غير معقول ٣٨٥
٥. فصل في أنّه تعالى لا يصح أن يحلّ غيره ٣٨٦
- فساد كونه تعالى حالاً لمعنى ٣٨٨
- فساد اقتضاء الصفة الذاتية لحلوله تعالى ٣٩٢
- في بيان أنّ حلوله تعالى لو صحّ، لكان لصفة ترجع إلى نفسه، لا كالأعراض ٣٩٣
٦. فصل فيما يتعلّق بالعبارة في هذا الباب ٣٩٤
- البحث الأول: استحالة معنى الجسم عليه تعالى ٣٩٤
- في بيان ورود لفظة «أجسم» في كلام العرب ٣٩٥
- في بيان بطلان بعض التعريفات المذكورة للجسم ٣٩٧
- البحث الثاني: بطلان إطلاق لفظة «جسم» عليه تعالى، على نحو اللقب ٣٩٨
- نفي أن يكون لفظ الجلالة لقباً ٣٩٩

- ٤٠٠ نفى أن يكون لفظ «شيء» لقباً
- ٤٠١ حقيقة بعض الصفات الخبرية
- ٤٠٣ تأويل بعض الآيات المتشابهات الدالة على الصفات الخبرية
- ٤٠٥ الفصل الثالث: الكلام في نفي الرؤية عنه وجميع ضروب الإدراك
- ٤٠٥ تمهيد
- ٤٠٥ ١. فصل في أنه تعالى يستحيل رؤيته
- ٤٠٦ وهذه الجملة تحتاج فيها إلى بيان أشياء
- ٤٠٦ أولاً: في أن الرائي إنما يرى الوجود صفةً هو عليها
- ٤٠٧ أدلة بطلان أن تكون الرؤية لمعنى
- ٤١٢ في بطلان أن يرى تعالى بحاسة سادسة
- ٤١٣ ثانياً: في بيان ارتفاع الموانع التي تمنع من الرؤية عنه تعالى
- ٤١٨ ثالثاً: نفى أن يكون تعالى مرئياً في نفسه
- ٤١٨ رابعاً: في بيان أن الرؤية متى صحّت وجبت
- ٤٢٠ في بيان أن العلم بانتفاء المدرك مستند إلى العلم
- ٤٢١ في أن العلم الأول إنما يستند إلى العلم الثاني فيما إذا كان
- ٤٢٣ في بيان أن علمنا بالمدركات طريقه الإدراك، وأنه ليس مبتدأً بلا طريق
- ٤٢٥ بيان حال المخالفين في المسألة
- ٤٢٧ في بيان أن بعض العلوم طريقها الضرورة
- ٤٢٨ في بيان عدم انفكاك العلمين المبحوث عنهما فيما سبق
- ٤٢٩ نفى أن يكون العلم بالمدركات ناشئاً من فعل العلم في القلب
- ٤٣٠ في بيان دور الشعاع الخارج من البصر في الرؤية
- ٤٣٢ خامساً: في أننا غير راثين له تعالى
- ٤٣٢ دليل آخر
- ٤٣٤ دليل آخر

- ٤٣٦.....إبطال تفسير الإدراك المنفي في الآية بالإحاطة
- ٤٣٧.....نفي أن يكون الإدراك بالبصر بمعنى رؤية مخصوصة
- ٤٣٧.....نفي أن يكون الإدراك المنفي بالآية معنى خاصاً غير الرؤية، و.....
- ٤٤٠.....أقسام ما تمدح به تعالى بنفيه وإثباته
- ٤٤٢.....بيان وجه إجمالي وآخر تفصيلي لصحة التمدح بنفي الرؤية
- ٤٤٣.....بيان وجه تمدحه تعالى بنفي الإدراك، مع مشاركة غيره... له في ذلك
- ٤٤٦.....بيان عدم الفرق بين نفي إدراك الأبصار أو المبصرين في محل بحثنا
- ٤٤٧.....بيان دلالة الآية على نفي الإدراك عن بعض المدركين
٢. فصل في أنه غير مرئي في نفسه..... ٤٤٨
- نفي إمكان أن يرى تعالى نفسه، مع استحالة رؤيته له..... ٤٥٠
٣. فصل في أن الإدراك بسائر الحواس لا يجوز عليه تعالى..... ٤٥٣
- أقسام الحواس الخمس، وكيفية الإدراك بها، وشروط ذلك..... ٤٥٤
٤. فصل في ذكر أقوى ما يتعلق به المخالف بالرؤية، والكلام عليه..... ٤٥٦
- الجواب عن الشبهة الأولى..... ٤٥٨
- الجواب عن الشبهة الثانية..... ٤٥٩
- الجواب عن الشبهة الثالثة..... ٤٦٠
- الجواب عن الشبهة الرابعة..... ٤٦١
- الجواب عن الشبهة الخامسة..... ٤٦١
- تأويل «النظر» الوارد في الآية: «الانتظار»..... ٤٦٣
- نفي المعنى الظاهري للفظ «وجوه» الواردة في الآية..... ٤٦٤
- بيان الفرق بين مدلول تعليق الإدراك بالبصر، و..... ٤٦٥
- بيان وجه وصف الوجوه بالنضارة في الآية..... ٤٦٧
- عدم التلازم بين اتحاد معنى اللفظين وبين اتحاد تصرفهما..... ٤٦٨
- جواز التأويل مع اقتضاء الضرورة..... ٤٦٩

- ٤٧٠ في بيان التأويل الثاني للآية
- ٤٧١ بيان جواز اجتماع الانتظار مع السرور والنعمة
- ٤٧٢ بيان جواز اجتماع الانتظار مع القطع والعلم
- ٤٧٢ في بيان التأويل الثالث للآية
- ٤٧٣ جواز حمل النظر على الرؤية تجوًزاً
- ٤٧٤ والجواب عن الشبهة السادسة
- ٤٧٥ الفرق بين سؤال رؤيته تعالى، وسؤال أن يكون جسماً وما شابه ذلك
- ٤٧٦ بيان الوجه في توبة موسى عليه السلام
- ٤٧٧ بيان وجه تعليق الرؤية باستقرار الجبل
- ٤٧٨ والجواب عن الشبهة السابعة
- ٤٨٠ في بيان عدم حاجة الرؤية -بمعنى العلم- إلى مفعولين
- ٤٨١ فرق العلم الضروري عند أهل الجنة وأهل النار

المجلد الثاني

- ٣ الفهرس الإجمالي

تتمة الباب الثاني: الكلام في الصفات

- ٧ القسم الثاني: الصفات السلبية
- ٩ الفصل الرابع: في الدلالة على أنه تعالى واحد لا ثاني له في القدم
- ٩ الدليل الأول: دليل التماثل
- ١٠ بيان مقدمات الدليل
- ١٠ إثبات المقدمة الثانية
- ١٢ الأصل الأول: بطلان أن يكون مقدور واحد متعلقاً بقادرين
- ١٤ في بيان أن الحدوث لا يتزايد

- الأصل الثاني: القادر على الشيء قادرٌ على جنس ضده ١٥
- إثبات المقدمة الثالثة ١٦
- إثبات المقدمة الرابعة ١٦
- إثبات المقدمة الخامسة ١٧
- إثبات المقدمة السادسة ١٧
- إتناء الدليل الأول على صحة التمانع، لا على وقوعه ١٨
- عدم التنافي بين حكمة القادرين، وصحة وقوع التمانع بينهما ١٨
- إمكان إثبات ضعف الممنوع، بناءً على صحة التمانع دون وقوعه ١٩
- بيان أن الأقدَر يكون أقدر في جميع الأحوال ١٩
- صحة تقدير صدور الفعل القبيح من الحكيم ٢٠
- عدم التنافي بين الاتفاق في الإرادة، وصحة وقوع التمانع ٢٠
- ضرورة القول بأن المانع أقدر ٢٢
- بيان لزوم ضعف المتمايحين عند عدم تحقق مُرادهما ٢٣
- بيان كيفية الجمع بين كون القديمين قادرين لنفسهما وبين دليل التمانع ٢٤
- الدليل الثاني ٢٧
- إبطال الوجوه المدعاة لتعذر الفعل من القادرين ٢٨
- بيان وجه استحالة وجود الأشياء في الأزل ٣٠
- الدليل الثالث ٣١
- الوجوه المدعاة للفصل بين الذاتين القديمتين ومناقشتها ٣٢
- أولاً: اختلاف الدواعي ٣٢
- ثانياً: العلم الضروري ٣٣
- ثالثاً: صحة الفعل من أحدهما، مع توهم خروج الآخر من كونه قادراً ٣٤
- الدليل الرابع ٣٥
- بطلان دعوى تخصيص القاعدة المذكورة في الدليل ٣٦

٣٨	الدليل الخامس: دليل السمع
٣٩	الفصل الخامس: في الردّ على الأديان المخالفة في صفاته تعالى
٣٩	١. فصل في الكلام على الثنوية
٣٩	الخلاف مع هؤلاء في موضعين
٤٠	إبطال القول بالاثنتين
٤٣	إبطال دليل الثنوية القائم على تضادّ الخير والشرّ
٤٥	أسئلة إلزامية للثنوية
٤٧	٢. فصل في الكلام على المجوس
٥٠	٣. فصل في الكلام على النصارى
٥٠	البحث الأول: إبطال التثليث
٥٥	البحث الثاني: إبطال بُنوة المسيح ﷺ
٥٦	مناقشة استدالات النصارى على بُنوة المسيح ﷺ
٥٨	معنى وصف المسيح ﷺ بأنه روح الله وكلمته
٥٩	البحث الثالث: إبطال الاتحاد بكلّ معانيه
٦٢	البحث الرابع: إبطال عبادة المسيح ﷺ
٦٣	٤. فصل في الكلام على الصابئين
٦٤	إبطال عبادة الكواكب
٦٤	بيان أنّ الكواكب غير حيّة
٦٥	بيان أنّ الكواكب غير قادرة
٦٦	٥. فصل في الكلام على من عبد الأصنام من جاهليّة العرب وغيرهم

الباب الثالث: الكلام في العدل

٧١	تمهيد
٧٣	الفصل الأول: في بيان ضروب الأفعال وأقسامها

٧٣	فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ
٧٥	ثُمَّ الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً أُخْرَى
٧٦	أ. فَصْلٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ فِي الْأَفْعَالِ مَا لَيْسَ بِحَسَنٍ وَلَا قَبِيحٍ
٧٨	ب. فَصْلٌ فِي ذِكْرِ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقَبَائِحِ، وَبَيَانِ مَا لَهُ يَبْقَى
٧٨	البحث الأول: تعريف القبيح
٧٩	أقسام العلم بالقبيح
٨٠	البحث الثاني: ما له يقبح القبيح
٨٢	بيان الوجوه التي تقتضي القبايح
٨٣	البحث الثالث: إثبات أن ما تقدّم من الوجوه هي المقتضية للقبايح
٨٤	الطريقة الأولى: إثبات الوجوه المقتضية للقبايح
٨٤	نفي أن يكون قبح الظلم لأجل «معنى»
٨٥	إبطال قول القائلين بحسن بعض مصاديق الظلم
٩١	وجه استحسان الخوارج لأفعالهم
٩١	الطريقة الثانية: إبطال الوجوه المدّعاة لقبح القبيح
٩٢	١. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لجنسه
٩٣	٢. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لوجوده وحدوثه
٩٣	٣. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لانتفاؤه وعدمه
٩٣	٤. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لوجود معنى
٩٤	٥. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لعدم معنى
٩٤	٦. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً لأحوال فاعله
٩٥	٧. إبطال أن يكون القبيح قبيحاً للنهي عنه
١٠١	ج. فَصْلٌ فِي ذِكْرِ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ الْحَسَنَةِ وَأَحْكَامِهَا وَمَرَاتِبِهَا
١٠٢	الأقوال المطروحة حول ما له يحسن الحسّن
١٠٣	أقسام العلم بالحسّن

- الفصل الثاني: في أنه تعالى قادرٌ على القبيح، لكن لا يختاره..... ١٠٥
١. فصلٌ في بيان أنه تعالى قادرٌ على ما لو وقع لكان قبيحاً..... ١٠٥
- بيان شبه النافين لقدرته تعالى على القبيح، ومناقشتها..... ١٠٧
- الجواب عن الشبهة الأولى..... ١٠٨
- الجواب عن الشبهة الثانية..... ١١٠
- الجواب الأول: العبرة بما دلت عليه الأدلة، لا العبارات..... ١١٠
- توضيح وشرح المصنّف للجواب الأول..... ١١١
- الجواب الثاني: عدم جواز تعليق المحال بالجائز..... ١١٣
- الجواب الثالث: نفي دلالة وقوع الظلم منه تعالى على الجهل والحاجة..... ١١٥
٢. فصلٌ في أنه تعالى يقدرُ على كُلِّ جنسٍ من المقدورات..... ١١٦
- الدليل الأول: الدليل الإجمالي..... ١١٧
- الدليل الثاني: الدليل التفصيلي..... ١١٨
- أقسام ما يقدر الله تعالى و العبادُ على جنسه..... ١١٨
٣. فصلٌ في الدلالة على أنه لا يختارُ فعلَ القبيح..... ١٢٣
- جواز الاستغناء عن الكذب مع وجود الحاجة..... ١٢٣
- بيان أن المعتبر في باب الدواعي إلى الأفعال، حال الفاعل لا الفعل..... ١٢٥
- نفي أن يكون العالم بقبح الكذب والمستغني عنه، مُلجأً إلى فعل الصدق..... ١٢٥
- إبطال ما ادّعي من عدم تساوي الصدق والكذب..... ١٢٦
- نفي أن تكون علّة عدم اختيار الكذب، عدم الداعي إليه..... ١٢٧
- بيان عموم دواعي ترك القبيح، وخصوص دواعي فعل الحسن..... ١٢٨
- في بيان أن الحسن قد يُفعل لحسنه فقط..... ١٢٩
- إثبات جواز اختيار الحسن لحسنه فقط، دون طلب النفع..... ١٣١
- الفصل الثالث: الكلام في الإرادة..... ١٣٥
١. فصلٌ في أن الإرادة و الكراهة إنما يتعلّقان بمُتعلّقهما على وجهِ الحدوث..... ١٣٥

- أولاً: في أنَّ الإرادة إنَّما تتعلَّق على وجه الحدوث ١٣٥
- الدليل الأول ١٣٥
- حقيقة التمني، وفرقه مع الإرادة ١٣٦
- الدليل الثاني ١٣٧
- ثانياً: في أنَّ الكراهة إنَّما تتعلَّق على وجه الحدوث ١٣٨
٢. فصل في ذكر ما يصحُّ أن يُراد، أو يجب، أو يحسن ١٣٩
- أولاً: في بيان ما يصحُّ أن يُراد، وما لا يصح ١٣٩
- ثانياً: في بيان ما يجب أن يُراد، وما لا يجب ١٤١
- ثالثاً: في بيان ما يحسن أن يُراد، وما لا يحسن ١٤٢
٣. فصل فيما يؤثر من الإرادات ولا يؤثر، وبيان كيفية تأثير ذلك ١٤٣
١. بيان ما تؤثر فيه الإرادة، و شرط ذلك ١٤٣
٢. بيان ما لا تؤثر فيه الإرادة ١٤٤
- بيان أنَّ تأثير الإرادة لا يكون إلا بواسطة ١٤٥
- نفي تأثير الإرادة في كون الكلام خبراً ١٤٦
- نفي تأثير الإرادة في فعل الغير ١٤٧
- بيان تأثير الإرادة الضرورية في الخبر أو عدم تأثيرها ١٤٧
٤. فصل في أنَّ للمريد مناصباً مختصاً بها، ويُفارق بها من ليس بمريد ١٤٩
- الدليل الأول ١٤٩
- الدليل الثاني ١٥٢
- بيان حاجة الخبر إلى حال المريد لكي يكون خبراً ١٥٢
- إثبات أنَّ ما يقع خبراً يجوز أن يكون بنفسه غير خبر ١٥٣
٥. فصل في التمييز بين الإرادة ونظائرها؛ من الشهوة والتمني وكراهة الضد ١٥٦
- أولاً: تميُّز الإرادة من الشهوة ١٥٧
- ثانياً: تميُّز الإرادة من التمني ١٥٩

- ١٦٠ ثالثاً: تميّز الإرادة من الكراهة.
- ١٦٢ إبطال أن تكون إرادة الشيء كراهةً لأن لا يكون
- ١٦٣ ٦. فصل في تقدّم الإرادة على المراد، ومقارنتها له.
- ١٦٤ أقسام ما تؤثر فيه الإرادة.
- ١٦٥ ٧. فصل في أن الإرادة لا توجب الفعل.
- ١٦٥ إبطال أن توجب الإرادة الفعل إيجاب العلل.
- ١٦٦ إبطال أن توجب الإرادة الفعل إيجاب الأسباب.
- ١٦٨ سبب ورود الشبهة في القول بأن الإرادة موجبة.
- ١٦٩ إبطال ما استدلل به البلخي على أن الإرادة موجبة.
- ١٧٠ ٨. فصل في أن البقاء لا يجوز على الإرادة.
- ١٧٠ الدليل الأول.
- ١٧١ الدليل الثاني.
- ١٧١ ٩. فصل في بيان معاني الأسماء المختلفة التي تجري على الإرادة والكراهة.
- ١٧١ في بيان أن الإرادة هي المحبة.
- ١٧١ نفي حاجة الإرادة والمحبة أحدهما إلى الآخر.
- ١٧٢ بيان معنى الأمثلة التي تعلّقوا بها لنفي اتحاد الإرادة والمحبة.
- ١٧٧ ١٠. فصل في أنه تعالى مرید بإرادة محدثة لا في محل.
- ١٧٧ البحث الأول: في أنه تعالى مرید بإرادة محدثة.
- ١٧٧ المقدمة الأولى: إثبات أنه تعالى مرید.
- ١٨١ المقدمة الثانية: إثبات أنه تعالى لا يجوز أن يكون مریداً لنفسه.
- ١٩١ المقدمة الثالثة: إثبات أنه تعالى لا يجوز أن يريد لنفسه ولا لعلّة.
- ١٩٣ المقدمة الرابعة: إثبات أنه تعالى لا يجوز أن يريد بإرادة معدومة.
- ١٩٤ المقدمة الخامسة: إثبات أنه تعالى لا يجوز أن يريد بإرادة قديمة.
- ١٩٤ البحث الثاني: في أنه تعالى مرید بإرادة في محل.

- الدليل الأول ١٩٤
- الدليل الثاني ١٩٨
- إبطال صحّة وجود بعض الصفات والأعراض لا في محلّ ١٩٩
١١. فصلٌ فيما يجوز أن يريدّه تعالى من فعله وفعل غيره و..... ٢٠١
- وجوب أن يكون تعالى مریداً كلّ ما يفعله، عدا الإرادة ٢٠١
- أقسام تعلق الإرادة بالمراد ٢٠١
- عدم جواز كراهته تعالى لأفعاله ٢٠٢
- بيان ما يريدّه تعالى من فعل غيره، وما يكرهه ٢٠٢
- بيان الدليل على أنّه تعالى مرید لما أمر به ٢٠٢
- بيان الدليل على أنّه تعالى لا يريد المعاصي والقباح ٢٠٣
- بيان أنّه تعالى لا يريد ولا يكره فعل غير المكلف ٢٠٦
- مقارنة إرادته تعالى لأفعاله المبتدأة والمتولّدة ٢٠٦
- تقدّم إرادته تعالى لما يريدّه ويكرهه من أفعال المكلفين ٢٠٧
١٢. فصلٌ في ذكر قوَيّ ما يتعلّق به المخالف في الإرادة، والكلام عليه ٢٠٨
- الجواب عن الشبهة الأولى ٢٠٩
- و الجواب عن الشبهة الثانية ٢١٢
- و الجواب عن الشبهة الثالثة ٢١٣
- و الجواب عن الشبهة الرابعة ٢١٤
- و الجواب عن الشبهة الخامسة ٢١٤
- و الجواب عن الشبهة السادسة ٢١٥
- و الجواب عن الشبهة السابعة ٢١٥
- بيان معنى قولهم: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ٢١٦
- و الجواب عن الشبهة الثامنة ٢١٧
- الفصل الرابع: الكلام في الكلام وأحواله وأحكامه ٢١٩

١. فصل في بيان حقيقة الكلام ٢١٩
- تعريفات الكلام ٢١٩
- التعريف الأول - وهو التعريف المختار - ٢١٩
- التعريف الثاني ٢٢٣
- التعريف الثالث ٢٢٤
- التعريف الرابع ٢٢٤
- التعريف الخامس ٢٢٤
- إثبات أن الكلام من جنس الصوت ٢٢٤
- الرد على الكلام النفساني ٢٢٥
- إبطال ما استدلوا به على الكلام النفسي ٢٢٦
- أولاً: إبطال أن يكون الصوت المسموع طريقاً لإثبات الكلام النفسي ٢٢٦
- ثانياً: عدم وجدان العقلاء الكلام في نفوسهم ٢٢٧
- ثالثاً: بطلان الاستدلال بقولهم: «في نفسي كلام» على الكلام النفسي ٢٢٨
- رابعاً: بطلان الاستدلال بقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِمْ﴾ ٢٢٩
- خامساً: بطلان الاستدلال بقولهم: «فلان يتكلم» وإن كان ساكناً ٢٢٩
- سادساً: بطلان أن يكون الكلام النفسي واسطة بين الفكر والعبارة ٢٣٠
- إشكالات أخرى على الكلام النفسي ٢٣٠
٢. فصل في ذكر جملة من أحوال الكلام، و..... ٢٣١
- أولاً: في بيان أن الكلام والصوت عرض وليس بجسم ٢٣١
- ثانياً: في بيان تماثل الأصوات واختلافها وتضادها ٢٣١
- ثالثاً: في بيان أن الصوت لا يوجد إلا في محل ٢٣٢
- رابعاً: في بيان أن الصوت لا يحتاج إلى شيء آخر غير المحل ٢٣٣
- خامساً: في بيان أن الأصوات مدركة بالسمع ٢٣٦
- سادساً: في بيان أن الأصوات مدركة في محالها ٢٣٦

- ٢٣٦ بيان سبب تأخر سماع الصوت أحياناً
- ٢٣٧ سابغاً: في بيان عدم جواز البقاء على الأصوات
- ٢٣٨ ثامناً: في بيان عدم وقوع الأصوات من العباد إلا متولدة
- ٢٣٨ تاسعاً: في بيان عدم إيجاب الكلام حالاً للمتكلم
- ٢٤٠ عاشراً: في بيان تعلق إفادة الكلام بالمواضعة
- ٢٤٠ نفي توقيفية اللغات
- ٢٤١ حادي عشر: في بيان بعض أقسام الكلام
- ٢٤٢ رجوع جميع أقسام الكلام المفيد إلى معنى الخبر
- ٢٤٣ ٣. فصل في بيان حقيقة كون المتكلم متكلماً
- ٢٤٣ المتكلم هو من فعل الكلام وأنه تابع لقصوده ودواعيه
- ٢٤٩ عدم جواز إضافة الكلام إلى المتكلم لأنه قائم به
- ٢٥٠ ٤. فصل في إثبات كونه تعالى متكلماً، والطريق إلى ذلك
- ٢٥٠ في بيان أنه تعالى قادر على فعل الكلام
- ٢٥١ إثبات أنه تعالى متكلم عن طريق السمع لا العقل
- ٢٥١ كيفية معرفة النبي والمَلَك بكلامه تعالى
- ٢٥٣ ٥. فصل في أنه تعالى ليس بمُتكلم لنفسه
- ٢٥٣ الدليل الأول
- ٢٥٣ الدليل الثاني
- ٢٥٣ الدليل الثالث
- ٢٥٤ الدليل الرابع
- ٢٥٤ الدليل الخامس
- ٢٥٧ الدليل السادس
- ٢٥٩ الدليل السابع
- ٢٦٠ ٦. فصل في أنه تعالى لا يستحق كونه متكلماً لا لنفسه ولا لعلّة

- ٢٦١ ٧. فصل في إبطال قدم كلامه تعالى
- ٢٦١ بداهة حدوث كلامه تعالى
- ٢٦١ أدلة حدوث كلامه تعالى
- ٢٦١ الدليل الأول: أمارات حدوث كلامه تعالى
- ٢٦٢ الدليل الثاني: الدليل السمعي
- ٢٦٤ الدليل الثالث
- ٢٦٤ الدليل الرابع
- ٢٦٤ الدليل الخامس
- ٢٦٤ الدليل السادس
- ٢٦٤ الدليل السابع
- ٢٦٥ الدليل الثامن
- ٢٦٧ الدليل التاسع
- ٢٦٧ الدليل العاشر
- ٢٦٨ إثبات التغاير بينه تعالى وبين كلامه
- ٢٦٩ عدم شمول ذكر واحد له تعالى وكلامه
- ٢٧٠ بطلان دخول الكلام والعلم والقدرة تحت اسم «الإله»
- ٢٧٠ بطلان ما ذكره المخالف من تعريف «الغيرين»
- ٢٧٢ إبطال أن تكون غيرية الغيرين راجعة إلى معنى، وهو «الغيرية»
- ٢٧٣ ٨. فصل في ذكر شبههم في قدم كلامه تعالى، وأنه متكلم فيما لم يزل
- ٢٧٥ جواب الشبهة الأولى
- ٢٧٥ أولاً: انتقاض كلامهم بعدة أمور
- ٢٧٦ بيان وجود إشكالات منهجية في الشبهة
- ٢٧٧ نفي صحة كونه تعالى متكلماً فيما لم يزل
- ٢٧٨ إبطال الاستدلال على كونه تعالى متكلماً فيما لم يزل، بصحة

- ٢٨٠..... ثانياً: نفي دلالة انتفاء الخرس و السكوت عنه تعالى، على كونه متكلماً.....
- ٢٨٢..... ثالثاً: إبطال مضادة الخرس و السكوت للكلام و.....
- ٢٨٤..... رابعاً: لزوم أن يكون تعالى متكلماً بآلة مخصوصة.....
- ٢٨٤..... خامساً: لزوم كون كلامه تعالى فعلاً و حادثاً.....
- ٢٨٥..... سادساً: لزوم كون كلامه تعالى حادثاً و من جنس الأصوات.....
- ٢٨٦..... جواب الشبهة الثانية.....
- ٢٨٧..... مناقشة اشتقاق وصف للمحل بعد قيام الحال به.....
- ٢٨٧..... أولاً: عدم جواز إثبات المعاني من طريق الألفاظ.....
- ٢٨٨..... ثانياً: إبطال أن يكون وجوب الاشتقاق، بمعنى ما يقابل التحريم، أو.....
- ٢٨٩..... ثالثاً: نفي اشتقاق وصف لكل محلّ محلّ فيه شيء.....
- ٢٩٠..... رابعاً: تجويز أن يكون تعالى متكلماً بكلام حادث في المحلّ، و.....
- ٢٩١..... خامساً: جواز وصف الفاعل بالمشقّ، دون المحلّ و الجملة.....
- ٢٩٢..... سادساً: جواز اشتقاق وصفٍ للمحلّ، من الحال فيه.....
- ٢٩٣..... سابعاً: عدم جواز جعل وصفٍ مشقّ واحدٍ للفاعل و المحلّ.....
- ٢٩٣..... ثامناً: عدم جواز وصف محلّ الكلام بأنّه متكلّم.....
- ٢٩٥..... تاسعاً: عدم الاشتقاق للمحلّ ناشئ من عدم إدراك المحلّ عند.....
- ٢٩٦..... عاشراً: عدم اشتقاق الوصف لمحلّ كثير من الألفاظ.....
- ٢٩٦..... جواب الشبهة الثالثة.....
- ٢٩٧..... جواب الشبهة الرابعة.....
- ٣٠١..... جواب الشبهة الخامسة.....
- ٣٠٣..... جواب الشبهة السادسة.....
- ٣٠٤..... ٩. فصل في الحكاية و المحكيّ.....
- ٣٠٧..... ١٠ فصل في وصف القرآن بأنه «مخلوق».....
- ٣٠٧..... الآراء المطروحة حول معنى وصف «مخلوق».....

- إثبات ما اختاره المصنّف حول معنى «المخلوق» ٣٠٨
- عدم جواز تسمية القرآن بأنه «مخلوق» ٣١٠
- الفصل الخامس: الكلام في المخلوق** ٣١٣
١. فصل في ذكر اختلاف الناس في أفعال العباد ٣١٣
٢. فصل في الدلالة على أن العباد هم الفاعلون لما يظهر فيهم من التصرف ٣١٦
- الدليل الأول ٣١٦
- إبطال أن يكون تعالى فاعلاً لقصودنا التي تتبعها أفعالنا على نحو العادة ٣١٦
- إبطال أن تكون قصودنا و أفعالنا من فعل فاعل حكيم غير الله تعالى ٣١٧
- الدليل الثاني ٣١٨
- عدم الفائدة في تغيير الألفاظ، مع كون المعنى واحداً ٣١٨
- إرجاع تعريف بعض المتكلمين للفاعل و الفعل إلى المختار في المسألة ٣١٩
- الدليل الثالث ٣٢٠
- عدم توقف المدح و الذم على العلم بكون الفاعل فاعلاً ٣٢١
٣. فصل في أن الفعل الواحد لا يجوز أن يكون حادثاً من وجهين ٣٢٢
- البحث الأول: عدم كون الفعل الواحد حادثاً من وجهين ٣٢٢
- الدليل الأول ٣٢٢
- الدليل الثاني ٣٢٣
- الدليل الثالث ٣٢٣
- الدليل الرابع ٣٢٥
- البحث الثاني: عدم كون المقدور الواحد مقدوراً لقادريين ٣٢٦
- الدليل الأول ٣٢٦
- عدم اشتراط قصد و العلم و الداعي في نسبة الفعل إلى القادر ٣٢٧
- عدم اشتراط صحة المدح و الذم في نسبة الفعل إلى القادر ٣٢٧
- اتحاد معنى الإحداث و الإيجاد و الفعل ٣٢٧

٣٢٩	تقرير آخر للدليل الأول
٣٢٩	الدليل الثاني
٣٣٠	الدليل الثالث
٣٣١	الدليل الرابع
٣٣٣	الدليل الخامس
٣٣٤	الدليل السادس
٣٣٥	إبطال أن يكون أحد القادرين مُحدثاً، و الآخر مكتسباً
٣٣٦	نفي أن يكون وجود القدرة موجباً لكون الفعل مكتسباً
٣٣٧	جواز تعلّق عالمين ومريدَيْن بمتعلّق واحد، خلافاً لمالكين و.....
٣٣٨	عدم صحّة حمّل و قياس القدرة على العلم
٣٤٠	البحث الثالث: عدم تعلّق القدرتين بمقدور واحد
٣٤٠	الدليل الأول
٣٤٢	الدليل الثاني
٣٤٢	الدليل الثالث
٣٤٣	الدليل الرابع
٣٤٣	٤. فصل في أن كَوْن القادرِ قادراً لا يتعلّق إلاّ بحدوثِ الفعلِ دونَ سائرِ صفاته
٣٤٣	الدليل الأول
٣٤٤	نفي كون الحسن و القبيح تابعين لكون القادر قادراً فقط
٣٤٦	الدليل الثاني
٣٤٧	نفي أن يكون العرض عرضاً متعلّقاً بالقادر
٣٤٨	الدليل الثالث
٣٤٩	٥. فصل في أنّ العدم لا يجوز أن يتعلّق بالقادر و لا بالقدرة
٣٤٩	الدليل الأول
٣٥٠	الدليل الثاني

- ٣٥٠ نفي أن يكون العدم حالاً
- ٣٥٢ الدليل الثالث
- ٣٥٣ الدليل الرابع
- ٣٥٤ الدليل الخامس
- ٣٥٥ ٦. فصل في الإشارة إلى ما يدخل في مقدور العباد من الأجناس
- ٣٥٥ أقسام مقدوراتنا
- ٣٥٦ أولاً: أفعال القلوب
- ٣٥٧ ثانياً: أفعال الجوارح
- ٣٥٨ ٧. فصل في تمييز وجوه الأفعال الراجعة إليهما
- ٣٥٨ أولاً: أقسام أفعالنا
- ٣٥٩ ثانياً: أقسام أفعاله تعالى
- ٣٦٠ ٨. فصل في تمييز وجوه الأفعال الراجعة إلى فاعليها
- ٣٦١ ٩. فصل في إفساد قولهم بالكسب
- ٣٦١ الإشكال الأول
- ٣٦١ عدم صحة تبين معنى الكسب من خلال التفريق...
- ٣٦٢ الإشكال الثاني
- ٣٦٣ الإشكال الثالث
- ٣٦٣ ١٠. فصل في ذكر ما يلزمهم على القول بالمخلوق
- ٣٦٣ الإشكال الأول
- ٣٦٤ الإشكال الثاني
- ٣٦٥ الإشكال الثالث
- ٣٦٧ الإشكال الرابع
- ٣٦٩ الفهارس العامة
- ٣٧١ ١. فهرس الآيات

٢. فهرس الأحاديث والآثار ٣٨٠
٣. فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات ٣٨١
٤. فهرس الأعلام ٣٨٣
٥. فهرس الأماكن ٣٨٥
٦. فهرس الأديان والجماعات ٣٨٦
٧. فهرس الأشياء والحيوانات ٣٨٩
٨. فهرس الكتب الواردة في المتن ٣٩١
٩. فهرس الكلمات المشروحة في المتن ٣٩٢
١٠. فهرس القواعد والأحكام الكلامية ٣٩٥
١١. فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة ٤٠٦
١٢. فهرس مصادر التحقيق ٤٤٣
١٣. فهرس المطالب ٤٥٥